

مجموع كتب ورسائل وفتاوى

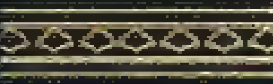
فضيلة الشيخ العلامة

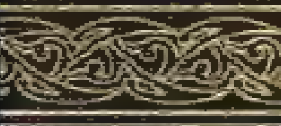
ربيع بن هادي عمير المدخلي

رئيس قسم السنة بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية سابقاً



الطبعة الشرعية الوحيدة
بإذن المؤلف



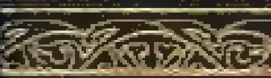


المجلد الثامن





دار الإمام أحمد



نــوزيد بلقاسم

موسوعة مؤلفات ورسائل وفتاوى

العلامة المحدث المجاهد ربيع بن هادي المدخلي

(٨)

١- منهج الإمام مسلم في ترتيب كتابه الصحيح ودحض شبهات حوله

٢- الرد المفحم على من تعدى على صحيح مسلم

٣- التنكيل بما في توضيح المليباري من الأباطيل

٤- دحر افتراءات أهل الزيغ والارتياب عن دعوة الإمام

محمد بن عبد الوهاب رحمه الله



بوزيد بلقاسم

منهج الإمام مسلم

في ترتيب كتابه الصحيح

ودحض شبهات حوله

تأليف

فضيلة الشيخ العلامة

ربيع بن هادي عمير المدخلي

رئيس قسم السنة بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية سابقًا

بوزيد بلقاسم
بوزيد بلقاسم
بوزيد بلقاسم
بوزيد بلقاسم

موزيد بلقاسم بسم الله الرحمن الرحيم

بين يدي الكتاب

هذا البحث يدفع الدعاوي الآتية لحمزة عبدالله المليباري:

أولًا: ادعاؤه أن ترتيب الإمام مسلم رحمه الله لطرق الحديث في كتابه الصحيح قائم على منهج علمي، إذ إنه أودع في ترتيبها دقائق علمية لا يطلع عليها إلا الحفاظ، الذين إذا سمعوا الحديث استحضروا في قلوبهم كل الوجوه التي وردت في رواية ذلك الحديث واختلافها. وذلك تطبيقًا (كذا) لما وعد في مقدمته.

وهذا يفيد أن ترتيبه للأحاديث قائم على منهج علمي، وهو مراعاته ذلك الترتيب في إيراد الأحاديث في كتابه الصحيح، فإذا أورد طريق حديث من طرقه في أول الباب، فمعناه أنه أسلم من العيوب وأنقى عنده، ويجمع تارة طرقه في أول الباب لكونها على مستوى واحد في السلامة من العيوب (كذا).

ثم إذا أتبعها بطرق أخرى لذلك الحديث، وقد تكون هي طرقًا مستقلة عن الصحابي الذي قدم حديثه من طرق أخر غير هذه، فمعناه أنها ليست في مستوى تلك، لكون راويها من أهل القسم الثاني أو لسبب آخر.

ثانيًا: إن وسيلة بيان العلل هي هذا الترتيب العلمي الدقيق على هذا، فإذا قدم ما هو مستحق أن يؤخره وإذا أخر ما هو مستحق أن يقدمه فمعناه أنه أدرك فيه شيئًا جعله يتصرف كذلك (ص٢).

ويؤكد ذلك بقوله: «وبيان العلة في صحيح مسلم ليس على طريقة كتب العلل بأن يقول في أثناء الكلام، واختلف على فلان أو خالفه مثلًا كما هو معروف في كتب العلل لابن أبي حاتم والدارقطني وغيرهما، بل يكون البيان بذكر وجوه

الاختلاف من غير أن يتعرض لقوله: خالفه فلان أو اختلف على فلان مثلًا، وإذا سمعه الحافظ يفهم بأنه اختلاف واضطراب، وإذا سمعه أمثالنا فيعدوه تعدد طرق، ومثل هذا البيان كثيرًا ما نجده في التاريخ الكبير، إلا في موضعين (كذا)، وقال فيهما وخالفه» (ص٣).

ويؤكد ذلك بقوله، بعد أن طبق قاعدته على حديث ابن عمر «صلاة في مسجدي» من طرق في الدرجة الأولى:

«فلما وجدنا الإمام مسلمًا هنا يؤخر ما كان يقدمه في أول الباب ففهم منه أنه أدرك علة فيه جعلته يؤخره في آخر الباب، أعني بعد طريقين من أهل القسم الثاني، وإنه لابد لنا من الرجوع إلى كتاب العلة لكي تتضح لنا الدقائق العلمية التي أودعها الإمام مسلم رحمه الله الناقد الكبير في ترتيب تلك الطرق» . وقد كرر هذا المعنى في بحثه في عدد من المواضع.

ثالثًا: تناوله صحيح البخاري أيضًا، وأن فيه اختلافًا وعللًا، حيث يقول: «وبيان العلة من الاختلاف في الوصل والإرسال وغيرهما ثابت في صحيح البخاري أيضًا فيما أظهره الحافظ ابن حجر عندما أجاب في هدي الساري عما انتقد الإمام الدارقطني وغيره في بعض أحاديث صحيح البخاري» (ص٤) من بحثه.

رابعًا: طعنه في طرق حديث ابن عمر «صلاة في مسجدي. . .» وهي في غاية الصحة والقوة.

خامسًا: ادعاؤه اتفاق البخاري والنسائي والدارقطني والقاضي عياض على تعليل حديث ابن عمر وميمونة «صلاة في مسجدي» وتكراره لهذا الادعاء، مع تضعيفه لشواهد هذا الحديث الكثيرة، والتي ادعى فيها التواتر.

سادسًا: مبالغاته وغلوه في هؤلاء بما يأباه ويرفضه الإسلام.

سابعًا: ادعاؤه عدم ذكر مسلم لابن عباس في إسناد حديث ميمونة، وأن ذكره تصحيف في صحيح مسلم.

ثامنًا: هضمه لبعض الرواة بذكر الجرح فيهم والإهمال أو التقصير في ذكر ما

قاله الأئمة فيهم من تعديل .

إلى أشياء أخر ستراها في مناقشاتي له ، وسوف ترى الرد عليه بأمثلة كثيرة من صحيح مسلم، وبأقوال الأئمة في صحيح مسلم، وتزييف ما قاله حول صحيح البخاري ، ورد غلوه بنصوص وقواعد، وما كان عليه سلف هذه الأمة .

* * *

المقدمــــة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

أما بعد: فقد وصل إليّ بحث وهو جزء من رسالة في مرحلة الدكتوراه يحضرها أحد الطلاب بالدراسات العليا بجامعة أم القرى بمكة المكرمة وهو حمزة المليباري وموضوعها تحقيق وتخريج القسم الثاني من «غاية المقصد في زوائد المسند» تناول في هذا البحث حديثي ابن عمر وابن عباس اللذين خرجهما الإمام مسلم رحمه الله في «صحيحه» (٢/ ١٠١٣- ١٠١٤) من طرق في غاية الصحة ومدارها على أربعة من كبار أصحاب نافع مولى ابن عمر رضي الله عنهما ولفظ حديث ابن عمر: «**صلاة في مسجدي خير من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام**». وحديث ابن عباس بمعناه. وشرع في تضعيفهما وتوهينهما قائلًا عن طرقهما إنها «كلها منتقدة معللة» ويقول عن مسلم إنه لم يخرجها في الأصول ولا في المتابعة وإنما أوردها في الصحيح للتنبيه على عللها[1] واستدل على رأيه هذا بقول الإمام مسلم رحمه الله في مقدمة صحيحه ١/ ٥٩:

«وسنزيد إن شاء الله تعالى شرحًا وإيضاحًا في مواضع من الكتاب عند ذكر الأخبار المعللة إذا أتينا عليها في الأماكن التي يليق بها الشرح والإيضاح إن شاء الله تعالى».

ثم أضاف وجهين من الأدلة في زعمه- يستدل بهما على أن الإمام مسلمًا رحمه الله لم يورد هذين الحديثين من تلك الطرق الصحيحة لا في الأصول ولا في المتابعة فهي غير صالحة لذلك، وإنما أوردها للتنبيه على عللها.

---

(١) وطبق هذا المنهج على حديث صحيح لم يسبقه أحد إلى تعليله وهو حديث شعبة عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عمر (انظر ص ١١٨- ١١٩) من هذا البحث علمًا بأنه لم يمنعه من كثرة التطبيق إلا عجزه وقد ظن أن هذا الحديث صالح للتطبيق فخاب ظنه، وانظر إبطال قوله في هذا الحديث (ص١٢٧- ١٢٩) من هذا البحث.

ثم عقب تلك الأدلة- في زعمه- بقوله:

«ولما أن الإمام مسلمًا رَحِمَهُ اللَّهُ أخرج هذا الحديث من وجوه صحيحة واتفق (كذا) عليها الإمام البخاري في صحيحه، ولم يقصد بإخراج هذه الطرق المعللة والمنتقدة المتابعة، لم يتجه إليه الطعن إن شاء الله».

يقصد أن الإمام مسلمًا أقام الدليل على أن طرق حديثي ابن عمر وابن عباس معللة منتقدة، ولا تصلح في الأصول ولا في المتابعة بهذا الترتيب، فحيث قدم حديث أبي هريرة من وجوه صحيحة وأخر حديثي ابن عمر وابن عباس فإن هذا الترتيب بالتقديم والتأخير برهان واضح على صحة ما قدم وضعف ما أخر ولو جاء المتأخر من وجوه أقوى من المتقدم. وهذا هو الذي وعد به الإمام مسلم من الشرح والإيضاح في نظر هذا الباحث.

وكنت قد ناقشت في رسالتي (بين الإمامين) كلام الدارقطني والإمام البخاري والنسائي وعياض- رحمهم الله- مناقشة علمية قائمة على الحجج القوية وانتهيت في مناقشتي إلى تصحيح الحديثين وسلامتهما من العلل فذكر الباحث مناقشتي هذه وأثنى على رسالتي ثم قال: «والأمر الوحيد الذي استدعى انتباهي هو مخالفة الشيخ لما اتفق الإمام البخاري والدارقطني والنسائي والقاضي عياض على إعلالهم حديث نافع ثم إن مسلمًا لم يشر إلى تصحيحه ذلك الحديث- حديث نافع وحديث ابن عباس عن ميمونة- بأي وجه من الوجوه، وللقارئ أن يفهم من هذا الكلام ما يمكنه إدراكه.

فقد أعرضت عن مناقشته سابقًا وسوف أناقشه فيما يأتي إن شاء الله».

ثم مضى الرجل في مناقشتي ودراسة بعض الأسانيد دراسة غريبة بعيدة عن المنهج العلمي، وفي نهاية هذه المناقشة وصل إلى نتيجة وما أصعبها وأشد وقعها على النفس وهي قوله: «ثم فضيلة الشيخ ذكر شواهد للحديث لا يحتاج إليها، مع أن الشواهد كلها منتقدة وقد بينتها في تعليقي السابق، والله أعلم».

فناقشته فيما طرحه في هذا البحث:

أولًا: فيما تعلق به من كلام مسلم وهو قوله: «وسنزيد إن شاء الله تعالى شرحًا وإيضاحًا».

حيث رأى أن هذين اللفظين -الشرح والإيضاح- إنما يتمثلان في ترتيبه للأحاديث؛ فحديث أبي هريرة ما قدمه إلا لأنه صحيح وما أخر حديثي ابن عمر وابن عباس إلا لأن طرقهما معللة منتقدة.

فأدركت ما في هذا الاتجاه من خطر، وأن مقتضاه أن ما ساقه مسلم في أول كل باب فهو صحيح، وأن ما أخره- ولو جاء من طرق- فهو معل بحيث لا يصلح في المتابعات، وما هذا الباب إلا مثال لتطبيق هذه القاعدة[1]، فناقشته في أمر لا يطاق فأي مسلم يعرف مكانة سنة رسول الله ﷺ يهون عليه أن يرى من يَقعُدُ من حيث يدري أو لا يدري لنسف ثاني أصح الكتب بعد كتاب الله، بحيث لا تستثنى هذه القاعدة إلا الأحاديث الأوائل، كمن يحاول قذف قنبلة مثل قنبلة «هيروشيما» على مدينة من أرقى المدن ويقول في هدوء ورفق: لا تخافوا من تدمير هذه القنبلة فإنها سوف تبقى في كل بيت وأسرة أوائلها وأقوى وأصح أفرادها، ثم يصر ويصر على قذفها.

واجهت هذا الاتجاه الخطير بصبر، وناقشته في هذه القاعدة التي يدعي جهلا على أحسن أحواله أنه استفادها من كلام مسلم، وبينت بطلانها من وجوه عديدة من تصريحات مسلم، ومن واقع صحيحه، ومن كلام أئمة هذا الشأن ومواقفهم، راجع ردي عليه من (ص٤- ٩) وفيها ما يقنع طالب الحق.

فلما رآها حججًا دامغة لم يستطع الإجابة عليها، لم يرجع إلى الحق ولم يستسلم له فتحايدها في جوابه الجديد وأخذ يؤكد تلك القاعدة الباطلة بخلف الكلام ورديئه، وبكلام ينقله عن العلماء لا صلة له بهذه القنبلة المدمرة، وحاشاهم ثم حاشاهم، وبرأهم الله أن يقولوا أو يفكروا فيما يشير إلى مثلها فضلًا أن يقولوا

---

(١) وقد خيل إليه.

ما يؤيدها، ولو رأوها لكانت لهم مواقف صارمة من واضعها؛ ولأقاموا الدنيا وأقعدوها، وسيأتي ذكر مواقفهم من هذا الكتاب العظيم صحيح مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ.

ثانيًا: ناقشته في كلامه على أسانيد الحديثين وتعليلها:

رأيت منهجًا غريبًا في أسلوبه فرأيته يحاول جاهدًا من رفع شأن الأسانيد إذا كانت خارج صحيح مسلم، ويترك ما قيل فيها من خدش، ويذكر ما قيل من خدش في بعض رجال مسلم، ويقتصر على بعض ما قيل من مدح في الجبال من رجال مسلم، ورأيت روح حب الغلب قد سيطرت على بحثه، كأنه في ميدان من ميادين المباريات، ورأيته يدعي أن البخاري والدارقطني والنسائي والقاضي عياضًا قد اتفقوا على تعليل طرق حديثي ابن عباس وابن عمر، فناقشته في هذا الدعوى، وبينت الفوارق بين انتقاداتهم، بحيث لا يصح إطلاق دعوى الاتفاق، وأن شُبههم ضعيفة على جلالتهم، انظر ردي عليه من (ص١٧- ٢٤).

وانظر ردي عليه عمومًا إلى آخره في مناقشته في الرجال وفي القضايا الأخرى.

وبعد كل ما وقع منه من ادعاء على الإمام مسلم، وبعدما وقع منه من أخطاء، وبعد إجهازه على كل طرق حديثي ابن عمر وابن عباس جاء بطامة كبرى على شواهد الحديثين، فقال: «إنها كلها منتقدة معللة» وأنه قد بينها في تعليقه على الحديث السابق.

أي أنه قضى على الشهود قبل أن يؤدوا شهادتهم، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

فلما وقفت على هذه النتيجة طلبت منه تعليقه الذي فعل فيه ما فعل بهذه الشواهد فأدرك أن تلك النتيجة لا تطاق فمسح عبارة «كلها» ووضع بدلها كلمة «بعضها» وعلق في الحاشية بالكلام الآتي: «قد أخطأت خطأ فاحشًا في قولي كلها منتقدة لأن حديث أبي هريرة صحيح متفق عليه، وحديث جبير بن مطعم حسن لغيره، أما حديث جابر وابن الزبير فهما منتقدان كما في التعليق السابق»

وفي كلامه هذا تخفيف من هول النتيجة نوعًا ما رغم إصراره على تعليل بقية أحاديث الباب إلى جانب طرق حديثي ابن عباس وابن عمر في صحيح مسلم،

فبينت له أن هذه الأحاديث قد ادُّعِيَ فيها التواتر، وأنه قد خالف بتعليله لها ثلاثة عشر إمامًا[1] من أئمة الحديث. انظر: (ص٧٢، ٨٠) وما بينهما إن شئت.

مع أن هذا العرض لا يعطيك الحقيقة كاملة، فاقرأ الرد عليه، وستقف إن شاء الله منه على مكانة هذه الأحاديث التي انتقدها وعللها وخالف فيها أئمة الحديث الذين صححوها وترى بُعده عن مناهج علماء الإسلام المنصفين، والذين تشبعوا بحب السنة واحترامها.

ثم اطلعت على الأوراق الأخيرة التي ضعف فيها الشواهد، فإذا به يعلق على حديث عبد الله بن الزبير الذي خرجه الإمام أحمد في المسند وأورده الهيثمي في «غاية المقصد في زوائد أحمد» والذي صححه عشرة من العلماء وصحح شواهده علماء آخرون كثيرو العدد، فترك تخريجه من مسند أحمد الذي هو أهم عمله ويدل أن يكتب عليه بضعة أسطر في بيان درجته وذكر أئمة الحديث الذي صححوه وذكر شواهده التي ترفع من شأنه فإذا به يستطرد في سبع صحائف من القطع الكبير -لعلها تبلغ إحدى عشرة صحيفة- يناقش العلماء ويصاولهم ويضعف ما صححوه، ويناقش حتى الدارقطني إذا لان، فرجح بعض الطرق، وبأساليب تدل والله على ضعفه وعلى عدم معرفته في الوقت نفسه بطرق تحقيق المخطوطات وبقواعد المحدثين في التصحيح والتضعيف وغيرهما ثم لما وصل إلى حديث ابن عمر رقم (٥٠٠٠) من «غاية المقصد» من طريق عطاء عنه «صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه ..» الحديث، الذي أشار مؤلف «غاية المقصد» -وهو الهيثمي- إلى صحته لما وصل إليه كَرَّ عليه بالأسلوب نفسه.

فبدل أن يتبع منهج المحققين فيكتفي ببضعة أسطر لئلا يثقل الكتاب الذي يحققه ويخرج حديث ابن عمر من صحيح مسلم كما أشار إليه المؤلف الهيثمي ويشد به أزر حديث عطاء، بدل أن يسير على هذا المنهج العلمي المعقول المقبول المسلم به في الأوساط العلمية، يخرج بعيدًا عن مجال عمله ويصول ويجول في صفحات كثيرة يشتت فيها أحاديث صححها جمهرة من علماء الحديث وادعى

---

(١) بل يزيد عددهم على خمسة عشر.

بعضهم فيها التواتر، ويمزقها أشلاء ضاربًا باحترام العلماء لها وتصحيحهم إياها عُرض الحائط.

ومع كل هذه الأفاعيل الشنيعة والتحديات الخطيرة لأقوال العلماء ومواقفهم يستنكر عليّ تصحيح حديثي ابن عمر وابن عباس في صحيح مسلم والذي وافقني فيه معظم المحدثين، ويستبيح لنفسه مخالفة خمسة عشر عالمًا بل أكثر-والحق معهم والأدلة والحجة في جانبهم- ويصف منهجه بأنه منهج علمي.

فللقارئ أن يتصور إلى أي حد بلغ به الغرور كما يقال.

نظرة العلماء إلى صحيح مسلم وآراؤهم في منهجه

هل فهم أحد من العلماء أو قال: إن الإمام مسلمًا التزم بيان العلل في صحيحه؟ وهل فهم أحد أو قال: إن وسيلة هذا البيان هي ترتيبه للأحاديث على النهج الذي سلكه هذا الرجل؟.

الجواب على السؤال الأول:

أن العلماء قبل القاضي عياص رَحِمَهُ اللَّهُ لم يفهموا شيئًا من هذا في حدود علمي، وأن الجميع يفهمون أن مسلمًا ملتزم للصحة في كتابه كله ثم بعد هذا هم على قسمين:

١- منهم من يرى أنه التزم الصحة في كل كتابه، وأنه أخل بهذا الالتزام في بعض الأحاديث، ومن هذا المنطلق ناقشوه في تلك الأحاديث هو وشيخه البخاري، ومن هؤلاء: الإمام الدارقطني، والإمام أبو مسعود الدمشقي، والإمام أبو علي الجياني.

وبسبب هذا الفهم- أيضًا- ألفوا عليهما استدراكات استدركوا فيها أحاديث رأوا أنها على شرطهما في الصحة كان يلزمهما إخراجها، «كالإلزامات» للدارقطني و«الإلزامات» لتلميذه أبي ذر الهروي، و«المستدرك» للحاكم أبي عبد الله تلميذ الدارقطني.

قال الدارقطني رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «الإلزامات» (ص٧٤) ط ١ المدني: «ذكر ما

حضرني ذكره مما أخرجه البخاري ومسلم أو أحدهما من حديث بعض التابعين وتركا من حديثه شبيهًا به، ولم يخرجاه أو من حديث نظير له من التابعين الثقات ما يلزم إخراجه على شرطهما ومذهبهما».

انظر قوله: «على شرطهما ومذهبهما» فإنه يعني بذلك اشتراطهما الصحة في كتابيهما والتزامها.

ومن هنا ذهب الحاكم والبيهقي- رحمهما الله- إلى أن مسلمًا لم يخرج من أحاديث الطبقات الثلاث إلا أحاديث الطبقة الأولى وهم الحفاظ المتقنون، وتبعهما على ذلك من لا يحصى.

قال ابن الصلاح رَحِمَهُ اللَّهُ في «صيانة مسلم من الإخلال والغلط»: «ذكر مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ أولا. أنه يقسم الأخبار إلى ثلاثة أقسام:

الأول: ما رواه الحفاظ المتقنون.

الثاني: ما رواه المستورون.

الثالث: ما رواه الضعفاء والمتروكون.

فإذا فرغ من القسم الأول أتبعه بذكر القسم الثاني، وأما الثالث فلا يعرج عليه، فذكر الحاكم أبو عبد الله الحافظ وصاحبه أبو بكر البيهقي أن المنية اخترمته قبل إخراج القسم الثاني»[1].

فأنت ترى أن هذين الإمامين يريان أن صحيح مسلم كله من أحاديث الطبقة الأولى، وأن كل أحاديثه في غاية الصحة، هذا ما استفادوه من هذا التقسيم. وقد وافقهما على هذا الرأي من لا يحصي عددهم إلا الله.

وذكر الحافظ في «النكت» (١ / ٤٣٣- ٤٣٤) رأي الحاكم والبيهقي ثم قال: «ويؤيد هذا ما رواه البيهقي بسند صحيح عن إبراهيم بن محمد بن سفيان صاحب مسلم قال: «صنف مسلم ثلاثة كتب أحدها: هذا الذي قرأه على الناس (يعني

---

(١) صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط (ص ٩٠)، وانظر المدخل إلى الإكليل (ص ٣٣- ٣٤) تحقيق فؤاد عبد المنعم.

الصحيح)، والثاني: يدخل فيه عكرمة، وابن إسحاق وأمثالهما، والثالث: يدخل فيه الضعفاء »[١].

وقد نقل إمام الحرمين إجماع علماء المسلمين على صحة ما في الصحيحين. وقال الأستاذ أبو إسحاق الإسفرائيني رَحِمَهُ ٱللَّهُ. «أهل الصنعة مجمعون على أن الأخبار التي اشتمل عليها الصحيحان مقطوع بها عن صاحب الشرع، وإن حصل خلاف في بعضها فذلك خلاف في طرقها ورواتها »[٢].

وقال الحميدي في كتاب «الجمع بين الصحيحين»: «لم نجد في الأئمة الماضين -رضي الله عنهم أجمعين- من أفصح لنا في جميع ما جمعه بالصحة إلا هذين الإمامين»[٣]. يعني البخاري ومسلمًا.

وقال الإمام مجد الدين المبارك بن محمد المشهور بابن الأثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مقدمة كتابه «جامع الأصول» (١ / ٤١):

«وقيل إن أول من صنف وبوب الربيع بن صبيح بالبصرة ثم انتشر جمع الحديث وتدوينه وسطره في الأجزاء والكتب وكثر ذلك وعظم نفعه إلى زمن الإمامين أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، وأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري- رحمهما الله- فدونا كتابيهما وفعلا ما الله مجازيهما عليه من نصح المسلمين، والاهتمام بأمور الدين، وأثبتا في كتابيهما من الأحاديث ما قطعا بصحته وثبت عندهما نقله».

وسمى أبو بكر محمد بن عبد الله الشيباني المعروف بالجوزقي المتوفى سنة (٣٨٨هـ) كتابه الجمع بين الصحيحين «الصحيح من الأخبار عن رسول الله المجمع على صحته للإمامين البخاري ومسلم».

وقال أبو نصر عبيد الله بن سعيد بن حاتم السجزي (ت ٤٤٤هـ): «أجمع أهل العلم الفقهاء وغيرهم أن رجلًا لو حلف بالطلاق أن جميع ما في كتاب البخاري مما

---

(١) انظر مقدمة شرح مسلم للنووي (ص ٢٠)، والنكت لابن حجر (١ / ٣٧٢)

(٢) النكت لابن حجر (١ / ٣٧٧).

(٣) مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح (ص ٤٠).

روى عن النبي ﷺ قد صح عنه، ورسول الله ﷺ قاله لاشك فيه أنه لا يحنث والمرأة بحالها في حبالته»[١].

وقال ابن الصلاح رحمه الله: «جميع ما حكم مسلم بصحته في هذا الكتاب فهو مقطوع بصحته، والعلم النظري حاصل بصحته في نفس الأمر، وهكذا ما حكم البخاري بصحته في كتابه وذلك لأن الأمة تلقت ذلك بالقبول سوى من لا يعتد بخلافه ووفاقه في الإجماع»[٢].

ولا تلتفت إلى مناقشة النووي رحمه الله لشيخه فقد حكى الإجماع على صحة ما في الصحيحين من ذكرناهم سابقًا.

وقد ناقش النوويَّ البلقيني في «محاسن الاصطلاح» فقال عقب قول النووي: «وقد خالفه المحققون والأكثرون»، قال البلقيني: «وهذا ممنوع فقد نقل بعض الحفاظ المتأخرين عن جمع من الشافعية والحنفية والمالكية والحنابلة أنهم يقطعون بصحة الحديث الذي تلقته الأمة بالقبول»[٣].

وناقش الحافظ ابن حجر النووي في النكت وأطال النفس في مناقشته ونقل عن العلماء في هذا الموضوع ما يشفي وقد كتب في هذا الموضوع أئمة منهم ابن تيمية وابن القيم وغيرهما من أئمة الإسلام رحمهم الله

ومن أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في موضوع أخبار الآحاد إذا تلقته الأمة بالقبول[٤] ومنها أخبار الصحيحين: «الخبر إذا تلقته الأمة بالقبول تصديقًا له وعملًا بموجبه أفاد العلم عند جماهير العلماء من السلف والخلف وهو الذي ذكره جمهور المصنفين في أصول الفقه كشمس الأئمة السرخسي وغيره من الحنفية والقاضي عبد الوهاب وأمثاله من المالكية، والشيخ أبي حامد الإسفرائيني، والقاضي أبي الطيب الطبري، والشيخ أبي إسحاق الشيرازي، وسليم الرازي وأمثالهم من

---

(١) مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح (ص ٣٨- ٣٩).

(٢) مقدمة شرح مسلم (١ / ١٩).

(٣) محاسن الاصطلاح بهامش مقدمة ابن الصلاح (ص ١٠١).

(٤) انظر مجموع الفتاوى (٨ / ٤٠، ٤٨)، والصواعق المرسلة (ص ٤٨١- ٤٨٢).

الشافعية، وأبي عبد الله بن حامد، والقاضي أبي يعلى وأبي الخطاب وغيرهم من الحنبلية، وهو قول أكثر أهل الكلام من الأشاعرة وغيرهم»، وذكر أشخاصًا ثم قال: «وهو مذهب أهل الحديث قاطبة»، وأيده الحافظ ابن حجر[١].

موقف النووي رَحِمَهُ اللَّهُ

قال الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ في مقدمة «الفتح»[٢]:

واختلف كلام الشيخ محيي الدين في هذه المواضع، فقال في مقدمة شرح مسلم: ما نصه: «فصل قد استدرك جماعة على البخاري ومسلم أحاديث أخلا فيها بشرطهما ونزلت عن درجة ما التزماه، وقد ألف الدارقطني في ذلك، ولأبي مسعود الدمشقي- أيضًا- عليهما استدراك، ولأبي علي الغساني في جزء العلل من التقييد استدراك عليهما وقد أجيب عن ذلك أو أكثره» اهـ.

وقال- في مقدمة شرح البخاري- «فصل: قد استدرك الدارقطني على البخاري ومسلم أحاديث فطعن في بعضها وذلك الطعن مبني على قواعد لبعض المحدثين ضعيفة جدًّا مخالفة لما عليه الجمهور من أهل الفقه والأصول وغيرهم فلا تغتر بذلك» اهـ.

تأمل قوله: «أخلا فيها بشرطهما»- فلو كان من شرط مسلم بيان العلل القادحة هل يحسن تصدي العلماء لمناقشته في تلك الأحاديث التي عللوها، وهل يجمل بالنووي رَحِمَهُ اللَّهُ أن يقول هذا وهو يعتقد أن مسلمًا شرط على نفسه بيان العلل القادحة.

وتأمل قوله وهو ينفر ويحذر طلاب العلم أن ينخدعوا: «وذلك الطعن مبني على قواعد لبعض المحدثين ضعيفة جدًّا مخالفة لما عليه الجمهور ...» إلى قوله: «فلا تغتر بذلك».

وانطلاقًا منه من هذه النظرة أخذ يرد على الإمام الدارقطني من أول حديث من

---

(١) «النكت» (١/ ٣٧١- ٣٧٩).

(٢) ص (٢٤٦)، الفصل الثامن.

الأحاديث المنتقدة في صحيح مسلم إلى آخر حديث فهل يحس به هذه المناقشات إذا كان يعتقد أن مسلمًا قد شرط بيان العلل وأنه ذكرها في صحيحه وفاء بشرطه ؟!

موقف الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ

وقال الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ في مقدمة «الفتح»:

«وروى الفربري عن البخاري قال: ما أدخلت في الصحيح حديثًا إلا بعد أن استخرت الله وتيقنت صحته».

وقال مكي بن عبد الله: سمعت مسلم بن الحجاج يقول: «عرضت كتابي هذا على أبي زرعة فكل ما أشار أن له علة تركته».

قال الحافظ. «فإذا عرف وتقرر أنهما لا يخرجان من الحديث إلا ما لا علة له، أو له علة إلا أنها غير مؤثرة عندهما فبتقدير توجيه كلام من انتقد عليهما يكون قوله معارضًا لتصحيحهما ولا ريب في تقديمهما في ذلك على غيرهما فيندفع الاعتراض من حيث الجملة»، وأما من حيث التفصيل: فالأحاديث التي انتقدت عليهما تنقسم أقسامًا:

فالقسم الأول منها: ما يختلف فيه الرواة بالزيادة والنقص في رجال الإسناد فإن أخرج صاحب الصحيح الطريق المزيدة، وعلله الناقد بالطريق الناقصة فهو تعليل مردود كما صرح به الدارقطني فيما سنحكيه عنه في الحديث الخامس والأربعين، لأن الراوي إن كان سمعه فالزيادة لا تضر، لأنه قد يكون سمعه بواسطة عن شيخه ثم لقيه فسمعه منه، وإن كان لم يسمعه في الطريق الناقصة فهو منقطع، والمنقطع من قسم الضعيف، والضعيف لايعل الصحيح وسيأتي أمثلة ذلك في الحديث الثاني والثامن وغيرهما.

وإن أخرج صاحب الصحيح الطريق الناقصة وعلله الناقد بالطريق المزيدة تضمن اعتراضه دعوى انقطاع فيما صححه المصنف فينظر إن كان ذلك الراوي صحابيًا أو ثقة غير مدلس قد أدرك من روى عنه إدراكًا بينًا أو صرح بالسماع إن كان مدلسًا من طريق أخرى، فإن وجد ذلك اندفع الاعتراض بذلك، وإن لم يوجد ذلك

وكان الانقطاع فيه ظاهرًا، فمحصل الجواب عن صاحب الصحيح أنه إنما أخرج مثل ذلك في باب ما له متابع وعاضد، أو ما حفته قرينة في الجملة تقويه ويكون التصحيح وقع من حيث المجموع كما سنوضح ذلك في الكلام على الحديث الرابع والعشرين من هذه الأحاديث وغيره، وربما علل بعض النقاد أحاديث ادُّعي فيها الانقطاع لكونها غير مسموعة كما في الأحاديث المروية بالمكاتبة، والإجازة، وهذا لا يلزم منه الانقطاع عند من يسوغ الرواية بالإجازة بل في تخريج صاحب الصحيح لمثل ذلك دليل على صحة الرواية بالإجازة عنده، وقد أشرنا إلى ذلك في الحديث السادس والثلاثين وغيره.

القسم الثاني منها: ما تختلف الرواة فيه بتغيير رجال بعض الإسناد فالجواب عنه إن أمكن الجمع بأن يكون الحديث عند ذلك الراوي على الوجهين جميعًا، فأخرجهما المصنف ولم يقتصر على أحدهما حيث يكون المختلفون في ذلك متعادلين بل متقاربين في الحفظ والعدد فيخرج المصنف الطريق الراجحة ويعرض عن الطريق المرجوحة أو يشير إليها كما في الحديث السابع عشر، فالتعليل بجميع ذلك من أجل مجرد الاختلاف غير قادح إذ لا يلزم من مجرد الاختلاف اضطراب يوجب الضعف، فينبغي الإعراض أيضًا عما هذا سبيله والله أعلم».

ثم ذكر الحافظ بقية الأقسام ولا يتسع المجال لنقلها، انظر إلى هذا التحرير الخريت الذي يتحدث عن منهج الإمامين البخاري ومسلم عن علم وخبرة

١- فحكى من أقوالهما ما يصرح بالتزامهما بالصحة في كتابيهما العظيمين.

٢- وأن مسلمًا بالتعاون مع أبي زرعة قد ترك كل حديث فيه علة

٣- ثم قال: فإذا عرف وتقرر أنهما لا يخرجان من الحديث إلا ما لا علة له أو له علة إلا أنها غير مؤثرة عندهما.

ثم قسم الأحاديث المنتقدة أقسامًا وبين كيف تدفع تلك العلل بناء على قواعد المحدثين والأصوليين المتينة التي يرضاها كل عاقل منصف.

فأين هذا ممن يتعلق بخيوط العنكبوت ويبني من الحبة قبة، ويظن أنه يسير على منهج علمي، وأن العلماء يوافقونه على مزاعمه، وهو في واد وهم في واد آخر.

فهؤلاء الأئمة وغيرهم متفقون على أن الشيخين التزما الصحة يستوي في ذلك المنتقدون لتلك الأحاديث القليلة والمدافعون عنها ومن وراءهم من الأمة، وواقع الكتابين يؤيد ذلك.

ثم اعلم أخي القارئ: أن الرجل يؤمن بقضية الترتيب والتقديم والتأخير في صحيح الإمام مسلم وأن بيان مسلم العلل إنما يأتي من خلال هذ الترتيب والتقديم والتأخير، يؤمن بذلك إيمانًا أعمى.

وقد أعاد هذه الفكرة وأبداها وطبقها فعلًا على حديث عبد الله بن عمر وهي بمقتضى تقريره تنطبق على أحاديث كل الأبواب من صحيح مسلم ماعدا الحديث الأول منها ثم حين يدرك خطورة هذه الفكرة وأنها تؤدي إلى هدم صحيح مسلم وفي الوقت نفسه لا تسمح له نفسه بالتخلي عنها، والرجوع عنها ويدرك أن هناك من سوف يكشف خطورة هذا الاتجاه يجعل لنفسه خطوط رجعة كما يقال، ويجعل لنفسه مخارج للهروب منها إذا أجبر على التأخر أو الخروج.

وليس هذا مني من باب سوء الظن ولا من باب الاتهامات التي لا تسندها الأدلة، بل هذا من صريح كلامه ومن مواقفه ومن رفضه التخي عن هذا الفكر الخطير.

وذلك أن قوله: «وأحيانا يبين العلة» وأمثاله من التعبيرات يكون لغوًا مائة في المائة ولا مجال له أبدًا مع إصراره على هذه الفكرة وإلحاحه عليها وترديده لها وسعيه جاهدًا بكل ما عنده من طاقة لإقناع غيره بها بحيث لم يترك مجالًا لحسن الظن به.

فمن هنا اعتبرت تلك العبارات الاستثنائية لغوًا ومخارج للتهرب عند اللزوم وأنه يستحيل مع قوله بالترتيب والتقديم والتأخير على الوجه الذي فصله وأسهب فيه تطبيق تلك الاستثناءات وأنها لا تأتي إلا مع رفض هذه الفكرة الخطيرة والتخلي عنها وهذا أمر واضح جدًا عند من يعقل ويفهم ويتحلى بالعدل والإنصاف، لذا لم أقم وزنًا لهذا اللون من التحايل والتهرب، وأدنته وحاسبته على تلك الفكرة التي أعتقد أنها قد سيطرت على عقله وتغلغلت في دماغه وكيانه فدفعته

إلى التعسف والتهور فلا يقولن القارئ إنه استثنى وإنه قال وقال، بل عليه بالتعقل والتأمل وسيدرك أن الجمع بينها وبين هذه الاستثناءات كالجمع بين الضب والنون، وأنها تغلق الأبواب والنوافذ في وجه أي استثناء.

فإذا أدرك القارئ هذا أدرك أنني على حق إن شاء الله فيما أدنته به وأني وضعت الأمور في نصابها.

وأنَّ أساليب الصوفية وما تتذرع به من تقية، ومثلها الألاعيب السياسية تحتاج إلى ذكاء وفطنة وحذر ويجب أن يكون التعامل معها على هذا الأساس.

وأن وضع حسن الظن في غير موضعه يجافي الحكمة والشرع والعقل

والآن نعيد ذينك السؤالين تذكيرًا للقارئ بهما:

١- هل فهم أحد أو قال: إن الإمام مسلمًا التزم بيان العلل في صحيحه؟

٢- وهل فهم أحد أو قال: إن وسيلة هذا البيان تكمن في ترتيبه للأحاديث، وبالتقديم والتأخير يظهر للمحدثين تلك العلل؟

أما الإجابة عن السؤال الأول فقد عرفها القارئ والحمد لله وأن الأمة تلقت الصحيحين بالقبول والاحتفاء والتكريم، وفائدة هذا التلقي بالقبول يعطي للصحيحين ميزة لا تلحق ولا تنال، ألا وهي إفادة أخبارهما للعلم عند جماهير علماء الأمة المعتبرين.

والقول بأن مسلمًا التزم بيان العلل وشرحها وأن هذا الشرح والبيان يتم من خلال الترتيب لأحاديثه ويتم من خلال التقديم والتأخير يناقض ما قدمناه من مواقف العلماء وينافي تلقيهم إياه بالقبول والاحترام والثقة به.

وأما الإجابة على السؤال الثاني فقد تولاها وقام بعبئها العظيم الأستاذ حمزة المليباري حيث يقول في (ص٢، ٣) فما بعدهما:

١- «أن ترتيب الإمام مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ لطرق الحديث في كتابه الصحيح قائم على منهج علمي إذ إنه أودع في ترتيبها دقائق علمية لا يطلع عليها إلا الحفاظ الذين إذا سمعوا الحديث يستحضر في قلوبهم كل الوجوه التي وردت في رواية ذلك الحديث واختلافها».

انظر كيف يصور منهج مسلم وأنه يودع ترتيبه للأحاديث دقائق علمية لا يدركها إلا الحفاظ الذين إذا سمعوا لحديث . . إلخ.

كأن الإمام مسلمًا من كبار أهل الباطن أعاذه الله وأعاذ علماء المسلمين من أساليبهم ومناهجهم الماكرة.

وما هي وجوه الاختلاف التي وردت في رواية ذلك الحديث؟ وما أثرها؟

إن وجوه الاختلاف تدل على الاضطراب والعلل كما سيأتي في كلامه فهذا هو المنهج العلمي في ترتيب مسلم في نظر الأستاذ المليباري، فإذا وقف الحفاظ على ذلك الترتيب هجمت على قلوبهم وثارت في وجوههم زوابع الاختلافات والاضطرابات.

٢- ويقول (ص٢): «وذلك تطبيقًا لما وعده في مقدمته حيث قال فيها: «إنا نعمد إلى جملة ما أسند من الأخبار عن رسول الله ﷺ فنقسمها إلى ثلاثة أقسام وثلاث طبقات من الناس على غير تكرار . . . فأما القسم الأول فإنا نتوخى أن نقدم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها وأنقى من أن يكون- يعني لكون (كذا) ناقلوها أهل استقامة في الحديث وإتقان لما نقلوا، لم يوجد في روايتهم اختلاف شديد ولا تخليط فاحش كما قد عثر فيه على كثير من المحدثين وبان ذلك في حديثهم، فإذا نحن تقصينا أخبار هذا الصنف من الناس أتبعناها أخبارًا يقع في أسانيدها بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان كالصنف المتقدم قبلهم على أنهم وإن كانوا فيما وصفنا دونهم، فإن اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم . . . فأما ما كان منها عن قوم هم عند أهل الحديث متهمون أو عند الأكثر منهم فلسنا نتشاغل بتخريج حديثهم . . . ». اهـ.

ثم قال المليباري:

«وهذا يفيد أن ترتيبه للأحاديث قائم على منهج علمي وهو مراعاته ذلك الترتيب في إيراد الأحاديث في كتابه الصحيح فإذا ذكر طريق حديث من طرقه في أول الباب، فمعناه أنه أسلم من العيوب وأنقى عنده، ويجمع تارة طرقه في أول الباب، لكونها على مستوى واحد في سلامة (كذا) العيوب ثم إذا أتبعها بطرق

أخرى لذلك الحديث وقد تكون هي طرقًا مستقلة عن الصحابي الذي قدم حديثه من طرق أخر غير هذه فمعناه أنها ليست في مستوى تلك، لكون راويها من أهل القسم الثاني أو لسبب آخر، وعلى هذا فإذا قدم ما هو مستحق أن يؤخره، وإذا أخر ما هو مستحق أن يقدمه فمعناه أنه أدرك فيه شيئًا جعله يتصرف».

١- انتبه أيها القارئ لهذا الإنسان جيدًا، إن الرجل وحيد في هذا الميدان لم يسبقه إلى هذا الفهم من ترتيب مسلم أحد أبدًا.

٢- قارن بين كلام مسلم وبين كلامه:

يقول هو: «إن ترتيب مسلم قائم على منهج علمي إذ إنه أودع ترتيبها (أي الأحاديث) دقائق علمية لا يطلع عليها إلا الحفاظ الذين إذا سمعوا الحديث (يعني أي حديث في أي باب) يستحضر في قلوبهم كل الوجوه التي وردت في رواية ذلك الحديث واختلافها وذلك تطبيقًا لما وَعده في مقدمته».

ومسلم يقول. «فإنا نتوخى أن نقدم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها وأنقى» وذكر أنها أحاديث أهل الاستقامة والإتقان، وهذا غاية التحري للصحة والبحث عنها، فأحاديث هذا الصنف تقدمت أو تأخرت هي في غاية من الصحة التي يتوخاها الإمام مسلم.

ومسلم يقول عن أهل الاستقامة والإتقان: «لم يوجد في روايتهم اختلاف شديد ولا تخليط فاحش»، فكيف يودع في ترتيب الأحاديث دقائق علمية لا يطلع عليها إلا الحفاظ الذين إذا سمعوا الحديث يستحضر في قلوبهم كل الوجوه التي وردت في رواية ذلك الحديث واختلافها ؟

كيف يصرح بتجنب هذا النوع والابتعاد عنه ثم يحاول في خلسة أن يدس كل الوجوه التي وردت في رواية ذلك الحديث (أي حديث في أي باب) واختلافها ؟ فهل يستجيز هذا الأسلوب أحد يؤمن بالله ويحترم نفسه ودينه وصدقه وأمانته ونصحه ؟

ويقول الإمام مسلم: «فإذا نحن تقصينا أخبار هذا الصنف أتبعناها أخبارًا يقع في أسانيدها بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان . . . وأنهم من أهل

الصدق والستر وتعاطي العلم» . فيفيد قوله :

أولًا : أنه يتقصى أخبار أهل الحفظ والإتقان والاستقامة أي يستوعبها استيعابًا كاملًا ، وواقع كتابه كذلك ، ففي كثير من الأبواب لا تجد إلا أحاديث القسم الأول الحفاظ المتقنين ، بل في كثير من الأبواب لا نجد إلا حديث صحابي واحد من طريق أو من طرق .

وثانيًا : يقصد بأخبار أهل القسم الثاني تقوية ومعاضدة روايات أهل القسم الأول عند الاحتياج إليها .

يوضحه قول الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ وهو يناقش اختلاف وجهة نظر الحاكم ومن تبعه ، والقاضي عياض ومن تبعه في رواية أهل القسم الثاني ، قال : «قلت : وإنما اشتبه الأمر على القاضي عياض ومن تبعه بأن الرواية عن أهل القسم الثاني موجودة في صحيحه ، لكن حرف المسألة هل احتج بهم كما احتج بأهل القسم الأول أو لا ؟ .

والحق أنه لم يخرج شيئًا مما انفرد به الواحد منهم ، وإنما احتج بأهل القسم الأول تفردوا أو لا ، ويخرج من أحاديث أهل القسم الثاني ما يرفع به التفرد عن أحاديث أهل القسم الأول ، وكذلك إذا كان لحديث أهل القسم الثاني طرق كثيرة يعضد بعضها بعضًا فإنه قد يخرج ذلك وهذا ظاهر بين في كتابه ولو كان يخرج جميع أحاديث أهل القسم الثاني في الأصول بل وفي المتابعات لكان كتابه أضعاف ما هو عليه .

ألا تراه أخرج لعطاء بن السائب في المتابعات وهو من المكثرين ومع ذلك فما له عنده سوى مواضع يسيرة ، وكذا محمد بن إسحاق وهو من بحور الحديث وليس له عنده في المتابعات إلا ستة أو سبعة ، ولم يخرج لليث بن أبي سليم ولا ليزيد بن أبي زياد ولا لمجالد بن سعيد إلا مقرونًا »[1] .

وفي كلام الحافظ هذا ما يوضح قصد مسلم من المتابعات وأنها ليرفع بها

---

(١) النكت (١ / ٤٣٤- ٤٣٥) .

التفرد عن أحاديث أهل القسم الأول إذا وجدت الحاجة لذلك، ويفيد قلة أحاديث أهل القسم الثاني في الصحيح نسبيًا لأن هدفه الأول الصحة وقد يتحقق في كثير من الأحيان بأحاديث أهل القسم الأول.

فقارن الآن بين كلام الإمام مسلم وبين قول المليباري: «وهذا يفيد أن ترتيبه للأحاديث قائم على منهج علمي، وهو مراعاته لذلك الترتيب في إيراد الأحاديث في كتابه الصحيح فإذا ذكر طريق حديث من طرقه في أول الباب فمعناه أنه أسلم من العيوب وأنقى عنده».

وقل معي: هذا لا يفهم من كلام الإمام مسلم، فلم يخص الطريق الأول بهذه الميزة وإنما أصفاها على كل أحاديث أهل القسم الأول الحفاظ المتقنين سواء قدمها أو أخرها.

فقد يورد حديثًا في صدر الباب ويعقبه بما هو أقوى منه، وقد يورد في صدر الباب حديث رجل من أهل الطبقة الثانية ويعقبه بأحاديث أهل القسم الأول، لأن هدفه الأول وغايته الأساسية هي وجود الصحة فيما يرويه، ثم بعد ذلك لا يهمه أقدم أحاديث أهل القسم الأول أو أخرها، وستأتي الأمثلة من صحيحه إن شاء الله.

ثم انظر في كلامه هذا، ألا يبعث الشك والريبة فيما بعد الطريق الأول أو الحديث الأول بسبب هذا الكلام الذي لم يقله أحد ولم يؤخذ من كلام مسلم.

وانظر إلى قوله: «ويجمع تارة طرقه في أول الباب لكونها على مستوى واحد في سلامة (كذا) العيوب، ثم إذا أتبعها بطرق أخرى لذلك الحديث وقد تكون هي طرقًا مستقلة عن الصحابي الذي قدم حديثه من طرق أخرى غير هذه فمعناه أنها ليست في مستوى تلك لكون راويها من أهل القسم الثاني أو لسبب آخر»

أقول: أولًا: اصبر على قراءة هذا الأسلوب.

وثانيًا: لعلك تدرك بأدنى تأمل أن هذا الكلام لم يؤخذ من كلام مسلم ولا من واقع كتابه.

وثالثًا: أن قوله: ويجمع تارة طرقه في أول الباب لكونها في مستوى واحد في

سلامة العيوب لم يؤخذ من كلام مسلم- أيضًا- ولا من منهجه، ويعني وتارة لا يجمعها فما هو مصير أحاديث الصحابة الآخرين التي يوردها مسلم بعد الطريق الأول الوحيد؟

ألا تثار فيها الشكوك والريب؟

ثم إن الإمام مسلمًا لم يخص الحديث الأول بجمع الطرق ولم يراع فيها المستوى الواحد، فقد يجمع طرق حديث الصحابي في أول الباب وقد يجمعها في وسطه وقد يجمعها في آخره وقد تكون في حالة الجمع في مستوى واحد وقد تكون في الغالب متفاوتة فما هو مصير الأحاديث بعد الحديث الأول إذا أفردها أو جمعها؟

الجواب عند أئمة الحديث وعلماء الأمة وفي طليعتهم مسلم أنها كلها صحيحة لا شك في صحتها فأما أحاديث القسم الأول وهي الأغلب فهي صحيحة كلها وما يسوقها مسلم في صحيحه إلا للاحتجاج بها سواء تقدمت أو تأخرت في الباب أو توسطته، جاءت من طريق واحد أو طرق، وعلى هذا الأساس يوردها مسلم في صحيحه، وقد شهد له العلماء بذلك، فإذا انتقده الدارقطني أو غيره فما ينقده إلا على أساس أنه أخل بمنهجه الذي التزم فيه الصحة في نظر الناقد وعلى أساس قوله: «لم أخرج في كتابي هذا إلا ما أجمعوا عليه»، ويكون في الغالب الصواب حليف مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ وإن كان من أحاديث الطبقة الثانية فهو صحيح لغيره وما أورده إلا لهدف صحيح وهو أن يرفع به التفرد عن أحاديث القسم الأول كما قاله الحافظ الخبير ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ وكما قال الحكيم ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ وهو يرد على ابن القطان وقد تكلم على أحد رجال مسلم وقال: «وعيب على مسلم إخراج حديثه»، فقال الإمام ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ ردًا على ابن القطان: «ولا عيب على مسلم في إخراج حديثه، لأنه ينتقي من أحاديث هذا الضرب ما يعلم أنه حفظه، كما يطرح من أحاديث الثقة ما يعلم أنه غلط فيه»[1].

وهذا كلام من درس منهج مسلم وتطبيقه في كتابه ويتجاوب مع ما قاله وقرره

(١) زاد المعاد (١/ ٣٦٤).

في مقدمته، إنه العمل الذي يليق بمكانة مسلم انتقاء من أحاديث أهل الستر الصادقين المتعاطين للعلم وطرح للغلط من أحاديث الثقات المتقين.

هذا هو جواب أهل العلم وأئمة الحديث.

وكل المحدثين يقولون لابن القيم صدقت وهذا الكلام يتمشى مع عمله في الكتاب وهو صدى لما قاله في مقدمته، كيف لا وقد صرح مسلم أنه يتوخى الأخبار التي هي أسلم من العيوب وأنقى من أحاديث الثقات المتقنين الذين ليس في حديثهم اختلاف شديد ولا تخليط فاحش ويتجنب أحاديث المتهمين وكذلك من الغالب على حديثهم المنكر أو الغلط.

وأما جواب المليباري فهو ما سبق في الفقرات التي عرضتها وأرى أن أعيد فقرات منها.

١- «إن ترتيب الإمام مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ لطرق الحديث في كتابه الصحيح قائم على منهج علمي إذ أنه أودع في ترتيبها دقائق علمية لا يطلع عليها إلا الحفاظ الذين إذا سمعوا الحديث يستحضر في قلوبهم كل الوجوه التي وردت في رواية ذلك الحديث واختلافها».

أي ومن هؤلاء الحفاظ المليباري، بل إنه زاد على الحفاظ بعلم الفلسفة، وبرز على الجميع بهذه المنهجية التي لم يسبق إليها.

٢- قال «وهذا يفيد أن ترتيب مسلم قائم على منهج علمي؛ وهو مراعاته ذلك الترتيب . . . ثم إذا أتبعها بطرق أخرى لذلك الحديث- وقد تكون هي طرقًا مستقلة عن الصحابي الذي قدم حديثه من طرق أخرى غير هذه- فمعناه أنها ليست في مستوى تلك لكون راويها من أهل القسم الثاني أو لسبب آخر».

والسبب الآخر نفسره من كلامه: أي إن في هذا الترتيب دقائق علمية لا يطلع عليها إلا الحفاظ الذين إذا سمعوا الحديث تستحضر في قلوبهم كل الوجوه التي وردت في رواية ذلك الحديث واختلافها»، أي: وعللها واضطرابها.

٣- قال (ص٢): «وعلى هذا فإذا قدم ما هو مستحق أن يؤخر، وإذا أخر ما هو مستحق أن يقدم فمعناه أنه أدرك فيه شيئًا جعله يتصرف كذلك».

وهذا الشيء الذي أدركه مسلم هو الاختلاف والاضطراب كما في قول المليباري في (ص٣ س ٣٢) «وإذا سمعه الحافظ ... يفهم بأنه اختلاف واضطراب».

وهو العلل لأن هذا الإبهام في قوله «فمعناه أنه أدرك فيه شيئًا» قد وضحه بقوله في (ص٧ س ١٩، ٢٠، ٢١): «فلما وجدنا الإمام مسلمًا هنا يؤخر ما كان يقدمه في أول الباب، فنفهم أنه أدرك فيه علة جعلته يؤخره في آخر الباب».

قال في (ص٢). «ومع ذلك وله تصرف علمي آخر في صحيحه وهو بيان العلة في بعض المواضع منه، وذلك بعد أن أخرج الحديث من طريق صحيح في الأصول وإن كان لذلك الحديث علة من بعض طرقه فبين العلة إذ كان المكان مناسبًا للبيان وذلك بذكر طرقه المعللة خارج الأصول ومقصود الكتاب وموضوعه وهذا البيان ليس بمقصود أصليٍّ صنف وجمع لأجله هذا الكتاب الصحيح، بل إنما هو لغرض استطرادي تعرض لبيانه للمناسبة بذلك المقام وبناء على ما وعده في مقدمة صحيحه وهو يقول: وسنزيد إن شاء الله شرحًا وإيضاحًا في مواضع من الكتاب عند ذكر الأخبار المعللة إذا أتينا عليها في الأماكن التي يليق بها الشرح والإيضاح إن شاء الله تعالى». اهـ (مقدمة صحيح مسلم مع شرح النووي).

أقول: بعد أن بين لنا الباحث القاعدة الأولى أو المنهج العلمي الأول وهو ترتيب مسلم للأحاديث وأنه أودع في ترتيبها دقائق لا يطلع عليها إلا الحفاظ الذين إذا سمعوا الحديث يستحضر في قلوبهم كل الوجوه التي وردت في رواية ذلك الحديث واختلافها.

وقد تكلمت على هذا المنهج بما قرأته وأرجو أن يكون شافيًا، وأن القارئ المنصف اقتنع أن هذا المنهج من نسج الخيال، وأنه لم يدر بخاطر مسلم، ولا بخاطر أحد من العلماء، برأهم الله أن ينسبوا مثله إلى إمام جليل أفنى حياته في خدمة الإسلام والسنة ونصح الأمة.

أراد الباحث أن يضيف إلى ما سبق منهجًا آخر مغايرًا للمنهج الأول سماه «تصرفًا علميًّا آخر» ولا ندري ما الذي منعه أن يسميه «منهجًا» وعلى كل حال لا عبرة

بالأسماء فالعبرة بالحقائق لا بالألفاظ.

ما هو التصرف الآخر؟

يقول: وهو بيان العلة في بعض المواضع.

كيف هذا البيان؟

يقول: وذلك بعد أن أخرج الحديث من طريق صحيح في الأصول.

يقول القارئ هذا ليس بجديد ولم يظهر لنا الفرق بين هذا التصرف العلمي وبين المنهج العلمي الذي هو الترتيب الذي ينطوي على دقائق لا يعرفها إلا الحفاظ إلخ، بل قولك هذا راجع إلى الترتيب.

على كل حال قال بعد هذا الكلام الحائر: «وإن كان لذلك الحديث علة من بعض طرقه فبين العلة إذا كان المكان مناسبًا وذلك بذكر طرقه المعللة خارج الأصول ومقصود الكتاب وموضوعه» ازداد القارئ هنا بلبلة فكرية.

ما مرجع الإشارة في قولك وإن كان لذلك الحديث علة في بعض طرقه؟

أليس هذا هو الحديث الذي أخرجه من طريق صحيح في الأصول؟

فكيف تكون فيه علة وهو في الأصول وكيف تكون العلة في بعض طرقه وهو ليس له إلا طريق واحد؟!

ثم هناك إشكال آخر في قولك إذا كان المكان مناسبًا فهل هناك أماكن غير مناسبة لبيان العلة؟! وكيف يهتدي إليها القارئ؟

وهل يجوز للإمام مسلم أن يورد حديثًا أو أحاديث فيها علل ثم لا يبينها وهو قد التزم الصحة وسكوته يشعر بصحة الحديث؟

ثم ازداد القارئ حيرة عند قول الباحث: «وذلك بذكر طرقه المعللة».

هل واقع صحيح مسلم كذلك يكون بيان العلل بذكر طرق الحديث خارج الأصول؟ وهل هو قال ذلك في مقدمته أو قال ذلك أحد من أئمة الحديث؟ فإننا رأينا الدارقطني ينتقد أحاديث في أول الباب.

وهل مراد المليباري بقوله: «بذكر طرقه المعللة»: أن الحفاظ لا يدركون

العلة في الحديث إلَّا إذا ذكر مسلم عددًا من الطرق فإذا ذكر له طريقًا أو طريقين لا يدركون فيه علة وقد رأينا الدارقطني مثلًا ينتقد الحديث في صحيح مسلم سواء أكان له طريق واحد أو طرق.

وما المراد بخارج الأصول ومقصود الكتاب وموضوعه؟

فإذا كانت الأسانيد من رجال الطبقة الأولى فقد قال مسلم إنه يوردها مستقصيًا لها في كتابه وقال علماء الحديث كالقاضي عياض، والحافظ ابن حجر وغيرهم: إنه يوردها في الاحتجاج، فإذا وجدت في مسلم طرقًا أو طريقًا من الطبقة الأولى فهمت أنها من الأصول أوردها أو أورده مسلم للاحتجاج كما وعد وكما قال العلماء سواء كانت في أول الباب أو وسطه أو آخره.

ثم قال القارئ: أيها الرجل كلامك هذا غير معقول ولا مقبول ولم نسمعه إلا منك ثم تسألك أيضًا ألم تقل لنا إن لمسلم تصرفًا علميًا آخر غير منهجه في الترتيب؟!

فما هو هذا التصرف الآخر وأنت تذهب وتجيء وتدور على رحى المنهج الأول ولم تأت لنا بجديد، وبعد كل هذا الضياع وكد القارئ ذهنه ليفهم هذا التصرف العلمي فلم يظفر بشيء.

أرغم نفسه على مواصلة القراءة فقرأ قوله: «وهذا البيان ليس بمقصود أصلي صنف وجمع لأجله هذا الكتاب الصحيح، بل إنما لغرض استطرادي تعرض لبيانه للمناسبة بذلك المقام وبناء على ما وعده في مقدمة صحيحه وهو يقول: وسنزيد إن شاء الله شرحًا وإيضاحًا . . .» إلخ.

قال القارئ: ما هو المقصود الأصلي الذي صنف مسلم وجمع لأجله هذا الكتاب الصحيح؟ وما هو المقصود الفرعي؟!

هل المقصود الأصلي هو الذي ذكرته لنا في توضيحك لمنهج مسلم العلمي وهو قولك في (ص٢): «وهذا يفيد أن ترتيبه للأحاديث قائم على منهج علمي وهو مراعاته ذلك الترتيب في إيراد الأحاديث في كتابه الصحيح فإذا ذكر طريق حديث من طرقه في أول الباب فمعناه أنه أسلم من العيوب وأنقى عنده . . . ثم إذا أتبعها

بطرق أخرى . . . فمعناه أنها ليست في مستوى تلك لكون راويها من أهل القسم الثاني أو لسبب آخر وعلى هذا فإذا قدم ما هو مستحق أن يؤخره أو أخر ما هو مستحق أن يقدمه فمعناه أنه أدرك فيه شيئًا».

إذا كان هذا هو مرادك بالمقصود الأصلي فهذا راجع إلى الترتيب وهو لا يترك مجالًا للأغراض الاستطرادية.

ومما يؤكد أنك تريد الترتيب الذي هو المنهج العلمي قولك بعد هذه الفقرة في (ص٣): «إذن فواضح أنه يذكر الحديث الصحيح في مقصود كتابه وأصوله من طريق صحيحه اعتمادًا عليها واحتجاجًا بها وإذا كان للحديث طرق فيها علة وكان الموضع مناسبًا لبيان علتها فيذكر تلك الطرق مبينا للعلة خارج الأصول ولا يعتمد عليها بل الاعتماد على ما ذكره في الأصول».

إذن فأنت تلف وتدور حول الترتيب، ولم نستفد شيئًا من قولك: وله تصرف علمي . . . إلخ، ولم تقدم لنا شيئًا جديدًا من كلام مسلم، لأن مسلمًا وعد بأنه سيشرح ويوضح العلل، فكان ينبغي أن تقدم لنا نماذج من هذا الشرح والإيضاح والكشف عن الأمور الغامضة وإيضاح العلل الخفية وإبرازها مثل حديث اختلف راويان على شيخهما في وصله وإرساله أو اختلف جماعة على شيخهم فساق مسلم وجوه الاختلاف ورجح- إكمالًا لما وعد به- جانب الإرسال، أو ساق حديثًا في أسانيده اضطراب فساق طرقه المضطربة وصرح بأنه لا يمكن الجمع بينها ولا الترجيح.

فهذا هو الشرح والإيضاح عند العرب والعجم.

قال المليباري (ص٣) «وأما بيان العلة في بعض المواضع من كتاب الصحيح على سبيل الاستطراد فهو شأن كتب الحديث الكثيرة كصحيح ابن خزيمة وصحيح ابن حبان، وسنن الترمذي، وسنن النسائي، وسنن أبي داود، كما لا يخفي ذلك على من يراجعها، ولكون الوقت غير متسع اكتفيت بمراجعة بعض مجلداتها ولم أقم بإحصاء جميع المواضع منها التي بينت العلة».

أقول: لما أخفق في شرح كلام مسلم وعجز أن يأتي بمثال أو أمثلة للأحاديث

المعللة في صحيح مسلم على المنهج الذي تخيله ركض هنا وهناك لعله يجد ما يلهي القارئ ويشغله عن مطالبته بالحجج المقنعة على منهج مسلم وتصرفه العلمي في بيان العلل وشرحها وتوضيحها فجاء بهذه الحصيلة.

ونسأله الآن: هل قال أحد من هؤلاء أنه لا يضع في كتابه من الصحيح إلا ما أجمعوا عليه ؟

وهل اشترط أبو داود أو النسائي أو الترمذي الصحة في كتبهم ؟

وهل شرط ابن حبان وابن خزيمة يداني شرط مسلم ؟

وهل صحيح أن ابن خزيمة وابن حبان يوردان أحاديث فيها علل على سبيل الاستطراد ؟ أو أنهما يوردان أحاديث يعتقدانها على شرطهما ويأتي نقاد الحديث فيدركون ما فيها من علل فيبينونها للناس ؟!

وكيف تعود من هذه الجولة مفلسًا لم تأت بمثال واحد تعلل به للقارئ ؟ وهب أنك جئت بعشرات الأمثلة من هذه الكتب فهل تظن أنها تقوم مقام شرح مسلم للعلل وتوضيحها وتقوم مقام التصرف العلمي لمسلم الذي ادعيته.

قال المليباري (ص٣): «وبيان العلة في صحيح مسلم ليس على طريقة كتب العلة بأن يقول أثناء الكلام: واختلف على فلان أو خالفه فلان مثلًا، كما هو معروف في كتب العلل لابن أبي حاتم، والدارقطني وغيرهما.

بل البيان بذكر وجوه الاختلاف من غير أن يتعرض لقوله: خالفه فلان، أو اختلف على فلان مثلًا.

وإذا سمعه الحافظ يفهم بأنه اختلاف واضطراب، وإذا سمعه أمثالنا يعدونه تعدد طرق.

ومثل هذا البيان كثيرًا ما نجده في «التاريخ الكبير» إلا في الموضعين منه (كذا) وقال: فيهما وخالفه (٤ / ٢٩٢) هكذا وجدته فيما تتبعه في ثمانية مجلداته».

أقول: إذا كان الإمام مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ قد التزم بشرح العلل القادحة فيلزم لزومًا لا محيد عنه أن يسلك مسلك المحدثين في بيانها وشرحها وإيضاحها.

وحيث لم تجد له ولا في موضع واحد شرحًا وإيضاحًا للعلل القادحة فلابد إذن من حمل كلامه على تطبيقاته الكثيرة التي لا تحصى في أبواب صحيحه، تلك التطبيقات التي يسميها كثير من المحدثين عللًا وهى غير قادحة، هي التي يتعين حمل كلامه عليها، ويؤكد هذا قوله: «ليس كل صحيح وضعته هاهنا، إنما وضعت هاهنا ما أجمعوا عليه».

ويؤكده قوله: «عرضت كتابي هذا على أبي زرعة فما قال: إن له علة تركته، وما قال لا علة فيه فهو هذا الذي أخرجته».

والذي يقول: بأنه أراد بها العلل القادحة سوف يرجع خاسئًا وسيظل يهمهم ويزمزم مثل همهمة وزمزمة الكهان ثم لا يأتي إلا بمثل ما يحتقر به الكهان ومن دار في فلكهم، ثم انظر إلى هذا الرجل كيف أصيب في عقله، فهو كلما رأى حديثًا بعد الحديث الأول جاء من طرق مهما بلغت قوة رجالها وضبطهم، ومهما بلغت من الكثرة والصحة فإنه يرى ذلك دليلا على اضطرابها واختلافها.

وانظر إليه ثانيًا فهو مع ما أصيب به يسلك نفسه في عداد كبار الحفاظ والدليل على هذا قوله: «ومثل هذا البيان كثيرًا ما نجده في «التاريخ الكبير» إلا في الموضعين (كذا) فلا يعرف العلل من خلال هذا البيان إلا الحفاظ» كما صرح هو بذلك فهو إذن من الحفاظ وإلا فكيف فهم ذلك الشيء الكثير من تاريخ البخاري الذي يسوق الحديث من طرق متعددة من غير أن يقول خالفه فلان واختلف فلان وفلان ولا يغرنك قوله: «وإذا سمعه أمثالنا فيعدوه تعدد طرق» فإنه يريد أن يفهم عنه الناس أنه رجل مهذب متواضع ويريد في الوقت نفسه أن يعرض بغيره ممن لم يبلغ مبلغه في الحفظ والفهم من رواد الحديث وما يدري المسكين أنه كما قال الشاعر:

يشمر للُّج عن ساقه ويغمره الموج في الساحل

قال (ص٤): «وبيان العلة من الاختلاف في الوصل والإرسال ثابت في صحيح البخاري- أيضًا- فيما أظهره الحافظ ابن حجر رحمه الله عندما أجاب في «هدي الساري» عما انتقد الإمام الدارقطني وغيره في بعض أحاديث صحيح البخاري، ولا تنس أن ذلك البيان كان على سبيل الاستطراد».

أقول: قد عرفت ما تشبث به المليباري وهو ما يزعم أنه منهج مسلم وعرفت في ضوء مناقشتي إياه مآل هذا التشبث والزعم.

وعرفت تعلقه بقول مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ: «وسنزيد إن شاء الله شرحًا وإيضاحًا .. إلخ» وما آل إليه هذا التعلق.

وعرفت عجزه الواضح عن إقامة أي حجة على مزاعمه الخيالية، وأعرفك أنه قد عجز عجزًا واضحًا عن الإجابة على الحجج الدامغة التي أقمتها على بطلان دعواه في منهج مسلم، وإذا أردت أن تعرف عجزه وتهربه عن مواجهة الحجج الدامغة فاقرأ ردي عليه من ص (٣- ٩).

وقارن بينها وبين رده علي هل ترى في كلامه ردًّا على حججي؟

ثم بعد إدراكه لعجزه عن إقامة أي حجة أو الرد على أخرى ذهب يتخبط كالغريق لا يرى شيئًا إلا تشبث به فدرس الأمهات وصحيحي ابن خزيمة وابن حبان وتاريخ البخاري وعاد بعد هذه الجهود مفلسًا من أي دليل يدفع به معرة هذا العجز فرأى أنه لابد من أن يعرج على صحيح البخاري ليتحفنا بكشف جديد، وهو أن بيان العلل من الاختلاف في الوصل والإرسال وغيرها ثابت فيه وقوله: «وغيرها» يعني من الاضطراب والنكارة والشذوذ.

وهكذا يظن الرجل أن كل خلاف وراءه دماء وصرعى وجرحى وما يدري الرجل أن الخلاف لفظي وراءه ألفة وسلامة وقوة.

وما يعرف أن قصد الحافظ ابن حجر من قوله خلال دفاعه عن البخاري وصحيحه: «قد بين الخلاف» أنه يقصد الخلاف الذي لا يضر وأنه من باب لفت النظر إلى يقظة البخاري ووعيه وفطنته لا لبيان العلل والاضطراب.

ويوضح أن قصد الحافظ ابن حجر ما ذكرته:

أولًا: ما نقلته عنه فيما سلف انظر ص (١٠- ٢٣).

ثانيًا: أن للحافظ رأيًا في الشاذ الذي هو عبارة عن مخالفة الثقة لمن هو أوثق أو أكثر عددًا.

قال: «لأن الإسناد إذا كان متصلًا ورواته كلهم عدولًا ضابطين، فقد انتفت

عنه العلل الظاهرة، ثم إذا انتفى كونه معلولًا فما المانع من الحكم بصحته فمجرد مخالفة أحد رواته لمن هو أوثق منه أو أكثر عددًا لا يستلزم الضعف، بل يكون من باب صحيح وأصح، قال: ولم أر مع ذلك عن أحد من أئمة الحديث اشتراط نفي الشذوذ المعبر عنه بالمخالفة وإنما الموجود تقديم بعض ذلك على بعض في الصحة[1].

ثالثًا: تصديه لمناقشة الدارقطني، فلو كان يسلم أن في البخاري أحاديث فيها علل قادحة لما تصدى لمناقشته ولما حسن منه ذلك.

رابعًا: استعرض أجوبته على الدارقطني في «المقدمة» وفي «الفتح»، فسوف ترى تطابقها مع هذه القواعد التي يقررها، وأن ابن حجر في واد والمليباري في واد، ابن حجر في وادي أئمة المحدثين المدافعين عن السنة وركبهم، والمليباري في واد بعيد ومع ركب آخر:

سارت مشرقة وسرت مغربًا شتان بين مشرق ومغرب

خامسًا: تذكر ما قدمته من أقوال العلماء في شأن صحيح البخاري وصحيح مسلم ومنهم الحافظ ابن حجر.

سادسًا: لعل القارئ يدرك أن الرجل غريب الأسلوب فموضوع الرجل الأساسي: أحاديث «غاية المقصد» فقفز منه إلى حديثين في صحيح مسلم، ثم منهما إلى منهج مسلم فقال في شأنه ما لا يحتمل، ثم وثم، ثم قفز الآن إلى صحيح البخاري ينوشه ويزلزله فلو كانت هذه التصرفات العجيبة في أمور دنيوية لتركته لغيري ليوقفه عند حده، أما والمصيبة قد نزلت بأغلى وأعز ما عند المسلمين الصادقين والمحدثين المخلصين، وهناك من الأساتذة المحسوبين على السنة- وذلك من عجائب هذا الزمان- من يدلِّلُهُ ويشجعه على باطله وترهاته، فلابد من كشف زيفه وملاحقته.

ولعل المقصود يتحقق بمناقشة بعض ما تعلق به من دفاع الحافظ عن

---

(١) تدريب الراوي: (ص ٢٣).

الأحاديث المنتقدة من صحيح البخاري فلنبدأ معه مستعينين بالله:

١- قال في (ص٤): «وكان فيما أجاب الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ قوله. «ومقتضاه صحة ما اختاره البخاري واعتمده في رواية الأعمش، على أن البخاري لم يهمل حكاية الخلاف بل حكاها عقب حديث الثوري والله أعلم» «الهدي» (ص٣٥٨).

أقول: سوف أسوق الحديث من صحيح البخاري ومن سياقه يظهر قصده قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ٢٥- كتاب الحج حديث (١٥٥٠): حدثنا محمد بن يوسف ثنا سفيان عن الأعمش عن عمارة، عن أبي عطية، عن عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قالت: إني لأعلم كيف كان النبي ﷺ يلبي: «لبيك اللهم لبيك»... الحديث.

قال البخاري: «تابعه أبو معاوية عن الأعمش»، وقال شعبة أخبرنا سليمان سمعت خيثمة عن أبي عطية، سمعت عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا.

أما قصد البخاري فهو تأييد الحديث المتصل بالحديث المعلق بناء على التزامه الصحة، وقصده إثبات سماع أبي عطية من عائشة كما أشار إلى ذلك الحافظ في الفتح، وعلى أن المعلق بصيغة الجزم يكون صحيحًا.

وأما رأي الحافظ فاختلف فيه فقال في «المقدمة» ما نقله المليباري، وقال في «الفتح» (٣ / ٤١١) وهو رأيه الأخير وهو الحق: «والطريقان محفوظان وهو محمول على أن للأعمش فيه شيخين» ويؤيد رأيه هذا أن الإمام يحيى بن سعيد القطان قد تابع شعبة.

٢- قال المليباري:

وفيه أيضًا قوله: في الحديث الرابع والعشرين (ص٣٥٨): «وإنما اعتمد البخاري فيه رواية مالك التي أثبت فيها ذكر زينب ثم ساق معها رواية هشام التي سقطت منها حاكيًا للخلاف فيه على عروة كعادته...». اهـ.

أقول: قال الحافظ في «الهدي» ما نقله المليباري، ثم قال بعد قوله «كعادته»: «مع أن سماع عروة من أم سلمة ليس بمستبعد والله أعلم».

وقال في «الفتح» (٣ / ٤٨٧): (وقد أخرج الإسماعيلي حديث الباب من طريق حسان بن إبراهيم وعلي بن هاشم ومحاضر بن المورع وعبدة بن سليمان،

وهو عند النسائي أيضًا من طريق عبدة، كلهم عن هشام عن أبيه، عن أم سلمة وهذا هو المحفوظ، وسماع عروة من أم سلمة ممكن، فإنه أدرك من حياتها نيفًا وثلاثين سنة وهو معها في بلد واحد، وقال الحافظ في موضع آخر من «الفتح». «إن البخاري إنما ساقه لبيان صحته من الوجهين»، وانظر إلى المليباري كيف حذف آخر كلام الحافظ.

٣- قال ومنه قوله في الحديث الثالث والثلاثين (ص٣٦١): «فقد أخرجه على الوجهين ومقصوده منه الاحتجاج بقصة النخل المؤبرة وهي مرفوعة بلا خلاف بدليل أنه أخرجها في أبواب المزارعة، وأما قصة العبد فأخرجها على سبيل التتبع وبين ما فيها من الاختلاف فلا اعتراض عليه».

أقول: ماذا يقصد الحافظ بقوله: «وقد بين ما فيها من الاختلاف» هل يريد بيان العلل والاضطراب؟!

إنه يريد الاختلاف الذي لا يضر بثبوت الحديث من الوجهين، من طريق نافع ومن طريق سالم كليهما عن ابن عمر.

وقد أخرج البخاري رواية سالم في كتاب المساقاة حديث (٢٣٧٩) محتجًّا بها وفيها التأبير وبيع العبد.

وقد بين الحافظ في «الفتح» (٥/ ٥٢) في الكلام على رواية سالم وذكر أن النسائي ومسلمًا والدارقطني رجحوا رواية نافع، وأن البخاري رجح رواية سالم ثم قال الحافظ: «قلت: وقد نقل الترمذي في الجامع عن البخاري تصحيح الروايتين».

إذن فالروايتان صحيحتان ومن هنا يعلم قصد البخاري ببيان الاختلاف وأنه ليس من باب بيان العلل، وإنما هو من بيان الاختلاف الذي لا يضر وأن الحديث صحيح من الوجهين المختلفين، وقد نقل عنه الحافظ في النكت (٢/ ٧٨٤) هذا المذهب، قال الحافظ: «ومنه (أي ما وقع الاختلاف في إسناده) حديث «أفطر الحاجم والمحجوم». رواه جماعة عن أبي قلابة عن أبي الأشعث الصنعاني عن شداد بن أوس، ورواه آخرون عن أبي قلابة عن أبي أسماء الرحبي عن ثوبان ﷺ،

ورواه يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابة بالطريقين جميعًا، قال الترمذي: سألت محمدًا عنه فصححه، فقلت: وكيف ما فيه من الاضطراب قال: كلاهما عندي صحيح».

قال (ص٤): «ومنه أيضًا قوله في الحديث الثامن والأربعين (ص٣٦٤) وقد حكى البخاري الخلاف به وهو تعليل لا يضر والله أعلم».

وإذا كان الخلاف والتعليل لا يضر فلماذا لم تقل مثل هذا في حديث ابن عمر وابن عباس، وكيف استسلمت لقول ابن حجر هنا ولم تستسلم لثلاثة عشر[1] عالمًا، ومنهم ابن حجر في حديث ابن عمر وشواهده التي وصلت إلى التواتر.

مع أن الخلاف في هذا الحديث أشد، وقد خرج البخاري منها إسنادين في الأصول، وخرج مسلم ثالثًا، وخرج أحمد رابعًا، انظر الفتح (٦/ ٣٥٧).

أقول: والظاهر أن البخاري لا يذكر هذه الأشياء إلا في المتابعات.

قال (ص٤): وقوله في الحديث الخمسين» فهو عنده على الاحتمال ولم يهمل حكاية الخلاف فيه».

وإذا كان البخاري أخرجه على احتمال صحة الوجهين- أي أنه اختلاف لا يضر- فماذا تستفيد منه مع أن هذا من قول الحافظ اجتهاد منه في معرفة قصد البخاري، وقد يكون قصد البخاري غيره والظاهر أنه يسوقه للمتابعة والخلاف بين يحيى القطان من جهة وأبي أسامة وعبد الله بن نمير ومعتمر بن سليمان وآخرين من جهة أخرى، وقد أخرج مع هذا رواية يحيى القطان وهذا سياق البخاري، قال رَحِمَهُ اللَّهُ: حدثنا علي بن عبد الله حدثنا يحيى بن سعيد، حدثنا عبيد الله قال حدثني سعيد بن أبي سعيد عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه قيل: يا رسول الله، من أكرم الناس؟ الحديث رقم (٣٣٥٣) ثم قال: قال أبو أسامة ومعتمر عن عبيد الله عن سعيد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ثم أورد حديث معتمر عن عبيد الله برقم (٣٣٧٤) وخرج حديث أبي أسامة برقم (٣٣٨٣) وخرج حديث يحيى بن سعيد مرة أخرى برقم

---

(١) بل لأكثر من خمسة عشر عالمًا.

(٣٤٩٠، ٤٦٨٩) من طريق عبدة.

فانظر واعتبر، الحديث عن يحيى بن سعيد عن عبيد الله بن عمر، وقد خالف يحيى ابن سعيد ثلاثة من الحفاظ ومع هذا يخرج البخاري حديث يحيى في الأصول ويكرره فهل تقول في حديث يحيى: خرجه البخاري من طريق منتقدة معللة وخرجه البخاري لبيان علته؟!

قال (ص٤): «ومنه قوله في الحديث التاسع والسبعين ص (٣٧٥): «ومع ذلك فأخرج البخاري الطريقين فأفهم أنه رأى أن الموصول أرجح وهو المعتمد».

أقول: نقل الحافظ عن الدارقطني الاختلاف بين عبد الرحمن بن القاسم بن محمد وبين يحيى بن سعيد الأنصاري على القاسم بن محمد.

فعبد الرحمن يروي حديث الخنساء بنت خدام عن عبد الرحمن ومجمع ابني يزيد بن جارية، ويحيى بن سعيد يرويه عن القاسم عن عبد الرحمن بن يزيد ومجمع بن يزيد أن رجلًا يدعى خدامًا أنكح ابنة له.

وروى البخاري هذا الحديث من هذين الوجهين في ٦٧- كتاب النكاح برقم (٥١٣٨، ٥١٣٩)، ثم رواه في ٩٠- كتاب الحيل رقم (٦٩٦٩) من طريق سفيان حدثنا يحيى بن سعيد عن القاسم أن امرأة من ولد جعفر تخوفت أن يزوجها وليها وهي كارهة، فأرسلت إلى شيخين من الأنصار عبد الرحمن ومجمع ابني جارية- قالا: فلا تخشين فإن خنساء بنت خدام أنكحها أبوها وهي كارهة فرد النبي ﷺ ذلك.

فلو كان مرجوحًا عند البخاري فكيف يورده محتجًا به مرة أخرى؟ والذي ينبغي أن يقال: إن الحديث صحيح عند البخاري من الوجهين، وذلك أن عبد الرحمن ومجمعًا صحابيان فقد رويا عن رسول الله وأدركاه فتارة حدثا بما شهداه عند رسول الله، وتارة حدثا عن صاحبة القصة، وهذا مثل قصة معاذ في بعثه إلى اليمن يرويها ابن عباس تارة عن معاذ وتارة عن رسول الله ﷺ، أو أن البخاري يرى أن روايتهما تعتبر من مراسيل الصحابة فهذا الذي ينبغي أن يفسر به تصرف البخاري والله أعلم.

قال المليباري (ص٥): وقد قال الحافظ في النكت (١ / ٢٦٩): «ومنها ما يشير صاحب الصحيح إلى علته كحديث يرويه مسندًا ثم يشير إلى أنه يروي مرسلًا فذلك مصير منه إلى ترجيح رواية من أسنده على من أرسله».

أقول: أولًا: عد إلى ما قرره الحافظ سابقًا بشأن الصحيحين.

وثانيًا: هذا قد يفعله البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ.

أما مسلم فلا يفعله لأن البخاري له مقاصد فقهية وغيرها فيورد الآيات وأقوال الصحابة والتابعين وغيرهم ويختصر الأسانيد بالتعليق ويختصر المتون من أجل أهدافه الفقهية وكل من هذا أو ذاك لا يورده إلا للاحتجاج أو للاستشهاد أما أن يسوق البخاري أو مسلم حديثًا من طريق أو طرق صحيحة لبيان ما فيها من علل فهذا ما لا يجوز أن ينسبه إليهما مسلم يؤمن بالله ويخشاه وهذا ولله الحمد لم يقله أحد من علماء الحديث منذ ألف الشيخان كتابيهما إلى يومنا هذا.

قال المليباري: (ص٥): «وبعد ما تبين مما سبق أن الإمام مسلمًا يرتب طرق الحديث في صحيحه حسب القوة وأنه أحيانًا يبين العلة خارج الأصول بعد أن اعتمد على طريق صحيح في الأصول فتنظر إلى حديث: «صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلَّا المسجد الحرام» كيف رتب طرقه؟ وكيف بين العلة في بعض طرقه؟».

أقول: لو قال بعدما تبين لك تهافت كلامي وخواته من العلم والحجج وتعلقي من كلام العلماء بما لا ينفعني بل يزيدني ضررًا وكشفًا لواقعي وأنني أجادل بالباطل. وبعدما تبين لك عجزي عن تقديم الأمثلة الواضحة لتلك القاعدة الخيالية التي لم يسبقني إليها أحد لكان خيرًا له لأن الإنسان مهما تمادى في الباطل ثم رجع عنه يكون خيرًا له عند الله وعند الناس من الإمعان والتمادي في الباطل الذي لا ينوي صاحبه العودة إلى الله والحق.

ثم احفظ قوله هذا: إن مسلمًا يرتب أحاديثه بحسب القوة بهذا الإطلاق ولا تنس قوله بعد أن اعتمد على طريق صحيح في الأصول وأنه تناقض في كلامه.

ثم قال (ص٥- ٧): «قال الإمام مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ في صحيحه (٩ / ١٦٣) مع

شرحه للنووي: «حدثني عمرو الناقد وزهير بن حرب واللفظ لعمرو قالا حدثنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة يبلغ به النبي ﷺ قال: وذكر ذلك الحديث، يعني حديث «صلاة في مسجدي» . . . الحديث».

ثم ساق المليباري حديث أبي هريرة من صحيح مسلم من أربع طرق أخرى تحت رقم (٢، ٣، ٤، ٥)، ثم ساق طرق حديثي ابن عمر وابن عباس على الوجه الآتي:

٦- وحدثني زهير بن حرب ومحمد بن المثنى قالا حدثنا يحيى- وهو القطان- عن عبيد الله، قال أخبرني نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «**صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام**».

٧- وحدثناه أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا ابن نمير وأبو أسامة (ح)

وحدثناه ابن نمير حدثنا أبي (ح) وحدثناه محمد بن المثنى حدثنا عبد الوهاب كلهم عن عبيد الله بهذا الإسناد.

٨- وحدثني إبراهيم بن موسى أخبرنا ابن أبي زائدة عن موسى الجهني عن نافع عن ابن عمر قال. سمعت رسول الله ﷺ يقول بمثله.

٩- وحدثناه ابن أبي عمر قال حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ بمثله.

١٠- وحدثنا قتيبة بن سعيد ومحمد بن رمح جميعًا عن الليث بن سعد قال قتيبة حدثنا ليث عن نافع عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن ابن عباس، وساق المليباري الحديث وفيه قصة قبل نص الحديث.

أقول: أولًا: اعرف أن المليباري عجز عجزًا واضحًا عن تقديم أمثلة لقاعدته وهذا أكبر برهان على أنها من مخترعاته ومن خيالاته.

وثانيًا: انظر إلى هذه السياقة المحكمة الرائعة القائمة على أمتن الرجال من الطبقة الأولى التي اختارها مسلم، وانظر كم من الأئمة رووا هذا الحديث عن عبيد الله بن عمر ذلك الجبل الأشم.

وانظر حديث ابن عباس وفيه الليث الجبل، وعنه الإمامان قتيبة وابن رمح.

ماذا تعتقد في الإمام مسلم الأمين الناصح وقد ساق الحديث بهذه السياقة من طريق فيها الجبال الشم من جهابذة الحديث: هل يخطر ببال عاقل فضلًا عن مسلم فضلًا عن محدث أن الإمام مسلمًا حشد كل هذه الطرق القوية ليبين ما في هذا الحديث العظيم من العلل ؟!!

وهل خطر هذا الخاطر ببال الدارقطني والقاضي عياض والنسائي؟ هل خطر ببالهم أنَّ مسلمًا ما ساق هذا الحديث من هذه الطرق برجال الطبقة الأولى إلا ليكشف عن عللها؟ وجعلوا أكبر أدلتهم هذه السياقة واحتجوا عليها بقاعدة المليباري المستمدة من وعد مسلم كما زعم ؟

احفظ هذا وتعال إلى أدلة المليباري لترى أنه أتى بما لم تستطعه الأوائل.

قال في (ص٧): «وهكذا رتب الإمام مسلم هذه الطرق فيفهم منه أن الطريق رقم (١، ٢)- وكلاهما يدور على الزهري عن سعيد عن أبي هريرة- هو أسلم طرق ذلك الحديث من العيوب وأنقاها، ويليها في السلامة والصحة طريق رقم (٣، ٤، ٥)، ثم بعدها الطرق في الأرقام التالية.

وكان من عادة الإمام مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ في صحيحه أن يقدم طريق رقم (٦، ٩)، وكذلك طريق رقم (٨) في أول الباب أو في جملة الطرق في الأصول ولا يؤخرها عن الطريق التي فيها كلام من ناحية حال الراوي- فيما تتبعت معظم كتابه الصحيح، وذلك إذا كان الحديث واحدًا وليس فيه زيادة يستحق أن يجعل بها باب مستقل.

فلما وجدنا الإمام مسلمًا هنا يؤخر ما كان يقدمه في أول الباب فنفهم منه أنه أدرك علة فيه جعلته يؤخره في آخر الباب أعني به بعد طريقين من أهل القسم الثاني».

وهكذا يفتح الله على هذا المليباري ويمده بهذه الفيوضات ويمنحه كشف الأسرار والدقائق التي وقف المحدثون عاجزين عن كشفها وعلى رأسهم الدارقطني الذي انتقد البخاري ومسلمًا في بعض أحاديثهما ولو أطلعه الله على هذه الأسرار والدقائق العلمية لانتقد ألوف الأحاديث من الصحيحين وخاصة

كتاب مسلم.

أما من الآن فقد عرفنا- بعد أن اعترفنا من بحار علوم المليباري- أننا لسنا بحاجة إلى دراسة أحوال رجال مسلم، ولسنا بحاجة إلى العلماء والشيوخ وكتب العلل لنعرف عن طريقها الأحاديث المنتقدة من صحيح مسلم.

لأننا والحمد لله في عصر الاكتشافات العلمية وفي عصر السرعة، فلا نضيع أوقاتنا في الدراسة والبحث عن معرفة العلل ومعرفة الشاذ وما الشاذ والمنكر وما المنكر والاضطرابات والاختلافات التي دسها مسلم تحت طيات وحجب هذا الترتيب العجيب.

فالآن انكشف لنا عن طريق المليباري كل شيء في أبواب صحيح مسلم نأتي إلى الباب الذي فيه عشرة أحاديث ونعد أحاديثه بدقة خشية أن نخطئ في العدد فنقول واحد اثنين هذا الحديث صحيح من هذين الطريقين؛ لأن رجاله رجال القسم الأول كما وعد مسلم، وهما أنظف أسانيده وأنقاها، ثم نعد: ثلاثة، أربعة، خمسة، ونقول للناس: هذه الثلاث الطرق جاء بها مسلم للمتابعة[1] لأن رجالها من أهل القسم الثاني.

ثم نعد (٦، ٧، ٨، ٩، ١٠) ونقول هذه الطرق منتقدة معللة وقد ساقها مسلم خارج الأصول لبيان عللها فإذا انزعج الناس من هذا وغضبوا وطالبونا بالأدلة نقول لهم قال لنا المكتشف الكبير الأستاذ حمزة المليباري في (ص٧) من كتاب سوف يسميه:

«وهكذا رتب الإمام مسلم رحمه الله هذه الطرق للحديث فيفهم منه أن الطريق رقم (١، ٢) هو أسلم طرق ذلك الحديث من العيوب وأنقاها ويليها في السلامة والصحة طريق رقم (٣، ٤، ٥) ثم بعدها الطرق في الأرقام التالية أي (٦، ٧، ٨، ٩، ١٠) المعللة المنتقدة».

---

(١) هذا بناء على بعض أقواله وله قول آخر وهو الأقوى في نظره، وهو أن الاعتماد على الطريق الأولى، وما بعدها فيه شيء.

فإذا قالوا: هذا الدليل غير كاف لأنه لم يقم على تجربة ودراسة، قلنا لهم: وهل تظنون أن هذا الفيلسوف المبتكر يطلق الكلام على عواهنه بدون تجربة ودراسة؟ حاشاه ثم حاشاه لقد درس وتتبع معظم كتاب مسلم فاستمعوا له وأنصتوا إذ يقول في (ص٧ س ١٣) فما بعده: «وكان من عادة الإمام مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ في صحيحه أن يقدم طريق رقم (٦، ٩) وكذلك رقم (٨) في أول الباب أو في جملة الطرق في الأصول، ولا يؤخرها عن الطريق التى فيها كلام من ناحية حال الراوي- فيما تتبعت معظم كتابه الصحيح . . . فلما وجدنا الإمام مسلمًا هنا يؤخر ما كان يقدمه في أول الباب فنفهم منه أنه أدرك علة فيه جعلته يؤخره في آخر الباب أعني به بعد طريقين من أهل القسم الثاني».

ألا ترونه قال هذا بناء على دراسة وتجربة طويلة وفهم عميق لهذا الترتيب العجيب القائم بدقة على الأعداد والأرقام الصحيحة وحينئذ سيستسلم له الناس وسيطلبون أن تنشر هذه الاكتشافات العلمية في الصحف وسيطلبون تعميمها إلى المدرسين في الحرمين وفى سائر مساجد المسلمين وجامعاتهم.

وفي ضوء هذا الاكتشاف العظيم من خلال الترتيب والعدد نأتي إلى باب من أبواب مسلم تجد فيه عبيد الله بن عمر أو مالك أو الزهري أو عبد الرحمن بن القاسم أو سفيان الثوري أو ابن عيينة أو حماد بن زيد أو أمثالهم بعد رقم (٥) أى من رقم (٦) فما بعده فنقول: إنها معللة منتقدة، ولأن مسلمًا أخرجها خارج الأصول وهي ليست للمتابعة لأن مسلمًا كما قال المليباري ما أخرها وهي مستحقة للتقديم إلا لأنه أدرك فيها علة.

ونحن لا نريد أن نشغل المليباري عن هذه الأعمال الجليلة وعن هذه الاكتشافات.

ومع ذلك فنجدنا بشوق شديد إلى اكتشافات أخرى في صحيح البخاري وسائر الأمهات الصحاح.

فلنرسل أبناءنا إلى فرقة بهائية جديدة تكتشف أسرار القرآن عن طريق الأعداد وخصوصًا الرقم (١٩) فلنرسل إليهم أبناءنا ليعلموهم أسرار القرآن ويكتشفوا لهم

أسرار هذه الأمهات والأصول، أما صحيح مسلم فقد كفينا منه الأبواب التي تشتمل على عشرة أحاديث وتبقى بعض الإشكالات في الأبواب التي تشتمل على أكثر من عشرة أو على أقل منها من أين نبدأ في العدد فنرجو المليباري الإسراع بالإجابة حتى يتم لنا اكتشاف كل أسرار مسلم وخباياه تحت هذا الترتيب العجيب.

وقد حصل لي أنا إشكالات بالذات: إنه أحيانًا يفتتح الباب براو من الطبقة الثانية، ويختمه بحديث اتفق عليه الشيخان، وكذلك قد يوجد رقم (٦) وقبله وبعده أحاديث رجالها من الدرجة الأولى ومتفق عليها أحيانًا بين الشيخين.

وأحيانًا أجد الدارقطني ينتقد أحاديث تأتي الأولى في الباب وستأتي الأمثلة لذلك إن شاء الله.

قد يقول قائل: شددت على هذا المسكين الضعيف؟

فأقول: إن الخطب جلل، فما رأيت أحدًا من خصوم السنة يقعد لنسف كتاب عظيم ترتيبه الثاني في طليعة دواوين الإسلام مثله وأتمثل بقول الشاعر:

ولا تحتقر كيد الضعيف فربما ... تموت الأفاعي من سموم العقارب

فقد هد قدما عرش بلقيس هدهد ... وخرب فار قبل ذا سد مارب

ولقد وجدت آثار عقارب وفئران شاركت في بنيانه المتهاوي الذي حطمته بفضل الله معاول الحق والصدق، ولقد رد الله كيده في نحره ألا ترى حماية الله لهذا الكتاب العظيم أو المدينة الراقية التي عاث هذا المسكين كالفأرة الملساء فتسلق جدرانها وطاف بقصورها الشامخة وتسلل من تحت أبوابها وصعد وهبط وشرق وغرب فوجدها كلها ثابتة القواعد شامخة الجدران محكمة البنيان فلم يجد فيها أي ثغرة وتحطمت مخالبه وأسنانه فلم يستطع بحمد الله أن يأتي بلبنة واحدة من لبنات تلك المدينة الزاهية الفولاذية اللبنات ولو حاول طول عمره وساندته الفئران والعقارب فلن يستطيعوا أن يبرهنوا على تلك القاعدة الباطلة المخترعة من الهوى.

ادعاء المليباري أنه لابد من الرجوع إلى كتب العلل لإدراك العلل في صحيح مسلم

قال المليباري (ص٧) مواصلًا تخبطه- وليته لم يقل-: «ولا بد لنا من الرجوع إلى كتب العلة لكي يتضح لنا الدقائق العلمية التي أودعها الإمام مسلم رحمه الله الناقد الكبير في ترتيب تلك الطرق، قد ذكر الإمام الدارقطني هذا الحديث مع وجوه الاختلاف على الزهري وأبي سلمة ونافع في العلل في الموضعين ليبين ما هو المحفوظ منها وما هو غير المحفوظ».

انظر إليه كيف يمدح الإمام مسلمًا ويصفه بالناقد الكبير ليبرر ادعاءه بأن في جسم كتابه عللًا خطيرة تدمر صحته، وكيف يمدح العلل ويمجدها ويصفها بالدقائق العلمية ليهلل المحدثون ويكبروا ويرحبوا بقلوب ملؤها السرور والحبور بهذه الاكتشافات العلمية العظيمة.

وأعجب أشد العجب لقوله: «ولا بد لنا من الرجوع إلى كتب العلة لكي تتضح لنا الدقائق العلمية» إلخ.

فبدلًا من أن يتفقه في هذا الكتاب العظيم ويستفيد منه عقيدةً وآدابًا وأخلاقًا ويرجع إلى شروحه فيما يشكل عليه يرى نفسه مضطرًا إلى الرجوع إلى كتب العلل. لماذا؟ لكي تتضح لنا الدقائق العلمية إلخ، أي العلل الفتاكة والأدواء القاتلة الدفينة في هذا الكتاب وكأن كتب العلل لم تؤلف إلا شروحًا لكتاب مسلم وكشف دسائسه.

أي قيمة لصحيح مسلم عند هذا الرجل وأي ثقة تبقى للمسلمين في هذا الكتاب- لا سمح الله- لو تقبلوا أفكار هذا الرجل؟

ثم نسأله الآن: أين دندنتك الكبيرة حول منهج مسلم؟ وأين هو فهمك لترتيب مسلم؟ وكيف نوفق بين إصرارك أن هذا هو منهج مسلم وبين قولك: «ولا بد من الرجوع إلى كتب العلة».

فإذا كان منهج مسلم كما ذكرت فلا داعي للرجوع إلى كتب العلل، فضلًا عن

الضرورة إليها، وإذا كان لا بد من الرجوع إليها فقد فضحت نفسك وانكشف زيف دعاواك في هذا المنهج، وتبين أنه من نسج الخيال، وإذا أدرك القارئ ذلك واتضح له فإني أرى من حقه علي أن أصل به إلى درجة اليقين- إن شاء الله- من واقع صحيح مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ، وذلك بضرب أمثلة من صحيح مسلم تبين له منهجه وتوضح له كيف وفى مسلم بوعده من الشرح والتوضيح على منهج العلماء المؤمنين الناصحين ولا ينازع فيه عاقل ولا عربي ولا عجمي أنه شرح وتوضيح.

وقبل أن أشرع في ضرب الأمثلة لما ذكرت أعطي القارئ فكرة عن واقع كتاب مسلم.

منهج مسلم في صحيحه

اعلم أنه رَحِمَهُ اللَّهُ لم يلتزم الترتيب بين أحاديث الطبقتين اللتين ذكرهما في مقدمة كتابه ولم يعنت نفسه بذلك ولم يجعل ذلك ضربة لازب كما يتخيله من لا يعرف هذا الواقع:

١- فأحيانًا يقدم أسانيد الطبقة الأولى.

٢- وأحيانًا يقدم أسانيد الطبقة الثانية.

٣- وأحيانًا لا يورد في الباب إلا أحاديث الطبقة الأولى.

٤- وأحيانًا لا يورد في الباب إلا أحاديث الطبقة الثانية إذا لم يجد شيئًا من أحاديث الطبقة الأولى. وإذا كانت طرق الثانية تصل بالحديث إلى درجة الصحة التي التزمها.

٥- وأحيانًا لا يورد في الباب إلا حديث صحابي واحد وهذه الأنواع كثيرة جدًا في صحيح مسلم والأمثلة التي سأذكرها إنما هي نماذج.

وليعلم القارئ أن الترتيب ليس هدفًا لمسلم، وأن التقديم والتأخير للأحاديث لا دخل لهما في القوة والضعف والتصحيح والتعليل.

ولا يهبط بالمؤخر إذا كان من الطبقة الأولى فيجعله دون الثانية وخارج الأصول بل يبقى متسنمًا قمة الصحة، ويبقى هو الأصل في الباب، فأصول

الأبواب هي أحاديث وأسانيد الطبقة الأولى تقدمت أو تأخرت، وأسانيد وأحاديث الطبقة الثانية هي المتابعات والشواهد تقدمت أو تأخرت.

هدف مسلم الأساسي

إن هدف مسلم الأساسي هو ثبوت الصحة فيما يرويه ثم لا يبالي بعد ذلك أقدم هذا أو ذاك ما دام قد تحقق هدفه.

ثم إنه بعد ذلك بشر لم يخرج عن طبيعة البشر، فقد يورد حديثًا يرى أنه صحيح تكاملت فيه شروط الصحة التي التزمها ويكون في نظر غيره غير صحيح، فيكون هذا النوع- وهو قليل- هدفًا للنقد فقد يكون الناقد على صواب وذلك نادر، والغالب أن يكون الصواب في جانب الإمام مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ، هذا هو واقع مسلم وهذا ما يعتقده علماء الحديث وعلماء الأمة منذ ألف مسلم كتابه العظيم إلى يومنا هذا.

أنواع من الأمثلة توضح منهج مسلم في صحيحه

وهاك أنواعًا من الأمثلة التي وعدتك بها والتي تتبخر أمامها المزاعم والادعاءات الباطلة:

أمثلة لأبواب افتتحها مسلم بأحاديث أسانيدها من رجال الطبقة الثانية، ويختم بعضها برجال من الطبقة الأولى وتكون من الأحاديث التي اتفق عليها الشيخان:

أولًا. في ٥- باب بيان أركان الإسلام حديث ١٦ (١ / ٤٥) في صدر الباب قال رَحِمَهُ اللَّهُ: حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير الهمداني، حدثنا أبو خالد (يعني سليمان بن حيان الأحمر) عن أبي مالك الأشجعي، عن سعد بن عبيدة عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: «بني الإسلام على خمسة: على أن يوحد الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصيام رمضان، والحج».

وأبو خالد الأحمر من رجال الطبقة الثانية قال الحافظ: صدوق يخطئ. ثم عقبه بإسناد من الطبقة الأولى، ثم ختم الباب بإسناد رجاله من الطبقة الأولى.

وهو من الأحاديث التي اتفق عليها الشيخان، فمسلم أخرجه من طريق ابن نمير، حدثنا أبي حدثنا حنظلة، قال: سمعت عكرمة بن خالد . . . عن عبد الله بن عمر.

والبخاري أخرجه في ٢- باب: دعاؤكم إيمانكم، من كتاب الإيمان حديث (٨) قال: حدثنا عبيد الله بن موسى، قال أخبرنا حنظلة به.

ثانيًا: وفي ١٩- باب الحث على إكرام الجار والضيف، من كتاب الإيمان (١/ ٦٨) في صدر الباب قال: حدثني حرملة بن يحيى، أنبأنا ابن وهب، قال أخبرني يونس، عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرًا أو ليصمت، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم جاره، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه».

وحرملة بن يحيى قال فيه الحافظ: «صدوق» فهو من الطبقة الثانية ثم أتبعه بحديث أبي هريرة وهو متفق عليه أخرجه البخاري برقم (٦٤٧٥).

ثم ختم الباب بحديث أبي شريح الخزاعي رقم (٤٨)، قال: حدثنا زهير بن حرب ومحمد بن عبد الله بن نمير جميعًا عن ابن عيينة، قال ابن نمير: حدثنا سفيان عن عمرو أنه سمع نافع بن جبير يخبر عن أبي شريح الخزاعي أن النبي ﷺ قال . . . الحديث، ورجاله من الطبقة الأولى وهو متفق عليه. أخرجه البخاري رحمه الله في كتاب الرقاق حديث (٦٤٧٦).

ثالثًا: ٢- كتاب الطهارة ٢٨- باب النهي عن البول في الماء الراكد افتتح مسلم هذا الباب بحديث جابر رقم (٢٨١) بإسناد فيه أبو الزبير، وهو من الدرجة الثانية عن جابر عن رسول الله ﷺ أنه نهى أن يبال في الماء الراكد، ثم عقبه بحديث أبي هريرة برقم (٢٨٢).

ساقه مسلم من طريقين من رجال الدرجة الأولى، وهو متفق عليه أخرجه البخاري في الوضوء حديث (٢٣٦).

رابعًا: ٤- كتاب الصلاة، باب جواز أذان الأعمى، افتتح مسلم هذا الباب بحديث عائشة رضي الله عنها رقم (٣٨١)، بلفظ. كان ابن أم مكتوم يؤذن لرسول الله ﷺ

وهو أعمى، وفي إسناده خالد بن مخلد القطواني ، صدوق يتشيع فهو من رجال الطبقة الثانية.

ثم أتبعه بإسناد آخر فيه اثنان من الطبقة الثانية، وهما يحيى بن عبد الله بن سالم المدني : صدوق، وسعيد بن عبد الرحمن الجمحي : صدوق له أوهام. وقد قرن بينهما مسلم رحمه الله فالإسنادان يشد بعضهما بعضًا ويرتفعان بالحديث إلى درجة الصحة، فيكون صحيحًا لغيره.

وهو مثال لأبواب يكون كل رجالها من الطبقة الثانية.

خامسًا: وفي ٦٩- باب زيادة طمأنينة القلب بتظاهر الأدلة حديث (٥١)، (١/ ١٣٣) في صدر الباب قال: وحدثني حرملة بن يحيى، أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وسعيد بن المسيب عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «نحن أحق بالشك من إبراهيم عليه السلام إذ قال: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ...﴾ الحديث، وحرملة من الثانية، ثم عقبه بإسناد فيه جويرية بن أسماء الضبعي عن مالك، عن الزهري به، قال الحافظ فيه: «صدوق»؛ فهو من الطبقة الثانية.

ثم ختم الباب بإسناد فيه أبو أويس عبد الله بن عبد الله بن أويس عن الزهري، قال الحافظ فيه: «صدوق يهم».

فإن قلت: كيف يروي في هذا الباب الخطير بمثل هذه الأسانيد ؟

قلت: لأن بعضها يقوي بعضًا فترتقي إلى درجة الصحة، فقد وفى مسلم بوعده بالصحة، ثم إن الحديث ثابت وله إسناد صحيح على شرط البخاري من الدرجة الأولى، وقد أخرجه البخاري في ٦٥- التفسير حديث (٤٥٣٧) قال: حدثنا أحمد بن صالح، حدثنا ابن وهب، أخبرني يونس عن ابن شهاب عن أبي سلمة وسعيد عن أبي هريرة به.

ومسلم يعرف هذا والله أعلم ولكنه لغرض من أغراض المحدثين كالعلو يعدل عن إخراج الحديث من الدرجة العليا إلى دونها أو لسبب آخر وهو أنه لم يخرج لأحمد بن صالح لكلام فيه لم يثبت كما تحاشى حديث عكرمة وغيره ممن تكلم فيه

بكلام لا يثبت، فتركهم مسلم تورعًا كما يترك البخاري بعض رجال مسلم ممن تكلم فيه بكلام لم يثبت تورعًا.

سادسًا: ٤- كتاب الطهارة، ١٧- باب الاستطابة، حديث (٢٦٢) (١ / ٢٢٣).

١، ٢- صدر مسلم هذا الباب بحديث سلمان: «لقد نهانا رسول الله ﷺ أن نستقبل القبلة بغائط أو بول»، أخرجه من طريقين من الدرجة الأولى مدارهما على الأعمش ومنصور.

٣- ثم عقبه بحديث جابر رقم (٢٦٣) من طريق فيها أبو الزبير من الدرجة الثانية.

٤، ٥- أخرجه من حديث أبي أيوب رقم (٢٦٤) من طريقين من الدرجة الأولى مدارهما على سفيان عن الزهري عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي أيوب الأنصاري ﷺ، وهو حديث متفق عليه، أخرجه البخاري في ٨- كتاب الصلاة رقم (٣٩٤) قال حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان به.

وأخرجه في ٤- الوضوء حديث (١٤٤) قال: حدثنا آدم حدثنا ابن أبي ذئب عن الزهري به.

٦- ثم أخرجه مسلم رقم (٢٦٥) من حديث أبي هريرة من طريق سهيل بن أبي صالح.

٧، ٨- ثم ختم مسلم الباب بحديث ابن عمر من طريقين من الطبقة الأولى وهو من الأحاديث المتفق عليها ولفظه: ارتقيت على بيت حفصة فرأيت رسول الله ﷺ يقضي حاجته .. الحديث، أخرجه البخاري ٤- الوضوء حديث (١٤٥) ويلتقي مسلم والبخاري فيه في يحيى بن سعيد عن محمد بن حبان عن واسع بن حبان عن عبد الله بن عمر، وحديث (١٤٨) ويلتقي مسلم والبخاري في عبيد الله بن عمر عن محمد بن يحيى بن حبان عن واسع بن حبان عن عبد الله بن عمر.

ثم أخرجه البخاري رقم (١٤٩) قال حدثنا يعقوب بن إبراهيم، حدثنا يزيد بن هارون قال أخبر يحيى عن محمد بن حبان، به.

فهل نقول: ما أخره مسلم وهو مستحق أن يقدم إلا لأنه أدرك فيه علة ؟ أو نطوح بهذا القول الفارغ وراء الدنيا، ومن المناسبات أن هذا الأخير المتفق عليه من حديث عبيد الله والحمد الله الذي يدافع عن دينه وعن سنة نبيه الصادق الأمين بفضح مثل هذه الترهات.

سابعًا: ٣- كتاب الحيض ٢١ باب إنما الماء من الماء، صدر مسلم هذا الباب بحديث أبي سعيد الخدري خرجت مع رسول الله ﷺ يوم الإثنين إلى قباء وفيه: «إنما الماء من الماء» رقم (٣٤٣).

وفي إسناده: شريك بن عبد الله بن أبي نمر قال فيه الحافظ: «صدوق يخطئ».

٢- ثم أورده عن أبي سعيد بإسناد رجاله من الدرجة الأولى.

٣، ٤- ثم أورده من طريقين رجالهما من الدرجة الأولى مدارهما على شعبة عن الحكم عن ذكوان عن أبي سعيد وهو متفق عليه من طريق شعبة به أخرجه البخاري في الوضوء برقم (١٨٠).

٥، ٦- ثم أورده من حديث أبي بن كعب من طريقين من الدرجة الأولى.

٧- ثم أورده من حديث عثمان برجال من الدرجة الأولى غير عبد الصمد بن عبد الوارث قال الذهبي فيه: «حجة»، وقال الحافظ: «صدوق ثبت في شعبة». وهو من الأحاديث المتفق عليها، أخرجه البخاري في ٤- الوضوء حديث (١٧٩) وفي ٥- الغسل حديث (٢٩٢)، أخرجاه من طرق مدارها على يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عطاء ابن يسار عن زيد بن خالد الجهني عن عثمان، فأين الترتيب والدقائق العلمية: أي الأدواء القتالة التي أودعها مسلم في كتابه الصحيح ؟ أي كتاب العلل على منهج المليباري.

ثامنًا: ٤- كتاب الطهارة، ٩- باب وجوب غسل الرجلين بكمالهما، حديث (٢٤٠) صدر مسلم هذا الباب بحديث عائشة ﵂ من طريق مخرمة بن بكير عن أبيه عن سالم مولى شداد، قال: دخلت على عائشة وفيه. فقالت عائشة ﵂: فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ويل للأعقاب من النار».

١- ومخرمة من رجال الدرجة الثانية قال الحافظ فيه: «صدوق، روايته عن أبيه وجادة من كتابه قاله أحمد وابن معين وغيرهما، وقال ابن المديني: سمع من أبيه قليلًا»، وفيه سالم مولى شداد «صدوق» كما قال الحافظ فهو من الثانية.

٢- ثم أورده من طريق أخرى فيها سالم مولى شداد، وفيه حرملة بن يحيى.

٣- ثم أورده من طريق ثالث فيها عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبي كثير وعكرمة بن عمار «صدوق يغلط» وفي روايته عن يحيى بن أبي كثير اضطراب، وفيها سالم مولى المهريين وهو الأول مولى شداد.

٤- ثم أورده من طريق رابع فيه الحسن بن محمد بن أعين «صدوق»، وفيه فليح بن سليمان الخزاعي «صدوق كثير الخطأ» عن سالم مولى شداد.

٥، ٦، ٧- ثم أورده مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ من ثلاث طرق مدارها على مصدع الأعرج قال فيه الحافظ: «مقبول» وقال الذهبي: في الكاشف: «صدوق».

٨- ثم أورده من طريق رجالها من الدرجة الأولى وهم شيبان بن فروخ وأبو كامل الجحدري عن أبي عوانة عن أبي بشر جعفر بن إياس (ثقة) عن يوسف بن ماهك عن عبد اللّه بن عمرو بن العاص بلفظ: **«ويل للأعقاب من النار»** وهو حديث متفق عليه أخرجه البخاري في ٤- الوضوء حديث (١٦٣) وقال حدثنا موسى عن أبي عوانة عن أبي بشر به.

٩، ١٠- ثم أورده من طريقين في أولاهما عبد الرحمن بن سلام الجمحيّ قال الحافظ فيه: «صدوق» وسكت عنه الذهبي.

وثانيهما رجالها من الطبقة الأولى قتيبة وأبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب قالوا: حدثنا وكيع، عن شعبة عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة بلفظ: **«ويل للأعقاب من النار»**، وهو من الأحاديث المتفق عليها، أخرجه البخاري حديث (١٦٥) عن آدم بن أبي إياس عن شعبة به وبهذه السياقة لهذا الحديث وأمثاله تبخرت أسطورة الترتيب والأرقام وتبددت الخرافات والأوهام.

ثم ختم الباب بحديث أبي هريرة هذا من طريق سهيل عن أبيه عن أبي هريرة.

وهل ضر ذلك مسلمًا أو أخل بشرطه ؟!

كلا إن أصل أحاديث الباب حديثا عبد الله بن عمرو وحديث أبي هريرة اللذين رويا برجال من الطبقة الأولى وما عداهما من الأحاديث التي رويت من طرق رجالها من الطبقة الثانية إلا ليزداد الحديث قوة خصوصًا وهو من المتفق عليه، فيصل بهذه الطرق إلى الشهرة القريبة من التواتر.

هكذا يجب أن نفهم ولا يجوز أن نقول: قدم الأول لأنه أصح الطرق وأسلمها وما أخر البقية إلا لأنه أدرك فيها شيئًا أو علة أو لسبب آخر.

تاسعًا: ٤- كتاب الصلاة، ٨- باب فضل الأذان وهرب الشيطان.

١، ٢- صدر مسلم هذا الباب بحديث معاوية ﷺ (٣٨٧) بلفظ: «**المؤذنون أطول الناس أعناقًا يوم القيامة**»، بإسنادين مدارهما على طلحة بن يحيى التيمي من الطبقة الثانية، قال الحافظ فيه: «صدوق يخطئ».

٣، ٤- ثم عقبه بحديث جابر ﷺ (٣٨٨) بلفظ: «**إن الشيطان إذا سمع النداء بالصلاة ذهب حتى يكون مكان الروحاء**» ساقه بإسنادين مدارهما على أبي سفيان طلحة ابن نافع «صدوق» أي أنه من الطبقة الثانية.

٥- ثم أتبعه بحديث أبي هريرة ﷺ (٣٨٩) بإسنادين أولهما: من الطبقة الأولى. والثاني فيه سهيل بن أبي صالح من الثانية وعبد الحميد بن بيان من الثانية أيضًا، ولفظه: «**إن الشيطان إذا سمع النداء بالصلاة أحال له ضراط حتى لا يسمع صوته... الحديث**».

وهو حديث اتفق على إخراجه الشيخان، أخرجه البخاري في عدد من المواضع، منها في ٤- باب فضل التأذين حديث (٦٠٨)، ومنها ٢١- كتاب العمل في الصلاة حديث (١٢٢٢).

فأيهما أسلم من العيوب وأنقى: حديث معاوية وجابر المقدمين أو حديث أبي هريرة المؤخر؟! وأيهما أصل الباب؟!

٦، ٧- ثم أورده مسلم من طريقين مدارهما على سهيل بن أبي صالح من الثانية وفي الأولى منهما عبد الحميد بن بيان الواسطي من الطبقة الثانية أيضًا.

٨- ثم أورده بإسناد رجاله من الطبقة الأولى عن أبي الزناد عن الأعرج وهو

متفق عليه، أخرجه البخاري من طريق أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة في ٤- باب فضل التأذين، حديث (٦٠٨)، ٢١- العمل في الصلاة حديث (١٢٢٢) من طريق الليث عن جعفر عن الأعرج.

٩- ثم أخرجه بإسناد من الطبقة الأولى: محمد بن رافع عن عبد الرزاق عن معمر عن همام عن أبي هريرة.

عاشرًا: وفي ٨٤- باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، من كتاب الإيمان حديث (١٨٨- ١٩٥) (١/ ١٧٥) في صدر الباب قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا يحيى ابن أبي بكير، حدثنا زهير بن محمد عن سهيل بن أبي صالح وهو من الثانية، عن النعمان ابن أبي عياش عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إن أدنى أهل الجنة منزلة رجل صرف الله وجهه عن النار قبل الجنة . . .» الحديث.

ثم عقبه بحديث المغيرة بن شعبة من طرق من الدرجة الأولى ثم عقبه بحديث أبي ذر من طرق رجالها من الطبقة الأولى، مدارها على الأعمش عن المعرور بن سويد عن أبي ذر مرفوعًا.

٢- ثم أتبعه بحديث (١٩١) عن أبي الزبير بن جابر مرفوعًا وأبو الزبير من الدرجة الثانية.

٣، ٤- ثم ساقه من طريقين من الدرجة العليا عن عمرو بن دينار عن جابر ثم ساقه من طريقين مدارهما على يزيد الفقير (ثقة) عن جابر والطريق الأولى من الطبقة الأولى. وفي الطريق الثانية أبو عاصم محمد بن أبي أيوب، قال فيه الحافظ: «صدوق» فهو من الثانية.

٥- ثم أورده من طريق حماد بن سلمة عن أبي عمران وثابت عن أنس ويمكن أن نعد هذا الإسناد من الدرجة الأولى؛ لأن حماد بن سلمة أثبت الناس في ثابت.

٦- ثم أورده من طريقين من الدرجة الأولى مدارهما على قتادة عن أنس، وأورده البخاري مختصرًا في كتاب التوحيد رقم (٧٥١٦) قال حدثنا مسلم بن إبراهيم حدثنا هشام حدثنا قتادة عن أنس.

٧- ثم أورده من طريق معاذ بن هشام وهو كما قال الحافظ: «صدوق ربما

وهم» فهو من الطبقة الثانية.

٨- ثم أورده من طريق من الدرجة الأولى عن قتادة به، ثم أورده من طريقين من الدرجة الأولى مدارهما على معبد بن هلال العنزي (وهو ثقة) عن أنس بسياق طويل وهو حديث متفق عليه ورواه مسلم عن أبي الربيع العتكي وسعيد بن منصور حدثنا حماد بن زيد حدثنا سعيد بن هلال العنزي عن أنس مرفوعًا، ورواه البخاري ٩٧- كتاب التوحيد ٣٦- باب كلام الرب ﷻ يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم حديث (٧٥١٠) قال حدثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد به.

٩- ثم أورده مسلم من طريق أبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن نمير قالا حدثنا محمد بن بشر (ثقة) حدثنا أبو حيان (وهو يحيى بن سعيد بن حيان التيمي ثقة عابد) عن أبي زرعة عن أبي هريرة بسياق طويل مرفوعًا رجاله من الدرجة الأولى وهو مما اتفق عليه الشيخان، أخرجه البخاري ٦٠- الأنبياء حديث (٣٣٤٠) من طريق محمد بن عبيد عن أبي حيان به.

١٠- ثم ساقه بلفظ أخصر من طريق رجاله من الدرجة الأولى إلى أبي هريرة، وأخرجه البخاري في التفسير حديث (٤٧١٢) من طريق أبي زرعة به.

١١- ثم أورده من طريق فيها محمد بن فضيل عن أبي مالك عن أبي حازم عن أبي هريرة. فهل أخر مسلم هذه الأحاديث المتفق عليها لأنه أدرك فيها شيئًا؟ وهل ضرها أن تأتي في الترتيب برقم (٩، ١٠)؟! وهل الإسناد الأول أقوى وأنظف من هذه الأسانيد المتأخرة في الترتيب؟ وهل ذلك يخرجها عن كونها هي الأصول وهي عمدة الباب؟!

كلا ثم كلا.

حادي عشر: ٢- كتاب الطهارة ٢- باب وجوب الطهارة حديث (٢٢٤) (١/ ٢٠٤).

١- في صدر الباب قال الإمام مسلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: حدثنا سعيد بن منصور وقتيبة بن سعيد وأبو كامل الجحدري (واللفظ لسعيد) قالوا: حدثنا أبو عوانة عن سماك بن حرب عن مصعب بن سعد قال: دخل عبد الله بن عمر على ابن عامر يعوده وهو

مريض . فقال: ألا تدعو الله لي يا ابن عمر ؟

قال: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**لا يقبل الله صلاة بغير طهور ولا صدقة من غلول**» . وكنت على البصرة.

٢ ، ٣- ثم ساقه من طريقين مدارهما على سماك .

٤- ثم أخرجه من حديث أبي هريرة من طريق محمد بن رافع حدثنا عبد الرزاق حدثنا معمر عن همام بن منبه عن وهب بن مبه عن أبي هريرة مرفوعًا .

وهذا الإسناد من الدرجة الأولى، وأخرجه البخاري في ٤- الوضوء باب ٢ حديث (١٣٥) قال: حدثنا إسحاق قال أخبرنا عبد الرزاق بنحوه .

أمثلة لأبواب متفق عليها:

أولًا: ٢- كتاب الطهارة ٣١- باب حكم بول الطفل الرضيع (١ / ٢٣٧-٢٣٨) افتتح مسلم هذا الباب بحديث عائشة ٢٨٦

١ ، ٢ ، ٣- أخرجه من ثلاث طرق مدارها على هشام بن عروة عن أبيه وكلها من الطبقة الأولى .

٤ ، ٥ ، ٦- ثم أخرجه من حديث أم قيس بنت محصن من طريقين رجالها من الطبقة الأولى مدارهما على الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أم قيس والثالثة فيها حرملة بن يحيى من الطبقة الثانية، والحديثان -أعني: حديث عائشة وأم قيس- متفق عليهما أخرج البخاري حديث عائشة في أربعة مواضع منها في ٤- الوضوء ٥٩- باب بول الصبيان حديث (٢٢٠)، وأخرج حديث أم قيس في الباب نفسه رقم (٢٢١) .

ثانيًا: ٣- كتاب الحيض ١٦- باب تستر المغتسل بثوب (١ / ٢٦٥) صدر مسلم هذا الباب بحديث أم هانئ ﵂: «ذهبت إلى رسول الله ﷺ فوجدته يغتسل وفاطمة ابنته تستره بثوب» رقم (٣٣٦) .

١ ، ٢- ساقه من طريقين رجالهما من الطبقة الأولى وهو متفق عليه أخرجه البخاري في الغسل حديث ٢٧٦ .

٣- ثم أورده من حديثها بإسناد فيه الوليد بن كثير.

٤- ثم ختم الباب بحديث ابن عباس عن ميمونة ﵂ رقم (٣٣٧) بلفظ: وضعت للنبي ﷺ ماء وسترته. وفي إسناده موسى بن عيسى القاري، قال الحافظ فيه: صدوق، وقال في تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٦٥): ذكره ابن حبان في الثقات، وقال مطين: وكان ثقة، له في الصحيح حديث واحد. لكن حديثه هذا متفق عليه، أخرجه مسلم عن إسحاق ابن راهويه عن موسى القاري عن زائدة عن الأعمش عن سالم بن أبي الجعد عن كريب عن ابن عباس، وأخرجه مسلم والبخاري عن عبدان عن أبي حمزة عن الأعمش عن سالم به في ٥- الغسل ١٨- باب نفض اليدين من الغسل من الجنابة حديث (٢٧٢).

ثالثًا. ٣٧- كتاب اللباس ٨- باب كراهة ما زاد على الحاجة من الفراش واللباس حديث (٢٠٨٥) (٣/ ١٦٥١- ١٦٥٣).

أخرج مسلم حديث ابن عمر ﵄: «**لا ينظر الله إلى من جر ثوبه خيلاء**»، من طرق كثيرة وهو من الأحاديث المتفق عليها، ثم أخرجه في آخر الباب من طريق شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة ﵁ وهو حديث متفق عليه، أخرجه البخاري في ٧٧- كتاب اللباس.

٥- باب من جر ثوبه من الخيلاء حديث (٥٧٨٨)، من طريق مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة ﵁ وكم من حديث أخره مسلم وهو من رجال الدرجة الأولى، وكم من حديث قدمه وإسناده من رجال الثانية مما يدل أنه لا يبنى شيئًا على التقديم والتأخير.

رابعًا: ٢- كتاب الطهارة، ١٥- باب السواك، افتتحه مسلم بحديث أبي هريرة رقم (٢٥٢) بلفظ: «**لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك**» وهو حديث متفق عليه أخرجه البخاري في الجمعة حديث (٨٤٧).

٢- ثم عقبه بحديث عائشة كان إذا دخل بيته بدأ بالسواك بإسناد من رجال الطبقة الأولى.

٣- ثم عقبهما بحديث أبي موسى (٢٥٤) دخلت على النبي ﷺ وطرف السواك

على لسانه رجاله من الطبقة الأولى وهو حديث متفق عليه أخرجه البخاري في ٤- الوضوء، حديث (٢٤١).

٤، ٥- ثم عقبه بحديث حذيفة ﷺ رقم (٢٥٥) من طريقين من رجال الطبقة الأولى وهو متفق عليه، أخرجه البخاري في الوضوء، حديث (٢٤٢)، وفي ١٧- الجمعة، باب السواك يوم الجمعة حديث (٨٤٩).

٦- ثم عقبه بحديث ابن عباس برقم (٢٥٦)، بإسناد رجاله من الطبقة الأولى وهو متفق عليه.

أخرجه البخاري ٦٥- التفسير، ١٧- باب ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ حديث (٤٥٦٩- ٤٥٧٢).

خامسًا: ٣- كتاب الحيض، ٩- باب صفة غسل الجنابة، افتتح مسلم هذا الباب بحديث عائشة. كان رسول الله ﷺ إذا اغتسل يبدأ فيغسل يديه . . حديث (٣١٦)، ساقه من ثلاث طرق برجال كلهم من الطبقة الأولى، ثم عقبه بحديث ابن عباس عن ميمونة: أدنيت لرسول الله ﷺ غسله من الجنابة فغسل كفيه مرتين أو ثلاثًا . . . الحديث رقم (٣١٧)، ثم عقبه بطرق مدارها على الأعمش كلهم من رجال الطبقة الأولى.

وهو حديث متفق عليه أخرجه البخاري في ٥- الغسل حديث ٢٤٦، ٢٥٤، ٢٥٦، ٢٥٧، ثم ختمه بحديث عائشة رقم (٣١٨) بلفظ: كان رسول الله ﷺ إذا اغتسل من الجنابة دعا بشيء نحو الحلاب.

وهو حديث متفق عليه أخرجه البخاري برقم (٢٥٥) فهذا الباب كالحلقة المفرغة لا يدرى أين طرفاها وفيه شرح لبعض الألفاظ، وكم في أبوابه من هذا النوع.

أمثلة لأبواب افتتحت بأسانيد من الطبقة الأولى وختمت بأسانيد كذلك متفق عليها:

أولًا: ٣- كتاب الحيض، ٦- باب جواز نوم الجنب واستحباب الوضوء له افتتح مسلم هذا الباب بحديث عائشة رضي الله عنها رقم (٣٠٥).

١- إسناده: رجاله من الطبقة الأولى.

٢- وعطف عليه بإسنادين كذلك، ثم أورده من حديث ابن عمر رقم (٣٠٦) بالأسانيد الآتية.

٣- فقال: وحدثني محمد بن أبي بكر المقدمي وزهير بن حرب قالا: حدثنا يحيى وهو ابن سعيد عن عبيد الله.

٤- ح وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وابن نمير واللفظ لهما قال ابن نمير: حدثنا أبي، وقال أبو بكر حدثنا أبو أسامة قالا: حدثنا عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أن عمر قال: يا رسول الله، أيرقد أحدنا وهو جنب؟ قال: «نعم، إذا توضأ».

٥- وحدثنا محمد بن رافع حدثنا عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني نافع عن ابن عمر مرفوعًا.

٦- وحدثني يحيى بن يحيى قال: قرأت على مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر، وهذه الأسانيد من الطبقة الأولى، والحديث متفق عليه، أخرجه البخاري من طريق قتيبة عن الليث عن نافع به حديث (٢٨٣)، ومن طريق جويرية عن نافع به رقم (٢٨٥)، ومن طريق مالك عن نافع به برقم (٢٨٦)، وهذه الإحالات على طبعة البخاري نشر دار القلم.

٧، ٨- ثم أورده من حديث عائشة رقم (٣٠٧) جوابًا على سؤال وجه إليها بإسنادين مدارهما على معاوية بن صالح صدوق له أوهام.

٩، ١٠، ١١- ثم أورد حديثًا عن أبي سعيد (٣٠٨)، من ثلاث طرق مدارها على عاصم الأحول عن أبي المتوكل الناجي عن أبي سعيد الخدري بلفظ: «إذا أتى أحدكم أهله ثم أراد أن يعود فليتوضأ» ورجاله من الطبقة الأولى.

١٢- ثم أخرجه عن أنس رقم (٣٠٩) بإسناد من الدرجة الثانية بلفظ : إن النبي ﷺ كان يطوف على نسائه بغسل واحد.

لكن الحديث متفق عليه أخرجه البخاري في مواضع منها في الغسل ١٢- باب إذا جامع ثم عاد، حديث (٢٦٥) وفي ٢٤- باب الجنب يخرج ويمشي في السوق وغيره، حديث (٢٨٠) من طريق قتادة عن أنس.

وبهذا التصرف يعرف مدى التزام مسلم بالصحة، وأنه لا دخل للترتيب والحسابات والتقديم والتأخير فهذا الحديث جاء في آخر الباب، أي أن ترتيبه الثالث عشر في كتاب مسلم ولكنه في واقع أمره متفق عليه ويسبق الحديث الأول إلى الدرجة الأولى أو يزاحمه إن كان الأول من المتفق عليه.

ثانيًا : ٣- كتاب الحيض ١٠- باب القدر المستحب من الماء في غسل الجنابة (١/ ٢٥٥- ٢٥٨)، افتتحه مسلم بحديث عائشة (٣١٩) كان رسول اللّٰه ﷺ يغتسل في القدح. ساقه من ثلاث طرق من الدرجة الأولى، مدارها على الزهري.

٤- ثم عقبه بحديثها رقم (٣٢٠) بإسناد رجاله من الدرجة الأولى عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أنه سألها عن غسل النبي ﷺ فدعت بإناء قدر الصاع . الحديث.

٥- ثم أورده بإسناد فيه مخرمة بن بكير عن أبيه فهو من الثانية ثم إن أحاديث عائشة من المتفق عليها.

٦- ثم ساقه بإسناد رجاله من الدرجة الأولى عن حفصة بنت سيرين عنها.

٧- ثم ساقه بإسناد رجاله من الدرجة الأولى عن القاسم عنها.

٨- ثم ساقه بإسناد رجاله من الدرجة الأولى عن معاذة عنها

٩، ١٠- ثم أورد حديث ميمونة (٣٢٢) من طريقين مدارهما على ابن عباس عنها من الدرجة الأولى وهو حديث متفق عليه.

أخرجه البخاري من طريق ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر بن زيد عن ابن عباس، وأخرجه مسلم بهذا الإسناد، وبإسناد آخر عن ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار.

١١- ثم أخرجه مسلم من حديث أم سلمة (٣٢٤) برجال من الدرجة الأولى إلى زينب بنت أم سلمة عنها، وهو من الأحاديث التي اتفق عليها الشيخان.

أخرجه البخاري، انظر تحفة الأشراف (١٣/ ٥٦)، والبخاري كتاب الصوم حديث (١٩٢٩)

١٢، ١٣- ثم أخرجه من حديث أنس رضي الله عنه رقم (٣٢٥) من طريقين مدارهما على شعبة عن عبد الله بن عبد الله بن جبر عن أنس بلفظ: كان رسول الله يغتسل بخمسة مكاكيك ويتوضأ بمكوك.

١٤- ومن طريق ثالث عن قتيبة حدثنا وكيع عن مسعر عن ابن جبر وهذا الإسناد من الطبقة الأولى، وهو حديث اتفق عليه الشيخان، أخرجه البخاري في ٤- الوضوء ٤٦- باب الوضوء بالمد، حديث (١٩٨)، قال: حدثنا أبو نعيم حدثنا مسعر به.

١٥، ١٦- ثم أخرجه من حديث سفينة رقم (٣٢٦) بإسنادين مدارهما على أبي ريحانة عن سفينة بلفظ: كان رسول الله ﷺ يغتسل بالصاع ويتوضأ بالمد.

انظر حديث ميمونة وقد جاء التاسع والعاشر في الترتيب وهو من الأحاديث المتفق عليها.

وحديث أم سلمة الحادي عشر في الترتيب وهو متفق عليه، وحديث أنس جاء في الترتيب (١٢، ١٣، ١٤)، والإسناد الرابع عشر متفق عليه، وحديث سفينة جاء ترتيبه (١٥، ١٦) وليس فيه علة والحمد لله، فأين هي العلل والاختلافات والاضطرابات التي يسميها المليباري بالدقائق العلمية، والتي يدعي أن مسلمًا أودعها في هذا الترتيب.

ثالثًا: ٣٧- كتاب اللباس والزينة، ١١- باب تحريم خاتم الذهب على الرجال (٣/ ١٦٥٤)، افتتح هذا الباب بحديث أبي هريرة مرفوعًا بلفظ: نهى عن خاتم الذهب حديث (٢٠٨٩) ورجاله من الطبقة الأولى.

ثم أردفه بحديث ابن عباس رقم (٢٠٩٠) «أنَّ رسول الله ﷺ رأى خاتمًا من ذهب في يد رجل فنزعه فطرحه ...» الحديث، ورجاله من الطبقة الأولى.

ثم ثلَّث بحديث ابن عمر رقم (٢٠٩١) «أنَّ رسول اللَّه ﷺ اصطنع خاتمًا من ذهب وكان يجعل فصه في باطن كفه إذا لبسه فصنع الناس ...» الحديث ساقه من طريقين من الطبقة الأولى مدارهما على الليث بن سعد عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعًا، ثم ساقه من طرق من الطبقة الأولى مدارها على عبيد اللَّه بن عمر عن نافع عن ابن عمر مرفوعًا وفي الرواة عن عبيد اللَّه يحيى بن سعيد القطان ومحمد بن بشر وخالد بن الحارث وعقبة بن خالد وحديث عبيد اللَّه متفق عليه.

أخرجه البخاري ٧٧- كتاب اللباس، ٤٥- باب خواتم الذهب حديث (٥٨٦٥)، ٤٦- باب خاتم الفضة حديث (٥٨٦٦)، ثم ساقه من أربع طرق إلى أيوب وموسى بن عقبة وأسامة بن زيد الليثي جماعتهم عن نافع عن ابن عمر مرفوعًا.

مثالان لإسنادين صَدَّر بهما مسلم بابيهما وأعلَّهما غيره:

أولًا: ٢- كتاب الطهارة، ١- باب فضل الوضوء، فيه حديث واحد برقم ٢٢٣، (١/ ٢٠٣).

قال مسلم رحمه الله: حدثنا إسحاق بن منصور، حدثنا حبان بن هلال حدثنا أبان، حدثنا يحيى أن زيدًا حدثه أن أبا سلام حدثه عن أبي مالك الأشعري قال: قال رسول اللَّه ﷺ «الطهور شطر الإيمان، والحمدللَّه تملأ الميزان ...» الحديث.

أقول: إن مسلمًا أورده مصدِّرًا به هذا الكتاب؛ لأنه يعتقد صحته كما يعتقد صحة كل ما يورده في كتابه.

والحديث من الأحاديث التي انتقدها الدارقطني، ووافقه ابن القطان، وابن رجب، وادعوا أن فيه انقطاعًا بين أبي سلام وأبي مالك الأشعري.

وتبين بالدراسة، وبالرجوع إلى تاريخ الرجال: أن أبا سلام لم يدرك أبا مالك الأشعري، حيث توفي أبو مالك قبل أن يولد أبو سلام.

وليس عندي من المجازفة والمكابرة ما عند بعض الناس، فلم يسعني إلا موافقة الدارقطني ومن تبعه.

وقد اعتذر النووي عن الإمام مسلم رَحِمَهُ اللهُ بأن الظاهر من حال مسلم أنه علم سماع أبي سلام لهذا الحديث عن أبي مالك فيكون أبو سلام سمعه من أبي مالك وسمعه -أيضًا- من عبد الرحمن بن غنم.

ولقناعتي بانقطاع إسناد هذا الحديث، حيث تبين لي أن أبا سلام لم يدرك أبا مالك رجحت الانقطاع بينهما استسلامًا للحق، ثم شمرت عن ساعد الجد أبحث عن متابعات وشواهد للحديث، فوجدت- ولله الحمد- طرقًا تقويه تصل إلى درجة الصحيح، ثم اعتذرت عن مسلم بأنه ظن أن أبا سلام قد عاصر أبا مالك فحكم بصحته بناء على مذهبه في الاكتفاء بمطلق المعاصرة بين الراوي وشيخه مع إمكان اللقاء ولو أن رجلًا مخلصًا أعلمه يستطيع أن يثبت لقاء أبي سلام لأبي مالك لشددت إليه الرحال لآخذ منه هذه الفائدة ولقبلت رأسه.

وهكذا أقول في الأحاديث القليلة التي رجحت فيها جانب الدارقطني: أتمنى بفارغ الصبر من يناقشني فيها ويرد رأيي فيها وسوف أشد الرحال إلى من يقوم بذلك لأشكره ولأقبل رأسه فرحًا بهذا العمل الجليل.

وليعلم القارئ أنني كنت إذا رجحت رأي الدارقطني على رأي مسلم فإنما هو من باب القيام بالقسط في نظري وفي حدود علمي مع إحساسي بالمرارة والأسى.

ثم أشمر عن ساعد الجد في البحث عما يقوي ذلك الحديث وينهض به لذا تراني في عملي قد ركزت على الشواهد والمتابعات حتى أصل بالحديث إلى درجة تقر بها عيني وعين كل محب للسنة إن وجدت لذلك سبيلًا.

ثم أقول الآن: أين الترتيب الذي يستدل به المليباري؟ وإذا كان من منهج مسلم أنه إذا أدرك في الحديث شيئًا أخّره فلماذا لم يؤخره مسلم إلى آخر الكتاب بناء على هذا الزعم.

ثانيًا: ٢- كتاب الطهارة، ٢٣- باب المسح على الناصية والعمامة، افتتحه مسلم رَحِمَهُ اللهُ بحديث المغيرة بن شعبة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال رَحِمَهُ اللهُ: وحدثني محمد بن عبد الله بن بزيع حدثني يزيد (يعني ابن زريع) حدثنا حميد الطويل حدثني بكر بن عبد الله المزني عن عروة بن المغيرة بن شعبة عن أبيه قال: تخلف رسول الله ﷺ وتخلفت

معه فلما قضى حاجته قال: «أمعك ماء؟» فأتيته بمطهرة فغسل كفيه ووجهه . . . إلى أن قال: ومسح بناصيته وعلى العمامة وعلى خفيه . . . الحديث.

ثم أتبعه بطرق مدارها على بكر بن عبد الله المزني عن الحسن عن ابن المغيرة، ثم اختتم الباب بحديث كعب بن عجرة وإسناده من رجال الطبقة الأولى.

والحديث المصدَّر به الباب من الأحاديث التي انتقدها الدارقطني وأصاب في نقده ووافقه أبو مسعود الدمشقي وأبو علي الغساني والقاضي عياض والنووي وابن كثير والعظيم أبادي قالوا: إن وهمًا قد وقع في إسناد هذا الحديث إما من مسلم في نظر أبي مسعود وإما من محمد بن عبد الله بن بزيع شيخه كما قاله الآخرون والظاهر أن الوهم من شيخه.

وعلى كل حال لو كان مسلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ أعطى للترتيب هذا الاهتمام الذي يفهم عن طريقه التصحيح والتعليل كما زعم المليباري لعاتب هؤلاء المحدثون مسلمًا على تقديم هذا الحديث المعلل ولقالوا: كيف يلتزم مسلم بالترتيب الدقيق المشتمل على الأسرار والحكم والمتضمن لأنظف الأسانيد وأنقاها ثم يخالف ما التزمه بتقديم هذا الإسناد المطعون فيه ولعاتبوه- أيضًا- على تقديم رجال الطبقة الثانية على رجال الطبقة الأولى في كثير من المواضع.

ومع موافقتي لهؤلاء الأئمة فقد اعتذرت لمسلم بأعذار جيدة وسقت للحديث أربع متابعات وخمسة شواهد.

شرح الإمام مسلم للعلل وتوضيحها

لقد وعد الإمام مسلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ بشرح العلل وتوضيحها فما مراده بهذه العلل ؟

الذي أقطع به أنه يريد بذلك العلل غير القادحة.

والدليل على ذلك اتفاق الأمة على صحة كتابه وتلقيهم إياه بالقبول ولم يفهم أحد أنه يريد بهذا الشرح شرح العلل القادحة إلا القاضي عياض رَحِمَهُ ٱللَّهُ ويفهم من تصرفاته أن هذه الفكرة كانت غير راسخة في نفسه وقد بينت ذلك في مناقشتي السابقة للمليباري، انظر (ص٦- ٩).

وهذا الشرح الذي هو بيان العلل غير القادحة والتي هي مجرد اختلاف في العبارات وفي الزيادة، والنقص في ألفاظ المتون، قد وفي مسلم بما وعد على أكمل الوجوه بطريق لا يضاهيه فيها أحد من المحدثين وقد بدأ في إنجاز هذا الوعد من أول حديث رواه في كتابه بعد المقدمة.

١- وهو حديث عمر رضي الله عنه بينما نحن عند رسول الله ﷺ إذ طلع علينا رجل شديد بياض الثياب شديد سواد الشعر ... وفيه سؤال جبريل النبي ﷺ عن الإسلام والإيمان والإحسان والساعة.

فهو الحديث الأول من كتاب الإيمان من صحيح مسلم (١ / ٣٦)، أورده من طرق ثم قال بعد إيراده من الطريق الثانية (ص٣٧): «وساقوا الحديث بمعنى حديث كهمس وإسناده، وفيه بعض زيادة ونقصان أحرف».

وقال عقب الطريق الثانية (ص٣٧): «فاقتص الحديث كنحو حديثهم عن عمر عن النبي ﷺ وفيه شيء من زيادة وقد نقص منه شيئًا».

وهذا الاختلاف بين الرواة بالزيادة والنقص يعتبر من العلل عند كثير من المحدثين ولكنها علل غير قادحة؛ لأن النقص لا يضر ولأن زيادة الثقة مقبولة.

٢- ثم ساقه من حديث أبي هريرة (ص٣٧) حديث رقم (٩) من ثلاث طرق فقال عقب الثانية: حدثنا أبو حيان بهذا الإسناد مثله. غير أن في روايته: «إذا ولدت الأمة بعلها» يعني السراري.

ذلك لأن في الطريق الأولى: «إذا ولدت الأمة ربها» فلما اختلف اللفظان نبه على ذلك.

٣- باب بيان الإيمان (٢ / ٤٢- ٤٣) حديث رقم (١٣)، أورد مسلم رحمه الله حديث أبي أيوب رضي الله عنه أن أعرابيًّا عرض لرسول الله ﷺ ... ثم قال: يا رسول الله، أو يا محمد، أخبرني بما يقربني من الجنة ويباعدني من النار... الحديث. من ثلاث طرق.

قال عقب الثانية: «بمثل هذا الحديث» محيلًا به على الطريق الأولى أي أنه يساوي اللفظ الأول تمامًا دون زيادة أو نقص، وفي آخر الطريق الثالثة: «فلما أدبر

قال رسول الله ﷺ: إن تمسك بما أمر به دخل الجنة» ثم قال: «وفي رواية ابن أبي شيبة: إن تمسك به».

٤- وأورد في هذا الباب حديث جابر (١ / ٤٤) رقم (١٥) «أتى النعمان بن قوقل فقال: يا رسول الله أرأيت إذا صليت المكتوبة وحرمت الحرام . . .» من ثلاث طرق، فقال عقب الثانية: «بمثله وزاد فيه: ولم أزد على ذلك شيئًا».

٥- باب الأمر بالإيمان بالله ورسوله ﷺ وشرائع الدين . حديث رقم (١٧) (١/ ٤٦ ٤٩).

أورد مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ فيه حديث ابن عباس في وفد عبد القيس من سبع طرق، وقال عقب إيراده من الطريقين الأولين: «زاد خلف في روايته شهادة أن لا إله إلا الله وعقد واحدة»، وقال عقب الثانية: «وقال شعبة: وربما قال: المقير»، وقال: «احفظوه وأخبروا به مِنْ ورائكم»، وقال أبو بكر في روايته: «مَنْ وراءكم» وليس في روايته: «المقير» وقال عقب الرابعة: وقال: «أنهاكم عما ينبذ في الدباء والنقير والحنتم والمزفت»، وزاد ابن معاذ في حديث عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ للأشج أشج عبد قيس. «إن فيك خصلتين يحبهما الله: الحلم والأناة».

وقال عقب الخامسة: «قال: وقال نبي الله ﷺ لأشج عبد القيس: «إن فيك لخصلتين يحبهما الله: الحلم والأناة».

وقال عقب السادسة: «بمثل حديث ابن علية غير أن فيه: وتذيفون فيه من القطيعاء أو التمر والماء، ولم يقل: قال سعيد أو قال: من التمر».

٦- وفي باب ٩ حديث ٢٤ (١/ ٥٤)، حديث سعيد بن المسيب في وفاة أبي طالب، أورده مسلم من ثلاث طرق.

وقال عقب الثالثة: «غير أن حديث صالح انتهى عند قوله فأنزل الله ﷻ فيه ولم يذكر الآيتين، وقال في حديثه: ويعودان في تلك المقالة وفي حديث معمر مكان هذه الكلمة فلم يزالا به».

٧- مثال مهم جدًا يحدد منهج مسلم في صحيحه ويبين مقصوده بالشرح والإيضاح اللذين وعد بهما في المقدمة، ووعد بتطبيقهما في كتابه في المواقف

التي تتطلب الشرح والإيضاح.

فقد أورد في ٤- كتاب الصلاة، ١٦- باب التشهد (١/ ٣٠١-٣٠٤) ١- ٥- حديث ابن مسعود ﷺ في التشهد رقم (٤٠٢) من خمس طرق كلها من الطبقة الأولى.

٦-٨- ثم أورد حديث ابن عباس ﷺ رقم (٤٠٣) من ثلاث طرق مدارها على أبي الزبير.

ثم أورد حديث أبي موسى الأشعري ﷺ رقم (٤٠٤).

٩- قال حدثنا سعيد بن منصور وقتيبة بن سعيد و أبو كامل الجحدري ومحمد بن عبد الملك الأموي (واللفظ لأبي كامل) قالوا: حدثنا أبو عوانة عن قتادة عن يونس بن جبير عن حطان بن عبد الله الرقاشي، قال: صليت مع أبي موسى الأشعري صلاة فلما كان عند القعدة قال رجل من القوم: أقرت الصلاة بالبر والزكاة.

فلما قضى أبو موسى الصلاة وسلم انصرف فقال: أيكم القائل كلمة كذا وكذا، قال: فأرم القوم، ثم قال: أيكم القائل كلمة كذا وكذا؟ فأرم القوم، فقال: لعلك يا حطان قلتها؟ قال: ما قلتها ولقد رهبت أن تبكعني[1] بها فقال رجل من القوم: أنا قلتها ولم أرد بها إلا الخير.

فقال أبو موسى: أما تعلمون كيف تقولون في صلاتكم؟

إن رسول الله ﷺ خطبنا فبين لنا سنتنا وعلمنا صلاتنا فقال: **«إذا صليتم فأقيموا صفوفكم، ثم ليؤمكم أحدكم فإذا كبر فكبروا، وإذا قال غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين يجبكم الله، فإذا كبر وركع فكبروا واركعوا فإن الإمام يركع قبلكم ويرفع قبلكم»**، فقال رسول الله ﷺ: **«فتلك بتلك»**[2].

---

(١) أي خفت أن تستقبلني بما أكره.

(٢) أي أن اللحظة التي سبقكم الإمام بها في تقدمه إلى الركوع تنجبر لكم بتأخيركم في الركوع بعد رفعه لحظة فتلك اللحظة بتلك اللحظة وصار قدر ركوعكم كقدر ركوعه.

«وإذا قال: سمع الله لمن حمده فقولوا: اللَّهم ربنا لك الحمد يسمع الله لكم، فإن الله تبارك وتعالى قال على لسان نبيه ﷺ: سمع الله لمن حمده. وإذا كبر وسجد، فكبروا واسجدوا فإن الإمام يسجد قبلكم ويرفع قبلكم»، فقال رسول الله ﷺ: «فتلك بتلك، وإذا كان عند القعدة فليكن من أول قول أحدكم: التحيات الطيبات الصلوات لله، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله».

١٠- ثم قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا أبو أسامة، حدثنا سعيد بن أبي عروبة.

١١- ح وحدثنا أبو غسان المسمعي، حدثنا معاذ بن هشام حدثنا أبي.

١٢- ح وحدثنا إسحاق بن إبراهيم أخبرنا جرير عن سليمان التيمي.

كل هؤلاء عن قتادة في هذا الإسناد، بمثله، وفي حديث جرير من الزيادة. «وإذا قرأ فأنصتوا»، وليس في حديث أحد منهم: «فإن الله قال على لسان نبيه: سمع الله لمن حمده»، إلا في رواية أبي كامل وحده عن أبي عوانة.

قال أبو إسحاق: قال أبو بكر ابن أخت أبي النضر في هذا الحديث[1].

فقال مسلم: تريد أحفظ من سليمان؟

فقال له أبو بكر: فحديث أبي هريرة؟

فقال: هو صحيح، يعني: «وإذا قرأ فأنصتوا»، فقال: هو عندي صحيح.

فقال: لم لم تضعه هاهنا؟ قال: ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ها هنا إنما وضعت ها هنا ما أجمعوا عليه[2].

انظر أيها العاقل الواعي المنصف بجدية إلى هذا الشرح والتوضيح وافهم

---

(١) أي طعن فيه وقدح في صحته.

(٢) قال بعضهم: أراد مسلم بالإجماع، إجماع أربعة من أئمة الحديث: أحمد بن حنبل، وابن معين، وعثمان بن أبي شيبة، وسعيد بن منصور الخراساني "هامش نصب الراية" (٢ / ١٥٠) وفسر بغير هذا، أي بما أجمعوا على شروطه وقد يريد مسلم ما هو أوسع من هذا وذاك.

منهجه حق الفهم.

أولًا: قال: كل هؤلاء عن قتادة في هذا الإسناد بمثله لأنه يحتمل أن يكون قتادة قد رواه من غير طريق يونس بن جبير عن حطان فقال: في هذا الإسناد.

ثانيًا: لما لم يسق المتن مرة أخرى اختصارًا، فقد يحتمل أن ألفاظ هذه الطرق الأخيرة المحال بها تغاير النص الذي أحال عليه والذي صدر به الباب فأخبر أنه مثله تمامًا لم تختلف فيه ألفاظ الرواة لا في لفظ التشهد ولا في القصة ولا في صفة الصلاة.

ثالثًا: لما كان هناك زيادتان من بعض الرواة، إحداهما في النص المحال به، وثانيتهما في النص المحال عليه، قام بواجب التنبيه عليهما كما وعد في مقدمته بالشرح والإيضاح فقال. «وفي حديث جرير عن سليمان عن قتادة من الزيادة: «وإذا قرأ فأنصتوا».

ثم قال: «وليس في حديث أحد منهم: فإن الله قال على لسان نبيه ﷺ، «سمع الله لمن حمده»، إلا في رواية أبي كامل وحده» فلما عارضه أبو بكر ابن أخت أبي النضر في إحدى الزيادتين وهي: «وإذا قرأ فأنصتوا» وطعن فيها بأن سليمان التيمي قد انفرد بها عن كل أصحاب قتادة أجابه بقوله: تريد أحفظ من سليمان أي أن سليمان ثقة حافظ فتفرده لا يضر وعدم ذكر أصحاب قتادة لها لا يقدح فيها ولأنه مثبت وهم غير نافين لها فلا شك في صحتها عنده وعلى مذهبه ولم يعبأ بمخالفة غيره وطعنه فيها لا سيما وقد وافقه أئمة في تصحيحها وقبولها كأحمد بن حنبل رحمه الله ثم إنه قد أشار في مقدمته إلى قبول الزيادة بقوله: لأن المعنى الزائد في الحديث المحتاج إليه يقوم مقام حديث تام.

فهذه الزيادة في حديث أبي موسى هنا قائمة في نظره مقام حديث تام كأن سليمان التيمي استقل به فلا يضره سكوت غيره عنه، ثم سأله أبو بكر ليلزمه وليقيم عليه الحجة فقال: فحديث أبي هريرة؟ فقال مسلم هو عندي صحيح، فقال أبو بكر: لم لم تضعه هاهنا.

قال مسلم مبينًا منهجه وشرطه فيما يرويه في هذا الكتاب العظيم: ليس كل

شيء عندي صحيح وضعته هاهنا إنما وضعت هاهنا ما أجمعوا عليه .

قال هذا في حديث في آخر الباب هو التاسع في الترتيب، أورد فيه زيادة يرى كثير من المحدثين النقاد أن فيها علة وأنكرها عليه أبو بكر ابن أخت أبي النضر لكن الإمام مسلمًا مقتنع بصحتها فوضعها في صحيحه بناء على هذا الاقتناع .

فهذا هو منهج مسلم في صحيحه لا يورد كل صحيح عنده بل يختار نمطًا عاليًا من الصحيح وهو ما أجمعوا عليه (ويريد بذلك إجماعًا خاصًّا) وهذه هي الغاية الأساسية التي يرمي إليها، وإن كان قد يعرض له ما يعرض للبشر من رواية حديث قد يدرك الناقد فيه علة أو ضعفًا فهذا أمر شاذ وطارئ كما يحصل مثله ممن هو أفضل منه من البشر .

أما أن يعمد إلى أحاديث قد أدرك فيها علة فيوردها في كتابه ويقدم ما حقه أن يؤخر ويؤخر ما حقه أن يقدم من أجلها فهذا أمر لا يدل عليه قول مسلم ولا عمله في هذا الكتاب ولا يقوله إلا من لا يدري ما يقول، خصوصًا إذا علمنا أن فيما يؤخر كثيرًا منه من الأحاديث المتفق عليها وفيما يقدمه في أول الباب من أسانيد الطبقة الثانية وهذا وذاك كثير في صحيح مسلم .

ثم لو كان مسلم التزم بيان العلل القادحة وشرحها لقال لأبي بكر: إني ما أوردت رواية سليمان التيمي إلا لبيان العلة القادحة فيه، ولو كان شرحه لها يتمثل في ترتيب الأحاديث ويقدم ما حقه أن يؤخر ويؤخر ما حقه أن يقدم لقال: يا أبابكر ألا تراني أخرت رواية سليمان التيمي فإني ما أخرتها إلا لبيان علتها .

وهذا هو الشرح والتوضيح الذي وعد به وهو لا يحصى في كتابه ولقد تجلى بحمد الله من هذه الأمثلة الكثيرة منهج مسلم حتى أضحى كالشمس في رابعة النهار، لدرجة أنه يستطيع القارئ المنصف أن يجزم ويقسم بالله أن ما قاله المليباري باطل من أشد الأقوال بطلانًا وأبعدها من الحقيقة والواقع .

اللّٰهم اجعل عملي هذا خالصًا لوجهك واجعل جهدي هذا الضعيف دفاعًا عن سنة نبيك ﷺ .

تعلق المليباري بكلام القاضي عياض

قال المليباري (ص١٦، ١٧):

«قال- حفظه الله- (ص٦): وأظن الباحث خدع . . . » إلى آخر الصفحة (٨).

أقول: قلت- في صفحة (٦)- بعد أن قررت أن مراد مسلم بالشرح شرح العلل غير القادحة-: «وأظن أن الباحث خدع بقول القاضي عياض رحمه الله بأن مسلمًا قد التزم هذا الشرط ووفى به، وهو شرح العلل وبيانها وإيضاحها وهو قول قد خدعت به وكنت معجبًا به ثم تبين لي أنه سراب وخيال ولا يستطيع القاضي عياض ولا غيره أن يأتي بحجة واضحة وصريحة من صحيح مسلم على تطبيق هذا الشرط الذي زعمه». واقرأ كلامي في هذا الموضوع إلى ص (٩).

ثم قال المليباري- معلقًا على طرف من كلامي هاربًا عن الحجج الدامغة التي سقتها لدحض هذه الشبهة-:

«قلت: قال القاضي عياض فيما نقله الإمام النووي في شرحه لمسلم (كذا) (١/ ٢٤)، وقد فاوضت في تأويلي هذا ورأيي فيه من يفهم هذا الباب فما رأيت منصفًا إلا صوبه . . . إلخ، ثم وافقه الإمام النووي فلست وحيد انخدع به، وما قال القاضي رحمه الله هو الظاهر بل الواقع وليس بسراب كما وصفه الشيخ فإن الشيخ نفسه قد وجده وإذا وجد الشيء فلم يكن سرابًا».

توضيح كلام القاضي عياض

أقول: إن كلام القاضي عياض رحمه الله تناول أمرين.

الأول:

هل خرّج الإمام مسلم لطبقة واحدة من الرواة وهي الطبقة الأولى أهل الحفظ والإتقان فقط أو خرّج لطبقتين، الأولى التي ذكرناها، وللثانية التي يعد أهلها من أهل الستر والصدق وليسوا من أهل الحفظ والإتقان.

فذكر القاضي أن الحاكم ومن تبعه قد ذهبوا إلى أن الإمام مسلمًا لم يخرج

إلا للأولى ولم يخرج للثانية شيئًا في صحيحه وإنما خرج لها في كتاب آخر، وخالفه عياض فذهب إلى أن مسلمًا خرج للطبقتين.

وكلام القاضي في هذه المسألة فيه شيء من الصواب وعليه ملاحظة في الإطلاق، فإن مسلمًا لم يخرج للطبقة الثانية إلا القليل من حديثهم ليرفع به التفرد عن روايات الطبقة الأولى إلى آخر ما قرره الحافظ ابن حجر[1].

والأمر الثاني:

هو شرح مسلم للعلل في كتابه، فقال فيه القاضي: «وكذلك علل الحديث التي ذكر ووعد أنه يأتي بها قد جاء بها في مواضعها من الأبواب من اختلافهم في الأسانيد كالإرسال والإسناد، والزيادة والنقص، وذكر تصاحيف المصحفين.

وهذا يدل على استيفائه غرضه في تأليفه، وإدخاله في كتابه كل ما وعد به قال القاضي: وقد فاوضت في تأويلي هذا ورأيي فيه من يفهم هذا الباب فما رأيت منصفًا إلا صوبه وبان له ما ذكرت وهو ظاهر لمن تأمل الكتاب وطالع مجموع الأبواب، ولا يعترض على هذا بما قاله ابن سفيان صاحب مسلم: إن مسلمًا أخرج ثلاثة كتب من المسندات أحدها هذا الذي قرأه على الناس، والثاني يدخل فيه عكرمة وابن إسحاق صاحب المغازي وأمثالهما، والثالث يدخل فيه من الضعفاء.

فإنك إذا تأملت ما ذكر ابن سفيان لم يطابق الغرض الذي أشار إليه الحاكم مما ذكر مسلم في صدر كتابه، فتأمله تجده كذلك إن شاء اللّٰه تعالى».

قال النووي: هذا آخر كلام القاضي عياض وهذا الذي اختاره ظاهر جدًّا، واللّٰه أعلم.

أقول: الذي يظهر لي الآن أن اهتمام القاضي عياض كان منصبًّا على الأمر الأول، وهو إخراج مسلم للطبقتين، ومن وافقه كان مركزًا عليه ولم يعيروا اهتمامهم للأمر الثاني.

والأدلة على فهمي هذا:

---

(١) انظر: النكت (١/ ٤٣٣ - ٤٣٤).

أولًا: أنه هو موضع الخلاف بين القاضي عياض وبين الحاكم والبيهقي ومن معهما.

ثانيًا: قوله: «ولا يعترض على هذا بما قال ابن سفيان» الخ، فإن ما ذكره ابن سفيان يرجع إلى تقسيم مسلم الرواة إلى طبقتين وهو الأمر الأول.

ثالثًا: أن موافقة النووي إنما هي على هذا الأمر ويدلك على هذا مناقشاته للدارقطني وغيره فيما يتعلق بالأحاديث المنتقدة ولو كان يؤمن بقضية شرح مسلم للعلل القادحة لما تصدى لمناقشة العلل ودفعها والحكم بتصحيح تلك الأحاديث التي ادعيت فيها العلل.

ومما ينبغي التيقظ له أن القاضي عياضًا لم يجعل الترتيب وتأخير ما يستحق التقديم وتقديم ما يستحق التأخير واحدًا من أنواع البيان التي ذكرها، هذا النوع الذي يعتبره المليباري الأسلوب الوحيد للبيان ويدعي أن القاضي عياضًا قد سبقه إليه.

ص (١٧- ١٨):

ذكر المليباري هنا عددًا من الأمثلة من رسالتي «بين الإمامين» مدعيًا أنها أمثلة لتطبيق مسلم ما وعد به في مقدمته من بيان العلل.

والجواب:

أولًا: أنه لا يمكن أبدًا أن يكون على الوجوه التي ذكرها المليباري من الترتيب والتقديم والتأخير.

ثانيًا- أن عملي وفهمي ليس بحجة على الإمام مسلم، ثم إنه لا أثر أبدًا للقاعدة التي اخترعها المليباري في عملي والحمد لله.

ثالثًا: انظر عملي في الرسالة وحرصي الشديد فيه على أن تحفظ لأحاديث مسلم مكانتها من الصحة والاحترام، فالأحاديث التي انتقدها الدارقطني أناقشها وأمامي -والحمد لله- ميزان العدل فغالبًا ما ترجح كفة الإمام مسلم، ولا أرى مجالًا لفكرة القاضي عياض، بل لعلها لا تخطر على بالي، وأحيانًا ترجح كفة الدارقطني وقد تحضرني شبهة القاضي عياض- لا المنهج الخطير الذي اخترعه المليباري وينسبه إلى عياض برأه الله منه- فأقول مثلًا ساقه مسلم

لبيان الاختلاف.

ثم يساورني الشك فيه فأقول مثلًا:

ولعل مسلمًا أراد هذا ولست أدري هل أراد مسلم هذا أو لا ونحوهما.

ثم أسوق متابعات ذلك الحديث وشواهده ليصل إلى أعلى درجة الصحة إن وجدت إلى ذلك سبيلًا، بل قد أصل به إلى درجة التواتر، أو الشهرة القريبة من التواتر.

ثم شرع في وضع القواعد التي مر نقدها وما آلت إليه.

وبرأ الله القاضي عياضًا وغيره من أهل الحديث والسنة مما اختطه المليباري

انظر إلى ما قلته في ص (١٨٩) من رسالتي «بين الإمامين»:

« ولست أدري لأي غرض أورد مسلم حديث عمرو بن يحيى المازني ... إلخ.

فهل ترى هذا أسلوب من يؤمن بشبهة القاضي عياض، أو أسلوب الشاك المتردد فيها؟

وانظر ص (٤٣٧) حيث قلت:

« ومع بيان مسلم لهذا الاختلاف فإنه يكتنف موقفه شيء من الغموض، فلا ندري هل حكم له بالصحة والسلامة من هذه العلة التي رآها الدارقطني؟ أو أنه يرى أن في الحديث علة كشفها برواية من خالفه وهما عبد الله بن المبارك وعبد الله بن وهب؟ وتصرفه يحتمل الوجهين.

ثم صححت الحديث من ست طرق وذكرت مصادرها وهي. «صحيح البخاري، وصحيح مسلم، والموطأ، ومسند أحمد، وسنن البيهقي، ومصنف عبد الرزاق، والأموال لأبي عبيد، وجمع الفوائد، وجامع الأصول».

والآن انكشف لي الغموض وظهر لي أن مسلمًا يصحح طريق عبد الله بن رجاء، لأن عنده زيادة وهو ثقة في نظر الإمام مسلم، والزيادة من الثقة مقبولة.

قلت: هذا لأنه صحح زيادة سليمان التيمي الذي خالفه ثمانية ودافع عنها،

فتصحيحه لزيادة من خالفه اثنان من باب أولى.

ص (٥٦٤) من رسالتي «بين الإمامين» قلت:

«أما المتن فصحيح على كل حال سواء رجحنا الزيادة أم الحذف، أم قلنا باحتمال سماع ابن شماسة من أبي ذر مباشرة أو بواسطة أبي بصرة».

ولا مؤاخذة على مسلم في إخراج هذا الحديث فقد بين الاختلاف ولعله مقتنع بصحته من الوجهين.

ألا ترى التردد يلاحقني في شبهة القاضي عياض كما يلاحق القاضي عياضًا نفسه؟

وعلى كل حال فالجو الذي كنت أطلق تلك العبارة فيه غير الجو الذي يتصوره ويتشبث به المليباري، وكذلك كل ما يتشبث به من قول القاضي عياض وأقوال غيره في طول بحثه وعرضه وقد شرحت منه وسأشرح ما يأتي من أقوال العلماء، وسأفند دعاواه البعيدة عن الصواب إن شاء الله.

رابعًا: قد صرحت بتراجعي عن هذا الفهم، وكل ما يهمني أن أكون صادقًا في هذا التراجع مخلصًا فيه لله، ولي سلف صالح في الرجوع عن الخطأ إلى الحق من صحابة رسول الله ﷺ وغيرهم من أئمة الإسلام، فهل المليباري مستعد أن يعلن أخطاءه ويتراجع عنها؟ وهل يدرك شرف هذه المنزلة؟

مواجهة اباطيل وغلو يرفضه الإسلام

والآن أيها القارئ الكريم أنت مقدم على قراءة صفحات كثيرة[١] من (ص١٧ إلى ص ٩٣) قد ملأها هذا الكاتب بأمواج من الباطل من الغلو في الإمام البخاري والدارقطني والنسائي ورفعهم إلى مستوى من لا يضل ولا ينسى بالمبالغات في حفظهم وإتقانهم، وأن ما لم يذكروه فلا وجود له، مثل رواية محمد بن رمح وقتيبة بن سعيد اللذين رويا عن الليث عن نافع عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن ابن

(١) اكتفيت بدراسة نقاط من هذه الصفحات لأنها هي مدار بحثه وعليها يدور ويذهب ويجيء.

عباس عن ميمونة عن النبي ﷺ: «صلاة في مسجدي» الحديث.

ففي نظر المليباري أن قتيبة وابن رمح لم يرويا هذا الحديث عن الليث على هذه الصورة، لماذا؟ لأن البخاري والدارقطني لم يذكراهما في «التاريخ» «والعلل» ولو كانا قد رويا هذا الحديث عن الليث لذكراهما، وحيث لم يذكراهما فهذا دليل قاطع على عدم روايتهما هذا الحديث على هذه الصورة، وكيف يفوتهما وقد درسا ورحلا وقارنا وكيف وكيف؟

وعلى هذا الأساس فلا وجود في نظره:

١- لذكر ابن عباس في صحيح مسلم في إسناد حديث ميمونة في فضل الصلاة في مسجد رسول الله، ووجوده في كل نسخ صحيح مسلم خطأ وتصحيف، والأمر كذلك في كتب الأطراف وفي كل الكتب التي نقلت هذا الإسناد من صحيح مسلم.

٢- لا وجود للاختلاف على الليث بين أصحابه في ذكر ابن عباس، وإنْ ذكر مسلم من أطراف الخلاف الإمامين محمد بن رمح، وقتيبة بن سعيد، وإن تقوى ذلك برواية الطحاوي هذا الحديث في «مشكل الآثار»[1] عن عبد الله بن وهب عن الليث عن نافع به، وإن زاد ذلك قوة رواية مكي بن إبراهيم[2] وعبد الرزاق[3] عن ابن جريج عن نافع به، وإن زاد ذلك قوة رواية ابن أبي شيبة هذا الحديث بهذا الإسناد عن شبابة عن الليث عن نافع.

وفي مواجهة هذا الباطل أحببت أن أعيد بشيء من الإيجاز دراسة هذا الحديث ومناقشة الدارقطني فيه وأحببت أن أرفق ذلك بما يبصر المسلم بالمنهج الإسلامي في إيثار الحق والحجة وتقديمها على الشخصيات مع احترامهم وتقديرهم.

في «سنن الدارقطني» (٣/ ٥٧): سئل عن حديث نافع عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: «صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام» فقال:

---

(١) (١/ ٢٤٦).

(٢) روايته في «تاريخ البخاري» (١/ ٣٠٢).

(٣) روايته في «المصنف» (٥/ ١٢١)، و«مسند أحمد» (٦/ ٣٣٤).

١- يرويه موسى بن عقبة ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن نافع عن أبي هريرة.

واختلف على نافع في إسناد هذا الحديث فرواه:

أ- عبيد الله بن عمر ب- وموسى الجهني

ج- وعبد الله بن عمر العمري د- وعبد الله بن نافع مولى ابن عمر

٢- وكذلك روى عن موسى بن عقبة عن سالم ونافع عن ابن عمر قاله أبو ضمرة عنه وخالفه يعقوب الإسكندراني، واختلف عنه (أي عن يعقوب)، فقيل عنه عن موسى بن عقبة عن نافع عن أبي هريرة وقيل عنه عن موسى بن عقبة عن نافع عن إياس عن أبي هريرة.

٣- ورواه ابن جريج عن نافع عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد بن عباس عن ميمونة وقال فيه بعضهم عن ابن عباس عن ميمونة ولم يثبت.

٤- ورواه الليث بن سعد عن نافع عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن ميمونة وهو الصواب عن نافع[1].

قد ناقشت الدارقطني وغيره في هذه القصة مرتين وترجح لي خلاف ما ذهبوا إليه.

---

(١) ملاحظة مهمة جدًّا يحتمل احتمالًا قويًا قول الدارقطني: «وهو الصواب عن نافع» أن يكون هذا الترجيح خاصًّا بالاختلاف على نافع في حديث ميمونة فقط والدليل على ذلك. أنه عرض الاختلاف السابق ولم يعلق عليه ثم لما عرض الاختلاف عليه في حديث ميمونة صرح برأيه مرتين قال: «وقال بعضهم عن ابن عباس عن ميمونة ولم يثبت» ثم قال: ورواه الليث بن سعد عن نافع عن إبراهيم بن عبدالله بن معبد عن ميمونة وهو الصواب عن نافع.

يعني أن عدم ذكر ابن عباس في إسناد حديث ميمونة هذا هو الصواب وذكره غير صواب في نظره، ولا علاقة لهذا الترجيح بحديث ابن عمر فيما يبدو فإن الدارقطني قد تركه لغيره من النقاد ليدرس ويبحث ويؤيد ما يرجحه الأدلة

وقد تنبهت لهذا بعد مناقشاتي للدارقطني وبعد فراغي من المناقشات فإن كان صوابًا سقط تعلق المليباري بالدارقطني وإن كان غير صواب فإن في مناقشاتي له ما يدحض تعلقه به وبغيره والذي أحبه من القارئ التجرد لله والإخلاص له ثم تحري الحق دون تحيز لي أو لغيري

وأضيف شيئًا من التوضيح واعلم أولًا أن الدارقطني رَحِمَهُ ٱللَّهُ كان حافظًا ناقدًا مدرسة في النقد وقد استمدت من هذه المدرسة كثيرًا. ومع إعجابي به وإكباري له أعرف أنه بشر يصيب ويخطئ ويحفظ وينسى شأن البشر ويفوته ما بلغ غيره والنسيان أمر لا ينجو منه أحد من البشر حتى الأنبياء قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِىَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا﴾، وقال رسول الله ﷺ: «نسي آدم فنسيت ذريته . . .»[1] الحديث، وقال تعالى حاكيًا عن نبيه موسى عليه السلام حين اعتذاره إلى الخضر عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ ﴿لَا تُؤَاخِذْنِى بِمَا نَسِيتُ وَلَا تُرْهِقْنِى مِنْ أَمْرِى عُسْرًا﴾ وقال رسول الله ﷺ في شأن نبي الله موسى في قصته مع الخضر: «فكانت الأولى من موسى نسيانًا»[2].

وقال رسول الله ﷺ: «إنما أنا بشر أنسى كما تنسون، فإذا نسيت فذكروني»[3]

وطالب الحق لا يصرفه الإعجاب والإكبار للشخصيات الكبيرة عن اتباع الحق والإنصاف والعدل، فإنَّ الحق أحق أن يتبع، والحجة لا يجوز إسقاطها من أجل هذا الرجل العظيم أو ذاك، فمبدأ المسلم المنصف الطالب للحق دائمًا ﴿قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَـٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ﴾.

وما آمن العقلاء بالأنبياء إلا بعد أن أقاموا البراهين على صدقهم وذمَّ الله من لم يؤمن بالبراهين والحجج ويتبع هواه ويعجب بشخصيات آبائه وأجداده، قال تعالى في سورة الزخرف الآيات (٢١- ٢٤):

﴿أَمْ ءَاتَيْنَـٰهُمْ كِتَـٰبًا مِّن قَبْلِهِۦ فَهُم بِهِۦ مُسْتَمْسِكُونَ ۝٢١ بَلْ قَالُوٓا۟ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَـٰرِهِم مُّهْتَدُونَ ۝٢٢ وَكَذَٰلِكَ مَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِى قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَآ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَـٰرِهِم مُّقْتَدُونَ ۝٢٣ ۞ قَـٰلَ أَوَلَوْ جِئْتُكُم بِأَهْدَىٰ مِمَّا وَجَدتُّمْ عَلَيْهِ ءَابَآءَكُمْ ۖ قَالُوٓا۟ إِنَّا بِمَآ أُرْسِلْتُم بِهِۦ كَـٰفِرُونَ ۝٢٤ فَٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ ۖ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ

---

(١) الترمذي (٥/ ٢٦٧) حديث (٣٠٧٦) وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح وروي من غير وجه عن أبي هريرة.

(٢) البخاري ٣- كتاب العلم، حديث (١٢٢).

(٣) البخاري ٨- كتاب الصلاة، حديث (٤٠١) من حديث أبي هريرة ومسلم ٥- كتاب المساجد، حديث (٥٧٢) من حديث ابن مسعود.

الْمُكَذِّبِينَ﴾.

فقوله: ﴿أَمْ ءَاتَيْنَٰهُمْ كِتَٰبًا مِّن قَبْلِهِۦ فَهُم بِهِۦ مُسْتَمْسِكُونَ﴾ لكشف عوارهم، وأنهم ليس معهم حجة يواجهون بها الأنبياء.

وما بعدها فيها طعن شديد عليهم لتركهم للحجج واتباع ما عليه آباؤهم بدون حجة ولا برهان وإنما هو التقليد الأعمى.

فانتقم الله منهم وأخذهم أخذًا شديدًا لاتباع هذا الضلال السخيف.

ونحن نرى أئمة الحديث والفقه قد سلكوا المنهج الإسلامي الحق في أخذ الأقوال المدعمة بالبراهين والحجج، ورد الأقوال التي لا برهان عليها، فقد أخذ العلماء من أقوال الصحابة ما أيده الدليل وردوا ما لم يكن كذلك، وكذلك تعاملوا مع أئمة التابعين وأتباعهم.

ومنهج المحدثين إلى يومنا هذا ثابت على هذا الخط، ومنهم الإمام الدارقطني يأخذ ويعطي على أساس الحجة والبرهان وعلى هذا الأساس ناقش البخاري ومسلمًا -رحمهما الله-.

وعلى هذا الأساس ناقش أقواله مَنْ بعده، فإذا كان قوله مدعمًا بالأدلة واتضح قوة جانبه بها قُبِل قوله، وإذا ضعفت حجته وقوي جانب غيره بالحجة رد قوله فلم يمنع الدارقطني حفظ الإمامين البخاري ومسلم وتمكنهما من علوم الحديث أن يناقشهما، ولم يمنع حفظ الدارقطني وإمامته مَنْ بعده أن يناقشوه بالحجة والبرهان، وهذا هو سبيل المؤمنين.

وعلى هذا الأساس ناقشت البخاري والدارقطني في شأن حديث ابن عباس وابن عمر، وعلى هذا الأساس سأناقش الدارقطني رَحِمَهُ ٱللَّهُ ولا يمنعني من ذلك إمامته وحفظه.

وقبل ذلك ينبغي أن تعرف أن للمحدثين- ومنهم الإمام الدارقطني- موازين يرجحون ويوازنون بها بين الأقوال والروايات المختلفة ومنها: الكثرة في العدد، وكثرة الملازمة للشيوخ والحفظ والإتقان، وعلى هذا الأساس يسير الدارقطني في كتابيه «العلل» و«التتبع» غالبًا وقد يتغير سيره مثله مثل غيره من الأئمة لأنهم بشر معرضون للخطأ والنسيان.

فلننظر الآن إلى موقف الدارقطني من هذا المنهج وعلى أي أساس من الأسس التي يسلم هو بها ويسير عليها .

أقام حكمه مثلًا بترجيح رواية الليث وابن جريج على رواية من خالفهما؟

هل أقامه على أساس أن الكثرة في جانبهما؟

الجواب: لا .

لأنهما اثنان ومن خالفهما أكثر، فالذين خالفوهما ستة، وهم :

١- عبيد الله بن عمر .

٢- موسى الجهني .

٣- موسى بن عقبة وهو إمام ثقة ومن الطبقة الثالثة[1] من أصحاب نافع أي أنه مقدم عند النسائي على الليث في نافع .

٤- عبد الله بن عمر العمري .

٥- عبد الله بن نافع .

٦- أيوب السختياني كما في صحيح مسلم .

٢- السؤال الثاني: هل ترجيحه على أساس الحفظ ؟

الجواب: لا .

فإن عبيد الله بن عمر مقدم مطلقًا على أصحاب نافع عند كثير من أئمة النقد، ومقدم عند أكثرهم على مثل الليث وابن جريج .

وموسى بن عبد الله الجهني من الحفاظ، وكذلك موسى بن عقبة، وأيوب إمام، ورواية معمر عنه لا مغمز فيها عند التأمل، والثلاثة الباقون يصلحون للمتابعة .

وإذا كان الليث وابن جريج قد خالفاهم فقد وافقهم أربعة من الثقات، وذلك دليل قوي على أنهم قد حفظوا وضبطوا هذا الحديث وإسناده .

٣- السؤال الثالث: هل هذا الترجيح قائم على أساس أن ابن جريج والليث مدنيان أي من بلد نافع ومن مواطنيه ؟

---

(١) انظر الطبقات للنسائي (ص ٥١) ضمن مجموعة رسائل في علوم الحديث نشر مؤسسة الكتب الثقافية

الجواب: لا، بل العكس هو الصواب، فإن عبيد الله وعبد الله ابني عمر، وعبد الله بن نافع، وموسى بن عقبة كلهم مدنيون.

٤- السؤال الرابع: هل هذا الترجيح قائم على أساس أنهما أكثر ملازمة لنافع من الآخرين؟

الجواب: لا، بل عبيد الله بن عمر هو المشهور بكثرة الملازمة لنافع، والثلاثة الآخرون الذين يشاركونه في كونهم مدنيين لا تستبعد عنهم الملازمة

والذي يحكم في قضية لايجوز له أن يحكم إلا في حدود علمه، وعلى نحو مما يقرأ ويسمع على حد قول النبي ﷺ. **«إنما أنا بشر وإنكم تختصمون إليّ ولعلّ بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضي على نحو ما أسمع، فمن قضيت له بحق أخيه شيئًا فلا يأخذه فإنما أقطع له قطعة من النار»**[1].

والشاهد منه: **«إنما أنا بشر»** إلى قوله: **«فأقضي على نحو ما أسمع»** فعلى أي شخص تولى الفصل في قضية أن يحكم بعلم، وعليه أن يتحرى الوسائل التي توصله إلى العلم بجوانب تلك القضية.

فإذا توفرت له الوسائل التي توجب عليه أن يفصل فيها وجب عليه أن يفصل فيها في ضوء تلك المعلومات.

فإن لم يحكم بالحق الذي يعلمه بل حكم بما لايعلم كان جائرًا ظالمًا من أهل النار، وإن حكم فيها بدون تحر وبجهل كان جائرًا ظالمًا من أهل النار.

وإن حكم بما يعلم في ضوء الأدلة التي يسمعها ويقرؤها كان عدلًا مستقيمًا منصفًا من أهل الجنة[2].

فمثلًا هنا ظهر لنا مما سجله الدارقطني في «العلل» و«التتبع» من حيثيات وأدلة ومما سجله البخاري من حيثيات وأدلة وفيما استقيناه من غيرهما من كتب الحديث

---

(١) البخاري الأحكام حديث (٧١٦٩)، ومسلم أقضية حديث (٤) (١٧١٣)

(٢) إشارة إلى حديث بريدة ﷺ عن النبي ﷺ قال «القضاة ثلاثة واحد في الجنة واثنان في النار، فأما الذي في الجنة فرجل عرف الحق فقضى به، ورجل عرف الحق فجار في الحكم فهو في النار، ورجل قضى للناس على جهل فهو من النار».

=

والرجال أن الأدلة الراجحة والبراهين الساطعة كلها تشهد أن الحق والصواب في جانب عبيد الله بن عمر ومن معه وأن من ظهرت له هذه الأدلة وتوفرت له، وحاد عن جادة الحق فهو إنما يتبع هواه ﴿وَلَوِ ٱتَّبَعَ ٱلْحَقُّ أَهْوَآءَهُمْ لَفَسَدَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾ فإذا قال إن الإمام البخاري والإمام الدارقطني إمامان حافظان وكيف رجحا الجانب الضعيف؟

قلنا نعم إنهما حافظان جبلان، ونحن نجلهما ونعرف لهما قدرهما ولكنهما مع إخوتهم وأئمتهم وضعوا لنا مناهج إليها يحتكمون وبها يحاكم بعضهم بعضًا، ومن مبادئهم المسلمة أنه ما من أحد إلا ويؤخذ من قوله ويرد إلا رسول الله ﷺ.

وفي ضوء هذا المنهج كم خَطَّأ الدارقطني وصَوَّب من الأئمة ممن هم مثله أو أجل منه، مثل سفيان بن عيينة وشعبة ووكيع والبخاري وغيرهم.

وقل مثل ذلك في البخاري - رحم الله الجميع -، وقل مثل ذلك في المئات من أئمة الحديث ما منهم إلا راد ومردود عليه على شريطة أن يكون الأخذ والرد قائمًا على علم وعدل وعلى منهج صحيح.

بعد هذا أفيد القارئ أنني في بحثي السابق لضيق الوقت - كنت قد توقفت عن ضم موسى بن عقبة إلى جانب عبيد الله وإخوته، ورأيت أن في رواياتهم غناء لطالب الحق، وقد سنحت لي الفرصة الآن لدراسة روايته فأعرض عليك ما قاله الدارقطني حول روايته ومنه ننفذ إلى ما هدانا الله إليه.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ جوابًا عن السؤال الذي وجه إليه حول حديث نافع: يرويه موسى بن عقبة ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن نافع واختلف على نافع ...

ثم قال: «وكذلك روى عن موسى بن عقبة عن سالم ونافع عن ابن عمر قاله أبو ضمرة عنه (أي عن موسى بن عقبة)، وخالفه يعقوب الإسكندراني، واختلف عنه:

فقيل عنه عن موسى بن عقبة عن نافع عن أبي هريرة، وقيل عنه عن موسى ابن عقبة عن نافع عن إياس عن أبي هريرة».

= أخرجه أبو داود في ١٨ ،لأقضية حديث (٣٥٧٣) (٤/ ٥) والترمذي في ١٣- ،لأحكام حديث (١٣٢٢) (٣/ ٦٠٤) بنحوه و بن ماجه في ١٣ الأحكام حديث (٢٣١٥) (٢/ ٧٧٦).

هذا هو الاختلاف على موسى بن عقبة، فهل يدل هذا الاختلاف على اضطرابه؟

الجواب: لا، لأنه يمكن ترجيح بعض رواياته على بعض وذلك أن الاختلاف على موسى بن عقبة إنما هو بين أبي ضمرة ويعقوب الإسكندراني فقط.

١- فأبو ضمرة هو أنس بن عياض بن ضمرة الليثي المدني ثقة من الثامنة / ع تقريب (ص١١٥)، والكاشف (١/ ١٤٠).

ويعقوب الإسكندراني: هو يعقوب بن عبد الرحمن القاري المدني نزيل الإسكندرية ثقة، من الثامنة. تقريب (ص٦٠٨)، وسكت عنه الذهبي، انظر الكاشف (٣/ ٢٩٢) ولا يضره ذلك.

والذي يظهر لي أن رواية أنس بن عياض أرجح من رواية الإسكندراني لأن نافعًا لم يرو عن أبي هريرة وفي إحدى روايتيه عن موسى عن نافع عن أبي هريرة وهذه الرواية كما في «مشكل الآثار» (١ / ٢٤٦) راويها حسان بن غالب متروك كما في «الميزان» (١ / ٤٧٩) فهو آفة هذه الرواية عن يعقوب بن عبد الرحمن الإسكندراني وفي روايته الثانية عن موسى بن عقبة عن نافع عن إياس عن أبي هريرة.

وليس في الرواة عن أبي هريرة من يسمى إياسًا، وليس في شيوخ نافع من يسمى إياسًا، وهذا يدل على عدم ضبط من روى عنه وهو الأرجح.

أما رواية أنس بن عياض: فيظهر لي أنها محفوظة، وأن أنسًا قد ضبطها لأنه لم يقع اختلاف في روايته، ولأن روايته توافق رواية عبيد الله بن عمر وأصحابه.

وليس لنا حق في رد روايته وهو ثقة بدون سبب أو حجة.

وأما ذكره لسالم في الإسناد فلا يستبعد لأن سالمًا من كبار الرواة عن أبيه.

مآخذ على الإمام الدارقطني:

وهو إمام مجتهد نرجو الله أن يكتب له ثواب المجتهدين على كل الأحوال، وكفاه نبلًا أن يكون كتاب «العلل» إملاءً من حفظه وكفاه نبلًا أن تعد أخطاؤه.

أقول: من المآخذ عليه[1]:

١- أنه قد خالف هنا منهج المحدثين في تقديم اثنين على جماعة توفرت في أكثرهم معظم مقومات الترجيح بينما الاثنان اللذان رجح جانبهما تنقصهما الكثرة والمواطنة والملازمة التي يتمتع بها الجانب المقابل لهما على كثرتهم

٢- أنه قد أسقط بعض من يشارك عبيد الله بن عمر ورفاقه ألا وهو أيوب السختياني.

٣- أنه ذكر الاختلاف على موسى بن عقبة. ولم يذكر أصحاب ابن جريج الذين أشار إلى اختلافهم عليه، ولم يذكر الاختلاف على الليث.

وعذره في هذين الأخيرين النسيان لأنه كان يملي «العلل» من حفظه ولا يقول عاقل إن عدم ذكره للاختلاف على الليث يدل على عدم وجوده لأن هذا يخالف أوضح البديهيات عند العقلاء فضلًا عن المسلمين وذلك أنه بشر ينسى، وقد يعلم غيره ما لم يعلمه أولًا.

وثانيًا: أن من حفظ حجة على من لم يحفظ، وقد ذكر غيره ما فاته ذكره[2].

ذكرت هذا لأن المليباري وصل من خلال بحثه إلى أنه لا وجود للاختلاف على الليث بن سعد ولا وجود لذكر ابن عباس في روايته ودندن حول هذا كثيرًا بما ينبو عنه السمع والعقل وغلا في البخاري والدارقطني وأطرى في علمهما وحفظهما حتى كاد يجعلهما في مرتبة «من لا يضل ولا ينسى» جل شأنه، وإليك ما قاله من (ص١٩- ٢٥):

---

(١) هذه المآخذ على فرض أنه رجح رواية الليث وابن جريج على رواية عبيد الله وأصحابه، واللائق بمنزلته ومكانته ومنهجه القول بأنه لم يرجح وترك الأمر لمن يدرس.

(٢) ومع هذا فقد صححت حديث كلا الجانبين في رسالتي " بين الإمامين " وفي مناقشتي للمليباري وبينت هناك وجهة نظري فيهما فارجع إليهما.

١- قلت: هذا الحوار حول الوجه الثاني الذي ذكرته، وقد أشرت فيما مضى إلى بطلانه، وسيأتي بيانه في الصفحة التالية ولن أناقشه هنا لما أنه يبدو من حواره أنه يستمر على فهمه من أن هناك اختلافًا على الليث بين أصحابه في هذا، كما على ابن جريج من الاختلاف، وأن كلا الوجهين ثابت عن الليث وليس الأمر كذلك كما يأتي في الصفحات الآتية.

٢- وأنه ينبغي أن أحقق ما هو في رواية الليث هذه- هل فيها اختلاف بين أصحاب الليث في ذكر ابن عباس راويًا عن ميمونة؟ أم أن الروايات كلها عن الليث متفقة في عدم ذكر ابن عباس راويًا عنها؟- وبعد ذلك أدخل في الإجابة عما تناوله فضيلة الشيخ في تلك الفقرات.

انتباه بعد غفلة

٣- ومن الجدير بالذكر أنني لم أكن متنبهًا- عند النقد على ما حرره فضيلة الشيخ في كتابه «بين الإمامين» في تصحيح حديث ابن عمر وميمونة معارضًا فيه لما ذهب إليه الإمام البخاري والنسائي والدارقطني والقاضي عياض من إعلالهم حديث ابن عمر، الذي أخرجه مسلم خارج الأصول- إلى ما هو في رواية الليث من الحقيقة، ومن هنا توهمت أن الاختلاف قد ورد أيضًا في رواية الليث بين أصحابه، كما ورد ذلك الاختلاف على ابن جريج، معتمدًا على قول الشيخ، ولذلك كتبته وجهًا ثانيًا لبيان أن مسلمًا أورد تلك الطرق لبيان العلة.

٤- ثم لما أورد فضيلة الشيخ في رده ما قاله الحافظ المزي في «تحفة الأشراف» حول تحقيق النسخة من صحيح مسلم أنه ورد الاختلاف بين نُسَخِه في ذكر «ابن عباس» راويًا عن ميمونة في رواية الليث انتبهت إلى حقيقة الأمر في رواية الليث، ولذا فإني عزمت أن أحذف ذلك الوجه الثاني، بل إنني أضيف فيه خلاصة ما بينته فيما كتبته تمهيدًا في (ص٢- ١١).

كلام المزي حجة عليه ويريد أن يلويها إليه

٥- ممن المناسب أن أنقل ما قاله الحافظ المزي رَحِمَهُ اللَّهُ في «تحفة الأشراف» (١٢ / ٤٨٤)، ويلاحظ أن الشيخ قد نقله في أوراقه (ص٦٢- ٦٣) محاولًا أن يضم الحافظ المزي إلى صفه، ويأتي الجواب عنه في محله إن شاء الله.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومن مسند ميمونة بنت الحارث أم المؤمنين عن النبي ﷺ، إبراهيم بن عبد الله بن معبد بن عباس عن ميمونة: حديث «صلاة فيه- تعني مسجد النبي ﷺ- أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا مسجد الكعبة». م في الحج عن قتيبة ومحمد بن رمح كلاهما عن ليث عن نافع عنه به وفيه قصة أن امرأة اشتكت فقالت: إن شفاني الله لأخرجن فلأصلين في بيت المقدس.

س: في (المناسك ٢ / ١٢٤) عن إسحاق بن إبراهيم ومحمد بن رافع كلاهما عن عبد الرزاق عن ابن جريج عن نافع نحوه، وفي الصلاة عن قتيبة به، ولم يذكر القصة، ورواه موسى الجهني وغيره عن نافع عن ابن عمر، وقد مضى.

وهكذا ذكر أبو القاسم هذا الحديث في هذه الترجمة، وهكذا وقع في بعض النسخ من كتاب أبي مسعود، وهكذا ذكر أبو بكر بن منجويه في ترجمة إبراهيم بن عبد الله بن معبد من رجال مسلم أنه يروي عن ميمونة في الحج، وكذلك رواه النسائي عن قتيبة، لم يذكر فيه «عن ابن عباس»، وهو في أول كتاب المساجد من «السنن».

وكل ذلك وهم ممن قاله، والله يغفر لنا ولهم، وهو في عامة النسخ من «صحيح مسلم»: «عن ابن عباس عن ميمونة»، وكذلك وقع في بعض النسخ من كتاب أبي مسعود في ترجمة ابن عباس عن ميمونة. وكذلك حديث ابن جريج عند النسائي (الكبرى المناسك ١٢٦) هو في جميع النسخ: عن ابن عباس عن ميمونة.

ولفظه: عن ابن جريج، سمعت نافعًا يقول: «حدثنا إبراهيم بن عبد الله بن معبد أن ابن عباس حدثه أن ميمونة زوج النبي ﷺ قالت». وهذا لفظ صريح في أن الحديث عن إبراهيم عن ابن عباس عن ميمونة، لا عن إبراهيم عن ميمونة، والله أعلم.

٦- وتعقبه الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ في «النكت الظراف» (١٢/ ١٨١) بقوله: «رويناه في جزء أبي الجهم عن الليث، ليس فيه ابن عباس، وكذا أخرجه أحمد عن علي ابن إسحاق عن ابن المبارك عن ابن جريج، وكذا أخرجه الطحاوي من رواية أبي عاصم عن ابن جريج، ومن رواية ابن وهب عن الليث، ليس في شيء منهما: ابن عباس. اهـ.

٧- وتعقب الحافظ في محله، كما يأتي بيانه، وظاهر من قول الحافظ المزي المذكور أعلاه أن هناك اختلافًا بين النسخ من «صحيح مسلم» في ذكر ابن عباس راويًا عن ميمونة، وأن أبا القاسم وأبا بكر بن منجويه اعتمدا على النسخة من صحيح مسلم التي لم تذكر ابن عباس راويًا عن ميمونة، وأن في بعض النسخ من كتاب أبي مسعود- وهو أطرافه- عدم ذكر ابن عباس راويًا عنها.

٨- وأن الحافظ المزي اختار منها ما وقع ذكر «عن ابن عباس» فيه حيث قال:
«وكل ذلك وهم ممن قاله» إلخ، وهذا يعود إلى ما ذكره سابقًا، سواء كان في رواية الليث أو ابن جريج، وسواء كان في صحيح مسلم أو في النسائي، وسواء كان ذلك الاعتماد من ابن عساكر أو أبي بكر بن منجويه، أو من أبي مسعود الدمشقي بالنسبة إلى بعض النسخ من أطرافه. فيعود قوله إلى ذلك كله على العموم.

٩- وأني قد راجعت أطراف ابن عساكر المصورة- ميكروفيلم في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى وكذلك أطراف أبي مسعود الدمشقي المصورة- ميكروفيلم- في المركز بالجامعة على رقم (١٩٢ (حديث)١٤٠/ ب)، ووجدت فيهما: «إبراهيم عن ميمونة».

١٠- وكذلك راجعت «جامع المسانيد» لابن كثير، المصور- ميكروفيلم- في المركز بجامعة أم القرى تحت رقم (٩٦٢، ٦ / ٩٥ / ب)، ويقول فيه الحافظ ابن كثير- بعد أن ذكر رواية حجاج ثنا الليث به بدون ذكر ابن عباس راويًا عنه وكذا رواه مسلم والنسائي عن قتيبة زاد مسلم «ومحمد بن رمح»، عن الليث عن نافع عن إبراهيم عن ميمونة».

١١- وتابع الحافظ فقال: «حدثنا عبد الرزاق أنا ابن جريج سمع نافعًا مولى ابن عمر يقول ثنا إبراهيم بن عبد الله بن معبد أن ابن عباس حدث أن ميمونة زوج النبي ﷺ قالت: الحديث».

وقال الحافظ ابن كثير: «وهكذا رواه النسائي عن إسحاق بن إبراهيم ومحمد ابن رافع عن عبد الرزاق عن ابن جريج عن نافع عن إبراهيم عن ابن عباس عن ميمونة، قال شيخنا -وهو المزي- وهو الصواب كما سيأتي».

ثم ذكره في (٩٩/ ١): «حديث آخر رواه مسلم والنسائي من حديث إبراهيم بن عبد الله بن معبد بن عباس عن ابن عباس عن ميمونة أن رسول الله ﷺ قال: «صلاة في مسجدي» إلخ وتقدم عن إبراهيم عنها من غير ذكر ابن عباس، والله أعلم».

زعم خاطئ

١٢- وظاهر أن الحافظ ابن كثير ترك هذه القضية بدون تحقيق بل اكتفى بنقل الاختلاف حاكيًا قول شيخه المزي -رحمهما الله-.

والحافظ المزي رحمه الله استند في اختياره ذلك على عامة النسخ من صحيح مسلم تذكر «عن ابن عباس عنها»، وعلى أن خلفًا ذكر في ترجمة ابن عباس روايته عن ميمونة، وأنه وقع في بعض النسخ من كتاب أبي مسعود الدمشقي «ابن عباس عن ميمونة»، وعلى أن رواية ابن جريج وقع فيها التصريح «أن ابن عباس حدث إبراهيم».

١٣- قلت: اتفاق عامة النسخ على إثبات شيء مما يرجح به أن ذلك الشيء ثابت في الكتاب، إذا لم يكن هناك قرائن مما يضعفه ويدل أن ذلك الشيء معدوم بالواقع.

وهي: أن الإمام البخاري لم يذكر الاختلاف على الليث بين أصحابه، في إثبات «ابن عباس» راويًا عن ميمونة، بينما ذكر ذلك الاختلاف على ابن جريج بإيراده الروايتين عن ابن جريج المختلفتين فيه، وذلك في التاريخ الكبير (١/ ٣٠٢).

غلو شديد

١٤- وبما أن الإمام البخاري ناقد معروف، فإنه لا يكتفي بسماعه حديث الليث من رجل واحد من تلامذته، بل يدرس حديثه دراسة مقارنة وذلك بسماعه من سائر تلامذة الليث، ولذلك الغرض يرحل إلى بلد الليث وغيره من البلاد التي فيها بعض تلامذته، وأنه رحل فعلًا إلى مصر مرتين، ولاقى فيه من لاقى من الرواة، وكان بينه وبين قتيبة -أحد رواة هذا الحديث عن الليث الذي روى عنه الإمام مسلم والنسائي ذلك الحديث- علاقة قوية، وقد صاحبه كثيرًا في الحضر والسفر، حتى أنه قدم معه الكوفة والبصرة مرات لا تحصى.

غلو شديد آخر

١٥- وعلى هذا فإنه يستبعد استبعادًا أن نقول: «إنه فاته حديث الليث من رواية قتيبة وابن رمح» بمجرد أن الإمام البخاري ما ذكرها في «تاريخه الكبير»، ولكن الحق في أن نقول إنه قد درس حديث الليث بسماعه من تلامذته الكثيرين، وليس قتيبة وابن رمح فقط، ولهذا، ولأنه وجد عند رواة الليث اتفاقًا في عدم إثباتهم «ابن عباس» راويًا عنها، لم يتعرض إلى بيان الاختلاف على الليث، بل اكتفى بذكر رواية واحدة عن الليث وإن كان فيه اختلاف بينهم لذكره حتمًا، كما ذكر ذلك الاختلاف على ابن جريج.

شبهة سلبية

١٦- وثانيًا: أن الإمام الدارقطني لم يذكر أيضًا الاختلاف على الليث- لا في «العلل»، ولا في «التتبع»- بينما ذكر ذلك الاختلاف على ابن جريج. مما يدل دلالة قاطعة على أن الروايات التي حفظها، وجمعها، ودرسها دراسة مقارنة عن الليث، كلها متفقة على عدم إثبات «ابن عباس» راويًا عنها، وأن النسخة من صحيح مسلم التي عنده بعدم إثباته راويًا عنها، وإن كانت النسخة التي عنده بذكر «ابن عباس» راويًا لتعرض إلى ذكره خاصة في «التتبع».

١٧- وثالثًا: أن النسائي قد روى عن قتيبة عن الليث بدون ذكر «ابن عباس»، ولم تختلف النسخ من السنن، كما يظهر مما قاله الحافظ المزي رَحِمَهُ اللَّهُ (كتاب المساجد، باب فصل الصلاة في المسجد الحرام ٢ / ٣٣) وهذا مما ذكره الحافظ المزي، ووجه إليه الوهم على العموم.

شبهة سلبية

١٨- ورابعًا: أن ابن أبي حاتم وابن حبان، وقبلهما الإمام البخاري، لم يذكروا لإبراهيم بن عبد الله بن معبد بن عباس رواية عن ابن عباس، ولو ثبت عندهم «عن ابن عباس» في رواية الليث وابن جريج لذكروا لإبراهيم رواية عن ابن عباس، بل ذكر ابن أبي حاتم والإمام البخاري روايته عن ميمونة، بينما ذكر ابن حبان روايته عن أبيه. وإبراهيم هذا قليل الرواية ولم يعرف له إلا روايتان، رواية عن أبيه، ورواية عن ميمونة ولما أثبت الحافظ المزي «ابن عباس» في صحيح مسلم ذكر لإبراهيم رواية عن ابن عباس، وتبعه في ذلك الحافظ ابن حجر. وذكر أيضًا رواية إبراهيم عن ميمونة، وربما يكون ذلك على سبيل الاحتمال وذلك في التهذيب.

شبهة سلبية اخرى

١٩- وخامسًا: أن حجاج بن محمد المصيصي، وعبد الله بن صالح، وابن وهب كلهم قد رووا عن الليث بدون «عن ابن عباس» أما رواية حجاج فهي في المسند (٦ / ٣٣٣)، ورواية عبد الله بن صالح في التاريخ الكبير (١/ ٣٠٢)، ورواية ابن وهب في شرح معاني الآثار (٣/ ١٢٦)، وقد ذكره الحافظ في «النكت الظراف»، وهي في مشكل الآثار للطحاوي المطبوع (١ / ٢٤٦) بإثبات «ابن عباس» راويًا عنها، وهذا يدل على وقوع الاختلاف بين النسخ من المشكل.

وقد وقع في مصنف ابن أبي شيبة (٢ / ٣٧١) حديث الليث من رواية شبابة بن سوار بذكر «ابن عباس»، حيث إنه فيه: حدثنا شبابة بن سوار عن الليث بن سعد عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن ابن عباس عن ميمونة.

فهذا مما ينبغي أن يحقق النسخة من المصنف، لأن فيه سقطًا «عن نافع»، وكذلك ذكر «عن ابن عباس» على ضوء ما تقدم، ولا يناسب أن نأخذ منه قبل التحقيق، ونقول إن فيه اختلافًا آخر على الليث، فإنه لم يذكر فيه نافعًا، وكذلك ذكر «عن ابن عباس»، ولم يتمكن لي مراجعة النسخ المخطوطة والمقارنة بينها، وإذا تمكن لي فأراجعها وأحقق الأمر فيها إن شاء الله، وكذلك مشكل الآثار. ومعروف لدينا أن كتاب المشكل والمصنف لم يحققا حق التحقيق بالمقارنة بين نسخهما.

ادعاؤه عدم ذكر ابن عباس

٢٠ ثم إن رواية ابن جريج لم يثبت فيها «عن ابن عباس» كما قال الإمام البخاري والدارقطني، وكلام الحافظ المزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ يدل على أنه لم يستحضر عنده الاختلاف الوارد على ابن جريج والذي رجحه عنه الإمامان الجليلان، وإلا لما استند على روايته على هذه الصورة، ولهذا قلت: إن تعقب الحافظ عليه في محله وفي كلامه دلالة على أنه لا يرى ذلك الاختلاف واردًا بين الرواة، وإنما هو اختلاف بين النسخ فقط. وإلا لتعرض إلى ذكره.

ادعاؤه التصحيف

٢١- ومع ذلك فإنه يقع كثيرًا في مثل هذه المواضع التصحيفات في ذكر «ابن» بدل «عن» وبالعكس أيضًا، فإن سياق الإسناد هو: «نافع عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد بن عباس عن ميمونة»، وإذا قورن بين الإسناد الذي وقع فيه «عن ابن عباس»، وبين الذي وقع فيه «ابن عباس» نجد فيه شيئًا يؤكد أن «عن» تصحيف عن «بن»، لأن الإسناد الذي فيه «عن ابن عباس»، يختصر على هذا: «نافع عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد»، ولم يذكر فيه «ابن عباس عن ابن عباس»، وأما الذي لم يقع فيه «عن ابن عباس»، فهو مذكور هكذا: «إبراهيم بن عبد الله بن معبد بن عباس»، فهو إذن وقع عن بعض النساخ اشتباه لطول اسمه مع الأجداد، فكتب قبل «ابن عباس» «عن»، ومثل هذا التصحيف يقع عادة في غير هذا الموضع، كما لايخفي على من هو

مشتغل بالتحقيق.

جزم المليباري بعدم الاختلاف على الليث

٢٢- وبعد فأقول: إنه لم يقع اختلاف على الليث بين أصحابه بل إنما هو اختلاف بين النسخ من الصحيح وغيره، وبهذا الاختلاف يسوغ لنا القول إنه اختلف على الليث، إذا لم نجد إمامًا من الأئمة يقول بذلك، ولم نجد أحدًا منهم يقول بذلك. إذن فمراد الإمام مسلم هنا بيان الاختلاف على نافع، وقد بينه فعلًا، ولا حاجة إلى إلزام مسلم بيان الاختلاف على الليث.

قال (ص١١): «والذي يظهر لي أن مسلمًا اختار الحديث الذي فيه ذكر ابن عباس . . . إلى (ص١٢) وليس الواقع كما ذكر الباحث.

قلت: «هذا الكلام لا يناسب إلا بعد أن ثبت عن مسلم أنه يرى أن الوجهين ثابتان عن الليث. وقد عرفنا من الحقيقة ما فيه.

البدء في الجواب على الفقرات السابقة:

١- الجواب عن فقرة (١):

ألا ترى أنه رجع عن بطلان قوله الأول لينتقل إلى باطل أقوى منه وأوغل في البطلان فالمسكين لا يرجع إلى الحق.

٢- الجواب عن فقرة (٢):

انظر إلى هذه المكابرة، دواوين الإسلام المعتبرة أثبتت أن هناك اختلافًا بين أصحاب الليث وأنهم طائفتان في رواية حديث ميمونة:

فطائفة تروي عن الليث عن نافع عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن ميمونة وهم:

١- عبد الله بن صالح كما في «تاريخ البخاري».

٢- وحجاج بن محمد كما في «مسند أحمد».

٣- وقتيبة في رواية عنه كما في «سنن النسائي».

وطائفة ثانية تروي الحديث عن الليث عن نافع عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن ابن عباس عن ميمونة وهم.

١- قتيبة وروايته في «صحيح مسلم».

٢- ومحمد بن رمح كما في «صحيح مسلم».

٣- وعبد الله بن وهب كما في «مشكل الآثار».

٤- وشبابة بن سوار كما في «مصنف ابن أبي شيبة».

وإذا وصلت المكابرة التي تدعي التحقيق العلمي إلى هذا الحد فقل سلام الله على التراث الإسلامي إن تصدى لدراسته وتحقيقه مثل هذه النوعية الغريبة من العقول البشرية.

وردد معي قول الشاعر:

وليس يصح في الأذهان شيء إذا احتاج النهار إلى دليل

٣، ٤- فقرة (٣، ٤):

من كلامه تأكيد لرأيه الغريب في فقرة (٢) وإمعان في الباطل.

٥- فقرة ٥:

نقل فيها كلام الحافظ المزي وفيه دحض لباطله لو كان يريد الحق، وانظر حجج المزي فيما سيأتي من الفقرات.

٦، ٧- الجواب عن فقرة (٦، ٧):

ماذا يريد الحافظ بتعقبه؟ هل يريد أن ذكر ابن عباس في صحيح مسلم من رواية الليث لا وجود له أو لا يثبت؟!

كلا ثم كلا، وإنما يريد الاستدراك والتنكيت على المزي بأنه فاته ذكر بعض الروايات.

ثم على منهج المليباري كيف تعتمد على هذه الروايات التي نقلها الحافظ من جزء أبي الجهم ومن كتاب الطحاوي؟ وكيف تسلم بها؟ وكيف تعتمد على ما في تاريخ البخاري؟ كيف تعتمد على هذه المصادر وغيرها وهي لم تحظ بواحد من

ألف مما أحيط به «صحيح مسلم» في مشارق الأرض ومغاربها وعلى امتداد الأجيال والتاريخ منذ صنف إلى يومنا هذا وتدعي أن ذكر ابن عباس لا وجود له في صحيح مسلم من رواية الليث لهذا الحديث وقد أحيط من العناية العظيمة بما هو معلوم لدى أولي النهى.

وقد ساق لك المزي الأدلة على أنه موجود في عامة نسخ مسلم مع أدلته الأخرى، وما مثل مذهبك هذا إلا كمذهب الشيعة الذين يدعون التحريف في القرآن.

وإذا سلم بمذهبك هذا فإنه لا تبقى للمسلمين ثقة في مسلم ولا في غيره.

٨- الجواب عن الفقرة (٨):

لماذا يوهِّمُ المزي ابن عساكر وأبا بكر بن منجويه ومن أسقط ذكر ابن عباس من بعض نسخ أبي مسعود، لو كانوا على صواب في تصرفهم؟

ثم لا تنس أن أطراف ابن عساكر إنما هي للسنن الأربع فقط فلا حجة فيه بالنسبة لرواية قتيبة وابن رمح عن الليث الموجودة في صحيح مسلم، وهو ليس داخلًا في أطرافه.

وهل عامة نسخ مسلم أو نسخ أطراف خلف وبعض النسخ من أطراف أبي مسعود تنتقل إلى الناس بطريق عشوائية ليس وراءها رواة؟

وأما أطراف أبي مسعود المتوفي سنة (٤٠١هـ) فهو خاص بالصحيحين والحجة هي النسخ الموجود فيها ذكر ابن عباس.

وأما أطراف خلف المتوفي أيضًا سنة (٤٠١هـ) فقد وجد فيها ذكر ابن عباس فذلك أقوى في الحجة على ثبوت ابن عباس في إسناد هذا الحديث وهو كما يقول الكتاني «أحسن ترتيبًا ورسمًا وأقل خطأ ووهمًا»[1].

وقال النابلسي: «إذ كان أول مصنف في ذلك (أي على الأطراف) الإمامان الحافظان أبو محمد خلف بن محمد بن علي الواسطي، وأبو مسعود إبراهيم بن

---

(١) انظر الرسالة المستطرفة (ص١٢٥).

محمد بن عبيد الدمشقي فجمعا أطراف الصحيحين فقط وكان كتاب خلف أحسنهما جمعًا وأقلهما خطأ ووهمًا»[1].

فقول المليباري في هذه الفقرة:

«فتعقب الحافظ في محله . . . وأن أبا القاسم وأبا بكر بن منجويه اعتمدا على النسخة من صحيح مسلم التي لم تذكر ابن عباس راويًا عن ميمونة وأن في بعض النسخ من كتاب أبي مسعود وهو أطرافه عدم ذكر ابن عباس راويًا عنها» احتجاج بما هو عليه لا له، ذلك أن تعقب الحافظ تنكيت على المزي فيما فاته من الروايات التي لم يذكر فيها ابن عباس.

ومع ذلك فقد أقره على قوله: «وهذا لفظ صريح في أن الحديث عن إبراهيم عن ابن عباس عن ميمونة».

فإذن الحافظ موافق للمزي على ترجيح أن الحديث من رواية ابن عباس عن ميمونة لا عن إبراهيم عن ميمونة، ولو كان مخالفًا له لما سكت عنه ولناقشه فيما يراه غلطًا وهذه المسألة أهم من تلك والتنكيت والنقد فيها أولى. وأيضًا أقر الحافظ ابن حجر الحافظ المزي على أن في جميع نسخ النسائي ذكر ابن عباس.

وأما أبو القاسم ابن عساكر فلا علاقة لأطرافه بصحيح مسلم ولا بصحيح البخاري فهي مختصة بالسنن الأربع ومنها سنن النسائي.

وتوهيم المزي له إنما هو بالنسبة لسنن النسائي، وذلك يدل على أن المزي يرجح أن هذا الحديث من رواية ابن عباس أينما وجد، وأن من أسقطه فهو واهم مؤلفًا كان أم راويًا.

وأما ابن منجويه: فله أطراف الصحيحين وسنن الترمذي، وله كتاب في أسماء رجال مسلم، وهذه الرواية في كتاب «أسماء رجال مسلم»، وسقوط ذكر ابن عباس منه لا يعتبر حجة يلغى بها ما في صحيح مسلم الذي تلقته الأمة بالقبول والعناية الفائقة، والحيطة التامة.

---

(١) ذخائر المواريث (١/ ٣).

والسقط إما من ابن منجويه سهوًا، وإما من نساخ كتابه:

أولًا: لأن مقصود كتابه الرجال لا المتون فتقل فيه العناية بالمتون وأسانيدها.

وثانيًا: أنه كتاب لا يقاس بكتاب مسلم ولا بما هو دونه في عناية العلماء به.

وأما ما ذكره الحافظ من روايتي الطحاوي: فهو في «شرح معاني الآثار»[1] روى أولًا الحديث من طريق أبي بكرة عن أبي عاصم عن ابن جريج عن نافع عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد بن عباس عن ميمونة.

ثم رواه عن يونس عن ابن وهب عن الليث عن نافع ثم قال: فذكر بإسناده مثله.

ورواه في «مشكل الآثار» عن يونس عن ابن وهب عن الليث عن نافع عن إبراهيم عن ابن عباس عن ميمونة.

والتي في «المشكل»[2] وفيها ذكر ابن عباس هي الراجحة، ويؤيدها ما في عامة نسخ صحيح مسلم وجميع نسخ النسائي، وما في نسخ أطراف خلف، وما في بعض نسخ أبي مسعود، وتقرير الحافظ المزي والحافظ ابن حجر.

وصَدِّق يا مليباري أن كتب الدنيا كلها لو خالفت ما في «صحيح مسلم» ونسخه الذي تلقته الأمة بالقبول والحب والعناية والرعاية لقدموه عليها ولهم الحق في ذلك والحق معهم ولا يرجحون عليه إلا صحيح البخاري وهما في هذا الباب لا يختلفان، لأن عناية الله بهما ثم عناية الأمة بهما تصونهما من «الإخلال والغلط وتحميهما من الإسقاط والسقط» كما هي عبارة ابن الصلاح مسميًا بها الكتاب الذي ألفه في شأن صحيح مسلم.

وثق أنك كما قال الشاعر:

كناطح صخرة يومًا ليوهنها   فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل

(١) (٣/ ١٢٦).
(٢) (١/ ٢٤٦).

ولايزيدك سلوك هذه الطرق العوجاء إلا صَغَارًا عند اللَّه وعند الناس إلا أن تتوب إلى اللَّه توبة نصوحًا، وقد نصحتك في ردي الأول فلم تسمع.

٨- الفقرة (٨):

شرح منه لكلام المزي وهو لايحتاج إلى شرح وفي بعض شرحه غلط.

٩- الفقرة (٩):

تكرار لما ذكره المزي عن ابن عساكر وأبي مسعود وبالنسبة لابن عساكر فكتابه لا علاقة له بصحيح مسلم، وأما أبو مسعود فكتابه له نسخ وحالها ما ذكره المزي فهو المعتمد.

١٠، ١١- الفقرتان (١٠، ١١):

لا يستفيد منهما شيئًا، بل في فقرة (١٠) ماهو حجة عليه وهو حكاية ابن كثير عن شيخه المزي أن ذكر ابن عباس في الإسناد هو الصواب وفيه أن في مسلم وفي النسائي- وهي الصغرى- عن إبراهيم عن ابن عباس عن ميمونة.

وهذا حجة عليه بالإضافة إلى ما في «الكبرى».

١٢ الفقرة (١٢).

قوله: «وظاهر أن ابن كثير . . . » إلخ.

ليس كما يذكر بل الظاهر تأييده لشيخه وإقراره، ولو كان يدرك أن في كلام شيخه خطأ لقومه.

وحكى في هذه الفقرة أسباب اختيار المزي وترجيحه وكفى بما اعتمده حجة وبرهانًا.

وزيادة على ذلك عناية اللَّه ثم عناية الأمة بالكتاب.

١٣- الفقرة (١٣):

فيها مكابرة لم يسبق إلى مثلها، فعامة نسخ مسلم تطابقت على ذكر ابن عباس يتداولها أئمة الحديث جيلًا عن جيل في مشارق الأرض ومغاربها من أقصى خراسان إلى أقصى الأندلس والشام ومصر والحجاز واليمن وغيرها من البلدان

وتؤيدها أطراف خلف وأكثر نسخ أطراف أبي مسعود ومع كل هذا لا يعتمد عليها في قضية من القضايا في نظر هذا الرجل بل يجزم بعدم وجودها . أظن أن أكبر سوفسطائي لا يصل إلى هذا الحد من المكابرة.

وليس يصح في الأذهان شيء إذا احتاج النهار إلى دليل

ما هو الدليل على أنه لا يعتمد على ما يذكر في عامة نسخ «صحيح مسلم» مهما كثرت ومهما أيدها من المؤيدات، ومهما حفت بها من قرائن تدل على ثبوت ما فيها ؟!

الجواب لدى المليباري:

هو أن البخاري لم يذكر الاختلاف على الليث بين أصحابه في إثبات ابن عباس راويًا عن ميمونة، لأنه ذكر الاختلاف على ابن جريج ولم يذكر الاختلاف على الليث.

فمجرد سكوته عن شيء دليل قاطع على بطلان ذكر ذلك في صحيح مسلم، ولو اتفقت عليه مئات النسخ تحرسها عناية الله ثم عناية الأمة بها ، ولو أيدته كتب أخرى وحتى لو روى الطحاوي وابن أبي شيبة هذا الحديث وفيه ذكر ابن عباس عن ميمونة، فلا تقبل هذه الشهادة.

بل لو روت كل كتب السنة والتاريخ شيئًا سكت عنه البخاري في كتابه «التاريخ» فلا يصدق ولا يقبل، ولا يجوز لأحد أن يصدق بوجوده

وما الدليل على ذلك ؟

١٤، ١٥ الجواب: أقرأ ما حوتاه الفقرتان (١٤، ١٥) ومطلعهما: «وبما أن البخاري ناقد معروف، فإنه لا يكتفي بسماعه حديث الليث من رجل واحد من تلامذته بل يدرس حديثه دراسة مقارنة وذلك بسماعه من سائر تلامذة الليث . . . » إلخ

هكذا بكل قوة يؤكد ما تضمنته هذه الفقرة كأنما جاءه بهذا جبريل من رب العزة والجلال الذي أحاط بكل شيء علمًا أتدري كم عدد تلاميذ الليث الذين ذكرهم المزي في تهذيب الكمال (٣/ ١١٥٣) ؟!

يبلغ عددهم أربعة أو خمسة وسبعين تلميذًا.

والليث إمام عظيم وعالم مصر في زمانه، ولا يحصي إلا الله عدد تلاميذه، فقد يكونون مئات، وقد يكونون آلافًا؟

أتدري كم يحفظ الليث من الأحاديث؟

الجواب: قال محمد بن عبد الملك بن شعيب بن الليث بن سعد: «سمعت أبي يذكر عن أبيه قال: قيل لليث: أمتع الله بك إنا نسمع منك الحديث ليس في كتبك؟ قال: أو كل ما في صدري في كتبي؟ لو كتبت ما في صدري ما وسعه هذا المركب» تهذيب الكمال (٣/ ١١٥٤).

وقال الذهبي في تذكرة الحفاظ (١/ ٢٢٦): «وهو إمام حجة كثير التصانيف». دعك من الملايين، هب أن الليث يحفظ مائة ألف حديث، ودعك من آلاف في عدد تلاميذه، فهب أن له خمسمائة تلميذ.

ودعك من المبالغات في حفظ طلابه فافرض أن كل واحد منهم حفظ عن شيخه الليث خمسين ألف حديث، قل ثلاثين ألف، قل عشرة آلاف، قل خمسة آلاف وعدد الطلاب مائة فقط، كل واحد يحفظ خمسة آلاف حديث، فإذا ضربنا مائة- وهو عدد طلاب الليث على أقل تقدير- في عدد ما يحفظه كل واحد منهم من حديث شيخهم الليث، يبلغ مجموع ذلك: خمسمائة ألف حديث، فكم يحتاج البخاري من الزمن لحفظ هذا العدد كما تتصوره أنت؟!

إنه يحتاج إلى خمسة آلاف يوم إذا سمع كل يوم مائة حديث، وذلك يستغرق من السنين حوالى أربع عشرة سنة، هذا إذا سمع الحديث الواحد مرة واحدة.

ثم يحتاج إلى أضعاف هذا الزمن للمقارنة والدراسة، فنسأل الأستاذ المليباري: كم عاش البخاري في مصر، أو مع أصحاب الليث؟ هل عاش خمسين سنة في مصر؟

يحتاج إلى وحي يخبر بمقدار الزمن الذي عاشه.

وبعد هذه العملية الحسابية التي نزلت إلى أدنى الحدود: كم فات البخاري من حديث تلاميذ الليث؟ وكم فاته من حديث شيوخهم الآخرين؟ وهل ترى أنه رحل إلى مصر من أجل حديث ميمونة؟ وأنه حرص على أن يسمعه من كل تلاميذه،

فسمعه منهم جميعًا فلم يحدثوه به إلا عن إبراهيم بن معبد عن ميمونة؟ وهل كنت حاضرًا معهم وأقسموا لك بالله أنهم لم يسمعوا الليث يذكر فيه ابن عباس؟ أو جاء جبريل فأكد لك أن أصحاب الليث ما حدثوا البخاري بهذا الحديث إلا عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن ميمونة ولم يذكروا له ابن عباس، وأن البخاري استوعب كل أصحاب الليث ؟

هذه الأعداد والحسابات التي هي أدنى التقادير هي بعض ما يحتمله كلامك فاتق الله واترك التهاويل والمجازفات.

وأعتقد أنني أكن للبخاري من الحب والتقدير ما لا يوجد عندك، وأعتقد أن هذه التعسفات التي ترتكبها إنما هي لنصرة باطلك.

يا أخي، إن أبا بكر وعمر وعثمان وعليًا وابن مسعود وغيرهم من أكابر الصحابة كانوا أفضل من البخاري وأقوى منه حافظة، وأحرص منه على حفظ حديث رسول الله، وأشد وأكثر ملازمة لرسول الله ﷺ من ملازمة البخاري لأصحاب الليث، ومع ذلك يفوت كل واحد منهم شيء من حديث رسول الله رغم أنه أستاذ واحد وليس هناك أسانيد بينهم وبين رسول الله ﷺ.

فهل تذكر قصة أبي بكر عندما جاءته الجدة فلم يكن عنده حديث عن رسول الله ﷺ في ميراث الجدة، فاضطر أن يسأل الصحابة هل سمعوا من رسول الله ﷺ حديثًا في ميراثها؟ فأخبره المغيرة بن شعبة أن رسول الله ﷺ أعطاها السدس، ثم شهد له محمد بن مسلمة بذلك[1]، مع أنه لازم رسول الله ﷺ سفرًا وحضرًا.

وهل سمعت بالأحاديث التي فاتت أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه ومنها «حديث الاستئذان»[2]، و«حديث إملاص المرأة»[3]، و«حديث دية الأصابع»[4] مع أنه

---

(١) الترمذي (٤ / ٤٢٠) الفرائض، حديث (٢١٠٠، ٢١٠١) وابن ماجه ٢٣- فرائض، حديث (٢٧٢٤) ومالك في الموطأ (٢ / ٥١٣) الفرائض، حديث (٤)

(٢) البخاري في الاستئذان، حديث (٦٢٤٥)، ومسلم في الأدب، حديث (٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧)، وأبو داود (٢ / ٣٤٥، ٣٤٦).

(٣) البخاري ٨٧- الديات، حديث (٦٩٠٥- ٦٩٠٨) ومسلم ٣٨ القسامة، حديث ٣٩ (١٦٨٩) وأحمد (٤/ ٢٤٤، ٢٥٣) وابن ماجه ٢١- ديات حديث (٢٦٤٠، ٢٦٤١).

(٤) السنن الكبرى للبيهقي (٨/ ٩٣) قضى عمر في الإبهام بخمس عشرة (أي من الإبل)، وفي التي تليها =

كان يلازم رسول الله، وإذا غاب يكلف من ينوب عنه ليحفظ له حديث رسول الله، وكم أضرب لك من الأمثلة عن أصحاب رسول الله[1] فضلًا عن غيرهم.

والآن هل ترى أنه من أمكن الممكنات أن يفوت البخاريَّ حديثُ ابن عباس من طريق الليث وأصحابه أو ترى أنه يستبعد استبعادًا أن يكون فاته؟!

وسأمثل لك بشيء فات البخاري وعرفه غيره، وهو الترمذي، قال الترمذي في «العلل»[2] حدثنا أبو كريب وأبو هاشم الرفاعي وأبو السائب والحسين بن الأسود، قالوا حدثنا أبو أسامة عن بريد بن عبد الله بن أبي بردة عن جده أبي بردة عن أبي موسى عن النبي ﷺ قال: «الكافر يأكل في سبعة أمعاء والمؤمن يأكل في معى واحد».

قال أبو عيسى: هذا حديث غريب من هذا الوجه من قبل إسناده وقد روي من غير وجه عن النبي ﷺ وإنما يستغرب من حديث أبي موسى، سألت محمود بن غيلان عن هذا الحديث فقال: هذا حديث أبي كريب عن أبي أسامة، وسألت محمد بن إسماعيل فقال: هذا حديث أبي كريب عن أبي أسامة لم نعرفه إلا من حديث أبي كريب عن أبي أسامة، فقلت له حدثنا غير واحد عن أبي أسامة بهذا فجعل يتعجب، وقال: ما علمت أن أحدًا حدث هذا غير أبي كريب، وقال محمد: كنا نرى أن أبا كريب أخذ هذا الحديث عن أبي أسامة في المذاكرة.

وإذا فرضنا جدلًا أنه سمعه من أصحاب الليث فهل أنت مستعد أن تقبل قولي أو

= بعشر، وفي الوسطى بعشر، وفي التي تلي الخنصر بتسع وفي الخنصر بست .. حتى وجد كتاب عند آل عمرو بن حزم يذكرون أنه من رسول الله ﷺ وفيما هنالك من الأصابع عشر عشر.

وفي حديث ابن عباس وأبي موسى وعبدالله بن عمرو ما يؤيد هذا الكتاب سنن البيهقي (٨/ ٩٢ - ٩٣) وأبو داود كتاب الديات حديث (٤٥٥٨- ٤٥٦٣) والترمذي ١٤- الديات حديث (١٣٩١- ١٣٩٢).

(١) من ذلك أن زيد بن خالد الجهني سأل عثمان بن عفان رضي الله عنه قال: قلت. أرأيت إذا جامع الرجل امرأته ولم يمن، قال عثمان: يتوضأ كما يتوضأ للصلاة ويغسل ذكره، قال عثمان سمعته من رسول الله ﷺ. وعن أبي موسى رضي الله عنه اختلف رهط من المهاجرين والأنصار فقال الأنصاريون: لا يجب الغسل إلا من الدفق أو من الماء. وقال المهاجرون: بل إذا خالط فقد وجب الغسل ... فسأل أبو موسى عائشة، فقالت قال رسول الله ﷺ «إذا جلس بين شعبها الأربع ومس الختان الختان فقد وجب الغسل» مسلم، حديث ٣٤٧، ٣٤٩ فقد فات عثمان رضي الله عنه ومن وافقه من الأنصار الأحاديث الناسخة لهذا الحكم وعلمها غيرهم

(٢) (٢/ ٧٧٢) حديث (٣٢٦).

قول غيري أنه يحتمل إلى أبعد الحدود أن يكون نسيه حينما كان يكتب في «التاريخ»، وأنه أولى وأليق من القول بأنه تركه عمدًا أو سترفع البخاري فوق مستوى الأنبياء والصحابة الكرام وستستبعد عليه النسيان استبعادًا ما بعده استبعاد !!

ثم أسألك هل يجوز أن ترد حديثًا رواه مسلم في كتابه الذي تلقته الأمة بالقبول بمثل هذه الافتراضات الخيالية التي يدرك زيفها بأدنى تأمل.

١٦، ١٧ - الفقرتان (١٦، ١٧):

جوابهما ما مضى مثله في البخاري، فجائز أنه يبلغهما ما بلغ مسلمًا والطحاوي وابن أبي شيبة وربما بلغ غيرهما، فهناك مستخرجات، وهناك كتب علل لم تبلغك، وهناك مسانيد كمسند يعقوب بن شيبة المعلل وكمسند أبي علي الحسين بن محمد الماسرجسي الحافظ البارع له مسند قال الذهبي فيه «المسند الأكبر» وقال: «صنف المسند الكبير مهذبًا معللًا في ألف جزء وثلثمائة جزء».

فما يدريك أن مثل أبي علي ومثل يعقوب بن شيبة وغيرهما قد ذكرا الاختلاف على الليث ورجحا - مثلًا - رواية محمد بن رمح وقتيبة التي أخرجها مسلم وربما أيداها بما رواه الطحاوي من طريق ابن وهب وبما رواه ابن أبي شيبة من طريق شبابة وربما رواه غير هذين عن الليث.

ولا نغالي في هؤلاء، بل نقول عند البخاري ما لم يبلغهم وعند الدارقطني والنسائي ما لم يبلغهم كما بلغهم ما فات هؤلاء، وسنة رسول الله ﷺ لم يحط بها أحد ومجموعها عند الأمة بحيث لم يفت منها شيء.

وحسبك مثالًا قول النسائي رحمه الله بعد أن روى الحديث من طريق الجهني عن نافع عن ابن عمر «صلاة في مسجدي» وهو حديثنا هذا: «لا أعلم أحدًا روى هذا الحديث عن نافع عن عبد الله بن عمر غير موسى الجهني وخالفه ابن جريج وغيره» انظر المجتبى (٥/ ١٦٨).

وقد علم البخاري ما جهله النسائي من مشاركة عبيد الله بن عمر للجهني في رواية هذا الحديث عن نافع، انظر: «التاريخ الكبير» (٤/ ١/ ٣٠٣).

وقد بلغ الدارقطني ما فات البخاري والنسائي، وهو مشاركة عبد الله بن عمر

وموسى بن عقبة وعبد الله بن نافع و أيوب وقد ذكرهم جميعًا في «العلل» و«التتبع» وقد عرفت ذلك، وليس الدارقطني بأعلم من البخاري والنسائي فهما يعلمان الكثير مما فات الدارقطني فيما نظن، وهذه سنة الله في خلقه.

إذا عرفت هذا فأظن أنك ستتنازل عن قولك:

« وثانيًا: أن الدارقطني لم يذكر أيضًا الاختلاف على الليث لا في «العلل» ولا في «التتبع». . مما يدل دلالة قاطعة على أن الروايات التي حفظها وجمعها ودرسها دراسة مقارنة عن الليث كلها متفقة على عدم إثبات ابن عباس»

فهذا الجزم والقطع لا ينبغي إلا لنبي جاءه الوحي من عند الله بمثل هذا النبأ، أو رجل اجتمع عنده من الأدلة والبراهين الحسية والعقلية ما يكفي للجزم والقطع، وهذه أمور معلومة عند عقلاء البشر، وأما الإمام النسائي فأظن- إنْ صدق ظني- أنه سيكفيك اعترافه.

١٨- الفقرة (١٨):

جوابها: أن البخاري وابن أبي حاتم وابن حبان لم يشترطوا استيعاب شيوخ وتلاميذ من يترجمون لهم، وكم تركوا منهم وفي الوقت نفسه لم ينفوا سماع إبراهيم بن عبد الله من ابن عباس ولو نفوه وأثبته غيرهم من الأئمة لقدم الإثبات؛ لأن المثبت مقدم على النافي؛ لأن من حفظ حجة على من لم يحفظ.

ثم هل علمت أن ابن حبان صرح بنفي سماع إبراهيم من ميمونة وكذلك مغلطاي، وقد ذكر المزي والحافظ ابن حجر إبراهيم في الرواة عن ابن عباس ولو اتبع الناس منهجك هذا لأنكروا سماع أكثر رواة الصحيحين بمثل حجتك هذه، فإذا لم يجد المغرض سماع شخص من شيخه في «تاريخ البخاري» و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم أنكر سماع ذلك الراوي عن شيخه بناء على حجتك هذه، وهل تقصد بموافقك هذه فتح أبواب الفتن على مصراعيها على كتب السنة وكتب الرجال التي يقوم عليها الإسلام.

١٩- الفقرة (١٩):

جوابها:- أيضًا- روى مسلم عن قتيبة وابن رمح عن الليث الحديث بذكر

ابن عباس.

وروى الطحاوي عن عبد الله بن وهب بذكر ابن عباس، وروى ابن أبي شيبة عن شبابة عن الليث الحديث وفيه ذكر ابن عباس، ولا يبعد أن تكون كتب المسانيد والمستخرجات قد روت عن آخرين عن الليث بذكر ابن عباس.

وهل أسقطت رواية مسلم الإمام عن إمامين وهما ابن رمح وقتيبة من الحساب مع مؤيدات مسلم الكثيرة؟

وقوله: «وهذا يدل على وقوع الاختلاف بين النسخ من المشكل».

أقول: ولماذا لايدل على اختلاف النسخ من «شرح معاني الآثار»؟ هل تظن أنك تكتب لأطفال وبلهاء؟

كان ينبغي أن تنزل رواية المشكل منزلة الراوي الثقة مثلًا، وزيادة الثقة مقبولة.

وبالنسبة لرواية شبابة بن سوار في «مصنف ابن أبي شيبة»، التي رواها عن الليث عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن ابن عباس تحققت أنا من صورة عن مخطوطة الظاهرية الموجودة في مكتبة الجامعة الإسلامية برقم (٥٧١)، (٢/ ٨٢) فوجدتها توافق المطبوعة بإسقاط نافع من الإسناد، وهذا لايدل على أن الإسناد كله غلط، بل يقال: إن وجود ذكر ابن عباس فيها صواب، والقرائن على ثبوته وسقوط ذكر نافع ما في «صحيح مسلم» وما في «مشكل الآثار»، حيث رواها في هذين الكتابين زملاء شبابة عن الليث عن نافع به.

وهم: قتيبة ومحمد بن رمح في «مسلم» وعبد الله بن وهب في «المشكل».

ثم لو وجد في مخطوطة الإسناد متصلًا بذكر نافع إلى ابن عباس هل ستغير موقفك؟ هذا بعيد إلا أن يغير الله قلبك، فهذا بيد الله ﷻ.

ثم وعد أنه إذا تمكن من مراجعة مخطوطات «ابن أبي شيبة» سيقوم بتحقيق الأمر ولا ندري ما هو هذا التحقيق؟

ثم أفادنا أنه معروف لدينا أن كتاب «المشكل» و«المصنف» لم يحققا حق التحقيق، وكل المصادر التي توافق هواه ومنها «شرح معاني الآثار» و«تاريخ

البحاري» قد حققا حق التحقيق لأن هواه قد ضمنها من الخطأ والسقط .

٢٠- الفقرة (٢٠) أقول :

أولًا : إن موضوع كتاب المزي إنما هو أطراف أحاديث الكتب الستة وروائد مؤلفيها ، وليس هو كتاب علل حتى يستوفي كل جهات الاختلاف .

وثانيًا : أنا لا أغلو فيه فأقول إنه صنف وجمع الطرق ودرسها دراسة مقارنة ، فيبعد جدًّا أن يكون نسي الاختلاف على ابن جريج ، بل أجوز عليه أن ينسى هذا وغيره ولو كان حافظًا كبيرًا حجة شأنه شأن البشر ، وأجوز عليه أنه فاته أشياء ولو وافق بحثه هواك لسجت حوله هالة كبيرة جدًّا ولله في خلقه شئون

وباقي الفقرة افتراض ميت وكلام سقيم ، فما هو تعقب الحافظ ابن حجر هل تعقبه في ترجيح ذكر ابن عباس ؟ ثم هل تظن أن المزي وصل من الجمود وبلادة الفكر إلى هذا الحد ، ألا تراه قد خرج عن موضوع كتابه منافحًا عن صحيح مسلم بكل حماس ؟

ألم تقرأ قوله عن أبي القاسم وابن منجويه ومن شاركهما في إسقاط ابن عباس الذي يؤمن بثبوت ذكره في هذا الإسناد إيمانًا قائمًا على العلم . «وكل ذلك وهم ممن قاله- والله يغفر لنا ولهم» .

إنه يرى ثبوت ذكر ابن عباس لا في صحيح مسلم فحسب بل خارج صحيح مسلم ولهذا وهم ابن عساكر صاحب أطراف السنن لا الصحيحين .

وما مراده وقد قال مستدلًا : «وهذا اللفظ صريح في أن الحديث عن إبراهيم ، عن ابن عباس ، عن ميمونة لا عن إبراهيم عن ميمونة» .

أتظنه مثل الجهلة بالحديث وعلومه من محترفي التحقيق أو مثل المستشرقين لا يهمهم إلا أن يقال : إنهم حافظوا على النص ، وإنهم أمناء في النقل ثم لا يهمهم بعد ذلك أن تلك النصوص صحيحة أو باطلة ؛ لأنهم لا يميزون بين الثابت وغير الثابت ، وليس ذلك مما يهمهم ، إنه لا يوهم ويرجح لأجل مجرد شيء مذكور في بعض النسخ ولم تذكره الأخرى فقط بل لأنه محدث ناقد يعرف ماذا يترتب على هذا الذكر أو ذلك الحذف ويوهِّم على أساس منهج نقاد الحديث ويرجح على

منهج نقاد الحديث لا على طريق النساخ الجهلة التي لا يعجز عنها أحد.

وهكذا نرى منهج هذا الرجل يحط من شأن كل ما خالفه، ومن خالف هواه، فالكتب التي تخالف هواه تحتاج إلى تحقيق، والكتب التي توافق هواه في زعمه لا تحتاج إلى تحقيق.

والأشخاص الذين لا توافق تصرفاتهم هواه يتلاعب بكلامهم ويحطهم عن منزلتهم، فيجعل كلامهم مثل كلام الأطفال والجهلة البلهاء.

٢١، ٢٢- الفقرتان (٢١- ٢٢):

فيهما تأكيد لكلامه الكثير الذي يردده من أن ذكر ابن عباس في صحيح مسلم وغيره محكوم عليه من قبله بالإعدام إن كان موجودًا أو مدسوسًا في بعض النسخ وأنه في الأصل معدوم ولم يذكره مسلم، وأن لفظ ابن عباس كان يتسلل عبر القرون حتى تمكن من أن يدس نفسه في عامة نسخ مسلم، ولم يكتف بهذا حتى دس نفسه في كتاب الطحاوي، ثم كتاب خلف، ثم في بعض نسخ أبي مسعود، ثم نسخ السنن الكبرى عامة.

والمحدثون في سبات عميق، وجاء المزي فلم يفعل أكثر من أن ذكر هذا الاختلاف، وجاء ابن كثير وابن حجر فرأيا عمل المزي فلم يهتز وجدانهما ولم يهبا لتحقيق هذه القضية؛ لأنهما لا يعرفان أصل القضية أن مسلمًا لم يذكر ابن عباس في إسناد حديث ميمونة حتى جاء العبقري الأستاذ حمزة المليباري فوضع الأمور في نصابها؛ لأنه يقظ جدًّا ومحقق مدقق، فحكم جزاه الله خيرًا من إمام عالم عادل بأنه لا وجود لذكر ابن عباس في هذا الإسناد، وحتى مسلم لم يذكره، ولم يقع اختلاف على الليث، وتسلل لفظ ابن عباس إلى عامة نسخ مسلم وغيرها، مما ذكره المزي في غفلة المحدثين، وسوف يعالجه المليباري بطريقته الحكيمة أو بنشاطه في أوساط رواد الحديث؛ ليمحوه من كل هذه النسخ. فلا يجوز أن يبقى فيها بل يجب أن تعود الأمور إلى مجاريها، وأن تعود نسخ مسلم إلى مثل النسخة التي وضعها مسلم نفسه فاعتبروا يا أولي الألباب.

ص ٢٦- مجادلة بالباطل ومكابرة واضحة حول سماع إبراهيم بن عبد الله

للقارئ ابن معبد عن ميمونة تظهر القارئ بمجرد استعراضها.

قال المليباري: قال (ص١٣). والذي نحبه للأخ أن يرجع عن هذا الخط الخطير الذي انفرد به قبل نضجه . . .

ثم قال: «قلت ما أدري الذي يعني بقوله: الخط الخطير . . . إلخ».

أقول: ارجع إلى بحثي في (ص١٣) فقد بينت الفرق بينه وبين غيره في بيان التعليل.

فالعلماء ومنهم الإمام الدارقطني إذا وجد علة في نظره في كتاب سواء كان كتاب مسلم أو غيره وسواء وجدها في أول الباب أو آخره أو وسطه ذكرها.

وليس ترتيب مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ مقياسًا عنده لبيان العلل وكذلك غيره من النقاد، والخط الخطير الذي انتهجه المليباري ونصحته بالرجوع عنه هو ادعاؤه أن وسيلة بيان العلل عند الإمام مسلم هو الترتيب والتقديم والتأخير.

وهذا لا شك أنه خط خطير يؤدي إلى فساد كبير وهو تعليل أكثر أحاديث صحيح مسلم وقد بينت هذا غير مرة في ردي الأول وردي هذا.

وهو الذي انفرد به وحده بالإضافة إلى العناد والقول الكثير بغير علم

(ص٢٦- ٢٧): قال: ولما وعد الإمام مسلم في المقدمة أن يضع طرق الحديث في موضعها فعلًا، فإذا رأينا المخالفة في الترتيب- في الظاهر- فينبغي لنا أن نعرف أن مسلمًا قد أدرك شيئًا دفعه إلى ذلك، وهذا هو الذي وقع هنا في رواية أيوب، وأنه كان في العادة أن يقدم رواية معمر عن أيوب عن أهل القسم الثاني، وعلى هذا إذا ذكرها عقب رواية عبد الرزاق عن معمر عن الزهري فيفيد أن معمرًا عنده الوجهان لهذا الحديث، كما أفاد هنا بذكر رواية الزبيدي عن الزهري عن أبي سلمة عقب روايته عن معمر عن الزهري عن سعيد أن الزهري يرويه من الوجهين ومثل هذا في بعض مواضع صحيح مسلم، انظر مثلًا حديث الأعمش (١٧/ ١٤٤) من صحيح مسلم مع شرح النووي».

أقول: انظر أولًا إلى إيمان هذا الرجل بالتزام مسلم بالترتيب لأسانيد كتابه فإنه يفهم مثلًا أن مسلمًا يقدم أحاديث الطبقة الأولى، ثم يعقبها بالثانية، فإذا رأينا

مسلمًا خالف هذا في الترتيب يعني إذا رأيناه أخر أسانيد أهل الطبقة الأولى عن أسانيد أهل الطبقة الثانية فينبغي لنا أن نعرف أن مسلمًا قد أدرك شيئًا أي: عللًا واختلافًا

ألا ترى أن هذا المنهج المفتعل على مسلم يدمر- على أهون الافتراضات- كل الأحاديث التي يوردها بعد أحاديث أهل الطبقة الثانية وما أكثرها وقد تعد بالآلاف.

ولقد مر بك اضطرابه وتخبطه وأنه قد قرر أن ما بعد الطريق الأول أو الحديث الأول الذي له طرق- يكون معللًا- وذلك مما يجعل القارئ لا يصدق قوله، وفي بعض الأحيان بين مسلم العلل وقد شرحت ذلك ووضحته

والآن نأتي إلى حديث الأعمش الذي مثل به وأعله بهذا الترتيب فقط، ولم يبين لنا علته، ولم ينقل عن أحد من العلماء أنه أعله؛ لأن البرهان الواضح عنده لتعليل الأحاديث في مسلم هو هذا الترتيب.

٥٠- كتاب صفات المنافقين وأحكامهم ٨- باب انشقاق القمر (٤/ ٢١٥٨) ومع شرح النووي (١٧/ ١٤٣ - ١٤٥).

١- ٥- صدر مسلم هذا الباب بحديث عبد الله بن مسعود ﷺ رقم (٢٨٠٠) من خمس طرق رجالها من الطبقة الأولى، حديث انشقاق القمر وهو متفق عليه أخرجه البخاري في مواضع.

٦- ٨- ثم عقبه بحديث ابن عمر ﷺ رقم (٢٨٠١) من ثلاث طرق رجالها من الطبقة الأولى مدارها على شعبة عن الأعمش ثم قال عقب الإسناد الأخير: كلاهما عن شعبة بإسناد ابن معاذ عن شعبة نحو حديثه.

٩- ١٢- ثم ساقه من حديث أنس ﷺ رقم (٢٨٠٢) برجال من الدرجة الأولى وهو حديث متفق عليه، أخرجه البخاري ٦١- المناقب حديث (٣٦٣٧) وفي ٦٣- مناقب الأنصار، ٣٦- باب انشقاق القمر حديث (٣٨٦٨) وفي ٦٥- التفسير حديث (٤٨٦٧، ٤٨٦٨).

١٣- ثم ساقه من حديث ابن عباس، من طريق واحدة، فيها موسى بن قريش

من الثانية، لكن حديثه متفق عليه، أخرجه البخاري في المناقب حديث (٣٦٣٨، ٤٨٦٦).

أعجب لهذا الرجل كيف طبق منهجه على هذا الحديث، ألا وهو إعلاله بناءً على الترتيب الذي تخيله.

إن كلامه يفيد أن حديث الأعمش عن مجاهد عن ابن عمر في هذا الباب قد ساقه مسلم لبيان علته، ودليله أن مسلمًا أخره عن موضعه الذي كان يستحقه، فإيراده في نظره بعد أسانيد صدر بها الباب وبعد إسناد أو أسانيد من الطبقة الثانية يدل على أن فيه علة فطرقه الثلاث- على منهجه مع أنها من الطبقة الأولى- معللة منتقدة.

ماهي العلة ؟ لا ندري وكفانا دليلًا على إعلال هذه الطرق- رغم صحة أسانيدها- أن مسلمًا أخرها، على حد زعم المليباري.

هل أحد من المحدثين أعلها: أما أنا فلا أعلم أن أحدًا طعن في حديث ابن عمر من أئمة الحديث.

ولقد علق النووي رَحِمَهُ اللَّهُ على الحديث التعليق الآتي(١٧ / ١٤٥):

«قوله- وحدثنا محمد بن بشار حدثنا ابن أبي عدي كلاهما عن شعبة بإسناد ابن معاذ هكذا هو في عامة النسخ بإسناد ابن معاذ، وفي بعضها بإسنادي معاذ قال القاضي: وغير هذا أشبه بالصحة، لأنه ذكر لمعاذ إسنادين قبل هذا والأول أيضًا صحيح لأن الإسنادين من رواية ابن معاذ».

ربما رأى المليباري هذا الكلام فظنه قدحًا في أسانيد حديث ابن عمر، وهو كلام كما تراه ليس فيه أدنى إشارة إلى القدح والتعليل لحديث ابن عمر وطرقه، وإنما الكلام يدور حول عبارة مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ ما لفظها؟ هل هي بلفظ: «بإسناد ابن معاذ» أو هي بلفظ بإسنادي معاذ، ثم إن القاضي رأى صحة العبارتين وتابعه النووي والواقع كذلك، وإذن فليس هناك علة في حديث ابن عمر ولا في طرقه وليس هناك تعليل من أحد.

ولكن المليباري يرى أن مجيء حديث ابن عمر في هذا الموقع يدل على أنه

معلل منتقد، ثم ما مصير حديثي أنس وابن عباس المتفق عليهما ؟!

الجواب على منهج المليباري- لا محالة- أولى وأولى، لأنه إذا كان حديث ابن عمر هذا خارج الأصول ومعللًا، فهما خارج خارج الأصول ويتضح للقارئ مدى إصرار هذا الرجل على هذا المنهج، وأن مقتضاه هدم صحيح مسلم ويأبي الله ذلك والمؤمنون.

وقد أخذ بعد هذا في صحائف كثيرة يعيد ويكرر ما قاله، ويناقشني بدون حجج، ويدندن حول تضعيف حديث ابن عمر وابن عباس بالغلو والإطراء في البخاري والدارقطني، وبجهود النقاد وحملة الحديث في الجمع والدراسة والمقارنة، وكيف ينتقدون وكيف يعللون ويقول: وسلفنا الصالح يفعلون ويفعلون وإن لهم لجهودًا عظيمة لا شك.

لكن لست أدري هل الرجل يؤمن بما عليه هؤلاء، من عقيدة في صفات الله من الاستواء على العرش، والعلو والنزول، والرضا والغضب، والرحمة وغيرها من صفات الكمال اللائقة بالله ﷻ، وهل هو على طريقتهم في محاربة البدع: كالبناء على القبور، والغلو في الأولياء، والتعلق بهم، والاستغاثة بهم، وهل له دور يعرف به في مليبار مثلًا بين أهل الحديث ودعاة السنة والتوحيد ؟!

فإن كان الأمر كذلك فنحن نصدقه إذا مدحهم ونصدقه في قوله: أسلافنا، وننصحه أن يترك الغلو والإطراء فيهم ونذكره بقول رسول الله ﷺ: «إياكم والغلو فإن الغلو قد أهلك من كان قبلكم»، وقوله ﷺ: «لا تطروني كما أطرت النصارى عيسى بن مريم».

ونناشده أن يتبع منهج السلف الصحيح في حب المؤمنين جميعًا وإكرام فضلائهم، بدون إفراط ولا تفريط، ونذكره بقول المعلمي- الذي يحتج بأقواله-: «من أوسع أودية الباطل الغلو في الأفاضل، ومن أمضى أسلحته أن يرمي الغالي كلَّ من يحاول رده إلى الحق ببغض أولئك الأفاضل ومعاداتهم» التنكيل (١ / ٦).

ونأمل في عودته إلى الحق، وإن كان من السائرين في ركب المبتدعين المخرفين، وخصوم منهج المحدثين، في التمسك بالكتاب والسنة، وبما كان عليه

الخلفاء الراشدون، وسائر الصحابة الكرام، وأئمة الهدى، من عقائد وعبادات، ومن محاربة الهوى والتقليد الأعمى.

فإن كان سائرًا في ركب هؤلاء المبتدعين المخاصمين للمنهج الحق وأهله، ضعف أملنا في عودته إلى الحق، وعرفنا أن مدحه وغلوه لهؤلاء من باب التقية والخداع الذي يتقنه الصوفية أكثر من الشيعة، وأن مدحه لهم وهو يجادل بالباطل ليدحض به الحق كان لغرض نصرة باطله، وهم بُرءاء من هذا الباطل وأهله، وما تعلق به من أقوالهم هم مجتهدون فيه، لهم فيه أجر المخطئ وليس كما تصوره هذا الرجل فقد بينت حقيقته في بحثي الأول وزدته بيانًا في هذا.

وحيث إن كلامه تكرار وتكرار لشبه داحضة، ومناقشات فاشلة، سأتجاوز بالقارئ صفحات كثيرة ضنًّا بوقته أولًا، واحترامًا لعقله وثقافته ثانيًا، إذ يكفيه ما قد عاناه من هذا التكرار، واكتفاء بمناقشتي السابقة له ثالثًا، فإنها حجج وحقائق ثابتة ثبوت الحق، ولا يضرها ما أثير حولها من ضباب وغبار، ولأن الله قد أزهق باطله، ولأن المنهج الذي تخيله لصحيح مسلم ظهر بطلانه رابعًا، ولأنني واثق أن العاقبة لحديثي ابن عمر وابن عباس خامسًا.

هذا ومع حرصي الشديد على إبعاد القارئ عن التكرار فلن ينجو منه فليصبر.

رد المليباري

قال المليباري (ص٧٠):

«قلت: آن الأوان للإجابة عما قاله الشيخ في الصفحات السابقة، من الأمور التي تفضل رواية عبيد الله وغيره على رواية ابن جريج والليث».

أقول: هذا اعتراف منه أن كل ما سبق من دندنته وكلامه الكثير لا يعد إجابة، وسبحان الذي أنطقه بهذا الاعتراف من حيث لا يدري

قال (ص٧٠): وبه تجرأ الشيخ على أن يقول (ص٥٤): «ولا يستطيع عاقل بعد إدراكه كل هذه المرتكزات القوية أن يقول: إن أسانيدها كلها منتقدة معللة، وإن مسلمًا أوردها لبيان عللها وإيضاحها».

وبه سوغت له نفسه أن يدعي (ص٥٨):

« بهذا أسلوب غير علمي ولا يتصور عاقل- فضلًا عن محدث- أن يقبله، ولو درس أبو حاتم أو غيره من الأئمة، حتى البخاري دراسة وافية لما تجاوزوا في نظري النتائج التي وصلتُ إليها لأني بحمد الله طبقت قواعد المحدثين بكل دقة ».

قال: «وهذا الادعاء مرفوض تمامًا ولا قيمة له، وفيه من الخطورة ما يعرفه القارئ الكريم، وهدانا الله ربنا لما يحب ويرضى من القول والعمل».

أقول: أولًا كلامي هذا موجه إلى العقلاء أولي الألباب، لا إلى ضحايا الصوفية الذين فاقوا الروافض في الغلو في الأشخاص، حتى رفعوا منازلهم إلى درجة الألوهية.

فالذي ينظر إلى البخاري وأبي حاتم والدارقطني على أنهم أحاطوا بكل شيء علمًا وأحصوا كل شيء عددًا، بحيث لا تفوتهم رواية ولا يعزب عن بالهم حديث، ولا تفوتهم علة حديث إذا كانت فيه علة، ولا يند عن حافظتهم اسم رجل روى حديثًا، يستفظع كلامي هذا ويرى فيه خطورة، ويرى أن في هذا الكلام تطاولًا عليهم وطعنًا في مراتبهم العالية التي ضخمها الشيطان في مخيلته.

وبهذا المنطق الصوفي المفرط في تقديس الأشخاص، يعتبر كل من خالف شخصية طاعنًا فيها، متطاولًا عليها، فالأئمة الذين خالفوا كثيرًا من الصحابة في آرائهم يعتبرون طاعنين في أولئك الصحابة.

فإذا اعتذروا عنهم في مخالفة آرائهم بأنهم لم يسمعوا من رسول الله تلك الأحاديث التي خالفوها، ولم تبلغهم، كان هذا إمعانًا في الطعن عليهم وفي مكانتهم العلمية في نظر الغلاة.

فمثلًا: قال الحبران علي وابن عباس ﵄: «إن المرأة الحامل تعتد بأبعد الأجلين» فخالفهما جمهور السلف وقالوا: بل عدتها بوضع الحمل محتجين بقول الله تعالى: ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلۡأَحۡمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعۡنَ حَمۡلَهُنَّ﴾ وبحديث سبيعة الأسلمية؛ إذ وضعت حملها أثناء عدتها فأذن لها رسول الله أن تتزوج. خالفهما العلماء محتجين بالآية والحديث، ومعتذرين عنهما بأنهما لم يبلغهما الحديث.

فهذا يعد طعنًا في علي في نظر غلاة الشيعة، وطعنًا فيه وفي ابن عباس على قاعدة غلاة الصوفية وغلاة المذهبية العمياء.

وهل تسمح نفس هذا الصوفي أن تنزلني منزلة الهدهد، الذي خاطب مواجهة نبيًا ورسولًا من رسل الله، ألا وهو سليمان الذي آتاه الله علمًا وفضّله على كثير من عباده المؤمنين، وعلمه منطق الطير. خاطبه ذلك الطير قائلًا ﴿أَحَطتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِۦ وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍۭ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾.

ألا يسمح لي- في حديث تخصصت في دراسته، ولبثت في دراسته وجمع معلومات عنه ليالي وأيامًا، وناقشت فيه ونوقشت، ودرست القرائن التي حفت برواته، وتوصلت من خلال تلك الدراسة إلى نتائج ترضي العقلاء- أن أقول:

« ولو درس أبو حاتم أو غيره من الأئمة حتى البخاري، دراسة وافية لما تجاوزا- في نظري- النتائج التي وصلت إليها، لأني بحمد الله طبقت قواعد المحدثين بكل دقة، ولم آل في ذلك جهدًا».

ثانيًا: إن هذا الصوفي الغالي، يرى هذا جرأة فيقول: «وبه تجرأ الشيخ ... إلخ» لعله يرى أن الشيخ قد أتى أمرًا إدًا، تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الأرض وتخر الجبال هدًا، ويراها محرمة ولهذا يقول- لا فُضَّ فوه-: «وسوعت له نفسه أن يدعي».

ويرى في ذلك خطورة فيقول: «وفيه من الخطورة ما يعرفه القارئ».

أقول: نعم، إنه الحجر الصوفي على العقول أن تفهم الإسلام، والحجر الصوفي الذي حطم عقول المسلمين، ونشر فيهم الخرافات والأساطير، حتى أصبحوا غثاء كغثاء السيل، وإنه التحريم الصوفي على المسلمين أن يفهموا حجج الله من القرآن، حتى قال قائلهم: «الأخذ بظاهر القرآن شرك».

نعم أنا قلت ذلك وهو منطق إسلامي، به أخذ المسلمون وأعطوا وقبلوا وردوا، وبه خالف أبا حنيفة صاحباه في ثلث مذهبه، وبه رد الشافعي على شيخه مالك، وبه خالف أحمد شيخه الشافعي في كثير من القضايا، وبه ألف ابن أبي حاتم أوهام البخاري، وبه رد البخاري على الأحناف في صحيحه كثيرًا من

آرائهم، وبه انتقد الدارقطني وأبو مسعود البخاري ومسلمًا في أحاديث من صحيحيهما، وفي هذا المنهج خطر على المنهج الصوفي، لأنه[١] يعرف الرجال بالحق ولا يعرف الحق بالرجال.

وقد تخرص المليباري في بحثه السابق، فطن أن الوهم من ابن أبي عمر فبينت في بحثي السابق، أن في مصنف عبد الرزاق ما يؤيد أن ابن أبي عمر قد حفظها (أي الرواية).

ويكفي أن الإمام مسلمًا الذي التزم الصحة قد أوردها في صحيحه على أساس هذا الالتزام، فإذا أوردها الإمام مسلم للاحتجاج أو الاعتضاد بها، فما قيمة قول المليباري الذي يجهل بدهيات هذا العلم، خصوصًا وقد انكشف للقارئ تخبطه ومجازفاته البعيدة كل البعد عن الحجة والمنطق السليم.

ثالثًا: رواية عبد الله بن عمر العمري، الذي عاد في حقه إلى شنشنته من سوق الجرح وإهمال التعديل، سوف أكتفي في حقه بما ساقه من جرح وأسوق فيه التعديل.

١- قال أحمد: لا بأس به، قد روي عنه ولكن ليس مثل أخيه عبيد الله.

٢- وقال أبو حاتم: رأيت أحمد يحسن الثناء عليه.

٣- وقال عثمان الدارمي عن ابن معين: صويلح.

٤- وقال ابن أبي مريم عن ابن معين: ليس به بأس يكتب حديثه، وعند ابن معين: لا بأس به مثل «ثقة» بل صرح فقال: صالح ثقة.

٥- وقال عبد الله بن على بن المديني عن أبيه: ضعيف[٢].

٦- وقال يعقوب بن شيبة: ثقة صدوق في حديثه اضطراب.

٧- وقال النسائي: ضعيف.

٨- وقال ابن عدي: لا بأس به في رواياته، صدوق.

---

(١) الضمير يعود إلى المنطق الإسلامي.

(٢) انظر هذه الأقوال في تهذيب التهذيب (٥/ ٣٢٧- ٣٢٨).

٩- وقال النسائي: ليس بالقوي.

١٠- وقال الذهبي في «الكاشف» (٢/ ١١١): قال ابن معين: صويلح، وقال ابن عدي: لا بأس به صدوق.

١١- وقال ابن حجر: ضعيف عابد.

أترى من أحسن الثناء عليه الإمام أحمد ووثقه ابن معين، وقال فيه يعقوب بن شيبة: ثقة صدوق.

وقال ابن عدي فيه: «لا بأس به في رواياته، صدوق»، لا يعتبر به وتصبح روايته في حكم المعدوم؟!!

لا يا مليباري، لاتجعل ما قرره علماء الحديث ألعوبة في يدك، وكأنك لا تعتد بكلام أحمد وابن معين ويعقوب بن شيبة وابن عدي، ولا بما قرره علماء الحديث أن مثل هذا النوع يعتبر به، وهل تظن نفسك أنه ينطبق عليك القول:

إذا قالت حذام فصدقوها فإن القول ما قالت حذام

وأما عبد الله بن نافع: فكيف تأخذ فيه قول اثنين فقط من أئمة الحديث؟ ألأن رأيهم يوافقك؟ وهذه شنشنة معروفة منك.

فقد قال ابن معين: «يكتب حديثه»، وقال ابن عدي: «هو ممن يكتب حديثه، وإن كان غيره يخالفه فيه»، وقال ابن المديني: «كان عندي أحفظهم»، يعني ولد نافع، وقال ابن حبان: «كان يخطئ ولا يعلم فلا يحتج بأخباره التي لم يوافق فيها الثقات»[1].

وقال الذهبي «ضعفوه»[2]، وقال الحافظ ابن حجر: «ضعيف»[3].

فكيف تهدر أقوال هؤلاء وتتشبث بما تريده نفسك؟ فإذا انفرد هذا الرجل يكتب حديثه ويبحث له عن متابع، وإذا وافق الثقات احتج به كما يقول ابن حبان،

---

(١) تهذيب التهذيب (٦/ ٥٣) وتركت بعض الأقوال فيه.

(٢) الكاشف (٢/ ١٣٧).

(٣) التقريب (١/ ٤٥٦).

لأن موافقته لهم تدل على ضبطه وقد وافقه أئمة، فليست روايته كالعدم عند من ينصف ويفهم.

وقد تكرم الرجل، فأبقى على رواية عبيد الله ورواية الجهني مؤقتًا، موقفتا ترتجمان تنتظران حكم الإعدام، والرعب قد لفهما، كيف لا وقد أعدم أربع روايات بكل قسوة وشدة، وسيفه مصلت وهو يزبد ويرعد ليرديهما إثر أخواتهما، والناس ينظرون ويرتجفون من الخوف ويتساءلون:

أحقيقة ما نشاهد أم خيال؟ أم هذه أعمال شعوذة وسحر؟ وستظهر الحقيقة

فما قولك في قول الإمام النسائي - بعد أن روى هذا الحديث من طريق موسى الجهني عن نافع عن عبد الله بن عمر عن النبي ﷺ: «صلاة في مسجدي» قال: «لا أعلم أحدًا روى هذا الحديث عن نافع عن عبد الله بن عمر غير موسى الجهني وخالفه ابن جريج وغيره»؟!

ألا تراه عرض هنا الخلاف في حدود علمه، فأين عبد الله بن عمر الذي ذكره البخاري مع موسى الجهني راويًا عن نافع؟

وأين عبيد الله بن عمر، وأين عبد الله بن عمر، وأيوب، وموسى بن عقبة، وعبد الله ابن نافع، الذين علم الدارقطني أنهم شاركوا موسى الجهني في رواية هذا الحديث عن نافع؟

فهل نكذب الدارقطني، ونقول له: لقد تجرأت وتطاولت على الإمام النسائي الذي أحاط بكل شيء علمًا؟ وكيف تقول هذا الكلام، ولو كان أحد روى هذا الحديث غير موسى الجهني لما قال النسائي هذا الكلام؟!

وإن عدم ذكره لهم دليل واضح على أنهم ما رووا هذا الحديث عن نافع.

إني أخاطب العقلاء وأقول مرة أخرى. وإن كلًّا من البخاري والنسائي والدارقطني أئمة حفاظ وعلماء عباقرة، وهم بشر شأنهم شأن البشر من الصحابة وغيرهم يبلغهم من العلم ما يبلغهم، ويفوتهم منه ما يفوتهم، ويفوت غيرهم، وقد يبلغ الصغير ما يفوت الكبير، وقد يحفظ الصغير ما ينساه الكبير.

ولقد عرض كل واحد عن هذا الحديث ما بلغه من طرقه والاختلافات فيه،

وفات بعضهم ما حفظه البعض الآخر، وقد بلغ الدارقطني من رواته والاختلافات فيه ما لم يبلغ البخاري والنسائي ودرس ربيع- الذي جند كثيرًا من وقته- كل ما وصلت إليه يده مما سجله الأئمة المذكورون في كتبهم، وما سجله غيرهم، ودرس الاختلافات في الحديث ودرس أحوال رجال طرق هذا الحديث، ودرس القرائن التي حفت بالرجال المختلفين وتوصل إلى نتائج في اعتقاده واجتهاده أنها حق ثم سجلها في كتابه «بين الإمامين».

ثم لما جاءه المليباري يناقشه- وفي نقاشه مجازفات ومبالغات ومكابرات، وكان قول ربيع محصورًا في دراسة حديث واحد- اضطر إلى أن يقول: ولو درس أبو حاتم أو غيره... إلخ، لعله يرجع عن عناده ومكابرته وليس في هذا جرأة إلا في الحق إن سميناها جرأة

وليس في هذا خطورة لأنها لا تمس العقيدة ولا تمس جانب الألوهية والنبوة، إنما الخطورة والهلاك في الغلو ورفع الناس فوق منازلهم، وفي ذلك مس للعقيدة ولجانب الألوهية والنبوة، وفي ذلك الخطورة والهلاك: «**إنما أهلك من كان قبلكم الغلو**».

ثم إن هذا الرجل مع غلوه في هؤلاء أو تغاليه لغرض، لايمنعه مبدؤه أن يخالف أكثر من خمسة عشر عالمًا صححوا هذا الحديث، والحق معهم وإلى جانبهم، وقد نبهته لذلك فلم يَرْعَوِ ولم يعتذر عن مخالفتهم هذه، بل يتجاهلهم ويردد في كلامه كثيرًا: النقاد يفعلون ويقولون وكأنه يلوح بأنه منهم، ويشير من طرف خفي بأن هؤلاء الذين خالفهم لا يؤبه بهم، ولا يستحقون أن يعتذر عن مخالفتهم لأنهم ليسوا من النقاد الذين رفعني الله إلى منزلتهم وصرت في عدادهم فاعتبروا يا أولي الأبصار.

قال في (ص٧٠):

«أما تلك الأمور: ففي أولها الكثرة، والباقية- غير الأخيرة- تتعلق بأحوالهم، أما الكثرة ففيها كلام.

أولًا: رواية أيوب عن نافع به غير ثابتة، فلا يمكن جعلها متابعة.

وثانيًا: رواية عبد الله بن عمر العمري، وهو ضعيف، وقد عده علي بن

المديني والنسائي في طبقات الضعفاء من أصحاب نافع فلا يفيد (كذا) روايته عن نافع به المتابعة القوية لعبيد الله بن عمر .

وثالثًا : رواية عبد الله بن نافع عن نافع به- أيضًا- كذلك لا تفيده القوة، فإنه عن نافع منكر الحديث، وقد عده علي بن المديني والنسائي في طبقة المتروكين من أصحاب نافع، فلا تفيد روايتهما عن نافع به لعبيد الله أي قوة عند الاختلاف بين الثقات، فبقيت رواية موسى الجهني متابعة قوية لعبيد الله، فانحصرت الكثرة في اثنين فقط وأصبحت رواية عبد الله بن عمر وعبد الله بن نافع كالعدم في عدم الإفادة عند المخالفة بين الثقات» .

أقول: أولًا: ارجع إلى الكلام والحجج الواضحة التي أوردتها في بحثي الأول معه من ص (٤٥- ٦٠) الأمر الذي يقنع العاقل المنصف، خصوصًا إذا كان يعرف منهج المحدثين وقواعدهم ويلتزمها .

ثانيًا : بالنسبة لرواية أيوب، قال عنها الدارقطني إنها غير محفوظة عن أيوب، وهي دعوى مجردة عن الدليل، وقد رددتها في كتابي «بين الإمامين» (ص٣٤٤) وفي البحث المشار إليه .

ثم تشاغل السياف قليلًا بإعدام أحد المؤيدين لهما فقال : «والأمر السادس من تلك الأمور المرتكزة القوية- في زعمه- هو رواية عطاء عن ابن عمر، وهي متابعة لنافع- كما زعمه- ورواية عطاء عن ابن عمر لا تثبت بسبب اضطرابها كما سيأتي، فهز رواية عطاء وزلزلها وجعلها في حالة اضطراب وقلق ورعب ثم رشحها للإعدام .

ثم هجم على رواية الجهني فجردها من كل سلاح؛ ترشيحًا لإعدامها فقال : «فبقي مما ذكره من الأمور المرتكزة رواية عبيد الله، وموسى الجهني لم يذكر له الشيخ من الأحوال ما يميزه ويفضله على الليث وابن جريج، فارتكزت الأمور على عبيد الله وموسى الجهني» .

ثم قال قول الواثق بأن الناس قد استسلموا طوعًا أو كرهًا : «فهذه الحالة مما ينبغي الترجيح فيها والجمع لأن هذه الحالة جعلها الإمام البخاري والنسائي والدارقطني -ووافقهم القاضي عياض- جعلوها اختلافًا على نافع» .

أقول: قد علم القارئ أن النسائي قال: «لا أعلم أحدًا روى هذا الحديث عن نافع عن عبد الله بن عمر غير موسى الجهني وخالفه ابن جريج وغيره».

فهذا الاعتراف من هذا الإمام، والفوارق الموجودة التي وضحتها بين ما قاله الدارقطني وما قاله البخاري، تقضي على دعواه التي لا يكل ولا يمل من ترديدها: بأن البخاري والدارقطني والنسائي وعياضًا قد اتفقوا وقد جعلوا الاختلاف وقد وقد، فتشبثه بهذا الاتفاق دليل على عناده وإصراره على الباطل، وكيف يجوز له أن يحشر النسائي في هذا الاتفاق وقد صرح بأنه لا يعلم أن أحدًا روى هذا الحديث عن نافع غير موسى، ومقتضاه أنه لو اطلع على أن عبيد الله وعبد الله ابني عمر، وموسى بن عقبة وعبد الله بن نافع قد شاركوا موسى الجهني في رواية هذا الحديث لقبل روايتهم كما قبلها الإمام مسلم وغيره من المحدثين.

قال (ص٧١):

«ومن هنا حاول الشيخ أن يرجح رواية عبيد الله وموسى الجهني بأن عبيد الله له مزايا كثيرة، وقد ذكرها فيما قبل وله متابعات خمسة، ثلاثة منهم ثقات، واثنان ضعيفان يصلحان للاعتبار، وهذه المزايا لا توجد في رواية الليث وابن جريج».

ثم يقول بعد هذا (ص٧٥): «والصواب أن كلا الوجهين صحيح في نظري، وهذا أسلوب غير معروف عند المحدثين، لأن الترجيح في حالة الاختلاف حكم بأن الراجح محفوظ والمرجوح شاذ، فكيف إذن يسوغ له أن يقول بصواب الروايتين وهذا القول لا يتأتى إلا من طريق الجمع بين وجوه الاختلاف».

أقول: ما ذكرته من مزايا عبيد الله لا يستطيع دفعه وأضيف الآن موسى بن عقبة فإنه إمام ثقة، وهو مدني، ويمتاز بكثير من المزايا التي أثبتها لعبيد الله، وأؤكد أن موسى الجهني وأيوب إمامان، فروايتاهما تؤيدان رواية عبيد الله وموسى بن عقبة، وأن رواية عبد الله بن عمر ورواية عبد الله بن نافع تصلحان للاعتبار.

والإصرار على هدم هذه الروايات يحمل تهديدًا خطيرًا على كل دواوين الحديث، وينطوي على الاستخفاف بمنهج المحدثين وقواعدهم. فحديث يرويه مسلم من طرق كثيرة من أقوى الطرق وأصحها، وتوجد له المتابعات والشواهد في

الدواوين الأخرى، ويساق لرواة مسلم وغيرهم من المزايا التي تجعل المسلم يثق ويطمئن إلى صدق وثبوت ما رواه هؤلاء الأئمة، خصوصًا وقد خرج رواياتهم إمام ملتزم بالصحة.

فأي ثقة تبقى لما رواه الواحد والاثنان إذا ضربنا بقواعد المحدثين، وضربنا بمرويات هذا الحشد من أئمة الحديث الحفاظ الأمناء الثقات عُرض الحائط ؟

أما ما ذكرته من ترجيح روايات عبيد الله ومن معه على رواية الليث وابن جريج، فقصدي به تقرير الحقيقة والواقع بأنها أقوى من رواية الليث وابن جريج وأريد في الوقت نفسه دفع العلة عنها.

وأما قوله «وهذا أسلوب غير معروف عند المحدثين»(!)

غير معروف عند من ؟ إذا كان المليباري يجهله أو يعلمه فماذا يستفيد منه المسلمون؟ لأنه لا يلتزم بقواعد المحدثين ومناهجهم إذا علم شيئًا منها، وإذا جهلها فربما كان ذلك خيرًا وأسلم.

ثم إني سأحكي كلام النووي لمن يعقل ويفهم ويتمتع بالإنصاف؛ قال رَحِمَهُ اللَّهُ متعقبًا كلام القاضي عياض:

« قلت: ويحتمل صحة الروايتين جميعًا كما فعله مسلم، وليس هذا الاختلاف مانعًا من ذلك ومع هذا فالمتن صحيح بلا خلاف »[1].

ألا تراه قال باحتمال صحة الروايتين، ونسب إلى مسلم تصحيحهما، ولا أطيل في شرح هذا الكلام، فالذكي المنصف تكفيه الإشارة فضلًا عن العبارة.

وقوله- معللًا ماسبق-: «إنه غير معروف عند المحدثين؛ لأن الترجيح في حالة الاختلاف حكم بأن الراجح محفوظ والمرجوح شاذ فكيف يسوغ له أن يقول بصواب صحة الروايتين، وهذا القول لا يتأتى إلا من طريق الجمع بين وجوه الاختلاف».

---

(١) « شرح النووي لمسلم» (٩/ ١٦٧).

استمع إلى أبعد مما قلته أنا:

قال السخاوي في «فتح المغيث»[1]: «على أن شيخنا مال إلى النزاع في تسمية الشاذ صحيحًا وقال: غاية ما فيه رجحان رواية على أخرى والمرجوحية لا تنافي الصحة، وأكثر ما فيه أن يكون هناك صحيح وأصح، فيعمل بالراجح ولا يعمل بالمرجوح لأجل معارضته له لا لكونه لم يصح طريقه، ولا يلزم من ذلك الحكم عليه بالضعف».

و راجع «تدريب الراوي»[2] ففيه للحافظ كلام أطول من هذا و أوسع و أوضح، وإذا جهلت شيئًا يا مليباري فانسبه إلى نفسك ولا تنسبه إلى المحدثين، اللّهم إلا إن كنت تعتبر نفسك كل المحدثين من باب المثل «كلُّ الصَّيد في جَوف الفَرَى» فهذا شيء آخر.

ثم يقول ص ٧١:

«ومما ينبغي التيقظ له أن وجوه الترجيح كثيرة لا تحصى، وللعلماء النقدة فيه نظر خاص من طول الممارسة وسعة الحفظ ودقة الفهم يدل أن يكون عندهم مرجح خاص يشمل كل حديث، ولذا فإننا نجدهم يرجحون أحيانًا للأحفظية أو للأكثرية، وأحيانًا يرجحون من هو أقل عددًا أو أقل حفظًا، وهم مشتركون في الإتقان والضبط لقرينة تقوي ظنهم به وأحيانًا لا يستطيعون أن يفحصوا تلك القرينة والدليل[3].

أقول: المعروف أن للعلماء مذاهب في المرجحات؛ فمثلًا في تعارض الوصل والإرسال:

١- قال الأصوليون والفقهاء بتقديم الوصل على الإرسال إذا كان الراوي ثقة ضابطًا، سواء أخالفه واحد أم جماعة أحفظ أم لا . ونسبه النووي للمحققين من أصحاب الحديث.

---

(١) (١/ ٢٠)

(٢) (ص ٢٣- ٢٤).

(٣) مثل هذا الكلام يأخذه من كلام العلماء ولا ينسبه إليهم موهمًا أنه عبقريته قد تفتقت عنه.

٢- وذهب أكثر المحدثين إلى ترجيح الإرسال.

٣- وذهب قوم إلى الترجيح بالأكثرية؛ قال السخاوي: وقيل وهو القول المعتبر ما قاله الأكثرون من وصل أو إرسال كما نقله الحاكم في «المدخل» عن أئمة الحديث، لأن تطرق السهو والخطأ إلى الأكثر أبعد.

٤- وذهب قوم إلى أن المعتبر ما رواه الأحفظ من وصل أو إرسال.

٥- قال السخاوي: وفي المسألة قول خامس. وهو التساوي؛ قاله السبكي[1].

وهذا بخلاف ما يوهم قول المليباري. فإنه يوهم اتفاق نقاد الحديث على ما ذكره، والواقع بخلاف ذلك. والشافعي وهو من أئمة النقد يرجح بالأكثرية.

قال الحافظ وقد ذكر الشافعي ﷺ هذا في مواضع، وكثيرًا ما يقول: «العدد الكثير أولى بالحفظ».

قال (ص٧٢): «ثم نقل العلائي أن المرجحات كثيرة لا تحصى ولكل حديث ترجيح خاص».

ولا شك أن المرجحات كثيرة، وليس الشأن في حكايتها والتهويش بها لتضييع الحق، إنما الشأن في معرفتها وتطبيقها بفقه وأمانة وإنصاف.

(ص٧٢): قال: «فبذلك عرفنا جيدًا أن الأمور التي ذكرها الشيخ نوع من المرجحات، وليست المرجحات؛ لأنها لا تنحصر فيما ذكره الشيخ. وقد وقف عليها الأئمة حيث إنهم ذكروا تلك المتابعة لعبيد الله ويأتي البيان فيه إن شاء الله»

أقول هل فهمت مما نقلته أنه لابد للمرجِّح أن يسرد كل المرجحات، وإذا ظن أن عنده نقصًا يذهب إلى قبور نقاد الحديث فيسألهم بقية المرجحات التي لا يعرفها ولا يمكنه الوقوف عليها.

لقد ذكرت من المرجحات ما يكتفي ببعضه نقاد الحديث لإصدار الحكم الذي يرونه.

---

(١) فتح المغيث (١ / ١٦٦).

أما عرفت أن بعضهم يرجح بالحفظ وقد ذكرته في المرجحات، أما عرفت أن بعضهم يرجح بالكثرة وقد ذكرتها، أما عرفت أنهم يرجحون بطول الملازمة وقد ذكرتها، وأنهم يرجحون بالمواطنة وقد ذكرتها، فالذى لا تكفيه هذه المرجحات مجتمعة فإنه ينادي على نفسه بأنه معاند مكابر (11).

قال (ص٧٢):

أما كونهم أحيانًا لا يستطيعون الإفصاح عما استقر في نفوسهم من القرينة أو الدليل، فقد قال الحافظ في شرح النخبة (ص٨٤): «وقد تقصر عبارة المعلل عن إقامة الحجة على دعواه كالصيرفي في نقد الدينار والدرهم».

أقول: هذا نادر من المحدثين. ويظهر أن هذا يكون منهم إذا كان في المتن نكارة أو بطلان وزيف؛ لأنهم لكثرة ممارستهم لحديث رسول الله ﷺ تحصل لهم ملكات يميزون بها كلامه من كلام غيره. ويشهد لهذا قصة أبي حاتم وأبي زرعة الآتية:

قال ابن أبي حاتم: «سمعت أبي رحمه الله يقول جاءني رجل من جلة أصحاب الرأي من أهل الفهم منهم، ومعه دفتر فعرضه علي، فقلت في بعضها: هذا حديث خطأ قد دخل لصاحبه حديث في حديث، وقلت في بعضه: هذا حديث باطل، وقلت في بعضه: هذا حديث منكر، وقلت في بعضه: هذا حديث كذب، وسائر ذلك أحاديث صحاح، فقال لي من أين علمت أن هذا خطأ وأن هذا باطل وأن هذا كذب؟

أخبرك راوي هذا الكتاب بأني غلطت وأني كذبت في حديث كذا؟

فقلت: لا، ما أدري هذا الجزء روايةُ من هو؟ غير أني أعلم أن هذا خطأ، وأن هذا الحديث باطل، وأن هذا الحديث كذب، فقال: تدعي الغيب؟ قال، قلت: ما هذا ادعاء الغيب. قال: فما الدليل على ما تقول؟

قلت: سل من يحسن مثل ما أحسن فإن اتفقنا علمت أنّا لم نجازف ولم نقله إلا بفهم. قال: من هو الذي يحسن مثل ما تحسن؟

قلت: أبو زرعة. قال: ويقول أبو زرعة مثل ما قلت؟

قلت: نعم. قال: هذا عجب. فأخذ فكتب في كاغِد ألفاظي في تلك

الأحاديث ثم رجع إلي وقد كتب ألفاظ ما تكلم به أبو زرعة في تلك الأحاديث فما قلت إنه باطل؛ قال أبو زرعة هو كذب قلت: الكذب والباطل واحد. وما قلت إنه كذب قال أبو زرعة إنه باطل وما قلت إنه منكر قال هو منكر كما قلت. وما قلت إنه صحاح قال أبو زرعة: هو صحاح.

فقال: ما أعجب هذا، تتفقان من غير مواطأة بينكما.

فقلت فقد قلت لك أنَّا لم نجازف، وإنما قلنا بعلم ومعرفة قد أوتينا.

والدليل على صحة ما نقوله: بأن دينارًا بهرجًا يحمل إلى الناقد فيقول هذا دينار بهرج، ويقول لدينار، هو جيد، فإن قيل له: من أين قلت إن هذ بهرج؟ هل كنت حاضرًا حين بهرج هذا الدينار؟ قال: لا فإن قيل له: فأخبرك الرجل الذي بهرجه أني بهرجت هذا الدينار؟ قال: لا قيل: فمن أين قلت إن هذا بهرج؟ قال: علمًا رُزقت، وكذلك نحن رُزقنا معرفة ذلك.

قلت له: فتحمل فص ياقوت إلى واحد من البصراء من الجوهريين، فيقول: إن هذا زجاج وإن هذا ياقوت؟

هل حضرت الموضع الذي صنع فيه الزجاج؟ قال: لا. قيل له: فهل أعلمك الذي صاغه بأنه صاغ هذا زجاجًا؟ قال لا. قال: فمن أين علمت؟

قال: هذا علم رزقت، وكذلك نحن رزقنا علمًا لا يتهيأ لنا أن نخبرك كيف علمنا بأن هذا الحديث كذب وهذا حديث منكر إلّا بما نعرفه

ثم قال ابن أبي حاتم مشيرًا إلى طرق معرفة الحديث: تعرف جودة الدينار بالقياس إلى غيره، فإن تخلف عنه في الحمرة والصفاء علم أنه مغشوش، ويعلم جنس الجوهر بالقياس إلى غيره، فإن خالفه في الماء والصلابة علم أنه زجاج، ويقاس صحة الحديث بعدالة ناقليه، وأن يكون كلامًا يصلح أن يكون من كلام النبوة، ويعلم سقمه وإنكاره بتفرد من لم تصح عدالته بروايته.

وقصة الرجل مع أبي حاتم وأبي زرعة، يبدو أن الرجل قد حذف أسانيد هذه الأحاديث التي عرضها عليهما، اختبارًا لأهل الحديث، فعرفا فميزا بحكم ممارستهما لكلام النبوة وفطنتهما وذكائهما بَيِّنَ ما كان من مشكاة النبوة، وبين

المفتعل من المكذوب والباطل. وفي مثل هذه الحالة تقصر عبارة المحدث عن بيان العلة.

أما إذا كانت الأسانيد أمامهم وفيها الكذابون والضعفاء، فإنهم لا يعجزون عن القول بأن هذا الإسناد فيه فلان وهو كذاب، أو فيه فلان وهو ضعيف، أو يقلب الأسانيد أو يرسل، وأرسل هذا الحديث وقلب هذا الإسناد، واختلف فلان وفلان وفلان أحفظ، واختلف على فلان فرواه عنه فلان وفلان على الصواب وفلان على الخطأ. وكتب العلل والموضوعات مليئة ببيانهم، شاهدة على قدرتهم الفائقة على البيان.

قال (ص٧٢):

«فإذا كان هذا هو حال النقدة في الترجيح، وقد وقفوا على ما ذكر الشيخ، مستفيدًا فيه من عندهم من تلك المزايا، وقد اتفق على الترجيح الإمام البخاري والدارقطني وكذا النسائي، وقد وافقهم القاضي عياض، ولم نجد عليهم اعتراضًا من الإمام (كذا) من أهل النقد، وليس في تصرف الإمام مسلم في صحيحه بإخراجه تلك الوجوه المختلفة على نافع خارج الأصول دليل على أنه يريد به تصحيح كل الوجوه كما بينته مفصلًا (٢- ١١).

فإذا كان هذا هو الحقيقة هنا، فكيف يدعي لو درس أبو حاتم أو غيره من الأئمة حتى البخاري دراسة وافية لما تجاوزوا في نظري النتائج التي وصلت إليها ... والله المستعان».

أقول: أولًا: يعني بحال النقدة قصورهم وعجزهم عن إقامة الحجة على دعواهم. فالمسكين يذمهم من حيث يظن أنه يمدحهم، وقد بينت لك من قصة أبي حاتم متى يكون ذلك.

أما إذا كانت الأسانيد أمامهم، والأدلة بين أيديهم، فهم من أبرع الناس وأقدرهم على بيان الحجة.

ثانيًا: قوله: «وقد وقفوا على ما ذكر الشيخ».

هذا غلو فاحش من جهتين:

أولاً: استلزام كلامه هذا أن هؤلاء النقدة قد بلغوا من الإحاطة في العلم بحيث لا يمكن أن يفوتهم شيء. وقد ذكرنا ما يكذب هذه الدعوى السخيفة باعتراف الإمام النسائي أنه لايعلم أحدًا روى حديث ابن عمر عن نافع إلا موسى الجهني، وبما قررته أن كل واحد منهم عرض من هذه القضية ما بلغه منها.

والجهة الثانية: قوله: وقد وقفوا على ما ذكر أي وجوه الترجيح التي ذكرتها.

من أخبره أنهم كلهم قد وقفوا على كل ما ذكرت؟ إن كانوا قد ذكروا كل ذلك في كتبهم ثم رفضوه ورجحوا عكسه فليأتنا بذلك من كتبهم، وإن كان هذا مكاشفة صوفية من اللوح المحفوظ فليصرح بذلك حتى نعرف حقيقته، وإن كان مجرد دعوى فأجهل الناس وأغباهم لا يعجز أن يأتي بمثل هذه الدعاوي الفارغة وأكبر منها.

ومنهج أهل السنة والحديث وهو الحق: رفض مثل هذا الغلو والضلال واحترام الدليل والبرهان.

ثالثًا: قوله: «ولم نجد عليهم اعتراضًا من الإمام (كذا) من أهل النقد».

أعجب لهذا الرجل على جهله البالغ وتطفله على علم يجهله. يقول هذا الكلام بعد أن ذكرت له أن النووي والمنذري وابن حزم قد صححوا حديث ابن عمر، فيتجاهلهم ولا يعتبرهم من النقدة متعاليًا عليهم وعلى غيرهم ممن صححوه وصححوا شواهده الكثيرة، والذين يبلغ مجموعهم أكثر من خمسة عشر عالمًا، وأزيدُ الآن رجالًا صححوا حديث ابن عمر ألا وهم البيهقي وابن حجر والسنوسي وأحمد محمد شاكر.

انظر «حاشية شرح الأبي» (٣/ ٤٨٠)، و«فتح الباري» (٣/ ٧)، وقد استشهد بحديث موسى الجهني عن نافع عن ابن عمر مؤيدًا به حديث أبي هريرة. فما في صحيح مسلم من طريق موسى وعبيد الله وأيوب أقوى وأصح وأولى بالاستشهاد.

وكذا صحح أحمد شاكر حديث ابن عمر من كل الطرق التي رواها أحمد.

وقوله: وليس في تصرف مسلم في صحيحه بإخراجه تلك الوجوه المختلفة على نافع خارج الأصول دليل على أنه يريد به تصحيح كل الوجوه... إلخ.

أقول: إن في إيراد مسلم له، وقد التزم الصحة في كتابه من طرق كثيرة، رجالها من سادة وقادة رجال الصحيح، لأكبر دليل على إيمانه وقناعته بصحتها لقوم يعقلون. والقول بأن مسلمًا لا يريد بذلك أنها صحيحة بل لبيان عللها قول فيه مكابرة وعناد لا يصدران من عاقل.

وما قلته عن دراستي فقد بينته، ومن مزايا الرسائل العلمية أنها تأتي بالجديد النافع وإلا فلا قيمة لها، وإذا أتت بجديد باطل من جنس هذا الذي اطلعت عليه من رسالتك فهذا هو المستنكر الذي يجب إنكاره ورفضه.

(ص٧٣): قال: «أما كون الإمام الدارقطني والإمام البخاري والقاضي عياض قد وقفوا على تلك المزايا، فذلك أن الدارقطني قد أورد في العلل رواية موسى الجهني وعبد الله بن عمر العمري وعبدالله بن نافع ولا أستبعد وقوف الإمام البخاري على رواية هؤلاء لما ستعرف عنه من الحفظ وسعته ورحلته وكثرتها ويكفي لنا شهادة من شيخه عمرو ابن علي الفلاس قوله: حديث لا يعرفه محمد بن إسماعيل ليس بحديث الهدى (ص٤٨٣).

إذن فالاستبعاد كل الاستبعاد في قولنا بأن البخاري لا يعرف رواية عبد الله بن عمر العمري وابن نافع هذا. وقد ذكر البخاري رواية موسى الجهني مع رواية عبيد الله ثم وقف القاضي عياض عليها بأنه حكاها».

أقول: لا أدري لماذا لم يذكر النسائي هنا فلم يشركه في هذا الاتفاق هل هو مُسَلَّم بأنه لم يعلم من الرواية عن نافع عن ابن عمر إلا رواية موسى الجهني، أو أنه نسي أن يذكر النسائي.

على كل حال فإذا كان النسائي لم يحط بكل شيء علمًا فكذلك نقول في البخاري والدارقطني والقاضي عياض، وإذا كان الأنبياء والصحابة ينسون كما هو مقرر في الكتاب والسنة وعند خلاصة الأمة، فالبخاري والدارقطني أولى بالنسيان، وإذا كان كبار الصحابة ومنهم الخلفاء الراشدون فضلًا عن صغارهم يفوتهم كثير من الأحاديث عن أستاذهم الوحيد رسول الله ﷺ وهم أحرص الناس على حديثه فالبخاري والنسائي والدارقطني وعياض أولى وأولى أن يفوتهم الكثير

والكثير وأن ينسوا الكثير والكثير وأن يقعوا في الأخطاء والأوهام الكثيرة وهذه هي عقيدة الطائفة المنصورة أهل السنة والجماعة التي تميزت بهذا المنهج.

ومن هذا المنطلق ألف أبو حاتم كتاب أخطاء البخاري في التاريخ، ومن هذا المنطلق وبهذه العقلية ناقش الدارقطني البخاري ومسلمًا في الأحاديث التي انتقدهما فيها.

وبهذه العقلية وبهذا المنهج ناقش الحافظ ابن حجر وغيره الدارقطني، وناقش ابن القطان عبد الحق، وناقش ابن تيمية وابن القيم وغيرهما أخطاء كثير من العلماء ولو كانت هذه العقلية الخرافية وهي استبعاد أن يفوت الصحابي الفلاني أو العالم الفلاني القضية الفلانية وحديث (كذا) أو حديث كذا، أو استبعاد أن يخطئ فلان أو ينسى فلان، لما وجدت كتب الجرح والتعديل، ولما وجدت هذه الانتقادات التي امتلأت بها المكتبة الإسلامية.

وبهذه العقلية الناضجة البعيدة عن الغلو والإطراء، وعن التفريط والجفاء، حفظ الله لنا هذا الدين القويم وبهذه العقلية انتُخب لنا الصحيحان.

واستمع إليه يقول: «ولا أستبعد وقوف الإمام البخاري على رواية هؤلاء لما نعرف عنه من الحفظ وسعته ورحلته وكثرتها» إلخ.

منطقك هذا يدل أنك تستبعد نسيانه، وتستبعد عدم وقوفه على تلك الروايات، وأنا أعترف أن البخاري إمام حافظ أمير المؤمنين في الحديث، وقد صرح بأنه يحفظ مائة ألف حديث صحيح ومائتي ألف حديث ضعيف وأنه انتخب صحيحه من سبعمائة ألف حديث.

ومن منطق الإسلام أقول: إنه يجوز على هذا الإمام أن ينسى في كثير من المواقف أشياء يحفظها، ومنها حالة كتابته هذا الحديث في التاريخ فيجوز عليه أن يكون نسي روايات الجماعة الذين لم يذكرهم في التاريخ، ويجوز عليه أن تكون تلك الروايات في عداد ما بلغه لكنه لم يحفظها؛ لأن عنده سبعمائة ألف صرح بحفظ ثلاثمائة منها ويبقى أربعمائة ألف مدونة عنده لم يحفظها، فلا يبعد أن تكون في هذه الأربعمائة. ويجوز أن يكون لم يرها ولم يسمع بها، لأن غيره من العلماء يحفظ أكثر

منه فهذا الإمام أحمد يحفظ مليون حديث، ويجوز أن يكون فات أحمد أحاديث حفظها من هو مثله في الحفظ أو دونه.

فهذا هو المنطق الإسلامي الصحيح الذي سجله القرآن والسنة، وعليه سادة الأمة. فهذا نبي الله موسى فاته ما عند الخضر من العلم، والخضر دونه، وفات الخضر ما عند موسى.

وقد اشترط الخضر على نبي الله موسى شرطًا هو ﴿فَلَا تَسْـَٔلْنِى عَن شَىْءٍ حَتَّىٰٓ أُحْدِثَ لَكَ مِنْهُ ذِكْرًا﴾ فنسي نبي الله موسى ذلك الشرط فلما عاتبه قال: ﴿لَا تُؤَاخِذْنِى بِمَا نَسِيتُ وَلَا تُرْهِقْنِى مِنْ أَمْرِى عُسْرًا﴾ أفلا يدل منطقك هذا أنك ترفع البخاري فوق درجات الأنبياء والصحابة؛ حيث تستبعد أن ينسى مسألة واحدة من بين ألوف المسائل، أو عدم وقوفه على مسألة من ألوف الألوف من مسائل الحديث.

وإذا كنت تعرف هذا المنهج، وهذا المبدأ القرآني والنبوي، وتؤمن به وتسلم به، فلماذا تجادل بالباطل في أمور بدهية.

وإذا كنت لا تعلم ذلك فلماذا تقتحم هذا الميدان وأنت في هذا المستوى من الجهل.

فإن كنت لا تدري فتلك مصيبة   وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم

وبالنسبة للدارقطني وقد استوعب جميع الطرق يجوز عليه الخطأ وله أخطاء كثيرة في «العلل» و«التتبع». وعلى هذا الاعتقاد الصحيح بأخطائه ناقشه الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح فيما يخص البخاري وفي الأحاديث المتفق عليها.

وناقشه النووي وطعن في قواعده فقال: «فصل قد استدرك الدارقطني على البخاري ومسلم أحاديث فطعن في بعضها، وذلك الطعن مبني على قواعد لبعض المحدثين ضعيفة جدًا، مخالفة لما عليه الجمهور من أهل الفقه والأصول وغيرهم»[1] وأنا وإن كنت لا أسلم بهذا الطعن المطلق، لكني رأيت أن ترجيح الدارقطني قد خالف المنهج الذي يسلم به ويسير عليه هو وغيره من أئمة الحديث،

---

(١) مقدمة الفتح (٢/ ١٠٥)، تحقيق إبراهيم عطوة

وخالف قواعدهم. فناقشته على أساس منهج واضح وقواعد مسلم بها، ولم أقتنع برأيه الذي خالف فيه ذلك المنهج ولم يقم عليه أي حجة من الحجج المسلم بها.

وعلى هذا الأساس صحح العلماء حديث ابن عمر ولم يبالوا بحكم الدارقطني ولا بحكم البخاري إن صح عنه؛ لأن منهجهم الصحيح قائم على الحجة والبرهان، لا على الظنون والخيالات والأوهام ولا على الغلو في الشخصيات ورفض الحجج بمثل ما تهول به من استبعاد عدم وقوف البخاري، وبمثل استبعاد أن يخطئ الدارقطني. فهذا لا يقبله إلا غلاة الرفض والتصوف، وبمثله ضلوا وأضلوا كثيرًا من الأغبياء.

وأما القاضي عياض فلم يطلع إلا على كلام البخاري في التاريخ والدارقطني في التتبع، ولم يضف شيئًا من الأدلة، وربما لو اطلع على الطرق التي ذكرها الدارقطني مما فات النسائي والبخاري لكان له رأي آخر.

ثم إن تفسيره لكلام البخاري فيه نظر ففي الحقيقة أنه لا يُفهم من كلام البخاري أنه يضعف حديث ابن عمر وهذا كلامه موجود فلينظره المنصفون.

وتفسير القاضي عياض له خطأ، وهو بشر يخطئ ويصيب. وقد أخطأ من هو أكبر منه. والمنهج الإسلامي رَدُّ الخطأ وأَخْذُ الصواب مهما كان مصدر هذا أو ذاك، أو التوقف عند عدم ظهور الخطأ أو الصواب.

فقول البخاري بعد أن ساق الحديث من طرق وأبدى رأيه فيها ثم ساقه من طريق مسدد عن بشر بن المفضل عن عبيد الله عن نافع، ومن طريق مسدد عن يحيى عن موسى الجهني عن نافع قال: والأول أصح.

فالظاهر من هذا القول أنه يريد أن رواية مسدد عن بشر بن المفضل عن عبيد الله أصح من رواية مسدد نفسه عن يحيى عن موسى. وعلى هذا الفهم الذي يبدو أنه الصواب، فالبخاري لا دخل له في تضعيف حديث عبد الله بن عمر، وإن جادل في فهمي مجادل فليس لديه نص من البخاري على تحديد قصده فليترك عد البخاري فيمن انتقد الحديث، وليسلك مسلك العلماء في الاعتدال والإنصاف والبعد عن التهور والمجازفات. فالقاضي عياض ليس لديه إلا مجرد الظن

والاحتمال. فالقول بأن تفسيره هو الحق القاطع قائم على الهوى. والقاعدة «إذا وجد الاحتمال بطل الاستدلال» معروفة.

وبعد فقد ظهر للقارئ أن هذا الرجل الذي يجهل البدهيات الإسلامية، ويخفض بموازينه الباطلة الحجج والشخصيات عندما يتخيل أنها تخالف هواه، ويرفع من شأن أباطيله، ويغلو في الشخصيات التي يتخيل أنها توافق هواه. ومن البلايا والدواهي أن ينسب مثل هذا إلى الحديث وأهله.

قال في (ص٧٣):

وقد ذكر الإمام الدارقطني رواية أيوب في التتبع، وحكم عليها بشذوذها، وهؤلاء الأئمة يعرفون أحوال عبيد الله وغيره وما لهم من المزايا، وإننا عرفناها من عندهم، وكانوا يرجحون بمثل هذه المزايا في مواضع كثيرة. وعلى أن هذه المزايا التي تحلى بها عبيد الله كانت نصب أعينهم ولم يأخذوها للترجيح، بل تحولوا منها إلى ترجيح رواية الليث وابن جريج، فإنه مما يدل دلالة قاطعة على أن هناك قرينة قوية تجعلهم يرجحون رواية الليث وابن جريج بدل رواية عبيد الله وموسى الجهني، وإلا لما تحولوا من تلك المزايا التي كانوا يرجحون بها وأمثالها في مواضع كثيرة».

أقول: قد عرفت مما سبق أن الإمام النسائي لم يعرف من طرق حديث عبد الله بن عمر إلا طريقًا واحدًا، وأن البخاري لم يعرف منها إلا طريقين فقط. ومع ذلك فلا يجوز أن ينسب إليه أنه ضعَّف حديث عبد الله بن عمر.

وعرفت أن القاضي عياضًا لم يطلع إلَّا على بعض الطرق، ولا أنفي أنهم يعرفون مزايا عبيد الله ومن معه.

لكني أقول: كيف استحضر النسائي مزايا عبيد الله عند كتابته لرواية موسى الجهني، وهو لا علم عنده برواية عبيد الله ولا برواية غيره ممن رواها. وكيف كانت مزايا عبيد الله نصب عينيه ورواية عبيد الله التي يمكن أن تكون سببًا لاستحضار مزاياه ليست موجودة، وحتى لو كانت رواية عبيد الله عنده فمن يستطيع أن يجزم أنَّهُ استحضرها كلها لأن هذا القول لا يجوز أن يقال عن أحد

إلا إذا سجل ذلك القول بقلمه. أو نقله عنه الثقات، أو نزل بذلك وحي؛ لأنه يجوز عليه نسيانها أو بعضها.

ثم افرض أنه استحضرها كلها لكنه لم تبلغه رواية أيوب ولا رواية عبد الله بن عمر ولا رواية موسى بن عقبة فلو بلغته هذه الروايات وضمها إلى رواية عبيد الله وموسى الجهني هل سيسقطها من الحسبان؟

إذا قلت ذلك فهات الأدلة والبراهين.

ثم انظر إلى هذه السياسة العظيمة، وإلى هذا التدرج الحكيم. لقد استطاع أن يتخلص من خصومه واحدًا واحدًا، حتى لم يبق أمامه إلا عبيد الله أو رواية عبيد الله، وكان عهدي به قد أبقى على رواية عبيد الله وموسى الجهني، ولا أدري بأي طريقة تخلص من رواية موسى الجهني أو من موسى الجهني، ولا يهمنا معرفة هذه الطريقة، إنما الذي بهرنا تلك السياسة وتلك الحكمة التي استطاع أن يتخلص بها من خصومه واحدًا واحدًا كما يفعل دهاة السياسة في طرق التخلص من خصومهم.

كيف يا مليباري لم تبق إلا رواية عبيد الله، وكيف تدعي أن الأئمة المذكورين تألبوا جميعًا على عبيد الله وحيدًا فريدًا فجردوه من كل مراياه التي يتمتع بها ولم يعبئوا بها ولم يجعلوها في حسباتهم؟!!

وما رأيك لو جاء النسائي يوم القيامة قائلًا أمام الله: يا رب لقد نسب إلي المليباري ظلمًا، وعلى علم، أنني أسهمت في إسقاط رواية عبيد الله بعد إسقاط كل مزاياه، وأنا يا رب وعظمتك وجلالك لا يَدَ لي في ذلك، وقد أعلنت له ولغيره أنني لم أعلم من طرق حديث ابن عمر إلا طريق الجهني، ولا علم لي برواية عبيد الله وإخوانه، ولو علمت بهذه الروايات لصححت الحديث؛ لأنك يا رب تعرف منهجي أنني أصحح بأقل من هذه الطرق شأنا وصحة، فكيف بهذه الطرق وقد اجتمعت ومنها طريق عبيد الله.

وما هو موقفك لو جاء البخاري أمام الله، وقال: يا رب أنت تعلم أنني لم أعلم من طريق حديث ابن عمر هذا إلا طريقين، ولم أصرح بضعف رواية

عبيد الله، وكان يجب على المليباري أن يبتعد عن الجزم بأني أعللت حديث ابن عمر، وما يدريه أنني لو وقفت على طرقه كلها لحكمت بصحته، وانظر إليه يا رب حيث ينسب إليّ أنني استحضرت كل مزايا عبيد الله، وأنها كلها كانت نصب عيني ولم آخذها في حسباني، بل تحولت منها إلى ترجيح رواية الليث وابن جريج، هذا مع نسبته إليّ أنني قد اطلعت على الطرق كلها، وينسب إليّ من العلم ما لا يجوز أن ينسب إلا إليك يا علام الغيوب، وأنت تعلم يا رب أنني أكره هذا الغلو، وأبغض أن ينسب إليّ ما لم أقل وما لم أفعل، وانظر إليه يا رب وقد حول وهمه الخاطئ إلى علم قطعي حيث قال: «فإنه (يعني ما نسبه إلينا ظلمًا) يدل دلالة قاطعة على أن هناك قرينة قوية تجعلهم يرجحون رواية الليث وابن جريج بدل (كذا) رواية عبيد الله وموسى الجهني».

وأنت تعلم أن كلامي لا يحتمل من الصراحة ما يخول له أن ينسب إليّ هذا القول نسبة قطعية، بل الذي تعلق به احتمال مرجوح الذي يفهم منه تصحيح حديث عبيد الله أقرب إلى الصواب ممن يفهم منه تضعيفه.

هذا بالإضافة إلي أنني لم أعلم ولم أذكر روايات حديث عبد الله بن عمر الأخرى التي لو رأيتها لكان لي موقف آخر.

ثم إن القرينة القوية التي يزعم أنني ضعفت بها حديث عبد الله بن عمر بعد أن اطلعت على طرقه كلها أنت تعلم أنها لم تخطر لي على بال ولم تدر لي بخيال.

ثم لو جاء القاضي عياض فقال: يا رب أنا كذلك لم أطلع إلا على كلام البخاري في التاريخ، وعلى كلام الدارقطني في التتبع؛ حيث لم يستوف هذان الكتابان كل طرق حديث ابن عمر، ولو اطلعت على طرقه كلها لكان لي موقف آخر، وإذا كان هذا واقعي فما الذي أدرى المليباري أنني اطلعت عليها، وما الذي أدراه أنني لو اطلعت على طرقه كلها أنني سأتابع الدارقطني، ألا تراه ظالمًا جريئًا متهورًا فيما ينسبه إليّ ؟!

ثم جاء الدارقطني فقال: يا رب قد علمت براءة ساحة إخواني مما ينسبه إليهم هذا الرجل، فليس له الحق أن يقطع بما نسبه إليهم، خصوصًا وقد اتضح له الفروق بين أقوالنا. ثم إنني كان لي موقفان من حديث عبد الله بن عمر، فحينما كتبت في

العلل استوفيت طرق الحديث، ورجحت رواية الليث وابن جريج اجتهادًا مني، وأخطأت في هذا التصرف، فاعذرني يا رب حيث وقعت في هذا الخطأ؛ حيث خالفت المنهج الثابت الذي سار عليه أئمة الحديث، والتزمته منهجًا في معظم أحكامي في كتابي العلل والتتبع، فاغفر لي يا رب هذا الخطأ وما شاكله من الأخطاء التي لا ينجو منها بشر[1].

ثم ما الذي أدرى المليباري أني عللت رواية عبيد الله وإخوانه بأنهم سلكوا الجادة، وهو يزعم أن المرجحات كثيرة لا تحصى، فما هو دليله على تعيين هذا المرجح من بين أمور كثيرة لا يحصيها إلا الله والأغرب منه نسبته الاتفاق إليّ مع الجماعة الآخرين.

ثم يا رب إنك تعلم موقفي من هذا الحديث، حينما ناقشت مسلمًا وإنني أُجِلُّ هذا الإمام وأُجِلُّ كتابه الذي ادعى له الصحة، فلما ناقشته في هذا الحديث أخذتني هيبة الصحيح وأخذتني هيبة قوة الأسانيد التي ساقها مسلم في ذلك الأسلوب الرائع، فتبددت تلك الصورة التي كنت أتصورها حينما كتبت في العلل مغيرت موقفي فلم أَمَسَّ إلا إسنادًا واحدًا، هو إسناد معمر عن أيوب ولم أَمَسَّ باقي الطرق.

فما الذي شجع المليباري أن ينسب إليّ بكل جرأة أنني طعنت في طرق حديث ابن عمر كلها.

وبعد لعله اتضح لك أن دعاوي المليباري كلها باطلة، وأن الصواب قد جانبه في كل خطوة وفي كل فقرة من فقرات كتابه، وأنه لا يمل من تكرار هذه الأباطيل.

قال في ص ٧٣: «فلو أتى الشيخ بما لم يقفوا عليه من القرينة أو الدليل، ثم ادعى أن الصواب كذا لكان له قدر ومكانة واحترام وقبول. هذا ولم يستطع أن يذكر متابعًا واحدًا غير ما ذكر الإمام الدارقطني».

---

(١) انظر الملاحظة رقم (٣) (ص٩١) فإني كتبتها بعد تسجيل هذا الكلام وهي مهمة جدًا وأولى من هذا الاعتذار الذي قلته على لسان الدارقطني.

أقول: قد تقدم جوابه.

وأقول: أرجو أن أكون قد بذلت وسعي في جمع ما وصلت إليه يدي مما دونه هؤلاء الأئمة وغيرهم، ثم إبراز القرائن والمرجحات التي ظهرت لي، وهي تكفي طالب الحق المنصف وتقنعه، ثم أضف إلى ذلك المتابعات والشواهد، وقبل ذلك ساق له الإمام مسلم من الطرق ما أغنى كثيرًا من العلماء للحكم بصحته.

ثم أضفت إلى هذه الطرق الصحيحة القوية ما يزيدها قوة، ويقربها من التواتر، ثم تصديت للمليباري الذي زين له الشيطان سوء عمله فخيل إليه أن هذه الطرق كلها معللة منتقدة وأن الشواهد كذلك معللة منتقدة.

وما كفاه ذلك، فذهب إلى أخطر، وهو وضع منهج يدمر جل أحاديث صحيح مسلم ويجعله في عداد كتب العلل.

وأستغفر الله لقد ألجأني أن أقول إن كتاب «بين الإمامين» قد حظي بالتقدير والاحترام في الأوساط العلمية، مع أني ما كنت أنتظر من أحد ذلك، وإنما أنتظر ما ينتظره كل مسلم من الجزاء من الله وحده، وهو وحده الذي أرجو رضاه وإكرامه. وإن سخط الناس جميعًا، وأخشى سخطه وحده، فأعوذ برضاه من سخطه وبمعافاته من عقوبته.

(ص٧٣) قال:

«إذن فلا بد هناك من قرينة قوية دفعتهم إلى الترجيح، وهو أن عبيد الله بن عمر لازم نافعًا ملازمة طويلة مع كونه حافظًا متقنًا وبلديًّا له، وبهذا كان من أعلم الناس بحديث نافع، بحيث لا يخفى عليه أحاديث نافع التي يحدث بها، فلو حدث نافع ذلك الحديث- حديث صلاة في مسجدي- عن ابن عمر وعن إبراهيم بن عبد الله بن معبد بن عباس عن ميمونة سواء كان ذلك في مجلس واحد أو في مجالس أو في الفترات، فلابد إذن من أن يكون ذلك الحديث عند عبيد الله؛ لأنه أعلم الناس بأحاديث نافع، وخاصة حين حدث به نافع ابن جريج المكي والليث بن سعد المصري، وكان سماعهما منه لذلك الحديث في فترتين على الظن الغالب، ولم يرو عن عبيد الله إلا من وجه واحد، وهذه القرينة القوية تدل على أن نافعًا قد حدث

ذلك الحديث من طريق واحد، إما عن طريق ابن عمر أو عن إبراهيم بن عبد الله عن ميمونة.

فإذا نظرنا هنا فنجد أحاديث نافع عن ابن عمر مشهورة ومنتشرة جدًا على الألسنة، بحيث يسبق اللسان إلى ابن عمر بعد ذكر نافع مباشرة إذا لم يكن واعيًا في ذلك، وأن أحاديث نافع عن إبراهيم غير مشهورة، وطريقه هذه صعبة، ولم يسبق اللسان إلى إبراهيم بعد ذكر نافع، ولا يقول بهذه الطريقة إلا من حفظها وضبطها، وذلك الجادة على لغة المحدثين. فكان طريق نافع عن ابن عمر أكثرهما احتمالًا؛ لوقوع القلب والوهم في هذه الصورة. ولهذه القرينة فيما أرى أن الإمام الدارقطني وغيره رجحوا رواية الليث وابن جريج بدون أن يأخذوا بتلك المزايا في حسبانهم للترجيح وهذا هو سر الاتفاق بينهم».

أقول: قد عرفت أولًا: مواقف الأئمة من هذه القرينة التي يتعلق بها.

ثانيًا: استدلاله بملازمة عبيد الله وحفظه وإتقانه وإحاطته بمرويات نافع على أن نافعًا لو حدث بالحديث على الوجهين لرواه عبيد الله كذلك استدلال من يجهل البدهيات. ومن هذا الباب يضل الشيطان كثيرًا من البشر، ثم هو مذهب باطل.

فقد كان أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وأمثالهم أشد ملازمة لرسول الله ﷺ ومع ذلك فقد فاتتهم أحاديث عن رسول الله ﷺ.

فإذا جاز هذا على صحابة رسول الله ﷺ وهم من هم ولا يلحقون في حفظهم واهتمامهم بحديث رسول الله ﷺ جاز على عبيد الله وأمثاله من باب أولى.

ثالثًا: يجوز على عبيد الله إن كان قد سمع نافعًا يحدث بحديث إبراهيم عن ميمونة أن ينساه، كما ينسى أرقى البشر وقد ضربنا لك أمثلة. فإن عدم النسيان من خصائص الله وحده.

وإذا كان المليباري يجوز على عبيد الله الوهم والقلب في حديثه عن ابن عمر، فأين تغاليه في عبيد الله، وما ميزة الحفظ والملازمة وكونه أعرف الناس بحديث نافع أهذه هي نتيجة تلك المزايا.

ألا ترى معي أن احتمال عدم سماعه لحديث نافع عن إبراهيم، واحتمال

نسيانه أليق بمقام عبيد الله. ثم لماذا يجوز عليه الوهم والقلب ولايجوز عليه النسيان وعدم البلوغ. ثم إن تتابع الرواة الكثيرين وفيهم الحفاظ المتقنون على رواية الحديث عن نافع عن ابن عمر يبعد جدًّا هذا الاحتمال الضعيف الهزيل

وعلى منطق المليباري يلزم أن يرجح رواية يعقوب الإسكندراني عن موسى بن عقبة عن نافع عن إياس عن أبي هريرة، أو عن نافع عن أبي هريرة لأنه سلك غير الجادة، وهذا دليل على يقظته وانتباهه. فإن قيل: هذا واحد وقد اختلفت عنه الرواية، فلماذا ترجحه وترجح روايته هو واحد على روايتي الليث وابن جريج، والمنطق يقتضي أن ترجح رواية الأكثر على الأقل؟!

فالجواب أن نقول: هذا جرى على منهجكم الغريب الذي نسبتموه إلى الأئمة، والذي رجحتم فيه رواية اثنين وقع عليهما اختلاف في روايتهما عن نافع على رواية ستة فيهم أربعة من الأئمة الحفاظ، ولم يعرف أنه حصل اختلاف على أحد منهم.

فعلى منطقكم هذا تكون رواية يعقوب الإسكندراني أرجح من روايتي الليث وابن جريج، ورواية الليث وابن جريج أرجح من رواية عبيد الله ومن معه، وهكذا نأتي إلى قواعد هذا العلم الثابتة فنعبث بها ونقلبها رأسًا على عقب.

ثم قد عرفت مآل الاتفاق الذي يدعيه وكيف تبين لك أن هذا زعم باطل؟

قال (ص٧٤): «وينبغي التيقظ أن مثل هذه القرينة تظهر قرينة عند من له ممارسة طويلة لهذا الشأن، وحفظ واسع وفهم ثاقب ونظر دقيق. أما نحن فنتحير من مجرد سماعها فنسأل لماذا ولماذا، أما أنا فقد حاولت أن أجد هنا في هذا الموضع تلك القرينة مستفيدًا من الذي بينوه من مثل هذه القرائن في مثل هذه المواضع، وربما يكون هناك قرينة أقوى من هذا».

أقول: إن الرجل يعد نفسه من أهل هذه المزايا التي ذكرها من اليقظة والممارسة الطويلة والحفظ الواسع والفهم الثاقب.

ويريد أن يفهم القارئ أن كل من صحح حديث ابن عمر من البسطاء الذين تصيبهم الحيرة بمجرد سماع هذه القرينة، فيظلون في حيرتهم يترددون أما هو

فلتمتعه بتلك المزايا العظيمة فقد تخطَّى هذه الدوامة، وأدرك تلك الحقيقة الكبيرة.

وهكذا يتشبع بما لم يعط، وبينه وبين ما يرمي إليه بعد المشرقين.

قال (ص٧٤): «فالذي يرى صحة الروايتين جميعًا، فإن عليه بيان ما يقوي به ظنه، كأن يذكر رواية عبيد الله بكلا الوجهين، أو أن يروي عن نافع بكلا الوجهين جميعًا في وقت واحد، ولا يكفي هنا مجرد الإدعاء أن الصواب صحة الروايتين وقد سبق أن نقلت (ص١٣) عن الحافظ . . . فأين هذا ممن يستروح فيقول مثلًا يحتمل أن يكون عند أبي إسحاق على الوجهين، فحدث به كل مرة على أحدها ؟

وهذا الاحتمال بعيد عن التحقيق إلا إن جاءت عن الحارث بجمعهما، ومدار الأمر عند أئمة هذا الفن على ما يقوى به الظن».

أقول: سوف أسوق لك كلام الحافظ قبل هذه القطعة التي اقتطفها من كلام الحافظ، ليظهر لك الفرق بين المقامين والفارق بين المسألتين.

قال الحافظ: «وكذا خطأ يحيى القطان شعبة؛ حدثوه عنه بحديث: «لا يجد عبد طعم الإيمان حتى يؤمن بالقدر» عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي، وقال يحيى حدثنا به سفيان عن أبي إسحاق عن الحارث عن ابن مسعود» ولا يتأتى ليحيى أن يحكم على شعبة بالخطأ إلا بعد أن يتيقن الصواب في غير روايته[1] . وإليك الفروق:

أولًا: أن المحدثين قد اتفقوا أنه إذا اختلف شعبة وسفيان الثوري فالقول قول سفيان. وعبيد الله أحفظ في نافع من كل من خالفه في هذا الحديث وقد تابعه خمسة فزاد قوة على قوة.

ثانيًا: أن شعبة في هذه الرواية واحد، ولا يستبعد منه وقوع الوهم بخلاف الكثرة.

ثالثًا: أن يحيى القطان لم يخطِّئ شعبة بناء على القرينة التي يدندن المليباري

---

(١) فتح المغيث (١ / ٢٦٠).

حولها، وإنما خطأه بشيء سمعه بأذنيه وأبصرته عيناه ووعاه قلبه من سفيان الذي هو أحفظ من شعبة فظهر الفرق بين الأمرين.

وظهر أن المليباري بمجرد أن رأى أن المحدثين قد يرجحون بهذه القرينة، فظن أنها تصلح في كل مقام فاستروح إليها، وهول بها، وصال بها وجال ظانًّا أن هذا من مجالاتها.

وخفي عليه: أن لكل مقام مقالًا ولكل ميدان رجالًا

وللحديث رجال يعرفون به وللدواوين حساب وكتاب

ولم أستروح إلى الأوهام والظنون، بل اعتمدت على الحجج القوية والقرائن الواضحة عند قوم يعقلون.

قال (ص٧٤): «فبهذا الذي ذكرت ظهر وجه لترجيح الإمام البخاري وغيره، كيف لا يكون له وجه فقد رجح الإمام البخاري ثم وافقه النسائي ثم وافقه الدارقطني ثم وافقه أخيرًا القاضي عياض، وهم أهل النقد.

فكان تقليدي لهم هذا بالعلم والهدى ولله الحمد وهو الموفق».

أقول: قد تبين لك جليًا مما سبق واقع هذا الاتفاق الذي يدعيه، وأنه من نسج خياله.

وقوله «وهم أهل النقد» لست أدري هل هو يفهم أن هذا التركيب عند العرب يفيد الحصر أو لا ؟

فإن كان يفهمه فلقد أهمل من لا يحصى من أئمة النقد والحديث، وأخرج من صحح هذا الحديث قصدًا عن دائرة أهل النقد.

وقوله. فكان تقليدي لهم في هذا بالعلم والهدى.

أقول: لقد ذكر ابن عبد البر أن العلماء قرروا أن المقلد ليس بعالم، وقرر الأصوليون أن التقليد هو قبول قول الغير بغير حجة. فكيف يكون التقليد بالعلم والهدى؟ والمقلد لا يميز بين العمى والهدى. يامليباري لم تسلك مسلك المقلدين فتقف عند حدك، بل ذهبت تجادل وتصاول بالباطل، ولم تسلك مسلك

المجتهدين في احترام الحق والأدلة والبراهين، فترجع كما يرجع المجتهدون المخلصون إذا ظهر لهم الحق وبان ما كانوا عليه من الخطأ.

(ص٨٢) قال: «قال الشيخ حفظه الله (ص٨٣):

وأراد الباحث أن يبرهن على ضعف حديث عبد الكريم . لكن ابن عدي رَحِمَهُ اللَّهُ بين مراد ابن معين . . . إلى آخر الصفحة.

١- قلت- المليباري-: إن ابن عدي بين مراد ابن معين ولكن ليس كما يدعيه هذا الشيخ وليته رجع إلى الكامل.

وإني أنقل ما في «الكامل» من بيان مراد ابن معين وهذا نصه

. . . حدثنا عبد الملك ثنا عباس سمعت يحيى يقول: أحاديث عبد الكريم عن عطاء رديئة.

٢- وهذا الحديث الذي ذكره يحيى بن معين عن عبد الكريم عن عطاء هو ما رواه عبيد الله بن عمرو الرقي، عن عبد الكريم عن عطاء عن عائشة قالت: «كان النبي ﷺ يقبلها ولا يحدث وضوءًا» إنما أراد ابن معين هذا الحديث لأنه ليس بمحفوظ، ولعبد الكريم أحاديث صالحة مستقيمة يرويها عن قوم ثقات، وإذا روى عنه الثقات فحديثه مستقيم.

أخبرنا الحسن بن فرج الغزي، ثنا يوسف بن عدي، ثنا شريك، عن عبد الكريم (الجزري) عن عطاء عن جابر قال: «كنا نأكل لحوم الخيل على عهد رسول الله ﷺ» وهذا عن عطاء هو في جملة ما قال ابن معين إن أحاديثه عن عطاء رديئة، ومع هذا فإن الثوري وغيره من الثقات قد حدثوا عنه. اهـ. (الكامل ٥/ ١٩٧٩- وتتمة شرح العلل ص٤٤٩).

٣- هذا الكلام من ابن عدي ظاهر وصريح، بأنه ليس كما يدعي الشيخ بأن ابن عدي بين مراد ابن معين بقوله: «إنه أراد حديث عائشة، وقيده به».

٤- وقد صرح ابن عدي قوله: «أحاديث عبد الكريم» بالجمع ثم ذكر حديث عائشة من رواية عبد الكريم عن عطاء، مبينًا للعلة التي أدت ابن معين لقوله «هذا الحديث من أحاديث عبد الكريم عن عطاء الرديئة»، فقال: إنما أراد ابن معين هذا

الحديث لأنه ليس بمحفوظ. ولم يقل ابن عدي: إن ابن معين أراد بذلك القول- أحاديث عبد الكريم عن عطاء رديئة- هذا الحديث دون غيره، ثم إن ابن عدي نفسه يذكر حديثًا ثانيًا من أحاديثه الرديئة حيث قال بعد أن أورد حديث عبد الكريم عن عطاء في أكل لحوم الخيل. «وهذا عن عطاء هو في جملة ما قال ابن معين: إن أحاديثه عن عطاء رديئة».

٥- فقد تبين جليًا أن ابن عدي لم يقيد قول ابن معين بذلك الحديث وحده، ولم يبين أن مراده بقوله هذا الحديث فقط. ثم إنه ينبغي أن يتذكر ما قلته في هذا الموضوع: «ويلاحظ أن الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ قال بعد أن ذكر رواية عبد الكريم الجزرى عن عطاء عن جابر لا يصح، وقال بعد أن ذكر رواية عبد الكريم الجزرى عن عطاء عن ابن عمر: لايثبت».

٦- ويؤيده قول ابن معين: «إن أحاديث عبد الكريم الجزرى عن عطاء رديئة»، ويفسره قول ابن حبان في المجروحين (٢/ ١٤٥ - ١٤٦): عبد الكريم الجزري كان صدوقًا، ولكنه كان ينفرد عن الثقات.

١- الجواب عن فقرة (١) أنني حينما رأيت قول المليباري في عبد الكريم الجزري: «ولهذا قال ابن معين بأن حديثه عنه رديء»، رجعت إلى تواريخ ابن معين فلم أجد فيها هذا الكلام، ثم رجعت إلى «تهذيب التهذيب» في ترجمة عبد الكريم (٦/ ٣٧٤) فوجدت الحافظ قد نقل كلام الأئمة فيه وإذا في كلامه توثيق عال ومنه قول ابن معين فيه: ثقة ثبت، وقول أحمد: ثقة ثبت. وقول ابن سعد: ثقة كثير الحديث. وقال ابن عمار والعجلي وأبو زرعة وأبو حاتم وغير واحد: ثقة. وقال أبو زرعة: أخذ عنه الأكابر.

وقال سفيان: ما رأيت غريبًا أثبت منه. وقال الحميدي عن سفيان: كان حافظًا وكان من الثقات لا يقول إلا سمعت وحدثنا ورأيت.

وقال الثوري لابن عيينة: أرأيت عبد الكريم الجزري وأيوب وعمرو بن دينار ليس لأحد فيهم متكلم. وقال ابن المديني: ثقة، ثبت. وقال ابن نمير والترمذي وأبو بكر البزار وابن البرقي والدارقطني: ثقة. وقال الثوري: ما رأيت أفضل منه

كان يحدث بشيء لا يوجد إلا عنده فلا يعرف ذلك فيه -يعني: لا يفتخر-.

وقال ابن عبد البر: كان ثقة مأمونًا كثير الحديث. وقال الدوري عن ابن معين: حديث عبد الكريم عن عطاء رديء.

وقال ابن عدي يعني عن عائشة: «كان النبي ﷺ يقبلها ولا يحدث وضوءًا»: إنما أراد ابن معين هذا لأنه ليس بمحفوظ، ولعبد الكريم أحاديث صالحة مستقيمة.

رأيت هذا كله في تهذيب التهذيب: ثناء عاطر، وتوثيق يدل على عظمة هذا الإمام وحفظه وإتقانه، وقد ترك المليباري هذا عمدًا ليصل إلى غرضه، ويشفي غليله من هذا الحديث حديث فضل الصلاة في مسجد رسول الله ﷺ.

ورأيت الحافظ ابن حجر قد نقل قول الدوري بهذا اللفظ: «وقال الدوري عن ابن معين: حديث عبد الكريم عن عطاء رديء» هكذا بإفراد لفظ حديث، وإفراد وصفه «رديء»، ونقل تفسير ابن عدي في تعيين هذا الحديث بقوله: يعني عن عائشة: «كان النبي ﷺ يقبلها ولا يحدث وضوءًا» ثم أكد ابن عدي كلامه السابق بصيغة القصر. إنما أراد ابن معين هذا، والمشار إليه واحد. ثم علل ذلك بقوله. «لأنه ليس بمحفوظ» بإفراد اسم إن وهو الضمير، وإفراد اسم ليس وهو الضمير المستتر فيها، وإفراد خبر ليس الذي أدخل عليه الباء في قوله ليس بمحفوظ، ولم يكن عندي من الإشكالات ما يدفعني أن أراجع الكامل لابن عدي.

و رأيت ما نقله المليباري عن ابن معين مطابقًا في اللفظ لما نقله عنه الحافظ، ورأيت في ثناء الأئمة العاطر المطلق ما يرفع من شأن عبد الكريم، فلم يكن عندي أيضًا ما يدفعني إلى مراجعة الكامل أو غيره.

فلو كان المليباري نقل كلام ابن معين من الكامل وبلفظ الجمع لكان ربما يلزمني الرجوع إلى موضع نقله، وإذا لم يكن فلا لوم ولا تقصير، وبعد كل هذا ننظر في كلام ابن عدي في الكامل.

قال: حدثنا عبد الملك ثنا عباس سمعت يحيى يقول: أحاديث عبد الكريم عن عطاء رديئة، وهذا الحديث الذي ذكره يحيى بن معين عن عبد الكريم عن عطاء

هو ما رواه عبيد الله بن عمرو الرقي عن عبد الكريم عن عائشة قالت: كان النبي ﷺ يقبلها ولا يحدث وضوءًا، إنما أراد ابن معين هذا الحديث لأنه ليس بمحفوظ.

علام يدل هذا السياق عند الناقد المنصف؟

الذي أفهم أن جملة «وأحاديث عبد الكريم عن عطاء رديئة» قد حصل فيها تحريف، والأدلة على هذا التحريف من السياق.

أولًا: قوله: وهذا الحديث الذي ذكره يحيى بن معين بألفاظ الإفراد في اسم الإشارة هذا.

ثانيًا: إفراد لفظ الحديث.

ثالثًا: إفراد صفة الحديث وهو الاسم الموصول «الذي».

رابعًا: إفراد العائد على الموصول وهو الضمير في ذكره.

خامسًا تأكيده ذلك «إنما أراد ابن معين هذا الحديث لأنه ليس بمحفوظ».

بإفراد اسم الإشارة ولفظ الحديث، وإفراد اسم إنَّ، وإفراد اسم ليس وخبرها.

سادسًا: ما نقله الحافظ ابن حجر عن الدوري بلفظ الإفراد في كل ما ذكرناه، وكذلك ما نقله الزيلعي وعبد الحق الأشبيلي بالإفراد، كما سيأتي

والحافظ إما أن يكون نقله عن الدوري من غير طريق ابن عدي، فيكون فيه دليل على التحريف فيما في الكامل، وإما أن يكون مصدره الكامل فتكون النسخة التي نقل عنها ألفاظ الجملة فيها بالإفراد. ويؤيد هذا سياق كلام ابن عدي مما يجعل المنصف البعيد عن المكابرة لا يشك في تحريف هذه الجملة.

أنتقل إلى الفقرة ٣- وأسمع كلام المليباري حيث يقول. «هذا الكلام من ابن عدي ظاهر وصريح بأنه ليس كما يدعي الشيخ بأن ابن عدي بين مراد ابن معين بقوله: إنه أراد حديث عائشة وقيده به».

فأين هذا الظهور، وأين هذه الصراحة، وحال السياق كما تراه وكما شرحناه؟

وعد بذاكرتك إلى ما ادعاه في صحيح مسلم من تحريف، مع قيام الأدلة والبراهين على بطلان دعواه.

وهنا لو كلمه الموتى، وحشر كل شيء أمامه قبلًا ما كان ليؤمن بهذا التحريف الذي قامت عليه الأدلة الواضحة، ولو وجد ما يوافق هواه فهو صحيح وصريح وثابت ولا يمكن أن يتطرق إليه التصحيف، ولو خالف هواه ما في صحيح مسلم أو البخاري فيمكن أن يكون مصحفًا ومحرفًا.

ولو كان في غاية الصراحة والظهور فليس بصريح ولا واضح ولا ظاهر.

٤- فقرة (٤) قوله: «وقد صرح ابن عدي قوله: أحاديث عبد الكريم بالجمع ...» إلخ.

أقول: إن إصراره على الصراحة والظهور، وفي كلام ابن عدي ما يدل صراحة على الإفراد، وقصده دليل واضح على مكابرته ومرجع هذا الإصرار أمور:

أحدها: المكابرة في البدهيات التي عرفناها فيه.

وثانيها: عجمته.

وثالثها: مع عجمته عدم فهمه للغة العرب؛ فإن تفسيره للنصوص تفسيرًا خاطئًا، وركة أسلوبه يدلان على أن الرجل إلى الآن لم يفهم العربية كما يفهمها عوام العرب، وكما يفهمها كثير من العجم.

الفقرتان ٥، ٦- إمعان في الباطل والعناد، وجعجعة بدون أدلة، واستطراد في استطراد.

وللقارئ أن يقرأ كلامه لينظر بماذا يرجع منه، ثم ما سبق في بحثي السابق حول هذا الحديث وغيره من الأحاديث ما يدفع الشبه عنها، ومن أقوال العلماء ومواقفهم ما يقنع القارئ بصحتها.

وأضيف له الآن بالنسبة لحديث عائشة من طريق عبد الكريم الجزري مواقف علماء آخرين.

قال الإمام الزيلعي في نصب الراية (١/ ٧٤): «طريق آخر (يعني من طرق حديث عائشة) روى البزار في مسنده، حدثنا إسماعيل بن يعقوب ابن صبيح ثنا محمد بن موسى ابن أعين ثنا أبي عن عبد الكريم الجزري عن عطاء عن عائشة أن النبي ﷺ كان يقبل بعض نسائه، ثم يصلي ولا يتوضأ. وعبد الكريم روى عنه

مالك في الموطأ وأخرج له الشيخان وغيرهما، ووثقه ابن معين وأبو حاتم وأبو زرعة وغيرهم. وموسى بن أعين مشهور وثقه أبو زرعة وأبو حاتم، وأخرج له مسلم . وأبوه مشهور روى له البخاري. وإسماعيل روى عنه النسائي ووثقه، وأبو عوانة الإسفرائيني، وأخرج له ابن خزيمة في صحيحه وذكره ابن حبان في الثقات . وأخرج الدارقطني هذا الحديث من وجه آخر عن عبد الكريم.

وقال عبد الحق بعد ذكره لهذا الحديث من جهة البزار: لا أعلم له علة توجب تركه، ولا أعلم فيه مع ما تقدم أكثر من قول ابن معين حديث عبد الكريم[1] عن عطاء حديث رديء لأنه غير محفوظ وانفراد الثقة بالحديث لا يضره، فإما أن يكون قبل نزول الآية أو يكون الملامسة الجماع».

ثم ساق الزيلعي لحديث عبد الكريم المذكور متابعات وشواهد قبله وبعده مما يدل على أن عبد الكريم لم ينفرد برواية هذا الحديث، وليس لابن معين حجة فيما يدعيه من رداءة حديث عبد الكريم عن عطاء، وهو قد وثق عبد الكريم ووثقه الأئمة، ومن كان هذا شأنه فلا يقبل الجرح فيه إلا مفسرًا، وأين تفسير يحيى بن معين وهذ الثوري أعرف به من يحيى بن معين يمدح عبد الكريم على انفراده فكيف ما توبع فيه وله شواهد.

وقد صحح الحديث وشواهده أحمد محمد شاكر ونقل كلام الزيلعي وزاد فيمن صححه ابن التركماني وهو كذلك.

وانظر كلامه في الجوهر النقي[2]، فقد صححه ودفع عنه الشبه وساق له أربع متابعات من طرق إلى عائشة رضي الله عنها.

(ص٨٥) قال: ولكن قول الشيخ فهذا كلام البخاري واضح في أنه لم يحكم إلا على حديث عبد الكريم بأنه لا يصح وبأنه لا يثبت، وسكت عن طريق حبيب المعلم وغيرها من الطرق غريب؛ لأن الإمام البخاري وغيره إذا سرد وجوه الاختلاف خاصة في تاريخه والعلل، ثم إذا لم يرجحوا شيئًا منها فهذا حكم منهم

---

(١) هذا اللفظ يؤكد ما قدمناه قبل قليل من لفظ ابن عدي بالإفراد لا بالجمع .

(٢) حاشية سنن البيهقي (١/ ١٢٩).

بأنه مضطرب»[١].

أقول: إني قلت في ردي الأول عليه (ص٧٤): «ورأيته في دراسة هذا الحديث رقم (٤٩٨) ينسب أقوالًا إلى بعض الأئمة، فإذا رجعت إلى أقوالهم رأيت فرقًا بينها وبين ما يجزم بنسبته إليهم.

فمثلًا قال هنا: قلت: إن الإمام البخاري والبزار والدارقطني يجعلون هذا الاختلاف على عطاء في هذا الحديث بالذات علة قادحة لصحته، وهذا هو المعروف عند نقاد المحدثين (ص٣) -أي من بحثه الأول- فإذا رجعت إلى كلامهم لا تجده كما ذكر هذا الباحث ثم عرضت كلام البخاري والبزار والدارقطني من (ص٧٤-٧٦) وإذا بكلامهم يختلف عما نسبه إليهم فعلًا فارجع إلى الصفحات المذكورة.

ثم هو الآن مع بلاياه الكثيرة- يضيف لنا هذه الطامة وهو قوله لأن البخاري وغيره إذا سرد وجوه الاختلاف خاصة في تاريخه والعلل ثم إذا لم يرجحوا شيئًا منها فهذا حكم منهم بأنه مضطرب».

أرأيت أيها القارئ مثل هذا التهور، فبدل أن يرجع إلى الحق الذي وضحته له، وبعد بياني لزيف كلامه يتمادى في باطله ويضيف ما هو أدهى وأمر.

فكم ساق البخاري في صحيحه من وجوه الاختلاف ولم يبين الراجح من المرجوح ذهابًا منه إلى صحة هذه الوجوه كلها[٢].

والمليباري يحكم أن مجرد سرده للاختلاف يدل على الاضطراب، وقل مثل ذلك في شأن مسلم وغيره.

فعلى سبيل المثال أورد البخاري في صحيحه ٤٢- كتاب المساقاة حديث رقم (٢٣٥٩- ٢٣٦٠) فقال: حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا الليث قال: حدثني ابن شهاب عن عروة عن عبد الله بن الزبير ﷺ أنه حدثه أن رجلًا من الأنصار خاصم

---

(١) إن الرجل يرى أن كل خلاف يدل على الاضطراب، وكل خلاف مؤثر ولابد. وهذا على فظاعته أكثر منه لفظاعة ما ادعاه في منهج مسلم أنه ينطوي على علل، وأن بيان العلل يأتي من خلال هذا الترتيب.

(٢) راجع مقدمة الفتح الفصل ٢ (١٠٥- ١٤٣) طبعة الحلبي، فستجد أمثلة كثيرة لما ذكرت.

الزبير عند النبي ﷺ في شراج الحرة التي يسقون بها النخل، فقال الأنصاري: سرح الماء يمر، فأبى عليه فاختصما عند النبي ﷺ فقال رسول الله ﷺ للزبير: «اسق يا زبير ثم أرسل الماء إلى جارك»، فغضب الأنصاري فقال: أن كان ابن عمتك؟ فتلون وجه رسول الله ﷺ ثم قال: «اسق يا زبير ثم احبس الماء حتى يرجع إلى الجدر، فقال الزبير: والله إني لأحسب هذه الآية نزلت في ذلك ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾

قال محمد بن العباس: قال أبو عبد الله: ليس أحد يذكر عروة عن عبد الله إلا الليث فقط، ثم أورده برقم (٢٣٦١) تحت ترجمة باب شرب الأعلى قبل الأسفل، حدثنا عبدان أخبرنا عبد الله أخبرنا معمر عن الزهري عن عروة قال خاصم الزبير رجلًا من الأنصار به، ثم أورده برقم (٢٣٦٢) تحت ترجمة باب شرب الأعلى إلى الكعبين، حدثنا محمد أخبرنا مخلد بن يزيد الحراني قال: أخبرني ابن جريج قال: حدثني ابن شهاب عن عروة ابن الزبير أنه حدثه أن رجلًا من الأنصار به .

فعلى منطق هذا الرجل يكون البخاري ساقه لبيان الاختلاف، فالحديث مضطرب، وإذا لم يحكم باضطرابه فيكون على مذهب المليباري حديث الليث معلًا لأنه خالفه جميع أصحاب الزهري.

قال الحافظ: وذكر الدارقطني في العلل أن ابن أبي عتيق وعمر بن سعد وافقا شعيبًا وابن جريج على قولهما عن عروة عن الزبير، قال: وكذلك قال أحمد بن صالح وحرملة عن ابن وهب، قال: وكذلك قال شبيب بن سعيد عن يونس وهو المحفوظ.

قال الحافظ: وإنما صححه البخاري مع هذا الاختلاف اعتمادًا على صحة سماع عروة من أبيه، وعلى صحة سماع عبد الله بن الزبير من النبي ﷺ فكيفما دار فهو على ثقة. ثم الحديث في شيء يتعلق بالزبير فداعية ولده متوفرة على ضبطه، وقد وافقه مسلم على تصحيح طريق الليث التي ليس فيها ذكر الزبير[١].

---

(١) الفتح (٥/ ٣٥).

وكذلك الترمذي رواه من طريق الليث به وقال: هذا حديث حسن صحيح، وأشار إلى الاختلاف المذكور، ومع ذلك صححه. فهذا البخاري سرد وجوه الاختلاف، وبين فوق ذلك أن الليث قد خالف جميع أصحاب الزهري، ومع ذلك صحح حديث الليث وساقه مساق الاحتجاج. وذكر الحافظ وجوه الاختلاف وزاد عددًا من أصحاب الزهري، وبين وجه صحة الحديث.

ثم إن مسلمًا وافق البخاري في تصحيح طريق الليث وأخرجه محتجًّا به.

فقال: حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا الليث، ح حدثنا محمد بن رمح أخبرنا الليث عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير أن عبد الله بن الزبير حدثه أن رجلًا من الأنصار به[1].

ومن الجدير بالذكر أن نقول للقارئ: انظر إلى منهج البخاري ومسلم ومن ورائهم المحدثون، كيف صححوا هذا الحديث وأمثاله مع أن الاختلاف فيه شديد والليث فيه وحيد.

ثم عد بذاكرتك إلى المعركة التي أقامها المليباري على حديث عبيد الله بن عمر وموسى الجهني وموسى بن عقبة وعبد الله بن عمر وعبد الله بن نافع وأيوب، كل هؤلاء خالفهم اثنان على إمام كثير الحديث لايستكثر عليه أن يرويه أصحابه على الوجهين كما حصل في حديث الليث، حيث اختلف مع رفقائه وهم كثير وهو وحيد، لكن لما كان الزهري من الأئمة المكثرين واحتمل أنه رواه على الوجهين صححه البخاري ومسلم ومن ورائهم أئمة الحديث.

وتذكر مرة أخرى أن مسلمًا روى حديث إبراهيم بن معبد عن ابن عباس عن ميمونة بهذا الإسناد: قتيبة وابن رمح عن الليث عن نافع عن إبراهيم عن ابن عباس عن ميمونة. فأعله المليباري ورجح طريق عبد الله بن صالح الضعيف الواردة روايته في تاريخ البخاري على رواية الإمامين قتيبة وابن رمح، ولا أعيد إليك الحجج الواضحة لفساد مسلك هذا الرجل ومجازفاته وادعائه على المحدثين

---

(١) مسلم ٤٣- كتاب الفضائل، حديث (٢٣٥٧) (٤/١٨٢٩).

أقوالًا ومناهج يتبرءون منها.

وتأمل مرة أخرى قوله: «حتى إن الإمام البخاري إذا أخرج الخبر في التاريخ الكبير لا يفيده إلا وهنًا فقد قال العلامة المعلمي .. فإن من شأن البخاري ألَّا يخرج الخبر في التاريخ إلا ليدل على وهن راويه».

وهذا البخاري أورد خبرًا في تاريخه فقال: عبد الله بن دينار مولى عبد الله بن عمر المديني سمع ابن عمر روى عنه سهيل بن أبي صالح عن عبد الله بن دينار عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: «**الإيمان بضع وستون بابًا**» فذكر الحديث بطوله.

فهل إيراده الحديث لبيان وَهْن راويه عبد الله بن دينار، أو لبيان وهن حديث شعب الإيمان- الحديث المتفق عليه فقد أخرجه الإمام مسلم[1] رَحِمَهُ اللَّهُ قال: حدثنا زهير بن حرب، حدثنا جرير عن سهيل عن عبد الله بن دينار عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**الإيمان بضع وسبعون أو بضع وستون شعبة** ....» الحديث.

وقال البخاري[2] رَحِمَهُ اللَّهُ: حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا أبو عامر العقدي قال: حدثنا سليمان بن بلال عن عبد الله بن دينار به. وأخرجه مسلم بهذا الإسناد، فأين وهن الحديث وأين وهن راويه؟

وقال البخاري في التاريخ (٤/ ١٥٠- ١٥١) الترجمة (٢٢٨٦)، السائب بن يزيد ابن أخت نمر الكندي ويقال الهذلي، قال لي عبد الرحمن بن يونس عن حاتم بن إسماعيل عن محمد بن يوسف عن السائب: حج بي مع النبي ﷺ وأنا ابن سبع سنين» قال علي: هو من الأزد ....».

وقد أخرج البخاري هذا الحديث بهذا الإسناد في صحيحه قال: حدثنا عبد الرحمن ابن يونس حدثنا حاتم بن إسماعيل، عن محمد بن يوسف عن السائب بن يزيد به. فأين الوهن؟ أفي الصحابي أم في أحد من رجال الإسناد وقد خرج لهم

---

(١) الإيمان، حديث (٣٥) (١/ ٦٣).
(٢) الإيمان، حديث (٩).

محتجًا بحديثهم؟ والأمثلة التي تدحض ادعاءه كثيرة.

وهكذا تكون أقوال هذا الرجل ومواقفه مبنية على شفا جرف هار، فتنهار في أودية سحيقة من أودية الباطل.

١- قال (ص٧٥): «وهذا كلام الدارقطني في العلل (٥/ ٧١) . . . . . ثم هو لم يجعل الاختلاف في هذا الحديث بالذات علة قادحة في صحته كما يزعم الباحث . . . ألا ترى معي أن كلام الدارقطني في واد وكلام الباحث في واد آخر، فمتى جعل الدارقطني الاختلاف في هذا الحديث بالذات علة قادحة (ص٧٦).

٢- قلت: إني أكتفي بنقل ما ذكره الدارقطني من الاختلاف على عطاء في هذا الحديث، ولا أريد أن أحلل هذا التصرف، لأن هذا لايليق بي.

٣- قال الإمام الدارقطني رَحِمَهُ اللَّهُ في العلل (٣/ ٢/ ١٢٤):

«ورواه عطاء بن أبي رباح عن أبي سلمة عن أبي هريرة وعائشة، وكذلك قال أبو مريم عن عطاء. ورواه الزنجي بن خالد عن ابن جريج عن عطاء عن عبد الله بن الزبير عن النبي ﷺ وكذلك حبيب المعلم والمثنى بن الصباح والربيع بن الصبيح عن عطاء عن ابن الزبير ورواه ابن أبي ليلى عن عطاء عن أبي هريرة، وقال عبد الكريم الجزري عن عطاء عن جابر، وروى أبو إسحاق السبيعي عن عطاء بن أبي رباح مرسلًا» . اهـ . ولم يرجح منها شيئًا.

٤- ولهذا قلت في (ص١- ٢) من بحثي في حديث رقم (٤٩٨). . هذا وفي الإسناد شيء ينبغي أن يلاحظ، وهو أن عطاء قد اختلف عنه اختلافًا كثيرًا في هذا الإسناد، وقد سرده الإمام الدارقطني في علله (٣/ ٢/ ١٣٤، ٥/ ٧١)، وكذا البزار مختصرًا على ما حكاه الهيثمي في الكشف (١/ ٢١٤)، وكذا البخاري في التاريخ الكبير (٤/ ٣٠)، وأورد الطحاوي تلك الوجوه في المشكل (١/ ٢٤٥) من دون غرض الإعلال، وكذا وقع . . .». اهـ.

٥- إني قدمت هنا الإمام الدارقطني في علله (٣/ ٢/ ١٣٤)، وبعده (٥/ ٧١)، وبعده البزار، وبعده الإمام البخاري مفرقًا بينهما بقولي: «وكذا» وإنما فعلت ذلك لما وجدنا من الفرق بينهم، ثم جاء الشيخ وترك ما ذكره الدارقطني في (٣/ ٢/ ١٣٤)

الذي قلمته من كل المراجع لأنه هو المرجع الأول الذي فهمت منه الاختلاف في عطاء، وأخذ المرجع الذي بعده من العلل (٥/ ٧١) ثم أورد ما فيه قائلًا: ألا ترى معي أن كلام الدارقطني في واد وكلام الباحث في واد آخر، فمتى جعل الدارقطني الاختلاف في هذا الحديث بالذات علة قادحة.

الجواب عن فقرة (١):

نعم قلت هذا الكلام وسيأتي على أي أساس قلته.

الجواب عن فقرة (٢):

أقول: انظر إليه كيف يتجرأ على الطعن في أحاديث صحيح مسلم، وكيف يتجرأ على وضع منهج باطل يهدمه ويحوله إلى كتاب علل، وكيف يتجرأ على مخالفة عدد كبير من العلماء صححوا حديث ابن عمر وابن عباس وشواهدهما

ثم هو بعد هذا يتأدب مع الدارقطني ويتهيب شرح كلامه في العلل وهكذا يكون التواضع والأدب.

وهذا يذكرني بقول ابن عمر ﷺ حينما سأله أناس من العراق عن دم الذباب فقال: عجبًا لكم تقتلون ابن بنت رسول الله ﷺ وتسألون عن دم الذباب.

الجواب عن فقرة (٣):

قوله: قال الإمام الدارقطني في العلل (٣/ ٢/ ١٢٤): ورواه عطاء بن أبي رباح عن أبي سلمة عن أبي هريرة وعائشة . . . إلخ.

أقول: أولًا: هذا الكلام ذكره الدارقطني في (٣/ ١٣٤) لا في (٣/ ٢/ ١٢٤).

ثانيًا: أصل كلام الدارقطني أنه سئل عن حديث سعيد و أبي سلمة قال رسول الله ﷺ «صلاة في مسجدي هذا» فذكر اختلافًا كثيرًا على الزهري، ورجح بعض طرقه على بعض، ثم عطف عليه بذكر الاختلاف على عطاء ولم يرجح كما حكاه المليباري.

ثم قال بعد ذكر الخلاف على عطاء مباشرة (٣/ ٢/ ١٣٤): «وروى هذا الحديث يحيى بن سعيد الأنصاري عن أبي صالح السمان واختلف عنه، فرواه علي بن عاصم عن يحيى بن سعيد عن أبي صالح عن أبي هريرة، وغيره يرويه عن يحيى عن أبي صالح عن إبراهيم بن عبد الله بن قارظ عن أبي هريرة وهو الصواب».

ويلاحظ أن الدارقطني قام بترجيح بعض روايات الزهري على بعض، ورجح في الاختلاف على يحيى بن سعيد الأنصاري بعض الطرق، ولم يقم بالترجيح في الاختلاف على عطاء فلماذا؟

الجواب: سكت تورعًا وأفسح المجال لغيره، ليدرس القضية ويرجح ما يقوم عليه الدليل، ورجح في الاختلاف على الزهري الطرق التي اختارها الإمام مسلم في صحيحه، ورجح في الاختلاف على يحيى بن سعيد الطرق التي خرجها الإمام مسلم في صحيحه. إذ روى مسلم هذا الحديث من طريق عبد الوهاب الثقفي، ومن طريق يحيى بن سعيد القطان كلاهما عن يحيى بن سعيد الأنصاري.

انظر: صحيح مسلم حديث (١٣٩٢) (٣/ ١٠١١-١٠١٣) هكذا تأسى الدارقطني بالإمام مسلم الذي انتخب من طرق حديث أبي هريرة صحيحها، وأفسح المجال لغيره ليدرسوا ويرجحوا ما قام الدليل على رجحانه، لا لأن في حديث ابن الزبير وجابر أضطرابًا. فقام العلماء بترجيح بعض طرق الحديثين، وصححوها على قواعد المحدثين، ولم يروا أن في طرقهما اضطرابًا.

ونسأل المليباري: لقد أبدى الدارقطني رأيه في الاختلاف على الزهري، وأبدى رأيه في الاختلاف على يحيى بن سعيد الأنصاري، وسكت عن الاختلاف على عطاء، فرجح عشرة من العلماء منهم ابن عبد البر وابن حبان وابن خزيمة وابن حجر بعض طرق حديث عطاء عن ابن الزبير وحكموا بصحة الحديث، ورجح ستة من العلماء منهم ابن حزم والمنذري وابن حجر بعض طرق حديث عطاء عن جابر وحكموا بصحته، ولم يفهموا أن في طرقهما اضطرابًا ولم يفهموا أن مجرد حكاية الخلاف بدون ترجيح يدل على الاضطراب.

لماذا لم تقف خجلًا أمام هؤلاء الأئمة فتسلم لهم بالحق؟ ولماذا تخالفهم وأنت تعتبر مخالفة العلماء طعنًا فيهم كما هي طريقة غلاة الصوفية؟؟!

لقد قلت في سياق الكلام على تضعيف حديث ابن عمر وابن عباس وشواهدهما (ص٦٦) من ردي عليه: «وقد علم القارئ الكريم أن هذا الباحث المسكين قد ضعف حديثين من صحيح مسلم جاءت من طرق صحيحة قوية ومن طريق حسن في المتابعات، وقد حلب عليها بخيله ورجله، وما ترك حقًّا يزعمه أو باطلًا يتعمده خطر بباله إلا ركض به عجلًا، وسعى به فرحًا؛ لتضعيف هذين الحديثين وتعليلهما .

ثم إنني قد وضحت أن منهجه الذي تباه وسار عليه في المناقشة، وزعم جهلًا أن منهج مسلم يقتضي تضعيف حديث أبي هريرة الذي أورده مسلم من طرق، فارجع إليه مرة أخرى لترى صدق كلامي.

ثم ما كفاه كل هذا حتى سعى حثيثًا لنقد الشواهد التي دعمنا بها حديثي ابن عمر وميمونة، ويبين لنا أنها كلها منتقدة. فليصفق خصوم الإسلام والسنة لعمل هذا الباحث العبقري، ولا أقول يكبر خصوم الإسلام لأنهم يكفرون بهذا التكبير، ليصفقوا فرحًا بما قدم لهم هذا العبقري من دراسة قائمة على منهج يسميه لهم بمنهج مسلم، وبما قدم لهم من تضعيف هذا الباب بكامله من صحيح مسلم، وما يتلوه من أبواب وأحاديث يقتضي الطعن فيها هذا المنهج الفذ الذي لم يطبقه تطبيقًا كاملًا إلا هذا العبقري في القرن العشرين. فعلام يدل بالله معشر المحدثين بل وجميع المسلمين هذا التشمير الجاد في تبني هذا المنهج . . .» انتهى كلامي.

فما كان جواب المليباري؟

قال في (ص٧٦): «والذي قاله الشيخ (ص٦٦) من التصفيق وغيره، قلت -المليباري-: إنهم لا يصفقون لي قطعًا لأنني دافعت عن أئمة هذه الأمة وعارضت فضيلة الشيخ وهذا العمل مما يكرهونه بل مما يبغضهم»

هكذا قال ورب الكعبة!!! لم يقل المليباري: أعوذ بالله من هذه، وأبرأ إلى الله من وضع هذا المنهج الخطير على هذا الكتاب العظيم الذي يمثل أعز وأغلى وأنقى ما خلفه رسول الله من سنته ودينه.

وأعوذ بالله من هذه الجرأة على هذه الأحاديث التي تعتبر من أعز وأغلى ما عند المسلمين من سنة نبيهم، وفي فضيلة مسجد رسول الله ﷺ وقد صححها فيما بلغني خمسة عشر عالمًا، وليس للبخاري ولا للدارقطني ومن معهما حجج واضحة في تعليلها وإنما هي إشارات أو سكوت أحيانًا بل تفوه المسكين بهذا الكلام.

يعني أن هجومه على سنة رسول الله ﷺ ووضعه لمنهج خطير يؤدي إلى نسف ثاني أصح الكتب بعد القرآن ويمثل أعز وأغلى ما خلفه رسول الله.

هذا العمل يغيظ الكفار أعداء الإسلام ويزعجهم، ولا سيما المستشرقين منهم مثل جولد تسيهر وصنائعه، فإنهم يتقطعون حماسًا وغيرة على سنة رسول الله ﷺ فإن هؤلاء إذا رأوا مثل المليباري يقدم على مثل هذا العمل الخطير اضطربت الأرض من تحت أقدامهم، وجزعوا وهلعوا.

وإننا الآن نخاف على المليباري من بطشهم ومؤامرتهم عليه؛ فلابد إذن من حراسته والحفاظ عليه من قبل عموم المسلمين؛ لأنه قدم للإسلام ولسنة رسول الله خدمة لم يسبق إليها، خصوصًا وقد أكدها بكل حماس وبشكل منقطع النظير في كتابه الجديد الذي يستحق أن يكتب بماء الذهب وبماء العيون، وكذلك مما يميت أعداء الإسلام ويقتلهم غيظًا أن يدافع إنسان بالباطل في قضية إسلامية.

ولكن الذي يفرحهم ويثلج صدورهم أن يدافع مسلم غيور عن سنة نبيه ﷺ ويعيد الحق إلى نصابه بمناقشة العلماء بالحجة والمنطق والبرهان مع كل احترام

وأدب لأئمة الإسلام.

أقول: إنه لمن العجب أن يرى المليباري كل ما قمت به في خدمة السنة: من تصحيح حديثي ابن عمر وابن عباس، وتصحيح شواهدهما، ومناقشة بعض علماء السنة بالحجة والبرهان بكل أدب واحترام؛ سيرًا على مناهجهم في الأخذ والرد بالحجة والدليل من العجب أن يرى هذا طعنًا فيهم يفرح أعداء الإسلام ويرى أن التضحية بأحاديث في صحيح مسلم، وبأحاديث أخر تشهد لها وتقويها يبلغ مجموعها درجة التواتر، ووضع منهج خطير ينسف صحيح مسلم ومصاولة أكثر من خمسة عشر عالمًا صححوا هذه الأحاديث والتعريض بهم، وأنهم ليسوا من النقاد كل هذا عمل إسلامي يغيظ الكفار أعداء الإسلام فاعتبروا يا أولي الألباب.

الجواب على فقرة (٤):

أقول: نعم إنه لما عرض هذا الكلام هكذا في بحثه السابق أشار إلى كلام الدارقطني في العلل (٣/ ٢/ ١٢٤)، (٥/ ١٧)، ولم يذكر نص الدارقطني من الموضعين المشار إليهما وسأنقل كلام الدارقطني من (٥/ ٧١): وسئل عن حديث أبي سلمة عن عائشة عن النبي ﷺ: «صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة» فقال: يرويه عطاء بن أبي رباح واختلف عنه فرواه ابن جريج عن عطاء واختلف عنه.

١- فرواه ابن المبارك عن ابن جريج عن عطاء عن أبي سلمة عن أبي هريرة وعائشة.

٢- وخالفهم (كذا) أبو عاصم وعبد الرزاق، فروياه عن ابن جريج عن عطاء عن أبي سلمة عن أبي هريرة أو عائشة.

٣- وقال موسى بن طارق: عن ابن جريج عن عطاء عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن عائشة.

٤- وقال عبد الغفار بن القاسم: عن عطاء.

٥- وقال محمد بن عبيد الله العرزمي عطاء عن أبي هريرة قال رسول الله ﷺ.

٦- وقال أبو بشر جعفر بن أبي وحشية عن عطاء عن عائشة.

٧- وقال حماد بن زيد عن عطاء، ويشبه أن يكون قول حماد محفوظًا.

والصحيح عن ابن جريج عن عطاء عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن عائشة. والباقي وهم.

أقول: لماذا تجنب المليباري نقل هذا النص؟ أظن والله أعلم لما عرفت من أساليبه أنه خاف أن يتورط في تضعيف حديث أبي هريرة في الصحيحين، فتقوم عليه ضجة تزلزله؛ لأن منهجه الذي سلكه يحتم عليه أن يضعف هذا الحديث، فابتعد بنفسه عن ساحة الخطر المكشوفة.

ولأبين للقارئ هذه القضية

ألم تر أن الدارقطني قال: «والصحيح عن ابن جريج عن عطاء عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن عائشة والباقي وهم».

ومعنى هذا أن الحديث من مسند عائشة لا من مسند أبي هريرة وقد رواه الشيخان في الصحيحين في مسند أبي هريرة.

والدارقطني قد حكم على سائر طرقه عن عطاء بالوهم، ولم يصح في نظره عن عطاء إلا من هذا الطريق، وهو يتعلق بكلام الدارقطني لتحقيق أغراضه تعلقًا أعمى فلماذا لا يتابعه هنا، ويقول كما قال ودندن طويلًا وتغالى في الدارقطني إن الدارقطني لم يصححه إلا لقرينة ولم يرجحه إلا لقرينة كما قال في حديث عبيد الله ابن عمر وموسى الجهني وموسى بن عقبة وأيوب وعبد الله بن عمر وعبد الله بن نافع، فليأخذ بهذه القرينة القوية وليهول بها وبالدارقطني ويقترح على المحدثين أن يعللوا هذا الحديث في الصحيحين بهذه العلة.

وليقترح على من يحقق كتب الأطراف أن ينقلوا هذا الحديث إلى مسند عائشة، قد يتظاهر بأن الشيخين إنما خرجاه من طريق الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة.

فيقال بحكم تعلقك بكتاب العلل، فإن مؤدّى كلامه هذا أن الحديث من مسند عائشة، وأن أبا هريرة تلقاه عنها، وكلامه واضح في ذلك لا يمكن التخلص منه إلا برد كلامه ومناقشته مناقشة علمية يتبين فيها ضعف حجته، لا طريق للخلاص

من هذا المأزق إلا بسلوك منهج المحدثين في اتباع الحجة، ورد المخطأ بالحجة، لكنه على مسلك المليباري يعتبر هذا طعنًا في أئمة الإسلام يفرح أعداء الإسلام.

فطوى هذه القضية المتعلقة بالصحيحين لخطورتها، لكن واجهته معضلة وهو في طريقه إلى بعثرة كل شواهد حديث ابن عمر وسحقها، فماذا يصنع بحديث عائشة هذا الذي صححه الدارقطني من طريق عطاء عن أبي سلمة عن أبي هريرة عنها.

فأخذ هنا بالقاعدة «الضرورة تبيح المحظورة» فتحول إلى مجتهد يناقش الدارقطني ويأخذ ويعطي بالحجة فقال في (ص٦) في الكلام على حديث (٤٩٨) من تعليقه على «غاية المقصد». «ثم الذي رجحه الدارقطني فيه لأن رواية موسى بن طارق وهو يماني أبو قرة الزبيدي، قال فيه أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، هكذا حكاه الذهبي عنه. وذكر الذهبي أيضًا الذي في الجرح وهو قول أبي حاتم: محله الصدق، لكن الإمام أحمد أثنى عليه، ووثقه ابن حبان وكذا الحاكم والخليلي. لكن خالفه ابن المبارك- وهو إمام معروف- فرواه عن ابن جريج عن عطاء عن أبي سلمة عن أبي هريرة وعائشة».

ما هي النتيجة إذا كان ابن المبارك إمامًا معروفًا وقد خالف موسى بن طارق؟

لا شيء. ثم قال: وخالفهما عبد الرزاق، وهو من أثبت أصحاب ابن جريج عند الإمام أحمد، فرواه عن ابن جريج عن عطاء عن أبي سلمة عن أبي هريرة أو عائشة كما تأتي روايته هذه في رقم الحديث (٥٠١) ولهذا قلت وفي ترجيح الدارقطني.

وما هي النتيجة إذن؟ لا شيء. لماذا؟ لأنه تدرب على الهدم لا على البناء، وليس هدم الحجارة والطين إنما هو هدم سنة سيد المرسلين، ولأن تصحيح حديث عائشة مما يشهد لحديث ابن عمر، وهو لا يريد هذه الشهادة القوية لأنه يريد أن يجهز عليه، ومما يزيد الريبة في أمره وخطورة مقصده أن الدارقطني في هذا الموضع قال: وخالفهم أبو عاصم وعبد الرزاق فروياه عن ابن جريج عن عطاء عن أبي سلمة عن أبي هريرة أو عائشة، فحذف أبا عاصم النبيل الثقة الثبت لأن في ذكره مشكلة لا يستطيع دفعها في هذا المقام، لأن مشاركته مع عبد الرزاق الثقة الثبت في

رواية هذا الحديث سترجع على الأقل جانبهما، ويترتب على ذلك القول بصحة حديث عائشة من هذا الوجه، وهذا أمر صعب لا يطيقه فلابد من مرمرة القضية وطيها والخروج منها بدون نتيجة.

فلم يسلك مسلكه الأعمى بالتسليم للدارقطني فيحكم بصحة الحديث من الوجه الذي صححه الدارقطني، ولم يسلك مسلك المجتهدين في الوصول إلى الحق والقول به إما بأن يجمع بين الطرق المختلفة على عطاء فيصحح الحديث بناء على هذا كأن يقول: لا يبعد أن يكون عطاء سمع الحديث من أبي سلمة على الوجهين لأن أبا سلمة قد سمع من عائشة ومن أبي هريرة. أو يقول: إن الشك في تعيين الصحابي لا يضر، فحيث إن الحديث مداره على صحابيين فهو ثابت لا شك فيه، لأنه كيفما دار فعلى صحابي، وما كان كذلك شأنه فلا ريبة في صحته، فإذا أنف من الاسترواح إلى القول بأنه يحتمل أن يكون روى على الوجهين كما عهدناه عنه، فليسلك مسلك النقاد فيرجح بالكثرة أو الحفظ أو بهما، وذلك متوفر في رواية أبي عاصم وعبد الرزاق وإما أن يرجح بالقرينة التي أشاد بها وملأ بها صفحات كثيرة في تضعيفه لحديث عبد الله بن عمر فيقول ما رجح الدارقطني طريق موسى بن طارق إلا لأنه أدرك أوهامًا وعللًا في تلك الطرق التي خالفت موسى بن طارق.

أمَّا أن يردم الطرق كلها ويترك كل قواعد المحدثين، ويتسلل في حفاء للخروج من حديث عائشة بدون نتيجة فإن هذا الأمر مريب.

هذا وحديث عائشة لا شك أنه صحيح، لأن الجمع بين طرقه ممكن، ولأن الترجيح ممكن، ولا شك أن ترجيح الدارقطني غير صحيح، لكن المليباري لم يسلك مسلك أهل العلم في رد هذا الترجيح بالحجة والبرهان وإبراز الوجه أو الوجوه الراجحة، أو يسلك مسلكهم الذي طالما استخدموه وهو الجمع بين الطرق لأنه هنا ممكن كما أشرت إلى ذلك.

ثم ذكر فقرة يؤيد فيها وجهة نظره في رد ترجيح الدارقطني.

ثم قال: فالخلاصة أن حديث حبيب المعلم إما أن يكون محفوظًا لما سبق من

المتابعات، ولكنه بعيد عندي لما فيه من الخلاف في الحكم، أو يكون مضطربًا لما فيه من الاختلاف وهذا حقًّا حيرني عليه إلا أني أميل إلى اضطرابه.

انظر: كان كلامه في حديث عائشة، وكان المفروض أن يأتي بخلاصة بحثه فيه والنتيجة التي وصل إليها؛ إما الحكم عليه باضطراب كما هي طريقته المفضلة، وإما الحكم بصحته باتباع إحدى الطرق المتبعة عند المحدثين وقد ذكرتها لك. وانظر إلى هذا الربط بين كلامين متنافرين بالفاء الدالة على التعقيب والترتيب.

قال في فقرة (٥) متجنيًا متظلمًا: «إني قدمت هنا الإمام الدارقطني في علله (٣/ ٢/ ١٣٤) وبعده البزار وبعده الإمام البخاري مفرقًا بينهما بقولي: وكذا، وإنما فعلت ذلك لما وجدنا من الفرق بينهم، ثم جاء الشيخ وترك ما ذكره الدارقطني في (٣/ ١٤٣) الذي قدمته من كل المراجع؛ لأنه هو المرجع الأول الذي فهمت منه الاختلاف في عطاء، وأخذ المرجع بعده في العلل (٥/ ٧١) ثم أورد ما فيه قائلًا: ألا ترى معي أن كلام الدارقطني في واد، وكلام الباحث في واد آخر. فمتى جعل الدارقطني الاختلاف في هذا الحديث بالذات علة قادحة».

أقول: أولًا: إنني طلبت بحثه هذا لأنظر خلاصة ما توصل إليه في شواهد حديث ابن عمر، والتي قال إنها منتقدة معللة، ولما وصلني فعلًا نظرت فيه نظرة إجمالية وصرحت له بأني سأكتفي بنظرة إجمالية في هذا البحث وليس عندي وقت لدراسته التفصيلية.

ثانيًا: إنه هو نفسه لم يذكر النصين، فلو ذكرهما وبينهما فرق وناقشته في أحدهما وتركت الآخر الذي هو موضع الحجة في نظره لكان له الحق أن يتظلم وأعوذ بالله من الظلم والخيانة.

ثالثًا: يدعي أن بين النصين فرقًا وبين نصوص الأئمة فروقًا وعبر عن هذه الفوارق بكلمة (كذا).

وأنا إلى الآن لا أعرف هذه اللغة، وهل هذه دلالتها عند العرب كلهم أو بعضهم ومن من اللغويين والنحاة قال إنها تدل على الفرق أو الفروق بين الكلامين أو الأقوال المتعددة؟ خصوصًا إذا كان موضوع الأقوال موضوعًا واحدًا والذي

أعرفه هو الذي قاله ابن هشام في مغني اللبيب (١ / ١٨٧): «(كذا) ترد على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون كلمتين باقيتين على أصلهما، وهما كاف التشبيه وذا الإشارية كقولك: رأيت زيدًا فاضلًا ورأيت عَمرًا كذا» وعلى هذا الوجه حملت كلام المليباري؛ لأنه يدل على تشابه وتماثل كلام الدارقطني في الموضعين، وعلى تشابه كلام كل الأئمة الذين ذكرهم.

قال ابن هشام: «الثاني: أن تكون كلمة واحدة مركبة من كلمتين مكنيًا بها عن غير عدد، كقول أئمة اللغة: قيل لبعضهم أما بمكان كذا وكذا وجذٌ؟؟ فقال: بلى وجاذًا فنصب بإضمار أعرف.

الثالث: أن تكون كلمة واحدة مركبة مكنيًا بها عن العدد».

ولا يمكن حمل كلام المليباري على هذين الوجهين فتعين الأول وهو الذي يعرفه طلاب العلم وعوام العرب.

رابعًا: كان ينبغي إذا أدرك الفرق بين كلامي الدارقطني أن يذكره ويذكر الفرق بينهما، والحجج التي خسرها وتجاهلتها أنا على حد زعمه وتجنيه.

خامسًا: نقلت عن الدارقطني هذا النص الذي يتباكى عليه قبل ثمان صفحات من بحثي هذا وأدنته منه، قمت بهذا قبل أن أرى هذا التجني والذي يرمي من ورائه إلى أن يحييني بداء من أدوائه ويصدق عليه المثل: (رمتني بدائها وانسلت).

وأختم مناقشتي هذه بما ختمت به مناقشتي الأولى مع إضافة شيء جديد وهو: أنه قد سبقني إلى تصحيح حديث ابن عمر وميمونة الإمام مسلم، ومن أتى بعد مسلم من أئمة الحديث الذين تلقوا كتابه بالقبول ولم يبالوا بِشُبَهِ المتقدين.

وممن رجح رواية ميمونة من طريق نافع عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن ابن عباس الإمام المزي في «تحفة الأشراف».

ومن صحح حديث ابن عمر:

١- المنذري. ٢- ابن حزم.

٣- البيهقي .
٤- السنوسي شارح مسلم[1].
٥- النووي .
٦- الحافظ ابن حجر[2].

٧- أحمد محمد شاكر حيث صحح هذا الحديث من كل طرقه فصححه من طريق عبيد الله في المسند رقم (٤٦٤٦، ٥١٥٣، ٥٧٧٧) ومن طريق موسى الجهني (٥١٥٥)، ومن طريق عبد الله بن عمر العمري (٥٣٥٨).

وممن صحح حديث ابن الزبير، وخالفهم الباحث:

١- ابن عبد البر .
٢- وابن خزيمة .
٣- وابن حبان .
٤- وابن حزم .
٥- والمنذري .
٦- والطحاوي .
٧- والزركشي .
٨- وابن حجر .
٩- والسمهودي .
١٠- والألباني .

وممن صحح حديث جابر وخالفهم الباحث:

١- ابن حزم .
٢- والمنذري .
٣- وابن عبد الهادي .
٤- وابن حجر .
٥- والبوصيري .
٦- والألباني .

وممن صحح حديث عائشة: الدارقطني في العلل (٣/ ١٣٤) والهيثمي في مجمع الزوائد (٤/ ٥) والأمر كذلك.

وعجبًا للباحث أن يتجرأ على مخالفة هؤلاء جميعًا بدون حجج، ويستغرب مخالفتي لعدد قليل لهم شبه، ومعي الحجج القوية والحمد لله وإلى جانبي الكثير من الأئمة ومنهم هؤلاء وأمامك مناقشتي ودراستي في هذا البحث وفي رسالتي «بين الإمامين» ترى الحجج النيرة على ما ذهبت إليه في تصحيح هذه الأحاديث.

---

(١) انظر حاشية الأبي لمسلم (٣/ ٤٨٠).

(٢) حيث احتج برواية موسى الجهني في الفتح (٣/ ٦٧).

ومن الجدير بالذكر أن صاحب كتاب «نظم المتناثر من الحديث المتواتر» قد عد حديث «صلاة في مسجدي» من الأحاديث المتواترة. انظره: (ص٥٤).

ملاحظة. كنت قد أعرضت عن هذا التعليق؛ لأنه يمس شخصي فقط، ثم ترجح لي إلحاقه من باب «إنها صفية».

قال المليباري في (ص١): قال الشيخ في (ص٩): . . . الذي رواه البزار فقال: حدثنا إسحاق بن يوسف . . .

وهذا خطأ لأن الإمام البزارلم يروه من طريق إسحاق بن يوسف، وإنما رواه في مسنده من طريق أحمد بن عبدة ثنا حماد بن زيد عن حبيب المعلم عن عطاء بن أبي رباح إلى أن قال: والذي قلته في مستهل تعليقي على هذا الحديث الذي رواه الإمام أحمد في المسند هو هذا الإسناد، ذكره البزار وجهًا من وجوه الاختلاف الذي (كذا) ورد على عطاء يعني أنه ضعيف بسبب الاضطراب، وليس فيه ما يدل على أن البزار قد رواه من طريق إسحاق بن يوسف.

أقول: إن مسئولية الخطأ تقع على الأخ حمزة المليباري لأنه ساق حديث رقم (٥٠٠) من «غاية المقصد في زوائد مسند أحمد» بهذا الإسناد: حدثنا إسحاق بن يوسف، ثنا عبد الملك عن عطاء عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام فهو أفضل».

ثم علق عليه في الحاشية بالآتي: (٥٠٠) هذا الإسناد ذكره البزار وجهًا من وجوه الاختلاف الذي ورد على عطاء (الكشف ١/ ٢١٤) فوثقت بهذا الكلام الواضح النسبة إلى البزار وإلى كتاب «كشف الأستار عن زوائد البزار» للحافظ الهيثمي فنسبت الحديث إلى البزار بناء على كلامه، وهل لكلامه مدلول غير هذا فأي إنسان له حظ من اللغة العربية يوافق المليباري على قوله: وليس فيه ما يدل على أن البزار قد رواه من طريق إسحاق بن يوسف بعد تصريحه بقوله: هذا الإسناد ذكره البزار، وفي صدر هذا الإسناد إسحاق بن يوسف وهو يأتي في شيوخ شيوخ البزار.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

* * *

مصادر الكتـــاب

الكتاب	المؤلف
(أ)	
الإكليل	للحاكم أبي عبد اللّٰه
الإلزامات	للدارقطني
(ب)	
بين الإمامين	ربيع بن هادي
(ت)	
التاريخ الكبير	للبخاري
تدريب الراوي	للسيوطي
تقريب التهذيب	للحافظ ابن حجر
التنكيل	للمعلمي
تهذيب التهذيب	للحافظ ابن حجر
(ج)	
جامع الأصول	لابن الأثير
الجرح والتعديل	لابن أبي حاتم
الجمع بين الصحيحين	لأبي بكر الجوزقي
(ذ)	
ذخائر المواريث	لعبد الغني النابلسي
(ر)	
الرسالة المستطرفة	للكتاني

(ز)

زاد المعاد	لابن القيم

(س)

السنن	للترمذي
السنن	للنسائي
السنن	لأبي داود
السنن	لابن ماجه
السنن الكبرى	للبيهقي

(ش)

شرح مسلم	للأبي
شرح مسلم	للنووي
شرح معاني الآثار	للطحاوي

(ص)

الصحيح	للإمام البخاري
الصحيح	للإمام مسلم
صيانة صحيح مسلم	لابن الصلاح

(ف)

فتح الباري	للحافظ ابن حجر
فتح المغيث	للسخاوي

(ك)

الكاشف	للذهبي
الكامل	لابن عدي
كتاب المجروحين	لابن حبان

(م)

محاسن الاصطلاح للبلقيني

مجموع الفتاوى للإمام ابن تيمية

المسند للإمام أحمد

مشكل الآثار للطحاوي

المصنف لابن أبي شيبة

المصنف لعبد الرزاق

المقدمة لابن الصلاح

الموطأ للإمام مالك

(ن)

نصب الراية للزيلعي

النكت للحافظ ابن حجر

(هـ)

هدى الساري للحافظ ابن حجر

* * *

الرد المفحم

على من اعتدى على صحيح مسلم

تأليف

فضيلة الشيخ العلامة

ربيع بن هادي عمير المدخلي

رئيس قسم السنة بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية سابقًا

بوزيد بلقاسم

بوزيد بلقاسم

بوزيد بلقاسم

بوزيد بلقاسم

بوزيد بلقاسم

بسم الله الرحمن الرحيم

بوزيد بلقاسم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه

أما بعد:

فأقدم إلى مُحِبّي سُنَّة رسول الله ﷺ الصَّادقين في حُبِّهم باطنًا وظاهرًا وعلمًا وعملًا هذه الرسالة التي كانت أول مناقشة لحمزة المليباري وكانت في حدود عام ١٤٠٧هـ من هجرة المصطفى ﷺ، وكان فيها مزدجر كافٍ لهذا الرَّجل عن التَّمادي في الباطل وحافزًا له على الرجوع إلى الله والتوبة إليه مما ارتكبه في حق صحيح الإمام مسلم الذي يعتزُّ به كل مسلم يعلم منزلة سنَّة رسول الله ﷺ.

ولقد سلك هذا الرَّجل منهجًا وأسلوبًا وتطبيقًا لا يعرفه أهل الحديث والسنَّة وعلماء النَّقد والجرح والتعديل.

وأوَّل بحث عرفتُ من خلاله حمزة المليباري سبع ورقاتٍ من كتابٍ كان يقوم بدراسةِ قسمٍ منه وتحقيقِهِ ألَا وهو كتاب «غاية المقصد في زوائد مسند الإمام أحمد» للحافظ الهيثمي الذي قدَّمه لنيل الشهادة العالمية (الدكتوراه).

ولا أدري كيف تعامل في دراسته هذه مع الأحاديث النبوية التي كانت ضمن نطاق تحقيقه ودراسته، تلكم الرسالة التي أخفاها من حوالي ثمانية عشر عامًا إلى يومنا هذا كما أخفى رسالته العالمية (الماجستير) التي قدَّمها لجامعة الأزهر والظاهر أنَّه لا يستطيع إظهارهما لما فيهما من الآفات والبلايا!

لقد قفز هذا الرجل قفزة عجيبة من عمله الأساسي إلى صحيح مسلم.

فماذا فعل المليباري في هذه القفزة العجيبة -وهي طوره الأوّل- ؟

١- لقد نسف بابًا بكامله من صحيح الإمام مسلم يتضمن عشر طرق من أقوى طرق الحديث وأصحها.

٢- وضع منهجًا خطيرًا لصحيح الإمام مسلم انطلق منه إلى تدمير ذلك الباب الذي ذكرته، وليس هذا المنهج الخطير خاصًا بذلك الباب وإنما هو منهجٌ لصحيح

مسلم كلِّه وكان هذا الباب هو تجربته الأولى لهذه القنبلة المدمِّرة ومثَّل بباب آخر يُشبِهُ هذا الباب في ترتيبه وكثرة طرقه ولا يزال مُعتزًّا بهذا المنهج يدعو إليه ويُدافع عنه بكل ما يستطيع من الأكاذيب والألاعيب.

وإليكم هذا المنهج وتطبيقه العملي:

قال المليباري في أوراقه السَّبع[1] التي وصلت إليَّ: «وقد رواه الإمام مسلم في صحيحه من حديث نافع عن ابن عمر بدون الزيادة، كما أشار إليه الهيثمي من طرقٍ كلِّها منتقدة من قِبَلِ أئمة هذا الشأن، كالإمام البخاري والدارقطني والنسائي[2]».

أما الإمام مسلم، فلا يتَّجه إليه هذا الطعن لإدخالها في الصحيح؛ وذلك لأنه لم يُخرجها في الأصول، ولا في المتابعة، وإنما أوردها في الصحيح للتنبيه على عللها وذلك ظاهر لوجوه:

أولًا: قال الإمام مسلم رحمه الله في مقدمة صحيحه (١/ ٥٩): «وسنزيد إن شاء الله تعالى شرحًا وإيضاحًا في مواضع من الكتاب عند ذكر الأخبار المعللة، إذا أتينا عليها في الأماكن التي يليق بها الشرح والإيضاح إن شاء الله تعالى».

وثانيًا: أنه أورد طريق الليث عن نافع عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن ابن عباس عن ميمونة، ولم يُورد طريق الليث التي لم يذكر فيها ابن عباس والأول لا يصح، والثاني محفوظ، ولو كان مسلم يريد المتابعة لكان أولى أن يورد الثانية، لأنها سليمة ولا نزاع في صحته [كذا] ولم يفعل.

وثالثًا: أنه أورد طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر بعد أن أورد الطرق المنتقدة قبل الأخير.

ولو أراد المتابعة، لأتبعه طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن ابن

---

(١) وهو أوَّل هجوم له على صحيح الإمام مسلم.

(٢) هذا كلام عام يفهم منه أن أئمة الشأن كلهم قد انتقدوا كل هذه الطرق وهو كلام مزيف فهناك أئمة كثر خالفوا هؤلاء الأئمة الثلاثة.

المسيب عن أبي هريرة ، ليفيد أن الزهري قد تابعه أيوب ، ولكنه لم يفعل .

وسيأتي مزيد من الإيضاح عن هذه الطرق .

ولما أن الإمام مسلمًا رَحِمَهُ اللَّهُ أخرج هذا الحديث من وجوه صحيحة واتفق عليها الإمام البخاري في صحيحه[1] (كذا) ولم يقصد بإخراج هذه الطرق المعللة والمنتقدة المتابعة ، لم يتجه إليه الطعن إن شاء الله تعالى .

وهذا هو الذي ظهر لي من التوجيه لسلامة الإمام مسلم من الطعن . والله أعلم» اهـ.

فقلت معلقًا :

انتهى ما قاله حمزة المليباري ، معتقدًا أن الإمام مسلمًا رَحِمَهُ اللَّهُ لم يورد حديث ابن عمر :

١ - من طريق الأئمة الحفاظ : يحيى القطان ، وابن نمير ، وأبي أسامة وعبد الوهاب ابن عبد المجيد الثقفي ، كلهم عن الإمام الثبت عبيد الله بن عمر العمري عن نافع عن ابن عمر مرفوعًا .

٢ - ومن طريق الإمام الثبت الورع يحيى بن زكريا بن أبي زائدة ، عن الثقة موسى الجهني عن نافع عن ابن عمر مرفوعًا .

٣ - ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر .

٤ - ومن طريق الليث بن سعد الإمام عن نافع عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن ابن عباس عن ميمونة مرفوعًا .

لم يُورد مسلم هذه الطرق التي هي في القمة من الصحة ، ومعظمها من الطبقة الأولى من شرطه ؛ إلا ليوضح ويُبيِّن ويشرح عللها !

فهذا هو منهجه الأوَّل وتطبيقه على بعض أحاديث هذا الباب ، ثمَّ لم يشفِ هذا

---

(١) ومع تصريحه هذا بأنَّ الإمامين البخاري ومسلمًا قد اتفقا على إخراج هذا الحديث فقد كرَّ عليه مرَّة أخرى مع غيره من الشواهد فحكم عليها كلّها بأنّها منتقدة معللة وسيأتي بيان هذه الشواهد وغيرها مع الحكم عليها .

العمل عليه لأنَّ له مرمًى بعيدًا فوثب وثبةً قويَّةً وجريئةً لسحقِ بقيَّة طرق أحاديث هذا الباب وشواهدها من خارج صحيح مسلم التي أحجم عنها في بداية تنفيذ خطَّته فأجهز وقضى عليها قضاءً مُبرمًا ثمَّ أعلن حكمه عليها بكلِّ جُرأةٍ قائلًا: «وهذا هو الذي ترجَّح لي في هذا الموضوع، وليس فيه استحالة صحة رواية عبيد الله، بل يحتمل صحته (كذا)، لكن هذا الاحتمال ضعيف لا يقال به في مقابل الراجح المؤيَّد بالأسباب، ثم فضيلة الشيخ ذكر شواهد للحديث ولا يحتاج إليها. مع أنَّ الشواهد كلَّها منتقدة أيضًا. وقد بيَّنتُها في تعليقة الحديث السابقة والله أعلم».

وهذه الشواهد بعضها في الصحيحين وبعضها خارج الصحيحين فلم يعبأ بها كلها.

لينتبه القارئ الكريم إلى تشبث هذا الرجل بهذا المنهج الباطل الخطير ألا وهو ما يدَّعيه من أن مسلمًا يقوم ببيان العلل من خلال ترتيب أحاديث الباب بحيث يقدِّم الصحيح ويُؤخِّر ما فيه علَّة ولو كان المؤخَّر قد تعدَّدت طرقه وبلغ أعلى درجات الصحَّة.

ويؤكد هذا الهدم مرَّات في بحثه الأصلي-مرتين- وفيما وصل إليَّ من أوراق قبل أن أطَّلع على شيء من ذلك.

ويريد الله الذي تعهد بحفظ دينه أن يفضحه ويكشف ما بيَّته هذا الرجل لسنة نبيه ﷺ فيرسل أوراقًا إليَّ كانت هي القشة التي قصمت ظهر البعير فما كان منِّي إلا أن قُمتُ بدراسة هذه الأوراق فوجدتُها تحمل المنايا والبلايا من تأصيل خطير وتطبيق مهلك وتلاعب وخيانات في البحث فتلطفتُ به أثناء المناقشة في الغالب وقد شدَّدتُ عليه حينما أرى هول ما يرتكبه في حق سنة رسول الله ﷺ ثم أرسلتُ إليه هذه المناقشة التي تضمَّنت نقدًا بيَّن كل ما في خبايا هذه الأوراق، وتضمنت نصائح للمليباري أن يرجع عن خطه الخطير ومنهجه وتطبيقه المدمرين لعلَّه يتذكر أو يخشى فيتوب إلى الله مما بيَّته وجنته يداه فأبى واستكبر وشمَّر عن ساعد الجد في الرد عليَّ بالكذب والمناورات والمغالطات والتطبيق الباطل لقواعد أهل الحديث والتباكي ليُرِيَ الناسَ أنه مظلوم!

فكتب بحثًا مطولًا جدًا يستغرق اثنين وتسعين صحيفة من القطع الكبير تحوي كل صحيفة ما لا يقل عن ثلاثة وثلاثين سطرًا ملأها بالهراء الباطل وبما ذكرت سلفًا، مؤكدًا في هذا البحث منهجه الباطل مع شيء من التحوير لكنه خائف هذه المرَّة من التطبيق العملي الذي قام به أولًا في الظلام.

طوره الثاني:

كان هذا الطور شرحًا ودفاعًا عن الطور الأول، مع شيء مهم من التحوير.

فقد ساق كلام الإمام مسلم في بيان طبقات الرواة، وعمن سيروي من أهل هذه الطبقات، ثم قال: «وهذا يفيد أن ترتيبه للأحاديث قائم على منهج علمي، وهو مراعاته ذلك الترتيب في إيراد الأحاديث في كتابه الصحيح، فإذا ذكر طريق حديث من طرقه في أول الباب، فمعناه أنه أسلم من العيوب وأنقى عنده، ويجمع تارة طرقه في أول الباب لكونها على مستوى واحد في سلامة[1] العيوب، ثم إذا أتبعها بطرق أخرى لذلك الحديث، وقد تكون هي طرقًا مستقلة عن الصحابي الذي قدم حديثه من طرق أخرى غير هذه، فمعناه أنها ليست في مستوى تلك الطرق لكون راويها من أهل القسم الثاني، أو لسبب آخر.

وعلى هذا فإذا قدم ما هو مستحق أن يؤخره، وإذا أخر ما هو مستحق أن يقدمه فمعناه أنه أدرك فيه شيئًا جعله يتصرف كذلك»[2].

وهذا الشيء الذي أدركه فجعله يتصرف ما هو إلاَّ العلّة القادحة في مذهب المليباري، كما سيأتي.

ثم قال بعد كلامه السابق: «ومع ذلك وله تصرف علمي آخر في صحيحه، وهو بيان العلّة في بعض المواضع منه[3]، وذلك بعد أن خرج الحديث من طريق صحيح في الأصول، وإن كان لذلك الحديث علّة من بعض طرقه[3]، فيبيّن العلّة إذا كان

---

(١) هكذا في سلامة العيوب.

(٢) كتابه الذي لم يسم (ص٢)

(٣) ومثل هذه الاحترازات ما جاءت إلّا في هذا الطور !!

المكان مناسبًا للبيان[١]، وذلك بذكر طرقه المعللة خارج الأصول، ومقصود الكتاب وموضوعه، وهذا البيان ليس بمقصود أصلي صنف وجمع لأجله الكتاب الصحيح، بل إنما هو لغرض استطرادي»[٢].

فمن الجديد في هذا الطور وهو الثاني:

أن مسلمًا يخرج الطرق المعللة خارج الأصول لأمر استطرادي[٣].

أما في الطور الأول فإن مسلمًا يخرجها خارج الأصول والمتابعات.

فانظر كم الفرق بين الطورين؟!

ومما جدَّ في الطور الثاني:

أن مسلمًا إذا قدم ما هو مستحق أن يؤخره، وإذا أخر ما هو مستحق أن يقدمه فمعناه أنه أدرك فيه شيئًا جعله يتصرف.

والشيء هذا الذي جعله يتصرف أمر خطير فما هو؟.

إن دندنة المليباري حول العلل تجعلنا نفسره بالعلة، ويؤكد ما أقوله كلامه الآتي:

قال المليباري (ص: ١٣):

«قلت: لما وعد الإمام مسلم في المقدمة أن يضع طرق الحديث في موضعها، وقد وضعها في موضعها فعلًا، فإذا رأينا المخالفة في الترتيب في الظاهر فينبغي لنا أن نعرف أن مسلمًا قد أدرك شيئًا دفعه إلى ذلك، وهذا هو الذي وقع هنا في رواية أيوب، وأنه كان من العادة أن يقدم رواية معمر عن أيوب عن أهل القسم الثاني، وعلى هذا إذا ذكرها عقب رواية عبد الرزاق عن معمر عن الزهري فيفيد أن معمرًا عنده الوجهان، لهذا كما أفاد هنا بذكر رواية الزبيدي عن الزهري عن أبي سلمة عقب رواية معمر عن الزهري عن سعيد أن الزهري، يرويه من الوجهين. ومثل هذا في بعض مواضع من صحيح مسلم.

---

(١) و(٢) ومثل هذه الاحترازات ما جاءت إلَّا في هذا الطور!!

(٣) كيف يستطرد من التزم عدم تكرار الصحيح، والاستطراد يكون بطرق فيها علل ومنتقدة، وكيف يسوق طرقًا فيها جبال الحفظ استطرادًا لبيان العلة؟!

انظر مثلًا حديث الأعمش (١٧/ ١٤٤) من صحيح مسلم مع شرح النووي».

أقول:

١ - افهم قوله: «فإذا رأينا المخالفة في الترتيب في الظاهر فينبغي أن نعرف أن مسلمًا قد أدرك شيئًا دفعه إلى ذلك، وهذا الذي وقع هنا في رواية أيوب وأنه كان في العادة أن يقدم رواية معمر عن أيوب عن أهل القسم الثاني».

افهم أنه يضع قاعدة خطيرة تقتضي أنَّ كل ما خالف فيه مسلم عادته بتأخير ما كان يقدمه فإن فيه علّة، وضرب لذلك مثلًا برواية معمر عن أيوب المعللة المنتقدة مع أنه قد أعلّ طرقًا أقوى من طريق أيوب بهذه القاعدة، وذكر تطبيقًا لهذه القاعدة أن هذا التصرف موجود في بعض مواضع من صحيح مسلم، ومنها حديث الأعمش في (١٧/ ١٤٤).

ولم يعلل حديث الأعمش هذا أحد من أئمة النقد، ولم يذكر المليباري أحدًا أعله، وليس له علّة عند المليباري إلا أن مسلمًا وضعه في آخر الباب[1] !!.

ألا ترى أنه يفتري على الإمام مسلم أنه يبين العلل من خلال هذا الترتيب بتأخير ما عرف من عادته أنه كان يقدمه... إلخ.

كيف يكون بيان العلّة عند مسلم في صحيحه في نظر المليباري وبماذا يكون هذا البيان ؟.

قال المليباري:

«وبيان العلّة في صحيح مسلم ليس على طريقة كتب العلّة، بأن يقول أثناء الكلام: واختلف على فلان أو خالفه فلان مثلًا، كما هو معروف في كتب العلل لابن أبي حاتم والدارقطني، وغيرهما، بل يكون البيان بذكر وجوه الاختلاف من غير أن يتعرض لقوله: خالفه فلان أو اختلف على فلان مثلًا، وإذا سمعه الحافظ

---

(١) قد قمت بدراسة لحديث الأعمش وطرقه في كتابي: «منهج الإمام مسلم في ترتيب صحيحه» (ص١٢٧-١٢٩) إذ للحديث ثلاث طرق رجالها من الدرجة الأولى، ثم عقبه بحديث لأنس وآخر لابن عباس متفق عليهما، لكنها جميعًا على منهج المليباري معللة، ساقها مسلم لبيان عللها، والدليل على ذلك عند المليباري تأخيرها.

يفهم بأنه اختلاف واضطراب، وإذا سمعه أمثالنا فيعده تعدد الطرق، ومثل هذا البيان كثيرًا ما تجده في التاريخ الكبير، إلا في الموضعين منه، وقال فيهما: وخالفه (٤/ ٢٩٢)، (٥/ ٤٠)، هكذا وجدته فيه فيما تتبعته في ثمانية مجلداته. والله أعلم[1]».

أقول: انظر أخي كي يدندن هذا الرجل حول بيان مسلم للعلل ووجوه الاختلاف والاضطراب لا بالكلام ولا على طريقة المحدثين.

وهكذا يفتري على مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ الذي ألَّف كتابه إجابة لطالب علم وصرح بالتزام الصحة في كتابه الصحيح وصرح بأنه ألفه لعوام المسلمين لا يفهم رموزه التي خالف فيها عادة المحدثين، والتي لا يفهمها إلا الحفاظ من أمثال المليباري!!.

أما كثير من أهل الحديث، وكثير من طلاب العلم مثل: ربيع فيعدونه تعدد الطرق، أي: يعدونه صحيحًا، وهو معلل لا يدركه إلا أمثال الفيلسوف المليباري علامة الأحاجي!.

ثم يغطي هذا الدمار بالمبالغة في مدح الإمام مسلم وبوصفه بالعبقرية و.. و.. إلخ.

وقد دمغتُ أباطيله دمغًا بالحجج والبراهين في كتابي: «منهج الإمام مسلم» وأبطلت ترهاته فلم يستطع أن يواجه ذلك إلا بالتباكي والتظلم الكاذب والتمويهات وسلوك طرق أهل الباطل مبتعدًا عن طرق أهل العلم والصدق والإنصاف ثم بعد ذلك درس في كتب المصطلح فوجدهم يذكرون من أنواع هذا العلم المشهور والعالي والمسلسل الأمور التي ما كان يعرفها ولا يذكرها في بحثيه السالفين، فتعلق بها وجعلها في «توضيحه» و«عبقريته» من عبقريات مسلم التي تفرد بها عن سائر أئمة الحديث في ترتيب صحيحه وأصبح من أكابر العباقرة في مدح صحيح مسلم ومن أكابر المكتشفين لمميزات صحيح مسلم التي لم يكتشفها أحد من أئمة العلم والحديث من مؤلفي شروط الكتب الستة ومن شرَّاح صحيح

(١) كتابه الذي لم يسمه !(ص٣).

مسلم ولا أشار إليها مسلم من قريب ولا من بعيد فلم يصلوا جميعًا إلى مستوى هذا الرجل العبقري الذي اكتشف هذه العلوم في القرن الخامس عشر الهجري والقرن العشرين الميلادي عصر الاكتشافات العلمية والإعجاز العلمي !

لكنَّه مع هذا لا زال متشبثًا بمنهجه الذي عرفته لأمورٍ وخبايا يعلمها الله تعالى.

وأما طوره الثالث:

فقد جاء فيه بما لم يسبقه إليه الأوائل (!)، ولم يخطر على بال الإمام مسلم ولا غيره من أئمة الحديث وشرّاح كتابه ولا أشار إليه الإمام مسلم ولا غيره (!).

ومن هذه الاكتشافات أن الإمام مسلمًا يرتِّبُ كتابه بناءً على أمورٍ منها:

الشهرة والعلوّ والتسلسل وأنه لا يورد في صحيحه حديثًا معلولًا إلا على سبيل الاحتياط أو الاستطراد أوالاستئناس أو التبع وبيان العلة أو الاستشهاد بجزئه الذي لم تُؤثر فيه العلّة. ومثل هذا الهذيان الذي لا يدري صاحبه ما يقول ويجهل بدهيات علم المصطلح، ففي المرحلة الأولى ومنهجه الأول يدَّعي في أحاديث صحيحة أنَّها معلّة وأن مسلمًا ما أخرجها إلا خارج الأصول والمتابعات.

وهنا يقول لا يورد حديثًا معلولًا إلا على سبيل الاحتياط، أو الاستئناء أو التبع ؟! أليست هذه هي المتابعات والشواهد ؟ وما هو الاحتياط ؟!

وحاصل أعماله تلاعب بعقول البغاوات، أما العقلاء فيدركون هذا الجهل وهذه التمويهات.

كتبه:

ربيع بن هادي عمير المدخلي

في السابع عشر من شهر جمادى أول لعام اربعمائة وستة وعشرين بعد الالف من الهجرة النبوية على صاحبها من رب العالمين افضلُ الصلوات واتمُّ التسليم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

من ربيع بن هادي المدخلي

إلى أخيه في الله الأستاذ / سيف الرّحمن مصطفى -حفظه الله-

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أمّا بعد:

فقد وصلني خطابكم الكريم وبرفقته أوراق من بحث حمزة بن عبد الله حمزة المليباري الطالب بقسم الدراسات العليا بجامعة أم القرى تضمنت دراسة لحديث ابن عمر ﷺ الذي رواه البزار فقال: حدثنا إسحاق بن يوسف ثنا عبد الملك عن عطاء عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلّا المسجد الحرام فإنّه يزيد عليه مائة»[1]

فتلقيته بحفاوة وسرور بَالِغَيْن وقلت: رحم الله امرأ أهدى إليّ عيوبي، وبارك الله فيمن ينبهني على أخطائي.

---

(١) هكذا كان في خطابي للأستاذ سيف الرحمن ﷺ (لحديث ابن عمر ﷺ الذي رواه البزار فقال: (حدثنا إسحاق بن يوسف ثنا عبد الملك عن عطاء عن ابن عمر به)

ثم انتقدني المليباري في ردّه عليّ (ص١) قائلًا: (هذا خطأ لأنّ الإمام البزّار إنّما رواه في مسنده من طريق أحمد بن عبدة ثنا حماد بن زيد عن حبيب المعلم عن عطاء بن أبي رباح عن ابن الزبير أنّ رسول الله ﷺ قال. الحديث.

ثمّ ادّعى أنّ البزّار أعلّه بالاختلاف.. ثم قال: (وسينقل الشيخ هذا فيما بعد انظر ص٧٥ من أوراقه) اهـ انظر (ص٧٤) من هذا الكتاب والظاهر أنّه لم يستفد هذا التصحيح إلا منّي كما تفيد إحالته هذه على بحثي وقد بيّنتُ عذري في عزو هذا الحديث إلى البزّار بهذه الصورة في كتابي «منهج الإمام مسلم في ترتيب صحيحه» (ص١٩٠) وأنّ المليباري هو السبب في هذا الخطأ، وإنّما نقلته عنه في صدر ردّي عليه ثقة به

ثم شرعت في قراءة البحث المتعلق بالحديث وخصوصًا مايتعلق منها بالملاحظات على ما كتبته في رسالتي «بين الإمامين مسلم والدارقطني» بتجرد ورغبة صادقة في الاستفادة من ملاحظات حمزة المليباري ويعلم اللَّه ما تنطوي عليه نفسي من حُبٍّ للحقِّ وتقبُّلِه من أيِّ قائلٍ وناصحٍ.

كما أنَّني أحبُّ وأُكرِمُ كُلَّ من يحمل هذه الرُّوح من إخواني المسلمين خصوصًا طُلّاب العلم.

وإنَّني أتمنى من أعماق نفسي أن يتَّجه نوابغ هذه الأمَّة إلى دراسة السُّنَّة وعلوم الحديث. كما كان واقع هذه الأمَّة إبَّان عِزِّها حين كانت الأُمَّة تَعرِفُ مكانة حديث رسول اللَّه ﷺ بخلاف عصرنا هذا (!) ؛ فإنَّ كثيرًا من الأذكياء والنوابغ يتجهون إلى دراسة العلوم العصرية ثم في النهاية يضيعون أو يرجع أكثرهم معاول لهدم الإسلام (!!).

سوء فهمه لمنهج الإمام مسلم

وإنَّني أشكر حمزة المليباري على ما قدَّمه من ملاحظات، ولا يمنعني ذلك من إبداء ملاحظات على ما كتبه في دراسته لهذا الحديث وملاحظاتي تتعلَّق بناحيتين:

١- فهمه لمنهج الإمام مسلم وما بناهُ على هذا الفهم.

٢- متابعة خطواته في البحث وقد يتبعهما بعض الملاحظات الجزئية.

أمَّا فهمه لمنهج الإمام مسلم، فقد قال في (ص٢) من الأوراق السَّبع التي بحث فيها ما يتعلق بهذا الحديث: (وقد رواه الإمام مسلم في صحيحه من حديث نافع عن ابن عمر بدون الزيادة، كما أشار إليه الهيثمي من طرقٍ كلّها منتقدة من قبل أئمَّة هذا الشأن كالإمام البخاري، والدارقطني والنسائي.

أمَّا الإمام مسلم، فلا يتجه إليه هذا الطعن، لإدخالها في الصحيح وذلك لأنَّه لم يخرجها في الأصول، ولا في المتابعة وإنما أوردها في الصحيح للتنبيه على عللها، وذلك ظاهر لوجوه:

أولًا: قال الإمام مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ في مقدمة صحيحه (١ / ٥٩)· (وسنزيد إن شاء

الله تعالى شرحًا وإيضاحًا في مواضع من الكتاب عند ذكر الأخبار المعللة إذا أتينا عليها في الأماكن التي يليق بها الشرح والإيضاح إن شاء الله تعالى).

وثانيًا: أنَّه أورد طريق الليث عن نافع عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن ابن عباس عن ميمونة ولم يورد طريق الليث الذي لم يذكر فيها ابن عباس

والأول لا يصح، والثاني محفوظ، ولو كان مسلم يريد المتابعة لكان أولى أن يورد الثانية لأنها سليمة ولا نزاع في صحته (كذا) ولم يفعل.

وثالثا: أنَّه أورد طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيُّوب عن نافع عن ابن عمر بعد أن أورد الطرق المنتقدة قبل الأخير. ولو أراد المتابعة لأتبعه طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة، ليفيد أن الزهري قد تابعه أيُّوب، ولكنه لم يفعل وسيأتي مزيد من الإيضاح عن هذه الطرق. ولما أن الإمام مسلم (كذا) رَحِمَهُ ٱللَّهُ أخرج هذا الحديث من وجوه صحيحة واتفق عليها (كذا) الإمام البخاري في صحيحه، ولم يقصد بإخراج هذه الطرق المعللة والمنتقدة المتابعة، لم يتجه إليه الطعن إن شاء الله تعالى.

وهذا هو الذي ظهر لي من التوجيه لسلامة الإمام مسلم من الطعن والله أعلم) انتهى ما قاله المليباري معتقدًا أنَّ الإمام مسلمًا رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يورد حديث ابن عمر:

١- من طريق الأئمَّة الحفاظ يحيى القطان وابن نمير وأبي أسامة وعبد الوهاب بن عبدالمجيد الثقفي كلهم عن الإمام الثبت عبيد الله بن عمر العمري عن نافع عن ابن عمر مرفوعًا.

٢- ومن طريق الإمام الثبت الورع يحيى بن زكريا بن أبي زائدة عن الثقة موسى الجهني عن نافع عن ابن عمر مرفوعًا.

٣- ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيُّوب عن نافع عن ابن عمر.

٤- ومن طريق الليث بن سعد الإمام عن نافع عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن ابن عباس عن ميمونة مرفوعًا.

ولم يوردها مسلم من هذه الطرق التي هي في القمة من الصحة.

ومعظمها من الطبقة الأولى من شرطه إلَّا ليوضح ويبين ويشرح عللها مستفيدًا

كل هذا من قول الإمام مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ: «وسنزيد إن شاء الله تعالى هذا شرحًا وإيضاحًا في مواضع من الكتاب عند ذكر الأخبار المعللة إذا أتينا عليها».

ويرى الباحث أن هذا الجهد الذي بذله مسلم في اختيار أصح الطرق وأقواها إنما هو لشرح وإيضاح العلل في هذين الحديثين - غفر الله له وسامحه -.

هذا الفهم الذي فهمه حمزة من قول مسلم السابق غير مسلم وغير واقع في هذا الكتاب العظيم وأبى الله عليه إلا أن يتربع قمة كتب السنة وأن يكون صنو أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى ألا وهو صحيح البخاري.

ولو طبقنا عليه القاعدة المذكورة لجاء في مؤخرة كتب السنة بل لجاء في مصاف كتب العلل، ويأبى الله ذلك والمؤمنون وعلى رأسهم أئمة الحديث والسنة وجبال الحفظ والفهم والدراية الذين تلقوه بالقبول ومنهم من جعله في مستوى صحيح البخاري، ومنهم من يفضله عليه ومنهم من يرى أنه التالي للبخاري نظرًا لتشدد البخاري في شرطه.

يجب أن تفهم أن الإمام مسلمًا قد التزم الصحة في كل مايورده في كتابه الصحيح وقد بذل كل جهد للوفاء بهذا الشرط.

براهين كثيرة على إبطال منهج المليباري منها:

موقف معاصري مسلم من صحيحه وتلقي الأمة له بالقبول

والبراهين على هذا كثيرة في طليعتها تصريحاته بذلك نذكر منها:

أولًا: تسميته لهذا الكتاب بالجامع الصحيح لا الجامع المعلل.

ثانيًا: روى مسلم حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه في تعليم الناس الصلاة وذكر فيه زيادة: «وإذا قرأ فأنصتوا».

فاعترض عليه معترض في إيرادها في صحيحه لأن بعض الناس عللها فدار بينهما حوار انتهى فيه مسلم إلى القول. «ليس كل شيء عندي صحيح وضعته هاهنا إنما وضعت هاهنا ما أجمعوا عليه» صحيح مسلم (١/ ٣٠٤) نهاية حديث رقم (٦٣).

والزيادة المذكورة قد انتقدها الإمام يحيى بن معين والإمام البخاري ومن بعدهما أبو داود والدارقطني وابن خزيمة وأبو علي النيسابوري.

ولكن الإمام مسلمًا مجتهد مستقل له رأيه فيها وقناعته بصحتها.

لذا أوردها في صحيحه مع علمه بكلام من سبقه من الأئمة فيها ومع معارضة من عارضه فيها وعلى هذا الأساس أورد حديث ابن عمر وابن عباس مع علمه ممن انتقدهما.

ثالثًا: قال الإمام مسلم رحمه الله: (عرضت كتابي هذا المسند على أبي زرعة الرازي، فكل ما أشار أن له علة تركته وكل ما قال: إنه صحيح وليس له علة أخرجته) «صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط» (ص ٦٨).

ومعنى هذا أن الإمام مسلمًا انتهى به المطاف إلى أن يقدم صحيحه وهو يعتقد أنه خالٍ نظيف من العلل هذا ما يعتقده وإن كان قد بقي عليه فيه ما يؤخذ عليه وهو نزر يسير لا يخلو من مثله أعمال البشر غير أن الذي نعتقد أن مسلمًا لم يقصد أبدا إلى أحاديث يعلم أن فيها عللًا فيوردها في صحيحه ثم يقوم بشرحها وتوضيحها.

رابعًا: أن معاصريه من أئمة الحديث في عصره قد استقر في أذهانهم أن مسلمًا قد التزم الصحة في كل ما يورده في كتابه.

وكانوا يُوَجِّهُونَ إليه اللَّومَ بناء على هذا الأساس: لِمَ رويتَ عن فلان وفلان ولِمَ ولِمَ؟

فيُسلِّم لهم أنَّه التزم الصحة ويبدي لهم أعذارًا يقنعهم بسلامة وجهة نظره فيسكتون. «صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط» (ص ٩٧).

خامسًا: أنَّ الإمام مسلمًا قد صرَّح في مقدمة كتابة (١/ ٤) أنَّه لم يؤلف كتابه هذا لخاصة الناس (أي للمختصين في علم الحديث) وإنَّما قصد إلى جمع أحاديث صحيحة ليستفيد منها عوام الناس لأنَّه أدرك أن أمثال هؤلاء لا قدرة لهم على تمييز الصحيح من السقيم.

سادسًا: أن الأمة تلقته بالقبول لأنَّه صِنْوُ البخاري في الصحة لا لأنَّه وضع لشرح العلل وبيانها وإلَّا لكان له شأن آخر وللأمة موقف آخر منه كأن يضعونه في

كتب العلل، وقد ألف الحازمي وابن طاهر في شروط الأئمة الخمسة والستة ومنها الصحيحان وأقرّتهما الأمّة على ذلك.

وعلى أساس التزام الصحة وجهت إليه وإلى صحيح البخاري بعض الانتقادات لأنهما أخلا بشرط الصحة في تلك الأحاديث المنتقدة في نظر من يوجه إليهما النقد، كالدارقطني وأبي مسعود الدمشقي وأبي علي الغساني ولو كان مسلم التزم القيام بشرح العلل وبيانها في كتابه لما وجدت شيئًا من تلك الانتقادات.

أمّا تلك الجملة التي تعلق بها الباحث، فليس لها أي أثر وليس لها أي تطبيق في صحيح مسلم باعتبارها عللًا قادحة.

فتحمل هذه الجملة على أحد أمرين:

الأول: أن يريد بها العلل غير القادحة، وذلك أنّ بعض المحدّثين يُطلِقُ اسم العلّة على ما ليس بقادح[1].

والثاني: أن يكون أعرض عن تطبيق هذه الجملة، والأول أرجح في نظري ولا ثالث لهذين الاحتمالين إلاّ التزام بالصحة في كتابه وهو الواقع.

والدليل على ذلك كل ما قدمناه من أقواله ومواقف الناس في صحيحه وضمهم إيّاه إلى صحيح البخاري.

وأظن أن الباحث خدع بقول القاضي عياض رحمه الله بأن مسلمًا قد التزم هذا الشرط ووفى به وهو شرح العلل وبيانها وإيضاحها.

---

(١) قال الإمام ابن الصلاح في المقدمة (ص٨٤): (ثم اعلم أنهم يُطلقون اسم العلّة على غير ما ذكرنا...)
قال الحافظ ابن حجر معلقًا في النكت(٢/ ٧٧١): (مراده بذلك أنّ ما حقّقه من تعريف المعلول قد يقع في كلامهم ما يُخالفه، وطريق التوفيق بين ما حقّقه المصنّف وبين ما يقع في كلامهم أنّ اسم العلّة إذا أطلق على حديث لا يلزم منه أن يسمّى الحديث معلولًا اصطلاحًا. إذ المعلول ما علّته قادحة خفية والعلّة أعمّ من أن تكون قادحة أو غير قادحة خفية أو واضحة..) اهـ.
وقال الحافظ كذلك في النكت(١/ ٢٣٥): (وأمّا العلل التي يُعلل بها كثيرٌ من المحدّثين ولا تكون قادحةً فكثيرة) اهـ.

وهو قول قد خدعت به وكنت معجبًا به، ثم تبين لي أنه سراب وخيال ولا يستطيع القاضي عياض ولا غيره أن يأتي بحجة واضحة صريحة من صحيح مسلم على تطبيق هذا الشرط الذي زعمه عياض رَحِمَهُ اللَّهُ.

بل القاضي عياض كثيرًا ما يجاري الدارقطني في انتقاده لمسلم ويقوم بتأييده فيما يبدو له من علل، ومعنى هذا أن القاضي عياضا ينسى ما قرره من أن مسلمًا التزم بيان العلل وشرحها، ويقع فيما يعتقده أهل الحديث قاطبة متقدموهم ومتأخروهم أن مسلمًا التزم الصحة في كتابه - وهو الاعتقاد الصواب - ويشارك الدارقطني وغيره من المنتقدين في اعتقاد أن مسلمًا التزم الصحة لكنه أخلَّ بشرطه في نظرهم بإيراد هذه الأحاديث المعللة في صحيحه ولو كان القاضي عياض ثابتًا على رأيه الذي لايؤيده الواقع لرأيناه يقول للمنتقدين: إن مثل هذه التتبعات والانتقادات في غير موضعها لأن مسلمًا التزم بيان العلل وشرحها وهذه بياناته وتوضيحاته وشروحه.

ولعدم وجود هذه البيانات والشروح والإيضاحات للعلل القادحة المزعومة لا يسع عياضًا إلَّا أن يُجاريَ من يعتقد أن مسلمًا التزم الصحة في صحيحه لا غير، انظر على سبيل المثال إكمال المعلم (١/ ق٧٥ و١) وشرح النووي لصحيح مسلم (٢/ ١٨٢) و(بين الإمامين مسلم والدارقطني) (ص ٢٦) حيث جارَى الدارقطنيَّ وأبَا مسعود الدمشقي في نقدهما للإمام مسلم في حديث سعد بن أبي وقاص الذي يقول فيه: (قسم رسول الله ﷺ قسمًا، فقلت: يا رسول الله، أعط فلانا فإنَّه مؤمن...) الحديث حيث رواه مسلم فقال: حدثنا ابن أبي عمر حدثنا سفيان عن الزهري عن عامر بن سعد عن أبيه مرفوعًا.

قال عياض رَحِمَهُ اللَّهُ: (قال أبو مسعود الدمشقي هذا الحديث إنما يرويه سفيان بن عيينة عن معمر عن الزهري قال الحميدي وسعيد بن عبد الرحمن ومحمد بن الصباح الجرجرائي كلهم عن سفيان بن عيينة عن معمر عن الزهري بإسناده. وكذلك قال أبو الحسن في كتابه الاستدراكات).

هذا ما قاله القاضي عياض ونقله عن إمامين تصديا لنقد أحاديث من صحيح

مسلم ومن صحيح البخاري معتقدين أنَّ البخاري ومسلمًا التزما الصِّحَّة في كتابيهما وقد أخلَّا بهذا الالتزام في الأحاديث التي انتقداها ووافقهما القاضي عياض في هذا الالتزام والاستدراك.

ردُّ شبهة القاضي عياض من تصرفاته

ولو كانت تلك القاعدة التي يتعلق بها القاضي عياض أحيانًا -بسبب بعض الشبه- راسخة في نفسه ووجد من تصرفات مسلم ما يدعمها لوقف معارضًا لهذين الإمامين يصول ويجول بتلك القاعدة، ويقول لهما. إنَّ مسلمًا ما خَرَجَ عن منهجه ولا أخلَّ بشرطه وإنَّما هو ماضٍ في منهج وضعه فلا يحق لكما الاعتراض والاستدراك عليه.

وانظر - أيضًا - شرح النووي (٣/ ١٧١) و(بين الإمامين) (ص٨٥) حيث روى الإمام مسلم من طريق محمد بن عبد اللَّه بن بزيع، حدثنا يزيد (يعني ابن زريع) حدثنا حُميد الطويل حدثنا بكر بن عبد اللَّه المزني عن عروة بن المغيرة بن شعبة عن أبيه قال: (تخلف رسول اللَّه ﷺ وتخلفت معه) وذكر قصة وضوء رسول اللَّه ﷺ ثم صلاة عبد الرحمن بن عوف إلى نهاية القصة قال الدارقطني: كذا قال ابن بزيع، وخالفه غيره عن يزيد فرواه عنه على الصواب عن حمزة عن المغيرة، فرواه حميد بن مسعدة وعمرو بن علي عن يزيد بن زريع على الصواب وكذلك قال ابن أبي عدي عن حميد».

فقال القاضي عياض: «حمزة بن المغيرة هو الصحيح عندهم في هذا الحديث وإنما عروة بن المغيرة في الأحاديث الأخر، وحمزة وعروة ابنان للمغيرة والحديث مروي عنهما جميعًا، لكن رواية بكر بن عبد اللَّه المزني إنما هي عن حمزة بن المغيرة، وعن ابن المغيرة غير مسمى، ولا يقول بكر عن عروة؛ فمن قال عروة عنهم فقد وهم».

هذا هو موقف عياض رَحِمَهُ ٱللَّهُ مؤيدًا للدارقطني في نقده للإمام مسلم فلو كان مسلم قد ساق هذا الحديث - كما يرى القاضي عياض - لبيان علته ولشرح تلك العلة وتوضيحها لوقف إلى جانب مسلم يدافع عنه قائلًا: لا حقَّ لكم في انتقاده وإنَّه

ماشٍ على منهجه الذي التزمه من الشرح والإيضاح للعلل.

ومنها: موقفه من هذين الحديثين اللذين ذكرهما الدارقطني في التتبع حديث ابن عمر وميمونة اللذين يجري فيهما النقاش الآن.

ولا يتسع المقام لمتابعة القاضي عياض، فإنَّ الأمثلة كثيرة والإشارة إلى بعضها تكفي طالب الحق.

ولا أنكر أن القاضي عياضًا قد يجد على ندرة شبهة فيتعلق بها وهي في حقيقتها شبهة أوهى من خيط العنكبوت.

فلا ينبغي لطالب الحق إلَّا الثبات على أقوال مسلم الصادعة بمنهجه وتطبيقه العملي لهذا المنهج ومواقف أئمَّة الحديث حتى المتقدين منهم، فإنهم لا يختلفون في أن مسلمًا التزم الصحة.

ولا يجوز الالتفات إلى رأي عياض، فإنَّ الواقع والبراهين تدفع ما ذهب إليه.

وأعتقد أن هذا التوضيح لمنهج مسلم كافٍ لإقناع الباحث بالرجوع عن هذا الفهم، وعمَّا قرَّره عن حديثَيْ ابن عمر وميمونة.

وكافٍ لإقناعه أنَّ الإمام مسلمًا إنما أوردهما بتلك الطرق القويَّة التي اختارها إلَّا احتجاجًا بهما معتقدًا صحتهما.

متابعة خطواته في البحث

١- قوله: «أمَّا الإمام مسلم فلا يتجه إليه الطعن لإدخالها في الصحيح وذلك لأنَّه لم يخرجها في الأصول ولا في المتابعة وإنما أوردها في الصحيح للتنبيه على عللها وذلك ظاهر لوجوه».

أقول: اهتمَّ المليباري بالدفاع عن مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ لإحساسه بمكانته وإن الإمام مسلمًا لكذلك وحريٌّ بأن يُدافَع عنه ويُذَبَّ عنه ولكن ينبغي أن يفهم أنَّه وغيره من أئمَّة الإسلام ما بلغوا هذه المكانة العالية عند الله -إن شاء الله- وعند المسلمين إلَّا بتشرفهم بخدمة السنة والتمسك بها فهذه السنة ومنها هذان الحديثان بل صحيح مسلم جميعه أولى بالدفاع عنه بالحق والحجة فما كان للمليباري من حق أن يأخذ

هذه الجملة من قول مسلم ويهرع مسرعًا بها إلى تعليل حديثين قد بذل مسلم أقصى جهده ومنتهى اختياره في سوق أسانيدهما القوية الصحيحة للبرهنة على صحتهما، فيقلب المليباري الموضوع رأسًا على عقب ويدَّعي على مسلم أنَّه ما فعل هذا كلَّه إلَّا لبيان عللهما وإيضاحهما أفهكذا يكون التوضيح؟! كلا ثم كلا . .

دعوى أوهن من خيط العنكبوت يُنَزَّهُ عنها الإمام مسلم

٢- قوله: «إنه أورد طريق الليث عن نافع عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن ابن عباس عن ميمونة، ولم يورد طريق الليث التي لم يذكر فيها ابن عباس والأول لا يصح، والثاني محفوظ ولو كان يريد مسلم المتابعة لكان أولى أن يورد الثانية لأنها سليمة ولا نزاع في صحته (كذا) ولم يفعل».

يعني الباحث -وفقنا الله وإيَّاه لاتِّباع الحقِّ والقولِ به- أنَّ الإمام مسلمًا رَحِمَهُ اللَّهُ ما أورد طريق الليث التي أوردها في صحيحه في الأصول ولا في المتابعات وإنما أوردها ليبين ما فيها من علة وكأنَّ كتاب مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ كتاب علل؛ يترك الروايات الصحيحة المحفوظة المتفق عليها ويأخذ الروايات الشاذَّة المعللة المطعون فيها[1].

---

(١) ادَّعى أبو مسعود الدمشقي رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ الإمام مسلمًا رَحِمَهُ اللَّهُ لم يُخرج قوله ﷺ: (وإذا قرأ فأنصتوا) ليحتج بها وإنَّما ليُبيِّن أنَّها شاذَّة وأجاب بهذا الاعتذار عن الإمام مسلم!

فردَّ عليه الحافظ العلائي بقوله: (وفي هذا الجواب نظر، لأنَّ كتاب مسلم ليس موضوعًا لبيان العلل) انظر (نظم الفرائد لما تضمَّنه حديث ذي اليدين من الفوائد) / ص٢٩٩- تح: بدر البدر.

وهو كلام صحيح وحق، ويعتذر لأبي مسعود بأنه لم يقف على قول مسلم (لم أدخل في كتابي إلا ما أجمعوا عليه) أو وقف عليه مرة من دهره ثم نسيه عند كتابة هذا الكلام.

فإذا استبعد المليباري هذا الاعتذار طالباء بالدليل على أن هذا الرجل يستحيل عليه عدم الاطلاع على مقولة مسلم هذه أو يستحيل أو يستبعد منه النسيان قلنا له هب أنه اطلع عليها ولم ينسها فكلام مسلم نص صريح لا غبار عليه في أنه لا يُدخل في كتابه إلا ما يرى أنه صحيح، ويدخل في قوله هذه الزيادة التي جاء بها سليمان التيمي فإذا جادل مجادل نقول له قطعت جهيزة قول كل خطيب والجدال في البدهيات ليس من مذاهب العقلاء ولا من مذاهب المسلمين ولا من مذاهب أهل الحديث وإنما هو من مذاهب السوفسطائيين

ومن عجائب هذا الرجل أنه يحتج بكلام العلائي والحافظ ابن حجر والنووي ومقبل الوادعي ويرى أنهم من النقاد الذين يحتج بكلامهم فإذا خالفه هؤلاء وعشرات العلماء ضرب بكلامهم عرض الحائط لأنهم=

وحتى كتب العلل لا تفعل مثل هذا فإنَّ السبيل إلى معرفة العلة أن يجمع بين طرق الحديث وينظر في اختلاف رواته ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم من الإتقان والضبط ولهذا اشتملت كتب علل الحديث على جمع طرقه. (انظر: مقدمة ابن الصلاح ص٨٢).

فلوكان مسلم يقصد بيان العلل لسلك هذا المسلك، ولساق طرق حديث ميمونة صحيحها ومعللها في نظره.

أما وهو لم يفعل ذلك فلا يجوز القول بما ذهب إليه الباحث ولو ذهبنا إلى قوله لكان مسلم من أعجز الناس عن كشف علل الأحاديث وبيانها وحاشاه من ذلك وكتاب «التمييز» له أكبر شاهد على مقدرته الفائقة على بيان العلل وكشفها.

دعوى باطلة والأدلّة على بطلانها

وقوله: «والأول لا يصح، والثاني محفوظ».

يعني به أن الإسناد الذي فيه ذكر ابن عباس عن ميمونة لا يصح، والثاني الذي خلا من ذكر ابن عباس أي عن نافع عن إبراهيم بن عبد الله عن ميمونة هو المحفوظ.

وهذا كلام غريب ومنطق عجيب!

والذي يظهر لي أنَّ مسلمًا رَحِمَهُ اللَّهُ اختار الحديث الذي فيه ذكر ابن عباس لأنَّه هو الأصح في نظره لأسباب:

أولًا: أنَّه لا يشك أحد من المحدثين في رواية ابن عباس عن خالته ميمونة أمَّا رواية إبراهيم بن عبد الله بن معبد فإنَّه قد يساور المحدث الشك في روايته عن ميمونة رضي الله عنها، وقد أنكر ابن حبان سماعه من ميمونة وكذلك مغلطاي.

وانظر كلام ابن حبان والبخاري في ترجمته في تهذيب التهذيب (١/ ١٣٧).

= ليسوا من النقدة وفعلًا جادل في عبارة مسلم هذه في صفحات طويلة جداً لا سوفسطائيًا تائثًا على إنكار البدهيات ولا ينبغي في مقابلة هذه السوفسطائية إلا الإهمال والتنزه عن الجدال.

وثانيًا: أنَّ الحافظ قال فيه: صدوق، ومن كان هكذا فكيف تكون روايته صحيحة ؟!

وثالثًا: أنَّ الحافظ قال أنَّه من الطبقة الثالثة، التقريب (١/ ٣٨).

ورابعًا: قال في أبيه -أيضًا-: أنَّه من الطبقة الثالثة!

خامسًا: أنَّه قيل فيه أنَّه روى عن ميمونة، ولم يقل في أبيه أنَّه روى عنها فالقول: بأنَّه روى عن ميمونة بعد كل هذا تكتنفه بعض الشكوك تجعل رجلًا مثل الإمام مسلم يحجم عن إيراده في كتابٍ التزم فيه الصحة.

واختار مسلم وآثرَ الإسناد الذي فيه ابن عباس عن ميمونة لأنَّه لا يشك محدث في رواية إبراهيم عن عبد الله بن عباس لأنها تصلح في المتابعات وتزداد الطرق بها قوة، فمسلم إذن قصد المتابعة واختار الرواية السليمة، وليس الواقع كما ذكر الباحث.

وقول الباحث: «لا نزاع في صحته» يعني طريق إبراهيم بن معبد عن ميمونة مباشرة غير مُسلَّم.

فإنَّ الإمام مسلمًا هو المنازع في صحته، ونازع في صحته المِزِّي ويؤيد ذلك إنكار ابن حبان ومغلطاي: «ولم يصرح بسماعة منها أحد علمناه من القدماء المعتمدين، وأكَّد ذلك ذكره عند ابن سعد في الطبقة الرابعة من المدنيين الذين ليس عندهم إلَّا عن صغار الصحابة» إكمال (١/ ق٥٨) وانظر كلام ابن حبان في تهذيب التهذيب(١/ ١٣٧).

لونٌ من البحث لم يُسبق إليه هذا الباحث!

٣- قوله (ص٢): «- وثالثًا: أنَّه أورد طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيُّوب عن نافع عن ابن عمر بعد أن أورد الطرق المتقدمة قبل الأخير، ولو أراد المتابعة لأتبعه طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة ليفيد أنَّ الزهري تابعه أيُّوب، ولكنه لم يفعل، وسيأتي مزيد إيضاح عن هذه الطريق».

أقول:

أولًا: أن صحيح مسلم ليس ديوانًا من دواوين الضعفاء حتى يسوق فيه الطرق المنتقدة لحديث ما، ثم لا يقف عند تلك الطرق بل يوالي ويتابع الطرق الضعيفة المنتقدة تلو الضعيفة، فهذا لون من الفهم لم يسبق إليه الباحث، نسأل الله لنا وله العافية.

والدارقطني ومن تابعه لا يفهمون هذا عن مسلم والذي يفهمونه عنه أنّه أورد في صحيحه أحاديث فيها علل في نظرهم خالف فيها شرطه الذي التزمه وهو الصحة وعلى هذا الأساس ناقشوه وقد يكون الصواب حليفهم حينًا وقد يكون الصواب في جانب مسلم أحيانًا.

والذي نحبه للمليباري: أن يرجع عن هذا الخط الخطير الذي انفرد فيه قبل نضجه وقبل أن يعرف مواقف العلماء من هذا الكتاب العظيم ونظراتهم إليه بالإجلال.

ثانيًا: أقول: إنَّ الإمام مسلمًا إمام ومحدث وحكيم يضع الأمور في مواضعها فقد وضع حديث ابن أبي عمر عن عبد الرزاق عن معمر عن أيُّوب في موضعه من المتابعات.

ووضع حديث محمد بن رافع وعبد بن حميد عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة في موضعه من الأصول وهو ثاني حديث في الباب «باب فضل الصلاة بمسجدي مكة والمدينة» فهل ترى من ناحية فنية أنّه ينبغي لمسلم أن يكرر هذا الحديث ويعيده مرة أخرى في الباب نفسه؟!

إذن تبيَّن لنا أن ما افترضه الباحث واقترحه غير سليم، وأنَّ الإمام مسلمًا يعرف كيف يتصرف ويضع الأمور في نصابها، وأنّه أورد حديث معمر عن أيُّوب للمتابعة لا لبيان العلل وتوضيحها.

دفاعٌ عن مسلم يؤدي إلى الطّعن في صحيحه !

٤- قوله: (ص٢): «ولما أن الإمام مسلم (كذا) رَحِمَهُ اللَّهُ أخرج هذا الحديث من وجوه صحيحة واتفق عليها (كذا) الإمام البخاري في صحيحه ولم يقصد بإخراج هذه الطرق المعللة والمنتقدة المتابعة لم يتجه إليه الطعن -إن شاء اللَّه- وهذا الذي ظهر لي من التوجيه لسلامة الإمام مسلم من الطعن».

الجواب عن هذه الفقرة تقدَّم مرارًا، والذي يلفت النظر هو محاماة الباحث القوية عن شخص الإمام مسلم الذي ما رفعه اللَّه بين الأمة إلَّا بهذا الكتاب الذي وفَّقه اللَّه لاختيار أحاديثه وهداه لالتزام الصحة فيها وأعانه على التزامه فجزاه اللَّه خيرًا.

لكن الدفاع عنه ثم تصوير منهجه بهذه الصورة التي تخيلها الباحث يعود بالطعن عليه وعلى منهجه وكتابه الصحيح الذي حوى أعزَّ ما عند الأمة من الميراث المحمدي.

بيانُ لمغالطات وتناقض

٥- قوله: (ص٢): «وأمَّا قول الإمام النووي دفعًا عن الإمام مسلم لإيرادها في صحيحه بعد أن حكى العلل التي فيها عن الإمام البخاري والدارقطني بأنَّه يحتمل صحة الروايتين جميعًا -يعني رواية نافع وابن عباس كما فعله مسلم- وليس هذا الاختلاف المذكور مانعًا من ذلك ومع هذا فالمتن صحيح بلا خلاف». «فهو لا يدافع عن الإمام مسلم لأنَّه قال: ويحتمل، فالاحتمال لا يستحيله أحد، حتى إن الذين انتقدوه إنما هو لظنهم الغالب الذي حصل لهم بعد التتبع والعناء وبعد هذا إن العقل يجيز احتمال صحة المرجوح، وذلك الاحتمال لا يعمل به في مقابل الظَّنِّ الغالب، ثم الذي يظهر لي من عبارة الإمام النووي أنَّه يميل إلى أن هذه الطرق معلولة، وإنَّه لم يذكر شيئًا يدلُّ على ترجيح صحتها، إلَّا قوله. يحتمل... إلخ».

أقول: سامحك الله لقد حلَّقتَ بنا في أجواء الفلاسفة والمتكلمين - أعاذنا الله منهم ومن غرورهم ومغالطاتهم وتناقضاتهم-.

لكنَّكَ لمَّا سلكت مسلكهم من حيث لا تشعر وقعت في حفرتين من حفرهم التي تَرَدَّوْا فيها -وأعيذك بالله أن تعود إلى مسلكهم-:

المحفرة الأولى: وهي حفرة التناقض السريع (!)

إنَّك قلت في أوَّل هذه الفقرة: «وأمَّا قول الإمام النووي دفاعًا عن الإمام مسلم لإيرادها في صحيحه»

ثم قلت في السطر السادس من الفقرة نفسها وبعد حكاية كلام الإمام النووي مباشرة: «فهو لا يدافع عن الإمام مسلم لأنَّه قال يحتمل، فالاحتمال لا يستحيله أحد».

ألَا ترى أنَّ في هذا الكلام تناقضًا؟ وهل ترى أن قول النووي نقدًا للإمام مسلم؟

كلا بل إنه دفاع فيه اللُّطف والورع؟

أمَّا الحفرة الثانية: وهي المغالطة (!) -ومعذرة فإني اضطررت إلى القسوة-

فتتمثل في قولك: «ثم الذي يظهر من عبارة الإمام النووي أنَّه يميل إلى أن هذه الطرق معلولة، فإنَّه لم يذكر شيئًا يدل على ترجيح صحتها إلَّا قوله يحتمل.. إلخ».

أقول: أيّ عربي عاقل يفهم من قول النووي رَحِمَهُ اللَّهُ: «قلت: يحتمل صحة الراويتين جميعًا كما فعله مسلم، وليس الاختلاف مانعًا من ذلك» أنَّه يميل إلى أن هذه الطرق معلولة ولو لم يسق أيَّ دليل.

فلو أراد ما ذهبتم إليه لقال: (ويحتمل أن يكون الصواب فيما قاله الدارقطني وتابعه عليه عياض).

ثم إن النووي أكد احتمال الصحة بقوله كما فعله مسلم -يعني بفعل مسلم اختياره لهذه الطرق القوية وإيراده لها في صحيحه فهذا من الأدلة التي تطلُبُها من النووي.

ثم أكّد ذلك بقوله: «وليس الاختلاف مانعًا من ذلك» -أي من الصحة- أي أنَّ الاختلاف على نافع وهو من أئمَّة الحديث ومن المكثرين من الشيوخ لا يمنع الاختلاف عليه من الحكم على الحديث الذي رواه عن شيخين فأكثر بالصحة فهذا هو المعنى الصحيح لكلام النووي.

مطالبة المليباري بالرجوع إلى فهم المحدِّثين واعتقادهم في صحيح مسلم

٦- قوله: (ص٣): «فالذي حرر فضيلة الشيخ الدكتور ربيع -حفظه الله تعالى ورعاه- في هذا الموضوع في كتابه: «بين الإمامين مسلم والدارقطني (ص٣٤١-٣٤٧) فيه بُعدٌ ظاهر» ثم إنَّه أثنى على الكتاب خيرًا.

وأنا أدعو له بمثل ما دعا به لي وأسأل الله أن يوفقني وإيَّاه لقصد الحق وحبِّه وأرجو ألَّا يكون عملي هذا دفاعًا عن النَّفس وتعصبًا لها، وإنما القصد منه قول ما أرى أنَّه الحق والصواب.

ثم أقول: إنَّ ما حرَّرتُه كان نتيجة لدراسة وتأمل وموازنة.

كل ذلك على منهج المحدثين المعتدل الذي لا إفراط فيه ولا تفريط، وقد حاولت جهد الطاقة -ولا أبرئ نفسي من الخطأ- أن يكون كل ما حواه كتابي من دراسة على هذا الأساس لم أتعصب لا لمسلم ولا للدارقطني، وإنما كنت أدور جهد طاقتي مع الأدلة والقرائن. وأستغفر الله من الخطأ والزلل وتزكية النَّفس ولكنِّي اضطررت إلى هذا.

ثم أقول مرة أخرى. إنَّه إلى الآن لم يظهر لي هذا البُعد ولو ظهر لي بالحجج المقنعة بُعْدُ ما حرَّرته عن الصواب لتركته راضي النَّفس شاكرًا مُقدِّرًا للأخ الذي تكرَّم بتنبيهي إلى خطئي، وحيث إنَّ الأخ وصل إلى هذه النتيجة من خلال منهج واضح الخطأ كما بيَّنته -ولله الحمد- بيانًا شافيًا فما عليه إلَّا أن يرجع إلى منهج مسلم الذي قرَّره وسار عليه فعلًا في هذا الكتاب، وأن يرجع إلى ما فهمه المحدثون واعتقدوه في صحيح مسلم ومنهج مؤلفه فيه وقد وضَّحتُه له وسيدرك أن ما حرَّره هو البعيد بُعدًا ظاهرًا لا خفاء فيه ولا لبس.

المليباري يستنكر مخالفة من وافقه ولو قلُّوا وضعفت حجتهم ويستجيز مخالفة من معه الحجة من العلماء ولو كثروا

٧- قوله: (ص٣): «والأمر الوحيد الذي استدعى انتباهي هو مخالفة الشيخ لما اتفق الإمام البخاري والدارقطني والنسائي والقاضي عياض على إعلال حديث نافع».

أقول:

أولًا: إن مكانة هؤلاء العلماء الأجلاء عند المسلم عالية ومنزلتهم -بسبب خدمتهم للإسلام خصوصًا السنة النبوية- عظيمة، ولكن ليس معنى هذا أن إجماعهم حجة لا يجوز لأحدٍ أن يتجاوزها فليست هذه المنزلة إلَّا لإجماع الأمة بعد كتاب الله وسنة رسوله ﷺ على خلافٍ في السنة والإجماع في الترتيب.

والحق تقديم السنة النبوية الصحيحة الصريحة.

ثم مَنْ قال من العلماء أنَّه لا يجوز مخالفة مثل هذا العدد إذا لم يُحالِفْهم الصواب وكانت حجتهم ضعيفة وحجة مخالفهم ولو كان واحدًا أقوى وأرجح؟

ثانيًا: سوف أذكر لك -مضطرًا- نقد هؤلاء الأئمة وحججهم التي استندوا إليها والحد الذي وصل إليه كل واحد في تعليل هذا الحديث وعدم إلحاحهم وتركيزهم على تعليله، كما يفعل هذا الباحث وأنَّه لا ينبغي إطلاق اتفاقهم بهذه الشاكلة.

فأوَّلهم: إمام المحدثين البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ: وسوف أسوق كل ما كتبه عن هذا الحديث في التاريخ الكبير (١/ ٣٠٢):

١- قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «قال لنا عبد الله بن صالح حدثني الليث قال حدثني نافع عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد بن عباس عن ميمونة قالت: سمعت النبي ﷺ يقول: «صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلَّا مسجد الكعبة».

٢- وقال لنا أبو عاصم عن ابن جريج عن نافع عن إبراهيم بن معبد عن ميمونة عن النبي ﷺ.

٣- وقال لنا المكي عن ابن جريج سمع نافعًا أن إبراهيم بن عبد اللَّه بن معبد حدَّثه أنَّ ابن عباس حدَّثه عن ميمونة عن النبي ﷺ. ولا يصح فيه ابن عباس.

٤- وقال لنا مسدَّد عن بشر بن المفضل عن عبيد اللَّه عن نافع عن عبد اللَّه عن النبي ﷺ مثله.

٥- وقال لنا مسدَّد عن بشر عن يحيى عن موسى الجهني سمع نافعًا سمع عبد اللَّه بن عمر سمع النبي ﷺ - مثله.

دراسة هذه الأسانيد ونتائج هذه الدراسة

أولًا: حديث الليث فيه عبد اللَّه بن صالح الجهني كاتب الليث وقد حذف منه ابن عباس، وعبد اللَّه بن صالح ضعيف، وقد خالفه ثقتان ثبتان، وهما قتيبة بن سعيد وابن رمح راجع ترجمتهما في التقريب (٢/ ١٢٣/ ١٦١) وقد اختارهما مسلم فأحسن. راجع صحيحه (٢/ ١٠١٤).

فأيهما أرجح الإمامان الثقتان الثبتان قتيبة ومحمد بن رمح أم عبد اللَّه بن صالح الضعيف؟!

ثانيًا: حديث ابن جريج الذي رواه عنه أبو عاصم ليس فيه ذكر ابن عباس لكن فيه علة وهي عنعنة ابن جريج وهو مدلس، وإن كانت هذه العلة ستزول بتصريحه بالتحديث لكني هنا أُبيِّن الحيثيات التي استند إليها الإمام البخاري في حكمه.

ثالثًا: الإسناد الثالث إسناد صحيح وقد صرَّح فيه ابن جريج وشيوخه إلى ميمونة بالتحديث، وهو كما ترى ذكر فيه ابن عباس. وهو من المتابعات القوية لحديث الليث عند مسلم التي رواها عن قتيبة وابن رمح عن الليث إلى ابن عباس عن ميمونة مرفوعًا.

وقول البخاري على جلالته: «ولا يصح فيه ابن عباس» غير مُسلَّم، لأنَّه فيما يبدو بناه على أن مكيًا خالف اثنين وهما عبد اللَّه بن صالح وأبا عاصم الضحاك بن مخلد ولا يمنعني كثرة حفظه وجلالته أن أقول: إنَّه فاته أن قتيبة وابن رمح الإمامان الثقتان الثبتان قد رويا الحديث عن الليث، ووفَّق اللَّهُ الإمامَ مسلمًا وهداه إلى أقوى

الطرق عن الليث.

والإمام البخاري أجل وأحفظ من مسلم وله أمور يمتاز بها على مسلم يعرفها أهل الشأن ولكني أكاد أقطع أنَّ الإمام البخاري قد فاتته رواية قتيبة وابن رمح ولو كانت روايتهما عنده لما تجاهلها في هذا الموقف فهو أخشى لله وأتقى من ذلك.

رابعًا: حديث مسدَّد عن بشر بن المفضل عن عبيد الله عن نافع كلهم من جبال الحفظ:

مسدد: ثقة حافظ - التقريب (٢/ ٢٤٢).

وبشر بن المفضل ثقة ثبت فاضل عابد التقريب (١/ ١٠١).

وعبيد الله بن عمر العمري ثقة ثبت قدَّمه أحمد بن صالح والإمام أحمد على مالك في نافع (يعني أن إسناده أفضل من سلسلة الذهب المشهورة: مالك عن نافع عن ابن عمر) وقدَّمه ابن معين في القاسم عن عائشة على الزهري عن عروة عنها» انظر: التقريب (١/ ٥٣٧).

ويُضمُّ بشر بن المفضل إلى الرواة الذين اختارهم مسلم في الرواية عن عبيد الله عن نافع به وهم يحيى القطان وابن نمير وأبو أسامة وعبد الوهَّاب بن عبد المجيد الثقفي.

وهل يطلب لصحة الأحاديث وثبوتها أعلى وأثبت وأحفظ من هؤلاء؟!

أو على منهج الباحث: من أراد أن يُدلِّل على عِلَّة حديث يأتي بأمثال هؤلاء!!

خامسًا: مسدد عن بشر عن يحيى (وهو ابن سعيد القطان) عن موسى الجهني سمع نافعًا سمع عبد الله بن عمر سمع النبي ﷺ - مثله، والأول أصح».

وهذا إسنادٌ قويٌّ فيه جبال الحفظ، وأدناهم موسى الجهني وهو ثقة عابد وفيه تقوية لابن أبي زائدة الذي روى مسلم الحديث عن طريقه عن موسى الجهني به.

ثم ليقف المُنصِف هنا عند قول الإمام البخاري: «والأول أصح» وليتساءل:

أولًا: ما المراد بقوله: «الأول»؟

ثانيًا: ما المراد بقوله: «أصح»؟

هل يريد الأولية المطلقة، في الأحاديث التي رواها في ترجمة إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن ابن العباس؟

هذا بعيد لأنَّ في الإسناد الأوَّل عبد الله بن صالح وهو ضعيف.

ويحتمل أن يريد الأولية الإضافية فقد يريد بها تفضيل أحد إسنادي حديث عبد الله ابن عمر. أي يريد بيان أصحية إسناد بشر بن المفضل عن عبيد الله وأنَّه أصحُّ من إسناد موسى الجهني.

وليس هذا بمستبعد فيكون قصده إثبات صحة الإسنادين إلَّا أن أحدهما أصح.

ويحتمل أن يريد الأولية الإضافية - أيضًا- ويكون قصده أنَّ حديث ميمونة أصحُّ من حديث عبد الله بن عمر، ويقصد بذلك بيان اشتراكهما في الصحة إلَّا أنَّ حديث ميمونة عنده أصح كما هو الأسلوب العربي المعروف.

فقوله: «والأول أصح» محتمل لهذه الوجوه وليس هناك دليل واضح على أحدهما وليس هناك دليل في كلامه على تعليل حديث عبد الله بن عمر.

فالجزم بتعليله بناءً على كلام الإمام البخاري هذا، والجزم بأن مراده بقوله. «الأوَّل» حديث ميمونة لا يخلو من مجازفة وتعسُّف

وبناء على هذا التحليل يمكن القول: بأنَّ البخاري لم يُعلِّل حديث عبد الله بن عمر.

وأمَّا تعليله لطريق ابن عباس عن ميمونة فواضح من قوله: «ولا يصح فيه ابن عباس».

الصواب ما اختاره الإمام مسلم، والإمام البخاري لم يستوفِ حيثيات الحكم

ولكننا مع إكبارنا له لا نُسلِّمُ له ونرى أن الصَّواب ما اختاره مسلم من ثبوته.

وإضافةً إلى هذه الدراسة نقول: إن الإمام البخاري لم يستوفِ حيثيات الحكم فلم يذكر رواية قتيبة وابن رمح وابن وهب عن الليث بن سعد عن نافع عن إبراهيم بن

عبد اللَّه بن معبد عن ابن عباس عن ميمونة مرفوعًا، حيث اقتصر على رواية عبد اللَّه بن صالح الضعيف، ولم يذكر قتيبة وابن رمح وابن وهب الثقات الأثبات الذين ذكروا ابن عباس في الإسناد ورواية قتيبة وابن رمح في صحيح مسلم.

ولم يذكر رواية حجاج الشاعر وقتيبة نفسه التي توافق عبد اللَّه بن صالح في حذف ابن عباس من الإسناد. وعلى فرض التسليم أنَّه أعلَّ حديث ابن عمر فنقول:

لم يذكر متابعة معمر عن أيُّوب لعبيد اللَّه بن عمر وموسى الجهني في نافع التي رواها مسلم في صحيحه.

ولم يذكر متابعة عطاء بن أبي رباح لنافع في ابن عمر، التي رواها الإمام أحمد في المسند (٢/ ٢٩، ١٥٥) من طريق إسحاق بن يوسف الأزرق ومحمد بن عبيد الطنافسي -وكلاهما ثقة- عن عبد الملك بن أبي سليمان -وهو حسن الحديث- عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عمر.

ولم يذكر متابعة عبد اللَّه بن عمر العمري لأخيه عبيد اللَّه في نافع التي رواها عبد الرزاق في مصنفه (٥/ ١٢١) وأحمد (٢/ ٦٨) في مسنده.

الإمام النَّسائي لم يستوفِ أدلَّة الطرفين

وثانيهم: الإمام النسائي رَحِمَهُ اللَّهُ:

فقد أشار فقط إلى طرف من هذه القضية فقال في سننه (٥/ ١٦٨) تحت عنوان: «فضل الصلاة في المسجد الحرام»: أخبرنا عمرو بن علي ومحمد بن المثنى قالا حدثنا يحيى بن سعيد عن موسى بن عبد اللَّه الجهني قال: سمعت نافعًا يقول: حدثنا عبد اللَّه بن عمر قال: سمعت رسول اللَّه ﷺ - فذكر الحديث.

ثم قال: «لا أعلم أحدًا روى هذا الحديث عن نافع عن عبد اللَّه بن عمر غير موسى الجهني وخالفه ابن جريج وغيره»[1] سنن النسائي (المجتبى) (٥/ ٢١٣).

أخبرنا إسحاق بن إبراهيم ومحمد بن رافع قال إسحاق: أنبأنا وقال محمد:

---

(١) النسائي رَحِمَهُ اللَّهُ لم يقف على روايات عبيد اللَّه بن عمر وغيره عن نافع.

حدثنا عبد الرزاق قال حدثنا ابن جريج قال سمعت نافعًا يقول حدثنا إبراهيم بن عبد الله بن معبد ابن عباس حدثه أن ميمونة زوج النبي ﷺ قالت: سمعت رسول الله ﷺ - وساق الحديث.

فهذا كل ما أدلى به النسائي في هذه القضية فلم يستوفِ أدلة الطرفين فلم يذكر رواية عبيد الله بن عمر بطرقها القوية ولم يذكر متابعاتها.

ولم يذكر الاختلاف على ابن جريج ولا الاختلاف على الليث كما يفعله أئمة النقد في بيان العلل كابن المديني والدارقطني وابن أبي حاتم ومسلم في كتاب (التمييز) من جمع الطرق وبيان الاختلاف فيها وتوضيح العلل وإنما أشار النسائي إلى طرف من القضية، ولم يبرهن عليها، ولم يُدْلِ فيها بحكم ولسنا ندري ما هو حكمه، وإنما ذكرتُ النسائي في رسالتي «بين الإمامين» لأنه أشار إلى هذه القضية الإشارة التي وصفتها لا لأن له رأيًا واضحًا متكاملًا في القضية.

ومن الجدير بالذكر أن النسائي كَظَلَّلَهُ قد روى حديث ميمونة في السنن الكبرى (ل ٥١) من طريق ابن جريج عن نافع عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن ابن عباس عن ميمونة فذكر فيها ابن عباس[1] ونبَّه على ذلك المزي في تحفة الأشراف (١٢/ ٤٨٥) ويفهم من كلام المزي أنه رواه كذلك في المجتبى».

وبهذا يكون النسائي أشار إلى الخلاف بين أصحاب نافع في الجملة ولم يتعرض للخلاف في حديث ميمونة بذكر ابن عباس أو حذفه.

ثم يتضح لنا من هذا العرض أنه لا يجوز أن يقال أنَّ النسائي انتقد وعلَّل حديث ابن عمر وميمونة كما يردد ذلك هذا الباحث.

فهذه الدراسة التي كشفت عن هذه الأمور هي التي سوغت لي تأييد وتقوية وموافقة الإمام مسلم في تصحيح حديث ابن عمر ثم حديث ابن عباس عن ميمونة. وسوغت لي مخالفة ما فهمه القاضي عياض من كلام البخاري.

---

(١) رواه النسائي في الكبرى بهذا الإسناد (رقم ٣٨٦٦) وسكت عنه.

ثالثهم: الإمام الدارقطني رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وهذا نص كلامه في التتبع: «وأخرج مسلم حديث عبيد الله وموسى الجهني عن نافع عن ابن عمر: «صلاة في مسجدي» وأتبعه بمعمر عن نافع وليس بمحفوظ عن أيُّوب. وخالفهم ابن جريج والليث روياه عن نافع عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن ميمونة.

وأخرج القولين ولم يخرجه البخاري من رواية نافع بوجه».

فنرى في كلام الدارقطني ما يأتي:

أولًا: أنَّه نفى الحفظ فقط عن رواية أيُّوب فقال: «وليس بمحفوظ عن أيُّوب»

ثانيًا: أحجم أن يقول مثل ذلك في رواية عبيد الله بن عمر وموسى الجهني لهيبة الموقف لأن عبيد الله إمام حافظ متقن خصوصًا في روايته عن نافع فمن الصعوبة بمكان أن يقول عن حديثه عن نافع: وليس بالمحفوظ.

وكذلك رواية موسى الجهني وهو ثقة لم يجد من الأدلَّة ما يشجعه على نفي الحفظ عنها لا سيما وقد وافقه على ذلك الجبل في الحفظ عبيد الله بن عمر.

أمَّا رواية معمر فقد وجد ما يشجعه على أن يقول فيها: «وليس بمحفوظ عن أيُّوب» لأن الإمام يحيى بن معين ضعَّف معمرًا في روايته عن العراقيين ولكن ذلك لا يَحُطُّ معمرًا من درجة الاعتبار به كيف لا وهو إمام ثم حكى الخلاف الموجود بين أصحاب نافع وهي حكاية لم يُتقن عرضها -غفرالله له ورحمه- ولكل جواد كبوة.

فإنَّ الليث وابن جريج وإن خالفا عبيد الله ومن معه فإنَّ ابن جريج قد اختلف عليه في رواية حديث ميمونة اختلافًا كثيرًا سيأتي ذكره في محله

والليث أيضًا اختلف عليه أصحابه.

وعلى كلٍّ فإنَّ مخالفة الليث وابن جريج لا تضر برواية عبيد الله ومن وافقه كما سيأتي توضيح ذلك إن شاء الله.

رابعهم القاضي عياض كَلَلَّهُ:

قال: «قال بعضهم: صوابه إبرهيم بن عبد الله بن معبد بن عباس أنَّه قال: (أنَّ امرأة اشتكت..).

قال القاضي. وقد ذكر مسلم قبل هذا في الباب حديث عبيد الله عن نافع عن ابن عمر، وحديث موسى الجهني عن نافع عن ابن عمر، وحديث أيُّوب عن نافع عن ابن عمر.

وهذا مما استدركه الدارقطني على مسلم وقال: وليس بمحفوظ عن أيُّوب، وعلَّل الحديث عن نافع بذلك، وقال: وقد خالفهم الليث وابن جريج فروياه عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن ميمونة.

وقد ذكر مسلم الروايتين، ولم يذكر البخاري رواية نافع بوجهٍ، وقد ذكر البخاري في تاريخه رواية عبيد الله وموسى عن نافع قال: «والأوَّل أصح» يعني: رواية إبراهيم بن عبد الله عن ميمونة كما قال الدارقطني، والله أعلم.

وبعد فلعلَّ القارئ المتأمل المنصف يُدرك من هذه الدراسة أنَّ هؤلاء الأئمة الذين ادَّعى الباحث اتفاقهم على تعليل حديث نافع واستدعى انتباهه مخالفتي لهم أنَّ من احتج منهم فحجته ضعيفة وهو الإمام البخاري ثم هو لم يستوفِ أدلة الجانب المحكوم عليه كما أسلفت.

والآخرون لم يُبدوا شيئًا من الأدلة على تعليل حديث نافع.

فهل يسوغ لي أو لمسلم غيري بعد معرفة هذه الحقيقة أن يعمد إلى حديث صحيح في كتاب عظيم يتربع قمة الصحة فيهوي بهذا الحديث من قمته الشامخة إلى حضيض الأمراض والعلل والضعف من أجل أن هذا أو ذاك عرضت له شبهة فقالها أو أشار إليها إشارة من بعيد.

٨- قال: في (ص٣) - وليته لم يقل-(أ): «ثم إنَّ مسلمًا لم يشر إلى تصحيحه ذلك الحديث -حديث نافع- وحديث ابن عباس عن ميمونة - بأي وجهٍ من الوجوه»!!

أقول: هذا كلام غريب وعجيب ماذا تريد من مسلم رحمه الله؟ تريد منه أن يصرح أو يشير عند كل حديث إلى أنه صحيح، وهل اشترط على نفسه ذلك أو اشترطه غيره عليه؟!.

وهل تشترط على البخاري أن يعطيك إشارات عند كل حديث من أحاديثه الصحيحة حتى تسلم بصحته؟!.

أتدري من أين أتيتَ؟

أُتيتَ من تعلقك بتلك الجملة: «وسنزيد إن شاء الله تعالى شرحًا وإيضاحًا في مواضع من الكتاب عند ذكر الأخبار المعللة».

فأدّى بك هذا الاعتقاد أن ترى سرد أقوى الطرق وأصحها إنما هو عرض للعلل وشرح وتوضيح لها وأسأل الله أن يعفو عنا وعنك.

ولا يسعني إلّا أن أذكرك بما أسلفته لك من أن مسلمًا سمى كتابه بـ: (الجامع الصحيح) وأنّه قال: (لا يدخل في هذا الكتاب إلّا ما أجمعوا على صحته)، وأنّه عرض كتابه على أبي زرعة فما قال فيه: إنه صحيح؛ أثبته؛ وما كان فيه علة حذفه.

فهو ملتزم للصحة في كل ما يورده في هذا الصحيح حسب اعتقاده وروايته عن الطبقة الثانية للاستشهاد والمتابعة ورفع التفرد عن بعض الطرق لا يخرجه عن هذا الأصل. فاعرف هذا واشدد به يديك..

٩- قال في (ص٣): «وفي الحقيقة كنت موافقًا على ما وصل إليه صاحب كتاب: «بين الإمامين» على ضوء تحريره ومناقشته في أول الأمر، ثم بان لي بعد التتبع الطويل أن هذه الطرق معللة كما قالوا» !!

أقول: لم يصلني من بحثك إلّا هذه الأوراق التي ناقشت فيها هذه الطرق من صحيح مسلم، ولم أعرف ما هو موضوع رسالتك إلى الآن فإن كان موضوعك دراسة صحيح مسلم ومنهجه في صحيحه، فيحق لك أن تبذل هذا الجهد والتتبع الطويل أو أسمِّيه لك (الرحلة الفكرية)، وكان ينبغي لك أن تُعوِّل في الدرجة الأولى على أقواله، وفي الدرجة الثانية على أقوال أئمّة الحديث، وتستفيد من دراساتهم وتجاربهم، ثم تخوض في الموضوع على بصيرة ووضوح حتى تستطيع

أن تقدم للمسلمين نتائج صحيحة بنَّاءة، أمَّا أن تخوض في الموضوع بدون أن تتزود بما ذكرته لك فإنك في هذه الحال «كساعٍ إلى الهيجاء بغير سلاح»!

وتكون النتيجة ماقدَّمته لنا (!) وقد وضَّحتُ مناقشاتي فلا أصفه لك، ولكني أقول لك: قل ياحسرتى على مافرطتُ وأضعتُ من الوقت ثم كانت هذه هي ثمرة جهدي وتتبعي الطويل.

وإنْ كان موضوعك شيءٌ آخر فالأمر أدهى وأمرُّ ولا حول ولا قوة إلَّا بالله

ثم ذكر لي مصدر موثوق أنَّ عمله في «غاية المقصد في زوائد مسند أحمد» فلا حول ولا قوة إلَّا بالله مرة أخرى.

١٠- قال الباحث في (ص٣): «وتوضيحًا للقضية أذكر أنَّ الإمام مسلم (كذا) (والصواب مسلمًا) أورد (بعد أن أخرج حديث أبي هريرة من طرق صحيحة وسليمة كما أخرجه الإمام البخاري) حديث نافع عن ابن عمر من طريق عبيد الله وموسى الجهني، ثم من طريق أيُّوب، وحديث ميمونة من طريق نافع عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن ابن عباس عنها (مسلم -كتاب الحج باب فضل الصلاة بمسجد مكة والمدينة (٩/ ١٦٥-١٦٧)». ثم نقل كلام الدارقطني من التتبع ثم أشار إلى طرف من بياني ثم مناقشتي لكلام الدارقطني. فأقول لك: سامحك الله أيها الأخ ما هكذا يكون توضيح القضايا:

أولًا: هل رجال أسانيد حديث عبد الله بن عمر وحديث ميمونة من المشهورين عند المحدثين بالأوهام والأخطاء - أوهم من رجال كتب الموضوعات والعلل- حتى يكون مجرد عرضك لهم يعتبر من توضيح القضايا وبيان الحقائق؟!

ثمَّ عندي -والله- تساؤلات صعبة جدًّا تركتها رفقًا بك وابتعادًا عن جرح مشاعرك وإعذارًا لك؛ لأنك مازلت طالبًا.

عودة لعرض الحقيقة

ثم أقول لك: إنّي مضطرٌ لأن أقوم بعرض الحقيقة مرة أخرى كما عرضها الإمام مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ لتدرك أنت وغيرك أنك لم توضح القضية.

قال الإمام مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ عارضًا حديث أبي هريرة من عدة طرق (٢/ ١٠١٢/ ١٠١٣) تحت الرقم التسلسلي (١٣٩٤):

١- حدثني عمرو الناقد وزهير بن حرب (واللفظ لعمرو) قالا حدثنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة يبلغ به النبي ﷺ قال: «**صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلّا المسجد الحرام**».

في هذا الحديث عنعنة سفيان بن عيينة والزهري وهما مدلسان، وقد وضع الحافظ ابن حجر الزهري في الطبقة الثالثة من المدلسين، وهم الذين لا يقبل من حديثهم إلّا ما صرَّحوا فيه بالتحديث وفيه صيغة يبلغ به وهي مختلف فيها.

٢- ثم قال: وحدثني محمد بن رافع وعبد بن حميد (قال عبد: أخبرنا، وقال ابن رافع: حدثنا) عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ ثم ساق الحديث نحوه. وفي هذا الحديث عنعنة الزهري.

٣- ثم قال: حدثني إسحاق بن منصور حدثنا عيسى بن المنذر الحمصي حدثنا محمد ابن حرب حدثنا الزبيدي عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وأبي عبد الله الأغرّ مولى الجهنيين، وكان من أصحاب أبي هريرة أنهما سمعا أبا هريرة يقول: «صلاة في مسجد رسول الله ﷺ أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلّا المسجد الحرام فإنّ رسول الله ﷺ آخر الأنبياء وإنَّ مسجده آخر المساجد».

في إسناده عيسى بن المنذر الحمصي، قال الحافظ فيه: مقبول. التقريب (٢/ ١٠٢).

وقد انفرد في الحديث بزيادة وهي قوله: «فإنّ رسول الله ﷺ آخر الأنبياء وإنَّ

مسجده آخر المساجد» فيه عنعنة الزهري وفيه أنَّه هنا موقوف على أبي هريرة.

ثم عالج مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ قضية الوقف الواقعة في هذا الإسناد فقال. قال أبو سلمة وأبو عبد اللَّه: لم نشك أنَّ أبا هريرة كان يقول عن حديث رسول اللَّه ﷺ فمنعنا ذلك أن نستثبت أبا هريرة عن ذلك الحديث. حتى إذا توفي أبو هريرة تذاكرنا ذلك وتلاومنا ألَّا نكون كلَّمنا أبا هريرة في ذلك حتى يُسنده إلى رسول اللَّه ﷺ، إن كان سمعه منه فبينا نحن على ذلك جالسنا عبد اللَّه بن إبراهيم بن قارظ فذكرنا ذلك الحديث والذي فرَّطنا فيه من نص أبي هريرة عنه، فقال لنا عبد اللَّه بن إبراهيم: «أشهد أنِّي سمعت أبا هريرة يقول: قال رسول اللَّه ﷺ: «فإنِّي آخر الأنبياء وإنَّ مسجدي آخر المساجد».

٤- قال: حدثنا محمد بن المثنى وابن أبي عمر جميعًا عن الثقفي، قال ابن المثنى: حدثنا عبد الوهَّاب قال: سمعت يحيى بن سعيد يقول: سألت أبا صالح: هل سمعت أبا هريرة يذكر فضل الصلاة في مسجد رسول اللَّه ﷺ؟ فقال: لا، ولكن أخبرني إبراهيم بن عبد اللَّه بن قارظ أنَّه سمع أبا هريرة يحدث أنَّ رسول اللَّه ﷺ قال: «صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة أو كألف صلاة فيما سواه من المساجد إلَّا أن يكون المسجد الحرام».

وحدثنيه زهير بن حرب وعبيد اللَّه بن سعيد ومحمد بن حاتم قالوا: حدثنا يحيى القطان عن يحيى بن سعيد بهذا الإسناد» اهـ.

انظر: كيف عادت هذه الطرق كلها إلى ابن المسيب وإلى عبد اللَّه بن إبراهيم بن قارظ وابن قارظ مختلفٌ في اسمه واختلف عليه في رواية هذا الحديث.

فمن الرواة عنه من قال عن إبراهيم بن قارظ سمع عمر وعليًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

ومنهم من قال عنه عن أبي هريرة: انظر: التاريخ الكبير للبخاري (ق/ ١/ ج٣/ ٤٠) وسكت عنه البخاري.

ونقل المزي الاختلاف في اسمه ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا.

وقال الحافظ فيه: «صدوق» التقريب (١/ ٣٧، ٤٠٠)

وسكت عنه الذهبي في الكاشف (١/ ٨٤) وسكت عنه ابن أبي حاتم (٥/ ٢)

فأسانيد حديث نافع عن ابن عمر أنقى أسانيد وأقوى رجالاً وأشهر ذكرًا.

أضف إلى ذلك أنَّ الدارقطني ذكر حديث أبي هريرة في كتابه العلل (٣/ ١٢٣) وذكر فيه اختلافًا على الزهري واختلافًا على ابن قارظ واختلافًا في اسم ابن قارظ ومع ترجيحه لبعض طرقه يبقى قولنا: «إنَّ أسانيد حديث ابن عمر أقوى وأنظف»: سليمًا لا غبار عليه.

فقاعدتك التي استخدمتها في نقد حديثَيْ ابن عمر وميمونة تنطبق على حديث أبي هريرة ﷺ ولا تنطبق بحال على حديثَيْ ابن عمر وميمونة، لأنَّه ليس لمسلم أيُّ كلام على هذين الحديثين ولا أدنى إشارة، بينما لمسلم على حديث أبي هريرة أكثر من إشارة. وفي حديث أبي سلمة والأغر وأبي صالح عن أبي هريرة توضيح بالعبارة فعلى منهجك الذي طبَّقته على حديثَيْ ابن عمر وميمونة -إكمالاً لتطبيق القاعدة يلزمك أن تعلل حديث أبي هريرة لزومًا لا محيد لك عنه-.

وبعد ذلك لا يبقى لنا حديث صحيح في هذا الباب[1] وإلى الله المرجع والمآب!!.

واعلم أن قولك عن الإمام مسلم: «أخرج حديث أبي هريرة من طرق صحيحة سليمة» رميةٌ من غير رامٍ وإلَّا لو تنبَّهت لإشارات مسلم وكلامه في طرق حديث أبي هريرة لتورطت فيه أكثر من تورطك في حديثَيْ ابن عمر وميمونة!.

واعلم أنَّ تشبثك بتلك القاعدة خطيرٌ جدًّا ولا يُخوِّل لك الدفاع عن حديث أبي هريرة ولا عن غيره، حتى ترجع عنها وتُسلِّم بالواقع وهو أنَّ الإمام مسلمًا ملتزمٌ بالصحة في كتابه العظيم وأنَّه كان جادًّا في تطبيق هذا الالتزام.

وأنَّ هذه الإيضاحات من مسلم ليست شرحًا للعلل، وأنَّه لا يعتقد أن لحديث أبي هريرة عللًا ولو كان يعتقد أنَّ هذه عللًا تُخرجه عن الصحة لما أورده في صحيحه.

وأنَّ هذا التصرف والبيان إنما مرجعه دقة مسلم وأمانته في النقل وشدة تحرِّيه

(١) ومن العجائب أنَّه لعلَّا دمَّر أحاديث هذا الباب كلها بهواه.

في أداء الصيغ وألفاظ المتون وهذا من ميزاته رحمه الله التي يكاد ينفرد بها.

ثم أقول دفاعًا عن حديث أبي هريرة بالنسبة لتدليس الزهري لا نُسلِّمُ لما قرَّره الحافظ ابن حجر في وضعه في الطبقة الثالثة، فلا دليل له على وضعه في هذه الطبقة.

وقد وضعه العلائيُّ -وهو مُحِقٌّ- في الطبقة الثانية فاستمع إليه يقول: (وثانيها: من احتمل الأئمَّة تدليسه وخرَّجوا له في الصَّحيح وإن لم يُصرِّح بالسَّماع وذلك إمَّا لإمامته أو لقلَّة تدليسه في جنب ما روى، أو لأنَّه لا يدلس إلَّا عن ثقة وذلك كالزهري وسليمان الأعمش وإبراهيم النخعي -وذكر أئمَّة آخرين-) انظر جامع التحصيل (ص١٣٠).

وسفيان بن عيينة مما لا يختلف المحدثون في قبول عنعنته لأنَّه قد ثبت لهم أنَّه لا يدلس إلَّا عن ثقة ولذا ذكره الحافظ في الطبقة الثانية التي احتمل الأئمَّة تدليسها وقد أصاب الحافظ في حق سفيان.

وأمَّا روايتُه عن عيسى بن المنذر وعبد الله بن إبراهيم بن قارظ فلا مؤاخذة عليه في ذلك لأنَّه أورد طريقهما في المتابعات وهذا لا ينافي شرطه.

ثم إنَّ حديث أبي هريرة من طريق الزهري عن ابن المسيب صحيح لا غبار على صحته، ويزداد قوة بطريق أبي صالح عن ابن قارظ عن أبي هريرة.

ثم لعلَّ مسلمًا رحمه الله أدرك أنَّه قد يتعلق بعض الناس ممن لا يعرف مناهج المحدثين بتلك البيانات واللَّفتات فيضعف حديث أبي هريرة أو أن مسلمًا يعرف الكلام والاختلاف في حديث أبي هريرة ويعرف أنَّه لا أثر لذلك الاختلاف فيه لكنَّه رأى أنَّه لا بُدَّ من دعمه بحديث ابن عمر وميمونة والقوي يزداد قوة بانضمام قويٍّ آخر إليه فساقهما على النحو التالي:

قال رحمه الله في الموضع السابق برقم (١٣٩٥): وحدثني زهير بن حرب ومحمد بن المثنى قالا حدثنا يحيى -وهو القطان- عن عبيد الله قال أخبرني نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلَّا المسجد الحرام».

وحدثناه أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا ابن نمير وأبو أسامة ح وحدثناه ابن نمير حدثنا أبي ح وحدثناه محمد بن المثنى حدثنا عبد الوهَّاب. كلهم عن عبيد الله بهذا الإسناد.

وحدثني إبراهيم بن موسى أخبرنا ابن أبي زائدة عن موسى الجهني عن نافع عن ابن عمر قال: سمعت رسول الله يقول = بمثله.

وحدثناه ابن أبي عمر حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن أيُّوب عن نافع عن ابن عباس عن النبي ﷺ.

وحدثنا قتيبة بن سعيد ومحمد بن رمح جميعًا عن الليث بن سعد قال قتيبة حدثنا ليث عن نافع عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن ابن عباس أنَّه قال: «إنَّ امرأة اشتكت شكوى فقالت: إن شفاني الله لأخرجنَّ فلأصلينَّ في بيت المقدس فبرأت. . - فساق القصة إلى قول ميمونة ﵂-: فإنِّي سمعت رسول الله ﷺ يقول: «صلاة فيه (أي مسجد رسول الله) أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلَّا المسجد الحرام».

فهذه سياقة رائعة قوية محكمة ساقها مسلم ﵀ لإثبات صحة الحديث وقصده فيها واضح يتدفق بالرغبة الكاملة المخلصة في إثبات صحته، ومن قال: (إنَّ هذه السياقة على إحكامها وإتقانها إنَّما ساقها مسلم لبيان العلل وتوضيحها) فليبك على عقله!!

وحتى القاضي ﵀ حامل لواء هذه الفكرة لا يجرؤ أن يقول مثل هذا الكلام ولهذا مشى في الإشارة إلى علة الحديث أو بالأدقّ حكى كلام من أعلَّه ولم ينبس ببنت كلمة يشير بها إلى هذه الفكرة وفي الحقيقة إنِّي أرحم الباحث وأشفق عليه إذ قال: «لأنَّه لم يخرجها في الأصول، ولا في المتابعة وإنما أوردها في الصحيح للتنبيه على عللها وذلك لِوُجوه . . .»

ثم ساق تلك الوجوه الغريبة التي سبقت مناقشتها ونعوذ بالله من فهم يُؤدِّي إلى قلب الحقائق.

الجواب عن الاختلاف على نافع

فإن قال قائل: قد اختلف أصحاب نافع في إسناد هذا الحديث.

قلنا: وقد اختلف أصحاب الزهري في إسناد هذا الحديث!

فما أجبتم به عن الاختلاف على الزهري هو جوابنا عن الاختلاف على نافع فإذا كان الاختلاف على الزهري لا يضر لأنه من المكثرين، قلنا: قولوا مثل هذا في الاختلاف على نافع وإلّا وقعتم في التفريق بين المتماثلات وخبطتم في ميادين التناقضات.

١١ - قال في (ص ٤): وهو من توضيحه للقضية:

«وناقش فضيلة الشيخ المسألة الأولى (يعني دعوى الدارقطني أنّ هذا الحديث ليس بمحفوظ عن أيُّوب)- فقال (يعني ربيعًا)· «فكأنه يشير بهذا إلى رأي ابن معين في حديث معمر عن العراقيين حيث قال· إذا حدّثك معمر عن العراقيين فخالفه إلّا عن الزهري وابن طاوس، فإنّ حديثه عنهما مستقيم، فأمّا أهل الكوفة وأهل الشام فلا (كذا) والصواب أهل البصرة.

ثم قال الشيخ: أقول إنّ الثناء على معمر مستفيض، ثم إنّ كلام ابن معين لا ينطبق على هذا الحديث، لأنّه لم يخالفه أحد من أصحاب أيُّوب، حتى نحكم عليه بالوهم والشذوذ، ولأنّ روايات موسى الجهني وعبيد اللّٰه وعبد اللّٰه بن عمر عن نافع تؤيد رواية معمر عن نافع»

توهيمه ابن أبي عمر بدون حجة وحطُّه من مرتبته!

قلت (هذا كلام الباحث)· «إنّ معنى قول الإمام الدارقطني: «وليس بمحفوظ» فيما ظهر لي بعد تتبع طويل واللّٰه أعلم بالصّواب أنّ هذا الحديث ليس بمحفوظ عن أيُّوب وإنّما المحفوظ عن الزهري لأنّ محمد بن رافع وعبد بن حميد، رويا عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، وخالفهما محمد بن يحيى بن أبي عمر، فرواه عن عبد الرزاق عن معمر عن أيُّوب عن نافع عن ابن عمر، ولم يتابعه عليه أحد في حدود علمي. فوهم فيه محمد بن

يحيى بن أبي عمر، وهذا القول من الإمام الدارقطني رَحِمَهُ اللهُ متجه وسديد وموافق للقواعد، لأنّ محمد بن رافع أوثق من محمد بن أبي عمر، وابن رافع متفق على تخريج حديثه، وقد سمع من عبد الرزاق قبل أن عمي (كذا) مع الإمام أحمد باليمن، وكان رحل مع الإمام أحمد ومع هذا وقد تابعه عبد بن حميد وهو ثقة، ثم إنّ معمرا تابعه سفيان بن عيينة عن الزهري به ومن طريق سفيان أخرجه البخاري في فضائل المدينة (٣/ ٦٣).

ثم إنّ سعيد بن المسيَّب تابعه أبو سلمة بن عبد الرحمن وأبو عبد الله الأغر عن أبي هريرة، ومن طريق أبي عبد الله الأغر أخرجه البخاري من وجه آخر وهذه الطرق كلها عند مسلم في الأصول، فأمّا محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني فهو وإن كان ثقة، فقد قال أبو حاتم: كان رجلًا صالحًا وكان به غفلة ورأيت عنده، حديثًا موضوعًا، حدّث به عن ابن عيينة وكان صدوقا انتهى، قلت (الباحث): وهذا ليس بتوهين إيّاه (كذا)، لأنّه وصفه بالغفلة بمجرد أنّه رأى عنده حديثًا موضوعًا كما يظهر من كلام أبي حاتم ذلك، لكن ولم يتبين لي من ترجمته ولا من ترجمة عبد الرزاق أنّ ابن أبي عمر سمع من عبد الرزاق قبل أن عمي (كذا) أو بعده، وعبد الرزاق عمي وبدأ قبول التلقين بعد المائتين على قول الإمام أحمد، وابن أبي عمر توفي سنة ٢٤٣هـ) انتهى.

أقول: على هذا الكلام عدّة مآخذ:

أولًا: على ما نقله عنّي في حق معمر من قول ابن معين فقد أخطأ في قوله: «وأهل الشام» فإنّ (عند أهل البصرة) معطوفةٌ على أهل الكوفة، وأصل كلام ابن معين: «إذا حدثك معمر عن العراقيين فخالفه إلّا عن الزهري وابن طاوس، فإنّ حديثه عنهما مستقيم، فأمّا أهل الكوفة وأهل البصرة فلا».

وهذا الكلام بنصّه وفَصّه في كتابي «بين الإمامين مسلم والدارقطني» (ص٣٤٣) وقد نقلته من تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر (١٠/ ٢٤٥).

وفي كلام ابن معين إذا حدّثك عن العراقيين، وهذا اللفظ نسبةٌ إلى العراق، وأهل الشام ليسوا من العراقيين في هذه النسبة ولا الشام جزءٌ من العراق. والله أعلم.

أهذا منه سبق قلم؟ أم دفعه حبّ الغلبة في الخصام -والعياذ بالله- ؟!

فإنْ كانت الأولى فهي هيّنة وليُعدِّل ما بنَى عليها من الكلام وإن كانت الثانية فهي عظيمة وننصحه بالتوبة إلى الله وتحرّي الحقّ ونُشدَانِه وأن يتحرّى القسط في القول ولو على نفسه أو الوالدين والأقربين فإن طلب الغَلَبِ بالباطل أوّل من يصرع صاحبه (!).

ثانيًا: على تفسيره لكلام الدارقطني حيث يقول: «قلت: إنّ معنى قول الدارقطني: «وليس بمحفوظ» فيما ظهر لي بعد تتبع طويل -والله أعلم بالصواب- أنّ هذا الحديث ليس بمحفوظ عن أيُوب، وإنّما المحفوظ (كذا) عن الزهري، لأنّ محمد بن رافع وعبد بن حميد رويا عن عبد الرزاق، عن معمر عن سعيد بن المسيّب عن أبي هريرة وخالفهما محمد بن يحيى عن ابن أبي عمر، فرواه عن عبد الرزاق عن معمر عن أيّوب عن نافع عن ابن عمر، ولم يتابعه عليه أحد في حدود تتبعي فوهم فيه محمد بن يحيى بن أبي عمر.

أقول: إنّ كلام الدارقطني واضح أنّه يقصد معمرًا وأنّه انفرد بهذا الحديث عن أيُوب.

قال رَحِمَهُ اللهُ: «وأخرج مسلم حديث عبيد الله وموسى الجهني عن نافع عن ابن عمر: (صلاة في مسجدي).

وأتبعه بمعمر عن أيُوب عن نافع «وليس بمحفوظ عن أيُوب» وخالفهم ابن جريج وليث».

فمحور الحديث هم في الدرجة الأولى أصحاب نافع ومقارنات الدراسة تدور حولهم ولمّا وجد الدارقطني أمامه عبيد الله بن عمر حافظًا متقنًا ومن خواص أصحاب نافع وقد شاركه في رواية هذا الحديث عن نافع اثنان هما موسى الجهني وعبد الله بن عمر تَهيَّب أن يقول عن حديثهم «وليس بمحفوظ عن نافع» ونظر في رواية أيُوب فوجد أمامه جبلًا ولم يجد فيه أيّ مغمز بل وجد كبار الأئمّة تعظمه وترفع من شأنه ووجد أئمّة الجرح والتعديل يجعلونه في طليعة أصحاب نافع حفظًا وضبطًا وإتقانًا، ووجد عثمان الدارمي يسأل ابن معين: أيُوب عن نافع أحبّ إليك أو

عبيد الله ؟ فيقول ابن معين . كلاهما ولم يُفَضِّل .

ووجد أبا حاتم يقول: سُئِلَ ابن المديني: من أثبت أصحاب نافع؟ قال: أيُّوب وفضله، ومالك وإتقانه، وعبيد الله وحفظه.

انظر تهذيب التهذيب (١/ ٣٩٨) وربما وجد فيه أقوى من هذا .

ثالثًا: ولو كان الدارقطني يريد ما ذكره المليباري لقال: «والمحفوظ ما رواه عبد بن حُميد ومحمد بن رافع عن عبد الرزَّاق عن معمر عن الزهري . . إلخ

رابعًا . يرى القارئ أنَّ الدارقطني لم يشر لا من قريب ولا من بعيد إلى أنَّ الوهم من ابن أبي عمر ولا دندن حول سماعه من عبد الرزّاق لا قبل اختلاط عبد الرزَّاق ولا بعده.

تقويل الإمام الدارقطني ما لم يقل !!

خامسًا: ترى جليًا أنَّ المليباري يتخرَّص على الدارقطني ويُقَوِّله ما لم يقل (!) فيقول: (وهذا القول من الإمام الدارقطني مُتَّجِهٌ وسديدٌ وهو موافقٌ للقواعد لأنَّ محمد بن رافع أوثق من محمد بن أبي عمر، وابن رافع متفق على تخريج حديثه، وقد سمع من عبد الرزَّاق قبل أن عمي (كذا) مع الإمام أحمد باليمن . .)!

يا أخي، من قال: إنَّ هذا قولٌ للدارقطني ؟!

فهل هو الذي قال: «إنَّما المحفوظ عن الزهري» ؟!

وهل هو الذي حكم على ابن أبي عمر بالوهم ؟!

وهل هو الذي استدل على وهمه بمخالفة محمد بن رافع وعبد بن حميد ؟!

كيف تستجيز أن تخترع قولًا من عندك ثم تنسبه إلى غيرك ؟! لا سِيَّما إذا كان عالمًا ذكيًا ألْمَعِيًا فريد دهره ومن أعلم الناس بالعبارات ودلالاتها ؟!

فهو رَحِمَهُ اللَّهُ نصَّ على أشخاصٍ مُعينين في كلامه، فتترك كلامه الذي هو نصٌّ واضحٌ وتأتي برأي من عندك لا يحتمله كلامه لا من قريب ولا من بعيد، وتقول عنه: «وهذا القول من الدارقطني . . . » إلى آخره !

وما حكم هذا التصرف عند المحدثين؟ بل ما حكمه عند جميع العقلاء ؟!

ثمَّ إنَّك تَجِدُّ في إثبات سماع محمد بن رافع من عبد الرزَّاق بينما تُشكِّك في سماع ابن أبي عمر منه قبل الاختلاط !! .

إنَّ كلَّ ما بَنَيْتَهُ على هذا القول المتحول هو بناءٌ على غير أساس أو هو كالبناء على الموج !

ولعلَّ هذه التحرُّصات لم تخطر ببال الدارقطني رَحِمَهُ اللَّهُ فأيُّ جرأة هذه ؟!!

سادسًا : تراه يجتهد في ذكر متابعات لحديث محمد بن رافع ولمعمر ولسفيان بن عيينة وسعيد بن المسيب ، بينما يهدم المتابعات والشواهد المتعلقة بحديث ابن عمر رضي الله عنهما ويتجاهل روايات الجبال لها مثل عبيد الله بن عمر ويحيى بن سعيد القطان وغيرهما من الجبال لطرق حديث ابن عمر وميمونة رضي الله عنهما .

والأعجب من ذلك أنَّه في الأخير يكرُّ عليها كلِّها : حديث أبي هريرة وحديث ابن عمر وحديث ميمونة فينسفُها وينسفُ شواهدها نسفًا !!

سابعًا : ثم انظر كيف أجلبتَ على هذا المظلوم -ابن أبي عمر رَحِمَهُ اللَّهُ- بخيلك ورجلك فوجدت لمخالفيه متابعات ولشيوخهم إلى آخر السند من صحيح البخاري ومن صحيح مسلم ، وتجاهلت متابعاته وهي عندك في صحيح مسلم !

جهله بحقيقة المتابعة !

ثامنًا : ومن هذا البناء المنهار قولك : «ثم إنَّ معمرًا تابعه سفيان بن عيينة عن الزهري ومن طريق سفيان أخرجه البخاري في فضائل المدينة (٣/ ٦٣)» .

أقول : يا هذا ! يا مسكين ! إنَّ حديث معمر في وادٍ وحديث سفيان في وادٍ آخر : حديث معمر لفظه «صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة في غيره من المساجد إلاَّ المسجد الحرام» مسلم (٢/ ١٠١٢)

وحديث سفيان في البخاري : «لا تُشَدُّ الرِّحالُ إلَّا إلى ثلاثة مساجد : المسجد الحرام ومسجد الرسول ومسجد الأقصى» .

فأين هذا من ذاك ؟!!

فإن كنت لا تدري فتلك مصيبة وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم (!!)

تسلُّطُه على ابن أبي عمر ونتيجة هذا التسلُّط

ومنه: قولك: «فأمَّا محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني، فهو وإن كان ثقة فقد قال أبو حاتم: «كان رجلًا صالحًا وكان به غفلة، ورأيت عنده حديثًا موضوعًا حدَّث به عن ابن عيينة، وكان صدوقًا» اهـ

ثم قلتَ: «وهذا ليس بتوهين إيَّاه (كذا)، لأنَّه وصفه بالغفلة بمجرد أنَّه رأى عنده حديثًا موضوعًا كما يظهر من كلام أبي حاتم ذاك لكن ولم يتبين لي من ترجمته ولا من ترجمة عبد الرزاق أنَّ ابن أبي عمر سمع من عبد الرزاق قبل أن عمي (كذا) أو بعده وعبد الرزاق عمي وبدأ (كذا) قبول التلقين بعد المائتين على قول الإمام أحمد وابن أبي عمر توفي سنة ٢٤٣هـ» اهـ.

أقول: مغزى هذا الكلام التقليل من شأن ابن أبي عمر حتى يجهز على آخر نَفَسٍ من أنفاس روايته في صحيح مسلم ودفاعه عنه ضعيف جدًّا، ولو أراد ذلك لساق أقوال العلماء الآخرين فيه.

وقوله «ولكن لم يتبين لي من ترجمته ولا من ترجمة عبد الرزاق أنَّ ابن أبي عمر سمع من عبد الرزاق قبل أن عمي أو بعد. . . » إلخ.

أقول فيه: ما أتعس حظَّ ابن أبي عمر عند هذا الباحث!

إنْ بَحَثَ عن متابعاتٍ له لا يجدها ولو بعد بحث طويل، وهي بين يديه وأمام عينيه، وإن بحث ليعلم متى كان سماعه من عبد الرزاق لم يجد ما يحل هذه المشكلة غير أنَّه هذه المرَّة لم يقل لم أجدها بعد تتبع طويل! فيبدو أنَّه لم يكلِّف نفسه عناء البحث عنها، ولا أدري هل يُدرِك أبعادها أو لا يدرك ذلك؟!

وأنا أُبيِّنُ له خطرها وأبعادها:

إنَّ ابن أبي عمر من رجال صحيح مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه وقد روى عنه مسلم وحده مائتي حديث وستة عشر حديثًا[1] ولعلَّ الأئمَّة الآخرين قد

---

(١) تهذيب التهذيب (٩/ ٤٥٧).

رَوَوْا عنه الكثير .

فإذا التبس علينا الأمر في سماع ابن أبي عمر هل سمع من عبد الرزاق قبل أن يختلط عبد الرزاق أو بعد الاختلاط وجب علينا أن نتوقف عن قبول روايته وجرّت هذه المشكلة أذيالها على كل مروياته عن عبد الرزاق وعلى رأسها مرويات مسلم ومنها هذا الحديث الذي يدور النقاش حوله وقد أوقعه الباحث في فخ هذه المشكلة ؛ ليقرب القارئ من ترجيح أنّ سماعه من عبد الرزاق كان بعد الاختلاط يسوق هذا القول : « وعبد الرزاق عمي وبدأ (كذا) قبول التلقين بعد المائتين على قول الإمام أحمد وابن أبي عمر توفي سنة ٢٤٣هـ» اهـ

ويريد المليباري أن يقول : وهذا مما يساعدنا على القول بأنّه يغلب على الظن أنّ سماع ابن أبي عمر من عبد الرزاق كان بعد الاختلاط .

فنزداد حيرة وتوقفًا في مروياته !! ولنبدأ بهذا الحديث .

ولا أعرف سرّ تقاعسه عن حل هذه المشكلة بالبحث عنها في مظانها ومن مظانها بل في طليعتها كتاب «الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات» لأبي البركات محمد بن أحمد المعروف بابن الكيال المتوفي سنة ٩٣٩هـ وهو من مطبوعات المركز العلمي بجامعة أم القرى التي يدرس فيها الباحث ولا أستبعد أنّ عنده نسخة منها ، فإنّ الجامعة توزّع هذا الكتاب على طلّاب الدراسات العليا بها وعلى غيرهم من طلاب العلم ومن مظانه «التقييد والإيضاح شرح مقدّمة ابن الصلاح» للحافظ العراقي وهو كتاب مشهور ولا أستبعد أن يكون من محتويات مكتبة الباحث وقد ذكر هذان الإمامان في كتابيهما أنّ محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني ممّن سمع من عبد الرزاق قبل الاختلاط . انظر : الكواكب النيرات (ص٢٧٦-٢٧٨) والتقييد والإيضاح (ص٤٦٠) .

فبماذا يفسر تقصير الباحث وتقاعسه عن حل هذه المشكلة ؟!

الله وحده يعلم ما تنطوي عليه القلوب و«إنّما الأعمال بالنيّات وإنّما لكل امرئ ما نوى» .

١٢- قال في (ص٥) : «وعلى كل حال أنّه خالف الثقتين ، أحدهما أوثق منه

وانفرد بطريق عبدالرزاق عن معمر عن أيُّوب عن نافع عن ابن عمر، ولم أجد لأصحاب أيُّوب لاسيما حماد بن زيد وابن علية وهما من أثبات أصحابه رواية عن أيُّوب هذا الحديث في حدود تتبعي، ولهذا قال الإمام الدارقطني: «وليس بالمحفوظ عن أيُّوب»، ولولا أنَّه قال هذا لم أنتبه إلى هذه العلَّة البعيدة. والإسناد ظاهره سليم وبجودته نسارع إلى تصحيحه».

أقول ما زال الباحث مُعجَبًا بهذه الأسطورة التي يربطها بالدارقطني فتارة يسميها قوله وأخرى يزعم أنَّ قول الدارقطني يشير إليها «ولولا أنَّه قال هذا لم أنتبه إلى هذه العلة البعيدة»

أي أنَّه استطاع أن يأتي بما لم يستطعه الأوائل! وذلك بإدراكه هذه العلَّة البعيدة وهي -حقًّا- بعيدة حدًّا عن الواقع فليس لها أيّ أساس و قد قدّمنا ما يبيّن زيفها و ممّا قلناه سابقا أنّ عبد الرزاق قد روى هذا الحديث في مصنفه ممّا يقضي على كلّ هذه التّهاويل، ولو كُنّا من هواة المجازفات والمغالطات لقلنا إنّ هذين الثقتين هما اللذان أخطأا في رواية هذا الحديث فخالفا ما سجله شيخهما في مصنفه إذ روى الحديث فيه عن معمر عن نافع وهما يرويانه عن معمر عن الزهري.

ومحمد بن رافع مضطرب فبينما هو يروي لمسلم هذا الحديث عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري فإذا به يرويه للنسائي عن عبد الرزاق عن ابن جريج قال: سمعت نافعًا يقول: حدّثنا إبراهيم بن عبد اللَّه بن معبد بن عبّاس أنّ ميمونة زوج النّبي ﷺ قالت: سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: «**صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلاّ مسجد الكعبة**» (النسائي ٥/ ١٦٨) باب الصلاة في المسجد الحرام.

فمحمد بن رافع يشترك مع عبد بن حميد في مخالفة ما رواه شيخهما عبد الرزاق في مصنفه ويزيد بأنّ روايته عند مسلم تخالف روايته عند النسائي فهو مثلًا مضطرب على منطق باحثنا هذا كما سيأتي في مناقشته في الآتي فلو قابله مغامر مجازف بمثل هذا المنطق لكان أقوى منه حجة وأقرب إلى الواقع فبماذا يجيب؟

و أيّهما أبعد عن الشبه: رواية محمد بن أبي عمر أم رواية محمد بن رافع وعبد

ابن حميد ؟

وبعد أن اتضحت براءة محمد بن أبي عمر ممّا نسبه إليه الباحث، وأنّ روايته في مسلم عن عبد الرزاق عن معمر عن نافع تؤكدها رواية شيخه في مصنفه

نُجِيبُ عن هذه الشبه فنقول: إنَّ عبد الرزاق من المحدّثين المكثرين وهو حافظ متقن ويروي عن معمر عن أيُّوب ويروي عن معمر عن الزهري ويروي عن ابن جريج وقد أدّى هذه المرويات إلى أصحابه كما سمعها وتلقاها عنه أصحابه ومنهم ابن أبي عمر ومحمد ابن رافع وعبد بن حميد فأدَّوْا عنه كما سمعوا، ما كان منها عن معمر عن الزهري، وما كان منها عن معمر عن أيُّوب، وما كان منها عن ابن جريج كلّ واحد منهم أدّى كما سمع ولا نقل أيّ تعليل لهذه الروايات وأمثالها إلاّ بحجج واضحة كالشمس ونرد الشبهات والأوهام والخيالات.

١٢- قال الباحث في (ص٥): «وبعد هذا التحرير يتبين لنا أنّ رواية عبيد الله عن نافع -وهي أيضا متقدة كما يأتي- لا يعطي (كذا) لطريق معمر عن أيُّوب أيّ قوة، لأنّ موضع الوهم إنّما هو في رواية ابن أبي عمر عن عبدالرزاق بهذا الوجه وأنّ طريق أيُّوب شاذّة ولا تصلح أن تكون متابعًا لطرق أخرى -كرواية عبيد الله- ولاينفع الكلام هنا بأنّ أيُّوب من أثبت أصحاب نافع إذ أنّها لم يثبت (كذا) وإذا ثبتت، فهو أولى بالترجيح».

أيّ تحرير هذا وكيف يتبين لنا أنّ رواية عبيد الله عن نافع لا يُعطي (كذا) أيّ قوة لطريق معمر عن أيُّوب، ولم تدرس رواية عبيد الله لا بحقّ ولا بباطل ولا حتى بالمجازفات، وهل هكذا يفعل الحكام العدول ؟ يصدرون الأحكام بدون دعوى ولا إجابة و بدون أيّ حيثيات للأحكام التي يصدرونها ؟!

ولقد سبقت لك مجازفات وتهاويل حول رواية ابن أبي عمر عن عبدالرزاق عن معمر عن أيُّوب ورغم أنّها مجازفات -تبين زيفها فيما أسلفناه- فكان ينبغي أن تذكر خلاصة دراستك عنها وحدها، ثم تقوم بدراسة وتتبعات طويلة لرواية عبيد الله، ثم تقوم بدراسة وتتبعات طويلة لرواية عبد الله بن عمر العمري، ثم تقوم بدراسة وتتبعات طويلة لرواية عطاء بن أبي رباح عن ابن عمر ﷺ ولو رافقتها كلها

مجازفات وتهويلات ثم بعد كل هذا تقول: وبعد هذا التحرير تبين لنا .. إلخ ليكون كلامك على الأقلّ مقبولًا عند من لا يعرف واقع الأمر فينطلي عليه !

أمَّا تحريرٌ على هذه الشاكلة فلا يقبله أحد له مُسكةٌ من عقلٍ فضلًا عن أن تتبيَّن له حقيقة الأمر.

١٣- قال الباحث في (ص٥): «ثم إنَّ الذي نقل فضيلة الشيخ من كلام يحيى بن معين، لا أجد له أيَّ فائدة هنا، فإنَّ أيُّوب من البصريين، ومعمر أيضًا بصري الأصل. ثم نزل اليمن، ولا شيء في روايته عن أيُّوب، ثم الذي فيه أنَّ معمرًا لما قدم إلى بصرة (كذا) لزيارة أمّه، لم يكن معه كتابه، وكان يحدث من حفظه فأخطأ، فإذا روى البصريون عنه فيحتاج إلى متابعة ليطمئن القلب معهم (كذا) أمَّا عبد الرزاق إنّما سمعه من كتابه، وروايته عنه صحيحة»

أقول: إنَّ السّر في نقلي لكلام ابن معين في معمر أنَّ الدارقطني عالم فذّ ومثله لا يرسل الكلام جزافًا فقدرت أنَّه لابد من سبب لقوله: «وليس بمحفوظ عن أيُّوب»، وكان قد ذكر معمرًا معه في سياق كلامه فكان ذكره مع أيُّوب في سياق كلامه قرينة على أنَّه يقصد أو يعرض بمعمر.

وكنت ولا أزال أعتقد أنَّ الدارقطني لا يحكم على الحديث بأنَّه شاذ أو منكر بمجرد أن ينفرد به واحد من الثقات فرأيت أن أقرب ما يمكن أن يوجه به كلامه هو قول ابن معين فيما يرويه معمر عن العراقيين بصريين كانوا أو كوفيين.

لهذا الغرض المعقول نقلت كلام ابن معين، مع عدم الجزم بأنَّ هذا هو قصده ومع احترامي للدارقطني، فلم أبنِ على كلامه أيَّ نتيجة لأنَّه لم يقدم حجة تدعم قوله فما كان منّي إلاَّ أن شددتُ برواية معمر عن أيُّوب عن نافع بقية الروايات عن نافع وذلك واضح في رسالتي بين الإمامين.

ثم أزيد الآن أنّني أقبل قول ابن معين في رواية معمر عن العراقيين بصريين وكوفيين إلَّافي رواية قتادة وأيُّوب، فإنَّه كان يحفظ حديثه عن قتادة وكان بينه وبين أيُّوب صلة وثيقة أعتقد أنَّه بهذه الصلة كان يحفظ حديث أيُّوب لأنَّ هذه الصلة عبارة عن الملازمة يُحسب لها حساب عند المحدثين ويرجحون بها عند الاختلاف»

وانظر تهذيب التهذيب (١٠/ ٢٤٥) وسير أعلام النبلاء (٧/ ٧-٩) للتأكُّد من هذه الصلة بأيُّوب.

أمَّا قول الباحث: (ثم إنَّ الذي نقل فضيلة الشيخ من كلام يحيى بن معين لا أجد له أي فائدة) فهذا حكم على نفسه، هو صادقٌ فيه لأنَّه قلَّما يستفيد من كلام العلماء، ولو كان يستفيد من كلام العلماء لما وجدت بحثه هذا مليئًا بالأخطاء.

ومن الكلام الذي لم يستفد منه كلام ابن معين هذا، فابن معين يفيدنا بكلامه هذا أنّ رواية معمر عن العراقيين البصريين والكوفيين ضعيفة وباحثنا يجعل مجرد كون معمر بصريًّا من الأدلَّة على صحة روايته عن أيُّوب بدون أيِّ دليل إلَّاكونه بصريًّا ولم يُسلِّم بقول ابن معين فمعنى هذا أنَّه يحكم بصريته يجب أن تقبل روايته عن كل البصريين (!).

أمَّا أنا فاستفدت منه بأن حقَّقتُ به غرضًا كما أسلفت.

ولا أزال أستفيد منه كلَّما وجدت رواية معمر عن أحد من البصريين فإنِّي أستحضر مقولة ابن معين هذه فأنزلها منزلتها وأُعطيها حكمها إلَّا من وجدت له دليلًا يخرجه من قول ابن معين هذا وهو ثقة في نفسه كأيُّوب وقتادة فإنِّي أقبل رواية معمر عنه وأنزلها منزلتها وأُعطيها حكمها.

١٤- قال الباحث (ص٥-٦): «ثم المسألة الثانية وهي الاختلاف على أصحاب نافع عنه وقد أورد الإمام الدارقطني في العلل (٣/ ١/ ٥٧) وجوه الاختلاف وهي بعضهم قال: عن نافع عن أبي هريرة، والبعض الآخر قال: عن نافع عن ابن عمر، والآخر قال: عن سالم ونافع عن ابن عمر، والبعض الآخر قال: عن نافع عن إياس عن أبي هريرة وبعضهم قال: عن نافع عن إبراهيم بن عبد اللَّه بن معبد بن عبّاس عن ابن عبّاس عن ميمونة، وبعضهم قال: عن نافع عن إبراهيم بن عبد اللَّه بن معبد عن ميمونة بدون الواسطة.

وقال الدارقطني: وهو الصواب عن نافع - يعني عن إبراهيم بن عبد اللَّه بن معبد عن ميمونة.

وكذا رجحه الإمام البخاري (١/ ٢٠٣) وكذا النسائي في سننه (٥/ ٢١٣)

كتاب المناسك، باب (فضل الصلاة في المسجد الحرام)، لكن في كلامه شيء كما أبدى فضيلة الشيخ (كذا) وكذا القاضي عياض كما أشار إليه الإمام النووي في شرحه لمسلم (٩/ ١٦٦) وترجيحهم صحيح وموافق للقواعد. .

ولإيضاحه أذكر أنَّ أصحاب نافع الذين اختلفوا عنه في هذا الحديث كما ذكرهم الدارقطني في العلل هم:

١- موسى بن عقبة
٢- ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى
٣- وعبيد اللَّه بن عمر
٤- وموسى بن عبد اللَّه الجهني
٥- وعبد اللَّه بن عمر العمري
٦- وعبد اللَّه بن نافع مولى ابن عمر
٧- وابن جريج
٨- والليث

وموسى بن عقبة اختلف عليه، فقيل عنه عن نافع عن أبي هريرة، وقيل: عنه عن سالم ونافع عن ابن عمر، وقيل. عنه عن نافع عن إياس عن أبي هريرة فرواية موسى بن عقبة مضطربة.

ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، قال: عن نافع عن أبي هريرة.

ومحمد هذا ضعيف لسوء الحفظ. ومع هذا خالفه أصحاب نافع.

وعبيد اللَّه بن عمر قال: عن نافع عن ابن عمر. وعبيد اللَّه هذا ذكروه في أثبات أصحاب نافع. وتابعه موسى الجهني وهو كوفي، وثقوه إلَّا أنَّ العجلي قال: ثقة في عداد الشيوخ. اهـ يعني دون الأثبات. وقال أبو زرعة: صالح، وقال أبو حاتم: لا بأس به هذا ولم يذكروه في أيِّ طبقةٍ من طبقات أصحاب نافع.

ثم تابعه عبد اللَّه بن عمر العمري وهو ضعيف ذكروه في طبقة الضعفاء وتابعه أيضًا عبد اللَّه بن نافع أكبر ولد نافع مولى ابن عمر جعلوه في طبقة المتروكين.

ومتابعة موسى الجهني هي التي تقوي حديث عبيد اللَّه.

وأمَّا متابعة عبد اللَّه بن عمر لا تعطي له قوة عند مخالفة الثقات كما يأتي.

لكن خالفهم ابن جريج والليث بن سعد فرويا عن نافع عن إبراهيم بن عبد اللَّه ابن معبد عن ميمونة وهذا هو الصواب.

وذلك أنَّ ابن جريج إذا صرّح بالسماع (كذا) وصرح به في رواية النسائي ومسند الإمام أحمد (٦/ ٣٣٤) فهو من أثبات أصحاب نافع.

قال يحيى القطان: ابن جريج أثبت في نافع من مالك ومعروف أنَّ مالك (كذا) عن نافع عن ابن عمر سلسة ذهبية عند الإمام البخاري.

والليث بن سعد إمام معروف وجعله النسائي في الطبقة الرابعة من أصحاب نافع وإذا اجتمع ابن جريج والليث فهو الذي يترجح ويتقوى من ما اجتمع عليه عبيد الله وموسى الجهني».

أقول: هذا الكلام فيه تكرار وقد تقدمت الإجابة عن بعض النقاط فيه وسوف أناقش ما أرى أنَّه ينبغي مناقشته وأحيل على ما تقدم نقاشه:

١٥- أولاً: قوله. وقال الدارقطني: والصواب عن نافع (يعني عن إبراهيم بن معبد عن ميمونة).

ستأتي مناقشة هذا، وقد قدَّمنا أيضًا مناقشة الدارقطني في كلامه على هذا الحديث على التتبع.

١٦- ثانيًا: قوله «وكذا رجحه الإمام البخاري وكذا النسائي في سننه .. وكذا القاضي عياض».

تقدمت مناقشة أقوالهم وبيان ضعف حججهم وعدم استيفائهم لأطراف الموضوع.

١٧- ثالثًا: قوله: «ترجيحهم هذا صحيح وموافق للقواعد..»

قد بينا سلفًا ضعف حججهم وتفاوتها في هذا الضعف وسنستوفي البيان الشافي إن شاء الله في الآتي.

١٨- رابعًا: ذكر أصحاب نافع الذين اختلفوا عليه في رواية هذا الحديث وهم ثمانية ذكرهم إجمالاً وترك أيُّوب وهو التاسع.

ثم أعاد ذكرهم مصحوبًا بشيء من النقد وسنناقشه بما يبدو لنا

مغالطات أو تسرُّعٌ في الأحكام وسوء تطبيقٍ للقواعد

١- قال: «وموسى بن عقبة اختلف عليه، فقيل عنه عن نافع عن أبي هريرة وقيل عنه عن سالم ونافع عن ابن عمر، وقيل عنه عن نافع عن إياس عن أبي هريرة، فرواية موسى بن عقبة مضطربة».

أقول: هذا تسرع في الحكم لأنّه لم يدرس الأسانيد إلى موسى بن عقبة حتى يصدر مثل هذا الحكم.

وثانيًا: لا يجوز الحكم على الأسانيد المختلفة بالاضطراب إلّا بشرطين:

أولًا: عدم إمكان الجمع بين مختلفها.

وثانيًا: بشرط ألّا يظهر رجحان لبعضها على بعض فإذا ظهر رجحان بعض الأسانيد لزم القول بترجيحه.

ويُؤكد ما أقول قول الحافظ في مقدمة الفتح (ص٣٤٨-٣٤٩): (.. الاختلاف على الحفاظ في الحديث لا يوجب أن يكون مضطربًا إلا بشرطين: أحدهما: استواء وجوه الاختلاف فمتى رجح أحد الأقوال قدم ولا يعل الصحيح بالمرجوح. ثانيهما: مع الاستواء أن يتعذر الجمع على قواعد المحدثين ويغلب على الظن أن ذلك الحافظ لم يضبط ذلك الحديث بعينه فحينئذ يحكم على تلك الرواية وحدها بالاضطراب ويتوقف عن الحكم بصحة ذلك الحديث لذلك..) اهـ.

ولم يضع الباحث هذين الشرطين في حسبانه بل أقدم متسرعًا إلى القول بالاضطراب.

ولعلّ السّبب أنّه لم ير واحدة من هذه الروايات عن ميمونة فخشي أن تكون الرواية التي فيها قوله عن سالم ونافع عن ابن عمر هي الراجحة وتكون نتيجة رجحانها أن تثقل كفة عبيدالله بن عمر وأصحابه فيضيع جهده فسارع إلى القول باضطرابها.

وكان عليه إذ لم يجد سبيلًا إلى دراستها وإلى معرفة الراجح من المرجوح منها أن يتوقف عن الحكم عليها مطلقًا.

١٩- خامسًا: قال: «وعبيد اللَّه بن عمر قال عن نافع عن ابن عمر».

وعبيد اللَّه هذا ذكروه في أثبات أصحاب نافع لا أستبعد أنَّ الباحث قد طالع ترجمة عبيد اللَّه. ورأى ما قاله أئمَّة الجرح والتعديل من الإشادة بمنزلته العالية فلم يعجبه ذلك فأخذ هذه الجملة بيدٍ - أظنُّها مرتعشة - وأسرع إلى موسى الجهني ليذكر في ترجمته كل ما يُقَلِّلُ من شأنه.

وسأذكر شيئًا مما مدح به عبيد اللَّه لأبرهن على مكانته العظيمة:

قال أبو حاتم: سألت أحمد بن حنبل عن مالك وأيُّوب وعبيد اللَّه أيُّهم أثبت في نافع؟ فقال: عبيد اللَّه أثبتهم وأحفظهم وأكثرهم رواية.

وقال أحمد بن صالح: عبيد اللَّه أحبّ إليّ من مالك في نافع.

وقال ابن معين: عبيد اللَّه عن القاسم عن عائشة الذهب المشبَّك بالدُّرّ»

تهذيب الكمال (٢/ ٨٨٦) وتذكرة الحفاظ (١/ ١٦٠/ ١٦١).

ومن مرجحاته في نافع على مخالفيه أنّه بلديُّه فكلاهما مدني، ومن مرجحاته ملازمته لنافع انظر تهذيب الكمال في الموضع السابق.

غمطه لموسى الجهني مرّة أخرى.

٢٠- سادسًا: قال: «وتابعه (يعني عبيد اللَّه بن عمر) موسى بن عبد اللَّه الجهني وهو كوفي، وثّقوه إلاّ أنَّ العجلي قال: ثقة في عداد الشيوخ. اهـ

يعني دون الأثبات.

وقال أبو زرعة: صالح، وقال أبو حاتم: لا بأس به.

هذا ولم يذكروه في أيّ طبقة من طبقات أصحاب نافع».

يعني: أنَّه لم يكفه قول ابن حجر فيه: «ثقة عابد»، ولا قول الذهبي فيه: «حجة».

فلا بدَّ من البحث عن أقوال تهبط به عن هذه المرتبة فيقول: هو: «وثقوه» بدل (ثقة) أو (حجة) عبارتان قالهما الذهبي وابن حجر ولا أدري هل يعرف الفرق بين (ثقة) و(وثَّقوه) أو لا ؟! وأظنُّه يعرف هذا الفرق.

خيانته في النَّقل !!

ومن المؤسف جدًّا أنَّه لم ينقل عبارة أبي حاتم بأمانة !!

فإنَّ أبا حاتم قال فيه: «لابأس به ثقة صالح» انظر: هذه العبارة في الجرح والتعديل (ج٤/ قسم ١/ ص١٤٩) في المصورة عن الطبعة الأولى (٨/ ١٤٩). وانظرها في تهذيب الكمال للمزي (٣/ ١٣٨٩).

وهو مع الأسف يأخذ من العبارات ما يوافق هواه ويترك ما يخالفه.

فقد ترك قول ابن معين فيه «ثقة» وقول أحمد «كان ثقة» وقول يحيى بن سعيد «كان ثقة»، فترك كل هذه العبارات العالية وأخذ العبارات الأدنى وحذف من كلام أبي حاتم ما يرفعه !! راجع المصدرين السابقين وأخذ ما يخفضه في نظره ولا أدري لماذا يرتكب كل هذه الأفاعيل ؟!

ثم قال: «ولم يذكروه - يعني موسى الجهني - في أيِّ طبقة من طبقات أصحاب نافع!!». ماذا يريد بهذه العبارة وما فائدتها ؟

لعلَّه يتشكك في سماع الجهني من نافع أو يريد أن يُشكِّكَ غيره.

هضمه لعبد اللَّه العمري

٢١- سابعًا: قوله: «وتابعه أيضًا عبد اللَّه بن عمر العمري وهو ضعيف ذكروه في طبقة الضعفاء».

لم يسلك هذا الباحث مسلكًا واحدًا في تراجم هؤلاء الرِّجال !

فمثلًا لم يعجبه في موسى الجهني قول الحافظَيْنِ: الذهبي وابن حجر؛ فذهب يبحث عن أقوال تحقق غرضه وفعل ماذكرناه.

وفي عبد اللَّه العمري وجد لأوَّل وهلة ما يشفي غليله فاكتفى به بل زاد عليه قوله: ذكروه في طبقة الضعفاء(!!) ولم يبحث عن أقوال أُخر ترفع من شأنه مثلًا أو بحث فوجد قول أبي حاتم: «رأيت أحمد بن حنبل يُحسِنُ الثناء عليه» ووجد قول ابن معين: «صويلح» وقوله الآخر «ليس به بأس» وهذا اللَّفظ عند ابن معين معناه أنَّه ثقة.

وقول يعقوب بن شيبة: «ثقة صدوق في حديثه اضطراب».

وقال النسائي: «ضعيف الحديث» وقال صالح جزرة: «مختلط الحديث» انظر تهذيب التهذيب (٥/ ٣٢٧).

فأعرض عن هذا وذاك لأنّ في مجموع هذا الكلام ما يرفع شأنه، وهذا خطر على غايته التي يرمي إليها، فلو سلك في حقّهم منهجًا واحدًا لقلنا لا عتب عليه فإنّه كان جادًّا في البحث عن الحقيقة!

هضمه لعبد الله بن نافع وادّعاؤه المُوهم بأنّ ائمة الجرح قد تركوه

٢٢- ثامنًا: قوله: «وتابعه أيضًا عبد الله بن نافع أكبر ولد نافع مولى ابن عمر جعلوه في طبقة المتروكين».

أظنُّ أنَّ الرَّجل نظر في التقريب فرأى عبارة الحافظ ابن حجر فيه: «ضعيف» فلم تعجبه؛ فإنَّ من يقال فيه: (ضعيف) يصلح للاعتبار، وأظنُّه رأى عبارة الذهبي فيه وهي: «ضعفوه» وهي أخفُّ من «ضعيف» فلم تعجبه، والأمر جِدٌّ فلا بُدَّ من التخلص منه نهائيًّا فنظر في التهذيب ليجد ما يُحقِّقُ ما يقصد، فوجد عبارة النسائي والدارقطني (متروك) فرأى فيها طِلْبَتَهُ فتشبَّث بها لكن رأى أنَّه لا يكفي نسبتها إلى النسائي والدارقطني ولابدَّ من عبارة أقوى من هذه تُشعِرُ باتفاق أئمَّة النقد على جرحه فقال: «جعلوه في طبقة المتروكين».

ورأى مثلًا قول ابن عدي: (هو ممَّن يُكتب حديثه) وإن كان غيره يخالفه وقول ابن سعد: (له أحاديث وهو يستضعف).

ورأى قول ابن حبَّان: (كان يخطئ ولا يعلم فلا يحتجُّ بأخباره التي لم يوافق فيها الثقات).

فأعرض عن مثل هذه العبارات لأنها تُبقي في الرَّجل رَمَقًا يُؤهِّلُه للاعتبار والمتابعة وهكذا يكون الإنصاف والعدل!!!

٢٣- تاسعًا: قوله: «ومتابعة موسى الجهني هي التي تُقوِّي حديث عبيد الله وأمَّا متابعة عبد الله بن عمر لا تُعطي له قوَّةً عند مخالفة الثقات كما يأتي».

يعني أنَّه قد تخلص من متابعة أيُّوب فلا تصلح في العير ولا في النفير ولا تستحق الذكر وإن رواها مسلم للمتابعة.

ورواية عبد الله بن نافع لا تصلح للمتابعة من باب أولى لاتفاق أئمَّة الحديث على أنَّه متروك - على زعمه - وإن رواها عن أبيه وهذه وإن كانت من المرجِّحات عند المحدثين فإنَّ صاحبنا لا يبالي بها.

تصويب قائمٌ على المغالطات

٢٤- عاشرًا: قوله: «لكن خالفهم ابن جريج والليث بن سعد فرويا عن نافع عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد وهذا هو الصواب».

لقد تخلص الباحث من أيُّوب وعبد الله بن عمر العمري وعبد الله بن نافع فلا أدري ماذا يقصد بقوله «لكن خالفهم» بصيغة الجمع وكان المفروض أن يقول «لكن خالفهما» ليعود الضمير إلى عبيد الله بن عمر وموسى الجهني فقط لأنَّه لم يبق من يصلح للمعارضة غيرهما حسب ما قرَّره، لكن لعلَّ هؤلاء الثلاثة غالبوه ليقفوا إلى جانب أخويهما فيشدوا أزرهما.

وأظنُّ أنَّ قوله: (وهذا هو الصواب) قائم على دراسته الدقيقة فهو اجتهاد منه لا تقليدا

كشف بعض مغالطاته

٢٥- حادي عشر: قوله: «وذلك أنَّ ابن جريج إذا صرَّح بالسماع -وصرح به في رواية النسائي، ومسند الإمام أحمد (٦/ ٣٣٤) فهو من أثبات أصحاب نافع، قال يحيى القطان: (ابن جريج أثبت في نافع من مالك ومعروف أنَّ مالك (كذا)، عن نافع عن ابن عمر سلسلة ذهبية عند الإمام البخاري. والليث بن سعد المصري إمام معروف وجعله النسائي في الطبقة الرابعة من أصحاب نافع وإذا اجتمع ابن جريج والليث فهو الذي يترجَّح ويتقوَّى ممَّا اجتمع عليه عبيد الله وموسى الجهني»

لماذا لم تذكر في ابن جريج الذي له والذي عليه ؟! لِمَ لَمْ تذكر أنّه مدلّس وقد عدَّهُ الحافظ ابن حجر في الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين .

لماذا لم تذكر قول مالك فيه أنّه : حاطب ليل !

وقول ابن معين فيه : «ثقة في كل ما روي عنه من الكتاب» تهذيب التهذيب (٦/ ٤٠٤) يعني فإذا روى من غير الكتاب فهو بخلاف ذلك .

لماذا أخذتَ قول ابن القطان : (ابن جريج أثبت في نافع من مالك) ثمّ قلتَ لترفع من شأن ابن جريج : «ومعروف أن مالك عن نافع عن ابن عمر سلسلة ذهبية» .

ليكون ابن جريج عن نافع عن ابن عمر سلسلة ماسية !

وتركتَ قول الأحمدين أحمد بن حنبل وأحمد بن صالح في تفضيلهما عبيد الله بن عمر على مالك في الرواية عن نافع .

إنَّ ابن جريج عظيم عندي، ولكنَّ تصرفاتِك الغريبة تُلجئ إلى مثل هذه المناقشة والمحاسبة .

خلاصة دراسة طرق حديث ابن عمر رضي الله عنهما

والآن أنقل للقارئ الخلاصة التي وصلت إليها في كتابي «بين الإمامين» في المقارنة بين أصحاب نافع : بين عبيد الله بن عمر ومن معه من جهة وبين ابن جريج والليث من جهة أخرى مُضيفًا إليها ما جدَّ لي في هذه الدراسة والمناقشة .

فقلت في الكتاب المذكور (ص٣٤٤) : «وأمّا المسألة الثانية : وهي اختلاف أصحاب نافع ، فالصَّواب فيها اختيار مسلم وما قاله النووي من أنّه يحتمل صحة الروايتين .

ولا يظهر لترجيح البخاري والدارقطني وعياض لرواية اللَّيث وابن جريج على رواية عبيد الله وأيُّوب وعبد الله بن عمر وموسى الجهني وجهٌ ، فالصَّواب أنَّ كلا الوجهين صحيح .

القرائن والمرجحات إلى جانب عبيد الله ومعه ومع هذا فإنَّ رواية عبيد الله ومن معه أصح في نظري للأمور الآتية :

١- أنَّ عبيد اللَّه بن عمر أثبت الناس في نافع كما يقول الإمام أحمد وأحمد بن صالح ومن قَصَّر به يُساوِيه بمالك في نافع، وأريد الآن:

٢- ولأنَّه بلدي نافع فكلاهما مدني.

٣- ولأنَّه لازم نافعًا ملازمة طويلة، وهاتان الميزتان لا يُشاركه فيها ابن جريج ولا اللَّيث فابن جريج مكي، واللَّيث مصري ولم يلازماه كعبيد اللَّه.

وهاتان الميزتان من المُرجِّحات عند العلماء مُحدِّثين وأصوليين.

٤- أنَّه قد تابعه ثلاثة في روايته عن نافع وهم:

١- موسى الجهني.

٢- وأيُّوب.

٣- وعبد اللَّه بن عمر العمري[1].

٤- ولنا أن نضيف عبد اللَّه بن نافع فإنَّه لا يبعد أن يكون قد حَفِظ هذا الحديث عن أبيه، والقرابة من المرجِّحات لأنَّ صاحب البيت بما فيه أدرى.

ولا ننسى رواية موسى بن عقبة هذا الحديث عن نافع عن ابن عمر.

وسوف ندرسها مع رواياته الأخرى -إن تيسر لنا ذلك- فإن ترجَّحت روايته عن نافع عن ابن عمر ضممناها إلى جانب رواية عبيد اللَّه.

٥- أنَّه قد اختلف على ابن جريج واللَّيث في رواية هذا الحديث عنهما عن نافع وهذا الاختلاف يُؤثِّر في روايتهما نوع تأثير:

- أمَّا الاختلاف على ابن جريج فمن الرواة عنه من قال: (عن ابن جريج عن نافع عن إبراهيم بن عبد اللَّه بن معبد عن ميمونة) وهما: أبو عاصم النبيل[2] وعبد اللَّه بن المبارك[3].

---

(١) روايته في مصنف عبد الرزاق (٥/ ١٢١) ومسند أحمد (٢/ ٦٨) وبتعليق أحمد شاكر رقم (٥٣٥٨) وقال أحمد شاكر: إسناده صحيح. وأما الحافظ فقال: إنَّه ضعيف.

(٢) روايته في التاريخ الكبير للبخاري (١/ ١/ ٣٠٢) وأبو عاصم ثقة ثبت. التقريب (١/ ٣٣٧٢).

(٣) روايته في مسند أحمد (٦/ ٣٣٤) وابن المبارك هو الإمام الشهير.

- وخالفهما مكي بن إبرهيم[1] وعبد الرزاق[2] فقالا: (عن ابن جريج عن نافع عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن ابن عباس عن ميمونة) أي بوساطة (ابن عباس) بين إبراهيم بن عبد الله وميمونة.

- وأمّا الاختلاف على اللَّيث فقد روى الحديث عنه قتيبة[3] وابن رمح[1] وأزيد الآن ابن وهب[4] فقالوا: عن اللَّيث عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن ابن عباس عن ميمونة أي بوساطة (ابن عباس) بين إبراهيم وميمونة.

- وخالفهم:

أ- عبد الله بن صالح.

ب- وحجاج بن الشاعر.

ج- وقتيبة نفسه في رواية أخرى.

فرَوَوْا الحديث عن نافع عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن ميمونة مباشرة بدون وساطة (ابن عباس).

وقد رجَّح البخاري والدارقطني الرواية التي لا ذكر فيها لابن عباس فهذا الاختلاف على ابن جريج واللَّيث له أثره دون شكٍّ على روايتهما ممَّا يجعلها دون مستوى رواية عبيد الله ومن معه عن نافع عن ابن عمر في الصِّحة بل ترجيحها عليها.

---

(١) روايته في التاريخ الكبير للبخاري (١/ ١/ ٣٠٢).

(٢) روايته في المصنف (٥/ ١٢١) ومسند أحمد (٦/ ٣٣٤) والسنن الكبرى للنسائي (٥١) وهي مصورة بالجامعة الإسلامية برقم (٢١٦٩) عن مخطوطة بمكتبة مراد ملا إستانبول تحت رقم (٩٦) من طريق إسحاق بن إبراهيم ومحمد بن رافع النيسابوري وذلك بخلاف ما في المطبوع من سنن النسائي ففيه: عن إبراهيم بن معبد عن ميمونة وقد نبَّه على ذلك المِزّي في الأطراف فرجَّح ذكر (ابن عباس) في هذا الإسناد. وكلامه سيأتي -إن شاء الله-.

(٣) وروايتهما في مسلم (٢/ ١٠١٤) وكلاهما ثقة ثبت.

(٤) وروايته في مشكل الآثار للطحاوي (١/ ٢٤٦) وعبد الله بن وهب ثقة حافظ عابد.

وأضيف الآن. عبد الله بن صالح حيث روى الطبراني في المعجم الكبير (٢٣/ ٤٢٥) قال: حدثنا مطلب بن شعيب الأزدي ثنا عبد الله بن صالح حدثني الليث عن نافع عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن ابن عباس عن ميمونة مرفوعًا. ومطلب قال فيه ابن يونس. ثقة، وقال الحافظ: صدوق. انظر لسان الميزان (٦/ ٥٠).

المزايا المرجحة لرواية عبيد الله ومن معه

وبعد: فلقد تبيَّنَ لنا ما لرواية عبيد الله عن نافع عن ابن عمر ومن مع عبيد الله من مزايا تفوق بها رواية ابن جريج والليث صحةً وثبوتًا وتبيّن لنا بُعْدُ ما ذهب إليه الدارقطني والبخاري والنسائي ومن تبعهما - في ترجيح رواية ابن جريج والليث عن نافع-».

هذا ما قلته في كتابي «بين الإمامين مسلم والدارقطني» مع إضافات قليلة تُؤكّدُ هذه الحقيقة وسأزيد الآن توضيحًا وإضافةً لما جدَّ في البحث ممّا يزيد ما قرَّرتُه في كتابي المذكور تأكيدًا وقوةً إن شاء الله.

- الإيجابيات التي في جانب عبيد الله ورفقته الذين روَوْا الحديث عن نافع عن عبد الله بن عمر ﷺ مرفوعًا:

أولًا: الكثرة وهي من المرجحات عند المحدثين وعند الأصوليين فهم خمسة: ثلاثة ثقات واثنان ضعيفان يصلحان للاعتبار ولا ينزلان عن هذه الدَّرجة.

ثانيًا: أنَّ ثلاثة منهم مدنيون وهم: عبيد الله بن عمر وأخوه عبد الله وعبد الله بن نافع، فهم وشيخهم تجمعهم بلدة واحدة وهي المدينة ومن يُقابلهم يفقد هذه الميزة.

ثالثًا: يربطهم بشيخهم رباط خاص ألا وهو علاقة الولاء فهم وشيخهم كأسرة واحدة وأهل البيت أدرى بما فيه، وخاصة ابن الرّاوي ألا وهو عبد الله ابن نافع.

رابعًا: أنَّ عبيد الله لا أعرف عنه إلّا الثناء المطلق من المحدِّثين، وقد قال فيه إمامان إنَّه أثبت الناس في نافع بل أثبت من مالك فيه.

خامسًا: أنَّه لازم نافعًا زمنًا طويلًا فهو أعلم بأحاديث نافع وأضبطهم لها وهذه ميزة لا يُشارِكُه فيها الجانب الآخر الذي خالفه في رواية هذا الحديث.

فهذه مرجحات معتبرة عند المحدِّثين والأصوليين تدفع من يُدرِكُها إلى القول بصحة رواية عبيد الله وأصحابه ولا يستطيع عاقل بعد إدراكه كل هذه المرتكزات القوية أن يقول إنَّ أسانيدها كلها منتقدة معللة !! وإنَّ مسلمًا أوردها لبيان عللها

وإيضاحها !!.

سلبيات الجانب المقابل لعبيد الله وأصحابه:

أولًا: القِلَّة فهما اثنان وهما ثقتان إمامان لا شكَّ في ذلك ولكن منزلتهما الكبيرة لا يجوز أن نأخذ منها مِعْوَلًا نهدم به ذلك البناء القوي الذي حاز تلك الميزات التي ذكرنا لعبيد الله وشركائه.

ثانيًا: ينقصهما عدم الملازمة التي امتاز بها عبيد الله.

ثالثًا: ينقصهما عدم المواظبة وهي ميزة انفرد بها عبيد الله وزملاؤه الثلاثة الذين ذكرنا لهم هذه الميزة.

رابعًا: مما يُضَعِّف جانب هذين الإمامين -وخصوصًا ابن جريج- اختلاف أصحابهما عليهما في إسناد هذا الحديث فإنَّ الاختلاف يدلُّ أحيانًا على عدم الضَّبط مما يُؤدِّي أحيانًا إلى الحكم بالاضطراب وأحيانا إلى التوقف عن الحكم لأحد الجانبين. وأحيانا إلى ترجيح أحد الجانبين بمرجحات تظهر للنَّاظر فيه.

والاختلاف على ابن جريج كثيرٌ ويحير الناظر فيه لدرجة لا تسمح للمُنصِفِ أن يقول برجحان روايته -مع رواية اللَّيث- على رواية عبيد الله ورفقائه.

وعند عبد الرزاق في المصنف (٥/ ١٢٠-١٢١) اختلاف آخر على ابن جريج:

١- قال عبد الرزاق عن ابن جريج قال: حدثني عطاء أنَّ أبا سلمة بن عبد الرحمن أخبره عن أبي هريرة أو عن عائشة أنَّها قالت: قال رسول الله ﷺ. «صلاة في مسجدي خير من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلَّا المسجد الحرام».

٢- عبد الرزاق عن ابن جريج قال: أخبرنا عطاء أنَّه سمع ابن الزبير يقول على المنبر: «صلاة في المسجد الحرام خير من مائة صلاة فيما سواه من المساجد»

قال: «ولم يسمِّ مسجد المدينة. فيخيل إليَّ أنَّما يريد مسجد المدينة».

فإن تسرَّعنا -كما تسرَّع الباحث- في الحكم على روايات موسى بن عقبة بالاضطراب فإنَّ الروايات عن ابن جريج مختلفة اختلافًا كثيرًا فهي مضطربة على

منهج الباحث ! وحينئذ لا يبقى في مقابل عبيد الله ومن معه - على ما يتمتع به جانبهم من ميزات - إلَّا اللَّيث بن سعد.

وهو أيضًا مختلف عليه، فعلى ما مشى عليه الباحث في روايات موسى بن عقبة تكون روايات اللَّيث -أيضًا- مضطربة !!

فلم يبق على منهج الباحث أحدٌ يصلح لمعارضة عبيد الله بن عمر ومن معه - لأنَّه لم يختلف على أحد منهم- ويبقى تعلقه بالبخاري والدارقطني والقاضي عياض تعلق بغير علم ولا هدى.

لكنَّا -ولله الحمد- لم نَسِر على هذا المنهج المُتهوِّر فيما مضى ولا الآن ونسأل الله أن يحفظنا في المستقبل منه ومن كلِّ زللٍ خصوصًا في مجال دراسة سُنَّة رسول الله ﷺ وخدمتها.

فنقول: إنَّ ابن جريج وعبد الرزاق من المحدِّثين المُكثرين ولهما في هذا الباب أحاديث عن عائشة وعن أبي هريرة وعن ميمونة فكونهما يرويان في هذا الباب عن عددٍ من الصَّحابة لا يُستكثر عليهما.

وأمَّا الاختلاف على ابن جريج في حديث ميمونة فلعلَّ سببه أنَّ ابن جريج ينشط أحيانًا فيقول عن نافع عن إبراهيم بن عبد الله عن ابن عباس عن ميمونة وأحيانًا يكسل فيُسقِطُ (ابن عباس) والمحدِّثون يفرضون مثل هذا الاحتمال.

أو نقول: إنَّه أحيانًا ينسى ذكر (ابن عباس) في الإسناد فيسمعه في هذه الحال بعض أصحابه ومنهم أبو عاصم النَّبيل وعبد الله بن المبارك ويستحضر أحيانًا أنَّ ابن عباس في الإسناد فيذكره في الإسناد، ويكون قد سمعه في هذه الحال بعض أصحابه ومنهم عبد الرَّزَّاق ومكي بن إبراهيم، وجَلَّ من لا ينسى. وقد يَنْسَى الأنبياء -عليهم الصلاة والسلام- والصَّحابة -رضوان الله عليهم- فضلا عن غيرهم.

وإذا احتمل الأمر هذا وذاك قلنا: إنَّ مع عبد الرزاق ومكي بن إبراهيم زيادة وهما ثقتان والزيادة من الثقة مقبولة ومَنْ حَفِظ حجة على من لم يحفظ فأثبتنا زيادة (ابن عباس) في إسناد حديث ميمونة بهذا الإسناد، وأمَّا الاختلاف على الليث فيقال

فيه ما قيل في الاختلاف على ابن جريج وينتهي فيه بالقول بقبول زيادة الثقة وهذه الزيادة جاءت من ثقات ويضاف إلى ذلك أنَّ رواية قتيبة وابن رمح في مسلم ورواية مخالفيهما خارج الصحيحين وما كان في الصحيحين أو في أحدهما يُرَجَّحُ على ما في سواهما.

ويضاف أيضًا أنَّ في الجانب المقابل للزيادة عبد الله بن صالح[1] وهو متكلم فيه ورواة الزيادة لا كلام فيهم.

فبهذه الدراسة الشاملة لكلِّ جزئيات هذه القضية والقائمة بدراسة جزئياتها واحدة واحدة في ضوء قواعد المحدثين بدون إفراط أو تفريط وبدون تعصب أو هوى لأحد وصلتُ إلى تقرير هذه النتائج التي أرجو أن تكون صحيحة وهذا يتفق مع ما أثبتُّه في كتابي «بين الإمامين مسلم والدارقطني» وهو قولي:

(وأمَّا المسألة الثانية: وهي: اختلاف أصحاب نافع، فالصواب فيها اختيار مسلم وما قاله النووي من أنَّه يحتمل صحة الروايتين)

ولا يظهر وجهٌ لترجيح البخاري والدارقطني وعياض لرواية الليث وابن جريج على رواية عبيد الله وأيُّوب وعبد الله بن عمر وموسى الجهني.

فالصواب أنَّ كلا الوجهين صحيح، ومع هذا، فإنَّ رواية عبيد الله ومن معه أصح في نظري للأمور الآتية... إلخ.

وانظر في رسالتي بين الإمامين (ص٣٤٤-٣٤٦).

وأستدرك الآن فأقول: إنَّ كلا الوجهين ثابت، فرواية عبيد الله بن عمر وزملائه عن نافع صحيحة، ورواية الليث وابن جريح عن نافع عن إبراهيم بن عبد الله عن ابن عباس عن ميمونة حسنة، لأنَّ إبراهيم بن عبد الله صدوق كما قال الحافظ، ولم يذكر فيه ابن أبي حاتم جرحًا ولا تعديلًا، وسكت عنه الذهبي في «الكاشف».

---

(١) وأيضًا رواية عبد الله بن صالح مختلف فيها.

تطبيق خاطئ لكلام أئمة النُّقد

٢٦- قال الباحث (ص٧): «ثم إنَّ طريق نافع عن ابن عمر طريق الجادة ويسبق إليها اللسان».

والثانية طريقة غير مشهورة، لا يسبق إليها اللسان وبمثل هذا يعلل أبو حاتم الأحاديث كثيرًا».

أقول: لو كان راوي طريق نافع عن ابن عمر واحدًا فقط، لقلنا: إنَّه سلك الجادة.

أمَّا والرواة جماعة اتفقت كلمتهم على ذلك، ولهم ما لهم من المزايا لاسيما عبيد اللَّه فلا يتأتَّى القول بأنهم سلكوا الجادة، إلَّا إذا كان القائل يريد المكابرة والعناد!.

فهذا أسلوب غير علمي ولا يُتَصَوَّرُ من عاقل- فضلًا عن مُحدِّث- أن يقبله ولو درس أبو حاتم أو غيره من الأئمَّة، حتى البخاري دراسة وافية لما تجاوزوا -في نظري- النتائج التي وصلت إليها، لأنِّي -بحمد اللَّه- مع هذه الدراسة طَبَّقْتُ قواعد المحدثين بكل دقة ولم آلُ في ذلك جهدًا[1].

٢٧- قال الباحث (ص٧): «ولهذا رجحوا حديث ابن جريج والليث، وهم أئمَّة[2] هذا الشأن ثمَّ إنَّ الذي قال فضيلة الشيخ: (وقد ورد الاختلاف عن ابن

---

(١) لقد أرجف المليباري كثيرًا بهذا الكلام ومن يُقارن بين دراستي لهذين الحديثين ودراسة العلماء الذين عارضوا الإمام مسلمًا فيها وحججهم يجد صدق ما نقول، فهؤلاء العلماء درسوا ألوف الألوف من الأحاديث ودرسوا الألوف من الرِّجال ولا بُدَّ أن تكون لهم أخطاء فيما ضعَّفوه وصححوه ولا بُدَّ أن يكون منهم تقصير فيما ضعَّفوه ولهم من الصَّواب الشيء الكثير، ومن يقول غير هذا فهو مبطل مجازف.
ومن يأتي بعدهم يجد ما يتعقبه عليهم ويكون الصواب معه وإنْ كان هو دونهم وأقلَّ منهم علمًا. وكتب النَّقد كثيرة ومن يقول غير هذا فقد كذب وجازف وتحجر على فضل اللَّه تعالى.
وعجبًا لهذا الرجل الذي يُخالف علماء تسعة قرون ويطعن في جهودهم بالجهل والهوى ثمَّ يُرجف عليَّ بهذا الكلام!

(٢) هذا من التمويه على القرَّاء، فالذين خالفوا مسلمًا تفاوتت وجهات نظرهم ومجموع من صحَّح حديث ابن عمر وميمونة وشواهدهما يبلغون خمسة وعشرين عالمًا وناقدًا فأين وضعهم هذا المتعالم المتطاول؟!.

جريج والليث، وزاد بعض رواتهما عنهما «ابن عباس» قبل ميمونة، وبعضهم لم يذكروا هذا الاختلاف وهذا الاختلاف يؤثر في روايتهما نوع تأثير».

قلت: إنَّ الاختلاف إنَّما يؤثر في إسناده إذا لم يترجح إحدى طرقه، أمَّا إذا ترجح فيصبح محفوظًا، وهنا حكموا بأنَّ ذكر ابن عباس وهمٌ وإسقاطه محفوظ، لأنَّ أثبات أصحابهما رووا عنهما بإسقاط ابن عباس.

وما هو ذنب المتقن الذي روى عن شيخه، وأتقن، ثمَّ روى سيئ الحفظ عن ذلك الشيخ وأخطأ».

أقول: على هذا الكلام ملاحظات:

١- إنَّ هذا الكلام الذي نسبه إليَّ وإن كان لا يختلف معناه عن معنى كلامي إلَّا أنَّ هناك فرقًا بين التعبيرين فأحيل القارئ إلى (ص ٣٤٤) ليرى الفرق بين العبارتين.

٢- أن قوله: «قلت إن الاختلاف إنما يؤثر في إسناده (كذا) إذا لم يترجح إحدى (كذا) طرقه، وأمَّا إذا ترجح فيصبح محفوظًا».

كلام من نسج خياله وإلَّا فليخبرنا بمن سبقه مِنَ العلماء إلى هذا الشرط.

استخفاف بعددٍ من الأئمة الحُفَّاظ ومجازفة مقيتة.

٣- إنَّ قوله: «وهنا فقد حكموا[1] بأن ذكر ابن عباس وهم، وإسقاطه محفوظ لأنَّ أثبات أصحابهما رووا عنهما بإسقاط ابن عباس وماهو ذنب المتقن الذي روى عن شيخه وأتقن ثمَّ روى سيئ الحفظ[2] عن ذلك الشيخ وأخطأ».

هو قول من يرسل الكلام جزافًا دون روية ودون وعيٍ لما يقول مع الأسف الشديد.

فقد بينَّا ضعف أدلة من رجح إسقاط ذكر ابن عباس من حديث ميمونة بيانًا مدعَّمًا بالأدلة الواضحة فيما سبق والحمد لله.

---

(١) هذا تعميم باطلٌ يُوهم أنَّ أهل الحديث قد اتفقوا على ما يذهب وقد عرفتَ بطلان هذه الدعوى وأمامك الآن ما ينقضها.

(٢) هذا الكلام فيه استخفاف بخمسة من الأئمة الحفَّاظ !.

ثم إنَّ قوله: «لأنَّ أثبات أصحابهما (يعني ابن جريج والليث بن سعد) رووا عنهما بإسقاط ابن عباس» من العجائب ولله في خلقه شئون ولو لم يكن من زلَّاته ومجازفاته في هذا البحث إلَّا هذه الزلة لكفته.

من قال من أئمة الحديث: إنَّ عبد الرزاق ومكي بن إبراهيم اللذين رويا هذا الحديث عن ابن جريج عن نافع بإثبات ابن عباس سيئا الحفظ؟! ومن قال: إنَّ قتيبة وابن رمح وابن وهب وقد ذكروا ابن عباس في إسناد حديث ميمونة سيئو الحفظ؟!.

إنِّي سأنقل كلام ابن حجر في هؤلاء الأئمة الأعلام الذين نال من مكانتهم هذا الباحث الذي لا يدري مايقول. وللقارئ أن يرجع إلى تراجمهم في «تذكرة الحفاظ» و«تهذيب الكمال» و«تهذيب التهذيب» و«الكاشف» و«الجرح والتعديل» وغيرهما من كتب الرجال.

١- قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «مكي بن إبراهيم بن بشير التميمي البلخي أبو السكن، ثقة ثبت من التاسعة . . . /ع تقريب (٢/ ٢٧٣).

٢- عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري مولاهم أبو بكر الصنعاني، ثقة حافظ مصنف شهير عَمِيَ في آخر عمره فتغيَّر وكان يتشيَّع من التاسعة /ع تقريب (١/ ٥٠٥).

أقول: ومع تشيعه فإنَّه كان يفضل أبا بكر وعمر على عليٍّ رضي الله عنه ومن كلامه. «والله ما انشرح صدري قطُّ أن أفضل عليًا على أبي بكر وعمر رحم الله أبا بكر وعمر وعثمان من لم يحبهم فما هو بمؤمن» «تهذيب التهذيب» (٦/ ٣١٣).

٣- قتيبة بن سعيد الثقفي، ثقة ثبت من العاشرة /ع تقريب (٢/ ١٢٣) وروايته في صحيح مسلم.

٤- محمد بن رمح بن المهاجر المصري، ثقة ثبت من العاشرة / م ق تقريب (٢/ ١٦١) وحديثه في مسلم عن الليث.

٥- عبد الله بن وهب بن مسلم أبو محمد المصري، ثقة حافظ عابد/ ع تقريب (١/ ٤٦٠) وروايته في «مشكل الآثار» من طريق يونس عنه عن الليث.

فهؤلاء خمسة من كبار أئمّة الحفظ والإتقان ومن رجال الصحيحين وابن رمح منهم من رجال مسلم رووا حديث ميمونة عن شيخيهما ابن جريج والليث عن نافع عن إبراهيم ابن عبد الله بن معبد عن ابن عباس عن ميمونة ﷺ ولاحظ أنَّ اثنين من تلاميذ الليث مصريان.

وخالفهما في الليث عبد الله بن صالح الجهني كاتب الليث وهو وإن كان مصريًا إلّا أنّه صدوق كثير الغلط ثبت في كتابه وكانت فيه غفلة [١]

وخالف هؤلاء الأئمّة الحفاظ أئمّة حفاظ ثقات.

وقد تكلمنا سابقًا عما يمكن أن يكون سببًا لاختلافهم فلا نعيده وهو اللائق بمكانة الجانبين جميعًا من ذكر منهم ابن عباس في الإسناد ومن لم يذكره فهل يليق بعاقل يحاسب نفسه على كلامه، ويدرك أنَّ هناك من سوف يحاسبه أن يقول عن هؤلاء الأئمّة الحفاظ المتقنين «وماذنب المتقن الذي روى عن شيخه وأتقن ثم روى سيئ الحفظ عن ذلك الشيخ وأخطأ» ؟!!

طامّة كبيرة لا تصدُر إلّا من مُغرِض !!

٢٨- قال الباحث في (ص٧) : «وهذا هو الذي ترجح لي في هذا الموضوع وليس فيه استحالة صحة رواية عبيد الله بل يحتمل صحته، لكن هذا الاحتمال ضعيف لا يقابل به في مقابل الراجح المؤيد بالأسباب، ثم فضيلة الشيخ ذكر شواهد للحديث ولا يحتاج إليها . مع أنَّ الشواهد كلها منتقدة -أيضًا- وقد بيّنتُها في تعليق الحديث السابق والله أعلم»[٢].

أقول:

أولًا : نسي الباحث أنّه ضعّف حديثين من صحيح مسلم :

أوّلهما : حديث ابن عمر من ثلاث طرق :

---

(١) وقد اختلف عليه وقد ذكرنا ذلك سابقًا فتزداد روايته ضعفًا.

(٢) لقد خالف هذا الرّجل خمسة وعشرين عالمًا وافقًا مع الحق، وهذا من أوضح الأدلّة على سوء قصده فماذا يُقال فيه بعد هذا ؟

١- من طريق عبيد اللَّه بن عمر.

٢-ومن طريق موسى بن عبد اللَّه الجهني.

٣-من طريق معمر عن أيُّوب كلهم عن نافع عن ابن عمر.

وقد سقنا الأدلة الشافية على ثبوت رواياتهم فيما سلف من هذا البحث.

وثانيهما: حديث ميمونة من طريق قتيبة بن سعيد ومحمد بن رمح عن الليث بن سعد عن نافع عن إبراهيم بن عبد اللَّه بن معبد عن ابن عباس عن ميمونة.

ورواية ميمونة خارج صحيح مسلم ليس فيها ابن عباس وإنما فيها عن إبراهيم ابن عبد اللَّه بن معبد عن ميمونة.

وقد ذكرنا سابقًا أنَّه لا يشكُّ محدث في رواية ابن عباس عن ميمونة.

أمَّا إبراهيم بن عبد اللَّه بن معبد فإنَّ ابن حبان قد ذكره في طبقة أتباع التابعين، وقال: «قيل أنَّه سمع من ميمونة وليس ذلك بصحيح عندنا» تهذيب التهذيب (١/ ١٣٧).

ويرى مغلطاي أن إبراهيم بن عبد اللَّه لم يسمع من ميمونة قال: (... ولم يصرح بسماعه منها أحد علمائنا من القدماء المعتمدين وكذلك ذكره عند ابن سعد في الطبقة الرابعة من المدنيين الذين ليس عندهم إلَّا صغار الصحابة) الإكمال (١/ ق٥٨).

ولعلَّ مسلمًا يرى هذا الرأي ولذا أخرج الإسناد الذي فيه عن إبراهيم بن عبد اللَّه عن ابن عباس.

وهذا الإمام المزي رَحِمَهُ اللَّهُ يرجح أنَّ هذا الحديث إنما هو عن ابن عباس عن ميمونة ويُوهِّم من قال عن إبراهيم بن عبد اللَّه عن ميمونة فقال: [ومن مسند ميمونة بنت الحارث أم المؤمنين عن النبي ﷺ: إبراهيم بن عبد اللَّه بن معبد بن عباس عن ميمونة حديث: «صلاة فيه - تعني مسجد النبي ﷺ- أفضل من ألف صلاه فيما سواه إلَّا مسجد الكعبة» م في الحج عن قتيبة ومحمد بن رمح كلاهما عن ليث عن نافع عنه به، وفيه قصة: «أنَّ امرأةً اشتكت، فقالت: إن شفاني اللَّه لأخرجنَّ فلأصلينَّ في بيت المقدس» س في (المناسك ٢: ١٢٤) عن إسحاق بن إبراهيم

ومحمد بن رافع كلاهما عن عبد الرزاق عن ابن جريج عن نافع نحوه.

وفي الصلاة عن قتيبة به ولم يذكر القصة. ورواه موسى الجهني وغيره عن نافع عن ابن عمر وقد مضى.

وهكذا ذكر أبو القاسم هذا الحديث في هذه الترجمة، وهكذا وقع في بعض النسخ من كتاب أبي مسعود.

وهكذا ذكر أبو بكر بن منجويه في ترجمة إبراهيم بن عبد اللَّه بن معبد من رجال مسلم أنَّه يروي عن ميمونة في الحج.

وكذلك رواه النسائي عن قتيبة -لم يذكر فيه عن ابن عباس- وهو في أول كتاب المساجد من السنن (الصلاة ١٢٥).

وكل ذلك وهم ممَّن قاله واللَّه يغفر لنا ولهم.

وهو في عامة النسخ من «صحيح مسلم»: عن ابن عباس عن ميمونة وكذلك ذكره خلف في ترجمة ابن عباس عن ميمونة.

وكذلك وقع في بعض النسخ من كتاب أبي مسعود في ترجمة ابن عباس عن ميمونة.

وكذلك حديث ابن جريج عند النسائي (المناسك: الكبرى ١٢٦) وهو في جميع النسخ عن ابن عباس عن ميمونة، ولفظه عن ابن جريج سمعت نافعًا يقول: حدثنا إبراهيم ابن عبد اللَّه بن معبد أنَّ ابن عباس حدثه أنَّ ميمونة زوج النبي ﷺ قالت. وهذا لفظ صريح في أنَّ الحديث «عن إبراهيم عن ابن عباس عن ميمونة» لا عن إبراهيم عن ميمونة[1] -واللَّه أعلم] اهـ من تحفة الأشراف (١٢/ ٤٨٤-٤٨٦).

وبما يفهم من تصرف الإمام مسلم وبموقف ابن حبان ومغلطاي من رواية

---

(١) انظر هذا التقرير من الإمام المزي رَحِمَهُ اللَّهُ بأنَّ رواية ابن عباس عن ميمونة موجودة في عامة نسخ مسلم وفي جميع نسخ النسائي الكبرى عن ابن جريج عن نافع عن إبراهيم بن عبد اللَّه بن معبد عن ابن عباس عن ميمونة. إلى آخر ما قرَّره المزي. ويأتي المليباري في طفولته العلمية ليُجازف ويقول: إنَّه لا ذكر له (ابن عباس) في هذه الرواية عن ميمونة وأنَّ ذكره خطأٌ وتصحيفٌ! فهل هناك مجازفةٌ أشدُّ من هذه المجازفة؟! ولقد كرَّر المليباري هذه المجازفة في بحوثه!! فاعتبروا يا أولي الأبصار

إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن ميمونة، وبموقف المزي والنووي[1] يتضح ولله الحمد أنني لست وحدي فيما ذهبتُ إليه ولا أستبعد أن يكون أكثر المحدثين بعد مسلم والذين تلقَّوْا كتابه بالقبول والإجلال، أو كلهم سوى النسائي والدارقطني وعياض على اعتقاد ثبوت هذين الحديثين من الطرق التي أخرجها مسلم.

وبهذا يسكن روع هذا الباحث ويذهب عنه ما كان يجده من إثبات هذين الحديثين ويظهر له قوة الأدلَّة التي أوردتها على إثباتهما ودعم طرقهما.

ويظهر له ضعف حجج أو شبهات من أعلَّها، وليفهم أن قوله: «وليس فيه استحالة صحة رواية عبيد الله بل يحتمل صحته» لا يُجدي عنه فتيلًا فإنَّ المتكلمين المبتدعين الذين قلَّدهم في مثل هذا التعبير لا يرون استحالة الكذب في كل ما يثبت عن رسول الله ﷺ مما لم يتواتر ولو كان في الصحيحين لأنها عندهم أخبار آحاد لا تفيد العلم وإنما تفيد الظن (!) وما كان كذلك يحتمل الكذب (!)

فويل لهم مما كتبت أيديهم وويل لهم مما يظنُّون.

ومهما سفسطوا وتفلسفوا لإقناع الرِّعاع بهذيانهم المخبول، فإنَّ أنصار سنة رسول الله ﷺ ومُحبِّيه حقًّا لا ادِّعاءً لا ينظرون إلى هذا الهذيان، وما شاكله من أنواع الضَّلال إلَّا بعين الاحتقار والازدراء ويرون أنَّ كلَّ حديث جاء عن طريق الثقات العدول بشروطه المعروفة عند المحدثين يُفيد العلم والعمل، ويؤمنون به في باب الاعتقاد ويطبقونه في مجال العمل وإن رغمت أنوف أصحاب الكلام والجدل.

وأقول ثانيًا للباحث: هل علمتَ أنَّ من أسباب اختياري لموضوع رسالتي «بين الإمامين مسلم والدارقطني» ومن البواعث القوية للنهوض به «هو ما يشنه خصوم الإسلام - في هذا العصر - من هجوم عنيف غاشم على الإسلام مستهدفين هدم بنيانه وتقويض أركانه بتسديد ضرباتهم الآثمة تارة إلى القرآن الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه وتارةً إلى السنَّة المُطهَّرة التي هي تفسير وإيضاح لمرامي القرآن وأهدافه وتقييد لإطلاقه وبيان لمجملاته...».

---

(١) وغير هؤلاء ممن صحَّحوا هذه الأحاديث وشواهدها وهم خمسة وعشرون عالمًا

إلى أن قلت: «ولما كان هؤلاء المغرضون المتحاملون على الإسلام ظلمًا وأتباعهم من أدعياء الإسلام قد يتخذون تكأة ويستغلون مثل انتقاد الدارقطني ونظرائه جاهلين ما تعنيه هذه الانتقادات وما تهدف إليه من حماية للإسلام وصيانة لنصوصه.

إنَّهم على الضِّدِ مما يتصور هؤلاء المتهجمون على الإسلام والمفترون على حملته ونصوصه. . .

ثم قلت: (وغايتي من دراسة هذه الأحاديث الوصول إلى نتيجة صحيحة -إن شاء الله- في مكانتها ودرجاتها من الصحة وغيرها في ضوء المتابعات والشواهد ودراسة قواعد الاصطلاح) هذا ما قلته في مقدمة رسالتي: (بين الإمامين مسلم والدارقطني) (ص٧-٨).

فقد كان من أهدافي الرد على أعداء الإسلام والسنة والموضوع الذي تناولته أحاديث منتقدة من قِبَلِ علماء الإسلام فيزداد خصوم السنة - من ملاحدة وروافض وأتباعهم في هذا الميدان من المحسوبين على الإسلام والسنة- تعلقًا بأقوال هؤلاء العلماء، والأحاديث الصحيحة القوية والتي لم يتوجَّه إليها نقد من علماء الإسلام لا شكَّ أنَّها كلما كثرت طرقها زادت قوة إلى أن تصل إلى درجة التواتر، والأحاديث المنتقدة، وإن كانت صحيحة لذاتها وثبتت بها الحجة في بابها إلَّا أنَّني أشبهها بالرَّجل القويِّ في ميدان القتال يحتاج إلى الأعوان والأنصار مهما بلغت قوَّتُه.

فكذلك الشأن في هذه الأحاديث تحتاج إلى المتابعات والشواهد ولا شك أنَّها تزداد بها قوة والناظر فيها من مُحِبِّي السُّنَّة يزول ما في أذهانهم من الشبه التي يرجيها إلى مسامعهم خصوم السنَّة وتزداد هذه الأحاديث عندهم قوة.

وبهذا التوضيح يظهر خطأ الباحث في قوله: «ثم فضيلة الشيخ ذكر شواهد للحديث لا يحتاج إليها» !!

ثم مع الأسف أردف قولته هذه بقوله: «مع أنَّ الشواهد كلُّها منتقدة -أيضًا- وقد بينتها في تعليق الحديث السابق - والله أعلم».

وقد عَلِم القارئ الكريم أنَّ هذا الباحث المسكين قد ضعَّف حديثين من

صحيح مسلم جاءت من طرق صحيحة قوية، ومن طريق حسن في المتابعات وقد جلب عليها بخيله ورجله وما ترك حقًّا يرغمه أو باطلًا يتعمَّدُه خطر بباله إلَّا ركض به عَجِلًا وسعَى به فرحًا لتضعيف هذين الحديثين وتحليلهما.

ثم إنَّني قد وضَّحتُ أنَّ منهجه الذي تبنَّاهُ وسار عليه في المناقشة وزعم جهلًا أنَّه منهج مسلم يقتضي تضعيف حديث أبي هريرة الذي أورده مسلم من طرق فارجع إليه مرَّة أخرى لترى صدق كلامي، ثم ما كفاه كل هذا حتى سعى حثيثًا لنقد الشواهد التي دعمنا بها حديثَيْ ابن عمر وميمونة، ويبين لنا أنَّها كلَّها منتقدة!

فليصفق خصوم الإسلام والسنة لعمل هذا الباحث العبقري -ولا أقول يُكَبِّر خصوم الإسلام لأنَّهم يكفُرُون بهذا التكبير- ليصفقوا فرحًا بما قدَّم لهم هذا العبقري من دراسة قائمة على منهج يسميه لهم بـ(منهج مسلم)! وبما قدَّم لهم من تضعيف هذا الباب بكامله من صحيح مسلم وما يتلوه من أبواب أو أحاديث يقتضي الطعن فيها هذا المنهج الفذّ الذي لم يطبقه تطبيقا مُحكَمًا إلَّا هذا العبقري في القرن العشرين!!.

فعلامَ يَدُلُّ - باللَّه معشر المحدثين بل وجميع المسلمين - هذا التشمير الجاد في تبَنِّي هذا المنهج ثم الكَّر بعنف على حديثين أوردهما مسلم بطرق من أقوى الطرق ثم الكر بعنف على شواهدهما؟ أترك للأذكياء والعقلاء الاستنتاج!

دراسة الشواهد لحديثَيْ ابن عمر وميمونة رضي الله عنهم

ثم أقول: إنَّني لم أرَ دراسته وانتقاده لهذه الشواهد لكنني سأدرسها الآن وإن كان قد عُرِفَ عن المحدثين التسامح في باب المتابعات والشواهد ولنبدأ بمتابعةٍ لنافع في ابن عمر:

قال الإمام أحمد (٢/ ٢٩) حدثنا إسحاق بن يوسف ثنا عبد الملك عن عطاء عن ابن عمر رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: **«صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلَّا المسجد الحرام فهو أفضل»**.

ثم قال رحمه الله (٢/ ١٥٥): **«ثنا محمد بن عبيد عن عبد الملك عن عطاء به»**.

دراسة رجال هذا الإسناد:

١- إسحاق بن يوسف الأزرق، ثقة، من التاسعة / ع تقريب (١/ ٦٣).

٢- محمد بن عبيد الطنافسي، ثقة يحفظ، من الحادية عشرة (كذا) /ع تقريب (٢/ ١٨٨).

٣- عبد الملك بن أبي سليمان العرزمي، صدوق له أوهام، من الخامسة / خت م ع تقريب (١/ ٥١٩).

٤- عطاء بن أبي رباح المكي ثقة فقيه لكنه كثير الإرسال من الثالثة / ع. تقريب (٢/ ٢٢).

وقال الذهبي في عبد الملك بن أبي سليمان: «الكوفي الحافظ، قال أحمد: ثقة يُخطئ، من أحفظ أهل الكوفة رفع أحاديث عن عطاء».

فحديثه لا ينزل عن درجة الحسن فهو متابع جيِّد لحديث نافع عن ابن عمر.

الشواهد:

مما سقته في الشواهد لحديثي ابن عمر وميمونة:

١- حديث أبي هريرة في صحيح البخاري (١/ ٣٦٧ ح (١١٩٠) -كتاب فضل الصلاة -باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة) قال: حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن زيد بن رباح وعبيد الله بن أبي عبد الله الأغر عن أبي عبد الله الأغر عن أبي هريرة مرفوعًا.

٢- حديث أبي هريرة في صحيح مسلم (٢/ ١٠١٢- ١٠١٣) من طرق مدارها على سعيد بن المسيب وإبراهيم بن عبد الله بن قارظ.

٣- وعزوته إلى مسند أحمد (٢/ ٤٧٣، ٤٨٥) من طريق يحيى (وهو القطان) عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن إبراهيم بن عبد الله بن قارظ.

٤- ثم من طريق عبد الملك بن عمرو قال ثنا أفلح بن حميد عن أبي بكر بن حزم عن سليمان الأغر عن أبي هريرة.

٥- ثم طريق يونس بن محمد أنا محمد بن هلال قال أنا أبي ثنا أبو هريرة.

دراسة هذه الأسانيد:

في الإسناد الأول من أسانيد أحمد: محمد بن عمرو بن علقمة قال فيه الحافظ: «صدوق له أوهام» تقريب (٢/ ١٩٦).

وقال الذهبي في الكاشف (٣/ ٨٤): «وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، وقال النسائي: «ليس به بأس».

وقال الذهبي في الميزان (٣/ ٦٧٣): «شيخ مشهور حسن الحديث مُكثِر عن أبي سلمة» وحكى عن ابن معين أقوالًا منها أنّه ثقة، وحكى عن غيره أقوالًا متوسطة.

فحديثه حسن على أقلّ الأحوال، وبقية رجال الإسناد أئمّة: يحيى هو القطان وأبو سلمة هو ابن عبد الرحمن بن عوف، وسليمان الأغر هو أبو عبد الله المدني ثقة من كبار الثالثة / ع.

والإسناد الثاني فيه: عبد الملك بن عمرو القيسي أبو عامر العقدي، ثقة من التاسعة / ع. تقريب (١/ ٥٢١)

وأفلح بن حميد بن نافع الأنصاري، ثقة من السابعة / خ م د س ق تقريب (١/ ٨٢) وأبو بكر بن حزم هو ابن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري، ثقة عابد من الخامسة / ع تقريب (٢/ ٣٩٩).

وسليمان هو الأغرّ، ثقة كما تقدم، فهذا إسناد صحيح.

والإسناد الثالث: فيه يونس بن محمد ثقة ومحمد بن هلال صدوق، وأبوه هلال لم أقف له على ترجمة فهو إسناد فيه مجهول

فإنْ شئتَ أن تجعله في الشواهد وإلّا فنحن في غِنًى عنه.

وبهذا تظهر كثرة طرق حديث أبي هريرة ﷺ فمنها ما هو في الصحيحين ومنها ما هو في غيرهما.

فأمامك الآن طرق ومصادر كثيرة لحديث أبي هريرة منها طريقان رئيسيان في الصحيحين ومنها ثلاثة طرق في مسند الإمام أحمد واحد منها صحيح والثاني حسن وطريق ثالث ضعيف.

تناقض يقوم على الهوى !!

فاحفظ هذا واعجب ماشئت من العجب من تناقض هذا الباحث حيث يقول عن مسلم: «أخرج حديث أبي هريرة من طرق صحيحة وسليمة» في (ص٣).

ثمَّ يقول في حديث أبي هريرة هذا -وقد ضُمَّت إلى طرقه طرق أخرى من صحيح البخاري ومسند أحمد وضُمَّت إليها شواهد زادتها قوة- يقول: «مع أنَّ الشواهد كلَّها منتقدة أيضًا» !!

هكذا يقول جازمًا مُؤكِّدًا قوله بصيغة (كل) بكل قوة وشجاعة ويذكر لنا أنَّه قد بيَّنها في الحديث السابق.

ويا ويلَ سنة رسول الله ﷺ، بل يا ويل الإسلام من أمثال هذا البحث المخيف.

٢- ومن الشواهد التي سقتها: حديث جابر ﷺ الذي رواه أحمد في مسنده (٣/ ٣٤٣): ثنا حسن (يعني ابن محمد) وعبد الجبار بن محمد الخطابي قالا: ثنا عبيد الله بن عمرو الرَّقي عن عبد الكريم عن عطاء عن جابر عن النبي ﷺ به.

و (٣/ ٣٩٧): ثنا أحمد بن عبد الملك ثنا عبيد الله عن عبد الكريم عن عطاء به.

دراسة هذين الإسنادين:

الإسناد الأول فيه:

١- الحسن بن محمد لم يتبيَّن لي من هو، فإنْ كان هو الزعفراني وهو من تلاميذ أحمد - ولا يبعد أن يروي الشيخ عن تلميذه - فهو ثقة.

وإن كان غيره فلا يضر فإنَّ في الإسناد هذا والذي بعده من يقوم مقامه.

٢- عبد الجبار بن محمد الخطابي العدوي ذكره ابن حبان في الثقات في الطبقة الرابعة روى عنه أحمد وغيره، وروى عن ابن عيينة وبقية وعبيد الله بن عمرو الرَّقي» تعجيل المنفعة (ص١٦٣).

٣- عبيد الله بن عمرو بن أبي الوليد الرَّقي أبو وهب الأسدي ثقة فقيه، ربما وهم من الثالثة / ع. تقريب (١/ ٥٣٧) كذا في المطبوعة المصرية وفي المصورة

(ص١٨٦) من الثامنة: وهو الصواب.

٤- عبد الكريم بن مالك الجزري، ثقة من السادسة / ع. تقريب (١/ ٥١٦).

وعطاء إمام مشهور وتقدمت ترجمته.

الإسناد الثاني:

١- أحمد بن عبد الملك بن واقد الحرّاني أبو يحيى الأسدي ثقة تكلم فيه بلا حجة من العاشرة / خ س ق. تقريب (١/ ٢٠) وبقية هذا الإسناد ترجم لهم.

فالحديث بالإسناد الثاني صحيح، والأوّل يزيده قوة.

٣- ومن الشواهد التي أوردتها في رسالتي: «بين الإمامين»:

حديث عبد الله بن الزبير ﷺ: رواه الإمام أحمد (٤/ ٥).

قال ﷺ: ثنا يونس قال ثنا حماد (يعني ابن زيد) ثنا حبيب المعلم عن عطاء عن عبد الله بن الزبير قال: قال رسول الله ﷺ - ساق الحديث.

دراسة هذا الإسناد:

١- يونس بن محمد بن مسلم البغدادي أبو محمد المؤدب، ثقة ثبت من صغار التاسعة /ع. تقريب (٢/ ٣٨٦).

٢- حماد بن زيد بن درهم، ثقة ثبت فقيه من كبار الثامنة /ع. تقريب (١/ ١٩٧).

٣- حبيب المعلم أبو محمد البصري، صدوق من السادسة /ع. تقريب (١/ ١٥٢) ووثقه أحمد وابن معين وأبو زرعة.

وهو إسناد حسن على أقلّ الأحوال وقد صححه ابن عبد البر والمنذري وغيرهما لما له من المتابعات والأمر كذلك.

٤- ومن الشواهد في الكتاب المذكور:

ما رواه الإمام أحمد قال: ثنا هشيم عن حصين عن محمد بن طلحة بن ركانة عن جبير بن مطعم قال قال رسول الله ﷺ - وساق الحديث.

دراسة الإسناد:

١- هشيم بن بشير الواسطي، مشهور بالتدليس مع ثقته عدّه الحافظ في الطبقة الثالثة وهي التي لا يقبل حديثها إلّا أن تُصرِّح بالسَّماع.

انظر (ص٤٧) من طبقات المدلسين.

٢- حصين بن عبد الرحمن السلمي، ثقة تغير بأخرة /ع. تقريب (١/ ١٨٢).

٣- محمد بن طلحة بن يزيد بن ركانة المطلبي، ثقة من السادسة. تقريب (٢/ ١٧٣).

في هذا الإسناد عنعنة هشيم وهو مدلس ففي الإسناد ضعف ينجبر بما سبقه من الأسانيد الصحيحة وهو يشهد لها وهي تشهد له.

هذه هي الشواهد التي استشهدت بها لحديثَيْ ابن عمر وميمونة، وهي أربعة، منها: الصحيح وهو حديثان: حديث جابر وحديث أبي هريرة.

ومنها الحسن وهو: حديث ابن الزبير وقد صححه غير واحد من أئمّة الحديث.

منهم ابن عبد البر والمنذري وثمانية آخرون من أئمّة الحديث سيأتي ذكرهم وأعتقد أنّهم صحّحوه لمتابعاته.

ومنها: ما فيه ضعف بسبب تدليس إمام ثقة، فهو ضعف ينجبر كما هو معروف عند المحدثين.

وفي نهاية بحث حمزة المليباري لحديث ابن عمر وميمونة ﷺ في فضل الصلاة في مسجد رسول الله ﷺ وهو الحديث رقم (٥٠) قال: «ثم فضيلة الشيخ ذكر شواهد للحديث ولا يحتاج إليها مع أنّ الشواهد كلها منتقدة -أيضًا- وقد بيّنتها في تعليق الحديث السابق»!

فقوله هذا دفعني لدراسة الشواهد ثم إلى بيان وجه الحاجة إليها ودفعني إلى أن أطلب الأوراق التي درس فيها الحديث السابق وانتقد فيها الشواهد لأرى دراسته

ونقده لهذه الشواهد وكيف أنها كلها منتقدة.

فوصلتني الأوراق وتأمَّلتُ دراسته فرأيت فيها العجائب لكن ليس لديَّ متسع من الوقت لدراسة جزئياتها كما عملت في الحديث رقم (٥٠) خمسين.

فرأيت حيث لم تتأتَّ لي الدراسة التفصيلية أن أعطي عنها صورة إجمالية أعتقد أنَّ فيها عبرة وكفاية وهي تتمثل فيما يأتي.

منازعته الباطلة لعدد من العلماء صحَّحوا حديث ابن الزبير رضي الله عنهما

أولًا- يبدو أنَّ لدَى الباحث رغبة قوية في المنازعة والخلاف لأئمَّة الحديث فقد خالف - في دراسته لحديث عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما في فضل الصلاة في مسجديْ مكة والمدينة - جماعة من الأئمَّة ذهبوا إلى تصحيحه وذهب هو إلى تضعيفه بدعوى الاضطراب فيه !!.

فمن هؤلاء الأئمَّة الذين خالفهم بدون حجة ولا هدى ولا كفاءة:

١- ابن عبد البر	٢- وابن خزيمة.
٣- وابن حبان	٤- وابن حزم
٥- والمنذري	٦- والطحاوي
٧- والزركشي	٨- وابن حجر
٩- والسمهودي	١٠- والألباني

وخالف:

١- ابن عبد الهادي ٢- وابن حجر ٣- والبوصيري.

٤- والألباني في تصحيح حديث جابر رضي الله عنه في الموضوع نفسه وقد سبقه إلى ذلك الإمام البخاري. ولم يقِم حجة على تضعيفه ولهذا لم يلتفت هؤلاء العلماء إلى ما قال البخاري رحمه الله لأنَّه لم يقِم حجة على تضعيفه إلَّا مخالفة عبد الكريم الجزري.

تلبيسه في النَّقل عن ابن معين رَحِمَهُ اللَّهُ

وأراد الباحث أن يبرهن على ضعف الحديث بعبد الكريم فقال:

«وعبد الكريم ثقة في نفسه ولا شك، لكنه يروى عن عطاء ما لَا يوافقه عليه أحد، ولهذا قال ابن معين بأن حديثه عنه رديء».

أقول: لكنَّ ابن عدي رَحِمَهُ اللَّهُ بيَّن مراد ابن معين -بقوله هذا- فقال: «يعني عن عائشة (كان النبي ﷺ يُقبِّلُها ولا يُحدث وضوءًا) إنما أراد ابن معين هذا، لأنَّه ليس بمحفوظ ولعبد الكريم أحاديث صالحة مستقيمة» تهذيب التهذيب (٦/ ٣٧٤).

فترك الباحث تفسير ابن عدي الذي قيَّده بحديث عائشة المذكور ليصل إلى مقصوده وهو تضعيف حديث جابر.

هذا ولقد رجعت إلى تاريخ الدوري رقم (٥٢٧٥) فلم أجد هذا الكلام وإلى تاريخ عثمان بن سعيد (٣١٠-٤٩٢) وإلى تاريخ ابن معين رواية ابن الهيثم فلم أجد فيها هذا الكلام وليس فيها إلَّا الثناء على عبد الكريم.

وعلى كلٍّ فالأمانة والإنصاف كانا يقتضيان منه أن ينقل كلام ابن عدي وأن يحصر رداءة روايته في حديث عائشة المذكور في ضوء كلام ابن عدي وكان من الأسلم له أن يوافق من صحَّحوه أو يتوقف إذ ليس لديه من الحجج ما يرجح به رأي البخاري على رأي من خالفه.

تلبيسه في النَّقل عن بعض الأئمة - رحمهم الله -

ثانيًا: رأيتُه في دراسة هذا الحديث رقم (٤٩٨) ينسب أقوالًا إلى بعض الأئمَّة فإذا رجعت إلى أقوالهم رأيت فرقًا بينها وبين ما يجزم بنسبته إليهم!!.

فمثلا قال هنا: «قلت: إنَّ الإمام البخاري والبزَّار والدارقطني يجعلون (كذا) هذا الاختلاف على عطاء في هذا الحديث بالذَّات علة قادحة لصحته

وهذا هو المعروف عند النُّقَّاد المحدثين» (ص٣).

فإذا رجعت إلى كلامهم لا تجده كما ذكر هذا الباحث!

فهذا كلام البخاري (ق٢ ج٢/٢٩): «سليمان بن عتيق الحجازي قال الحميدي نا ابن عيينة عن زياد بن سعد عن سليمان بن عتيق عن ابن الزبير سمع عمر يقول: (صلاة في المسجد الحرام خير من مائة صلاة فيما سواه) وقال إسحاق بن نصر أنا عبد الرزاق أنا ابن جريج سمع عطاء وسليمان بن عتيق».

سمعا ابن الزبير - قوله -: وقال عارم وحماد بن زيد عن حبيب المعلم عن عطاء عن ابن الزبير عن النبي ﷺ.

وقال إبراهيم بن نافع عن سليمان بن عتيق عن ابن الزبير عن عمر عن النبي ﷺ.

وقال يحيى بن يوسف نا عبيد الله عن عبد الكريم عن عطاء عن جابر عن النبي ﷺ ولا يصح.

وقل عبد الكريم عن عطاء عن ابن عمر عن النبي ﷺ ولا يثبت. «التاريخ الكبير».

فهذا كلام البخاري واضح في أنَّه لم يحكم إلَّا على حديث عبد الكريم بأنّه لايصح وبأنّه لا يثبت.

وسكت عن طريق حبيب المعلم وغيرها من الطرق فهل يجوز بعد هذا أن نقول: إن البخاري جعل هذا الاختلاف على عطاء في هذا الحديث بالذَّات علَّة قادحة لصحته ؟!.

وهذا كلام البزَّار قال: حدثنا أحمد بن عبدة ثنا حماد بن زيد عن حبيب المعلم عن عطاء بن أبي رباح عن ابن الزبير أنَّ رسول الله ﷺ قال: «صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلَّا المسجد الحرام فإنَّه يزيد عليه مائة».

قال البزَّار: اختلف على عطاء ولا نعلم أحدًا قال: «فإنَّه يزيد عليه مائة» إلَّا ابن الزبير. ورواه عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن ابن عمر.

ورواه ابن جريج عن عطاء عن أبي سلمة عن أبي هريرة أو عائشة.

ورواه ابن أبي ليلى عن عطاء عن أبي سلمة عن أبي هريرة».

هذا كلام البزَّار فهل يصح القول بأنَّه جعل الاختلاف في هذا الحديث بالذَّات علَّة قادحة ؟! كلا .

فكلام الباحث الذي نسبه إلى البزَّار يؤدي إلى القدح في حديث أبي هريرة وحديث ابن عمر وحديث عائشة .

وهذا كلام الدارقطني في العلل (٥/ ٧١) قال جوابًا على سؤال عن حديث أبي سلمة عن عائشة : «صلاة في مسجدي . . . » الحديث .

قال : «يرويه عطاء بن أبي رباح ، واختلف عنه :

فرواه ابن جريج عن عطاء واختلف عنه :

فرواه ابن المبارك عن ابن جريج عن عطاء عن أبي سلمة عن أبي هريرة وعائشة . وخالفهم (كذا) أبو عاصم وعبد الرزاق ، فروياه عن ابن جريج عن عطاء عن أبي سلمة عن أبي هريرة أو عائشة .

وقال موسى بن طارق عن ابن جريج عن عطاء عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن عائشة .

وقال عبد الغفار بن القاسم عن عطاء .

وقال محمد بن عبيد الله العرزمي عن عطاء عن أبي هريرة قال رسول الله ﷺ

وقال أبو بشر جعفر بن أبي وحشية عن عطاء عن عائشة .

وقال حماد بن زيد عن عطاء .

ويُشبه أن يكون قول حماد محفوظًا .

والصحيح عن ابن جريج عن عطاء عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن عائشة» اهـ .

فهذا كلام الدارقطني لم يتعرض لحديث حبيب المعلم عن عطاء عن ابن الزبير رضي الله عنهما بل لم يتعرض هنا لحديث ابن الزبير مطلقًا .

ثم هو لم يجعل الاختلاف في هذا الحديث بالذَّات علَّة قادحة في صحته كما يزعم الباحث بل نرى الدارقطني قد رجَّح إحدى الطرق عن ابن جريج وهي طريق موسى بن طارق فقال : «الصحيح عن ابن جريج عن عطاء عن أبي سلمة عن

أبي هريرة عن عائشة».

ألا ترى معي أنَّ كلام الدارقطني في وادٍ وكلام الباحث في وادٍ آخر ؟!

فمتى جعل الدارقطني الاختلاف في هذا الحديث بالذَّات علَّة قادحة.

وبعد فلقد علمتَ أنَّ ما نسبه هذا الباحث إلى هؤلاء الأئمَّة غير صحيح لأنَّ البخاري ذكر الاختلاف في أسانيد حديث ابن الزبير ولم يُضعِّف إلَّا إسنادًا واحدًا هو إسناد عبد الكريم الجزري وسكت عن سائر الطرق.

وإنَّ البزَّار حكى الاختلاف على عطاء فقط، ولم يجعل هذا الاختلاف علَّة قادحة في حديث ابن الزبير ولم يُرجِّح طريقًا على طريقٍ ولعلَّه ترك ذلك لاجتهاد غيره ممَّن تتوفر فيه الكفاءة للنقد والترجيح.

وأنَّ الدارقطني حكى الاختلاف على ابن جريج ورجَّح إحدى طرقه وظهر لك جليًا أنَّ قوله: «إنَّ الإمام البخاري والبزَّار والدارقطني يجعلون هذا الاختلاف على عطاء في هذا الحديث بالذَّات علَّة قادحة لصحته» قولٌ قائم على غير أساس.

ومن المناسب أن أنقل كلامًا للحافظ ابن حجر يَحْسُن إيراده هنا لأنَّ المقام يتطلَّبه قال رَحِمَهُ اللَّهُ في كتاب النُّكت (٢/ ١٧١): «وقد تقصر عبارة المُعلِّل منهم فلا يُفصح بما استقرَّ في نفسه من ترجيح إحدى الروايتين على الأخرى كما في نقد الصيرفي سواء، فمتى وجدنا حديثًا قد حكم إمام من الأئمَّة المرجوع إليهم - بتعليله - فالأولى اتباعه في ذلك كما نتَّبعه في تصحيح الحديث إذا صحَّحه. وهذا الشافعي مع إمامته يُحيلُ القول على أئمَّة الحديث في كتبه فيقول: «وفيه حديث لا يُثبِتُه أهل العلم بالحديث، وهذا حيث لا يوجد مخالف منهم لذلك المُعلِّل، وحيث يُصرِّحُ بإثبات العلَّة. فأمَّا إن وُجِدَ غيرُه صحَّحه فينبغي حينئذ توجُّه النَّظر إلى الترجيح بين كلاميهما. وكذلك إذا أشار المُعلِّلُ إلى العلَّة إشارة ولم يتبيَّن منه ترجيحٌ لإحدى الروايتين فإنَّ ذلك يحتاج إلى الترجيح - والله أعلم -» اهـ.

فاجعل أيُّها القارئ الفَطِن الكُفْؤ هذا الكلام نصب عينيك في مثل هذه المواقف حتى تسلم من التخبط.

تصرفات منكرة !!

ثالثًا: إنَّ لهذا الباحث تصرفات مدهشة يُستَنكَر جدًّا صدورها من إنسان يَنتسب إلى الحديث وأهله!

١- فمن ذلك أنَّه يأخذ من كلام العالم المُعيَّن ما يُحقِّقُ غرضه، ويَحذِفُ منه ما يُخالف غرضَهُ:

فمن ذلك: أنَّه حكم على حديث عطاء عن أبي الزبير بالاضطراب وأراد أن يُؤكِّدَ حكمه هذا على الحديث فقال وفعل ما يأتي: «وفي مثل هذه الحالة التي يترجَّح فيها الاضطراب عند المحققين أنَّه لا بُدَّ أن يُقيم الحجة لنفي الإضطراب مثلًا أن يأتي بالمتابعات لعطاء، ولا يكفي فيها أن يقول: أنَّه يمكن أن يكون عنده عنهم كلهم (كذا)».

وقال: («قال في (توجيه النظر) (ص٢٥٥): «على الذين يميلون للجمع بأي حال كأن يقولون في مثل هذا الموضع يحتمل أن يكون عند أبي اسحاق على الوجهين .. فإنَّ مثل هذا الاحتمال يستبعده المحققون... على أنَّ مدار الأمر عند المحققين إنَّما هو البناء على ما يغلب على الظَّنِّ والاحتمال البعيد لا يُعوَّل عليه عندهم» اهـ بتصرف) انتهى كلامه.

أتدري ما الذي فعله الباحث؟!

إنَّه أخذ من كلام صاحب (توجيه النظر) ما يُحقِّقُ غرضه في زعمه وحذف منه ما يخافُ أن يُفوِّت عليه هذا الغرض! وذلك أنَّه حذف بعد قوله: «فإنَّ مثل هذا الاحتمال يستبعده المحققون» قوله: «نعم يرتفع الاستبعاد لو أتت رواية عن الحارث تُشعر بذلك»

أتدري لِمَ حذف هذا الكلام وأخفاه؟

إنَّه حذفه ليستمر هذا الاستبعاد جاثمًا كالجبل على صدر حديث عطاء عن أبي الزبير فيما خُيِّلَ إليه لا يرتفع عنه ولا يحول ولا يزول!!

وقد أبى الله ذلك لهذا الحديث العظيم فقد جنَّد عشرة من العلماء الفحول

فحكموا بصحته بناءً على الأدلَّة الواضحة لا الاحتمالات البعيدة أو المستبعدة وهي حفظ راوي الحديث ووجود أربع متابعات ممَّا عرفه الباحث ولم يُوَفَّق للإنصاف في الحكم على هذا الحديث ولم يعبأ بأحكام هؤلاء الكبار.

أليس في عمله هذا مكابرة وخيانة كبيرة في النَّقل ؟!!

ثم أقول: من هم هؤلاء المحققون الذين ترجَّح لهم الاضطراب في هذا الحديث ؟

الجواب: لا أحد اللَّهم إلَّا أن يكون باحثنا هذا (!).

٢- ومن تلك التصرفات:

أخذه لقول ابن معين في عبد الكريم الجزري بأنَّ حديثه عن عطاء رديء وحذفه لكلام ابن عدي الذي بيَّن فيه قصد ابن معين.

قال الحافظ - بعد إيراده لقول ابن معين -: «قال ابن عدي: يعني عن عائشة (كان النبي ﷺ يقبلها ولا يحدث وضوءًا) إنَّما أراد ابن معين هذا لأنَّه ليس بمحفوظ ولعبد الكريم أحاديث صالحة مستقيمة» اهـ تهذيب التهذيب (٦/ ٣٧٤).

٣- ومنها: في دراسته حديث (٥٠٠) وهو حديث ابن عمر في فضل المسجدين أنَّ أبا حاتم قال في ترجمة موسى الجهني: «لا بأس به ثقة صالح» الجرح والتعديل (٨/ ١٤٩) وتهذيب الكمال (٣/ ١٣٨٩).

فأخذ الباحث قوله: «لا بأس به» وحذف قوله: «ثقة صالح» !!

وقد يعتذر بأنَّه لم يرَ قوله: «ثقة صالح» ونبا عنه بصره حينما راجع الكتابين !! أو أنَّه لم يراجع هذين الكتابين واقتصر على مراجعة تهذيب التهذيب وليس فيه إلَّا قوله: «لا بأس به».

فنقول - مع استبعادنا لذلك -: اللَّه حسيبك.

وإن كنت تعمَّدتها فتب إلى اللَّه فباب التوبة مفتوح.

وله تصرفات تشبه ما ذكرته، ذكرناها في مناقشته في حديث (٥٠٠).

٤- ومن تصرفاته: أنَّ عمله في (غاية المقصد في زوائد مسند أحمد) ولديَّ

الآن حديثان منه لم يدل على موضعيهما من المسند وهذا من واجباته الأساسية في عمله هذا ومنها : أنَّه في دراسة هذين الحديثين ينقل كثيرًا من أقوال العلماء ولم يعزها إلى مصادرها وعليه مآخذ أخر ليس لديّ وقت لسردها . وفي الوقت نفسه إبقاءً عليه .

وأختم مناقشتي هذه بأنَّه قد سبقني إلى تصحيح حديث ابن عمر وميمونة الإمام مسلم ومن أتى بعد مسلم من أئمَّة الحديث الذين تَلَقَّوْا كتابه بالقبول ولم يُبَالُوا بأقوال المنتقدين .

وممَّن رجَّح رواية ميمونة من طريق نافع عن إبراهيم بن عبد اللّٰه بن معبد عن ابن عباس : الإمام المِزِّي في (تحفة الأشراف) .

وممَّن صحَّح حديث ابن عمر : المنذري وابن حزم .

وممَّن صحَّح حديث ابن الزبير وخالفهم الباحث :

١- ابن عبد البر ٢- وابن خزيمة

٣- وابن حبان ٤- وابن حزم

٥- والمنذري ٦- والطحاوي

٧- والزركشي ٨- ابن حجر

٩- والسمهودي ١٠- الألباني

وممَّن صحَّح حديث جابر وخالفهم الباحث :

١- ابن حزم ٢- والمنذري

٣- وابن عبد الهادي ٤- وابن حجر

٥- والبوصيري ٦- والألباني

وعجبًا للباحث أن يتجرأ على مخالفة هؤلاء جميعًا بدون حُجج[1] ويَستغرِبُ مخالفتي لعددٍ قليلٍ لهم شُبَهٌ ومعي الحجج القوية والحمد للّٰه وإلى جانبي الكثير من

---

(١) وقد بلغ عدد العلماء الذين خالفهم في أحاديث فضل مسجد رسول اللّٰه ﷺ خمسة وعشرين عالمًا . انظر كتابي منهج مسلم في ترتيب صحيحه (ص١٨٨-١٨٩) نشر مكتبة الدار بالمدينة

الأئمه ومنهم هؤلاء وأمامك مناقشتي ودراستي في هذا البحث وفي رسالتي «بين الإمامين» ترى الحجج النَّيِّرَة على ما ذهبتُ إليه في تصحيح هذه الأحاديث[١].

ومن الجدير بالذِّكر أنَّ صاحب كتاب «النظم المتناثر من الحديث المتواتر» قد عدَّ حديث «صلاة في مسجدي . . » من الأحاديث المتواترة انظره: (ص٥٤).

وبهذا تنتهي دراسة حديث (صلاة في مسجدي .) من طريق حديث ابن عمر وميمونة الواردين في صحيح مسلم ودراسة شواهدهما دراسة قائمة -إن شاء اللَّه- على مناهج المحدِّثين وقواعدهم وعلى تحرِّي العدل والإنصاف.

ملاحظة: طلبت من الباحث الأوراق التي ذكر أنَّه درس فيها شواهد حديثَيْ ابن عمر وميمونة وأنَّه بيَّن فيها أنَّ هذه الشواهد كلها منتقدة، فتكرم مشكورًا بإرسالها لي وبرفقتها الصحيفة الأخيرة من دراسة حديثَيْ ابن عمر وميمونة وقد غيَّر في هذه الصحيفة جملة «كلها منتقدة» إلى قوله: «بعضها منتقدة» وكتب بهامشها ما يأتي: «قد أخطأتُ خطأً فاحشًا في قولي (مع أنَّ الشواهد كلَّها منتقدة) لأن حديث أبي هريرة صحيح متفق عليه وحديث جبير بن مطعم حسن لغيره. أمَّا حديث جابر وحديث ابن الزبير فهما منتقدان كما في التعليق السابق[٢]» اهـ.

وعليه فأقول: إنَّه مع استبعادي أن يكون ما صدر منه سابقًا عن طريق الخطأ لأدلَّة عندي فإنَّه يَسُرُّني هذا التراجع وأن يكون باعثه الإنصاف ثم الخوف من اللَّه وحده وأن يحمله خوف اللَّه واحترام السُّنَّة على التراجع عن موقفه من حديثَيْ ابن عمر وميمونة ومن حديث ابن الزبير وجابر بن عبد اللَّه ﷺ[٣] بل إنِّي لآمل أن يدفعه الخوف من اللَّه والشعور بالمسئولية إلى إعادة النظر في رسالته كلِّها فإنَّه لا يُؤمَنُ أن تكون دراسته فيها كلها على غرار دراسة هذه الأحاديث فإنَّ في دراسته لهذه

---

(١) ولقد استمر في عناده ومكابراته فرددت عليه في كتابين هما: (منهج الإمام مسلم في ترتيب كتابه الصحيح) وكتاب (التنكيل بما في توضيح المليباري من الأباطيل) ولو كان ذا فطرة سليمة وقلبٍ سليم لكفاه ردِّي الأوَّل.

(٢) فعلام يدل هذا التلاعب والتلون؟!

(٣) لم يتراجع عن طعنه في هذه الأحاديث ولا عن منهجه الفاسد، بل زادت فتنته وامتدَّت إلى علوم الحديث وأهلها.

الأحاديث عجائب وغرائب ومجازفات لها دلالاتها الخطيرة التي تعكس الخوف على كل عمله وتبعث على الارتياب فيه.

خلاصة

١- لقد قامت براهين كثيرة في هذا البحث على بطلان منهج المليباري الذي وضعه لصحيح الإمام مسلم رحمه الله.

٢- وأنَّه له دعاوى باطلة أوهى من خيط العنكبوت.

٣- وعنده مغالطات كثيرة وتناقضات.

٤- ومن عجائبه أنَّه يُرجف بثلاثة من العلماء حججهم قاصرة ويستجيز لنفسه مخالفة كثير من العلماء يبلغ تعدادهم خمسة وعشرين عالمًا فلا يرفع بهم ولا بحججهم رأسًا.

٥- لا يتورع عن غمطه لبعض الرواة.

٦- وعنده -مع الأسف الشديد- خيانة في النَّقل: في موضعين من أوراقه السَّبع (!) فماذا سيجد القارئ في نقوله الكثيرة في رسائله ومؤلفاته؟!

٧- ومن جرأته أنَّه حكم على باب يشتمل على تسع أو عشر طرق بأنَّها معلَّلة وحكم على شواهدها خارج صحيح مسلم أنَّها كذلك منتقدة معللة وهذه جرأة كبيرة لا تصدر إلَّا من مُغرض.

٨- ادِّعاؤه تصحيف ذكر (ابن عباس) في حديث ميمونة وأنَّه لا ذكر لـ(ابن عباس) في هذا الحديث من صحيح مسلم ومخالفته للإمام الحافظ المزي الذي ساق الأدلَّة الواضحة القوية على ثبوت ذكر (ابن عباس) في هذا الإسناد وذكر أنَّه ثابت في عامة نسخ صحيح مسلم وفي عامة نسخ السنن الكبرى للنسائي وكذلك عند خلف في أطرافه في ترجمة ابن عباس وكذلك في بعض نسخ أطراف الصحيحين لأبي مسعود في ترجمة ابن عباس عن ميمونة. وأعتقد أنَّ مع المزي كل أئمة الحديث الذين تناولوا كتاب مسلم بالدراسة أو الشرح ومع كل هذا تجد المليباري -هو طالب صغير آنذاك- فيردُّ كلَّ هذه الأدلَّة ويدعي أنَّه لا ذكر لابن

عباس في هذا الحديث وهذا من عجائب المكابرات !.

٩- تدليسه في النَّقل عن ابن معين وغيره.

١٠- له تصرفات منكرة في هذه الوريقات وغيرها من كتاباته التي قام فيها بالدفاع عن منهجه الباطل.

واللَّه يقول الحق ويهدي إلى سواء السبيل.

تم بحمد اللَّه

واللَّه أعلم

وصلى اللَّه على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا كثيرًا

وكتب:

ربيع بن هادي عمير المدخلي

- كان اللَّه له -

بوزيد بلقاسم بوزيد بلقاسم

التنكيل

بما في توضيح المليباري من الأباطيل

تأليف

فضيلة الشيخ العلامة

ربيع بن هادي عمير المدخلي

رئيس قسم السنة بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية سابقًا

بوزيد بلقاسم

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتّبع هداه.

أما بعد:

«وإن الذّبّ عن سنة رسول الله ﷺ أفضل من الضرب بالسيوف»[1]، كما قال الإمام يحيى بن يحيى التميمي النيسابوري رحمه الله «وإن الرادّ على أهل البدع مجاهد»[2]، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية.

وإن من أعظم كتب السنة وأجلها وأصحها وأرفعها شأنًا ذلكم الكتاب العظيم، ألا وهو «صحيح الإمام مسلم» رحمه الله، وأعظم له الجزاء لقاء خدمته الجليلة لسنة رسول الله ﷺ.

وإن من الكوارث والبلايا أن يتصدى لنقد هذا الكتاب العظيم من ليس بأهل لذلك؛ فينتقد أحاديث منه في ضوء منهج خطير لم يُسبق إليه، ولا خطر على بال أحد.

ويتعلق بشبه ينفخ فيها ويضخمها ولا يبالي بالحجج والبراهين الدامغة الّتي تدمغ شبهاته وأباطيله، ولا بتصريحات الإمام مسلم في التزامه بالصحة، ولا بإنكاره على من يروي الأحاديث الضعيفة والمنكرة، ولا بأقوال العلماء وتصريحاتهم بتعظيم هذا الكتاب، وتلقيهم له بالقبول، وإن كان يتظاهر بمدح مسلم وكتابه، ولكن أعماله وجهوده وإصراره على منهجه الباطل، وتطويره له من وضع إلى آخر، وتلوّنه فيه؛ من أعظم البراهين أنه لا يريد خيرًا من وراء هذا التطوير

---

(١) و(٢) انظر كتاب «نقض المنطق» لشيخ الإسلام ابن تيمية. (ص١٢)

والتهويل والتلوّن.

ولا أريد أن أطيل هذه المقدمة، ففي هذا الكتاب الذي أقدم له من الحجج ودحض أباطيله ما يكفي ويشفي.

ويشتمل هذا الكتاب على بابين وخاتمة.

* الباب الأول:

ويشتمل على أربعة فصول:

* الفصل الأول: التزام مسلم بالصحة في كتابه «الصحيح».

* الفصل الثاني: في بيان تلوّن المليباري، وتطوّر منهجه الباطل.

* الفصل الثالث: مناقشته في شرح العلل الَّتي ينسبها إلى مسلم.

* الفصل الرابع: بيان بطلان تعلّقه بالعلماء في الترتيب المزعوم وغيره.

* الباب الثاني:

ويشتمل على أربعة فصول:

* الفصل الأول: مناقشة المليباري في أن مسلمًا يبين العلل بالكلام بعد أن كان ينكر ذلك.

* الفصل الثاني: في تعليله لبعض الأحاديث في «صحيح مسلم» بكلام مسلم فيها خارج الصحيح، أما في «الصحيح» فلم يبينها بزعمه إلا بجعلها في آخر الباب، أي: بالتقديم والتأخير.

* الفصل الثالث: في إبطال تَهويش المليباري على أمثلة ضربتها لأبين أن الإمام مسلمًا لَم يلتزم في صحيحه الترتيب الذي كان يدعيه المليباري، فلجأ إلى التهويش بالخصائص الإسنادية، كالعلو والتسلسل والشهرة، فبينًا فساد تعلّقه بِهذه الخصائص وسوء استخدامه لها.

* الفصل الرابع: وفيه أمثلة جديدة تؤيد الأمثلة الَّتي ذكرناها في «منهج مسلم» بأن مسلمًا لَم يلتزم الترتيب في «صحيحه» على الوجه الذي يدّعيه المليباري.

وفي الكتاب وفصوله وتفاصيله ما يدحض أباطيل وشبهات هذا المتعالِم.

والله أسأل أن يجعل عملي هذا خالصًا لوجهه، وأن يعلي منار سنة رسول الله ﷺ، وأن ينصر من يذبّ عنها ويرد عنها كيد الماكرين، وتحريف الغالين، وانتحال المبطلين.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

وكتبه

ربيع بن هادي عمير المدخلي

غفر الله له وتجاوز عنه

لخمس خلون من شهر ذي القعدة من عام ١٤١٨هـ

* * *

الفصل الأول:
التزام الإمام مسلم بالصحة في كتابه الصحيح وبيان أسباب اقتصاره على الحديث الصحيح وتجنبه المعلل والضعيف

قال رَحِمَهُ اللَّهُ في أول مقدمة «صحيحه»[1]:

«الحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقين.

وصلى الله على محمد خاتم النبيين، وعلى جميع الأنبياء والمرسلين.

أما بعد:

فإنك -يرحمك الله بتوفيق خالقك- ذكرت أنك هممت بالفحص عن تعرف جملة الأخبار المأثورة عن رسول الله ﷺ في سنن الدين وأحكامه، وما كان منها في الثواب والعقاب، والترغيب والترهيب، وغير ذلك من صنوف الأشياء بالأسانيد الّتي بها نقلت وتداولها أهل العلم فيما بينهم، فأردت -أرشدك الله- أن توقف على جملتها مؤلفة محصاة.

وسألتني أن ألخصها لك في التأليف بلا تكرار يكثر، فإن ذلك -زعمت- مما يشغلك عما له قصدت من التفهم فيها والاستنباط منها، وللذي سألت -أكرمك الله- حين رجعت إلى تدبره، وما تئول به الحال إن شاء الله عاقبة محمودة، ومنفعة موجودة...

إلا أن جملة ذلك:

١- أن ضبط القليل من هذا الشأن وإتقانه أيسر على المرء من معالجة الكثير منه، ولاسيما عند من لا تمييز عنده من العوام، إلا أن يوقفه على التمييز غيره.

فإذا كان الأمر في هذا كما وصفنا.

---

(١) (١/ ٣-٤).

٢- فالقصد منه إلى الصحيح القليل أولى بهم من ازدياد السقيم.

٣- وإنَّما يرجى بعض المنفعة من الاستكثار من هذا الشأن وجمع المكررات منه لخاصة من الناس، ممن رزق فيه بعض التيقظ والمعرفة بأسبابه وعلله، فذلك إن شاء اللَّه يهجم بما أوتي من ذلك على الفائدة في الاستكثار من جمعه.

٤- فأما عوام الناس الذين هم بخلاف معاني الخاص من أهل التيقظ والمعرفة، فلا معنى لهم في طلب الكثير وقد عجزوا عن معرفة القليل».

ماذا في هذا النص؟

أولًا: يبدو أن السائل طالب علم[1]، يريد أن يعلم ويتفقه ويعمل، وقد طلب من الإمام مسلم التلخيص في تأليفه، فلا يريد تكرارًا، ولا كثرة أحاديث حتَّى من الصحيح، لأن الكثرة والتكرار حتَّى للأحاديث الصحيحة مما يشغله عما قصد له من التفهم والاستنباط.

فمثل هذا السائل ليس عنده أي استعداد للكثرة والتكرار من الأحاديث الصحيحة، فضلًا عن الأحاديث الَّتي تنطوي على علل، أو فيها ضعف، أو شذوذ، أو نكارة.

ثانيًا: تجاوب الإمام مسلم مع هذا السائل، فأشعره بتلبية رغبته، شارحًا وجهة نظره ووجهة نظر السائل.

فبين أن ضبط القليل من هذا الشأن وإتقانه أيسر على المرء من معالجة الكثير منه، حتَّى لطالب العلم المميز بين الصحيح وغيره، فضلًا عن العوام الذين لا تمييز لديهم بين الصحيح الواضح والضعيف الواضح، فضلًا عن العلل الخفية الَّتي يدعي أهل الأهواء أن مسلمًا لا وسيلة عنده لبيانها إلا الترتيب الذي لا يدرك العلل منه إلا الجهابذة من النقاد.

ثُمَّ أكد ما التزمه من القصد إلى الصحيح القليل الذي يمكن ضبطه وإتقانه عند

---

(١) ويفهم من كلام الخطيب أنه أحمد بن سلمة أبو الفضل البزار، صاحب مسلم، انظر «تاريخ بغداد»: (٤/ ١٨٦).

من ذكرهم من العوام وطلاب العلم وتجنب الكثرة من الحديث، فقال: «وإنَّما يرجى بعض المنفعة في الاستكثار -أي: لا كلها- من هذا الشأن، وجمع المكررات منه -أي: حتَّى من الصحيح- لخاصة من الناس، ممن رزق بعض التيقظ والمعرفة بأسبابه وعلله.

فذلك إن شاء اللَّه يهجم بما أوتي من ذلك -أي: من التيقظ والمعرفة بأسباب الحديث وعلله-.

فأما عوام الناس الذين هم بخلاف معاني الخاص من أهل التيقظ والمعرفة، فلا معنى لهم في طلب الكثير وقد عجزوا عن معرفة القليل».

وهو لَم يؤلف كتابه إلا إجابة لسائل لا يريد أن يشغله بالكثرة من الحديث وتكراره، فضلًا عن العلل الخفية القادحة الَّتي لا يدركها إلا كبار الحفاظ النقاد.

ولَم يؤلِّف كتابه إضافة إلى ذلك إلا لعوام الناس الذين وصفهم بالجهل، وعدم التمييز، والعجز عن معرفة القليل.

إن من يدّعي على مسلم بعد هذا البيان الشافي أنه يتعمد إيراد الأحاديث المعللة في صحيحه لمن أشد الناس خطأً.

ثالثًا: بيّن الإمام مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ شرطه، مؤكدًا مرة أخرى أنه لا يروي إلا الأخبار الصحيحة في كتابه فقال:

«ثُمَّ إنا إن شاء اللَّه مبتدئون في تخريج ما سألت وتأليفه على شريطة سوف أذكرها لك، وهو أن نَعْمِد إلى جملة ما أسند من الأخبار عن رسول اللَّه ﷺ فنقسمها على ثلاثة أقسام وثلاث طبقات من الناس على غير تكرار -أي: ولو للصحيح- إلا أن يأتي موضع لا يُستغنى فيه عن ترداد حديث فيه زيادة معنى، أو إسناد يقع إلى جنب إسناد لعلة تكون هناك، لأن المعنى الزائد في الحديث المحتاج إليه يقوم مقام حديث تام، فلابد من إعادة الحديث الذي فيه ما وصفنا من الزيادة، أو أن يفصّل ذلك المعنى من جملة الحديث على اختصاره إذا أمكن، ولكن تفصيله ربَّما عسر من جملته، فإعادته بهيئته إذا ضاق ذلك أسلم، فأما ما وجدنا بدًّا من

إعادته بجملته من غير حاجة منّا إليه فلا نتولى فعله إن شاء اللَّه تعالى»[1].

فهو هنا يبسط عذره عما قد يعرض له من الحاجة إلى تكرار بعض الأحاديث، والعلّة هنا الحاجة إلى ذكر حكم زائد كما بيّنه، أو إسناد يقوّي به إسنادًا إما من الطبقة الأولى أو الثانية.

رابعًا: قال موضحًا ومفصلًا ما أجمل أولًا من شرطه ومؤكدًا قصده إلى الصحيح فقط:

«فأما القسم الأول: فإنا نتوخى أن نقدّم الأخبار الَّتي هي أسلم من العيوب من غيرها، وأنقى من أن يكون ناقلوها أهل استقامة في الحديث وإتقان لما نقلوا، لَم يوجد في روايتهم اختلاف شديد ولا تخليط فاحش، كما قد عثر فيه على كثير من المحدثين وبان ذلك في حديثهم[2].

فإذا نحن تقصّينا أخبار هذا الصنف من الناس اتبعناها أخبارًا يقع في أسانيدها بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان كالصنف المقدم قبلهم، على أنَّهم وإن كانوا فيما وصفنا دونَهم فإن اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم، كعطاء بن السائب، ويزيد بن أبي زياد، وليث بن أبي سليم، وأضرابَهم من حمال الآثار ونقال الأخبار...»[3].

فلم يقصد من وراء الاقتصار في الرواية على هذين الصنفين إلاَّ تحقيق ما ألزم به نفسه ووعد به من رواية الحديث الصحيح في كتابه، وتجنب السقيم.

ثُمَّ إن روايته عن الصنف الثاني إنَّما قصده منها تأكيد روايات الطبقة الأولى، ورفع التفرد عنها لتزداد قوة وصحة.

---

(١) مقدمة «صحيح مسلم»: (١/ ٤ -٥).

(٢) انظر أيها القارئ الكريم إلى هذا الإمام الناصح الأمين الذي قادته أمانته ونصحه إلى استبعاد روايات هذا الصنف مع ظهور ضعفها رحمةً ورفقًا بطلاب العلم، من جنس الذي سأله ورفقًا بعوام الناس، أمثل هذا الإمام يتعمد إيراد الأحاديث الَّتي انطوت على علل خفية غامضة قادحة لا يدركها إلا الجهابذة النقاد في كتاب التزم فيه الصحة وراعي فيه مستوى من ذكرهم؟!.

(٣) مقدمة «صحيح مسلم»: (١/ ٥).

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ:

«قلت: وإنَّما اشتبه الأمر على القاضي عياض ومن تبعه بأن الرواية عن أهل القسم الثاني موجودة في صحيحه، لكن فرض المسألة هل احتج بهم كما احتج بأهل القسم الأول أم لا؟.

والحق: أنه لَم يخرج ما انفرد به الواحد منهم، وإنَّما احتج بأهل القسم الأول سواء تفردوا أم لا؟ ويخرج من أحاديث أهل القسم الثاني ما يرفع به التفرد عن أحاديث أهل القسم الأول، وكذلك إذا كان لحديث أهل القسم الثاني طرق كثيرة يعضد بعضها بعضًا فإنه قد يخرج ذلك.

وهذا ظاهر في كتابه، ولو كان يخرج جميع أحاديث أهل القسم الثاني في الأصول بل وفي المتابعات لكان كتابه أضعاف ما هو عليه»[1].

وفي هذا الكلام ما يؤكد التزام مسلم بالصحة:

١- حيث لَم يخرج من أحاديث القسم الثاني إلا ما يرفع به التفرد عن أحاديث أهل القسم الأول.

٢- ولَم يخرج عن أهل القسم الثاني ما تفرد به الواحد منهم.

٣- فإذا كان لحديث أهل القسم الثاني طرق كثيرة يعضد بعضها بعضًا فإنه قد يخرج ذلك.

كل ذلك يفعله مسلم وفاء بشرطه الذي التزمه.

وقال القاضي عياض -رادًا على من اعتقد أن مسلمًا لَم يخرج إلا أحاديث الطبقة الأولى كالحاكم والبيهقي ومن تبعهما-: «وليس الأمر على ذلك لمن حقق نظره ولَم يتقيد بالتقليد، فإنك إذا نظرت إلى تقسيم مسلم في كتابه الحديث إلى ثلاث طبقات من الناس كما قال، فذكر أن القسم الأول حديث الحفاظ وأنه إذا انقضى أتبعه بأحاديث من لَم يوصف بالحذق والإتقان مع كونه من أهل الستر والصدق وتعاطي العلم.. وقد وجدته ذكر في أبواب كتابه حديث الطبقتين

---

(١) «النكت»: (١/ ٤٣٤).

الأولين وأتى بأسانيد الثانية منها على طريق الاستشهاد، أو حيث لَم يجد في الباب الأول شيئًا، وذكر أقوامًا تكلم فيهم قوم وزكاهم آخرون وخرج حديثهم ممن ضعف أو اتُّهم ببدعة، وكذلك فعل البخاري.

فعندي أنه أتى بالطبقات الثلاث في كتابه على ما ذكر ورتب. . . ».

ثُمّ رد على الحاكم ومن تبعه ثم قال: «وليس ذلك مراده، بل إنَّما أراد مما ظهر من كلامه وبان من غرضه أن يجمع ذلك في الأبواب، ويأتي بأحاديث الطبقتين فيبدأ بالأولى ويأتي بالثانية على طريق الاستشهاد»[1].

انظر إلى قول القاضي عياض: «ويأتي بالثانية على طريق الاستشهاد» أي: مقوية لأحاديث الطبقة الأولى.

خامسًا: قال مؤكدًا ما شرطه على نفسه من التزام الصحة:

«فعلى نحو ما ذكرنا من الوجوه نؤلف ما سألت من الأخبار عن رسول الله ﷺ.

فأما ما كان منها عن قوم هم عند أهل الحديث متهمون، أو عند الأكثر منهم، فلسنا نتشاغل بتخريج حديثهم، كعبد الله بن مسور أبي جعفر المدائني، وعمرو بن خالد، وعبد القدوس الشامي، ومحمد بن سعيد المصلوب، وغياث بن إبراهيم. . . وأشباههم ممن اتُّهم بوضع الأحاديث، وتوليد الأخبار.

وكذلك من الغالب على حديثه المنكر أو الغلط أمسكنا أيضًا عن حديثهم - وذكر علامة المنكر وسرد أسماء بعض رواته- كعبد الله بن محرر، ويحيى بن أبي أنيسة. . . ومن نحا نحوهم في رواية المنكر من الحديث فلسنا نعرج على حديثهم ولا نتشاغل به».

ثُمّ ضرب مثلًا لمن تعتبر روايتهم منكرة بسبب مخالفتهم للحفاظ المتقنين من أصحاب الزهري، أو هشام بن عروة. . . ثم قال بعد ذلك: «فغير جائز قبول حديث هذا الضرب من الناس»[2].

---

(١) «شرح النووي»: (١/ ٢٤)

(٢) المقدمة: (ص٦-٧)

سادسًا: قال مؤكدًا ما سبق من اشتراطه الصحة في كتابه مبتعدًا عن كل أصناف الحديث الضعيف:

«وبعد -يرحمك الله-: فلولا الذي رأينا من سوء صنيع كثير ممن نصب نفسه محدثًا فيما يلزمهم من طرح الأحاديث الضعيفة والروايات المنكرة، وتركهم الاقتصار على الأحاديث الصحيحة المشهورة مما نقله الثقات المعروفون بالصدق والأمانة، بعد معرفتهم وإقرارهم بألسنتهم أن كثيرًا مما يقذفون به إلى الأغبياء من الناس هو مستنكر، ومنقول عن قوم غير مرضيين، ممن ذم الرواية عنهم أئمة أهل الحديث، مثل: مالك بن أنس، وشعبة بن الحجاج... وغيرهم من الأئمة؛ لَمَا سهل علينا الانتصاب لِمَا سألت من التمييز والتحصيل.

ولكن من أجل ما أعلمناك من نشر القوم الأخبار المنكرة بالأسانيد الضعاف المجهولة وقذفهم بها إلى العوام الذين لا يعرفون عيوبَها؛ خف على قلوبنا إجابتك إلى ما سألت»[1].

أ- انظر كيف يلزم أهل الحديث بطرح الأحاديث الضعيفة والروايات المنكرة، ويشدد عليهم في ذلك.

ب- وكيف يلزمهم بالاقتصار على الأحاديث الصحيحة.

ج- ويؤكد لومه لهم على ما صنعوه، أنَّهم يفعلون ذلك بعد معرفتهم وإقرارهم بألسنتهم أن كثيرًا مما يقذفون به إلى الأغبياء هو مستنكر ومنقول عن قوم غير مرضيين ممن ذم الرواية عنهم أهل الحديث.

أفيليق بعالِم يشترط على نفسه التزام الصحيح، ويكرر هذا الالتزام، ثُمَّ يلزم الناس بالاقتصار على الأحاديث الصحيحة، ويوبخهم على رواية الأحاديث الضعيفة والمنكرة، ثم يخالفهم إلى ما ينهاهم عنه، فيأتي بأشد ألوان الضعيف خفاء وهي الأحاديث المعلّلة بعلل خفية قادحة الَّتي لا يدركها إلا كبار الحفاظ الجهابذة؟!.

---

(١) «المقدمة»: (ص٨).

ثُمَّ يضيف إلى ذلك المبالغة في إخفائها، فلا يشرحها كما يشرح علماء كتب العلل بقوله: اختلف فلان وفلان، بل يدل على ذلك بترتيبه الدقيق، كما هو قول المليباري الذي لَم يسبقه إليه أحد؟!!.

برّأ اللَّه الإمام مسلمًا في إمامته وورعه ودينه وتقواه من هذه الأفاعيل الَّتِي يستحي منها من هو دونه بمراحل في دينه وتقواه وورعه.

سابعًا: قال مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ:

«قد شرحنا من مذهب الحديث وأهله بعض ما يتوجّه به من أراد سبيل القوم ووفق لها، وسنَزيد إن شاء اللَّه تعالى شرحًا وإيضاحًا في مواضع من الكتاب عند ذكر الأخبار المعللة إذا أتينا عليها في الأماكن الَّتِي يليق بِها الشرح والإيضاح...»[1].

قال هذا الكلام خلال بيانه الواضح لتجنبه الرواية عن المتهمين، ومن يكثر في روايتهم المنكر والغلط، وخلال حملته على من لا يقتصر على الأحاديث الصحيحة، ويقذف إلى الأغبياء بالأحاديث الضعيفة، فهل يليق بمسلم عاقل أن يقول: إن مراد الإمام مسلم بالأخبار المعللة الأخبار الَّتِي فيها علل قادحة؟.

فهل الإمام مسلم ينهى عن المنكر بشدّة، ثم يعلن في الوقت نفسه أنه سيفعل مثل ما فعل من ينهاهم أو أشد؟، أليس هذا يدخل هذا الإمام في قوله تعالى: ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُوا۟ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف:٣]؟.

برّأ اللَّه هذا الإمام مما يلصقه به المخطئون الغالطون، أو المتهوكون الأفاكون.

ثُمَّ نقول: إنه يتعين أن مراده بالعلل: الاختلافات في الألفاظ الَّتِي يسميها أهل الحديث عللًا -أي: غير قادحة-.

وهذا النوع قد ملأ به مسلم كتابه.

والقول بأن بيان العلل يفهم من الترتيب من أسمج الأكاذيب.

---

(١) «المقدمة»: (ص٨).

افرض أن مسلمًا أراد بقوله: «وسنزيد إن شاء اللَّه تعالى شرحًا وإيضاحًا في مواضع من الكتاب عند ذكر الأخبار المعللة... إلخ» الأخبار الَّتي فيها علل قادحة، فحينئذ فما تولى هو شرحه وإيضاحه قلنا إنه قد أعلّه مسلم وشرح ذلك ووضحه.

وما لَم يبيّن علته، ولا شرحه هُو ولا وضحه، فلا يجوز شرعًا ولا عقلًا عند كل عاقل من عرب البشر وعجمهم أن يقول: إن فيه علّة قد عرفها مسلم وقصد إيرادها في كتابه ولَم يحطها بشرح ولا بيان.

بل رمز إليها بترتيبه الدقيق الذي لَم يذكر مسلم من قريب ولا بعيد أنه يبين العلل بهذا الترتيب.

ولَم يفهم هذا عنه أحد من الأولين ولا من الآخرين هذا البيان الذي هو أشبه بالرموز الموغلة في الغموض والخفاء، كيف يفعل هذا مسلم الذي ألّف كتابه في الدرجة الأولى لمن سأله من طلاب العلم ولعامة الناس، والذي صرح بالتزام الصحيح مرات، ووبّخ من يروي الأحاديث الضعيفة ويقذفها إلى عامة الناس.

ثامنًا: قال مسلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«واعلم -وفقك اللَّه تعالى-: أن الواجب على كل أحد عرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها، وثقات الناقلين لها من المتهمين؛ أن لا يروي منها إلا ما عرف صحة مخارجه، والستارة في ناقليه، وأن يتقي منها ما كان عن أهل التهم والمعاندين من أهل البدع.

والدليل على أن الذي قلنا من هذا هو اللازم دون ما خالفه قول اللَّه -جل ذكره-: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوۡمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصۡبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلۡتُمۡ نَٰدِمِينَ﴾ [الحجرات:٦]. وقال -جل ثناؤه-: ﴿مِمَّن تَرۡضَوۡنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ﴾ [البقرة:٢٨٢]. وقال ﷻ: ﴿وَأَشۡهِدُواْ ذَوَيۡ عَدۡلٖ مِّنكُمۡ﴾ [الطلاق:٢].

فدل بما ذكرنا من هذه الآي أن خبر الفاسق ساقط غير مقبول، وأن شهادة غير العدل مردودة...»[1].

ودلت السنة على نفي رواية المنكر من الأخبار كنحو دلالة القرآن على نفي

---

(١) المقدمة: (ص٨-٩).

خبر الفاسق .

وساق حديث : المغيرة بن شعبة وسمرة بن جندب قالا : «قال رسول الله ﷺ : من حدث عَنّي بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين» .

والشاهد من كلامه : إيجابه على كل أحد عرف التميز بين صحيح الروايات وسقيمها ، وثقات الناقلين من المتهمين ألاّ يروي منها إلا ما عرف صحة مخارجه والستارة في ناقليه .

ثُمَّ واصل الحديث بما يؤكد منهجه ، فأطال النفس في ذلك .

بوّب النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ لموضوعاته بالأبواب الآتية[1] :

١- باب وجوب الرواية عن الثقات وترك الكذابين ، والتحذير من الكذب على رسول الله ﷺ .

٢- باب تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ .

٣- باب النهي عن الحديث بكل ما سمع ، وساق في هذا الباب «كفى بالمرء كذبًا أن يحدث بكل ما سمع» ، وأقوالًا للعلماء فيها الزجر عن الحديث بكل ما يسمع الإنسان ، ولا يكون ذلك أبدًا إمامًا .

٤- باب النهي عن الرواية عن الضعفاء ، والاحتياط في تحملها .

٥- باب بيان أن الإسناد من الدين ، وأن الرواية لا تكون إلا عن الثقات ، وأن جرح الرواة بما هو فيهم جائز بل واجب ، وأنه ليس من الغيبة المحرمة ، بل من الذب عن الشريعة المكرمة .

فعل كل ذلك للتأكيد على وجوب رواية ما ثبت عن النَّبِي ﷺ ، وتجنب ما عداه من روايات الكذابين والمعاندين من أهل البدع ، وتجنب روايات الضعفاء .

ثُمَّ قال في النهاية :

«وأشباه ما ذكرنا من كلام أهل العلم في متهمي رواة الحديث ، وإخبارهم عن معايبهم كثير يطول الكتاب بذكره على استقصائه ، وفيما ذكرنا كفاية لمن تفهم

---

(١) المقدمة من : (ص٨-٢٨)

وعقل مذهب القوم فيما قالوا من ذلك وبيَّنوا.

وإنَّما ألزموا أنفسهم الكشف عن معايب رواة الحديث وناقلي الأخبار وأفتوا بذلك حين سئلوا؛ لِمَا فيه من عظيم الخطر؛ إذ الأخبار في أمر الدين إنَّما تأتي في تحليل أو تحريم، أو أمر أو نهي، أو ترغيب أو ترهيب، فإذا كان الراوي لها ليس بمعدن للصدق والأمانة، ثم أقدم على الرواية عنه من قد عرفه ولم يبين ما فيه لغيره ممن جهل معرفته؛ كان آثِمًا بفعله ذلك، غاشًّا لعوام المسلمين؛ إذ لا يؤمن على بعض من سمع تلك الأخبار أن يستعملها أو يستعمل بعضها، ولعلها أو أكثرها أكاذيب لا أصل لها، مع أن الأخبار الصحاح من رواية الثقات وأهل القناعة أكثر من أن يضطر إلى نقل من ليس بثقة ولا مقنع.

ولا أحسب كثيرًا ممن يعرج من الناس على ما وصفنا من هذه الأحاديث الضعاف والأسانيد المجهولة، ويعتد بروايتها بعد معرفته بما فيها من التوهن والضعف؛ إلا أن الذي يحمله على روايتها والاعتداد بها إرادة التكثر بذلك عند العوام، ولأن يقال: ما أكثر ما جمع فلان من الحديث، وألَّف من العدد، ومن ذهب في العلم هذا المذهب وسلك هذا الطريق فلا نصيب له فيه، وكان بأن يسمّى جاهلًا أولى بأن ينسب إلى علم»[1].

فهل من يشترط على نفسه ألا يروي إلا الصحيح، ويعلن هذه الحرب على رواة الأحاديث الضعيفة والمنكرة؛ يستجيز لنفسه أن يروي الأحاديث المعللة، وهي تشمل أنواعًا من الأحاديث الضعيفة كالشاذ، والمنكر، والمضطرب والمدرج، يستجيز أن يروي ذلك في أبواب الدين الَّتِي ذكرها هذا الإمام نفسه، ثُمَّ مع كل هذا لا يشرحها بالكلام، بل يدس ذلك كله في طوايا الترتيب الذي لَم يهتد إليه إلا الجهابذة الحفاظ[2].

تاسعًا: تصريح الإمام مسلم في صحيحه بأنه لا يروي في كتابه إلا ما أجمعوا عليه.

---

(١) «المقدمة»: (ص٢٨).

(٢) هذا التعليق رد على طوري المليباري الأول والثاني.

فقد روى حديث أبي موسى الأشعري في صفة صلاة النبي ﷺ، وفيه: «وإذا قرأ فأنصتوا»، من طريق سليمان التيمي عن قتادة، فاعترض عليه أبو بكر بن أخت أبي النضر في إيراده هذه الجملة، فقال مسلم: تريد أحفظ من سليمان؟، فقال له أبو بكر فحديث أبي هريرة؟ فقال: هو صحيح يعني «وإذا قرأ فأنصتوا». فقال: لِمَ لَم تضعه هاهنا؟. فقال: ليس كل شيء عندي صحيح وضعته هنا، إنَّما وضعت هاهنا ما أجمعوا عليه[1].

أفيأخذ العقلاء المنصفون بتصريحات الإمام مسلم بأنه لا يروي إلا الصحيح في كتابه، أم يأخذون بهذيان الجاهلين المغرورين؟.

وإن من أقوى تصريحاته لهذا القول الذي صرح فيه بأنه لا يضع في كتابه إلا ما أجمعوا عليه، أفنأخذ به، أم نستسلم لكلام من أعمى الله بصيرته وخذله، فجعل يهرف بما لا يعرف، ويتقول على هذا الإمام بما صرح كرات ومرات بضده؟.

إن هذا لمن أعجب العجائب، وأعجب منه من يركض وراء ترهاته وسفسطاته.

عاشرًا: إن الإمام مسلمًا رَحِمَهُ ٱللَّهُ سمى كتابه بـ«الصحيح»، وكل أئمة الإسلام يسمونه بالصحيح.

حادي عشر: أن الأمة قد تلقت كتابه مع صحيح الإمام البخاري بالقبول، وهذا التلقي له شأن عظيم؛ إذ هو كما يقول الحافظ ابن حجر: «وهذا التلقي وحده أقوى في إفادة العلم من مجرد كثرة الطرق»[2].

وللصحيحين هيبة عند من يعرف قدرهما الذي يجهله الرعاع وأهل البدع والضلال.

* * *

---

(١) «صحيح مسلم»: (١/ ٣٠٤).

(٢) «نزهة النظر مع النكت» لعلي حسن عبد الحميد: (ص٧٤).

الفصل الثاني: في بيان تلون المليباري وتطور منهجه الباطل

١- الطور الأول:

قال المليباري في أوراقه السبع الَّتي وصلت إِلَيَّ (ص٢) -وهو أول هجوم على صحيح مسلم وصل إِلَيَّ من المليباري- قال:

«وقد رواه الإمام مسلم في صحيحه من حديث نافع عن ابن عمر بدون الزيادة، كما أشار إليه الهيثمي من طرق كلها منتقدة من قبل أئمة هذا الشأن، كالإمام البخاري، والدارقطني، والنسائي.

أما الإمام مسلم، فلا يتجه إليه هذا الطعن لإدخالها في الصحيح، وذلك لأنه لَم يخرجها في الأصول، ولا في المتابعة، وإِنَّما أوردها في الصحيح للتنبيه على عللها، وذلك ظاهر لوجوه:

أولًا: قال الإمام مسلم رَحِمَهُ اللهُ في مقدمة صحيحه (١/ ٥٩):

وسنَزيد إن شاء اللَّه تعالى شرحًا وإيضاحًا في مواضع من الكتاب عند ذكر الأخبار المعللة، إذا أتينا عليها في الأماكن الَّتِي يليق بِها الشرح والإيضاح إن شاء اللَّه تعالى.

وثانيًا: أنه أورد طريق الليث عن نافع عن إبراهيم بن عبد اللَّه بن معبد عن ابن عباس عن ميمونة، ولَم يورد طريق الليث الَّتِي لَم يذكر فيها ابن عباس، والأول لا يصح، والثاني محفوظ، ولو كان مسلم يريد المتابعة لكان أولى أن يورد الثانية، لأنَّها سليمة ولا نزاع في صحته -كذا- ولَم يفعل.

وثالثًا: أنه أورد طريق عبد الرزاق عن معمر، عن أيوب، عن نافع عن ابن عمر، بعد أن أورد الطرق المنتقدة قبل الأخير.

ولو أراد المتابعة، لأتبعه طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن ابن

المسيب عن أبي هريرة، ليفيد أن الزهري قد تابعه أيوب، ولكنه لَم يفعل وسيأتي مزيد من الإيضاح عن هذه الطرق.

ولما أن الإمام مسلمًا رَحِمَهُ اللَّهُ أخرج هذا الحديث من وجوه صحيحة، واتفق عليها الإمام البخاري في صحيحه، ولَم يقصد بإخراج هذه الطرق المعللة والمنتقدة المتابعة، لَم يتجه إليه الطعن إن شاء الله تعالى.

وهذا هو الذي ظهر لي من التوجيه لسلامة الإمام مسلم من الطعن. والله أعلم».

فقلت معلقًا:

انتهى ما قاله الأخ حمزة، معتقدًا أن الإمام مسلمًا رَحِمَهُ اللَّهُ لَم يورد حديث ابن عمر:

١- من طريق الأئمة الحفاظ: يحيى القطان، وابن نمير، وأبي أسامة، وعبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي، كلهم عن الإمام الثبت عبيد الله بن عمر العمري، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعًا.

٢- ومن طريق الإمام الثبت الورع يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، عن الثقة موسى الجهني، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعًا.

٣- ومن طريق عبد الرزاق، عن معمر، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر.

٤- ومن طريق الليث بن سعد الإمام، عن نافع، عن إبراهيم بن عبد الله ابن معبد، عن ابن عباس، عن ميمونة مرفوعًا.

لَم يوردها مسلم من هذه الطرق الَّتِي هي في القمة من الصحة، ومعظمها من الطبقة الأولى من شرطه؛ إلا ليوضح ويبين ويشرح عللها.

فهذا هو طوره الأول.

فحديث ابن عمر ساقه الإمام مسلم من أربع طرق رجالها من الطبقة الأولى على شرطه، ومع ذلك فيرى المليباري أن هذه الطرق كلها منتقدة من قبل أئمة هذا الشأن، وهل علم مسلم أن أهل الشأن قد انتقدوا هذه الطرق؟، هل كان يعلم أن

الدارقطني والنسائي والقاضي عياض قد انتقدوا هذه الطرق؟ وحصل منهم هذا قبل أن يولدوا بقرون، وهل لدينا الأدلة أنه اطلع على نقد البخاري لها؟، وهل إذا اطلع على نقد البخاري يكون قطعًا قد سلم لنقده؟.

قال المليباري بعد كلامه السابق معتذرًا للإمام مسلم لتمرير رأيه الباطل: «أما الإمام مسلم فلا يتجه إليه الطعن لإدخالها في الصحيح، وذلك لأنه لَم يخرجها في الأصول ولا في المتابعة، وإنَّما أوردها في الصحيح للتنبيه على عللها».

فهذا هو طور المليباري الأول.

أنه يورد الأحاديث من أصح الطرق مهما كثرت، ومهما بلغ رجالها من الثقة والعدالة والإتقان لينبه على عللها، وتكون خارج الأصول والمتابعات.

من قال بهذا القول الدقيق غير المليباري؟.

لا أحد يقول بهذا القول، احفظ أيها القارئ هذا القول، وانتبه له.

٢- أما الطور الثاني للمليباري:

فكان شرحًا ودفاعًا عن الطور الأول، مع شيء مهم من التحوير.

فقد ساق كلام الإمام مسلم في بيان طبقات الرواة، وعمن سيروي من أهل هذه الطبقات، ثُمَّ قال:

«وهذا يفيد أن ترتيبه للأحاديث قائم على منهج علمي، وهو مراعاته ذلك الترتيب في إيراد الأحاديث في كتابه الصحيح، فإذا ذكر طريق حديث من طرقه في أول الباب، فمعناه أنه أسلم من العيوب وأنقى عنده، ويجمع تارة طرقه في أول الباب لكونها على مستوى واحد في سلامة[1] العيوب، ثم إذا أتبعها بطرق أخرى لذلك الحديث، وقد تكون هي طرقًا مستقلة عن الصحابي الذي قدم حديثه من طرق أخرى غير هذه، فمعناه أنَّها ليست في مستوى تلك الطرق لكون راويها من أهل القسم الثاني، أو لسبب آخر.

---

(١) هكذا في سلامة العيوب.

وعلى هذا فإذا قدم ما هو مستحق أن يؤخره، وإذا أخر ما هو مستحق أن يقدمه، فمعناه أنه أدرك فيه شيئًا جعله يتصرف كذلك»[1].

وهذا الشيء الذي أدركه فجعله يتصرف ما هو إلاّ العلّة القادحة في مذهب المليباري، كما سيأتي.

ثُمَّ قال بعد كلامه السابق:

«ومع ذلك وله تصرف علمي آخر في صحيحه، وهو بيان العلّة في بعض المواضع منه، وذلك بعد أن خرج الحديث من طريق صحيح في الأصول، وإن كان لذلك الحديث علّة من بعض طرقه، فيبين العلّة إذا كان المكان مناسبًا للبيان، وذلك بذكر طرقه المعللة خارج الأصول، ومقصود الكتاب وموضوعه، وهذا البيان ليس بمقصود أصلي صنف وجمع لأجله الكتاب الصحيح، بل إنّما هو لغرض استطرادي».

فمن الجديد في هذا الطور وهو الثاني:

أن مسلمًا يخرج الطرق المعللة خارج الأصول لأمر استطرادي[2].

أما في الطور الأول فإن مسلمًا يخرجها خارج الأصول والمتابعات.

ومِمَّا جَدَّ في الطور الثاني:

أن مسلمًا إذا قدم ما هو مستحق أن يؤخره، وإذا أخر ما هو مستحق أن يقدمه فمعناه أنه أدرك فيه شيئًا جعله يتصرف.

والشيء هذا الذي جعله يتصرف أمر خطير فما هو؟.

إن دندنة المليباري حول العلل تجعلنا نفسره بالعلة، ويؤكد ما أقوله كلامه الآتي.

---

(١) كتابه الذي لم يسمه: (ص٢).

(٢) كيف يستطرد من التزم عدم تكرار الصحيح، والاستطراد يكون بطرق فيها علل ومنتقدة، وكيف يسوق طرقًا فيها جبال الحفظ استطرادًا لبيان العلّة؟.

قال المليباري (ص١٣):

«إن الإمام مسلمًا إمام. . .[1] وأنه أورد طريق معمر عن أيوب للمتابعة لا لبيان العلل وتوضيحها».

ثُمَّ قال المليباري: «قلت: لما وعد الإمام مسلم في المقدمة أن يضع طرق الحديث في موضعها، وقد وضعها في موضعها فعلًا، فإذا رأينا المخالفة في الترتيب في الظاهر فينبغي لنا أن نعرف أن مسلمًا قد أدرك شيئًا دفعه إلى ذلك، وهذا هو الذي وقع هنا في رواية أيوب، وأنه كان من العادة أن يقدم رواية معمر عن أيوب عن أهل القسم الثاني، وعلى هذا إذا ذكرها عقب رواية عبد الرزاق عن معمر عن الزهري فيفيد أن معمرًا عنده الوجهان، لهذا كما أفاد هنا بذكر رواية الزبيدي عن الزهري عن أبي سلمة عقب رواية معمر عن الزهري عن سعيد أن الزهري، يرويه من الوجهين، ومثل هذا في بعض مواضع صحيح مسلم.

انظر مثلًا حديث الأعمش (١٧/ ١٤٤) من صحيح مسلم مع شرح النووي»[2].

أقول:

١- افهم قوله: «فإذا رأينا المخالفة في الترتيب في الظاهر فينبغي أن نعرف أن مسلمًا قد أدرك شيئًا دفعه إلى ذلك، وهذا الذي وقع هنا في رواية أيوب وأنه كان في العادة أن يقدم رواية معمر عن أيوب عن أهل القسم الثاني» افهم أنه يضع قاعدة خطيرة تقضي أن كل ما خالف فيه مسلم عادته بتأخير ما كان يقدمه فإن فيه علة، وضرب لذلك مثلًا برواية معمر عن أيوب، مع أنه قد أعلّ طرقًا أقوى من طريق

---

(١) حذف هنا قولي: «وحكيم يضع الأمور في مواضعها، فقد وضع حديث ابن أبي عمر عن عبد الرزاق عن معمر عن أيوب في موضعه من المتابعات، ووضع حديث محمد بن رافع وعبد بن حميد عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة في موضعه من الأصول وهو ثاني حديث في الباب: باب فضل الصلاة بمسجدي مكة والمدينة، فهل ترى من ناحية فنية أنه ينبغي لمسلم أن يكرر هذا الحديث ويعيده مرة أخرى في الباب نفسه؟

إذن تبين لنا أن ما افترضه الأخ الباحث واقترحه غير سليم، وأن الإمام مسلمًا كيف يتصرف ويضع الأمور في نصابها، وأنه أورد حديث معمر عن أيوب للمتابعة لا لبيان العلل وتوضيحها».

(٢) كتابه الذي لَم يسمه: (ص٢٦).

أيوب بهذه القاعدة، وذكر تطبيقًا لهذه القاعدة أن هذا التصرف موجود في بعض مواضع من صحيح مسلم، ومنها حديث الأعمش في (١٧/ ١٤٤).

ولَم يعلل حديث الأعمش هذا أحد من أئمة النقد، ولَم يذكر المليباري أحدًا أعله، وليس له علّة عند المليباري إلا أن مسلمًا وضعه في آخر الباب[(١)]!!.

ألا ترى أنه يفتري على الإمام مسلم أنه يبين العلل من خلال هذا الترتيب بتأخير ما عرف من عادته أنه كان يقدمه... إلخ.

كيف يكون بيان العلّة عند مسلم في صحيحه في نظر المليباري وبماذا يكون هذا البيان؟.

قال المليباري:

«وبيان العلّة في صحيح مسلم ليس على طريقة كتب العلّة، بأن يقول أثناء الكلام: واختلف على فلان أو خالفه فلان مثلًا، كما هو معروف في كتب العلل لابن أبي حاتم والدارقطني، وغيرهما، بل يكون البيان بذكر وجوه الاختلاف من غير أن يتعرض لقوله: خالفه فلان أو اختلف على فلان مثلًا، وإذا سمعه الحافظ يفهم بأنه اختلاف واضطراب، وإذا سمعه أمثالنا فيعده تعدد الطرق، ومثل هذا البيان كثيرًا ما تجده في التاريخ الكبير، إلا في الموضعين منه، وقال فيهما: وخالفه (٤/ ٢٩٢)، (٥/ ٤٠) هكذا وجدته فيه فيما تتبعته في ثمانية مجلداته. والله أعلم»[(٢)].

أقول:

هكذا يفتري على مسلم رَحِمَهُ اللهُ الذي ألّف كتابه إجابة لطالب علم، وصرح بأنه ألفه لعوام المسلمين لا يفهم رموزه الّتي خالف فيها عادة المحدثين، والّتي لا يفهمها إلا الحفاظ من أمثال المليباري!!.

---

(١) قد قمت بدراسة لحديث الأعمش وطرقه في كتابي «منهج الإمام مسلم في ترتيب صحيحه» (ص١٢٧-١٢٩)، إذ للحديث ثلاث طرق رجالها من الدرجة الأولى، ثم عقبه بحديث لأنس وآخر لابن عباس متفق عليهما، لكنها جميعًا على منهج المليباري معللة، ساقها مسلم لبيان عللها، والدليل على ذلك عند المليباري تأخيرها.

(٢) كتابه الذي لَم يسمه: (ص٣).

أما كثير من أهل الحديث، وكثير من طلاب العلم مثل: ربيع، فيعدونه تعدد الطرق، أي: يعدونه صحيحًا، وهو معلل لا يدركه إلا أمثال الفيلسوف المليباري علامة الأحاجي!.

وقد دمغت أباطيله دمغًا بالحجج والبراهين في كتابي: «منهج الإمام مسلم» وأبطلت ترهاته، فلم يستطع أن يواجه ذلك إلا بالتباكي، والتظلم الكاذب.

ثُمَّ بعد كل هذه الأفاعيل يقول في كتابه الجديد المسمى بـ«التوضيح»:

«فأعيد وأكرر بأنني لَم أقل إلا بِما التزمه مسلم في مقدمته، وطبقه في تضاعيف كتابه الصحيح المسند كما أقره العلماء، وأنني لَم أفسر ما قاله مسلم في المقدمة إلا بواقع كتابه المسند الصحيح حسب فهمي[1] ومعرفتي، ولَم أدعِ بعد أن التقديم والتأخير في الأحاديث وسيلة لبيان العلّة فيه، بل هو من افتراءاته علي، والله المستعان»[2].

فأي سفسطة هذه، وأي مكابرة هذه، ومن هو الكثير الافتراءات على مسلم وكتابه، وعلى من يدافع عنه بالحق والصدق والأدلة الواضحة.

إن هذا الرجل أقل من أن يقال له: عد إلى كلامك الأول وتأمله لعلك ترجع إلى الحق؛ لأنه يعرف نفسه أنه أفّاك مبطل، لا ينشد الحق، ولا يريد الرجوع إليه.

وإنَّما أخاطب العقلاء المنصفين فهم الذين يدركون أن هذا الرجل قد قال: بأن التقديم والتأخير هما وسيلة بيان مسلم للعلل.

ألأنك لَم تذكر لفظ «وسيلة»، تريد أن ترمي الصادقين بالكذب؟، «رمتني بدائها وانسلت».

وهل العبرة عند العقلاء بالألفاظ أو بالمعاني؟، وهل من يبين نبل قصد المتكلم أو خبث قصده يلتزم في هذا البيان ألفاظ ذلك المتكلم، ويفسره على حد المثل «فسر الماء بالماء»؟، ثم ألَم تطبق ما زعمته من بيان العلل بناءً على التقديم

---

(١) أي: حسب فهمه الفاسد، ومعرفته الباطلة.

(٢) «التوضيح»: (ص١٦)

والتأخير على حديثين صحيحين لابن عمر وابن عباس، بل وثالث لابن عمر، وقلت: من رقم واحد إلى خمسة صحيح، ومن رقم (٦-١٠) معلل، ومن قال غير المليباري؟.

«لما وعد الإمام مسلم في المقدمة أن يضع طرق الأحاديث في موضعها، فقد وضعها في موضعها فعلًا، فإذا رأينا المخالفة في الترتيب - في الظاهر -، فينبغي لنا أن نعرف أن مسلمًا قد أدرك شيئًا دفعه إلى ذلك، وهذا هو الذي وقع هنا في رواية أيوب، وأنه كان في العادة أن يقدم رواية معمر عن أيوب عن أهل القسم الثاني، وعلى هذا إذا ذكرها عقب رواية عبد الرزاق عن معمر عن الزهري فيفيد أن معمرًا عنده الوجهان، لهذا كما أفاد هنا بذكر رواية الزبيدي عن الزهري عن أبي سلمة عقب رواية معمر عن الزهري عن سعيد أن الزهري يرويه من الوجهين، ومثل هذا في بعض مواضع صحيح مسلم، انظر مثلًا حديث الأعمش (١٧/ ١٤٤) من صحيح مسلم مع شرح النووي»[1].

فما مؤدّى هذا الكلام، وما هو مرماه، وماذا يفهم منه العرب والعجم؟ أهو رد لغوائل دعاوى بيان التعليل بالترتيب والتقديم والتأخير؟، أو هو تقعيد خبيث ومعول هدام، يهدم به كتابًا عظيمًا التزم صاحبه الصحة، وقال مؤكدًا التزامه بأنه لا يورد في هذا الكتاب إلا ما أجمعوا على صحته.

٣- الطور الثالث لتلون المليباري وألاعيبه:

قال في توضيحه[2] المظلم:

«فأعيد وأكرر بأنني لَم أقل إلا بِما التزمه الإمام مسلم في مقدمته، وطبّقه في تضاعيف كتابه الصحيح المسند كما أقره العلماء، وأنني لَم أفسر ما قاله مسلم في المقدمة إلا بواقع كتابه المسند الصحيح حسب فهمي ومعرفتي.

وخلاصته: أن الإمام مسلمًا يرتب الأحاديث في الصحيح بحسب القوة

---

(١) كتابه الذي لَم يسمه: (ص٢٦-٢٧).

(٢) «التوضيح»: (ص١٦-١٧).

والسلامة، وأنه يشرح العلّة بذكر وجوه الاختلاف على سبيل التّبع والاستطراد، وذلك في بعض المواضع في الصحيح».

وقال في هذا الطور:

١- «وجدير بالذكر أن الإمام مسلمًا لا يورد في صحيحه حديثًا معلولًا إلا على سبيل الاحتياط، أو الاستئناس، أو التّبع وبيان العلّة، أو الاستشهاد بجزئه الذي لَم تؤثر فيه العلّة، ولا يذكره أبدًا في أصل الموضوع، ولا في أول الباب، -قال:- وبالمثال يتضح الحال».

ثُمّ ضرب مثلًا عليه فيه مآخذ، وسأناقشه فيه فيما سيأتي، وقال: «تناول الإمام مسلم بيان العلل في مواضع من الكتاب حسب المناسبة على سبيل التّبع».

أقول:

فكم المسافة بين الطور الأول الذي ادّعى فيه أن مسلمًا لَم يخرج الطرق المنتقدة المعللة في الأصول ولا في المتابعة، وبين الطور الأخير الذي يقول فيه: «على سبيل التّبع والاحتياط والاستئناس، أو الاستشهاد بجزئه».

فما معنى الاحتياط؟، أيحتاط لعوام المسلمين بدس العلل الّتي لا يعرفها إلا الحفاظ؟!، وما هو الاستئناس؟، وما المراد بقوله: على سبيل التّبع؟، أليست هي المتابعات الّتي ذكر أن مسلمًا لا يخرج الطرق المعللة -في زعمه- في الأصول ولا في المتابعات. ومع هذا الاضطراب لا زال متشبثًا بالترتيب والتقديم والتأخير.

٢- ومن هذا الطور: التطور الهائل الذي تفجر فيه المليباري بالعلوم الهائلة الّتي لَم تخطر على بال الإمام مسلم، ولا على بال أحد من أئمة الحديث، ولا توجد في أي مصنف من مصنفات أئمة الحديث.

قال -لا فض فوه-!!:

«المحور الأول:

يرتب الإمام مسلم -رحمه الله تعالى- الأحاديث في صحيحه ترتيبًا علميًا فذًا بحسب القوة والسلامة، معتمدًا في ذلك على ما فيها من الخصائص الإسنادية

والحديثية، سالكًا منهجًا علميًا فريدًا امتاز به كتابه الصحيح عن سائر الكتب الحديثية، حتّى عن صحيح البخاري، ولهذا مال بعض الأئمة إلى ترجيح صحيح مسلم على صحيح البخاري، فلما كانت الخصائص الإسنادية كثيرة فقد اختصرت[1] على ذكر الأشهر والأهم منها ممثلًا ومستدلًا، منها:

١- أن يكون رواة الحديث كلهم من أهل الإتقان والاستقامة، فيقدم أحاديثهم على أحاديث من دونهم، سواء أكانوا من أهل الطبقة الأولى أم من أهل الطبقة الثانية.

٢- ومنها: الشهرة، فيقدم الحديث الذي اشتهر على الحديث الذي لَم يشتهر.

٣- ومنها: العلو، فيقدم الحديث العالي على الحديث النازل.

٤- ومنها: تسلسل الرواة، على أن يكونوا أهل بلد واحد أو قبيلة واحدة[2]، فيقدم الحديث الذي تناقله أهل بلد بعضهم عن بعض على الحديث الذي تناقله الغرباء عنهم.

٥- ومنها: أن يكون الرواة كلهم ممن اشتهر بالجمع بين الحديث والفقه، فيقدم الحديث الذي رواه الحفاظ الذين جمعوا بين الحديث والفقه على الحديث الذي رواه غيرهم.

٦- ومنها: كون الحديث خاليًا من جميع الأمور الَّتي تعكر في صحة الحديث، فيقدم الحديث الصحيح السليم على الحديث الذي لَم يسلم منها.

فإذا تميز الحديث بتوفر هذه الخصائص الإسنادية أو المرجحات العلمية فهو أسلم وأنقى من غيره، ويصدر به الباب.

فترتيب الإمام مسلم للأحاديث مبني على مدى تميزها بتوفر الخصائص

---

(١) يريد: اقتصرت.

(٢) لا ندري لماذا أهمل مسلم باقي أنواع التسلسل؟. وأظن أنه لا يستطيع الإجابة على هذا التساؤل إلا العلامة المليباري!!

الإسنادية والمرجحات العلمية، ولا يعني هذا أن الإمام مسلمًا يجمع في كل باب من الأبواب أو موضوع من الموضوعات عدة أحاديث ثُمَّ يرتبها، ولكن في الأغلب فقط؛ لأن في الصحيح أبوابًا لَم يذكر فيها إلاّ حديثًا واحدًا، فمن درسه دراسة علمية ودقق النظر فيه يمكنه أن يطلع على أمور كثيرة من الخصائص الإسنادية، والفوائد العلمية الحديثية الَّتِي أودعها مسلم في ترتيب الأحاديث في صحيحه، ويبين الإمام مسلم في بعض المواضع من الصحيح ويشرحها بحسب المناسبات، ذاكرًا وجوه الاختلاف في آخر الباب[1]، وهي عادة المحدثين في مؤلفاتهم الحديثية، سواء أكان صحيحًا أم سننًا أم مسندًا»[2].

أقول:

أولًا: إن الإمام مسلمًا قد قسم الرواة الذين روى عنهم في مقدمته إلى قسمين فقط، ولَم يذكر أنه سيراعي الخصائص الإسنادية في ترتيب أحاديثه في الصحيح، فالقول بأنه راعى الترتيب في صحيحه هذه الخصائص؛ من الأقوال الباطلة الَّتِي لَم يسق إليها المليباري.

ثانيًا: أن الشهرة والعلو والتسلسل إن رافقها الصحة الَّتِي اشترطها مسلم عاد الأمر إلى القسمين[3] اللذين ذكرهما، وإن فارقتها الصحة فلن يورد ما وجد فيه شيء منها في صحيحه، فضلًا عن أن يقدمه على غيره، لكن إطلاق المليباري هنا وجعل هذه الأمور أنواعًا مستقلة؛ يفيد أنه يرى أن مسلمًا يراعي هذه الأنواع في الترتيب، ولو كان الرواة قد تكلم فيهم فيقدم الإمام مسلم -في نظره- الأسانيد الَّتِي توجد فيها الشهرة والعلو والتسلسل على غيرها، ولو كان رجال أسانيدها من الطبقة الأولى أهل الحفظ والإتقان؛ من أجل وجود هذه الأنواع، وقد ظهر هذا في تطبيقه فعلًا، فجعل الرجال المتكلم فيهم فوق رجال الطبقة الأولى، بتهاويله

(١) هذا من تعلقه بالترتيب وشرح العلل من خلاله.

(٢) التوضيح: (ص ٢٢-٢٣).

(٣) أما الأقسام: الخامس والسادس فرجوعهما إلى القسم الأول أوضح، ولكن الرجل لا يفهم، ويحب الثرثرة.

وأراجيفه لا بناءً على منهج مسلم.

ثالثًا: لقد قال المليباري: «فأعيد وأكرر بأنني لَم أقل إلا بِما التزم مسلم في مقدمة صحيحه»[1].

وقال: «وأنني لَم أقل إلا بِما صرح به الإمام مسلم في مقدمته بدون زيادة أو نقصان»[2].

فأي تقوّل على مسلم أظهر من هذا الذي تقوّله عليه، فأين قال الإمام مسلم: إنه يراعي هذه الخصائص؟، لاسيما إذا كان في أسانيدها من هم من الدرجة الثانية.

ولقد اعتمد المليباري اعتمادًا كبيرًا على هذه الخصائص: الشهرة والعلو والتسلسل، في عناده ومكابراته في رده عليّ، ومناقشته الساقطة للأمثلة الَّتِي بينت فيها بالأدلة الواضحة من كتاب مسلم أنه لَم يلزم نفسه بالترتيب على الوجه الذي فهمه بعض الناس من كلام ابن الصلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ، والذي غلا فيه المليباري غلوًا لا يوافقه عليه أحد من أهل العلم، ولَم يسبقه إليه أحد، حتَّى إنه ليصور الإمام مسلمًا أنه قد بلغ درجة من التكلف والتنطع لا تخطر على بال عتاة الفلاسفة المتنطعين المتكلفين، ولَم يأبه بقول مسلم أنه ألف هذا الكتاب ليستفيد منه عامة الناس، بل لقد نفى أن يكون ألفه لخاصة أهل الحديث، فكيف بعد كل هذا يؤلف للفلاسفة المتنطعين المتهوكين؟!.

وقد قال تعالى معلمًا نبيه ﷺ: ﴿قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُتَكَلِّفِينَ﴾ [ص ٨٦]. وذم رسول الله ﷺ التنطع فقال: «هلك المتنطعون» وقال عمر ابن الخطاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «نُهينا عن التكلف» أخرجه البخاري[3].

ومن طوره الثالث:

أنه يستشهد بأقوال بعض العلماء لتأييد منهجه في الترتيب الذي تبنى عليه

(١) التوضيح: (ص١٦)

(٢) «التوضيح» ص (١٤، ١٨).

(٣) كتاب «الاعتصام» برقم: (٧٢٩٣).

العلل، فلا يأتي إلا بما يدينه ويكشف عواره، والمسكين لا يدرك ذلك.

فمن ذلك قوله:

«يقول الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ في «هدي الساري» (ص١٢): بل جمع مسلم الطرق كلها في مكان واحد واقتصر على الأحاديث دون الموقوفات فلم يعرج عليها إلا في بعض المواضع على سبيل الندرة تبعًا لا مقصودًا»

أقول:

أليس هذا الكلام حجة عليك؟.

فهل الخلاف بيني وبينك في إخراج بعض الموقوفات على سبيل الندرة تبعًا لا مقصودًا؟.

وهل أنكرت أن إخراج أحاديث في المتابعات، أو قررت ذلك؟.

إن الخلاف الخطير بيني وبينك: أنك تدّعي في طورك الأول في أحاديث خرجها مسلم في صحيحه من طرق رجالها من أرقى رجال الطبقة الأولى، ادّعيت أنت أن مسلمًا أخرجها خارج الأصول والمتابعات، وفي طورك الثاني وضعت قاعدة في الترتيب والتقديم والتأخير تنسف معظم أحاديث صحيح مسلم، فلقد قلت:

«فإذا رأينا المخالفة في الترتيب في الظاهر، فينبغي لنا أن نعرف أن مسلمًا قد أدرك شيئًا دفعه إلى ذلك، وهذا الذي وقع هنا في رواية أيوب...».

وكررت وأكّدت مثل هذا الباطل المدمّر، بل نسفت طرقًا بهذه القاعدة أرقى وأقوى من طريق أيوب في هذا الموضع بالذات وفي غيره، وأشرت إلى ما تسميه في بعض المواضع، وقاعدتك تنسف جل المواضع.

ويقول: قال الإمام النووي في شرحه لصحيح مسلم (١١/ ١١٢):

«وهذا الاستدراك فاسد؛ لأن مسلمًا لَم يذكره متأصلًا، وإنّما ذكره متابعة للطرق الصحيحة السابقة، وقد سبق أن المتابعات يحتمل فيها الضعف لأن الاعتماد على ما قبلها، وقد سبق ذكر مسلم لهذه المسألة في أول خطبة كتابه،

وشرحناه هناك، وأنه يذكر بعض الأحاديث الضعيفة متابعة للصحيح»[١].

أقول:

إن هذا لمن أقوى الحجج عليك لو كنت تعقل، ألا تراه قد قال عن استدلال الدارقطني: «إنه استدلال فاسد؛ لأن الدارقطني انتقد رواية في إسنادها الصعق بن حزن ومطر الوراق، وهما فيهما كلام، فاستنكر النووي انتقاد الدارقطني لمسلم حيث روى الحديث من طريقهما، وليس للدارقطني حق في هذا الانتقاد، لأن مسلمًا صرح في مقدمة كتابه أنه يروي عن رجال الطبقة الأولى، ويروي عن رجال الطبقة الثانية -أي: في المتابعات ولأجل التقوية-».

فتعلقك بكلام النووي والحافظ ابن حجر باطل باطل؛ لأن كلامهما ضدك، وهو حجة من حججي عليك؛ لأن منهجك يعلل ويقدح في أصح الطرق وأقواها في كل باب إذا أخرها مسلم، ولا ترى على الأقل أنه أوردها في المتابعات مقويًا بها الأصول، بل ترى فيها اضطرابًا وعللًا.

وفي طورك الأول ترى أن مسلمًا يخرجها خارج الأصول والمتابعات.

وفي الثاني ما أخرها إلا لأن فيها عللًا، ولا ترى فيها تقوية.

والحاصل: أنك تورد أقوال العلماء في غير محل النِّزاع بيني وبينك، فتكون حجة عليك لا لك، وتكون نصرة لخصمك من حيث لا تدري، فلله الحمد

ثُمَّ بعد هذا أذكرك ببعض ما نقلتُه وقلتُه في شأن رواية مسلم لأهل الدرجة الثانية للمتابعة والتقوية.

قلتُ في «منهج الإمام مسلم في ترتيب صحيحه»[٢]:

«ثانيًا- يقصد بأخبار أهل القسم الثاني: تقوية ومعاضدة روايات أهل القسم الأول عند الاحتياج إليها. يوضحه قول الحافظ ابن حجر رحمه الله وهو يناقش اختلاف وجهة نظر الحاكم ومن تبعه، والقاضي عياض ومن تبعه، في رواية أهل

---

(١) التوضيح: (ص٢٩)

(٢) ص (٢٤-٢٥) وانظر كلام الحافظ في «النكت» له على لمقدمة ابن الصلاح»: (١/ ٤٣٤-٤٣٥).

القسم الثاني قال: «قلت: وإنَّما اشتبه الأمر على القاضي عياض ومن تبعه بأن الرواية عن أهل القسم الثاني موجودة في صحيحه، لكن فرض المسألة هل احتج بهم كما احتج بأهل القسم الأول أو لا؟.

والحق: أنه لَم يخرج شيئًا مما انفرد به الواحد منهم، وإنَّما احتج بأهل القسم الأول تفردوا أو لا.

ويخرج من أحاديث أهل القسم الثاني ما يرفع به التفرد عن أحاديث أهل القسم الأول.

وكذلك إذا كان لحديث أهل القسم الثاني طرق كثيرة يعضد بعضها بعضًا فإنه قد يخرج ذلك، وهذا ظاهر بيّن في كتابه، ولو كان يخرج جميع أحاديث أهل القسم الثاني في الأصول، بل وفي المتابعات؛ لكان كتابه أضعاف ما هو عليه.

ومثل الحافظ لأهل الطبقة الثانية بمحمد بن إسحاق، وهو من بحور العلم، وعطاء بن السائب، ويزيد بن أبي زياد، وليث بن أبي سليم».

فعلقت على كلام الحافظ بقولي:

«وفي كلام الحافظ هذا ما يوضح قصد مسلم من المتابعات، وأنَّها ليرفع بِها التفرد عن أحاديث أهل القسم الأول إذا وجدت الحاجة لذلك، ويفيد قِلَّة أحاديث أهل القسم الثاني في الصحيح نسبيًّا؛ لأن هدفه الأول الصحة، وقد تحقق في كثير من الأحيان بأحاديث أهل القسم الأول».

فمن أنكر وجود أحاديث الطبقة الثانية في صحيح مسلم من أجل التقوية سواء قدمت أو أخرت، حتَّى تحتج بأقوال العلماء على وجود المتابعات في هذا الصحيح؟.

إن الخلاف بيني وبينك في أحاديث يوردها مسلم في صحيحه وهي من أصح الطرق محتجًّا بِها، فتقول أنت: إنَّما أوردها مسلم خارج الأصول والمتابعات لبيان عللها. وتستدل على ذلك بالترتيب والتقديم والتأخير؛ ذلك المنهج الخبيث الذي افتعله وألصقته بالإمام مسلم وصحيحه.

ويقول في طوره الثالث:

«فالعلماء عمومًا يسمحون في مؤلفاتهم بذكر الأحاديث الضعيفة حتَّى الإسرائيليات والموضوعات وغيرها، بعد أن ذكر ما يحتج به في الموضوع ويعتمد عليه إذا كانت موافقة له.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في «الرد على البكري» (ص١٥٢): «كما أنه إذا ذكر حكم بدليل معلوم ذكر ما يوافقه من الآثار والمراسيل وأقوال العلماء وغير ذلك، لما في ذلك من الاعتضاد والمعاونة، لا لأن الواحد من ذلك يعتمد عليه في حكم شرعي...»[1].

وهذا الكلام يسوقه المليباري خلال حديثه عن صحيح البخاري ومسلم، فهل الشيخان يوردان الموضوعات وما شاكلها في صحيحيهما؟ وهل ذكر شيخ الإسلام الموضوعات؟، وهل قوله: «لما في ذلك من الاعتضاد والمعاونة» ينسجم مع ما قررته في طورك الأول والثاني، اللذين أرجفت بهما إرجافًا فاجرًا على صحيح مسلم، فأحبط الله كيدك بسحقي لأباطيلك، فلجأت مكرًا إلى هذا الأسلوب في طورك الجديد، مع تشبثك بالترتيب والتقديم والتأخير وبناء العلل عليهما؛ مما يدل على مرض واضطراب عقلي وهوى أعمى، لا يردعها إلا سلطان مثل سلطان الرشيد والمهدي في أمثالك.

ويقول في طوره الجديد -ناسيًا الترتيب والتقديم والتأخير وبناء العلل عليهما، واللذين عاش عليهما دهرًا، ولا يزال متعلقًا بهما إذا لاح له برق خلب-، يقول متعلقًا بكلام لمسلم -قاله في أحاديث صحيحة لا أثر للكلام الذي شرحه مسلم وبينه في صحتها منها- أنه قال: حدثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي حدثنا إبراهيم بن سعد عن أبيه عن حفص بن عاصم عن عبد الله بن مالك بن بحينة أن رسول الله ﷺ: مَرَّ برجل يصلي وقد أقيمت صلاة الصبح، فكلمه بشيء لا ندري ما هو... وفيه: «يوشك أن يصلي أحدكم الصبح أربعًا». قال القعنبي: عبد الله بن

---

(١) «التوضيح»: (ص٣١)

مالك بن بحينة عن أبيه.

وقوله عن أبيه في هذا الحديث خطأ، فأنت ترى مسلمًا ساق الإسناد على الوجه الصواب، ثُمَّ نبّه على الخطأ، ولعل الحامل لمسلم على هذا التصرف أنه قد سمعه من القعنبي على الوجه الصواب، ثُمَّ سمعه منه على الوجه الخطأ، فرواه على الوجه الصواب ونبّه على الخطأ، فالحديث صحيح عنده من هذا الطريق، وليس بمعلول كما أرجف عليه المليباري.

ثُمَّ هذا حجة عليه، لأن منهجه الذي طبّل له سنوات أن التفسير من مسلم للعلل وبيانه لها إنَّما هو بالترتيب والتقديم والتأخير لا بالكلام، وقد ناقشته في هذا، وسيأتي إن شاء اللَّه، وتعلّق بكلام للإمام مسلم على زيادة في حديث لابن مسعود في قصة الجن من طريق علي بن حجر إلى الشعبي، وفيه: قال الشعبي: وسألوه الزاد، وكانوا من جن الجزيرة... إلخ الحديث من قول الشعبي مفصلًا.

وقد بيّنت في رسالتي «بين الإمامين» وفي نقاشي الجديد الآتي أن مسلمًا يرجّح الوصل على الإرسال في هذا الحديث.

وهذا التصرف من مسلم وهو شرحه وبيانه بالكلام مثل سائر البشر، ومنهم الأنبياء والعلماء؛ يهدم ما نسجه المليباري من خياله من أن مسلمًا لا يبين العلل على طريقة أهل الحديث وغيرهم من البشر، وإنَّما بالترتيب والتقديم والتأخير الذي لا يفهمه أمثالنا، وإنَّما يفهمه الحفاظ، ويعرفون أن هناك اضطرابًا واختلافًا، إلى آخر دعاواه الباطلة.

ونسأل المليباري بأي مذهبيك أو مذاهبك تأخذ ويأخذ الناس، وخاصة أمثالنا وعوام الناس؟.

تاللَّه ما رأيت مثل هذا الاضطراب والتلاعب عند أحد يعقل ويدعي العلم، فضلًا عن أئمة الحديث الذين يدّعي المليباري كذبًا وزورًا أنه يسير على منهجهم.

ومن تعلقه ببيان مسلم بالكلام؛ قوله:

«وهناك مثال آخر لبيان العلّة الَّتي تدل على وهم الراوي وخطئه:

يقول مسلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتاب الرضاع (١٠/ ٦٩)، في باب تحريم طلاق

الحائض : وحدثنيه محمد بن رافع حدثنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع عبد الرحمن بن أيمن مولى عروة سأل ابن عمر . . . ، قال مسلم : أخطأ حيث قال : عروة إنَّما هو مولى عزة .

فبين مسلم هنا التصحيف الذي وقع في رواية محمد بن رافع عن عبد الرزاق خطأ من أحدهما ، وشرحه على سبيل التبع والاستطراد»[1] .

أقول :

ليس هذا تعليلًا للحديث فلا تفرح ، ولا تتعلق بخيوط العنكبوت ، فإنه لَم يقع هنا إبدال اسم شخص باسم شخص آخر ، وعبد الرحمن هذا معروف فإنه مولى بني مخزوم ، وليس هناك في الرواة من اسمه عبد الرحمن ابن أيمن حتَّى يلتبس به ، فيكون بسبب ذلك الحديث معلولًا ، لكن لجهلك بهذا الشأن و لهواك ترى أن في هذا الحديث علّة ، وسبحان الله ! هل مسلم الذي التزم في كتابه الصحة لينتفع به عوام الناس الذين لا تمييز لهم ، وحارب الأحاديث الضعيفة والمنكرة ؛ يخرج الأحاديث المعللة الَّتِي هي من أشد الأحاديث ضعفًا على سبيل التبع والاستطراد؟! ، وهو يعتبر إخراج الأحاديث الضعيفة الواضح ضعفها غشًا للمسلمين ، فيتقصد إخراج الأحاديث المعللة الَّتِي هي أشد التباسًا ، والغش فيها أكبر ، هل ينسب هذا إلى الإمام مسلم وهذا حاله مسلم عاقل؟! ، لقد سقط تعلقك الباطل بالإمام مسلم وبغيره من العلماء ، ووقفت في العراء مكشوفًا .

★ ملاحظة :

كنت قد قلت في كتابي «منهج الإمام مسلم في ترتيب صحيحه» :

«نظرة العلماء إلى صحيح مسلم وآراؤهم في منهجه :

هل فهم أحد من العلماء أو قال إن الإمام مسلمًا التزم بيان العلل في صحيحه؟ ، وهل فهم أحد أوقال : إن وسيلة هذا البيان هي ترتيبه للأحاديث على النهج الذي سلكه هذا الرجل؟ .

---

(١) «التوضيح» : (ص٣٨) .

الجواب على السؤال الأول:

أن العلماء قبل القاضي عياض رَحِمَهُ اللَّهُ لَم يفهموا شيئًا من هذا في حدود علمي، وأن الجميع يفهمون أن مسلمًا ملتزم للصحة في كتابه كله، ثُمَّ بعد هذا هم على قسمين:

١- منهم: من يرى أنه التزم الصحة في كل كتابه، وأنه أخل بهذا الالتزام في بعض الأحاديث، ومن هذا المنطلق ناقشوه في تلك الأحاديث هو وشيخه البخاري، ومِنْ هؤلاء: الإمام الدارقطني، والإمام أبو مسعود الدمشقي والإمام أبو علي الجياني.

وبسبب هذا الفهم -أيضًا- أَلَّفوا عليهما استدراكات استدركوا فيها أحاديث رأوا أَنَّها على شرطهما في الصحة كان يلزمهما إخراجها، كـ «الإلزامات» للدارقطني، و«الإلزامات» لتلميذه أبي ذر الهروي، و«المستدرك» للحاكم أبي عبد اللَّه تلميذ الدارقطني... استكمل هذا في كتابي السابق الذكر»[1].

ولو كان للمليباري مسكة من عقل وإنصاف لكفاه هذا زاجرًا عن الاستمرار في الشغب بالباطل، ولكن أَنَّى له بمثل هذا؟.

وسأنقل للقارئ الكريم ما يؤكد قولي هذا من كلام الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ، قال خلال كلامه على الأحاديث المنتقدة من الصحيحين:

«إلا أن الجواب عما يتعلق بالمعلّق سهل، لأن موضوع الكتابين إِنَّما هو للمسندات، والمعلق ليس بمسند، ولهذا لَم يتعرض الدارقطني فيما تتبعه من الصحيحين إلى الأحاديث المعلقة الَّتي لَم توصل في موضع آخر، لعلمه أَنَّها ليست من موضوع الكتاب، وإِنَّما ذكرت استئناسًا واستشهادًا، واللَّه أعلم»[2].

وهذا هو المنطق السديد الذي يقتضيه العقل ويفهمه كل عاقل؛ أن هؤلاء الأئمة ما انتقدوا الشيخين في بعض أحاديث كتابيهما إلا انطلاقًا من اعتقادهم أن

---

(١) (ص١٢-١٩).

(٢) مقدمة «الفتح»: (٢/ ١٠٥).

الشيخين قد التزما الصحة في أحاديث كتابيهما المسندة، فلما وجدوا عللًا في نظرهم في بعض هذه الأحاديث قاموا بنقدها وبيان عللها، لأنهما خالفا فيها شرطهما ألا وهو التزام الصحة، ثم إنه في واقع الأمر يكون في الغالب سلامة تلك الأحاديث من العلل، ويكون الحق مع الشيخين أو أحدهما، ويكون الصواب حليفًا في بعض الأحيان للمنتقدين أو أحدهم.

أما أن يأتي متهور مثل المليباري فيقول بخلاف ما اعتقده العلماء وقرروه، ويقول بما يرفضه العقلاء من أن الإمام مسلمًا يورد أحاديث من أصح الطرق وأقواها لبيان العلل وشرحها؛ فإن مثل هذا لا يجوز أن يقابل إلا بالعقوبة الصارمة، والإهانة الرادعة له ولأمثاله من الجهلة المتهورين المتوثبين على أصح كتب سنة رسول الله ﷺ.

ومع الأسف أن يلقى مثل هذا الهدم الخبيث رواجًا عند بعض من ينسبون أنفسهم إلى السنة من طلاب العلم، فوا أسفاه على سنة رسول الله ﷺ.

* * *

الفصل الثالث: مناقشة المليباري في شرح العلل التي ينسبها إلى مسلم

قال المليباري:

ثالثًا: شرح العلل وبيانها في مواضع من الكتاب حسب المناسبة على سبيل الندرة[1] تبعًا للموضوع، وليس مقصودًا بذاته، إنه لا يشك أحد أنه أراد بالكتاب الصحيح، فهو يشرح العلل في مواضع منه، فالعلل الَّتي شرحها الإمام مسلم في مواضع من الصحيح هي المعروفة عند المحدثين دون غيرهم من الأصوليين والفقهاء.

هي عبارة عن سبب غامض خفي قادح، مع سلامة ظاهر الإسناد، وكل علّة تقدح عندهم.

وأما الذين لا يوافقون المحدثين في كون بعض العلل قادحًا دون بعض فهم الفقهاء والأصوليون وبعض المحدثين من المتأخرين، وكلمة العلّة تفسر باصطلاح القائل لها، وأما الذين يحاولون تفسيرها باصطلاح غيره، فلم يكونوا منصفين في ذلك، ولا كان قولهم مقبولًا عند العقلاء.

فالإمام مسلم استعمل كلمة «العلّة» فأراد بها ما هو معروف لدى المحدثين، ولَم أعرف أحدًا من المحدثين القدماء استعمل العلّة على ما ليس بقادح، والذي أعرفه أن بعض المتأخرين من المحدثين وجمهرة الفقهاء والأصوليين هم الذين قسموا العلّة إلى قادحة وغير قادحة.

---

(١) هذا الكلام من در الرماد في العيون. كيف تقعّد قاعدة تقتضي هدم قواعد كل باب من أبواب صحيح مسلم؟! فالباب مثلًا يقوم على عشرة أعمدة، فقاعدتك الَّتي طبقتها تُهدم فيها خمسة أعمدة على الأقل، بل هدمت فعلًا العشرة الأعمدة وشواهدها الَّتي قام عليها الباب الذي عقده مسلم لفضل الصلاة في مسجد رسول الله ﷺ، ثم صرت تناور فتقول: على سبيل الندرة! فهل قال مسلم على سبيل الندرة؟! وتقول أن مسلمًا وعد ببيان العلل، فكيف يعقل أن يكون بيانه غير مقصود؟! ألا ترى أن كلامك لغو، ومن ذر الرماد فعلًا.

وقد وجد في كلام أبي يعلى الخليلي الأصولي استعمال العلّة في غير قادحة[1]، ممثلًا بإرسال ما وصله الثقة الضابط، فمخالفته بالإرسال لا تقدح في وصل من وصله، بناءً على قاعدة وضعها الفقهاء وغيرهم، أعني بها قبول زيادة الثقة على الإطلاق، لأنَّهم يعتبرون وصل الثقة الضابط زيادة منه على من أرسله، وكذا المخالفة في الرفع والوقف في الإسناد، كما قبلوا زيادته في المتن بقيد أو تخصيص، أو نحو ذلك، وعلى هذه القاعدة مشى الإمام النووي في معظم المواضع من شرحه لصحيح مسلم».

وهذه القاعدة لَم يقبلها المحدثون بإطلاقها، فقد كانوا في دقة متناهية، وتحفُّظ بالغ حين يقررون الأمور الَّتِي تتعلق بالمتن والإسناد، كما يتبين ذلك جليًّا لمن يتتبع كلامهم، وهم يتثبتون دائمًا في قبول شيء اختلف فيه الرواة، فينظرون إلى القرائن والمناسبات الَّتِي تحف به، فإن دلت على صحته وثبوته فيقبلونه، وإلاَّ فلا، ولا يقبلونه مطلقًا بناءً على تلك القاعدة، خلافًا للفقهاء والأصوليين، فطائفة المحدثين يدورون مع القرائن، فيقبلون ما دلت عليه دون إلزام بقبول زيادة الثقة مطلقًا، كما حرره المتمكنون من المتأخرين.

يقول الحافظ ابن حجر في نكته (٢/ ٦٨٧). «والذي يجري على قواعد المحدثين: أنَّهم لا يحكمون عليه بحكم مستقل من القبول والرد، بل يرجحون بالقرائن».

ولَم أعرف أحدًا من المحدثين قديمًا وحديثًا يطلق العلّة على كل اختلاف بين الرواة في ألفاظ الحديث وعباراته، ولَم يؤثر في المعنى والفقه، حتَّى يأتي بعض المعاصرين ويتجرأ على تفسير كلام الأئمة حسب أهوائه، ليخرج من المأزق العلمي الذي وقع فيه بجهله سالِمًا وفاضلًا، ويقول: إن المراد بالعلة الَّتِي وعد مسلم بشرحها في صحيحه هو اختلاف الرواة في ألفاظ الحديث وعباراته وصيغ تحمله، والذي وقع في كلام بعضهم خلافًا للمشهور هو إطلاق العلّة على سبب ظاهر يقدح في صحة الإسناد كضعف الراوي الذي دار عليه الحديث، أو كذبه، أو

---

(١) هكذا.

الانقطاع الظاهر، أو غير ذلك وكذا إطلاقها على النسخ.

وأما إطلاقها على مجرد الاختلاف في ألفاظ المتن وعباراته اختلافًا لا يؤثر في معنى الحديث وفقهه، أو على مجرد التفاوت في صيغ التحمل والأداء الذي لا يؤثر في اتصال الإسناد، كحدثنا، وأخبرنا، وأنبأنا، ونحوها، فلم يعرف ذلك عن أحد من المحدثين أو غيرهم»[1].

أقول:

أولًا: كان تقعيدك في كتابك السابق يقتضي هدم صحيح مسلم، أما الآن فقد تغير كلامك هنا، فأصبحت تقول بندور وجود العلّة في صحيح مسلم.

وإذا كنت قد اقتنعت بذلك فلماذا تجهد نفسك، وتحارب من يعترف بوجود هذه الندرة، ويعتقد أنّها غير مقصودة، بمعنى أنه أورد الحديث على أساس أنه صحيح، فبين النقاد أنه ليس كذلك، بل فيه علّة على خلاف ما يعتقده مسلم.

أقول:

فهل أنت تبذل هذه الجهود من بداية شغبك إلى الآن لتخدم السنة وتحميها من المستشرقين -كما تزعم-؟.

إن من يقف على عملك وتشميرك لساعد الجد لإثبات العلل في صحيح مسلم، وهذيانك بالترتيب في صحيح مسلم والعلل وشرح العلل، لو كنت مخلصًا فيه لصدق عليك المثل «**عدو عاقل خير من صديق جاهل**»، ولكني أنا أشك في صدقك وإخلاصك لله في هذا العمل، وعندي من الأدلة الواضحة والقرائن القوية ما يؤكد رأيي فيك، ومن أدلتي: كثرة تشبّعك بِما لَم تعط، ودعواك الكاذبة لإشعار الناس بسعة اطلاعك، كأنك ابن تيمية العصر، وأنت دون ما تدعيه بمراحل، بل لست بشيء كما يقوله أهل الحديث في أفضل منك وأعقل وأعلم وأصدق، فماذا تريد بقولك: «ولَم أعرف أحدًا من المحدثين القدماء استعمل العلّة على ما ليس بقادح، والذي أعرفه أن بعض المتأخرين من المحدثين وجمهرة الفقهاء

---

(١) «التوضيح»: (ص٣٣-٣٤).

والأصوليين هم الذي قسموا العلّة إلى قادحة وغير قادحة».

فمن أنت حتّى تقول مثل هذا الكلام؟، وهل إذا لَم تعرف هذا عن أحد من المتقدمين من أهل الحديث، أيكون لعدم معرفتك اعتبار ويصبح قولك حجة؟!، وهل أنت تفهم ما تقرؤه ولو كان قليلًا، وقولك: «والذي أعرفه أن بعض المتأخرين من المحدثين وجمهرة الفقهاء والأصوليين قسموا العلّة إلى قادحة وغير قادحة».

فهل أنت قرأت كتب جمهرة الفقهاء وكتب الأصوليين وقلّبتها ظهرًا لبطن؛ حتّى توصلت إلى ما تدّعيه من هذا التقسيم، أو أنت تتشبع بما لَم تعط بعضه؟.

وقولك: «وقد وجدت في كلام أبي يعلى الخليلي الأصولي استعمال العلّة في غير قادحة[1]، ممثلًا بإرسال ما وصله الثقة الضابط، فمخالفته بالإرسال لا تقدح في وصل من وصله، بناءً على قاعدة وضعها الفقهاء وغيرهم، أعني بها قبول زيادة الثقة على الإطلاق»[2].

أقول:

لماذا وصفت الخليلي المشهود له بأنه من كبار أهل الحديث ومن حفاظهم بالأصولي فحسب؟، ألأجل نصرة باطلك ترتكب كل هذه المجازفات؟ فمن وصفه بأنه أصولي فقط كما وصفته أنت، وجرّدته من صفات أهل الحديث الَّتِي وصفه بها كل من ترجم له في حدود اطلاعي؟، فهذا ابن ماكولا يقول في وصفه:

«الخليل بن عبد اللّٰه أبو يعلى القزويني، حافظ جليل، كان يحدث كثيرًا من حفظه، كتب إليّ بالإجازة»[3].

وقال عبد الكريم بن محمد الرافعي في كتاب «**التدوين في أخبار قزوين**»[4]:

«الخليل بن عبد اللّٰه بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل بن جعفر بن محمد الخليلي، أبو يعلى القزويني الحافظ، إمام مشهور، كثير الجمع والرواية

---

(١) هكذا.

(٢) «التوضيح»: (ص٣٣).

(٣) «الإكمال» لابن ماكولا: (٣/ ٧٤).

(٤) (٢/ ٥٠١)

والتأليف، وصنّف كتاب الإرشاد، وتاريخ قزوين، وفضائلها، ومعجم شيوخه، وكان حافظًا لطرق الحديث، معتنيًا بجمعها، عارفًا بأحوال الرجال ذكره الأمير أبو نصر بن ماكولا وقال: حافظ جليل، كان يحدث كثيرًا من حفظه، سمع أصحاب البغوي وغيرهم».

وقال الذهبي في تذكرة الحفاظ:

«الخليلي القاضي الإمام أبو يعلي الخليل بن عبد الله بن أحمد القزويني، مصنف كتاب الإرشاد في معرفة المحدثين. -ثُمَّ ذكر بعض شيوخه والآخذين عنه ثُمَّ قال:- وكان ثقة حافظًا عارفًا بكثير من علل الحديث ورجاله، عالي الإسناد، كبير القدر، ومن نظر في كتابه عرف جلالته»[1]، ووصفه في «سير أعلام النبلاء»[2] بالقاضي العلامة الحافظ...

ثُمَّ قال: «وكان ثقة حافظًا عارفًا بالرجال والعلل، كبير الشأن، وله غلطات في إرشاده».

وأنا لا أريد بهذا تبرئة الخليلي من معرفته بالأصول، فإن هذا كمال له ولغيره، لكني أفهم من اقتصارك على وصفه بالأصولي وعدم وصفك له بصفات المحدثين الموجودة في ترجمته في عدد من الكتب؛ أنك تحض من شأنه، وتدّعي عليه مخالفته لمنهج المحدثين وانحيازه إلى الأصوليين والفقهاء وشذوذه عن منهج أهل الحديث وفهمت أن هذا من شقشقتك ومغالطاتك الَّتِي تخفى على كثير من القراء، وما أظن أنك وقفت على ترجمته، ولا أخذت كلامه من كتابه، وإنَّما رأيت كلامه في بعض المراجع.

وقولك:

«وهذه القاعدة لَم يقبلها المحدثون بإطلاقها، فقد كانوا في دقة متناهية وتحفّظ بالغ حين يقررون الأمور الَّتِي تتعلق بالمتن والإسناد، كما يتبين ذلك جليًا لمن تتبع

---

(١) «التذكرة الحفاظ»: (٣/ ١١٢٣-١١٢٤).

(٢) (١٧/ ٦٦٦).

كلامهم، وهم يتثبتون دائمًا في قبول شيء اختلف فيه الرواة، فينظرون إلى القرائن والمناسبات الَّتي تحفّ به، فإن دلت على صحته وثبوته يقبلونه، وإلا فلا، ولا يقبلونه مطلقًا بناءً على تلك القاعدة، خلافًا للفقهاء والأصوليين.

فطائفة الْمُحدثين يدورون مع القرائن، فيقبلون ما دلت عليه دون التزام بقبول زيادة الثقة مطلقًا، كما حرره المتمكنون من المتأخرين.

يقول الحافظ ابن حجر في نكته (٢/ ٦٨٧): والذي يجري على قواعد المحدثين أنَّهم لا يحكمون عليه بحكم كلي مستقل من القبول والرد، بل يرجحون بالقرائن».

أقول:

إن الحقيقة والواقع بخلاف ما تفوه به، أو بخلاف ما تعلمه، إن كنت تتكلم عن جهل.

فأقوال العلماء في قبول الزيادة وردها بخلاف ما زعمته أنت.

قال الخطيب البغدادي في كتابه «الكفاية»[1]:

«باب القول في حكم خبر العدل إذا انفرد برواية زيادة فيه لَم يروها غيره.

١- قال الجمهور من الفقهاء وأصحاب الحديث: «زيادة الثقة مقبولة إذا انفرد بِها»، ولَم يفرقوا بين زيادة يتعلق بِها حكم شرعي أو لا يتعلق بِها حكم، وبين زيادة توجب نقصانًا من أحكام تثبت بخبر ليست فيه تلك الزيادة، وبين زيادة توجب تغيير الحكم الثابت، أو زيادة لا توجب ذلك، وسواء كانت الزيادة في خبر رواه راويه مرة ناقصًا، ثم رواه بعد وفيه تلك الزيادة، أو كانت الزيادة قد رواها غيره، ولَم يروها هو.

٢- وقال فريق ممن قَبِلَ زيادة العدل الذي ينفرد بِها: إنَّما يجب قبولها إذا أفادت حكمًا يتعلق بِها، وأما إذا لَم يتعلق بِها حكم فلا.

٣- وقال آخرون يجب قبول الزيادة من جهة اللفظ دون المعنى.

---

(١) (ص٥٩٧).

٤- وحكي عن فرقة ممن ينتحل مذهب الشافعي أنَّها قالت: تقبل الزيادة إذا كانت من جهة غير الراوي.

فأما إن كان هو الذي روى الناقص ثُمَّ روى الزيادة بعد فإنَّها لا تقبل.

٥- وقال قوم من أصحاب الحديث: زيادة الثقة إذا انفرد بِها غير مقبولة ما لَم يرو معه الحفاظ، وترك الحفَّاظ لنقلها وذهابِهم عن معرفتها يوهنها ويضعف أمرها ويكون معارضًا لها.

والذي نختاره من هذه الأقوال: أن الزيادة الواردة مقبولة على كل الوجوه ومعمول بِها إذا كان راويها عدلًا حافظًا ومتقنًا ضابطًا. والدليل على صحة ذلك أمور...» ثم ساق الأدلة الَّتِي وعد بِها.

فأين ما يزعمه المليباري من القول بقبول زيادة الثقة إنَّما هو قول الفقهاء والأصوليين، وأن الخليلي إنَّما قال بقولهم مما نقله الحافظ الخطيب عن أهل الحديث وغيرهم؟! وأين ما يزعمه المليباري القائل: «وهذه القاعدة لَم يقبلها المحدثون بإطلاقها، فقد كانوا في دقة متناهية... إلخ»؟!.

وإنَّما نقل الخطيب الصادق هذا عن قوم من أهل الحديث، لا عنهم جميعًا.

فمن أئمة الحديث الذين قالوا بقبول زيادة الثقة: الإمام الترمذي رَحِمَهُ اللَّهُ ونقله عن غير واحد، سمى منهم: الإمامين الشافعي وأحمد -رحمهما الله-.

قال الترمذي رَحِمَهُ اللَّهُ:

ورب حديث إنَّما يستغرب لزيادة تكون في الحديث، وإنَّما تصح إذا كانت الزيادة ممن يعتمد على حفظه، مثل ما روى مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر قال: «فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر من رمضان على كل حر أو عبد، ذكر أو أنثى من المسلمين؛ صاعًا من تَمر، أو صاعًا من شعير» قال: وزاد مالك في هذا الحديث: من المسلمين.

وروى أيوب وعبيد الله بن عمر وغير واحد من الأئمة هذا الحديث عن نافع عن ابن عمر ولَم يذكروا فيه: «من المسلمين».

وقد روى بعضهم عن نافع مثل رواية مالك ممن لا يعتمد على حفظه.

وقد أخذ غير واحد من الأئمة بحديث مالك، واحتجوا به، منهم الشافعي، وأحمد بن حنبل، قالا: إذا كان للرجل عبيد غير مسلمين لَم يؤد عنهم صدقة الفطر، واحتجا بحديث مالك. فإذا زاد حافظ ممن يعتمد على حفظه قبل ذلك منه»[1].

ونقل الحافظ ابن رجب كلام الترمذي هذا، وقال: «هذا أيضًا نوع من الغريب، وهو أن يكون الحديث في نفسه مشهورًا، لكن يزيد بعض الرواة في متنه زيادة تستغرب، وقد ذكر الترمذي أن الزيادة إذا كانت من حافظ يعتمد على حفظه فإنّها تقبل، يعني: وإن كان الذي زاد ثقة لا يعتمد على حفظه فإنّها لا تقبل زيادته.

وهذا أيضًا ظاهر كلام الإمام أحمد، قال في رواية صالح: «وقد أنكر على مالك هذا الحديث. يعني: زيادة من المسلمين. ومالك إذا تفرد بحديث هو ثقة، وما قال أحد ممن قال بالرأي أثبت منه -يعني: في الحديث-[2]».

وقال: قد رواه العمري الصغير، والجمحي، ومالك، فذكر أحمد أن مالكًا يقبل تفرده، وعلل بزيادته في التثبت على غيره، وبأنه قد توبع على هذه الزيادة...

وقد قال أحمد في رواية عنه: «كنت أتهيب حديث مالك: من المسلمين. حتّى وجده من حديث العمريين. قيل له: أمحفوظ هو عندك من المسلمين؟ قال: نعم.

وهذه الرواية تدل على توقفه في زيادة واحد من الثقات ولو كان مثل مالك حتّى يتابع على تلك الزيادة، وتدل على أن متابعة مثل العمري لمالك مما يقوي رواية مالك، ويزيل عن حديثه الشذوذ والإنكار.

ثُمَّ ذكر ابن رجب أن الإمام أحمد رَدَّ زيادة لابن فضيل عن الأعمش، خالفه فيها أبو معاوية.

ثُمَّ قال: «قال الخلال: أبو عبد الله لا يعبأ بمن خالف أبا معاوية في الأعمش إلا أن يكون الثوري».

---

(١) «الجامع» للترمذي: (٥/ ٧٥٩-٧٦٠) كتاب العلل منه.

(٢) «مسائل الإمام أحمد» رواية صالح: (٢/ ٤٥٨-٤٥٩).

وذكر زيادة الاستسعاء في حديث أبي هريرة، زادها سعيد بن أبي عروبة، ولَم يذكرها شعبة وهشام، قال أحمد: لا أذهب إلى الاستسعاء، ثُمَّ قال:

«فالذي يدل عليه كلام أحمد في هذا الباب: أن زيادة الثقة للفظة في حديث من بين الثقات إن لَم يكن مبرزًا في الحفظ والتثبت على غيره ممن لَم يذكر الزيادة ولَم يتابع عليها فلا يقبل تفرده، وإن كان ثقة مبرزًا في الحفظ على من لَم يذكرها ففيه عنه روايتان، لأنه مَرَّة قال في زيادة مالك: «من المسلمين» كنت أتهيبه حتَّى وجدته من حديث العمريين وقال مرة: إذا انفرد مالك بحديث هو ثقة، وما قال أحد بالرأي أثبت منه»[1].

ولَم يذكر الحافظ ابن رجب رواية الترمذي عن الإمام أحمد وهي تؤيد رواية صالح، أما الرواية الأخرى فلم أجدها.

وممن يقبل زيادة الثقة: الإمام مسلم، وحكى ذلك عن أهل العلم، قال -بعد أن بين علامة الحديث المنكر، وذكر عددًا من رواة المنكر-: «لأن حكم أهل العلم والذي نعرف من مذهبهم في قبول ما يتفرد به المحدث من الحديث: أن يكون قد شارك الثقات من أهل العلم والحفظ في بعض ما رووا، وأمعن في ذلك على الموافقة لهم، فإذا وجد كذلك ثم زاد بعد ذلك شيئًا ليس عند أصحابه قبلت زيادته»[2].

وقال في كتابه «التمييز»[3] بعد أن ذكر زيادة من طريق أيمن بن نابل في حديث التشهد: «والزيادة في الأخبار لا يلزم إلا من الحفاظ الذين لَم يعثر عليهم الوهم في حفظهم».

فهذا مذهب مسلم، ونقله عن العلماء، والمراد بِهم: علماء الحديث وأئمتهم.

والخليلي الذي وصفه المليباري بالأصولي لا مدحًا له إنَّما سار على طريق

---

(١) «شرح العلل»: (١/ ٤٢١-٤٢٣).

(٢) مقدمة «صحيح مسلم»: (١/ ٧).

(٣) (ص١٤٢).

أهل الحديث، لا على طريق الأصوليين، وإذا وافق الأصوليون أهل الحديث فنور على نور، والأصوليون إنَّما هم تبع لأهل الحديث، وليس العكس، ومنهم الإمام ابن خزيمة، قال في صحيحه:

«لسنا ندفع أن تكون الزيادة مقبولة من الحفاظ، ولكنا نقول: إذا تكافأت الرواة في الحفظ والإتقان فروى حافظ عالم بالأخبار زيادة في خبر قبلت زيادته.

فإذا تواردت الأخبار فزاد وليس مثلهم في الحفظ زيادة لَم تكن تلك الزيادة مقبولة»[1].

ومنهم: الإمام الدارقطني كما في سؤالات السلمي للدارقطني:

«وسئل عن الحديث إذا اختلف فيه الثقات قال:

ينظر ما اجتمع عليه ثقتان فيحكم بصحته، أو ما جاء بلفظة زائدة فتقبل تلك الزيادة من متقن، ويحكم لأكثرهم حفظًا وثبتًا على من دونه»[2].

ومنهم: ابن حبان، والحاكم، وغيرهما، قالوا بقبول زيادة الثقة مطلقًا[3].

ومنهم: الإمام ابن عبد البر، قال في «التمهيد»[4]:

«إنَّما تقبل الزيادة من الحافظ إذا ثبتت عنه، وكان أحفظ وأتقن ممن قصّر أو مثله في الحفظ، لأنه كأنه حديث آخر مستأنف.

وأما إذا كانت الزيادة من غير حافظ ولا متقن فإنَّها لا يلتفت إليها».

وقال أبو يعلى في «العدة»[5]:

«مسألة: إذا روى جماعة من الثقات حديثًا وانفرد أحدهم بزيادة لا تخالف المزيد عليه.

---

(١) كتاب «القراءة خلف الإمام» للبيهقي - (ص١١٦)، وانظر «النكت على ابن الصلاح»: (٢/ ٦٨٨)

(٢) «النكت على ابن الصلاح»، (٢/ ٦٨٩).

(٣) «النكت»، (٢/ ٦٨٧)، ولَم يصرح الحاكم بذلك، وإنَّما يفهم من تصرفه.

(٤) «التمهيد» لابن عبد البر (٣/ ٣٠٦).

(٥) (٣/ ١٠٠٤-١٠٠٧) وانظر: «التمهيد» لأبي الخطاب: (٣/ ١٥٣-١٥٥)

مثل أن يقولوا: أن النَّبِي ﷺ دخل البيت، وانفرد أحدهم بزيادة فقال: دخل البيت وصلى ثبتت تلك الزيادة بقوله، كالمفرد بحديث مفرد عنهم، وهكذا لو أرسلوه كلهم فرفعه واحد إلى النَّبِي ﷺ ثبت مسندًا بروايته، وهكذا لو وقفوه كلهم على صحابي فرفعه واحد منهم إلى النَّبِي ﷺ ثبت هذا المرفوع ولَم يُرَدّ.

وقد نص أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ على الأخذ بالزائد في مواضع».

ونقل ذلك عن أحمد، ابنُ القاسم، والميموني، مع بعض الأمثلة عن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ.

ثُمَّ قال: «وبهذا قال جماعة الفقهاء والمتكلمين».

ثُمَّ قال: «وذهب جماعة من أصحاب الحديث إلى أن ما انفرد به الواحد منهم كان مردودًا، وهذا أبدًا في كتبهم تفرّد به فلان وحده، يعنون الرد بذلك».

أقول أنا ربيع:

وقد لا يعنون الرّد، والدليل: وجود الغرائب في الصحيحين، وهي تبلغ حوالي مائتي حديث، وقال الإمام مسلم: «تفرد الزهري بتسعين حرفًا».

وقد قبل هذا النوع جميع أصناف أهل الحديث، وتلقّوه بالقبول، والشاهد من كلام أبي يعلى: أنه نسب هذا المذهب إلى جماعة من أهل الحديث، لا إلى كل أهل الحديث.

وفي المسودة لآل تيمية:

«مسألة: إذا انفرد العدل عن سائر الثقات بزيادة لا تنافي المزيد عليه قبلت، نص عليه، وهو قول جماعة الفقهاء والمتكلمين وقول الشافعي، وقال جماعة من أهل الحديث: لا تقبل. وعن المالكية وجهان. وعن أحمد قول كقولهم إذا خالف ظاهر المزيد عليه، وعنه: ترد مطلقًا إذا تركها الجمهور.

وكذلك حكى ابن برهان هذا المذهب الثاني عن أبي حنيفة[1]، وحكاه الجويني عن أبي حنيفة»[2].

---

(١) انظر كتاب ابن برهان «الوصول إلى الأصول»: (٢/ ١٨٦-١٨٧).

(٢) (٢٩٩-٣٠٠) وانظر: «روضة الناظر»: (ص٣٦)، و«إرشاد الفحول». (ص٥٦).

قال الحافظ ابن حجر بعد أن ذكر اعتراضه على من يقبل الزيادة مطلقًا من الأصوليين والفقهاء:

«والحق في هذا: أن زيادة الثقة لا تقبل دائمًا، ومن أطلق ذلك من الفقهاء والأصوليين فلم يصب، وإنَّما يقبلون ذلك إذا استووا في الوصف، ولَم يتعرض بعضهم لنفيها لفظًا ولا معنى.

وممن صرّح بذلك: الإمام فخر الدين، وابن الأنباري شارح البرهان وغيرهما.

وقال ابن السمعاني: إذا كان راوي الناقصة لا يغفل، أو كانت الدواعي تتوفر على نقلها، أو كانوا جماعة لا يجوز عليهم أن يغفلوا عن تلك الزيادة، وكان المجلس واحدًا؛ فالحق أن لا تقبل رواية راوي الزيادة، هذا الذي ينبغي.

قال الحافظ. وإنَّما أردت بإيراد هذا بيان أن الأصوليين لَم يطبقوا على القبول مطلقًا، بل الخلاف بينهم»[1].

والشاهد من كل هذه النقول: أنه ليس كل أهل الحديث يقولون برد زيادة الثقة، ولا كلهم يدورون مع القرائن، بل بعضهم -كما سيأتي- ولا كل الأصوليين والفقهاء يقولون بقبول زيادة الثقة، فالأمر بخلاف ذلك كما ترى في هذه النقول.

والنقل لابد فيه من الفهم الصحيح والصدق وتحرّي الأمانة فيه.

وقول المليباري:

«كما حرره المتمكنون من المتأخرين» يقول الحافظ ابن حجر في نكته (٢/ ٦٨٧): «والذي يجري على قواعد المحدثين أنَّهم لا يحكمون عليه بحكم كلي مستقل من القبول والرد، بل يرجحون بالقرائن».

الجواب عليه:

أن هذا ليس قول جميع المحدثين، بل هو عمل بعضهم، كما سبق من النقول الصريحة الواضحة، حتَّى عن الحافظ ابن حجر نفسه، وإنَّما هو عمل بعض أئمة

---

(١) «النكت»: (٢/ ٦١٣).

الحديث، يفهم من استقراء صنيعهم إذا تعارض الوصل والإرسال.

قال السخاوي بعد أن ذكر اختلاف العلماء في ذلك:

«وإلا فالحق حسب الاستقراء من صنيع متقدمي الفن، كابن مهدي، والقطان، وأحمد، والبخاري؛ عدم اطراد حكم كلي، بل ذلك دائر مع الترجيح، فتارة يترجح الوصل، وتارة الإرسال، وتارة يترجح عدد الذوات على الصفات، وتارة العكس، ومن راجع أحكامهم الجزئية تبين له ذلك»[1].

يؤكد ذلك ما قدمنا بيانه من أقوال العلماء في قبول زيادة الثقة وردِّها، ويؤكده ما نقله الخطيب عن أكثر أهل الحديث من الحكم للمرسل.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «باب القول فيما روي مرسلًا ومتصلًا، هل يثبت ويجب العمل به أم لا؟».

قال بعد أن مثل بحديث أبي موسى رضي الله عنه: «لا نكاح إلا بولي»، والاختلاف في وصل إسناده وإرساله: فقال أكثر أصحاب الحديث: إن الحكم في هذا أو ما كان بسبيله للمرسل.

وقال بعضهم: إن كان عدد الذين أرسلوه أكثر من الذين وصلوه فالحكم لهم.

وقال بعضهم: إن كان من أرسله أحفظ من الذي وصله فالحكم للمرسل، ولا يقدح ذلك في عدالة الذي وصله...»[2].

ثم ذكر بقية الأقوال في ذلك، ونقل هذا عنه ابن الصلاح[3]، والنووي[4]، والعراقي[5]، والسخاوي[6]، وغيرهم.

---

(١) «فتح المغيث»: (١/ ١٦٦)

(٢) «الكفاية» (ص٥٧٨-٥٨٠).

(٣) «علوم الحديث مع التقييد والإيضاح» (ص٩٤).

(٤) «التقريب مع التدريب» للسيوطي (ص١٣٥).

(٥) في «ألفيته». انظر «فتح المغيث» للسخاوي (١/ ١٦٤).

(٦) في «فتح المغيث» (١/ ١٦٤).

* فائدة:

قال السيوطي في «التدريب» معلقًا على قول النووي: «فالصحيح أن الحكم لمن وصله أو رفعه»: فالصحيح عند أهل الحديث والفقه والأصول الحكم لمن وصله أو رفعه[1].

وقال السخاوي: وعزاه النووي للمحققين من أصحاب الحديث، قلت. ومنهم البزار[2]، وساق دليله على ذلك.

وكل هذا وذاك بخلاف ما ينسبه المليباري للفقهاء والأصوليين، ويقرر بأن أهل الحديث على خلافهم؛ فيقع بتهوّره وغروره وزهوه في مخالفة العلماء أولهم وآخرهم من أهل الحديث والفقه والأصول.

نسأل الله العافية من هذه الأدواء القاتلة.

قال المليباري:

«ولَم أعرف أحدًا من المحدثين، قديمًا وحديثًا يطلق العِلّة على كل اختلاف وقع بين الرواة في ألفاظ الحديث وعباراته، ولَم يؤثّر في المعنى والفقه؛ حتَّى يأتي بعض المعاصرين ويتجرّأ على تفسير كلام الأئمة حسب أهوائه ليخرج من المأزق العلمي الذي وقع فيه بجهله سالِمًا وفاضلًا، ويقول: إن المراد بالعلة الَّتِي وعد مسلم بشرحها في صحيحه هو اختلاف الرواة في ألفاظ الحديث وعباراته وصِيغ تحمله.

والذي وقع في كلام بعضهم خلافًا للمشهور هو إطلاق العلة على سبب ظاهر يقدح في صحة الإسناد، كضعف الراوي الذي دار عليه الحديث، أو كذبه، أو الانقطاع الظاهر، أو غير ذلك.

وكذا إطلاقها على النسخ.

وأما إطلاقها على مجرد الاختلاف في ألفاظ المتن وعباراته اختلافًا لا يؤثر

---

(١) «تدريب الراوي» (١٣٨)، والشاهد منه نسبة هذا القول إلى أهل الحديث ومن بعدهم

(٢) «فتح المغيث» (١/ ١٦٤)

في معنى الحديث وفقهه، أو على مجرد التفاوت في صيغ التحمل والأداء الذي لا يؤثر في اتصال الإسناد، كحدثنا، وأخبرنا، وأنبأنا، ونحوها؛ فلم يُعرف ذلك من أحد المحدثين أو غيرهم.

وهل في قول مسلم وسياقه ما يدل على ذلك ليفهم منه بعض المعاصرين أن يفسر به العِلَّة؟ كلا»[1].

أقول:

أولًا: ترفّق بنفسك من هذا الزهو والادّعاءات الفارغة، فإنك توهم الناس باطلاعك على أقوال المتقدمين والمتأخرين، وليس الأمر كذلك.

وإن عدم اطلاعك لا يقدم شيئًا ولا يؤخره، اللهم إلا الضرر بأشباه الأنعام.

ثانيًا: لَم أقع في مأزق والحمد لله، اللهم إلا أن يكون صد هجومك الفاشل على صحيح مسلم.

ثالثًا: أطلق الخليلي العلّة على الأحاديث الصحيحة، فقال:

«فأما الحديث الصحيح المعلول فالعلة تقع للأحاديث من أنحاء شتى لا يمكن حصرها.

فمنها: أن يروي الثقات حديثًا مرسلًا وينفرد به ثقة مسندًا، فالمسند صحيح، وحجة، ولا يضره عِلّة الإرسال.

ومثاله: حديث رواه أصحاب مالك في «الموطأ» عن مالك قال: بلغنا عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: **«للمملوك طعامه وكسوته ولا يكلف من العمل ما لا يطيق»**.

ورواه إبراهيم بن طهمان الخراساني، والنعمان بن عبد السلام الأصبهاني، عن مالك عن محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ»[2].

فهذا حديث تعارض فيه الوصل والإرسال، فقدم الوصل على الإرسال لأنه

---

(١) «التوضيح»: (ص٣٤).

(٢) «الإرشاد»: (١/ ١٦٠-١٦٤).

زيادة من ثقة وهي مقبولة عنده وعند كثير من أهل الحديث، ثم أطلق على الصحة بناء على ذلك، وأطلق عليه العلّة من أجل هذا التعارض، ومنهجه في أمثاله كذلك.

فما الذي يمنع الإمام مسلمًا من إطلاق العلّة على أحاديث من هذا النوع، وطلاب العلم يعلمون أن أكثر المحدثين يرجحون الإرسال على الوصل عند التعارض، ويعلمون أن فحول أهل الحديث لا يلتزمون مثل هذا، وإنّما يدورون مع القرائن.

رابعًا: قال السيوطي رَحِمَهُ اللهُ في الكلام على تعريف الحديث الحسن:

«ثُمَّ قال الخطابي في تتمة كلامه: وعليه مدار أكثر الحديث؛ لأن غالب الأحاديث لا تبلغ رتبة الصحيح، ويقبله أكثر العلماء، وإن كان بعض أهل الحديث شدد فردّ بكل علّة قادحة كانت أم لا»[1].

فقسم العلل إلى قسمين: قادحة، وغير قادحة.

ورأى أن بعض أهل الحديث يشدد فيرد الحديث بأي علّة كانت قادحة أو غير قادحة.

فما الذي يمنع الإمام مسلمًا من إطلاق العلل ولو كانت غير قادحة على أحاديث يحصل فيها الاختلاف بالوصل والإرسال، أو في المتن من الزيادة والنقص، والباب واحد عند العلماء؟.

خامسًا: قال الحافظ ابن حجر: «قوله ﷺ -يعني: ابن الصلاح-: ثم اعلم أنّهم قد يطلقون اسم العلّة على غير ما ذكرنا... إلى آخره. مراده بذلك: أن ما حققه من تعريف المعلول قد يقع في كلامهم ما يخالفه، وطريق التوفيق بين ما حققه المصنِّف وبين ما يقع في كلامهم: أن اسم العلّة إذا أطلق على حديث لا يلزم منه أن يسمّى الحديث معلولًا اصطلاحًا؛ إذ المعلول ما عِلّته قادحة خفيّة، والعلّة أعم من أن تكون قادحة أو غير قادحة، خفية أو واضحة، ولهذا قال الحاكم: وإنّما يعل الحديث من أوجه ليس فيها للجرح مدخل»[2].

---

(١) «تدريب الراوي»: (١/ ١٥٤) دار الفكر.

(٢) «النكت»: (٢/ ٧٧١).

فهناك علل قادحة، وهناك علل غير قادحة تقع في كلام أهل الحديث، واسم العلّة إذا أطلق على حديث لا يلزم منه أن يسمى الحديث معللًا اصطلاحًا.

ثُمَّ أنت اعترفت -وقد ذكرت مع إرجافك- أن العلّة تطلق على النسخ، وعلى القوادح الظاهرة كضعف الراوي، أو كذبه، أو الانقطاع في الإسناد، فما المانع عندك من إطلاق مسلم العلة على مثل ما بينته؟.

قال المليباري:

«وهل في قول مسلم وسياقه ما يدل على ذلك ليفهم منه بعض المعاصرين أن يفسر به العلّة؟ كلا.

انظر إلى ما قاله، وتأمّل في سياقه، يقول: مسلم.

قد شرحنا من مذهب الحديث وأهله بعض ما يتوجه به من أراد سبيل القوم، ووفق لها، وسنزيد إن شاء الله تعالى شرحًا وإيضاحًا في مواضع من الكتاب عند ذكر الأخبار المعللة إذا أتينا عليها في الأماكن الّتي يليق بها الشرح والإيضاح إن شاء اللّٰه تعالى. اهـ.

فما الذي شرحه من مذهب أهل الحديث قبل هذه الفقرة؟.

الجواب واضح لمن راجعه وفهمه، وهو أنه شرح قبلها مذهب المحدثين في المنكر وعلامته وحكمه، مما يدل بكل وضوح على أنه يريد بشرح العلّة ما يشابه بما شرحه من المنكر وعلامته[1]، وهي كل ما يكون منها خفيًا يدل على وهم الراوي وخطئه»[2].

أقول:

سبحان الله!. لقد بيّن مسلم أن كتابه هذا إنّما القصد الأول منه: نفع من سأله تأليفه من طلاب العلم، ثم نفع العوام الذين لا تمييز عندهم. فقال:

---

(١) سبحان الله! أين عقلك ودينك؟! ترى الإمام مسلمًا يذم رواة الأحاديث المنكرة، فتنسب إليه ظلمًا أنه يروي الأحاديث الّتي تنطوي على علل خفية قادحة، أليس يكون مسلم قد ارتكب شرًا مما ينهى عنه؟ حاشاه وبرأه اللّٰه مما تقوّله عليه.

(٢) «التوضيح»: (ص٣٤).

«إلا أن جملة ذلك أن ضبط القليل من هذا الشأن وإتقانه أيسر على المرء من معالجة الكثير منه، ولاسيما عند من لا تمييز عنده من العوام، إلا بأن يوقفه على التمييز غيره، فإذا كان الأمر كما وصفنا فالقصد منه إلى الصحيح القليل أولى بهم من ازدياد السقيم، وإنَّما يرجى بعض المنفعة في الاستكثار من هذا الشأن، وجمع المكررات منه لخاصة من الناس ممن رُزِقَ فيه بعض التيقّظ والمعرفة بأسبابه وعلله، فذلك إن شاء اللَّه يهجم بِما أوتي من ذلك على الفائدة في الاستكثار من جمعه.

فأما عوام الناس الذين هم بخلاف معاني الخاص من أهل التيقظ والمعرفة، فلا معنى لهم في طلب الكثير، وقد عجزوا عن معرفة القليل».

ثُمَّ بعد ذلك بيّن أنه سيقتصر على رواية أحاديث طبقتين من رواة الحديث المقبول من الصحيح وما يقرب منه.

ثُمَّ شرح الحديث لمنكر في هذا السياق للحذر منه، والابتعاد عن روايته لأنه لا يجيز رواية ذلك.

ثُمَّ قال بعد بيانه للمنكر وعلامته -ووعده بشرح العلل وإيضاحها-:

«وبعد، فيرحمك اللَّه فلولا الذي رأينا من سوء صنيع كثير ممن نصب نفسه محدثًا فيما يلزمهم من طرح الأحاديث الضعيفة والروايات المنكرة، وتركهم الاقتصار على الأحاديث الصحيحة المشهورة مما نقله الثقات المعروفون بالصدق والأمانة، بعد معرفتهم وإقرارهم بألسنتهم أن كثيرًا مما يقذفون به إلى الأغبياء من الناس هو مستنكر ومنقول عن قوم غير مرضيين ممن ذم الرواية عنهم أئمة أهل الحديث، مثل: مالك بن أنس، وشعبة بن الحجاج، وسفيان بن عيينة، ويحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، وغيرهم من الأئمة؛ لما سهل علينا الانتصاب لما سألت من التمييز والتحصيل، ولكن من أجل ما أعلمناك من نشر القوم الأخبار المنكرة بالأسانيد الضعاف المجهولة، وقذفهم بِها إلى العوام الذين لا يعرفون عيوبَها؛ خف على قلوبنا إجابتك إلى ما سألت»[1].

---

(١) مقدمة «صحيح مسلم»: (١/ ٨).

سبحان الله!

١- يعد هذا الإمام بالاقتصار على القليل الصحيح.

٢- ويعد بالاقتصار على رواة الصحيح وعلى الرواية عمن يؤيدهم.

٣- ويذم الازدياد من الحديث السقيم.

٤- ويؤيد ذلك بقوله: «فلولا الذي رأينا من سوء صنيع كثير ممن نصب نفسه محدثًا فيما يلزمهم من طرح الأحاديث الضعيفة، والروايات المنكرة، وتركهم الاقتصار على الأحاديث الصحيحة المشهورة مما نقله الثقات المعروفون بالصدق والأمانة...» إلخ[1].

ثُمَّ بعد كل هذا الذي وعد بالتزامه من الصحة والاقتصار على رواة الصحيح.

وبعد كل هذا الاستنكار على رواة الأحاديث الضعيفة والمنكرة الواضحة الضعف والنكارة؛ يخالفهم إلى أشد من ذلك من رواية الأحاديث المعلّة الَّتي تنطوي على علل خفيّة قادحة، من شأنها أن تخفى على كثير من العلماء الكبار.

ثُمَّ يضيف إلى هذا أن بيانه لا يكون على طريقة أهل الحديث من قولهم: اختلف على فلان، وخالفه فلان، بل يكون بيانه بما لا يعرفه إلا الجهابذة النقّاد من خلال الترتيب والتقديم والتأخير!!.

أليس هذا العمل مثل عمل من ينهى عن المنكر ويأتيه، ويأمر بالمعروف ولا يأتيه؟!!.

أليس هذا مثل من يحرم الربا الواضح وينهى عنه، ثم يتحايل على الوصول إلى الربا بحيل خفيّة ماكرة؟!!.

إنه لا يفعل مثل هذا إلا الدجالون، وحاشا علماء الإسلام والسنة من ذلك، وحاشا الإمام مسلمًا مما يقلفه به المليباري في صورة مدح وإطراء، وهو كذب وهراء.

---

(١) مقدمة «صحيح مسلم»: (١/٨).

قال المليباري مردِّدًا كلامَه المُمِل:

«فالعلّة الَّتي وعد الإمام مسلم بيانُها وشرحها في بعض المواضع من الكتاب حسب المناسبة على سبيل التَّبَع والاستطراد هي على إطلاقها المعروف لدى المحدِّثين؛ ولا يترتَّب على بيانها في «صحيح مسلم» أي تناقُض[1] لمقصود الكتاب وموضوعه، وقد بينّا من قبل أنَّ الخروج عن موضوع الكتاب إلى أمر خارج تبعًا له أمرٌ عاديٌّ ومألوفٌ.

أمّا حملُ كلمة «العلّة» على مجرَّد الفروق الَّتي تقع بين رواة الحديث -ولو كانت طفيفة- فأمرٌ غريبٌ للغاية؛ لأنّه لَم يُعرف عن أحدٍ من المُحدِّثين قديمًا وحديثًا إطلاقُها عليه.

ثُمَّ إن كلام الإمام مسلم يقتضي أنَّ بيان العلّة وشرحها يكون على سبيل النُّدرة، والأمر كذلك في «صحيح مسلم»[2].

أقول:

أولًا: إنَّ المُحدِّثين قد أطلقوها على العلّة القادحة وعلى غير القادحة -كما سبق بيانُه-.

ثانيًا: إذا قام مسلم ببيان العلل القادحة وشرحها على طريقة المُحدِّثين فلا يجوز المِراءُ في ذلك؛ وكلامُه حينئذٍ يُقال فيه المثل: «قَطَعَتْ جَهِيزَةُ قولَ كلِّ خطيب».

ولكنّك كنت تقول: إنَّ البيان إنَّما ينبع من التَّرتيب والتَّقديم والتأخير، وتمدح هذا التَّرتيب، وتطريه؛ لأنه هو الذي تكفّل بهذا البيان الذي تَميَّز به مسلم وكتابه.

وكنت تقول: إنَّ بيانه للعلّة لا يفهمه إلاَّ الحُفّاظ، وأمّا أمثالُنا فيقولون: تعدُّد الطرق وإن بيانه ليس على طريقة كتب العلل، اختلف فلان وخالفه فلان.

وكان هذا التقعيد الخبيث يقتضي تدمير كتاب مسلم، وإخراجه عن المكانة

---

(١) هكذا!

(٢) «التوضيح»: (ص٣٨)

العظيمة الَّتي شهد بِها علماء الإسلام -وهي قمّة الصّحة- إلى كتب العلل.

فلمّا ارتكبت هذا الإفك والشّطط على مسلم وكتابه تصدّيتُ لإبطال هذا الباطل.

وألجأك هذا الردّ الحاسم لأباطيلك إلى أن تقول:

«ثُمّ إنّ كلام الإمام مسلم يقتضي بيانَ أنّ العلّة وشرحَها يكونُ على سبيل النُّدرة، والأمرُ كذلك في «صحيح مسلم».

فالحمد لله الذي ردّك إلى هذا القول مرغمًا، ولو كنت صادقًا مخلصًا لاعترفتَ بأخطائك وببطلان منهجك الذي أرجفتَ به على «صحيح مسلم»، ولأعلنتَ توبتكَ منه جهارًا نَهارًا.

وإنّ استمرارك في تعلُّقك به وإضافة تَهويشات جديدة لتقوية وتأكيد منهجك الباطل، لَمِنْ أوضح الأدلّة على أنّك لا تُنَزل «صحيح مسلم» ومؤلِّفه هذه الْمَنْزلة الَّتي تتظاهر بِها.

إنّ الإمام مسلمًا قد أوضح منهجه إيضاحًا لا مزيد عليه.

وهو من بداية أمره التزم الصحّة في كتابه، وبذل أقصى جهده في الوفاء بِهذا الالتزام، وشهدت له بذلك الأمّة، وتلقّوا كتابه بالقَبول والتّسليم ولقد أكّد الإمام مسلم التزامه بالصّحة بالإنكار على من يروي الأحاديث الضّعيفة والمنكرة.

فهذا المنهج هو الذي يُلجئ المنصِف الذي يحترم هذا الكتاب وصاحبه إلى القول بأنّ مراد مسلم من شرح العلل هو شرح العلل غير القادحة، لاسيّما وأنّ بعض أهل الحديث يُطلق العلّة على غير القادحة.

ثُمّ إنّه بعد وُجوب تنْزيه «صحيح مسلم» من أراجيف المليباري ومنهجه الفاسد، لنا أن نقول:

إنّ مسلمًا رَحِمَهُ اللهُ وفاءً بِما وعد من التزام الصّحة فإنّه إذا تبيّن له خطأ في لفظة أو جملة من حديث ما فإنّه يقوم بحذف ذلك الخطأ والوهم من الحديث؛ ثم إنّه يبيِّن بيانًا شافيًا أنّه ترك ذلك الكلام -أي: حذَفَه من الحديث-.

وهذا من أقوى الأدلّة على شدّة التزامه بما تعهّد به من الصحّة في جميع كتابه؛ ولعلّ مثل هذا التصرُّف يدخُل في وعده بشرحه العلل.

أمّا على ما يرجف به المليباري أو تكلّف القاضي عياض فلا وألْفُ ألْفِ لا؛ لأنّه لا يجوز أن ننسب هذا الإمام البَر إلى أنّه يتعمّد نقض التزامه الشّديد بالصّحة، ويتعمّد مخالفة إنكاره على من يروي الأحاديث الضّعيفة والمنكرة؛ وهذا الذي نقولُه هو مقتضى العقل والشّرع والمروءة والشّرف.

ومع كل هذا فقد يقع مسلم -نادِرًا- فيما يخالف شرطه من باب السّهو، وقد تكون في الحديث علّة عند بعض المُحدِّثين فيترجح له عدمُ ثُبوت هذه العلّة فيورِد ما هذا حاله في كتابه على هذا الأساس، فيتصدّى من لا يوافِقُه على رأيِه لانتقاده.

ثُمّ إنّه قد يكون في حقيقة الأمر الصّواب مع مسلم، وقد يكون -أحيانًا- الصّواب مع غيره، شأن اجتهادات العلماء -رحمهم اللّه جميعًا-.

قال المليباري:

«فأما إذا حملنا العلّة وبيانَها على ذكر الفُروق الّتي تقع بين الرُّواة في ألفاظ الحديث وعباراتِها والّتي لا تؤثّر في معناه وفقهه فينافي كلام الإمام مسلم وواقع «صحيحه»؛ لأنه لا تكاد تخلو صفحة من صفحات «الصحيح» من بيان الفُروق»[1].

أقول:

وما الذي يُضيرُك من حمل العلّة على الفُروق المذكورة وقد سمّى هذا النوع بعضُ أهلِ الحديث عللًا -وقد تقدّم بيانُ ذلك- وإن رَغِمَ أنفُك وسقطت تَهاويلُك؛ ولماذا يشتدُّ حرصُك على إثبات وُجود العلل القادحة في «صحيح مسلم»؟، وتكافِحُ وتُناضِل وتتقحّم الصِّعاب من أجل ذلك.

وعملك هذا ودعاواك الباطلة هي الّتي تناقض ما نصّ عليه مسلم مِرارًا من التزامِ الصّحة، ثم إنكاره على مَن يروي الأحاديث الضّعيفة والمنكرة.

---

(١) «التوضيح». (ص٢٨).

ثُمَّ بعدما أكثر من الهذيان بالباطل ختم محوره الأول بقوله:

«وفي الأخير: لقد تجلّى -بحمد الله- مما صرّح الإمام مسلم في مقدّمته أنه يرتّبُ الأحاديث ترتيبًا علميًا بتقديم الأصحّ فالأصح بحسب الخصائص الإسنادية والحديثيّة[1]، وأنّه يبيِّنُ العلّة بذكر وُجوه الاختلاف على سبيل النُّدرة تبعًا لا أصالة ولا مقصودًا بذاته»[2].

أقول:

إنّ الإمام مسلمًا قد بيّن في مقدّمته أنه سيروي عن طبقتين من الرُّواة:

الأولى: وهي الْحُفّاظ الْمُتْقِنون.

والثانية: وهي الصّادقون المستورون؛ وهم دون الأولى في الحفظ والإتقان.

وكلامُه..

١- محتملٌ للتّرتيب بين أحاديث الطّبقتين بأن يروي في كلّ بابٍ أحاديثَ الطّبقة الأولى، ثُمَّ يعقّبها بأحاديث الطّبقة الثّانية.

٢- ومُحْتَمَلٌ أنه يحرص على استيفاء واستقصاء الطّبقة الأولى، فإذا احتاج إلى أحاديث الطّبقة الثّانية أوردها دون التزامٍ للتّرتيب الذي قد يفهمه بعضُ النّاس.

لكنّ الدراسة كشفتْ أنه لا يريد إلا الثّاني.

وقد بيّنْتُ ذلك في كتابي: «منهج الإمام مسلم في ترتيب صحيحه»

فلما أُسقط في يد المليباري بهذا البيان المذكور وبُهِتَ به ذهب يُدخِلُ في هذا التّرتيب ما لَم يقلْهُ مسلم ولا قاله عالِم من العلماء من الخصائص الإسنادية والحديثيّة كالعلوّ والشُّهرة وغير ذلك ممّا لا يُقْدِمُ عليه إلاّ مغالِطٌ مهوش.

وسيأتي ردّي عليه في موضعه.

* * *

---

(١) راجع مناقشتي إيّاه في دعاواه بهذه الخصائص (ص ٤٠-٤٤).

(٢) «الترجيح»: (ص٣٩).

الفصل الرابع: في مناقشة المليباري في المحور الثاني وهو: تعلقه بالعلماء زورًا وذلك بزعمه أنهم يوافقونه على منهجه أو مناهجه الباطلة

قال المليباري:

«الْمُحور الثاني:

أسوق فيه آراء طائفةٍ من العلماء في المقصود بِما ذكره مسلم في مقدّمته حول منهجه في «الصحيح»، ومدى مقدار تطبيقه في تضاعيف كتابه.

يُمكن حصر الآراء في قضيّتين -كما بيّنته سابقًا-:

وهما: قضية ترتيب الأحاديث في «الصحيح» للإمام مسلم ترتيبًا علميًّا، يُراعى فيه الأمور العلميّة والخصائص الإسناديّة.

وقضيّة بيان العلل على سبيل النُّدرة تَبَعًا لا مقصودًا.

وينبغي أن يلاحظ: أنه لَم يَصِلْنَا عن أحدٍ من العلماء بعد تأليف الإمام مسلم «الصحيح» إلى عصر الحاكم نصٌّ في تفسير المقصود بِما قاله مسلم في مقدّمته.

كما أنه لَم يُنقل عن أحدٍ منهم خلافٌ حول هذين الأمرين؛ وعليه: فيتعيَّنُ علينا: أن نتركهم جميعًا دون أن ندّعي عليهم بِهذا ولا ذاك»[1].

أقول:

أولًا: لا يوجد في السّابقين واللاّحقين أحدٌ هوّش بِهاتين القضيّتين غيرك؛ وهذا من البلاء والمحن.

وكذلك لَم يذكر أحدٌ منهم أن مسلمًا يراعي في ترتيبه الخصائص الإسناديّة،

---

(١) «التوضيح»: (ص٤٠)

ولَم يقل أحدٌ منهم أنّه يخرِّج الأحاديث الصحيحة الَّتي يعلّها مثل المليباري خارج الأصول والمتابعات.

ثانيًا: قولك: «لَم يصلنا عن أحدٍ من العلماء بعد تأليف الإمام مسلم «الصحيح» إلى عصر الحاكم نصٌّ في تفسير المقصود بِما قاله مسلم في مقدِّمته، كما أنّه لَم يُنقل عن أحد خلافٌ حول هذين الأمرين».

أقول: السّببُ في ذلك: أنّه لا يوجد داعٍ لديهم يدعوهم إلى التّفسير، لأنّه واضحٌ لديهم أنّ كتاب مسلم صحيح، وأنّ الإمام مسلمًا قد التزم الصّحة في كتابه.

وقد قال أبو عليّ النيسابوري -شيخ الحاكم-: «ما تحت أديم السماء أصح من كتاب مسلم بن الْحَجّاج في علم الحديث»[1].

نقل هذا عنه الحافظ الجوّال محمد بن إسحاق بن مَنْدَه، المتوفّى سنة (٣٩٥هـ).

وكان يحمل هذا التصوُّرَ الحاكمُ -تلميذ أبي عليّ النيسابوري-، ولا يبعُد أن يكون الكثير من تلاميذ أبي عليّ النيسابوري وغيره من أهل المشرق وغيرهم على هذا الاعتقاد[2].

وكان الحاكم يرى أنّ كتاب مسلم كلّه صحيح، وأنّه أخرج أحاديثه عن الطّبقة الأولى من الْحُفّاظ المتقنين.

قال القاضي عياض:

«هذا الذي تأوّله أبو عبد الله الحاكم على مسلم من اخترام المنيّة له قبل استيفاء غرضه مما قبله الشيوخ، وتابعه عليه الناس في أنه لَم يكمل غرضه إلا من الطبقة الأولى، ولا أدخل في تأليفه سواها.

(١) «صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط»: (ص٦٩).

(٢) وعلى هذا الاعتقاد: أبو علي الجياني، من علماء المغرب، المتوفى سنة (٤٩٨هـ) انظر: «مقدمة إكمال المعلم» للقاضي عياض، (ص١٤٨)، وقد اعترض عليه القاضي عياض في (ص١٤٩).

وأنا أقول: إن هذا غير مسلّم لمن حقق نظره، ولَم يتقيّد بتقليد ما سمعه»[1]، ثم ناقش الحاكم فيما قاله بالتفصيل.

أقول: ولا لوم عليهم، لأنّه لَم يخرّج من أحاديث الطّبقة الثّانية إلاّ القليل للمتابعة والاستشهاد، والنّادرُ لا حكم له -كما يُقال-

فهذه وِجهة نظرهم، وهذا عُذرهم؛ والحاكم لَم يتكلّم عن جهل بواقع مسلم فهو أعرفُ به من القاضي عياض وغيره، كيف وهو مؤلّف «المدخل إلى الصحيح»، وهو الذي ذكر رواية مسلم عن الطبقة الثّانية، ودافع عن مسلم من أجل روايته عنهم، وبيّن عذرَه في ذلك.

ومتابعة الشّيوخ والنّاس له ليس تقليدًا ولا عن بلاهة، وإنّما على أساس هذا الواقع الذي لا يجهله صغار طُلاّب الحديث فضلًا عن الشّيوخ الكِبار من أهل الحديث.

ومن علماء المشرق: إمامُ الحرمين، وقد حكى الإجماع على صحّة ما في «الصحيحين».

ومنهم: أبو إسحاق الإسفرائيني، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أهلُ الصَّنْعَة مُجْمِعُون على أنّ الأخبار الّتي اشتمل عليها «الصّحيحان» مقطوعٌ بِها عن صاحب الشرع، وإنْ حصل خلافٌ في بعضها فذلك خلافٌ في طرقها ورواتِها»[2] -أي: لا يؤثّر على متون تلك الطُّرق-.

ومِمّن يرى أن كتاب مسلم صحيح، وأنّه ملتزمٌ بالصحة: الحافظُ أبو ذَرٍّ الهَرَوي -تلميذ الدارقطني-: حيث ألّف كتابَه: «الإلزامات على صاحبي الصحيحين»، وذلك انطلاقًا منه على أنّهما قد التزما الصحة في كتابيهما فيلزمهما إخراجُ الأحاديث الّتي استدركها عليهما.

قال القاضي عياض رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا المعنى:

---

(١) «مقدمة إكمال المعلم»: (ص١٢٣)

(٢) انظر: «النكت» لابن حجر: (١/ ٣٧٢)، ومقدّمة النووي لشرح مسلم: (١/ ٢)

«وقد شذ على البخاري ومسلم الشيء اليسير من هذا النوع الذي شرطاه، فألزمهما أهل الصنعة ذكر ذلك على شرطهما، وألَّف عليهما في ذلك أبو الحسن الدارقطني، وأبو ذر الهروي، وألزموهما ذكر ذلك. . .

كما أن البخاري ومسلمًا قد أخلاَ -أيضًا- بشرطهما في أشياء نزلت عن درجة ما التزماه إلى ما دونَها استدركت عليهما، وفيها ألَّف أبو الحسن الدارقطني كتابه المسمّى بـ «الإستدراكات والتتبع»، وذلك في مائتي حديث مما في كتابيهما، ولأبي مسعود الدمشقي عليهما أيضًا استدراك في ذلك، ولأبي علي الجياني في كتابه المسمّى بـ «تقييد المهمل» في جزء العلل منه استدراك أكثره على الرواة، وفيه ما ألزمهما.

فهذا النوع الأول الذي اقتصر عليه كتابا هذين الإمامين، وأرفع أنواع الحديث الصحيح، وهو أول أقسامه المتفق عليه، وليس هو جملة الصحيح كله»[1].

ومنهم: الإمام أبو بكر محمد بن عبد الله الشّيباني المعروف بالجَوْزَقي صاحب «الجمع بين الصّحيحين» (ت٣٨٨هـ) حيث سمّى كتابه: «الصحيح من أخبار رسول الله ﷺ المجمع على صحّته للإمامين البخاري ومسلم».

أما علماء المغرب فكان بعضهم يفضل «صحيح مسلم» على «صحيح البخاري».

ونقل الحافظ هذا عن مَسْلَمَة بن قاسم[2] المتوفى سنة: (٣٥٣هـ)، وابن حزم؛ لأن «صحيح مسلم» عنده ليس فيه بعد الخُطبة إلا الحديث السَّرْد[3].

ومنهم: الْحُمَيْدي صاحب «الجمع بين الصّحيحين» المتوفى سنة: (٤٨٨هـ) حيث قال: «لَم نجد في الأئمّة الماضين -رضي الله عنهم أجمعين- مَن أفصح لنا في جميع ما جمعه بالصّحة إلاّ هذين الإمامين»[4] -يعني: البخاري ومسلمًا-.

---

(١) «مقدمة إكمال المعلم» (ص١١٧-١٢٣).

(٢) انظر: مقدّمة «فتح الباري»: (ص١٣).

(٣) المقدمة أيضًا: (ص ١٢-١٣).

(٤) «مقدّمة ابن الصّلاح» -مع «التقييد والإيضاح»-: (ص٤٠).

وإذن فهؤلاء جمعٌ من علماء المشرق والمغرب قبل القاضي عياض لا يعتقدون في كتاب مسلم إلا الصّحّة، ومنهم مَن يحكي الإجماع على ذلك.

وإذا كان الأمرُ كذلك عندهم فلا التفاتَ إلى ما قاله بعضُ المتأخّرين عن ترتيب مسلم على وجه يخالف واقع صحيح مسلم، ولا إلى شرح العلل.

ولو كان للتّرتيب في «صحيح مسلم» قيمة علمية لسبقونا إلى الإشادة به، ولو كان لشرح العلل قيمة لبادَروا إلى ذلك، وهم أعلمُ من المتأخّرين.

والحاصل: أنّ هؤلاء جميعًا قبل القاضي عياض لَم يُعِيروا التّرتيب والشّرح أيَّ اهتمام لا جهلًا منهم ولا قُصورًا في العلم، ولكن لعدم الداعي إلى ذلك ولعدم الأهميّة، ولقناعتهم الكبيرة -قبل كلّ شيء- بصحّة أحاديث هذا الكتاب.

أما من بعد القاضي عياض:

فهذا مجد الدين ابن الأثير صاحب «جامع الأصول» (ت سنة: ٦٠٦هـ) يقول عن الإمامين البخاري ومسلم -رحمهما الله-:

«فَدَوَّنَا كتابيهما وفعلا ما اللّٰه مجازيهما عليه من نصح المسلمين والاهتمام بأمور الدين؛ وأثبتا في كتابيهما من الأحاديث ما قطعا بصحّته وثبت عندهما نقلُه.

وسَمَّيا كتابيهما «الصحيح من الحديث»، وأطلقا هذا الاسم عليهما؛ وهما أوّل من سمّى كتابه ذلك، ولقد صدقا فيما قالا وبرًّا فيما زعما؛ ولذلك رزقهما اللّٰه من حسن القَبول في شرق الأرض وغربِها وبرِّها وبحرها والتّصديق لقولِهما، والانقياد لسماع كتابيهما ما هو ظاهرٌ مُسْتَغْنٍ عن البيان...»[(١)].

وهذا ابن الصلاح (ت: ٦٤٣هـ) يؤلّف كتابًا في خدمة «صحيح مسلم» يسمّيه: «صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسَّقَط».

ونقل عن مكّي بن عَبْدَان -وهو أحدُ حُفّاظ نيسابور- قال: وسمعتُ مسلمًا يقول: «عرضتُ كتابي هذا المسند على أبي زُرعة الرّازي فكلُّ ما أشار أنّ له علّة تركتُه، وكلّ ما قال إنّه صحيح وليس له علّة أخرجته»[(٢)].

---

(١) «جامع الأصول»: (١/ ٤١-٤٢).

(٢) «صيانة صحيح مسلم»: (ص ٦٨).

قال: وورد عن مسلم أنّه قال: «ما وضعتُ شيئًا في هذا المسند إلا بحُجّةٍ، وما أسقطتُ منه شيئًا إلاّ بحُجّة»[١].

وذكر قول أبي عليّ النيسابوري: «ما تحت أديم السماء أصحّ من كتاب مسلم ابن الحجّاج في علم الحديث»[٢].

ونَقَل عنه قوله في «باب صفة صلاة رسول الله ﷺ» في «صحيحه»:

«ليس كلّ شيء عندي صحيح وضعتُه هاهنا، إنّما وضعتُ هاهنا ما أجمعوا عليه»[٣].

وهذا أبو العبّاس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي (ت: ٦٥٦هـ) يقول عن البخاري ومسلم:

«فجمعا في كتابيهما على شرط الصحّة، وبذلا جهدهما في تبرئتهما من كلّ علّة فتمّ لهما المراد وانعقد الإجماع على تلقيبهما بـ«الصحيحين» -أو كاد-؛ فجزاهما الله عن الإسلام أفضل الجزاء، ووفّاهما من أجر من انتفع بكتابيهما أفضل الجزاء».

ونقل قول أبي عليّ النيسابوري، وقول مَسْلَمة بن قاسم، وقولَي الإمام مسلم السّابقين[٤]، وقال معلّقًا على كلامه السّابق:

«وقوله. «وبذلا جهدهما في تبرئتهما من كلّ علّة» الجهد -بضم الجيم-: الطّاقة والوسع، وبفتحها: المشقّة. ويعني بذلك: أنّهما قد اجتهدا في تصحيح أحاديث كتابيهما غاية الاجتهاد غير أنّ الإحاطة والكمال لم يكملا إلا لذي العظمة والجلال؛ فقد خرّج النُّقّاد كأبي الحسن الدارقطني وأبي علي الجياني عليهما في كتابيهما أحاديث ضعيفة وأسانيد عليلة، لكنّها نادرة قليلة، وليس فيها حديث متفق على تركه ولا إسنادٌ مُجْمَعٌ على ضعفه، لكنّها مِمّا اختُلف فيه؛ ولَم

---

(١) «صيانة صحيح مسلم»: (ص ٦٨)

(٢) «صيانة صحيح مسلم»: (ص٦٩).

(٣) «صيانة صحيح مسلم»: (ص٧٤)، وهو في «صحيح مسلم»: (١/ ٣٠٤).

(٤) «تلخيص صحيح مسلم»: (ص٣٢).

يلح لواحد منهما في شيء منها قدح فيُخفيه، بل ذلك على حسب ما غلب على ظنّه وحصل في علمه، وأكثرُ ذلك مِمَّا أردفاه على إسناد صحيح قبله زيادةً في الاستظهار وتنبيهًا على الإشهار»[1].

١- انظر أولًا قوله: «وبذلا جهدهما في تبرئتهما من كلّ علّة» وفي هذا ردٌّ لقول القاضي عياض أنّ مسلمًا قام بشرح العلل وبيانها في «صحيحه».

وثانيًا: قوله: «ولَم يلح لواحد منهما في شيء منها قدح فيخفيه» فإنّه ضدّ ما يقوله ويلهج به المليباري في حقّ مسلم بشرح العلل من خلال التّرتيب والتقديْم والتأخير، وقوله: الأول في طرق رجالها من جبال الدرجة الأولى أنه أخرجها خارج الأصول والمتابعات.

ثالثًا: يؤكّد ما سبق ويُبطل تَهاويل المليباري قوله: «وأكثر ذلك مما أردفاه على إسنادٍ صحيح قبله زيادة في الاستظهار وتنبيهًا على الإشهار»، يريد: أنّهما لا يَرَيَان فيها عللًا ولا قوادِح، وأورداها في المتابعات لغرض تقوية ومعاضدة ما سبقها من الأحاديث.

فظهر بما نقلناه عن علماء المشرق والمغرب قبل القاضي عياض وبعده أنّهم لا يعتقدون في «الصحيحين» إلاّ الصحّة، ومنهم من نقل الإجماع على ذلك.

وأنّه لَم يدر على بال أحدٍ منهم أنّ مسلمًا يتعمّد إخراج الأحاديث المعلّلة في «صحيحه» الذي يعتقد الجميع أنّه التزم فيه الصحّة، ولا خطر على بال أحدٍ منهم أن للتّرتيب والتّقديْم والتّأخير دخلٌ في العلل.

إذْ لا داعي لهم إلى اعتقاد ذلك والقول به لاعتقادهم الأكيد أنّ صاحبي «الصحيح» قد بذلا جهدهما في تبرئة كتابيهما من العلل إلاّ ما غُلبا عليه من غير قصد، وذلك من لوازم البشريّة.

وبناء على هذه الحقائق فيجب أن نعتقد بُطلان قول المليباري: «وينبغي أن نلاحظ: أنّه لَم يصلنا عن أحدٍ بعد تأليف مسلم «الصحيح» إلى عصر الحاكم نصٌّ في

---

(١) «المفهم لما أشكل من تلخيص صحيح مسلم»: (١/٩٩).

تفسير المقصود بما قاله مسلم في مقدِّمته . . . إلخ»؛ لأنَّه تبيّن لنا من واقعهم، وواقع من بعد الحاكم وعياض أنَّه لَم يقم لديهم أيُّ داعٍ لهذا التفسير الباطل، بل القائم لديهم ضدُّه وهو اعتقاد صحّة أحاديث مسلم الَّتي نقل الإجماع على صحّتها؛ وما نَدَرَ عن القاعدة مِمّا لَم يعتقدا ضعفه وتعليله فشيء لَم يقصداه، لاسيّما وهو نادر، فكيف والحال هذه يفكِّرون في الشّرح الّذي لهج به المليباري؟؟!.

لقد جلب المليباري بكلام القاضي عياض رَحِمَهُ ٱللَّهُ الذي فيه الخطأ، وفيه الصّواب.

وذلك يدور حول بيان الطّبقات الَّتي ذكرها الإمام مسلم: فكلام الإمام مسلم فيه نصٌّ أنه لا يخرج إلاّ عن طبقتين: الأولى: الْحُفّاظ المتقنون، والثّانية: أهلُ الصدق والسّتر.

فزعم القاضي عياض أنّه يخرج لثلاث طبقات، وهذا خطأٌ واضح، لَم يستطع المليباري إلا ردّه؛ وهذا هو الموقف الوحيد الّذي أصاب فيه.

وذكر القاضي عياض: «أنَّ الإمام مسلمًا أتى بأحاديث الطّبقة الثّانية كما جاء بأحاديث الأولى على طريق الاتباع لأحاديث الأولى والاستشهاد بِها؛ أو حيث لَم يجد في الباب للأولى شيئًا.

قال: وذكر أقوامًا تكلّم فيهم قومٌ وزكّاهم آخرون وخرّج حديثَهم مِمّن ضُعِّف أو اتُّهِمَ ببدعة؛ وكذلك فَعَل البخاري.

فعندي: أنّه أتى بطبقاته الثّلاث في كتابه على ما ذكر ورتّب في كتابه وبيّنه في تقسيمه، وطرح الرابعة -كما نصّ عليه-»[1].

وفي كلام القاضي عياض صواب وخطأ وإيهام:

١- أمّا الصّواب: فقوله: «إنّ مسلمًا أخرج أحاديث الطّبقة الأولى، وأحاديث الطبقة الثانية على سبيل الاتباع والاستشهاد»[2].

---

(١) مقدمة «الإكمال»: (ص١٢٦-١٢٨).

(٢) وهذا يبين بطلان تعلّق المليباري بكلام القاضي عياض، ويبين الفرق الكبير بين كلامه وكلام القاضي عياض

٢- وأمّا الخطأ: فزعمُه أنهّ أتى بطبقاته الثّلاث؛ فهو لَم يخرج إلا لطبقتين.

٣- وأمّا الإيهام: فما يستشفّ من كلامه أنّه يكثِر من أحاديث الطّبقة الثّانية، وكان ينبغي أن يقيِّد ذلك بالنُّدرة وعند الحاجة.

ثُمَّ ما يُفهم من كلامه أن يرتّب بين أحاديث الطّبقتين؛ وهذان مخالفان لواقع «صحيح مسلم».

ثُمّ قال القاضي عياض:

«وكذلك علل الحديث الّتي ذكر، ووعد أنّه يأتي بِها، قد جاء بِها في مواضعها من الأبواب من اختلافهم في الأسانيد، قد جاء بِها في مواضعها من الأبواب، كالإرسال والإسناد، والزّيادة والنّقص، وذِكر تصاحيف المصحِّفين.

وهذا يدلّ على استيفائه غرضه في تأليفه وإدخاله في كتابه كل ما وعد به».

قال القاضي رحمه الله: «وقد فاوضت في تأويلي هذا ورأي فيه من يفهم هذا الباب فما رأيت منصفًا إلاّ صوّبه وبان له ما ذكرت؛ وهو ظاهرٌ لمن تأمّل الكتاب وطالع مجموع الأبواب، والله تعالى الموفق للصواب.

ولا يعترض على هذا بِما قاله ابن سفيان صاحب مسلم أنّ مسلمًا أخرج ثلاثة كتب من المسندات:

أحدها: هذا الذي قرأه على النّاس.

والثاني: يدخل فيه عكرمة وابن إسحاق صاحب «المغازي» وأمثالهما.

والثالث: يدخل فيه من الضّعفاء.

فإنّك إذا تأمّلتَ ما ذكر ابن سفيان لَم يطابِق الغرض الّذي أشار إليه الحاكم مِمّا ذكر مسلم في صدر كتابه؛ فتأمّله تجده كذلك -إن شاء الله تعالى-»[1].

أقول:

أولًا: أنّ القاضي عياض لَم يربط بين التّرتيب وبين شرح العلل، ولَم يُشِر من

(١) مقدمة «شرح النووي لصحيح مسلم»: (ص٢٣-٢٤)، وانظر: مقدمة «الإكمال»: (ص١٣٢).

قريب ولا من بعيد إلى الخصائص الإسناديّة، وكذلك سائر من تعلّق به المليباري من العلماء.

إن المليباري يريد إلصاق منهجه بالقاضي عياض وغيره من العلماء الذين يتمسّح بهم، فكم من الفُروق الهائلة والمسافات بين كلام القاضي عياض وغيره وبين ما يلصقه بِهم المليباري.

وسيظهر ذلك جليًا عند مناقشة تعلُّقه بكلّ واحدٍ منهم، وعند تعلُّقه بالتّرتيب والشرح والتقديم والتأخير وعند تعلُّقه بالخصائص الإسناديّة، وقد مضى شيءٌ من ذلك.

وقد ناقشتُ كلام القاضي هذا في «منهج مسلم في ترتيب صحيحه»[1]؛ فارجع إليه.

قال المليباري:

«ولَم يكتف القاضي عياض بالنظريّات، بل بدأ بتطبيقها مفصلًا ومجملا؛ مثلًا يقول في حديث أخرجه مسلم من رواية الأعمش وأعلّه الدارقطني:

«وهذا الإسناد من الأحاديث المعلّلة في كتاب مسلم الّتي بيّن مسلم عللها كما في خطبته». وذكر الاختلاف فيه. نقله الإمام النووي في «شرحه لصحيح مسلم»: (٢٦/١٤).

وقال القاضي في حديث أخرجه مسلم في الوصيّة وأعلّه الدّارقطني: «وهذا -وشبهه- من العلل الّتي وعد مسلم في خطبة كتابه أنّه يذكرها في موضعها؛ فظنّ ظانون أنه يأتي بِها مفرَدة، وأنه توفّي قبل ذكرها؛ والصّواب: أنّه ذكرها في تضاعيف كتابه -كما أوضحناه في أوّل هذا الشّرح-» اهـ. نقل ذلك النّووي في شرحه: (١١/ ٨١).

يتضح من هذا: أن الرّأي الصحيح الذي قبله من القاضي عياض كلّ منصف حقّق نظره وراجع أبواب الصّحيح هو: أنّ الإمام مسلمًا أراد بكلامه في المقدّمة

(١) انظر: (ص٨٤) منه

هو . التزامُه في تضاعيف كتابه بترتيب الأحاديث حسب القوّة والسّلامة، وبشرح العلل في مواضع منه على سبيل التّبع، لا أصالة ولا مقصودًا، وأنّه طبّقه في كتابه؛ وهذا هو الذي بعينه فهمناه وحرّرناه من قبل»[1].

أقول:

أولًا: إن الإمام مسلمًا قد صرّح مِرارًا بالتزام الصّحة في كتابه مؤكّدًا ذلك بذم من يروي الأحاديث الضّعيفة والمنكرة ومكرّرًا لذلك أيضًا.

فلو أعطى القاضي هذا الالتزام الجادّ المؤكّد حقه من الاهتمام لَمَا التفت إلى كلمة عارِضة وشبهة طارئة يجب حملُها وتفسيرُها بما يتماشى مع شرط مسلم المؤكّد بالتزام الصّحّة في كتابه، ولا يكون المرء مراعيًا لشرط مسلم -«والمؤمنون على شروطهم»- إلاّ بهذا التّفسير، وهو: حمل العلّة على العلّة غير القادحة، ذلك الأمر الذي تَمّ القيام به من الإمام مسلم.

وهو واضحٌ جليّ في كتابه، ولهذا لَم يفسّرها أئمّة الحديث من عصره إلى عصر القاضي عياض بأنّها العلّة القادحة.

ثُمّ لَمّا فسّرها القاضي عياض تابَعه مَن تابَعه كلامًا فارغًا من المحتوى، مخالفًا له عملًا كابن الصّلاح والنّووي -رحمهما الله-.

فابن الصّلاح ألّف «صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط».

والنووي يناقش الدارقطني ويصِفُ قواعده بالغلط تارةً وبالفساد تارةً أخرى.

ثانيًا: أنّ القاضي عياضًا لَم يذكر التّرتيب هنا، ولَم يربط بينه وبين شرح العلل.

فكيف تستجيزُ أن تقول: «يتّضح من هذا: أنّ الرأيَ الصحيح الذي قبِله مِن القاضي عياض كلّ منصف حقّق النظر وراجع أبواب «الصحيح» هو: أن الإمام مسلمًا أراد بكلامه في المقدّمة هو التزامه في تضاعيف كتابه بترتيب الأحاديث حسب القوّة والسلامة، ويشرح العلل في مواضع منه على سبيل التّبع، لا أصالة

---

(١) «التوضيح»: (ص٤٧).

ولا مقصودًا!.

وهذا كلّه لا يؤخذ من كلام القاضي عياض هنا، ولا يَفهمه عاقل بأيّ نوعٍ من أنواع الدّلالة؛ وما هو إلا مَحْضُ الافتراء عليه وعلى الإمام مسلم.

ثُمّ هؤلاء الذين قبِلوا قول القاضي لَم يحقّقوا النظر ولَم يراجعوا الأبواب، ولَم يقل القاضي عياض ولا غيره إنّهم فعلوا ذلك؛ فبأيّ حقٍّ تكثّرُ بِهم؟؟!.

وأقول ثالثًا: سبحان الله! أين هذا التطبيق المفصّل والمجمل.

وجد القاضي عياض حديثين: أحدهما في (١١/ ٨١)، والثاني في (١٤/ ٢٦) قد انتقدهما الدّارقطني فقال ما قال، وهو لا يتّفق مع الدّارقطني في المنهج؛ فالقاضي عياض يرى أن مسلمًا وعد بشرح العلل القادحة، وعمله هذا وفاء منه بشرطِه، والدارقطني وغيره يعتقدون أنّ مسلمًا التزم الصحّة في كل أحاديثه التي أوردها في «صحيحه»، ومن هذا المنطلق ألّف هو وتلميذه الهروي «الإلزامات» وألّف الحاكم «المستدرَك» كلها استدراك على الشّيخين البخاري ومسلم، يرون أنّه يجب عليهما إخراجُها لأنّها على شرطهما في الصّحة، ومِن هذا المنطلَق[1] ألّف الدارقطنيّ كتابه «التتبُّع»، وقبله الحافظ أبو الفضل بن عمّار ألّف كتابًا سمّاه: «علل الأحاديث في كتاب الصّحيح لمسلم بن الحجّاج»، وأبو عليّ الغسّاني ضِمْن كتابه: «تقييد الْمُهْمَل».

ألّفوا هذه الكتب من هذا المطلق لبيان أنّ الشيخين وإنْ كانا قد التزما الصحّة فإنّهما قد وقع منهما إخلالٌ بشرطهما في تلك الأحاديث المنتقدة لا تعمُّدًا، وإنّما حصل ذلك منهما من طريق الضّعف البشري أدّى بِهما إلى الوهم والغلط فيها في نظر من ينتقدُهم، وهي مع ذلك قليلة نادرة؛ وقد يقع المنتقدون -أيضًا- في الخطأ والوهم في بعض الأحاديث الّتي انتقدوها شأن البشر.

---

(١) أي: من الاعتقاد أن الشيخين قد التزما في كتابيهما الصّحة؛ فإذا وُجدت فيهما أحاديث فيها علل قام العلماء بنقدها وبيان عللها نصحًا لله وللمسلمين ودفعًا لتوهُّم صحّتها بسبب التزام الشّيخين للصّحة، وبيانًا لوهم الشّيخين فيها.

ولإيضاح اعتقاد هؤلاء أسوق بعض أقوالهم :

١- قال أبو طاهر حمزة بن محمد بن طاهر الدّقّاق -قراءةً عليه- قال أبو مسعود إبراهيم بن محمد بن عبيد الدّمشقيّ جوابًا لِمَا أخرجه شيخُنا أبو الحسن علي بن عمر الحافظ الدارقطني من الأحاديث الّتي غلِط فيها مسلم ابن الحجّاج»[1] .

انظر : كيف يقول : «غلِط مسلم» ولا يقول فيما شرح مسلمٌ من العلل ؛ فإن مسلمًا في نظره قد التزم الصحة وما ينافي الصحة من الغلط والوهم يستغربُه النُّقّاد من أئمّة الحديث، ويقومون ببيانه ولو كانوا يعتقدون أنّ مسلمًا التزم بيان العلل القادحة وشرحها في كتابه لَمَا استجازوا مناقشته .

٢- قال الحافظُ أبو الفضل بن عمار «المتوفى سنة : ٣١٧هـ» :

«وجدتُّ عن يوسف بن يعقوب الصّفّار، عن عليّ بن عثام، عن سعير ابن الخمس، عن مغيرة، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد اللّه، عن النّبي ﷺ في حديث الوسوسة .

وليس هذا الحديث عندنا بالصحيح؛ لأنّ جرير بن عبد الحميد وسليمان التيمي روياه عن مغيرة عن إبراهيم، ولَم يذكرا علقمة ولا ابن مسعود .

وسعير ليس هو مِمَّن يُحتجّ به؛ لأنّه أخطأ في غير حديث مع قلّة ما أسند من الأحاديث»[2] .

٣- وذكر أبو يعلى الخليلي هذا الحديث من طريق محمد بن عبد الوهّاب حدّثنا علي بن عثام، به .

وقال عقيه : «وقال لي عبد اللّه بن محمد القاضي الحافظ : أعجب من مسلم كيف أدخل هذا الحديث في «الصّحيح» عن محمد بن عبد الوهّاب وهو معلولٌ

---

(١) «جواب أبي مسعود لأبي الحسن الدّارقطني عمّا بيّن فيه غلط أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري» (ص١).

(٢) «علل الأحاديث في كتاب الصّحيح لمسلم بن الحجّاج» : (ص٤٢-٤٤)

فرد؟!»[1].

فهذا أحدُ الأئمّة الحُفّاظ يتعجّب من إدخال مسلم هذا الحديث في «صحيحه» الذي التزم فيه الصحّة.

ويؤيّدُه إمامٌ حافظٌ وهو أبو يعلى الخليلي على هذا الاستغراب والتعجُّب.

ثُمّ ينقل الحافظ ابن حجر[2] هذا الكلام ولا يناقشهما في هذا التعجُّب.

٤- وقال الإمام الحافظ أبو عليّ الحسين بن محمد الغسّاني الجياني:

«هذا كتابٌ يتضمن التنبيه على الأوهام الواقعة في المسندين «الصحيحين»، وذلك فيما يخص الأسانيد وأسماء الرُّواة؛ والحمل فيها على نقلة الكتابين عن البخاري ومسلم -رحمهما الله-، وبيان الصّواب في ذلك.

واعلم -وفقك الله-: أنّه قد يندر للإمامين مواضع يسيرة من هذه الأوهام أو لمن فوقهما من الرواة لَم تقع في جملة ما استدركه الشيخ الحافظ أبو الحسن عليّ بن عمر الدّارقُطني عليهما.

ونبه على بعض هذه المواضع أبو مسعود الدمشقي الحافظ، وغيرُه من أئمتنا»[3].

فالحافظ أبو علي يعتقد في الإمامين أنّهما بشر تحصُل منهما الأوهام على نُدرة، وهذه النُّدرة نتيجة لاجتهادهما وتحرِّيهما البالغ أن يوفيا بشرطهما من التزام الصحّة والوفاء بذلك بأقصى ما يبلُغه جهدهما وطاقتهما وقد يُغلبان على ذلك فيقعان في الخطأ أو في رواية الخطأ؛ فيتجاوز اللّه عن أخطائهما كما يفعلُ اللّه بهذه الأمة. ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة:٢٨٦].

أما أن يلتزما الصحّة ثم يتعمّدان إدراج العلل القادحة الغامضة الخفيّة في عملها المشروط بالصحّة فهذا أمر يرفُضه العقل والشّرع والفِطرة.

---

(١) «الإرشاد» (٢/ ٨٠٨-٨٠٩).

(٢) انظر: «النكت الظراف» بحاشية «تحفة الأشراف»: (٧/ ١٠٧)

(٣) ل (١١٩)، وانظر: «التنبيه» منه: (ص٧١-٧٢).

ومن هنا يتعيّن حملُ قول الإمام مسلم بشرح العلل على العلل غير القادحة الّتي تعمدها في كتابه؛ لأنّ ذلك بيان لاختلاف الألفاظ، وذلك أمر يتمشّى مع اشتراطِه للصحّة، ولا يضرّ بطُلاّب العلم ولا بعوامّ المسلمين من الذين لا يُميِّزون بين الصّحيح والسّقيم الذين ألّف كتابه «الصحيح» من أجلهم.

وقد نقلنا سابقًا كثيرًا من أقوال الأئمة الذين هم على هذا الاعتقاد والمنهج.

وذكر ابن الصّلاح كلام مسلم في تقسيمه رواة صحيحه، ثم ذكر الاختلاف بين كلام الحاكم وكلام القاضي عياض، ثم قال:

«قلت: كلامُ مسلم محتمل لِمَا قاله عياض ولِمَا قاله غيرُه.

نعم، روي بالصّريح عن إبراهيم بن محمد بن سفيان أنّه قال:

«أخرج مسلم ثلاثة كتب من المسندات:

واحدٌ: الذي قرأه على الناس.

والثاني: يدخُل فيه عكرمة ومحمد بن إسحاق صاحب المغازي وضرباؤهما.

والثالث: يدخل فيه من الضعفاء».

وهذا مخالِفٌ لِمَا قاله الحاكم -والله أعلم-»[1].

والشّاهد منه قوله: «كلام مسلم محتمل لِمَا قاله القاضي عياض ولِمَا قاله غيرُه».

ثُمّ إنّ كلام ابن سفيان مخالِفٌ -أيضًا- لِمَا قاله القاضي عياض أكثر من مخالفته لكلام الحاكم ومَن معه.

وقد تعلّق المليباري بكلام ابن الصّلاح، والأمر فيه ما ذكرتُه.

* * *

(١) «الصّيانة». (ص٩١)

تعلقه بابن الصلاح

قال المليباري:

«وقد ذكر في مواضع أُخرى -يعني: ابن الصّلاح- ما يُفيد موافقته للقاضي، مثلًا يقول ابن الصّلاح في (ص٩٥) من «صيانة صحيح مسلم»:

«الثّاني: أن يكون ذلك واقعًا في الشّواهد والمتابَعات لا في الأصول، وذلك بأن يذكر الحديث أوّلًا بإسناد نظيف رجاله ثقات، ويجعله أصلًا، ثم يتبع ذلك بإسناد آخر أو أسانيد فيها بعضُ الضُّعفاء على وجه التّأكيد بالمتابَعة أو لزيادة فيه تنبيه على فائدة فيما قدّمه» اهـ.

ثُمّ قال المليباري: «فهذا كلامٌ صريحٌ بأن الإمام مسلمًا يورِد في «صحيحه» أحاديث الثّقات متأصِّلًا بها، وأحاديث الضّعاف تابعًا لها، وأنّه يرتّبها حينئذ: فيذكر حديث الثقة أولًا، ثُمّ يذكُر حديث الضّعيف ثانيًا؛ هذا هو التّرتيب الذي بيّنه الإمام مسلم في المقدّمة وحرّره القاضي قبله»[1].

أقول:

أولًا: إنّ الإمام مسلمًا رَحِمَهُ اللَّهُ لَم يلتزِم التّرتيب على هذا الوجه الذي ذكره الحافظ ابن الصّلاح؛ وتقليده في الخطأ أو تقليد غيره لا يُجيزُه الإسلام: فالإمام مسلم قد يسوق أبوابًا كلها من أوّلها إلى آخرها برجال من الدرجة الأولى، وهذا كثير، وقد يصدِّرُ الباب بإسناد من رجال الدرجة الثانية ثُمّ يعقّب بإسناد أو أسانيد من رجال الدرجة الأولى، وقد يكون أسانيد الباب كلّها من رجال الدرجة الثّانية -وهذا نادر-؛ وقد بيّنتُ ذلك في كتابي: «منهج الإمام مسلم في ترتيب صحيحه».

ثانيًا: إنّ موضع النّزاع ليس هو هذا التّرتيب الذي قاله ابن الصّلاح الذي يرى فيه أنّ مسلمًا يسوق أسانيد الطّبقة الثانية على وجه التأكيد والتقوية، وإنّما هو ترتيب آخر ادّعاه المليباري لَم يسبِقه إليه القاضي عياض ولا ابن الصّلاح بل لا يقولُه أيُّ

---

(١) «الترضيح»: (ص٤٨-٤٩)

مسلم؛ وهو ذلك الترتيب الذي ينطوي على العلل المدمِّرة في كل بابٍ من أبواب «صحيح مسلم».

فالباب الذي فيه عشرة أحاديث ينسف ترتيب المليباري منها خمسة[1] ولو جاءت من أصحّ الطرق وأقواها، ويجعلها ترتيبُ المليباري خارج الأُصول والمتابِعات؛ وهذا هو الذي أزعجنا وحملنا على التصدِّي له.

ثالثًا: انظر إلى المليباري كيف فرح بكلام ابن الصّلاح على مخالفته الواضحة لكلام مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ الذي صرّح بقوله:

«فإذا نحن تقصّينا أخبار هذا الصنف من الناس أتبعناها أخبارًا يقع في أسانيدها بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان»[2].

ومعنى «تقصيناها»: أتينا بها كلها؛ وهذا يُبطل كلام ابن الصّلاح، وإن واقع كتاب مسلم كذلك، ويبعد كلَّ البُعد عمّا يقولُه ابن الصّلاح -غفر اللَّه له-؛ ولكل جَوَادٍ كَبْوَة، وما أخطر هذه الكَبْوة!.

كيف يصحّ قولُه: «وذلك بأن يذكر الحديث أوّلًا بإسناد نظيف رجاله ثقات ويجعله أصلًا ثم يتبع ذلك بإسناد آخر -أو أسانيد- فيها بعضُ الضّعفاء على وجه التّأكيد بالمتابعة»؟؟!.

أليس معنى هذا أنه لا يكون صحيحًا في كلّ باب إلا الحديث الأوّل الوارِد بالإسناد النّظيف على اصطلاح ابن الصّلاح؟؟!.

لَيْتَه لَم يقل هذا الكلام الذي هذا مؤدّاه، والذي يتعلّق به المليباري وأمثالُه من أهل الأهواء.

ولو تدبر ابن الصلاح هذا القول وما يؤدِّي إليه لَمَا قاله[3]، مع احترامنا له،

---

(١) بل قضى على باب فيه عشر طرق عن ثلاثة من الصحابة، وقضى على شواهدها الكثيرة، مخالفًا في ذلك أكثر من عشرين عليمًا حكموا لها بالصحّة.

(٢) وهذه العبارة ليت ابن الصّلاح لَم يقلها، فإنّها تُشعر بعدم نظافة ما بعدها.

(٣) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه: «بيان الدليل على بطلان التحليل» (ص٢٠٧). «فالواجب على من شرح اللَّه صدره للإسلام إذا بلغته مقالة ضعيفة عن بعض الأئمة ألاّ يحكيها لمن يتقلّدها، بل=

وحسن ظنّنا به.

وهذا «صحيح مسلم» بين أيدينا لمن أراد أن يعرف الحقيقة، وكتب الرجال موجودة تساعده على ذلك.

* * *

= يسكت عن ذكرها إن تيقّن صحتها، وإلاّ توقف عن قبولها، فما أكثر ما يُحكى عن الأئمة ما لا حقيقة له، وكثير من المسائل يخرجها بعض الأتباع على قاعدة مسوقة، مع أن ذلك الإمام لو رأى أنها تُفضي إلى ذلك لما التزمها..»

تعلق المليباري بالنووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ

نقل عن النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ قوله عن الإمام مسلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ :

«ومن ذلك : احتياطه في تخليص الطّرق وتحول الأسانيد مع إيجاز العبارة وكمال حسنها .

ومن ذلك : حسن ترتيبه وترصيفه الأحاديث على نسق يقتضيه تحقيقه وكمال معرفته بمواقع الخطاب ودقائق العلم وأصول القواعد وخفيّات علم الأسانيد ومراتب الرّواة، وغير ذلك».

أقول :

إنّ النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ يمدح الإمام مسلمًا و «صحيحه»، ولكنّه لا يقصد ما يردّده المليباري من أنّ الإمام مسلمًا رَحِمَهُ ٱللَّهُ يبيّن العلل من خلال هذا التّرتيب ومن خلال التقديم والتأخير وبيان وُجوه الاختلاف، وأنه إذا قدّم ما هو مستحقٌّ أن يؤخّره أو أخّر ما هو مستحقّ أن يقدّمه أنّه يريد بهذا التّصرُّف بيان العلل .

فإنّ هذا ما قاله، ولا يقوله عالِم يخشى اللَّه ويحترم عقله .

وقد بيّنتُ له في كتابيَّ السابقين أنّ النّووي لَم يفهم ما فهمتَه من الباطل .

ولو كان فهم فهمك هذا لَمَا ردّ على الدّارقطني انتقاده من أوّل شرحه إلى آخره .

ولقال للدّارقطني إنّ انتقادَك في غير موضعه ؛ لأنّ مسلمًا قد التزم ببيان العلل في «صحيحه»، وهذا الذي تنتقده فيه إنّما هو تنفيذ لما وعد به من بيان العلل وشرحها .

وأؤكّد لك الآن أنّ منهجك الباطل لا يقول به عالِم مسلم لا النّووي ولا عياض ولا ابن الصّلاح ولا غيرُهم مِمّن تتعلّق بِهم .

أفكلّما رأيت كلمة «ترتيب» في كلامِ عالِمٍ تعلّقت بِها ولو كان بين مقصوده ومقصودك بُعْدَ المشرقين .

إنّ هناك مَن فسّر هذا التّرتيب الذي ورد في كلام النّووي وغيره: بأن يبدأ بالْمُجمَل والمشكِل والمنسوخ والْمُمْتَنِعِ والْمُبْهَمِ، ثم يردف بالمبيِّن والنّاسخ والمصرّح والمعيّن والمنسوب»[1].

وهذا الكلام وإن كان في بعضه نظر لكنّه خيرٌ وأقرب إلى العقل والفطرة من كلامك ومنهجك الباطل.

وقد ذكر النّووي رَحِمَهُ اللهُ بعض دقائق مسلم وتحريّاته فقال:

«فمن تحرِّي مسلم: اعتناؤه بالتّمييز بين «حدّثنا» و«أخبرنا»، وتقييده ذلك على مشايخه وفي روايته؛ وكان من مذهبه الفرق بينهما...

ومن ذلك: اعتناؤه بضبط اختلاف لفظ الرُّواة، كقوله: «حدّثنا فلان وفلان - واللفظُ لفلان-»، «قال -أو قالا-: حدّثنا فلان»؛ وكما إذا كان بينهما اختلاف في حرف من متن الحديث أو صفة الرّاوي أو نَسَبِهِ أو نحو ذلك فإنّه يبيّنه...؛ وسترى في هذه الشرح من الفوائد ذلك؛ ما تقرّ به عينُك»[2].

«ومن تتبّع هذه الفوائد لا يجد من بينها: الترتيب وشرح العلل.. إلخ».

قال: «ومن ذلك: تحرّيه في رواية صحيفة همّام بن منبّه عن أبي هريرة، كقوله: «حدّثنا محمد بن رافع، قال: حدّثنا عبد الرزاق، حدثنا مَعْمَر، عن همّام قال: هذا ما حدّثنا أبو هريرة عن محمد رسول الله ﷺ».

فذكر أحاديث منها: وقال رسول ﷺ: «إذا توضأ أحدُكم فليستنشق» وشرح ذلك.

ومن تحرّيه في مثل قوله: «حدّثنا عبد الله بن مَسْلَمة، حدّثنا سليمان -يعني: ابن بلال-، عن يحيى -وهو ابن سعيد-» فلم يستجز ﷺ أن يقول: «سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد» لكونه لَم يقع في روايته منسوبًا، فلو قاله منسوبًا لكان مخبرًا عن شيخه أنّه أخبره بنسبه ولَم يُخبره...

---

(١) «شرح شرح نخبة الفكر» لِمُلاَّ علي قاري (ص٢٧٢-٢٧٣)، شركة دار الأرقم - بيروت.

(٢) مقدّمة «شرح النّووي لصحيح مسلم» (١/ ٢١-٢٢).

ومن ذلك: احتياطُه في تخليص الطّرق وتحوّل الأسانيد مع إيجاز العبارة وكمال حسنها.

ومن ذلك: حسن ترتيبه وترصيفه الأحاديث على نسقٍ يقتضيه تحقيقُه وكمال معرفته بمواقع الخِطاب ودقائق العلم وأصول القواعد وخفيّات علم الأسانيد ومراتب الرُّواة»[1].

ولَم يذكر التّرتيب الذي يلهجُ به المليباري، ولا شرح العلل، ولا تقديْم ما يستحقّ التّأخير... إلخ ولا الخصائص الإسناديّة.

فكيف يجوز أن ينسِب إليه ما لَم يقله ولَم يخطُر على باله؟؟!.

قال المليباري مبيِّنًا مراد النووي:

«يعني: أنّ المتن صحيح وقد أخرجه مسلم أوّلًا بأسانيد نظيفة خالية عن الاختلاف معتمدًا عليها، ثم أورده من طريق حميد بن عبد الرحمن المعلول مبيِّنًا الاختلاف الذي وقع بين رُواته في الوصل والإرسال

والأمر واضحٌ جِدًّا أن الإمام النّووي صرّح بأنّه أورد هذه الطّرق المعلولة في «صحيحه» ليبيِّن الاختلاف في الوصل والإرسال ولَم يعتمد عليها، بل اعتمد على الحديث الذي ساقه بأسانيد صحيحة في صدر الباب على أنه أجاب أيضًا بالقاعدة المعروفة عند الفقهاء والأصوليّين وهي: قبول زيادة الثّقة.

وقال -أيضًا- «وهذا الذي ذكره الإمام الدّارقطني من استدراكه هذا على مسلم فاسد؛ لأنّ مسلمًا رَحِمَهُ اللَّهُ قد بيّن اختلاف الرّواة في وصله وإرساله، ومذهبه ومذهب الفقهاء والأصوليّين ومحقّقي المحدّثين أن الحديث إذا روي متّصِلًا ومرسلًا حُكِم بالاتّصال ووجب العمل به، لأنّها زيادة ثقة، وهي مقبولة عند الجماهير؛ فلا يصحّ استدراك الدارقطني، والله أعلم». «شرح النووي»: (١٠/ ٤٣)»[2].

---

(١) مقدمة «شرح النووي لصحيح مسلم»: (١/ ٢٢-٢٣).

(٢) «التوضيح»: (ص٥٦).

أقول:

مسكين المليباري!، إنّه يظنّ أنّ كلّ بيضاء شَحْمَة، وكلّ حمراء تمرة ولو كانت جَمْرة.

إنّ كلام النّووي عليك لا لك:

١- ألاَ تراه حكم بوصل ما يسمّى مرسَلًا من طريق حميد.

٢- ألاَ تراه قد صرّح بأنّه ثبت وصله عن أولاد سعد -يعني: من طريق حميد-.

٣- ألاَ تراه استشهد بالقاعدة الّتي نسبها إلى الفقهاء والأصوليّين والْمُحقِّقين من أهل الحديث.

٤- ألاَ تراه أحالك على ردوده على الدّارقطني.

هذا كلُّه فيما يتعلّق بحديث حميد بن عبد الرحمن.

٥- فلماذا تتقول على النّووي بقولك الظّالِم: «وواضحٌ جدًّا أنّ الإمام النّووي صرّح بأنّه أورد هذه الطرق المعلولة وهو لا يراها معلّة، ويردّ على من أعلّها».

ما أخطر مثل هذا المتهوّر على العلم، وما أخطره على حديث رسول اللَّه ﷺ وعُلومه.

هذا فيما يتعلّق بحديث حميد بن عبد الرحمن.

وأمّا بالنسبة لحديث أمّ سلمة رضي الله عنها الذي انتقده الدّارقطني وأشار إليه بأنه في (١٠/ ٤٣) فماذا استفاد منه المليباري؟، ألا يُدرك أنّه ضدّه:

١- فالنّووي قد حكم على استدراك الدارقطني بأنّه فاسد.

٢- وحكى أنّ مذهب مسلم ومذهب الفقهاء والأُصوليّين ومحقِّقي المحدِّثين أنّ الحديث إذا روي متّصلًا ومرسلًا حكم بالاتّصال ووجب العمل به

٣- لأنّها زيادة ثقة، وهي مقبولة عند الْمُحقّقين.

٤- فلا يصحّ استدراكُ الدارقطني.

ولَم يقل النّووي إنّ بيان مسلم للاختلاف من أجل الإعلال بالمرسل كما يريد

أن يموّه بكلامه المليباري.

إنّ هذا الرجل قد خذله الله فهو يسوق كلام العلماء ويردّده على أنّه له وهو عليه.

فلا والله لا النّووي ولا القاضي عياض ولا الدّارقطني ولا غيرهم من العلماء على منهجك الفاسد: «الترتيب، والتقديم، والتأخير»، ولا أنّ مسلمًا إذا قدّم ما هو مستحقٌّ للتأخير وإذا أخّر ما هو مستحقٌّ أن يقدّم فإنّه أدرك فيه شيئًا.

ولا أنّ مسلمًا يورِد الأحاديث المعلّة برجال من الطبقة الأولى خارج الأصول والمتابعات.

وصدق رسول الله ﷺ حيث قال في الخوارج: «يقرءون القرآن يحسبونه لهم وهو عليهم»؛ فإن صاحب الهوى يعميه هواه ويُصِمُّه فيحتجّ بِما يخيّلُ له الشيطان وهواه أنه له وهو عليه.

ثُمّ إنّه على مذهبه الفاسد يلزمه أن يعلّ ما بعد المرسل مِمّا جاء في آخر الباب عن أم سلمة وأنس من طرق صحيحة بأقوى الأسانيد[1].

ثُمّ قال المليباري:

«قلتُ: إن قضيّة قبول زيادة الثقة ليس على إطلاقها عند الْمُحدّثين، فإنَّهم يعتمدون على القرائن ويقبلون ما دلّت عليه القرائن -كما بيّنا سابقًا-».

أقول:

إنّ نسبة هذا المذهب إلى الْمُحدّثين بِهذا الإطلاق ليست بصحيحة، وإنّما هذا مذهب بعض الأئمة منهم -وقدّمتُ بيان ذلك-.

ثُمّ إنّ النووي نسب قبول الزّيادة إلى الفقهاء والأصوليّين والْمُحقّقين من الْمُحدّثين بل نسب ذلك إلى مسلم وقد صرّح مسلم بذلك في مقدّمته.

فإن كان لا يعتمد نقله فلماذا يعتمد فهمه فيما يأتي:

حيث قال: «وقال -أيضًا-: في «باب مواقيت الحج: ٨/ ٨١»: ذكر مسلمٌ في

---

(١) انظر: «صحيح مسلم مع شرح النّووي»: (١٠/ ٤٤-٤٥).

الباب ثلاثة أحاديث: حديث ابن عبّاس أكملها لأنّه صرّح فيه بنقله المواقيت الأربعة من رسول الله ﷺ في أوّل الباب، ثم حديث ابن عمر لأنّه لَم يحفظ ميقات أهل اليمن بل بلغه بلاغًا، ثُمّ حديث جابر، لأنّ أبا الزُّبير قال: «أحسب جابرًا رفعه» وهذا لا يقتضي ثبوته مرفوعًا».

قال المليباري:

«فظهر لنا جليًا أنّ النووي يُقرُّ بأنّ مسلمًا شرح العلّة في مواضعها من الصّحيح، ويرتّبُ الأحاديث حسب القوّة والسلامة، كما أقرّ بها القاضي عياض وابن الصلاح -رحمهم الله-».

أقول:

هذا من النووي في خصوص هذا الباب ولا يطّرد في التّرتيب ولا في البداية بأكمل الأحاديث ولا في ختمها بمثل حديث أبي الزّبير.

أما التّرتيب فقد أجريتُ دراسة على «صحيح مسلم»، وضربتُ أمثلة كثيرة بيّنتُ فيها أنّه لَم يلتزم فيها التّرتيب الذي قاله ابن الصلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ. أمّا على الوجه الذي قاله المليباري فهو أبعد من مناط الثريّا.

وقدّمتُ للأمثلة الّتي أشرتُ إليها بقولي:

«اعلم: أنّ مسلمًا رَحِمَهُ ٱللَّهُ لَم يلتزم التّرتيب بين أحاديث الطّبقتين اللّتين ذكرهما في مقدّمة كتابه، ولَم يعنّت نفسه بذلك، ولَم يجعل ذلك ضَرْبَة لازب، كما يتخيّله من لا يعرف هذا الواقع:

١- فأحيانًا يقدّم أسانيد الطّبقة الأولى.

٢- وأحيانًا يقدّم أسانيد الطّبقة الثانية.

٣- وأحيانًا لا يورِد في الباب إلا أحاديث الطبقة الأولى.

٤- وأحيانًا لا يورِد في الباب إلا أحاديث الطبقة الثانية إذا لَم يجد شيئًا من أحاديث الطبقة الأولى، وإذا كانت طرق الثانية تصل إلى درجة الصحّة الّتي التزمها.

٥- وأحيانًا لا يورد في الباب إلا حديث صحابيّ واحد.

وهذه الأنواع كثيرة جدًا، والأمثلة الَّتي أذكرها إنَّما هي نماذج، وليعلم القارئ أنّ الترتيب ليس هدفًا لمسلم، وأنّ التقديم والتأخير للأحاديث لا دخل لهما في القوّة والضّعف، والتّصحيح والتعليل.

وانظر الأمثلة في كتابي: «منهج مسلم»: (من ص٥٢-٨٢) لترى بوُضوح بُطلان ادّعاءات المليباري في التّرتيب والتعليل له، وبالتقديم والتأخير.

وقد ختم مسلم كثيرًا من أبوابه بأحاديث من الطّبقة الأولى ومتفق عليها.

وأما البداية بالحديث الأكمل فهذا أمرٌ لَم يلتزم به مسلم، ولا دخل له في التّرتيب؛ فلا تشاء أن ترى خلاف هذه الدعوى إلا رأيت خلافها.

وسأضرب مثلًا واحدًا، وأحيل القارئ على كتاب مسلم؛ هذا المثال هو عكس الباب الذي تعلّق به المليباري:

فقد صدّر الإمام مسلم[1] رَحِمَهُ اللَّهُ بحديثٍ فيه علّة لَم يقصدها: قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «حدّثنا ابن أبي عمر، حدّثنا سفيان، عن الزُّهري، عن عامر بن سعد، عن أبيه قال: قسم رسول اللَّه ﷺ قسمًا، فقلت: يا رسول اللَّه اعط فلانًا فإنّه مؤمن، فقال النَّبي ﷺ: «أو مسلم»، أقولها ثلاثًا ويردّدها عليّ ثلاثًا: «أو مسلم»؛ ثم قال: «إنّي لأعطي الرجل وغيره أحبّ إليّ منه مخافة أن يكُبّه اللَّه في النّار».

في إسناده: ابن أبي عمر لازم سفيان، وهو صدوق؛ قال ابن أبي حاتم: «كان فيه غفلة».

وفي الإسناد علّة وهي: سقوط مَعْمَر بين سفيان والزُّهري؛ بيّن ذلك الدارقطني في «تتبّعه»، ووضّحتُها في كتابي «بين الإمامين».

ثُمّ قال مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ: «حدّثني زهير بن حرب، حدّثنا يعقوب ابن إبراهيم، حدّثنا ابن أخي الزُّهري، عن عمّه قال: أخبرني عامر بن سعد ابن أبي وقّاص، عن أبيه سعد أنّ رسول اللَّه ﷺ أعطى رهطًا وسعدٌ جالسٌ فيهم؛ قال سعد: فترك

(١) (١/ ١٣٢): «كتاب الإيمان، باب تألّف قلب من يُخاف على إيمانه لضعفه، حديث (١٥٠)

رسولُ اللَّه ﷺ منهم من لَم يعطه وهو أعجبُهم إليّ، فقلتُ: يا رسول اللَّه مالك عن فُلان؟ فو اللَّه إنّي لأراه مؤمنًا، فقال رسول اللَّه ﷺ: «أو مسلمًا»؛ قال: فسكتُ قليلًا، ثم غلبني ما أعلم منه فقلتُ: يا رسول اللَّه ما لك عن فلان؟، فو اللَّه إنّي لأراه مؤمنًا، فقال رسول اللَّه ﷺ: «أو مسلمًا»؛ قال: فسكتُّ قليلًا، ثم غلبني ما علمتُ منه فقلتُ: يا رسول اللَّه ما لك عن فلان؟، فو اللَّه إني لأراه مؤمنًا، فقال رسولُ اللَّه ﷺ: «أو مسلمًا؛ إني لأعطي الرجل وغيره أحبّ إليّ منه خشية أن يكبّ في النار على وجهه».

فهذا الحديث من هذا الوجه فيه بيان لسعد في الإسناد، وبيان للسّبب في المتن -كما هو واضح-.

وفي إسناده ابن أخي الزُّهري صدوق له أوهام.

ثُمّ قال: «حدّثنا الحسن بن عليّ الْحُلواني، وعبد بن حُميد قالا: حدّثنا يعقوب -وهو ابن إبراهيم بن سعد-، حدّثنا أبي، عن صالح، عن ابن شهاب قال: حدّثني عامرُ بن سعد، عن أبيه سعد أنه قال: أعطى رسول اللَّه ﷺ رهطًا وأنا جالسٌ فيهم».

بِمثل حديث ابن أخي ابن شهاب عن عمّه؛ وزاد: فقمتُ إلى رسول اللَّه فسارَرْتُه، فقلتُ: ما لك عن فلان؟.

وحدّثنا الحسن بن عليّ الْحُلواني، حدّثنا يعقوب، حدّثنا أبي، عن صالح، عن إسماعيل بن محمد قال: سمعتُ محمد بن سعد يحدّثُ هذا، فقال في حديثِه: فضرب رسولُ اللَّه ﷺ بيده بين عنقي وكتفي ثم قال: «أقتالًا -أي: سعد- إني لأعطي الرجل».

فختم مسلمٌ البابَ بإسنادين رجالُهما من الطبقة الأولى أَحْفَظُ وأوْثَقُ من ابن أبي عمر وابن أخي الزُّهري.

وقد أحال بمتنيهما على حديث ابن أخي الزُّهري وهو أتمّ من حديث ابن أبي عمر، وذكر فيهما زيادتان ذكرهما مسلم -كما ترى-.

فهذا المثال بِهذا الباب فيه عكس ما تعلّق به المليباري في الأمور الثّلاثة -كما

وصحته-.

وفيما يدّعيه أنّ مسلمًا يبتدئ بالأصحّ فالأصح، ويرتّب حسب القوّة والسّلامة، وأنه إذا أخّر ما يستحقّ التقديم فإنّ مسلمًا أدرك فيه شيئًا أي. علّة.

بل إنّه يجعله خارج الأصول والمتابَعات كما ادّعى في بحثه الأوّل، وخارج الأصول كما ادّعى في بحثه الثّاني.

وأصبح الآن يقول: «أنه يخرجها على سبيل التّبع والاستئناس»، ولا ندري ما سيقولُ في المستقبَل.

ومما يبطل دعاوى المليباري في الترتيب والتقديم والتأخير... إلخ، أن الإمام مسلمًا أورد هذا الباب بعينه بأسانيده ومتنه في: «كتاب الزكاة (٤٥) باب إعطاء من يخاف على إيمانه»، مبتدءًا بالإسناد الثالث وهو: حدثنا الحسن بن علي الحلواني وعبد بن حميد قالا: حدثنا يعقوب، وهو ابن إبراهيم بن سعد، حدثنا أبي، عن صالح عن ابن شهاب قال: حدثني عامر ابن سعد عن أبيه سعد به مرفوعًا.

فلو كان ملتزمًا الترتيب فلماذا يقدم هنا ما أخّره هناك على هذه الصورة؟.

* * *

تعلقه بابن رشيد

قال المليباري:

«وابنُ رشيدٍ الفهْري:

يقول ابن رشيد في كتابه «السَّنَن الأبْيَن» (ص٨٧):

«وأمّا أنت فظهر من فعلك في كتابك أنّك لَم يصف عندك كدر الإشكال في هذا الحديث، فأوردت في كتابك حديث مالك مصدِّرًا بِها[1]؛ بناءً على اعتقادِك فيه الاتّصال وفي غيره الانقطاع، فقلت: حدّثنا يحيى بن يحيى قال: قرأتُ على مالك، عن ابن شهاب، عن عُروة، عن عمرة، عن عائشة قالت: كان النَّبِي ﷺ إذا اعتكف يُدني رأسه فأُرَجِّله... الحديث.

ثُمّ أتْبَعْته باختلاف الرُّواة فيه على شرطك من أنّك لا تكرِّرُ إلا لزيادة معنًى أو إسناد يقع إلى جنب إسناد لعلّة تكونُ هناك، فقلت: حدّثنا قتيبة بن سعيد... الحديث. اهـ».

ثُمّ قال المليباري:

«فابن رشيد -أيضًا- فهم من منهج مسلم الذي أوضحه في المقدّمة: أنّ الإمام مسلمًا إنّما قدّم حديث مالك عن ابن شهاب وصدّر به الباب لأنّه سليمٌ ومتّصل، ثُمّ أتْبَعه بحديث لَم يسلم من الانقطاع، ولَم يصف كدر الإشكال فيه عنده.

وهذا هو التّرتيب العلمي الذي بيّنه مسلم، وفهمه العلماء حتّى استدلّ به ابن رشيد الفهري على أنّ حديث مالك الذي صدّر به الباب أسلم وأصحّ من غيره»[2].

أقول:

أولًا: إن المسألة الأساسيّة الّتي قام بمناقشتها ابن رشيد هي قضيّة الاختلاف بين مسلم والبخاري -رحمهما الله- في الإسناد المعنعن هل يُشترط فيه اللّقاء بين

---

(١) كذا ! والصّواب: (به) مريبًا، وهو في «السَّنَن الأبْيَن» كذلك.

(٢) «التوضيح»: (ص٥٢).

الراوي وشيخه أو يكتفى في ذلك بثبوت المعاصرة مع إمكان اللّقاء؛ ولا دخل لترتيب مسلم لأحاديث «صحيحه» في هذه المسألة.

ثانيًا: أما مسألة التّرتيب فيجوز أن يكون ابن رشيد قد قلّد ابن الصّلاح فيها؛ وذلك غير مسلَّم لهما، لأنّ واقع «صحيح مسلم» بخلاف ذلك: فهناك أبوابٌ كثيرة في «صحيح مسلم» كلّها بأسانيد صحيحة رجالها من الطّبقة الأولى، وأبوابٌ كثيرة أكثرُها من رجال الطّبقة الأولى وفيها من أهل الطبقة الثانية، وأبوابٌ ليس فيها إلاّ رجال الطبقة الثانية لكنّها تصل بمجموع طرقها إلى درجة الصّحة.

وقد وضّحتُ كلّ ذلك في كتابي: «منهج مسلم في ترتيب صحيحه» وأشرتُ إليه في هذا البحث.

ثالثًا: أن المليباري لَم يفهم قولَ ابن رشيد الآتي: «بناءً على اعتقادك فيه الاتصال وفي غيره الانقطاع» فإنّ ابن رشيد إنّما أراد إلزام مسلم بما قاله في مقدّمته من توسّط عثمان بن عروة بين هشام وبين أبيه عُروة، فابن رشيد لا يعتقد فيه الانقطاع.

رابعًا: أنّ إلزام ابن رشيد لمسلم بأن ثنّى بإسناد فيه انقطاع في اعتقاد مسلم غير سديد؛ وذلك أنّ الإمام مسلمًا أورد في «باب جواز غسل الحائض رأس زوجها وترجيله...» حديث ابن شهاب عن عروة عن عمرة عن عائشة من طريق مالك، وهذا إسناد صحيح؛ ثم ثنّى بحديث قُتيبة وابن رُمح عن اللّيث عن ابن شهاب عن عروة وعمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة رضي الله عنها، وهو إسنادٌ صحيحٌ متّصلٌ لا غُبار على اتّصاله من طريق عُروة وعمرة؛ فهو صحيح عند مسلم، وعند جميع أهل الحديث لا انقطاع فيه في نظر أحدٍ منهم، وصحيحٌ عند ابن رشيد -أيضًا- بدليل قوله في «السَّنَن الأبْيَن»[1] بعد الكلام الذي نقله عنه المليباري: «فقد بيّن الليث في حديثه عندك وعند البخاري أنّه له عنهما... وقد كفى الإمام أبو عبد اللّه البخاري مئونة البحث وبيّن أنه عند عُروة مسموع من عائشة فذكر رواية هشام عن أبيه بإسقاط عمرة من طريق مالك وابن جُريج عن هشام عن أبيه عن عائشة».

---

(١) (ص٨٧-٨٨)، الدار التونسية للنشر.

فابن رشيد يعتقد صحّة هذا الحديث وصحّة كلّ إسناد من أسانيده حتى من طريق هشام عن أبيه.

لكنّه أخطأ على الإمام مسلم في قوله: «بناء على اعتقادك فيه الاتصال وفي غيره الانقطاع» فإنّ مسلمًا لا يعتقد الانقطاع في الطّريق الثاني عن اللّيث عن ابن شهاب عن عروة وعمرة أبدًا، بل هذا خطأ واضح عليه من ابن رشيد.

فبطلت تَهاويل المليباري وتبيّن أنه لا يفهم الكلام الذي يتعلّق به ثم يستنتج منه ما امتلأ به دماغه من الباطل.

افهم ما سبق حقّ الفهم، ثُمَّ تأمّل قول المليباري: «فابن رشيد -أيضًا- فهم من منهج مسلم الذي أوضحه في المقدّمة وأن مسلمًا إنّما قدّم حديث مالك عن ابن شهاب وصدّر به الباب لأنّه سليم ومتّصل، ثم أتبَعَه بحديث لَم يَسْلَم من الانقطاع».

وهذا من أفرَى الفِرَى على مسلم وكتابه، وعلى حديث اللّيث عن ابن شهاب... إلخ.

وقول المليباري بعد هذا: «وهذا هو التّرتيب العلمي الذي بيّنه مسلم وفهمه العلماء» إلخ؛ من أفرَى الفِرَى على الإمام مسلم وعلى كتابه وعلى العلماء، ودليلٌ واضح على الهوى الجامح بالمليباري، وأنّه ينتهز كلّ فرصة تخيّل له للتهويش على كتاب تلقّت أحاديثَه الأمّة بالقَبول وأجمعت على صحّتها.

ثُمّ انظر كيف يضطرب في بحثه ويتناقض، فقد مرَّ بك أنه قد هوّل على شرح مسلم للعلل بالتّرتيب والتّقديم والتّأخير، ثم هوّل مرّة ثانية بشرح مسلم للعلل بالكلام، ثم عادت حليمة لعادتِها القديمة فيعلّلُ هنا بالتّرتيب والتقديم والتأخير، ولَم يعترف من هذا الباب إلا بطريق مالك.

أليس هذا الإرجاف يهدف إلى ما بيّنته مرارًا من سوء قصد هذا الرجل وخطورة المنهج الذي يتعلّق به على «صحيح مسلم»، وأنه يهدم أحاديث كلّ الأبواب ما عدا الحديث الوارد بالطريق الأوّل في كل باب.

ومن أوّل أقواله الخطيرة: «إنّ مسلمًا يخرج هذه الطرق خارج الأصول والمتابَعات». ولو كانت هذه الطرق من أرقى الدرجة الأولى.

تعلقه بالحافظ ابن حجر

قال المليباري:

«ويقول الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ في «الهدي» (ص١٣):

«فهذا محمولٌ على حُسن الوضع وجودة التّرتيب» يوجِّه به الحافظ رأي مسلم[1] بن القاسم القرطبي في تفضيل «صحيح مسلم» على «صحيح البخاري»، يعني: به يمتاز «صحيح مسلم» بجودة التّرتيب وحُسن الوضع عن سائر الكتب الحديثيّة، ولذا فضّله القرطبي على «صحيح البخاري»[2].

أقول:

أولًا: لماذا لَم تنقل كلام الحافظ الآتي:

«لا ريب في تقديم البخاري ثم مسلم على أهل عصرهما ومَن بعده من أئمّة هذا الفنّ في معرفة الصّحيح والمعلّل، فإنّهم لا يختلفون في أنّ عليّ بن المديني كان أعلم أقرانِه بعلل الحديث، وعنه أخذ البخاري... وكان محمد بن يحيى الذُّهْلي أعلمَ أهل عصره بعلل حديث الزُّهري، وقد استفاد منه ذلك الشيخان جميعًا.

وروى الفِرَبْرِي عن البخاري قال: «ما أدخلتُ في «الصحيح» حديثًا إلاَّ بعد أن استخرْتُ الله تعالى وتيقّنْتُ صحّته».

وقال مكي بن عبد الله: سمعتُ مسلم بن الحجّاج يقول: «عرضتُ كتابي هذا على أبي زُرعة الرازي فكلُّ ما أشار أنّ له علّة تركتُه».

فإذا عُرف وتقرّر أنّهما لا يخرجان من الحديث إلا ما لا علّة له أو له علة

---

(١) صوابه «مَسْلَمَة» كما في «تأريخ الأندلس» لابن الفَرَضي (٢/ ١٢٨)، و«الميزان» مع «اللسان»: (٦/ ٣٥).

(٢) «التوضيح»: (ص٥٢)

إلا أنَّها غير مؤثِّرة عندهما، فبتقدير توجيه كلام من انتقد عليهما يكون قولُه معارض لتصحيحهما، ولا ريب في تقديمهما في ذلك على غيرهما فيندفع الاعتراض من حيث الجملة، وأما من حيث التَّفصيل فالأحاديث الَّتي انتقدت عليهما تنقسم أقسامًا»[1]. ثُمَّ شرع يجيب عن هذه الأقسام بما يدفع وُجود العلل عن الكتابين.

أفمن يقول هذا القول ويقرِّرُ هذا التقرير ويسوق هذه الروايات لإثبات أن الشيخين لا يرويان في كتابيهما إلاَّ ما اعتقدا صحَّته ولا يُخرجان ما يريان فيه عللًا، أفمن هذا واقعُه يقصد بالتَّرتيب في «صحيح مسلم» بيان العلل وشرحها بِهذا التَّرتيب.

ثانيًا: أنَّ مراد الحافظ بجودة الوضع وحسن التَّرتيب بعيد بُعدًا سحيقًا عمَّا يدَّعيه عليه المليباري.

قال بعد أن نقل عن بعض المغاربة -ومنهم ابن حزم- تفضيل «صحيح مسلم» على «صحيح البخاري»:

«ومن ذلك: قولُ مسلمة بن قاسم القرطبي -وهو من أقران الدارقطني- لَمَّا ذكر في تاريخه «صحيح مسلم» قال: لَم يضع أحدٌ مثلَه.

فهذا محمولٌ على حسن الوضع وجودة التَّرتيب.

وقد رأيتُ كثيرًا من المغاربة مِمَّن صنَّف في الأحكام بحذف الأسانيد كعبد الحق في «أحكامه» وجمعه يعتمدون على كتاب مسلم في نقل المتون وسياقها دون البخاري لوُجودها عند مسلم تامَّة وتقطيع البخاري لها؛ فهذه جهة أخرى من التَّفضيل»[2].

فهذا مقصود الحافظ بجودة الوضع وحسن التَّرتيب.

وقال الحافظ في «النُّكت»[3]:

«قلت: وما فضَّله به -يعني: صحيح مسلم- بعض المغاربة ليس راجعًا إلى

---

(١) «هدي الساري»: (ص٣٤٦-٣٤٧).

(٢) «هدي الساري»: (ص١٣).

(٣) (١/ ٢٨٢-٢٨٣).

الأصحيّة، بل هو لأمور:

١- أحدهما: ما تقدّم عن ابن حزم -يعني: أنّ صحيح مسلم ليس فيه بعد المقدّمة إلاّ الحديث السّرْد-.

٢- والثاني: أنّ البخاري كان يرى جواز الرواية بالمعنى، وجواز تقطيع الحديث من غير تنصيص على اختصارِه بخلاف مسلم... وذكر لذلك سببين، الثاني منهما: «أن البخاري استنبط فقه كتابه من أحاديثه فاحتاج أن يقطِّع المتن الواحد إذا اشتمل على عدّة أحكام ليورِد كل قطعة منه في الباب الذي يستدلّ به على ذلك الحكم الذي استنبطه منه؛ لأنّه لو ساقه في المواضع كلها برُمّته لطال الكتاب.

ومسلم لَم يعتمد ذلك، بل يسوق أحاديث الباب كلها سردًا عاطفًا بعضها على بعض في موضع واحد، ولو كان مشتملًا على عدّة أحكام فإنّه يذكُره في أمَسّ المواضع وأكثرها دخلًا فيه، ويسوق المتون تامّة محرّرة؛ فلهذا ترى كثيرًا مِمّن صنّف في الأحكام بحذف الأسانيد من المغاربة إنّما يعتمدون على كتاب مسلم في نقل المُتون».

هذا ما يتعلّق بالمغاربة، ولا يُحفظ عن أحدٍ منهم أنّه صرّح بأن «صحيح مسلم» أصحّ من «صحيح البخاري» فيما يرجع إلى نفس الصحّة. اهـ.

فهذا وذاك ما يقصد الحافظ من حُسن الوضع وجودة التّرتيب من سياق أحاديث الباب كلّها في موضع واحد وسوق المتون تامّة محررة وسردها عاطفًا بعضها على بعض، مِمّا دفع المصنّفين في الأحكام إلى تقديمه على «صحيح البخاري»، والذين يصنّفون الكتب في الأحكام إنّما يتحرّون الأحاديث الثّابتة لا الأحاديث المُعَلّة.

والظاهر: أنّ المغاربة إنّما يفضّلون مسلمًا من جهة الصحّة، ومن لا يوافقهم يحمل كلامهم على ما ذكره الحافظ؛ وكلا الفريقين لا يحكمون على الكتابين إلا بالصحة -رحمهم الله، وجزاهم أفضل الجزاء، ونعوذ بالله من إرجاف أهل الأهواء بكلامهم على نقيض ما يعتقد هؤلاء العلماء ويقرّرونه-.

ثُمَّ أرجف بكلام القسطلاني والسيوطي وطاهر الجزائري[1]: فإذا رأى كلمة «حسن السيّاق والتّرتيب» الّتي تناقلها بعضهم عن بعض آخذينها من ابن الصلاح، لَم يقدِّم أحدٌ منهم أيّ دراسة تُقنع طالب الْحُجّة بصحّة ما يقولونه عن «صحيح مسلم»، ثم هم إذ ذكروا حسن التّرتيب وجودته لا يريدون من قريب ولا من بعيد ما يرجف به المليباري الذي إذا رأى كلمة -ترتيب- طار بها فرحًا، وقال: إنّ مرادهم بالتّرتيب: التّرتيب العلمي الذي يقصد به إثبات العلل في «صحيح مسلم» بكل وسيلة على وجه مُرْعِب له لَم يسبق إليه، برّأهم الله جميعًا مِمَّا يتقوّله عليهم، بل هم يعتقدون صحّة جميع ما في «الصحيحين» إلا في بعض الأحاديث الّتي انتقدها الدّارقطني وغيره، وهم يناقشونَهم فيما انتقدوه مِمَّا يدلّ على أنّهم في وادٍ والمليباري في وادٍ آخر بعيد كل البُعْد عنهم.

* * *

---

(١) وقد أطال في ذلك بِمَّا يعتبر مناقشته ضياعًا للوقت وتكرارًا ممْجوجًا.

الباب الثاني:
في سوء تطبيقه لمناهجه المضطربة

وسوف ترى العجائب في هذا الباب كما رأيت فيما سبق؛ فتراه:

١- تارةً يدعي أن مسلمًا يورِد الأحاديث الَّتي فيها علل للاستئناس والاحتياط والاستشهاد؛ ولا يحدِّد معنًى لهذه الألفاظ.

وكان في بدء هجومه على «صحيح مسلم» يرى أن مسلمًا لا يخرج الأحاديث المعلّلة خارج الأصول والمتابَعات.

٢- وتارةً يدعي أن مسلمًا يورد الطُّرق المعلّة لبيان وُجوه الخلاف.

٣- وتارة يدّعي أن مسلمًا يبين العلل من خلال التّرتيب والتقديم والتأخير بخلاف منهج أهل العلل في بيانِهم للعلل بالكلام الواضح.

٤- وتارة يدعي أنه يسلك سبيل العلماء في بيان العلل بالكلام.

٥- وتارة يعل بعض الأحاديث بكلام مسلم خارج «الصحيح».

٦- وإذا عجز عن افتعال العلل افتعل الخصائص الإسنادية من الشُّهرة والعلو والتسلسل؛ ليقدم بذلك رجال الطبقة الثانية على رجال الطبقة الأولى، ولو كان ما يدعيه من الخصائص متوفرة فيها أكثر، ولو كانت أحاديثهم مِمَّا اتّفق عليه الشّيخان.

ولقد أساء في استعمال هذه الأنواع أبشع أنواع الإساءات.

* * *

الفصل الأول: ادعاء المليباري أن مسلمًا يبين العلل بالكلام بعد أن كان ينكر بيانه به.. ومناقشته في ذلك

قال حمزة المليباري:

«ثُمَّ إننا إذا تتبعنا نصوص مسلم في بيان العلّة وشرحه في بعض المواضع من الكتاب تبين لنا جليًا أن العلة هي المعروفة عندهم؛ مثلًا: يقول مسلم في «باب كراهة الشُّروع في النَّافلة بعد شروع المؤذِّن في الإقامة»: «قال القعنبي: عبد الله بن مالك بن بحينة عن أبيه» وقوله: «عن أبيه» في هذا الحديث خطأ.

هذا مثال واضحٌ لشرح العلّة الَّتي هي عبارة عن سبب غامض خفي قادح للصحة وبيانها في «صحيح مسلم» تَبَعًا للأصول لا مقصودًا[1]؛ لأن الإمام مسلمًا أورد في موضوع كراهة الشُّروع في النافلة بعد شروع المؤذِّن في الإقامة أحاديث صحيحة عن أبي هريرة وعبد الله بن مالك بن بحينة.

ولَمّا أورد مسلم حديث عبد الله بن مالك بن بحينة فناسب أن يبيِّن الخطأ الذي وقع من القعنبي في روايته، وقال: «قال القعنبي: عبد الله بن مالك بن بحينه عن أبيه، وقوله: «عن أبيه» في هذا الحديث خطأ».

والذي دل على خطئه هو مخالفة الجماعة من الرّواة الثِّقات للقعنبي؛ لأنّه زاد في الإسناد قوله: «عن أبيه» دونَهم؛ فالمخالفة أصبحت علّة مؤثِّرة في صحّة قول القعنبي عن أبيه».

ثُمَّ قال في الحاشية:

«ويُستفاد منه -أيضًا-: أنّ قَبول ما زاده الثِّقة ليس على إطلاقه عند مسلم وغيره

---

(١) إذا كان مسلم قد وعد ببيان العلة فإن بيانه لها يكون مقصودًا وأصلًا ولا يكون تَبَعًا بحال؛ هذا هو المنطق الصحيح عقلًا وشرعًا إنْ كنتَ مِمَّن يعقل ويرى في ضوء الشرع وجوب الوفاء بالوعد.

من المُحدِّثين؛ لأنّهم لَم يقبلوا ما زاده القعنبي الثّقة، بل حكموا بأنّه خطأ»[1].

أقول:

عليه عدّة مآخذ في هذا المقطع:

أولًا: كان في السّابق يدعي أن بيان مسلم إنّما هو بالتّرتيب وبالتأخير والتقديم.

ثانيًا: أنه لَم يثبت على هذه الدعاوى الّتي كرّرها وأكّدها وطبّقها في أوراقه وفي كتابه قبل هذا: فتراه الآن يقول: «إذا تتبّعنا نصوص مسلم في بيان العلل وشرحه في بعض المواضع من الكتاب. . .» إلخ.

فتحوّل الآن إلى الاعتماد على نصوص مسلم في بيان العلل وشرحها بالكلام؛ سبحان الله!، فمن هو الذي قال:

«وبيان العلة في «صحيح مسلم» ليس على طريقة كتب العلة بأن تقول أثناء الكلام: واختُلف على فلان، أو خالفه فلان -مثلًا-، كما هو معروف في كتب «العلل» لابن أبي حاتم والدّارقطني وغيرهما، بل يكون البيان بذكر وجوه الاختلاف من غير أن يتعرض لقوله: خالفه فلان، واختُلف على فلان -مثلًا-.

وإذا سمعه الحافظ يفهم بأنّه اختلاف واضطراب.

وإذا سمعه أمثالنا فيعدونه تعدد الطرق.

ومثل هذا البيان كثيرًا تجده في «التاريخ الكبير»[2]؟؟!.

ومَن الذي قال:

«وعلى هذا فإذا قدّم ما هو مستحق أن يؤخّره، وإذا أخّر ما هو مستحق أن يقدّمه فمعناه: أنه أدرك شيئًا جعله يتصرف»[3]؟؟!.

أليس معنى هذا: أن مسلمًا يخالف النّاس جميعًا بِمَا فيهم نُقّاد الحديث في

---

(١) «التوضيح»: (ص٣٤-٣٥)

(٢) (ص٣) من كتابه الأول

(٣) (ص٢) من كتابه الأول.

طريق بيان العلل بالكلام والشّرح الواضح به.

ومَن الذي قال -وهو يطعن في حديث ابن عمر في فضل الصلاة في مسجد النّبي ﷺ-: «قلت: لَمّا وعد الإمام مسلم في المقدّمة أن يضع طرق الحديث في موضعها وقد وضعها في موضعها فعلًا، فإذا رأينا المخالفة في التّرتيب -في الظاهر- فينبغي لنا أن نعرف أن مسلمًا قد أدرك شيئًا دفعه إلى ذلك؛ وهذا هو الذي وقع هنا في رواية أيوب وأنّه كان في العادة أن يقدّم رواية مَعْمَر عن أيوب عن أهل القسم الثاني».

الحمد لله الذي كَبْتَكَ وساقك إلى مصرعك وجعل هذياتك ببيان مسلم وشرحه للعلل بالتّرتيب والتقديم والتأخير هباءً منثورًا، وجعلك تقول: «ثُمّ إنّا إذا تتبعنا نصوص مسلم في بيان العلل وشرحه في بعض المواضع من الكتاب تبين لنا جليًا أن العلة هي المعروفة عندهم».

ثُمّ ضربت مثلًا لبيان مسلم وشرحه للعلة القادحة بالكلام لا بالتّرتيب والتقديم والتأخير.

وكان الناس ينتظرون منك أن تُقيم الأدلة والبراهين على أن مسلمًا لا يبيّنُ العلل ويشرحها إلا بالتّرتيب والتقديم والتأخير فقط، فإذا بك تفاجئهم بأمرٍ جديد هو الشرح والبيان بالكلام؛ وهو ضد ما كنت تَلْهجُ به من الترتيب والتقديم والتأخير، وقد طبقته فعلًا على بعض أبواب مسلم وأشرت إلى مواضع أخر من «صحيح مسلم»، وكان عملك هذا -أو تقعيدك- ينطوي على خطر كبيرٍ جدًّا على «صحيح مسلم»، ولولا سيفُ الحق الذي سَلَّهُ اللّه عليك والحصار الشديد الذي ضُرِبَ عليك لفعلتَ الأفاعيل.

ثالثًا: الذي أعرف من منهج مسلم أنه إذا كان في الحديث أو في الإسناد عِلة فإنه يحذف ما اشتمل على تلك العلة، ثُمّ يبيّن ذلك التصرُّف الذي عمله.

ولنضرب لذلك أمثلة تقطع دابر التلبيسات والمغالطات:

١- قال الإمام مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ في «باب المستحاضة وغسلها وصلاتها» من

«كتاب الحيض»[١]:

«وحدّثنا أبو بكر ابن أبي شيبة وأبو كُريب قالا: حدّثنا وكيع، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة قالت. جاءت فاطمة بنت أبي حبيش إلى النَّبِي ﷺ فقالت: «يا رسول الله إنّي امرأة استُحاض فلا أطهُر أفأدعُ الصلاة؟»، فقال: لا، إنّما ذلك عِرْق وليس بالحيضة؛ فإذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة، وإذا أدبرت فاغسلي عنكِ الدم وصَلِّي».

ثُمَّ روى الحديث بأسانيده عن أبي معاوية وجرير وابن نُمير وحمّاد ابن زيد كلّهم عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة، ثُمَّ قال: بمثل حديث وكيع وإسناده.

وفي حديث قتيبة عن جرير: جاءت فاطمة بنت أبي حُبيش بن عبد المطلب ابن أسد -وهي امرأة مِنّا-».

ثُمَّ قال: «وفي حديث حمّاد بن زيد زيادة حرف تركنا ذِكْرَه».

وهذه الزيادة الَّتي حذفها مسلم لأنّ فيها علّة قادحة في نظره قد نص عليها الإمام النسائي رَحِمَهُ اللَّهُ حيث قال في «سننه»[٢] في «كتاب الحيض والاستحاضة» بعد أن روى هذا الحديث من طريق حمّاد بن زيد عن هشام بن عُروة عن أبيه عن عائشة: ولَم يذكر «وتوضّئي» غير حمّاد ابن زيد، والله تعالى أعلم.

فالذي حذفه الإمام مسلم هو قولُه: «وتوضئي» لماذا حذفه؟؛ لأن فيه علّة قادحة عنده.

٢- روى مسلمٌ حديثَ أبي قتادة في صيام التطوُّع من طريق حمّاد ابن زيد، ثُمَّ من طريق شُعبة كلاهُما عن غَيْلان بن جرير عن أبي مَعْبد الزماني عن أبي قتادة مرفوعًا، وهو حديثٌ طويل، ثُمَّ قال بعد روايته بطوله:

«وفي هذا الحديث من رواية شُعبة قال: وسُئل عن صوم يوم الاثنين والخميس فسكتنا عن ذكر الخميس لِمَا نراهُ وهمًا»[٣].

---

(١) (١/ ٢٦٢-٢٦٣)، حديث: (٣٣٣).

(٢) (١/ ١٨٦)، حديث: (٣٦٤).

(٣) (٢/ ٨٢٠)، حديث: (١١٦٢).

فأنت تراهُ قد حذف لفظة «الخميس»؛ لأن فيها وهمًا، وبيّن لك أنّه لَم يذكرها من أجل ذلك.

٣- روى مسلم حديثًا عن ابن عمر من طريق أبي سعيد المقبري عن عُبيد بن جريج أنّه قال لعبد الله بن عمر: يا أبا عبد الرحمن رأيتُك تصنع أربعًا لَم أرَ أحدًا من أصحابك يصنعها...؛ ومنها: قوله: «ورأيتُك إذا كنت بمكّة أهلّ الناس إذا رأوا الهلال، ولَم تُهلّل أنت حتّى يكون يوم التروية؟»، فأجابه ابن عمر عن الثّلاث، ثُمّ قال: وأمّا الإهلال: فإنّي لَم أرَ رسولَ الله ﷺ يُهِلُّ حتّى تنبعث به راحلتُه»، ثُمّ روى الحديث من طريق ابن قسيط عن عُبيد بن جُريج؛ ثُمّ قال: وساق الحديث بهذا المعنى إلا في قصة الإهلال فإنّه خالف رواية المقبري فذكره بمعناه سوى ذكره إيّاه»[1].

وهذا الكلام الذي خالف فيه ابن قسيط رواية المقبري ولَم يذكره مسلم قد ذكره ابن خُزيمة في «صحيحه»[2] بلفظ: «رأيتُك إذا أهللتَ فدخلت العُرُش قطعتَ التّلبية؟»، قال: صدقتَ يا ابن حنين، خرجتُ مع رسول الله ﷺ فلما دخل العرش قطع التلبية فلا تزال تلبيتي حتى أموت».

وقد روى حديثَ المقبري البخاري[3] ومسلم، وأبو داود[4]، وغيرهم؛ وقد رواه عددٌ عن المقبري؛ ومن هنا رجّح مسلم رواية المقبري على رواية ابن قسيط، ثُمّ حذفها لأنّها وهم.

٤- ولَمّا كانت لفظة «عن أبيه» في إسناد القعنبي خطأ فقد حذفها مسلم من الإسناد، ثُمّ نبّه على أنّها خطأ جريًا على عادته في حذف الألفاظ المعلّلة، ثُمّ شرح ذلك التصرّف وبيانه.

وفي هذه التصرّفات بحذف الأخطاء والأوهام أدلّة وبراهين واضحة على أنّ مسلمًا لا يتعمّد إيراد الأحاديث الّتي فيها علل في «صحيحه» بحالٍ من الأحوال،

---

(١) كتاب الحج، باب الإهلال من حيث تنبعث الراحلة، حديث: (١١٨٧).

(٢) (٤/٢٠٦)

(٣) في الطهارة، حديث: (١٦٦).

(٤) في المناسك، حديث: (١٧٧٢).

وذلك وفاءً منه بشرطه الذي اشترطه على نفسه من التزام الصّحة.

والقول بأنّه يتعمّد إيراد العلل في «صحيحه» ويشرحها بالتّرتيب والتقديم والتأخير أو بغير ذلك قولٌ باطل.

ومع حرصه على الوفاء بشرطه فإنه بشر يخطئ ويصيب، فقد يورد أحاديث في «صحيحه» على أنّها على شرط «صحيحه» ثُمّ تكون فيها علل يدركُها غيرُه فيبيّنُ تلك العلل كما فعل الدارقطني وغيرُه؛ فهذا أمرٌ مسلَّمٌ به لا يماري فيه عاقلٌ منصف.

ولو قال المليباري بمثل ما يقوله ويسلِّم به العُقلاء لَمَا عارضه في ذلك أحدٌ، ولكنّه يأتي بالتقوُّلات الباطلة والدواهي الفظيعة، فكيف يُسكتُ عنه وعن تلاعُبه وتقوُّلاته الباطلة؟؟!.

قال المليباري:

«ويقول مسلم في «كتاب الصّلاة» في موضوع الجهر بالقراءة في الصّبح:

وحدّثنيه علي بن حُجر السعدي، حدّثنا إسماعيل بن إبراهيم، عن داود؛ بهذا الإسناد إلى قوله: «بآثار نيرانهم»؛ قال الشعبي: «وسألوه الزّاد -وكانوا من جنّ الجزيرة-» إلى آخر الحديث من قول الشّعبي مفصّلًا من حديث عبد الله.

وحدّثناه أبو بكر بن أبي شيبة، حدّثنا عبد الله بن إدريس، عن داود، عن الشّعبي، عن علقمة، عن عبد الله، عن النّبي ﷺ؛ إلى قوله: «وآثار نيرانهم»، ولَم يذكر ما بعده»[1].

أقول:

أولًا: نحن ننتظر منك إثبات العلل في «صحيح مسلم» في ضوء منهجك: الترتيب، وشرح العلل من خلاله، وبالتقديم والتأخير؛ فإذا لَم يسعفك هذا المنهج أحوج ما تكون إليه فيجب أن تتنصّل منه بكل صراحة ووُضوح، بل يجب أن توب من الهذيان والإرجاف به وبدقائقه العلميّة وأسرارِه؛ فحتّى بعد خذلانه لك ما زلتَ ترجف وتلهج به؛ فلقد قلتَ في «توضيحك» المظلم:

---

(١) «التوضيح»: (ص٣٥).

«لكن من أكتفى بـ«تقريب التهذيب» ومثله ولَم ينظر في الأحاديث نظرة نقديّة متبحّرة فلا يجوز له أن يصدِر الأحكام بشكل قطعيّ، بل الأجدر به أن يقول: لَم أقف على سرّ تقديْم حديث وتأخير غيره، وإلاّ جاءت أحكامُه موافقة لهواه وبعيدة عن الصّواب»[١].

فلما انْهزمتَ هزيْمةً منكرة أيها المتحبّر العديْم النظير في السّابق واللاّحق، وانْهزم منهجك المشحون بالدقائق والأسرار الّتي تبحّرتَ منها؛ لجأت إلى مخترعات جديدة لا يجرأ عليها إلا أمثالُك.

يا ليتك تستفيد من «التقريب» وأمثاله، وتعرف حجمك وقدرك.

ثانيًا: لماذا تجزم بالإدراج في رواية عبد الأعلى وتجزم بأنّه علّة قادحة، وعلى أيِّ أساسٍ تجزم بأنّه ليس ممّا حدّث به ابن مسعود؟، ولماذا تقول: «لقد شرحها وأوضحها الإمام مسلم»، ثُمّ تقول. «على سبيل التّتبّع»، و «على سبيل التّتبع» ناشئ عن قولك بالتّرتيب والتقديْم والتّأخير.

بل الأدهى والأمر: أنّك كنتَ ترى أنّ مسلمًا يخرّج الأحاديث المعلّلة في كتابه لغير المتابعة.

فلقد قلت في أوراقك الأولى:

«ولَمّا أنّ مسلمًا رَحِمَهُ اللَّهُ أخرج هذا الحديث[٢] من وُجوه صحيحة اتّفق عليها[٣] الإمام البخاري في «صحيحه» ولَم يقصد بإخراج هذه الطرق[٤] المعللة المتقَدة المتابعة لَم يتجه إليه الطّعن -إن شاء الله-»[٥].

ثُمّ إنّ قولَك: «واعتماده عليه» -تعني: حديث ابن عبّاس- يُستفاد منه: أنّ طرق حديث ابن مسعود كلّها لا تصلُح للاعتماد، بل هي على ما ذكرته في أوراقك

---

(١) «التوضيح»: (ص١٠٣).

(٢) يعني: حديث أبي هريرة في فضل الصلاة في مسجد النّبي ﷺ.

(٣) كذا!.

(٤) يعني: طرق حديث ابن عمر وابن عبّاس، وهي من أصحّ الطرق وأقواها، ورجالها من الدرجة الأولى.

(٥) (ص٢) من أوراقه المشار إليها

لا تصلُح للاعتماد ولا للاستشهاد.

وكذا على منهجك وقولك للتّبع والاستطراد.

وأمّا مسلم فلم يخرجها كلّها إلاّ للاعتماد؛ لأنّ رجال أسانيدها كلّهم من الدرجة الأولى، وكلّها لإثبات قصّة الجن الذين استمعوا إلى قراءة رسول الله ﷺ، منها المطوّل ومنها المختصر.

ثالثًا: لقد جزمتَ بإنكار أن تكون هذه الجملة من قول ابن مسعود؛ وهذا جزمٌ باطل، وتصرُّف مسلم لا يدلّ على أنّه حكم عليه بالإدراج، ولو كان يرى هذا لحذفه مسلمٌ من «صحيحه» كما فعل بزيادة حمّاد بن زيد وغيرها.

ولقد دفعتُ عن هذه الجملة علّة الإدراج في كتابي: «بين الإمامين»[1] قبل ما يقرب من عشرين سنة.

أقول هذا للقارئ خشيةَ أن يظن أنّ هذا مِنّي من رُدود الفعل؛ لأنّ الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم

فقد وجدتُ هذه الزيادة خارج مسلم من طرق مرسلة ومن طرق متصّلة، فرجّحتُ الوصل على الإرسال لكثرة طرق الوصل، وذكرتُ له ثلاثة شواهد؛ فارجع -غير مأمور- إلى الكتاب المذكور.

قال المليباري:

«وهناك مثالٌ آخر لبيان العلّة الّتي تدلّ على وهم الراوي وخطئه: يقول مسلمٌ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «كتاب الرّضاع»: (١٠/ ٦٩) في «باب تحريم طلاق الحائض»:

وحدّثنيه محمد بن رافع، حدّثنا عبد الرزّاق، أخبرنا ابن جُريج، أخبرني أبو الزّبير أنّه سمع عبد الرحمن بن أيمن -مولى عروة-. . قال مسلم: «أخطأ حيثُ قال عروة، إنّما هو مولى عزّة».

فبيّن مسلمٌ هنا التّصحيف الذي وقع في رواية محمد بن رافع عن عبد الرّزاق خطأ من أحدهما، وشرحه على سبيل التّبع والاستطراد كما هو جليّ لكل متأمّل في

---

(١) (ص١٣٣-١٤١)

الأحاديث الّتي أوردها مسلم في موضوع منع طلاق الحائض وسياقها وترتيبها، والتّصحيف علّة قادحة تدلّ على خطأ الراوي ووهمه»[1].

أقول:

هذه ليست من العلل القادحة؛ لأنّه ليس هناك راوٍ آخر اسمُه عبد الرحمن ابن أيمن يحصُل به اللَّبْس، وليس فيه إبدالُ راوٍ براوٍ آخر ثقةً أو ضعيفًا.

ولَم يؤخِّره مسلم من أجل هذا الخطأ الذي وقع في هذه اللّفظة، ولكن لرغبتك الملحّة في تضعيف أحاديث مسلم وتعليلها تتعلّق بخيوط العنكبوت؛ وإلاّ فلأيِّ شيء تُجهد نفسك هذا الإجهاد، ولا أقول: «تركب الصعب والذَّلُول» بل أنت تقحّم الصّعاب لنُصرة باطلك الذي اخترعتَه.

* * *

(١) «الترضيح» (ص٣٦-٣٧).

الفصل الثاني: في تعليله لبعض الأحاديث في صحيح مسلم بكلام مسلم فيها خارج الصحيح أما في الصحيح فلم يبينها -بزعمه- إلا بجعلها في آخر الباب.. أي: بالتقديم والتأخير

نَقْل المليباري ما يوافِق هواه وكتمانه لِمَا يخالف هواه:

قال المليباري:

«وبالمثال يتضحُ المقال:

مثاله: حديث سالم عن ابن عمر قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «من ابتاع نخلًا بعد أن تؤبَّر فثمرتُها للذي باعها، إلا أن يشترط المبتاع؛ ومَن ابتاع عبدًا فماله للذي باعَه إلا أن يشترط المبتاع».

أورده الإمام مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ في آخر الباب «من باع نخلًا عليها تمر» من «كتاب البُيوع»: (١٠/ ١٩١) من عدّة طرق، يدور كلّها على الإمام الزُّهري عن سالِم به.

مسألة العبد في هذا الحديث اختَلف فيها سالم ونافع رفعًا ووقفًا، رفعها سالِمٌ إلى النَّبِي ﷺ، ووقفها نافع على عمر قولًا له.

يقولُ الحافظُ ابن حجر وغيرُه من الأئمة -رحمهم الله-: «جزم مسلم وغيرُه بترجيح رواية نافع على رواية سالِم»، فرواية سالِم برفع مسألة العبد في هذا الحديث معلولة وغير ثابت[1] عند الإمام مسلم.

انظر: «فتح الباري»: (٤/ ٤٠٢)، ومقدّمته «الهدي»: (ص٣٦١)، و«فتح المغيث» للسَّخاوي: (١/ ٢١٢)، و«شرح الزُّرقاني للموطأ»: (٣/ ٢٥٣)، و«سنن البيهقي»: (٥/ ٣٢٥)، و«التهذيب» لابن القيِّم: (٥/ ٧٩)»[2].

---

(١) كذا !، والصواب ثابتة

(٢) «التوضيح»: (ص ١٧).

أقول:

أولًا: نُقل فعلًا عن مسلم قوله: بأن القول قول نافع وإن كان سالِم أحفظ فما هو سبب روايته لحديث سالِم في «صحيحه» وفيها قضية «العبد»؟، أهو لبيان العلة؟، أو لأنّه مقتنعٌ بصحّتها؟.

الذي يظهر أنّه ما أوردها في «صحيحه» إلا لاقتناعِه بصحّتها فلا يَبْعُد أنّه كان يرى رُجْحان رواية نافع بوقفها على عمر، ثُمّ تغيّر رأيُه فيها فرأى ثُبوتَها فأوردها في «صحيحه» الذي التزم فيه الصحّة وشدّد فيه النكير على من يروي الأحاديث السقيمة والمنكَرة.

وهذا الرأي هو الذي ينسجم مع منهجه الذي التزم فيه الصحّة ويبعده عن تعمُّد ارتكاب التناقُض ومخالفة ما صرّح بالتزامه في كتابه وهو الصّحة؛ وهذا شأنُ كلّ منصف ومنهم أئمّة الحديث، ومنهم مسلم: فقد يقدح في رجل من الرواة ثُمّ يوثّقه لأنّه ظهر له في شأنه خلاف رأيِه الأوّل، وقد يضعّف حديثًا ثُمّ يصحّحه بناءً على تجدُّد رأيه فيه؛ هذا أمرٌ واقع وكثيرٌ عند أئمّة الحديث.

وقد رأينا مسلمًا يحذف الزيادة إذا رأى فيها علّة كما فعل بالزيادات في حديث حمّاد بن زيد وغيره -كما مرّ بنا سابقًا، وكما سيأتي-.

فلو كان مسلمٌ على رأيه في أنّ قصة العبد موقوفة لحذفها كما حذف هذه الزيادات، ولَمّا استجاز روايتها ساكتًا عن بيانِها.

ثانيًا: أن قضيّة العبد قد صحّحها البخاري ورواها في «صحيحه»[1] قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أخبرنا عبد الله بن يوسف، حدّثنا اللّيث، حدّثني ابن شهاب، عن سالِم بن عبد الله، عن أبيه رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «من ابتاع نخلًا بعد أن تؤبّر فثمرتُها للبائع إلا أن يشترط المبتاع، ومن ابتاع عبدًا وله مال فمالُه للذي باعه إلاّ أن يَشترط المبتاع».

(١) (البُيوع)، حديث: (٢٣٧٩).

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ في «الفتح»[(١)]:

«ووصل مالكٌ واللّيث وغيرهما عن نافع عن ابن عمر قصّة النّخل دون غيرها، واختُلف على نافع وسالِم في رفع ما عدا النخل؛ فرواه الزهري عن سالِم عن أبيه مرفوعًا في قصّة النّخل والعبد معًا، هكذا أخرجه الحُفّاظ عن الزّهري.

وخالفهم سفيان بن حسين فزاد فيه: ابن عمر عن عمر مرفوعًا لجميع الأحاديث؛ أخرجه النسائي.

وروى مالكٌ واللّيث وأيوب وعُبيد الله بن عمر وغيرهم عن نافع عن ابن عمر قصّة النخل، وعن ابن عمر عن عمر قصّة العبد موقوفة.

كذلك أخرجه أبو داود من طريق مالك بإسنادين معًا، وسيأتي في الشرب من طريق مالك في قصة العبد موقوفة.

وجزم مسلم والنسائي والدّارقطني بترجيح رواية نافع المفصّلة على رواية سالِم.

ومال عليّ بن المديني والبخاري وابن عبد البر إلى ترجيح رواية سالِم

ورُوي عن نافع رفع القصّتين، أخرجه النسائي من طريق عبد ربّه عنه؛ وهو وهم.

وقد روى عبد الرزّاق عن مَعْمَر عن أيّوب عن نافع قال: «ما هو إلا عن عمر شأن العبد»؛ وهذا لا يدفع قولَ مَن صحّح الطّريقين وجوّز أن يكون الحديث عند نافع عن ابن عمر على الوجهين».

وقال الحافظ في «الفتح» -أيضًا-[(٢)]:

«قلت: قد نقل الترمذي في «الجامع» عن البخاري تصحيح الروايتين ونُقل عنه في «العلل» ترجيح قول سالِم. وقد تقدّم بيانُ ذلك كلّه واضحًا في كتاب البُيوع».

فهذا البخاري تغيّر رأيُه في هذا الحديث من تصحيح الروايتين معًا إلى ترجيح

---

(١) (٤/ ٤٠٢).

(٢) (٥/ ٥٢).

رواية سالِم، فما هو المانع من تغيُّر رأي مسلم من ترجيح الوقف في قصّة العبد في رواية سالم إلى ترجيح الرّفع.

هذا، وقد أورد البيهقي الحديث من طرق عن نافع موقوفًا ومرفوعًا وبعدم ذكر قصّة العبد.

أما الروايات الموقوفة عن نافع فمعروفة.

قال البيهقي في «المعرفة» (٨/ ١٢٧): «وقد روى عن جماعة عن نافع عن ابن عمر عن النّبي ﷺ -قصة العبد أيضًا- منهم: يحيى بن سعيد، وعبد ربه بن سعيد، وسليمان بن موسى».

وذكر له شاهدًا في «الكبرى» عن جابر رضي الله عنه من طريق عطاء وأبي الزُّبير.

وشاهدًا من حديث عُبادة بن الصّامت، ومن حديث ابن مسعود، وأثرًا من قول علي رضي الله عنه[1].

والآن نسأل المليباري -صاحب المنهج العلميّ الدقيق العميق-:

لماذا أخفَيْتَ كلّ هذا؟.

لماذا لا تسلُك مسالك الأمناء من أهل العلم؟.

لماذا أخفيْتَ أن البخاري خرج هذا الحديث ورجّحه على حديث نافع؟.

ولماذا أخفيْتَ رأيَ ابن المديني وابن عبد البر؟.

لماذا لا تسلُك مسالك أهل العلم في استيفاء البحث وتصوير الاحتمالات الّتي تحصُل لمسلم وغيرِه من العلماء؟.

أتأخُذ بطرف من القضيّة وتركض بِهَا لا تَلْوي على ما يقابِلها لأن لك هوىً في ذلك؟.

ثُمَّ قال المليباري:

«فأورد مسلمٌ رحمه الله هذا الحديث المعلول في «صحيحه» إمّا على سبيل

---

(١) «السنن الكبرى»: (٥/ ٣٢٤-٣٢٦)

الاستئناس أو الاحتياط أو الاستشهاد بطرفه الأوّل الذي لَم تؤثِّر فيه علّته، ولَم يذكُره في أوّل الباب، ولَم يعتمد عليه، وإنّما جعل في أصل الموضوع رواية نافع عن ابن عمر، وصدّر به[1] الباب.

وممّا يؤيِّد ذلك: أن مسألة العبد لا علاقة لها في موضوع الباب ولا في المواضع الّتي قبله[2] أو بعده[3] لأنّها كلها في بيع الثمار وما يتعلّق به من المحاقلة والمزابنة -والله أعلم-»[4].

أقول:

سبحان الله! حديثٌ في أسانيده الأئمّة: اللّيث بن سعد، وسفيان ابن عُيينَة، ويونس بن يزيد، عن ابن شهاب الزُّهري الإمام يورِدُها للاحتياط أو الاستئناس أو الاستشهاد بطرفه الأول الذي لَم تؤثِّر فيه العلّة؟؛ فإذا كانت العلّة لَم تؤثِّر في طرفه الأوّل فلأجل ماذا تَهبط به إلى هذه الدرجة؟.

وبأيِّ ميزان تَزِنُ الأسانيد الّتي يعتبرُها مسلمٌ قمّة الطبقة الأولى؟، وما هي الفُروق بين الاحتياط والاستئناس والاستشهاد؟، بيِّن لنا هذه الدقائق العلميّة من كلام أهل العلم.

وإذا كانت مسألة العبد لا علاقة لها في موضوع الباب فلماذا يورِدُها مسلم في باب لا داعي لذكرها فيه، لاسيّما وهو يحذف ما يرى أنّ فيه علّة؟.

أليس هذا حجّة عليك، ودليلًا على أنّك تُلقي الكلام على عَواهِنِه؟؟!.

ثُمَّ قال المليباري:

«وهذا مثال آخر:

روى الإمام مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ بسنده عن سعيد بن عُبيد، حدّثنا بشير بن يَسَار الأنصاري، عن سهل بن أبي حثمة الأنصاري أنّه أخبره أنّ نَفَرًا منهم انطلقوا إلى

---

(١) كذا!.

(٢) كذا!.

(٣) كذا!.

(٤) «التوضيح» (ص١٧).

خيبر فتفرّقوا فيها فوجدوا أحدهم قتيلًا. وساق الحديث، وقال فيه: فكره رسول اللَّه ﷺ أن يطل دمه فوداه مائة من إبل الصدقة. «كتاب القسامة: (١١/ ١٥١) مع شرح النووي».

وحديث سعيد بن عُبيد هذا أعلّه الإمام مسلم في كتابه «التمييز» (ص١٤٤)، لقد قال فيه: «هذا خبر لَم يحفظه سعيد بن عُبيد على صحّته، ودخله الوهم حتى أغفل موضع حكم رسول اللَّه ﷺ على جهته».

وقال -أيضًا-: بعد أن ساق جميع ما رواه مسلم هنا في «صحيحه» من الروايات عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يَسَار به وغيرها: «وليس في شيء من أخبارهم أنّ النّبِي ﷺ سألهم البيّنة، إلاّ ما ذكر سعيد بن عُبيد في خبره. وترك سعيدٌ القسامة في الخبر فلم يذكره، وتواطؤ هذه الأخبار الَّتِي ذكرناها بخلاف رواية سعيد يقضي على سعيد بالغلط والوهم في خبر القسامة» اهـ. «التمييز»: (ص٦)»[١].

أقول:

أولًا: إنّك لَم تفهم كلام مسلم على وجهه في «التمييز»، ولَم تدرك تصرُّفه في «صحيحه».

فهذه الزيادة في حديث سعيد بن عُبيد الَّتِي انتقدها مسلم في «التمييز» وحكم عليه فيها بالغلط والوهم وهي قولُه: «وسألهم البيّنة» لَم يذكرها مسلم في «صحيحه»؛ فسقط تعلُّقك بِهَا وبكلام مسلم، وهذا من أكبر البراهين الواضحة على أن مسلمًا لا يورد في كتابه إلا حديثًا يعتقد صحّته، وأنّه إذا اعتقد في كلمة أو فقرة أنّها معلولة حذفها، كما فعل في هذا الحديث وكما فعل في الأحاديث الَّتِي ذكرناها سابقًا.

ثانيًا: نسوق الحديث ليظهر منه بُطلان ما أرجف به المليباري:

قال مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ:

---

(١) «التوضيح»: (ص١٧-١٨).

حدّثنا محمد بن عبد الله بن نُمير، حدّثنا أبي، حدّثنا سعيد بن عُبيد، حدّثنا بشير بن يسار الأنصاري، عن سهل بن أبي حثمة الأنصاري أنّه أخبره أنّ نفرًا منهم انطلقوا إلى خيبر، فتفرّقوا فيها فوجدوا أحدهم قتيلًا. وساق الحديث، وقال فيه: فكره رسولُ الله ﷺ أن يبطل دمه فوداه مائة من إبل الصّدقة».

هذا ما ساقه الإمام مسلم من حديث سعيد بن عُبيد، فلم يذكر الجزء الذي أعلّه في «التمييز»، بل لَم يذكر من حديث سعيد بن عُبيد إلا جزءًا وافقه فيه شركاؤه في رواية هذا الحديث.

وهذا التصرُّف من مسلم دليلٌ واضحٌ على حرصه الأكيد على الوفاء بوعده في الالتزام بأنه لا يورِد في كتابه إلا ما صحّ، وأنه يبتعد عن ذكر الأحاديث الضعيفة والمنكَرة.

وهذا من جملة أدلّة تدمّرُ ما يَهْرِفُ به المليباري كثيرًا من أنّ مسلمًا يبيّن العلل من خلال ترتيبِه وتقديمه وتأخِيرِه، ثُمّ يمدح ما يخترعُه من الهُراء بالدقّة العلميّة والخصائص العلميّة إلخ.

وعلى منهجه الذي طبّقه على طرق حديث ابن عمر، وحديث ابن عبّاس المذكورة سابقًا؛ يلزمه لُزومًا لا مناص منه أن يقذف بالتعليل ما أورده مسلم من طرق بعد طريق سعيد بن عُبيد؛ فقد رواه مسلمٌ بعد حديث سعيد بن عُبيد:

١- من طريق الإمام مالك عن أبي ليلى عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل عن سهل بن أبي حثمة.

٢- من طريق يونس عن ابن شهاب الزُّهري عن أبي سَلَمة وسليمان بن يَسَار عن رجل من أصحاب النّبي ﷺ أنّ رسول الله ﷺ أقرّ القسامة على ما كانت عليه في الجاهلية.

٣- ومن طريق ابن جُريج عن ابن شهاب بِهذا الإسناد مثله.

يلزمه هذا لأنّه ادّعى أنّ حديث سعيد بن عُبيد مُعَل، فما بعده أولى أن يكون مُعَلاً، بل تقييده يقضي على كل حديث يأتي بعد الخامس في كل باب، ولكن ملاحقتنا له جعلته يراوغ، ويكرُّ بِهذا المنهج أحيانًا، ويفرّ منه أحيانًا.

قال المليباري:

«ولَم يكتف النّووي رَحِمَهُ اللَّهُ بتقرير المسألة نظريًا، بل كان واقعيًّا في بعض المواضع من شرحه؛ إذْ قال النّووي في حديث تتبّعه الدارقطني: وذكر مسلمٌ في الباب اختلاف طرق هذا الحديث: فرواه أوّلًا من رواية الأكثرين عن الأعمش عن أبي حازم عن أبي هريرة، ثُمَّ رواه عن أبي معاوية عن الأعمش عن أبي يحيى مولى آل جعدة عن أبي هريرة.

ولهذه العلّة لَم يذكر البخاري حديث أبي معاوية، ولا خرجه من طريقه، بل خرّجه من طريق آخر.

وعلى كلّ حال: فالمتن صحيح لا مَطْعَن فيه» اهـ بتصرُّف. «شرح النّووي»: (١٤/ ٢٦)»[1].

أقول:

إنّ النّووي رَحِمَهُ اللَّهُ يخالِف الدارقطني رَحِمَهُ اللَّهُ في منهجه في النّقد ويناقِشه في جُلّ ما انتقده من «صحيح مسلم» رَحِمَهُ اللَّهُ من أوّل شرحه إلى نهايته.

قال: «فصل: قد استدرك الدارقطني على البخاري ومسلم أحاديث فطعن في بعضها، وذلك الطعن مبنيٌّ على قواعد لبعض الْمُحدِّثين ضعيفة جدًّا مخالِفَةٌ لِمَا عليه الجُمهور من أهل الفقه والأُصول وغيرهم؛ فلا تغترّ بذلك»[2].

ومن ردوده على الدّارقطني قوله:

«وإذا ثبت أنه رُوِيَ متّصلًا ومرسَلًا فالعمل على أنّه متصل هذا هو الصّحيح الذي قاله الفقهاء وأصحاب الأصول وجماعة من أهل الحديث، ولا يضرُّ كون الأكثرين رووه مرسَلًا، فإنّ الوصل زيادة من ثقة، وهي مقبولة»[3].

فهذا هو منهج النووي وواقعه.

---

(١) «التوضيح»: (ص٥٠)

(٢) مقدمة «الفتح»: (٢/ ١٠٥) طبعة الحلبي

(٣) «شرح النووي لصحيح مسلم»: (١/ ٧٤).

فلماذا تجاهلتَ منهجه هذا؟

ولماذا تجاهلتَ ردوده على الدّارقطني من أوّل شرحه إلى نهايته في كلّ حديث ينتقده الدارقطني إلاّ ما ندر.

فهل يقول مسلم عاقل بعد هذا: إنّ النووي لَم يكتف بتقرير المسألة نظريًّا بل كان واقعيًّا . . .» إلخ.

إنّ واقع النّووي بخلاف ما تنسبه إليه ظلمًا، وإن نظرته إلى «صحيح مسلم» نظرة إجلال وإكبار، ونظرته إلى الإمام مسلم نظرة إكبار وإجلال، وأنّه قد وفّى بما التزمه في كتابه من الصّحّة، وأنّ مناقشته للدّارقطني قائمة على أنه لَم يلتزم بشرح العلل القادحة، ولو كان يعتقد هذا لَمَا ناقش الدارقطني.

فهل يُقال عن النّووي أنّه على مذهب المليباري الذي شمّر عن ساعد الجد وسعى بغير كلل لإثبات أن مسلمًا يتعمّد إيراد العلل في «صحيحه» على وجه لَم يُسبَق إليه، وأن بيان العلل وشرحَها يَكْمُنَان في ترتيب مسلم في «صحيحه».

ثُمّ إنّي لا أوافق النّووي في حكمه على القواعد المذكورة، ولكن أريد أن أُبيِّن موقفه من «صحيح مسلم»، وأبيِّن براءته ممّا ينسبه إليه هذا المتعسِّف وبُعده عنه.

هذا، وقد ناقش الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ الدارقطني رَحِمَهُ اللَّهُ في انتقاده لهذا الحديث فقال:

«وذكره -يعني: هذا الحديث- الدارقطني فيما انتقد على مسلم وأجاب عياض بأنّه من الأحاديث المعلّلة الّتي ذكر مسلم في خطبة كتابه أنّه يوردُها ويبيِّن علتّها؛ كذا قال.

والتّحقيق: أنّ هذا لا علّة فيه لرواية أبي معاوية الوجهين جميعًا وإنّما كان يأتي هذا لو اقتصر على أبي يحيى فيكون حينئذ شاذًّا.

أمّا بعد أن وافق الجماعة على أبي حازم فتكون زيادة محضة حفظها أبو معاوية دون بقيّة أصحاب الأعمش، وهو من أحفظهم عنه، فيُقبل. والله أعلم»[1].

---

(١) «الفتح»: (٩/ ٥٤٨)

وكنتُ قد نقلتُ قولَ الحافظ هذا في كتابي «بين الإمامين»[1] وعلّقتُ عليه بقولي:

«وما قاله الحافظ وجيه ومحتمل، وإلى هذا الاحتمال أشار الدارقطني بقوله: ويقال: إنّ الأعمش كان يروي مرّة عن أبي حازم ومرّة عن أبي يحيى، وعليه: فلا مؤاخذة على مسلم».

وأقول الآن: ويؤيّد هذا: أنّ الإمام مسلمًا رَحِمَهُ اللَّهُ قد صرّح بقَبول زيادة الثّقة -أي: بشرطها- في مقدّمة «صحيحه» وفي «التمييز»[2]، ولا سيّما في مثل أبي معاوية في الأعمش فإنّه مقدَّمٌ في الأعمش على أصحابه جميعًا إلاّ الثوري.

وقال المليباري:

«وقال -أيضًا- -يعني: النووي-: فهذه الرواية مرسلة والأولى متصلة؛ لأنّ أولاد سعد تابعيّون، وإنّما ذكر مسلم هذه الرواية المختلفة في وصله وإرساله ليبيّن اختلاف الرواة في ذلك. «شرح النووي»: (١١/ ٨١).

ثُمّ استدرك قائلًا: «ولا يقدح هذا الخلاف في صحّة هذه الرواية ولا في صحّة أصل الحديث؛ لأنّ أصل الحديث ثابت من طرق من غير جهة حميد من أولاد سعد، وثبت وصلُه عنهم في بعض الطُّرق الذي ذكرها مسلم؛ وقد قدّمنا في أوّل هذا الشرح أنّ الحديث إذا روي متّصلًا ومرسلًا فالصّحيح الذي عليه المُحقّقون أنّه محكوم باتّصاله لأنّها زيادة ثقة

وقد عرّض الدارقطني بتضعيف هذه الرواية، وقد سبق الجواب عن اعتراضه الآن، وفي مواضع نحو هذا»[3].

قال المليباري مستنتجًا من كلام النووي هذا:

«يعني: أنّ المتن صحيح، وقد أخرجه مسلم أوّلًا بأسانيد نظيفة خالية عن الاختلاف معتمدًا عليها، ثُمّ أورده من طريق حميد بن عبد الرحمن المعلول، مبيّنًا الاختلاف الذي وقع بين رُواته في الإرسال والوصل.

---

(١) (ص٤٨٢-٤٨٣).

(٢) «التمييز» (ص١٤٢). (٣) «التوضيح». (٥٠-٥١).

والأمرُ واضحٌ جدًّا؛ أنّ الإمام النّووي صرّح بأنّه أورد هذه الطُّرق المعلولة في «صحيحه» ليبيِّن الاختلاف في الوصل والإرسال، ولَم يعتمد عليها، بل اعتمد على الحديث الذي ساقه بأسانيد صحيحه في صدر الباب، على أنّه أجاب -أيضًا- بالقاعدة المعروفة عند الفقهاء والأُصوليّين وهي: قَبول زيادة الثّقة»[1].

أقول:

إنّ هذا الاستنتاج من كلام النّووي استنتاجٌ باطل؛ فالنّووي في وادٍ منهجًا وكلامًا وتطبيقًا وأنت في وادٍ آخَر تَهيمُ فيه وتقوّله ما لَم يقل وما لَم يعتقد.

فهو يقول: «ولا يقدح هذا الخلاف في صحّة هذه الرواية» يعني: رواية حميد المتّصلة، ولا في أصل الحديث.

وأنت تقول: «ثُمَّ أورده من طريق حميد بن عبد الرحمن المعلول».

وتقول: «والأمر واضح أنّ الإمام النووي صرّح بأنّه أورد هذه الطّرق المعلولة في «صحيحه» ليبيِّن الاختلاف[2] في الوصل والإرسال».

فمتى سمّى هذه الطرق معلولة؟، ومتى قال: إنّ هذا الاختلاف قادحٌ؟.

فهل أنت تتعمّد الكذب، أو يجري على لسانك من حيث لا تشعُر.

وهو يورِدُ القاعدة المشهورة ليردّ بِها على الدارقطني نقده لأحاديث «صحيح مسلم».

وأنت تقول: «على أنه أجاب بالقاعدة المعروفة عند الفقهاء والأصوليّين وهي قَبول زيادة الثقة».

فتصوِّر النووي في صورة المتناقِض، لأنّك قوّلته بالقول: إن هذه الطرق معلولة.

---

(١) «التوضيح» (ص٥١).

(٢) ملاحظة: قد يحكي النووي عبارة القاضي عياض هذه، ولكنّه لا يبني عليها شيئًا؛ لأنّه يرى أنّ هذا من الاختلاف الذي لا يضرّ؛ جريًا على قول بعض أهل الحديث من أنّ هناك عللًا غير قادحة، أو لأنّ له رأيًا آخر لكنّه يلتقي مع من ذكرنا من أهل الحديث في عدم تأثير هذه الاختلافات ومع أنّ هذا هو واقع النووي ترى المليباري يتعلّق بكلامه فيقوّله ما لَم يقله؟!!.

ثُمَّ ذكرتَ أنه يجيب بِهذه القاعدة المعروفة عند الأصوليّين والفقهاء.

ثُمَّ إنك تقصر هذه القاعدة على مَن ذكرتَ، والنّووي يصرِّح بأنّ هذه القاعدة يقولُ بِها الإمام مسلم وبعض أهل الحديث.

فأين الأمانة وأنت تغالط في حقائق واضحة مثل الشمس؟.

ثُمَّ إنَّك تسرف في قولك: أسانيد نظيفة تقابلها بأسانيد في «صحيح مسلم» صحيحة؛ توهِمُ أنّها ليست نظيفة، والنظافة تقابِل القذارة والوساخة.

ولا تتعلّق بكلام ابن الصّلاح الذي يختلف قصدُه عن قصدك فإنّه يُريد بِها مقابلة أحاديث الدرجة الثّانية المقوِّية لِمَا يُصَدِّرُ به الباب، ولو علم أنّ أمثالك يستعلّها لَمَا أطلقها.

ثُمَّ أقول:

الذي يظهر لي أنّ الإمام مسلمًا لَم يورده لبيان الاختلاف، وإنّما ساقَه عاضدًا ومقوِّيًا للطرق السّابقة لاسيّما وقد رواه أولًا اثنان من ولد سعد ﷺ وهما: عامر ومصعب، ثُمَّ بعد ذلك أورد رواية حميد عن ثلاثة من ولد سعد كلّهم يحدّثه عن أبيه؛ فهذا متّصلٌ من طريق حميد.

ثُمَّ عقّبه بِما ظاهره الإرسال وهو قولُ حميد نفسه عن ثلاثة من ولد سعد قالوا: مرض سعد بمكّة؛ لكنّه رأى أنّ هذا الإرسال لا يضرّ لقيام الاحتمال القويّ أن يكون حميد تسامح في إرسال روايته المعروفة بالاتّصال عن ثلاثة من ولد سعد الذين لا يَبْعُد أن يكون منهم عامر ومصعب المذكوران في هذا الباب.

قال الحافظ رشيد الدين يحيى بن عليّ العطّار في «غرر الفوائد المجموعة»[1] في حديث البَرَاء: «حافظوا على الصلوات...».

وقد رواه الإمام مسلم أوّلًا بإسناد متّصل، ثُمَّ قال: «ورواه الأشجعيّ عن سفيان عن الأسود بن قيس عن شَقيق بن عقبة عن البراء قال: وقرأناها زمانًا...».

قال العطّار: «وهو حديث صحيح متّصل من حديث فُضيل بن مرزوق بالإسناد

(١) (ص١٤٠-١٤١).

المذكور، وانفرد به مسلم دون البخاري».

وقوله: «ورواه الأشجعيّ عن سفيان إنّما هو على وجه المتابَعة، وذِكْر متابعة الرواة بعضهم بعضًا على رواية الحديث؛ لا يقدح في اتّصاله، بل يقوّيه ويؤيّده.

وفي «صحيح البخاري» من هذا النّمط كثير، واللّه وليّ التّوفيق... وقد وقع لي حديثُه -أي: الأشجعي- الذي أشار إليه مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ بالإسناد المتّصل».

وقال ابن الصلاح مثل قول ابن العطّار في الأحاديث المعلّقة في «صحيح مسلم» أنه يورِدها على سبيل المتابعة.

وتحدّث مرارًا عن أسانيد الطبقة الثانية أنّها للمتابعة[1].

ويقول النّووي مثل هذا في كثير من المواطن ردًّا على الدّارقطني.

وقال أبو مسعود الدمشقي في جوابه[2] على شيخه الدّارقطني ردًّا لانتقاده حديث: «لا تخُصُّوا ليلة الجمعة بقيام» من طريق حسين الجُعفي عن زائدة عن هشام عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة.

قال: «وإنّما أراد مسلمٌ بإخراج حديث هشام عن محمد بن سيرين ليكثر طرق الحديث».

كلّ هذا بناءً على إيمانهم بأنّ مسلمًا ملتزم بالصحة، وحتّى الذين ينتقدونه إنّما انطلقوا في نقدِه من اعتقادهم أنّه ملتزم بالصّحة؛ فلا عبرة بشُبهة تعلّق بِها القاضي عياض، وفرح بِها المليباري؛ لهوًى ومرض في نفسه.

هذا، وقد كنت سابقًا رجّحتُ في كتابي «بين الإمامين» الإرسال على الوصل، وذكرتُ ما ذكره عياض والنّووي أنّ مسلمًا أراد بعمله هذا بيان اختلاف الروايات.

ثُمّ ترجّح لي الآن ما ذكرتُه بناءً على منهج مسلم في التزامه بالصحّة؛ وشُبهة القاضي عياض لا تقاوِم منهج مسلم قولًا وتطبيقًا.

---

(١) «صيانة صحيح مسلم»: (ص٨٠-٨١).

(٢) (ص٣).

الفصل الثالث: في إبطال تهويش المليباري على أمثلة ضربتها ؛ لأبين أن الإمام مسلمًا لم يلتزم الترتيب الذي كان يدعيه المليباري.. فلجأ إلى التهويش بالخصائص الإسنادية

قال المليباري -وهو يُمهد للمحور الثالث-:

«فمنهج الإمام مسلم في ترتيب الأحاديث بحسب القوّة والسّلامة، وفي شرح العلل وبيانها على سبيل التّبع لا أصالة أمرٌ واقعٌ أقرّه العلماء، كما وضعه الإمام مسلم كمنهج في كتابه، ولله الحمد، وهو الموفّق.

ولبيان ذلك نشرع في المحور الثالث الذي خصّصناه لدراسة الأمثلة الّتي ذكرها الأستاذ، مستدلاً بها لإنكار المنهج دارسة علميّة، يبرُز من خلالها الأمور العمليّة واللّطائف الإسناديّة الّتي راعاها الإمام مسلم في ترتيب الأحاديث[1] في «صحيحه»»[2].

أقول:

ذكر مسلمٌ في مقدّمة كتابه أنه سيروي عن طبقتين:

الأولى: الْحُفّاظ المتقنون.

والثانية: المتوسّطون من أهل الصدق والسّتر، ولَم يقل بما ترجف به، ولا شرَطَه على نفسه.

ومن زعم -كابن الصّلاح- أنّه يرتّب أحاديثَه في الأبواب فإنّما زعم أنّه يرتّب على حسب هاتين الطبقتين فقط، ولَم يقل -كما تدّعي- أنه يشرح العلل على سبيل التّبع، ولَم يقل أنّه يراعي في ترتيبه الخصائص الإسناديّة والأمور العلميّة واللطائف الإسناديّة.

(١) انظر! فإنه لا يزال متشبثًا بالترتيب.

(٢) «التوضيح». (ص٦٨).

ولَم يقل بِهذا القول أحدٌ من العلماء أبدًا، لا القاضي عياض، ولا أحد غيره من العلماء الذين تتمسّح بهم.

ثُمَّ قال:

«ويلاحظُ أنّ الأستاذ حصر تلك الأمثلة في أربعة أنواع:

النوع الأول: مثّل له بأبواب افتتحها مسلم بأحاديث رجال الطبقة الثانية وختمها بأحاديث من رجال الطبقة الأولى -حسب زعمه-، وجملتها اثنا عشر مثالًا.

والنّوع الثاني: لأبوابٍ روى فيها مسلمٌ الأحاديث يوافق فيها البخاري، ويزعم أنّها غير مرتّبة[1]، وجملتها خمسة أمثلة.

والنوع الثالث: لأبواب يزعم الأستاذ أنّ مسلمًا افتتحها بأحاديث الطبقة الأولى وختمها بأحاديث كذلك متّفقٌ عليها دون ترتيبها، وجملتها ثلاثة أمثلة.

والنّوع الرابع: لأبوابٍ صدّرها مسلمٌ بإسناد أعلّه غيرُه، ذكر فيه مثالين.

وها نحن ندرسها في المحور الآتي دارسة مفصّلة وعلميّة، والله وليّ التوفيق».

ثُمَّ قال:

«الْمُحور الثالث: وينحصر البحث في هذا الْمُحور على دراسة جميع أنواع الأمثلة الّتي استدل بِها الأستاذ لإنكار منهج مسلم في الترتيب[2]، وهي أربعة أنواع:

النوع الأول: فيه اثنا عشر مثالًا»[3].

أقول:

اعلم أنّني قد رددتُ على المليباري في بحث سابق لكتابي «منهج مسلم في

---

(١) عبارتي: «أمثلة لأبواب متّفقٌ عليها، وواقعُها كذلك».

(٢) نعم، إنّي أدين الله بإنكار ترتيبك المدمّر.

(٣) «التوضيح»: (ص٦٨-٦٩)

ترتيب كتابه ودحض شبهات حوله» لأبطل شبهات للمليباري، أرجف بها على حديث رواه مسلم من أربع طُرق في غاية الصحّة إلى ابن عمر، ومن طريق صحيح إلى ابن عبّاس في فضل الصلاة في مسجد النَّبي ﷺ، أرجف على كلّ هذه الطرق الصحيحة، وأرجف على شواهد لها بعضها في «الصحيحين»، وقال عنها: أنّها كلها منتَقَدة؛ فنسف أحاديث الباب كلّها مع شواهدها خارج «الصحيحين»؛ مع العلم أنّه خالف اثنتين وعشرين عالِمًا صحّحوا طُرق هذا الحديث.

وكان على رأس هذه الشُّبه: تعلُّقه بالتّرتيب في «صحيح مسلم» وشرح العلل المزعومَيْن.

وكان مِمّا قاله في هذه المرحلة: «أما الإمام مسلم فلا يتّجه إليه الطّعن لإدخالها في «الصحيح»؛ وذلك لأنّه لَم يخرجها في الأصول ولا في المتابَعة، وإنّما أوردها في «الصحيح» للتّنبيه على عللها».

ثُمّ يكرّرُ هذا الكلام الباطل، ويستدلّ على صحّة رأيه الباطل بالأباطيل.

فبيَّنْتُ في بحثي المشار إليه فساد منهجه وخُطورته لعلّه يرتدع ويرجع عن باطله، لكن أملي لَم يتحقّق فيه، وأخذته العزّة بالإثم، لأنّ له أهدافًا لا يريد التخلّي عنها؛ فردّ عليّ في كتاب ملأه بالأباطيل والمجازفات، وذهب يوزّعُه هنا وهُناك.

وكان على رأس أباطيله ومجازفاته: تعلُّقه -أيضًا- بالتّرتيب وشرح العلل والتقديم والتأخير.

فكان مِمّا قاله في هذه المرحلة -وبئس ما قال-:

«وعلى هذا: فإذا قدّم ما هو مستحقٌّ أن يؤخّره وإذا أخّر ما هو مستحقٌّ أن يقدّمه فمعناه: أنه أدرك فيه شيئًا جعله يتصرّف كذلك»[1].

وكان مِمّا قاله: «لَمّا وعد الإمام مسلمٌ في المقدّمة أن يضع طرق الحديث في موضعها، وقد وضعها في موضعها فعلًا؛ فإذا رأيتَ المخالَفة في الترتيب -في

(١) (ص٢) من كتابه.

الظّاهر - فينبغي لنا أن نعرف أنّ مسلمًا قد أدرك شيئًا دفعه إلى ذلك؛ وهذا هو الذي وقع هنا في رواية أيّوب، وأنّه كان في العادة أن يقدّم رواية معمَر عن أيّوب عن أهل القسم الثاني

وعلى هذا: إذا ذكرها عقب رواية عبد الرزّاق عن معمَر عن الزُّهري يفيد أن معمَرًا عنده الوجهان، كما أفاد هنا بذكر رواية الزبيديّ عن الزُّهري عن أبي سلمة عقب رواية معمَر عن الزُّهري، عن سعيد أنّ الزُّهري يرويه من الوجهين؛ ومثل هذا في بعض مواضع «صحيح مسلم»، انظر -مثلًا-: حديث الأعمش. (١٧/ ١٤٤) من «صحيح مسلم مع شرح النّووي»[1].

وهذا منهجٌ خبيثٌ يدمّرُ «صحيح مسلم» وإنّ توارى خلف قوله: «في بعض المواضع»، فإنّ الضغط هو الذي ألجأه إلى هذا التستُّر.

وتأمّل كلامَه وما يؤدّي إليه في التّرتيب بالتقديْم والتأخير فإنّه ينطوي على الدّمار، فاضطررت أن أردّ على كتابه المشار إليه لِمَا يحتويه من الدّمار والأباطيل والتمويهات في كتابي: «منهج الإمام مسلم في ترتيب كتابه الصحيح».

ولو كان ينطوي هذا الرجل على شيء من حُسن النيّة والقصد لكفاه هذا الكتاب زاجرًا ورادعًا، ولكن للرجل هوًى وأهداف.

فبماذا يواجه الكتاب المذكور؟، وبماذا يواجه الأمثلة الّتي ضربتُها له ولغيره من «صحيح مسلم» لإبطال كلّ ما يُموِّه به من التّرتيب والتقديْم والتأخير وشرح العلل من خلال هذا التّرتيب؟.

إنّها أمثلة صحيحة مدعّمةٌ بالأدلّة والبراهين، تُلجئ أشدّ الناس مكابَرة وعنادًا إلى التسليم بِها.

بماذا يواجه الكتاب وما حواه من أمثلة حيّة واقعيّة لا غُبار عليها، وقد دمّرت دعاواه كلّها وتُرّهاته جميعها؟.

إذن لابُدّ من اختراع أسلحة جديدة لأنّ الرجل بارعٌ في الاختراعات؛ تلك الأسلحة المختَرعة هي الخصائص الإسنادية من الشُّهرة، والعُلُوّ، والتسلسُل،

---

(١) (ص٢٦-٢٧) من كتابه.

وغيرها مِمَّا لَم يلتزمه مسلمٌ في كتابه ولا قاله العلماء ولا تصوّروه فضلًا عن أن يقولوه في ترتيب «صحيح مسلم» أو غيره.

وأسأل المليباري: ما هو محلّ النّزاع بيني وبينك أهو هذه الخصائص الإسنادية والعلميّة الّتي أصبحت تدّعي أنّ مسلمًا يراعيها في ترتيب «صحيحه»، أم هو التّرتيب وبيان العلل وشرحها والتّقديم والتّأخير؟.

الذي يلزمك لُزومًا لا محيص لك منه أن تُبطل أمثلتي بالتّرتيب وشرح العلل والتّقديم والتّأخير، فتفعل بكلّ باب ما فعلته بطرق حديث ابن عبّاس وابن عمر وغيرهما مِمَّا أشرت إليه، بل فعّدت له.

فأنا -وكلٌّ عاقل- ننتظر منك الجواب على هذه الأسس الّتي هي محلّ النّزاع.

فما قمتَ به كلّه ليس فيه أيّ جواب، بل هي حيْدة سخيفة مفضوحة ومخزية؛ فهل أنت لا تزال على استعداد لمواصلة الحيْدات والتمويهات؟.

انظر إليه يقول في مواجهة المثال الأول:

«هذه دراسة سطحيّة مبنيّة على النظر المجرد إلى رُواة الحديث أدّتْ إلى غياب على صاحبها الخصائص الإسناديّة الّتي راعاها مسلمٌ في ترتيب الأحاديث؛ وعلى دراسته عدّة مؤاخذات علميّة، أذكُرها -إن شاء الله- بعد بيان الخصائص الإسناديّة الّتي بنَى عليها مسلمٌ ترتيبَه لها.

فقد أورد الإمام مسلمٌ في هذا الموضوع حديث ابن عمر ﷺ من ثلاث طُرق: طريق أبي مالك الأشجعي -كما في رقم: (١، ٢)-، وطريق عاصم بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر -كما في رقم: (٣)-، وطريق حنظلة -كما في رقم: (٤)-؛ وهي كلّها ثابتة صحيحة، وصالحةٌ للأصول»[1].

أقول:

هل الخلاف بيننا في هذه الخصائص أو في العلل وشرحها؟.

وكنا ننتظرُ منك أن تبيّن العلل في تأخير ما حقّه التقديم، فإذا بك تفاجئنا بأنّ أحاديث الباب كلّها صحيحة ثابتة صالحة للأصول، وهذا ما أُقرّرُهُ أنا وأذُبُّ عنه

---

(١) «التوضيح»: (ص٧٠)

وأكُفُّ عنه بغيَك؛ لله دَرُّ كتابي «منهج الإمام مسلم في ترتيب صحيحه»، ولله دَرُّ الأمثلة الصحيحة فيه الَّتي كبحتْ جماحك وألقمتك الجنادل.

ومع هذا فسأبيّن زيف تَهويلك بالخصائص الإسنادية وغيرها، وأبطل تَمويهاتك حتَّى يعرف المؤمنون أنَّك لستَ من رجال الحديث ولا يصلُح أمثالُك أن يكونوا من أوعيَتِه ولا أُمناء عليه ولا على غيره، بل مجالُك غير هذا؛ ويدون ما فعلتَ بمراحل يُسقِطُ أهلُ الحديث أمثالك، بل مَن هو خيرٌ منك بكثير.

قلتُ -مُمهِّدًا لأمثلة من «صحيح الإمام مسلم» تُبطل دعاوى المليباري في التَّرتيب والتَّقديم والتأخير وشرح العلل-:

منهج مسلم في «صحيحه»:

اعلم: أنه رَحِمَهُ اللَّهُ لَم يلتزم التَّرتيب بين أحاديث الطَّبقتين اللَّتين ذكرهما في مقدِّمة كتابه ولَم يُعْنِت نفسَه بذلك، ولَم يجعل ذلك ضربة لازِب كما يتخيّله من لا يعرف هذا الواقع:

١- فأحيانًا يقدِّم أسانيد الطَّبقة الأولى.

٢- وأحيانًا يقدِّم أسانيد الطبقة الثانية.

٣- وأحيانًا لا يورد في الباب إلا أحاديث الطبقة الأولى.

٤- وأحيانًا لا يورِد في الباب إلاَّ أحاديث الطبقة الثانية إذا لَم يجد شيئًا من أحاديث الطبقة الأولى، وإذا كانت طرق الثانية تصل بالحديث إلى درجة الصّحة الَّتي التزمها.

٥- وأحيانًا لا يورِد في الباب إلاَّ حديث صحابيٍّ واحد.

وهذه الأنواع كثيرة جدًّا في «صحيح مسلم»، والأمثلة الَّتي سأذكُرها إنَّما هي نَماذج.

وليعلم القارئ: أن التَّرتيب ليس هدفًا لمسلم، وأنَّ التقديم والتأخير للأحاديث لا دخل لهما في القوّة والضّعف والتّصحيح والتعليل، ولا يهبط بالمؤخَّر إذا كان من الطبقة الأولى فيجعلُه دون الثانية وخارج الأصول، بل يبقى متسنِّمًا قمّة الصحّة، ويبقى هو الأصل في الباب؛ فأصول الأبواب هي أحاديث

وأسانيد الطبقة الأولى تقدّمتْ أو تأخّرتْ.

وأسانيد وأحاديث الطبقة الثانية هي المتابَعات والشّواهد تقدّمتْ أو تأخّرتْ. . .

وهناك أنواعًا من الأمثلة الّتي وعدتُك بِها، والّتي تتبخّر أمامَها المزاعِم والادّعاءات الباطلة».

ثُمّ قلتُ: «أمثلة لأبواب افتتحها مسلم بأحاديث أسانيدها من رجال الطبقة الثانية ويختم بعضها برجالٍ من الطبقة الأولى، وتكونُ من الأحاديث الّتي اتّفق عليها الشيخان».

أولًا: ثُمّ قلتُ:

«١- في «٥- باب بيان أركان الإسلام، حديث: (١٦)، (١/ ٤٥) في صدر الباب، قال رَحِمَهُ اللَّهُ: حدّثنا محمد بن عبد اللّه بن نُمير الهمداني، حدّثنا أبو خالد -يعني: سليمان بن حيّان الأحمر-، عن أبي مالكٍ الأشجعي، عن سعد بن عُبيدة، عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النّبي ﷺ قال: «بُنِيَ الإسلامُ على خمسة: على أن يوحّدَ اللّه، وإقام الصلاة، وإيتاء الزّكاة، وصيام رمضان، والحج».

وأبو خالد الأحمر من رجال الطبقة الثانية، قال الحافظ: «صدوق، يخطئ».

ثُمّ عقّبه بإسناد من الطبقة الأولى، ثُمّ ختم الباب بإسناد رجالُه من الطبقة الأولى.

وهو من الأحاديث الّتي اتّفق عليها الشيخان: فمسلم أخرجه من طريق ابن نُمير، حدّثنا أبي، حدّثنا حنظلة قال: سمعتُ عِكرمة بن خالد. . . عن عبد اللّه بن عمر؛ والبخاري أخرجه في «٢- باب دعاؤكم إيْمانكم، من كتاب الإيْمان، حديث: ٨»، قال: حدّثنا عبيد اللّه بن موسى قال: أخبرنا حنظلة؛ به»[1].

ساق المليباري الأحاديث المذكورة بأسانيدها ثُمّ قال:

«ذكر الأستاذ هذه الأحاديث تحت عنوان «أمثلة لأبواب افتتحها مسلم بأحاديث أسانيدها من رجال الطبقة الثانية ويختم بعضها برجالٍ من الطبقة الأولى

---

(١) «منهج الإمام مسلم في ترتيب صحيحه»: (ص٥١-٥٣)

وتكون من الأحاديث الَّتي اتّفق عليها الشيخان»».

ثُمَّ قال: «ثُمَّ درَسها دراسة سطحيّة معتمدًا على كتاب «التقريب» للحافظ ابن حجر، فجاء كلامُه كما يلي:

«وأبو خالد الأحمر من رجال الطبقة الثانية، قال الحافظ: صدوق يخطئ».

ثُمَّ عقّبه بإسناد من الطبقة الأولى وهو من الأحاديث الَّتي اتّفق عليها الشيخان: فمسلمٌ أخرجه من طريق ابن نُمير، حدّثنا أبي، حدّثنا حنظلة قال: سمعت عكرمة بن خالد. . . عن عبد اللّٰه بن عمر؛ والبخاري أخرجه في باب: «دعاؤكم إيمانُكم» من كتاب الإيمان، قال: حدّثنا عُبيد اللّٰه بن موسى قال: أخبرنا حنظلة؛ به. اهـ».

ثُمَّ قال المليباري: «أقول: هذه دراسة سطحيّة مبنيّة على النظر المجرّد إلى رُواة الحديث أدّت إلى غياب على صاحبها الخصائص الإسناديّة الَّتي راعاها الإمام مسلم في ترتيب الأحاديث.

وعلى دراسته عدة مؤاخذات علميّة أذكُرها -إنْ شاء الله- بعد بيان الخصائص الإسناديّة الَّتي بنى عليها مسلمٌ ترتيبَه لها:

فقد أورد الإمام مسلمٌ في هذا الموضوع حديث ابن عمر رضي الله عنهما من ثلاث طُرق: طريق أبي مالك الأشجعي -كما في رقم: (١، ٢)-، وطريق عاصم بن محمد بن زيد بن عبد اللّٰه بن عمر -كما في رقم: (٣)-، ومن طريق حنظلة -كما في رقم: (٤)-؛ وهي كلّها ثابتة وصالحة للأصول[1].

إلاّ أنه رتّب بينها: إذْ بدأ بحديث أبي مالك الأشجعي، وثنّى بحديث عاصم، ثُمّ بحديث حنظلة بحسب الخصائص الإسناديّة والحديثية؛ ذلك أنّ حديث أبي مالك الأشجعي الكوفي أكثر شُهرة من غيره، فقد تناقله أهل بلده وغيرهم وسمعه الإمام مسلم من محمد بن عبد اللّٰه بن نُمير الكوفي ومن سهْل بن عثمان العسكري

---

(١) أين منهجُك في التعليل بالتقديم والتأخير وشرح العلل ووجوه الاختلاف و. . و. . إلخ؟، وأين استشهادُك بكلام ابن الصّلاح وذلك بأن يذكُر الحديث أوّلاً بإسناد نظيف رجالُه ثقات ويجعله أصلاً، ثُمّ يتبع ذلك بإسناد آخر -أو أسانيد- فيها بعض الضعفاء؟؟.

من الأهواز بهذا العُلو.

أما حديث عاصم المدني فلم يجد[١] الإمام مسلم عند أحدٍ من شيوخه المدنيِّين، وإنّما وجده عند غيرهم؛ فرواه عن معاذ العنبريّ البصريّ، وكذلك لَم يجد حديث حنظلة المكّي يتناقله المكيّون من شيوخه ويروونه، بل وجده عند غيرهم، فرواه عن الكوفي محمد بن عبد اللّٰه ابن نُمير على أنّ رواية أبي مالك الأشجعيّ أجود ما في هذا الباب سياقَة تدلّ على دِقّته البالغة وضبطه الكامل؛ ذلك أنّه حكى ما جرى بين ابن عمر والراوي عنه من تصحيح الحديث الذي سمعه من النّبي ﷺ لمن أخطأ فيه بتقديم وتأخير؛ وكل سياق يروى عن ابن عمر مخالِفًا له فهو رواية بالمعنى على القول الراجح، واللّٰه أعلم.

فحديث أبي مالك الأشجعيّ أصحُّ إسنادًا وسياقًا، والحديث الذي يُعرف في بلد روايه ومخارجه أولى من غيره وأرجح لذلك قدّمه على غيره فيما أظنّ؛ وهذه الميزة تُعتبر من أهمّ الخصائص الإسنادية[٢] عند المُحدِّثين»[٣].

أقول:

أولًا: إنّ قولَه: «هذه دراسة سطحيّة مبنيّة على النظر المُجرّد إلى رواة الحديث» كذبٌ، ويدلُّ على غُروره وعَجْرَفَتِه.

فأنا نظرت إلى الأسانيد في ضوء منهج أهلِ الحديث عامة، وفي ضوء شروط مسلم للصّحيح خاصّة.

فأبو خالد الأحمر الذي صدّر به مسلمٌ الباب قد اختلف العلماء في تعديلِه وتجريحِه، ومسلم يعلمُ هذا، ومع ذلك صدّر به مسلمٌ الباب؛ لأنّه لَم يلتزم التّرتيب

(١) كذا!.

(٢) سبحان اللّٰه! حتّى أهم من العدالة والضبط؟، إنّ هذا من التلاعُب بأصول أهل الحديث، تلك الأصول العظيمة الّتي تقوم عليها سُنّة رسول اللّٰه ﷺ.
ومعنى قولِه: «إذا تعارَض حديث توفّرتْ فيه شروط الصحّة لكنه لَم يخرُج من بلد راويه كالمدينة -مثلًا- مع حديث ضعيف خرج من بلد راويه أن يقدّم الحديث الضّعيف الخارج من بلد روايه على ذلك الصّحيح الذي لَم يخرج»؟!

(٣) «التوضيح»: (ص٦٩-٧١).

على الوجه الذي فرضه عليه المليباري، فقد يرتِّبُ إذا تيسّر له، وقد لا يرتِّب على التفصيل الذي بيّنته.

ونظرتُ إلى الرُّواة في ضوء منهج أهل الحديث عامّة، وفي ضوء شروط مسلم خاصّة، فوجدتُهم كلّهم بعد إسناد أبي خالد الأحمر من الدرجة الأولى حفظًا وإتقانًا عند أهل الحديث عامّة وعند مسلم خاصّة.

ونظرتُ ثالثة في ضوء منهج أهل الحديث في احترامهم للأحاديث المتّفق عليها بين الشيخين وإعطائهم إيّاها ميزة على كلّ ما عداها بِما في ذلك ما انفرد به البخاري أو مسلم.

وهذه المزايا العظيمة المعتبرة عند أئمّة الحديث وسائر علمائه في السابِق واللاّحق وعند أهل المشرق والمغرب وغيرهم قد أهدرها هذا الرجل المتلاعب بالحديث وأصوله وقواعِده.

ثُمّ يزعُم بعد إهداره لها أنّ دراستي سطحيّة مبنيّة على النظر المجرّد إلى الأسانيد، فأيُّ مغالَطة تفوقُ هذه المغالطة؟؟.

وأيُّ تلاعُب يفوقُ هذا التلاعُب بالقواعد والأصول؟، وأيُّ تجاهُل يفوق هذا التجاهُل المغرض.

ثانيًا: مِمّا يدلّ على عدم التزام مسلم بالتّرتيب الدّقيق الذي يهوّلُ به المليباري ومِمّا ينقُض تَهاويل المليباري هنا بالنّسبة لإسناد أبي خالد الأحمر: أنّ الإمام مسلمًا رَحِمَهُ اللَّهُ أورد في «٨- باب الأمر بقتال الناس حتّى يشهدوا أن لا إله إلا الله» حديث أبي هريرة من طريقين من الدرجة الأولى مدارُها على الزُّهري عن سعيد بن المسيِّب عن أبي هريرة.

ثُمّ أورده من طريقين مدارهما على العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة، وهو من الدرجة الثانية: صدوقٌ، ربّما وهم.

ثُمّ أورده من طريق الأعمش عن أبي سفيان عن جابر، وعن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة؛ فهو من الدرجة الأولى، بقطع النظر عن أبي سفيان عن جابر.

ثُمّ أورده من طريق أبي الزُّبير عن جابر.

ثُمَّ أورده من طريق عبد الملك بن الصّباح عن شعبة عن واقد بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن عبد الله بن عمر، وعبد الملك صدوق.

ثُمَّ أورده من طريق سُويد بن سعيد وابن أبي عمر عن مروان الفزاري عن أبي مالك عن أبيه سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «مَنْ قال: لا إله إلا الله، وكفَر بما يُعبد من دونه حرُم مالُه ودمه، وحسابُه على الله».

ثُمَّ أورده من طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن أبي خالد الأحمر عن أبي مالك الأشجعيّ عن أبيه أنّه سمع النّبي ﷺ يقول: «مَنْ وحّد الله» ثُمَّ ذكر بمثله.

ثُمَّ رواه بالحَوَالة: ح عن زُهير بن حَرْب، حدثنا يزيد بن هارون عن أبي مالك عن أبيه به.

ونسأل المليباري: لماذا أخّر حديث أبي خالد الأحمر عن أبي مالك إلى آخر الباب، وقد اشتمل على كلّ الخصائص والمزايا الّتي ذكرتَها في حديث ابن عمر، فهو مسلسل بالكوفيّين، وفيه العلوّ الذي ادّعيتَه، وقد اشتَهر وانتشر، وتداوله أهلُ الكوفة وخراسان وواسِط؟.

ولماذا قدّم مسلمٌ سُويد بن سعيد وابن أبي عمر على ابن أبي شيبة وزُهير بن حَرْب، ولماذا قدّم أسانيد فيها العلاء بن عبد الرحمن وأبو الزُّبير وعبد الملك بن الصّباح وأبو خالد الأحمر على إسناد فيه الإمام الجَبل يزيد ابن هارون، وفي إسناده كلّ الخصائص الإسناديّة الّتي ترجُف بِها؟!.

ثالثًا: لِنَأْتِ إلى ما اعتَبَره هو ميزات وخصائص بنى الإمام مسلمٌ عليها ترتيبَه على حدّ زعمه.

لقد اعتمد هنا على الشُّهرة، فالشُّهرة لذاتِها لا تدلّ على الصّحّة، وهي عند المُحدِّثين لها ثلاثُ إطلاقات:

١- ما رواه ثلاثة فأكثر ما لَم يبلُغ حدّ التواتُر.

٢- وتُطلق على الحديث الصحيح.

٣- وتُطلق على الذي اشتَهر بين الناس من الأحاديث الّتي لا أصل لها، أو هي ضعيفة أو موضوعة.

فالأحاديث المشهورة على الألسنة لا يلزم من شهرتها وشيُوعها أن تكون صحيحة أو ضعيفة؛ وللتمييز بين الصحيح والضعيف لابُدّ من النّظر إلى الأسانيد، فما توافرت فيه شروط الصحّة فهو صحيح لتوفُّر شروط الصحّة فيه لا من أجل الشُّهرة فحسب؛ وما لَم تتوفر فيه شروط الصحّة فليس بصحيح، بل هو ضعيف أو موضوع.

فالهذيان بالشُّهرة، والزعم أنّ مسلمًا يبني ترتيبَه عليها؛ يدلُّ على هوىً وجهل غليظ.

فالطريق الأولى الَّتي صدّر بِها مسلمٌ هذا الباب لا شكّ أنّها دون الطُّرق الَّتي بعدها ولاسيّما الطّرق المتّفق عليها؛ ذلك لأنّ فيها أبا خالد الأحمر: مختَلف في توثيقه وتجريحِه، وابن حجر أعطاه الدرجة الَّتي يستحقُّها وهي: صدوق، يخطئ؛ ومسلمٌ ذكر أنّه يروي عن هذا النّوع ليؤكّد بِهم صحّة أحاديث أهل الدرجة الأولى.

وكتاب «التقريب» كتاب ممتاز اعتبره أهلُ الحديث من وقته إلى يومِنا هذا وعوّلوا عليه، ولا يحطّ من قدره إلاّ جاهلٌ صاحبُ هوى.

وهل نسمع بعد هذا -أو قبله- للجهلة المتعالين على كل ما يخالف أهوائهم.

وما زعم من الترتيب حسب الخصائص الإسنادية سَفْسَطَةٌ باردة.

وقوله: «إنّ حديث أبي مالك الأشجعي الكوفي أكثرُ شُهرة من غيره، فقد تناقَلَه أهل بلده وغيرُهم».

هذا من تَهاويله، فإنّ رواية اثنين له من أهل الكوفة لا يلزم منها أنّه قد يتناقله أهلُ الكوفة.

ثُمّ إنّه خالف ما قرّره أئمّة الحديث من الثّقة بحديث أهل الحجاز، والتحرُّز -بل والطّعن- في أحاديث أهل العراق[1] إلى أنْ جاء من يُغَرْبِلها مثل شُعبة وتلاميذه؛ فما أكثر الكذّابين والمدلّسين فيهم حتّى مَنّ الله عليهم بشُعبة وأمثاله فميّزوا بين الغَثّ والسّمين.

---

(١) انظر الكلام على أحاديث أهل العراق «تدريب الراوي»: (ص٣٨)، نشر المكتبة العلميّة.

وخالف مرّة أخرى ما قرّره أئمّة الحديث من ترجيح الأحاديث المتّفق عليها الشيخان على ما لَم يتّفقا عليه.

وقوله: «وسمعه الإمام مسلم من محمد بن عبد الله بن نُمير الكوفي، ومن سهل بن عثمان العسكري من الأهواز بهذا العُلو».

فهذا من أباطيله فالأسانيد في هذا الباب كلّها متساوية في العدد في كلّ إسناد أربعة رجال إلى ابن عمر، وإنّما أقحم العلوّ إكمالًا لإرجافه بالخصائص الإسنادية.

وقوله: «وأما حديث عاصم المدني فلم يجد الإمام مسلم عند أحد من شيوخه المدنيّين، وإنّما وجده عند غيرهم فرواه عن معاذ العَنْبَري البصري».

وهذه مجازفة لا يقدم عليها إلا مثل هذا الرجل؛ فهل جهل أهلُ المدينة حديث: «بُنِيَ الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله ..» إلخ، بحيث أنّ مسلمًا بحث في المدينة فلم يجد هذا الحديث، فاضطر إلى أخذه من أهل الكوفة؟.

قوله: «وكذلك لَم يجد حديث حنظلة المكّي يتناقله المكيّون من شُيوخِه ويروونه، بل وجده عند غيرهم فرواه».

يُقال فيه ما قيل له في حديث عاصم.

ولعلّ سبب عدم روايته عن الحجازيّين: أنّه لَم يكن عنده وقت لأخذ كلّ ما عندهم من أحاديث، ومنها هذا الحديث، لضيق وقته؛ لأنّه حجّ وهو صغير، فأخذ عنهم ما تيسّر له ولَم يستوعِب حديثَهم، وهذا لا يدلّ على عدم وُجوده عندهم؟؟.

وعلى كلّ حال: فعدم رواية هذا الحديث عن أهل المدينة وأهل مكة لا يدلّ على عدم وُجوده عندهم، استغفر الله.

كيف؟ وفيمن لقي بمكّة سعيد بن منصور وأبا مصعَب الزُّهري وغيرهما، وبالمدينة إسماعيل بن أبي أُويس وغيره.

راجع: «المنتظم»: (٥/ ٣٢)، و«الإمام مسلم ومنهجه في الصّحيح»: (١/ ٢٩).

وقوله: «على أنّ رواية أبي مالك الأشجعي أجود ما في هذا الباب سياقًا تدلّ على دِقّته البالغة وضبطه الكامل؛ ذلك أنّه حكى ما جرى بين ابن عمر والرّاوي عنه من تصحيح الحديث الذي سمعه من النّبي ﷺ».

أقول: هذا هضمٌ لعاصم وعِكرمة بأنّهما غير دقيقين وغير ضابطين، أو أنّهما غير كاملين في ذلك. وليس الأمر كذلك، فيجوز أنّ ابن عمر حدّث به مرارًا، فلم يحصل عنده من يقدّم ويؤخّر في الحديث فلم يقل هذا الكلام، ولَمّا وقع التّقديم والتأخير نبّه على التّرتيب، ولا يقال التصحيح، فليس هناك ضعف.

وقوله: «ويلاحظ: أنّه رتّب -أيضًا- في حديث أبي مالك الأشجعيّ: إذْ قدّم حديث محمد بن عبد الله بن نُمير على حديث سهل بن عثمان العسكري، لأنّ الأول مسلسل بالكوفيين إلا ابن عمر.

والثاني إسنادُه كوفي ثُمّ عسكري، على أنّ محمد بن عبد الله بن نُمير من أشهر شيوخه الثّقات.

وأما سهل بن عثمان فدونه؛ وهذا يدل على دقّة مسلم وتيقُّظه في الاختيار بين الروايات تقديمًا وتأخيرًا».

أقول: هذا الكلام باطل؛ فإنّ الإسناد الأوّل فيه أبو خالد الأحمر. مختَلفٌ فيه، ولا شكّ أن الإسناد الثاني أرجح من الأوّل لأنّ رجاله من الطبقة الأُولى، فمدار الرُّجحان في الدرجة الأولى على العدالة والضبط والإتقان، وهي متوفّرة في الثاني، والأوّل فيه خللٌ من جهة أبي خالد.

وقوله: «وقدّم حديثَ عاصم على حديث حنظلة لأنّه أتمّ سياقًا منه، ذلك أنّه ذكر الشهادتين جميعًا، وأما حنظلة فحديثُه الذي سمعه مسلم كان ناقصًا لَم يذكر فيه إلا الشهادة الأولى، على أنّ رواية عكرمة عن ابن عمر سمعها حنظلة منه دون أن يكون مقصودًا بالتحديث كما أفصح عنه سياق مسلم، وإنْ كانت هذه الرواية تُفيد الاتصال دون أدنى تردُّد، إلاّ أنّها ليستْ مثل الرّواية المقصود فيها الرّاوي عنه بالتحديث، من هنا فقد فرّقوا بين صيغة «حدّثني» وبين «سمعت»، فإنّ الأولى

صريحة في القصد بالتحديث دون الثانية»[1].

أقول: نعوذُ بالله من كثرة الهُراء، ومن اتباع الهوى، والتقوُّل على أيّ مسلم بالباطل، فكيف على مثل هذا الإمام؟.

فطريق عاصم أصحّ من طريق أبي خالد عند مَن يعقِل:

أولًا: لأنّ رجالها من الطّبقة الأولى.

ثانيًا: أنّه حديثٌ مدنيٌ، وأحاديث المدنيِّين لها ميزةٌ على سائر أحاديث البُلدان، إذْ ليس في الإسناد غير مدني إلا شيخ مسلم.

وثالثًا: من جهة الخصائص الّتي يُرجِفُ بِها المليباري: أنّه مسلسل بالعمريين المدنيِّين الحُفّاظ.

فعلى منهج المليباري يكون لرواية عاصم من المزايا والخصائص ما لا يلحقه إسناد أبي خالد، فأين إرجافه بالخصائص الإسنادية والحديثية والعلميّة؟.

هذا، وقد روى حديث عاصم هذا الإمام أحمد: (٢/ ١٢٠)، وأبو يعلى: (١٠/ ١٦٤)، وابن خُزيْمة: (١/ ١٥٩) كلّهم من طريق أبي النّضر هاشم بن القاسم عن عاصم عن أبيه به؛ فهو على طريقة المليباري قد شاع وذاع في المشرق وبغداد والموصِل وغيرها؛ فأنّى لطريق أبي خالد أن يلحقه من جهات عديدة.

وأما طريق حنظلة فله من المزايا أنّه متّفقٌ عليه.

ومنها: أنّه قد رواه عددٌ من الرواة في عدد من المصادر، فهو في مسلم من طريق ابن نُمير عن أبيه عن حنظلة به، وعند البخاري من طريق عبيد الله بن موسى عن حنظلة به، وعند ابن خُزيْمة: (١/ ١٥٩) من طريق محمد بن يحيى عن رَوْح بن عُبادة عن حنظلة به.

وعند ابن حبّان (رقم: ١٨٥، ١٤٣٣) من طريق عبيد الله بن موسى، به.

وعند الترمذي: (٥/ ٥، ٦) من طريق أبي كُريب عن وكيع عن حنظلة به.

---

(١) «الترضيح»: (ص٧١).

وعند أبي نُعيم في «تاريخ أصبهان»: (١/ ١٤٦) من طريق إسحاق ابن سليمان الرّازي عن حنظلة به.

وعند النسائي: (٨/ ٤٨١-٤٨٢) من طريق المعافى بن عمران عن حنظلة به.

وعند البيهقي في «الكبرى»: (١/ ٣٥٨) من طريق عبيد اللَّه بن موسى به.

فهذه مزايا عظيمة حقًّا لهذا الطريق، فهل يُحظى بالاحترام والقَبول عند الأستاذ المليباري، فيسلِّم أن مرجِّحات وخصائص كثيرة يفوق بها طريق أبي خالد الأحمر، أو سيظل ثابتًا كالجبل الأشَمّ على قوله: «وبهذا يتبيَّن أنّ الأحاديث مرتَّبة ترتيبًا علميًّا روعيت فيه الخصائص الإسنادية والحديثية»؟.

وهل سيسلِّم للحافظ ابن حجر في قوله في أبي خالد: «صدوق، يخطئ» أو سيرفع أبا خالد فوق رجال الطبقة الأولى أهل الحفظ والإتقان انتصارًا لوساوسه وأراجيفه؟.

وسَيُهْمِل كل ما للطرق الّتي جاءت بعد طريق أبي خالد من الخصائص والمزايا الّتي ذكرها وتعلّق بها انتصارًا لتلك الأراجيف

والحاصل: أنّه أكثر من التهاويل ليشغل القارئ وليصرفه عن القضيّة الأساسيّة في الخلاف بيني وبينه، ألا وهو التعليل بالتّرتيب والتقديم والتأخير؛ فعلى منهجه يكون ما بعد حديث أبي خالد من الطُّرق كلها مُعَلّة كما قعّد وطبّق وناضل ويناضل

ثانيًا: وقلتُ:

٢- في (١٩- باب الحثّ على إكرام الجار والضّيف، من كتاب الإيمان ١/ ٦٨)، في صدر الباب، قال:

«حدّثني حَرْمَلة بن يحيى، أنبأنا ابن وهْب قال: أخبرني يونس، عن ابن شهاب، عن أبي سَلَمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة، عن رسول اللَّه ﷺ قال: مَنْ كان يؤمن باللَّه واليوم الآخر فليَقُل خيرًا أو ليصمُت، ومَن كان يؤمن باللَّه واليوم الآخر فليُكرم جارَه، ومَن كان يؤمن باللَّه واليوم الآخر فليُكرم ضيفه».

وحَرملة بن يحيى قال فيه الحافظ: «صدوق» فهو من الدرجة الثانية.

ثم أتبعه بحديث أبي هريرة، وهو متّفقٌ عليه: أخرجه البخاري برقم: (٦٤٧٥).

ثُمَّ ختم الباب بحديث أبي شُريح الخُزاعيّ (رقم: ٤٨).

قال: «حدثنا زُهير بن حَرْب ومحمد بن عبد الله بن نُمير جميعًا، عن ابن عُيينة قال ابن نُمير: حدّثنا سفيان، عن عمرو أنّه سمع نافع بن جُبير يُخبر عن أبي شُريح الخُزاعيّ أنّ النَّبي ﷺ قال: «...» الحديث.

ورجالُه من الطّبقة الأولى وهو متفق عليه: أخرجه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ في كتاب الرِّقاق، حديث: (٦٤٧٦).

ساق حمزة المليباري طرق هذا الحديث، ثُمَّ ذكر تعليقي عليه، ثُمَّ قال:

«إنّ هذه الأحاديث جميعًا مرتَّبة ترتيبًا علميًّا بتقديم ما هو أسلم على غيره كما وعد به مسلمٌ في المقدِّمة:

أورد الإمام مسلمٌ هُنا أربعة أحاديث[1]. ثلاثة منها عن أبي هريرة، والرّابع عن أبي شُريح؛ وهذه الأحاديث كلها صحيحة وثابتة، واتّفق البخاري [2] على تخريج حديث الزُّهري وحديث أبي حُصين في مواضع من «صحيحه» دون حديث الأعمش الذي في رقم (٣)، وحديث نافع ابن جُبير الذي في رقم (٤) فإنّهما مِمّا انفرد به مسلم دون البخاري.

وحديث أبي شُريح الذي ختم به مسلم الباب لَم يخرجه البخاري من طريق نافع بن جُبير، وإنّما أخرجه من طريق سعيد المقبُري عن أبي شُريح، وكذلك أخرجه مسلم في موضع آخر من «الصحيح» وهو كتاب اللُّقَطة»[3].

أقول:

أولًا: إنّ محلّ النّزاع بيني وبينك هو المنهج المدمِّر الذي اخترعتَه لصحيح

---

(١) الأولى أن يقول: أربع طرق.

(٢) كذا!.

(٣) انظر: «التوضيح»: (ص٧٥).

مسلم وهو: الترتيب المشتمل على بيان العلل ووُجوه الاختلاف والاضطراب، ذلك المنهج الخبيث الذي تكافح وتنافح عنه بالتمويه والمخرقة، ولا تزال.

فإذا كانت الأمثلة الَّتي ضربتُها لك ولغيرك قد نَسَفَتْ هذا المنهج الباطل الذي افتعلته، فلماذا لا تقف عند حدِّك وترجع عن باطلك؟.

فإذا جئتَ تقول عن أحاديث هذا الباب: إنّها كلها صحيحة وثابتة؛ «فقد أقام اللّه عليك شاهدًا من نفسك، وجعل منك هادمًا لمنهجك الفاسد المختَرع، وكان هذا نصرًا من اللّه للحقّ وأهلِه عليك؛ وإنّ لجوءك إلى الخصائص الإسنادية الَّتي تعالِط بِهَا في تطبيقها في تفضيل حديثٍ على حديث لن ينفعك بشيء ولا يُعطي منهجك الباطل ذرّةً من الصّحة؛ أفلا تعقل فترعوي عن تمويهاتك.

وحَرْمَلة كفاه شرفًا أن يكون من رجال «صحيح مسلم» ومن شيوخ مسلم، وهو صدوق -كما قال الحافظ ابن حجر-، ولَم يهضمه ابن حجر، فهذا الذهبي يقول فيه: «صدوق، من أوعية العلم»، وقال أبو حاتم: «لا يُحتجُّ به».

ولَم يقدِّم مسلم روايته على رواية الإمامين الحافظين الثّقتين زُهير ابن حَرْب ومحمد بن عبد اللّه بن نُمير لأنّه يفوقُهما حفظًا وإتقانًا، كلا، فلا يدّعي هذا إلا مجازف لا يعرف أقدار الرجال.

فمن التقوّل على مسلم أن يقال: «إنّ هذه الأحاديث جميعًا مرتّبةٌ ترتيبًا علميًّا بتقديم ما هو أسلم على غيره كما وعد به مسلم».

فمسلمٌ الذي قال: «فلا يقصر بالرجل العالي القدر عن درجته، ولا يرفع متّضعُ القدر في العلم فوق منْزلته؛ ويعطى كل ذي حقّ فيه حقّه، وينْزل منْزلته»[1] هل يقدِّم حرملة بن يحيى على هذين الإمامين الحافظين، وكلّ منهما عالِ القدر، رفيع المنْزلة عنده وعند العلماء -وخاصّة أئمّة الجرح والتعديل-؟!. حاشاه وحاشا العلماء من أن يزِنوا الرجال بميزان أهل الجهل.

إنّ مسلمًا لَم يصدِّر الباب بحديث حَرْمَلة لأجل ما تدّعيه، وإنّما لأنّه لَم يلتزم

---

(١) مقدّمة «صحيح مسلم». (١/ ٦)

الترتيب الذي تدّعيه عليه.

ثانيًا: لماذا تَهضم حديث أبي شُريح هذا الهضم، وتشتت شمل طرقه، وتُنكر شُهرتَه -تلك الشُّهرة الَّتي تتلاعب بِهَا-؟؟، فهو لا يقلّ شُهرة عن حديث أبي هريرة ﷺ: فقد رواه عنه اثنان: سعيد بن أبي سعيد المقبُري، ونافع بن جُبير بن مطعم النوفَلي. ورواه عن سعيد المقبُري خمسة هم الإمام مالك في «موطئه»[1]، ومحمد بن عجْلان[2]، وعبد الحميد بن جعفر[3]، واللّيث بن سَعْد[4]، ومحمد بن إسحاق بن يَسَار[5].

ورواه عن نافع بن جُبير: عمرو بن دينار، وعنه: سفيان بن عُيينَة[6]، وزكريّا بن إسحاق[7].

وهو حديث اتّفقَ على إخراجِه الشيخان البخاري ومسلم.

ثُمّ واصل تَمويهه بِما تمجُّه الأسماع من هضم لحديث أبي شُريح بكتمان رُواتِه الذين اشتَهر[8] عنهم الحديث، حتّى يتمّ له الغَلَب -مع الأسف-، فلم يذكر الرواة عن سعيد المقبُري، وزعم أنّه لَم يروه عن عمرو بن دينار إلاّ سفيان بن عُيينَة؛ وقد علمتَ أنّه قد شاركه في الرواية عن عمرو زكريّا بن إسحاق.

وهل يُنتظر الصدق والإنصاف من المموّهين؟.

ويكفي العاقل المنصف بعض هذه الدراسة لبيان تلوّن هذا الرجل، وتلوّن مناهجه وبيان تلبيسه وتمويهه.

---

(١) (٢/ ٩٢٩)

(٢) مسند الحميدي، حديث (٥٧٦)، وابن ماجه حديث (٣٦٧٥)، والترمذي، حديث (١٩٦٧)

(٣) مسند أحمد: (٤/ ٣١) و(٦/ ٣٨٥)، ومسلم في اللقطة. (٣/ ١٣٥٣).

(٤) مسند أحمد (٤/ ٣١)، والبخاري حديث (٦٠١٩)، ومسلم في اللقطة (٣/ ١٣٥٢)

(٥) الدارمي، حديث (٢٠٤١).

(٦) مسند الحميدي: (٥٧٥)، وأحمد: (٦/ ٣٨٤)، والدارمي: (٢٠٤٢).

(٧) أحمد: (٤/ ٣٦)، وانظر المسند الجامع: (١٦/ ٢٨١- ٢٨٣).

(٨) نحن نستخدم الشُّهرة في هذا الموضع وغيره على منهجه؛ لتفضح بذلك أباطيله وتَمويهاتُه
ونحن نعلم -أيضًا-: أن للشُّهرة والعُلوّ اعتبارًا عند أهل الحديث في الجملة، ولكن على غير الوُجوه الَّتي يستخدمها فيها المليباري، ولغير الأغراض الَّتي يُموّه بِها، وقد رأيتَ الكثير من ذلك.

ومع ذلك فسأضيف مناقشته في بعض الأحاديث ليزداد المؤمن بصيرة ويقينًا بأنّ هذا الرجل قد احترف التمويه والمخرقة -مع الأسف-، لا في الميادين المألوفة لهذا النّمط، وإنّما احترفها في سنّة رسول الله ﷺ وعلومها، وإنّها لكارثة عظيمة. فإنّا لله وإنا إليه راجعون.

ثالثًا: وقلت: «٢- كتاب الطهارة، ٢٨- باب النهي عن البول في الماء الرّاكد: افتتح مسلمٌ هذا البابَ بحديث جابر (رقم: ٢٨١) بإسناد فيه أبو الزّبير -وهو من الدّرجة الثانية-، عن جابر عن رسول الله ﷺ: أنّه نَهى أن يُبال في الماء الرّاكد.

ثُمّ عقّبه بحديث أبي هريرة (برقم: ٢٨٢).

ساقه مسلمٌ من طريقين من رجال الدرجة الأولى؛ وهو متّفقٌ عليه: أخرجه البخاري في الوضوء برقم: (٢٣٦).

ساق المليباري طُرق هذا الحديث، ثُمّ حكى كلامي، ثُمّ قال:

«هذه الأحاديث الثّلاث[1] رتّبها مسلمٌ ترتيبًا علميًا: إذْ قدّم حديث جابر على حديث أبي هريرة، ذلك لأنّ حديث جابر عالٍ، وحديث أبي هريرة نازل، إذْ توسّط بين الإمام مسلم وبين النّبي ﷺ في حديث جابر أربع[2] رواة.

وأمّا في حديث أبي هريرة فخمس[3]. والعُلوّ من أهمّ الخصائص الإسنادية عند المُحدّثين.

على أنّ رواية اللّيث عن أبي الزّبير رواية نظيفة وصحيحة؛ وكان الإمام مسلم رَحِمَهُ اللهُ يعتمد عليها في الأصول، وقد اشتهرت رواية اللّيث عنه لهذا الحديث في بلده وخارجه، وسمعها مسلمٌ من شيخه محمد ابن رُمح المصري بلديّ اللّيث، ويحيى بن يحيى النّيسابوري وقُتيبة بن سعيد البصري[4].

وحديث جابر الذي صدّر به البابَ يحتوي على الخصائص الإسنادية من

---

(١)، (٢)، (٣) هكذا! لِتَمَكُّنِهِ من لغة العرب!!.

(٤) هكذا! تارةً يقول: «البصري»، وتارةً: «البغدادي»؛ وهو بَلْخِيٌّ بَغْلانِيّ

العلو، واشتهاره في بلد اللَّيث بن سعد الذي يدور عليه الحديث وخارج بلده

وأما حديثُ أبي هريرة فدونه، إذ إنَّ الإمام مسلمًا سمعه بالنُّزول، وأنَّ الإسناد بصري، ثُمَّ كوفي، ثُمَّ بغدادي؛ وكذلك الحديث الثالث»[1].

ثُمَّ ذهب يتحدَّث عن سبب تقديم رواية ابن سيرين على رواية همَّام، وحكم على حديث همَّام بالغَرابة وإنْ كان صحيحًا في نظره؛ ولَم يعتبر اتِّفاق الشيخين على تخريجه من المزايا ولا كون رجاله من الطبقة الأولى من مزاياه.

وأقول للمليباري:

أولًا: أين التَّرتيب الدَّقيق الذي ينطوي على شرح العلل؟

أين أنتَ من قولك: «وبيان العلَّة في «صحيح مسلم» ليس على طريقة كتب العلَّة بأن يقول أثناء الكلام: واختُلف على فلان، أو خالفه مثلًا، كما هو معروف في كتب «العلل» لابن أبي حاتم والدَّارقطني وغيرهما، بل يكون البيان بذكر وجوه الاختلاف من غير أن يتعرَّض لقوله: خالفه فلان، أو اختُلف على فلان، مثلًا.

وإذا سمعه الحافظ يفهم بأنه اختلافٌ واضطراب، وإذا سمعه أمثالُنا فيعدُّوه تعدد الطرق.

ومثل هذا البيان كثيرًا ما نجده في «التاريخ الكبير»»!![2].

وأين أنت من قولك: «وعلى هذا فإذا قدَّم ما يستحقّ أن يؤخِّره وإذا أخَّر ما هو مستحقٌ أن يقدِّمه فمعناه: أنَّه أدرك فيه شيئًا جعله يتصرَّف كذلك»؟[3].

وأين أنت من قولك: «لَمَّا وعد مسلمٌ في المقدِّمة أن يضع طرق الحديث في موضعها -وقد وضعها في موضعها فعلًا-، فإذا رأينا المخالَفة في التَّرتيب -في الظَّاهر- فينبغي لنا أن نعرف أن مسلمًا قد أدرك شيئًا في التَّرتيب دفعه إلى ذلك؛ وهذا هو الذي وقع هنا في رواية أيّوب، وأنَّه كان من العادة أن يقدِّم رواية معمَر عن أيوب عن أهل القسم الثاني.....»؟[4].

---

(١) «التوضيح»: (ص٨٠)

(٢) (ص٣) من كتابه الأول

(٣) (ص٢) من كتابه الأول.

(٤) (ص٢٦) من كتابه الأول.

وأين أنت من قولك: «فلمّا وجدنا الإمام مسلمًا هنا يؤخِّرُ ما كان يقدِّمه في أوّل الباب فَهِمِ منه أنّه أدرك علّة فيه جعلته يؤخِّره في آخِر الباب -أعني به: بعد طريقين من أهل القسم الثاني-.

وأنه لابدّ لنا من الرُّجوع إلى كتاب العلّة لكي يتضّح لنا الدقائق العلميّة الّتي أودعها مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ الناقد الكبير في ترتيب تلك الطّرق»؟[1].

لقد طبّق المليباري هذا المنهج فعلًا فجاء إلى حديث عبد الله بن عمر الذي رواه مسلم من أربع طرق من الدرجة الأولى رُواتُها كالجبال حفظًا وإتقانًا، وإلى طريق صحيح عن ابن عبّاس فأبطلها وادّعى أنّها معلّة، وأنّ مسلمًا أخرجها لبيان الخلاف وما فيها من علل، وأنّه أخرجها خارج الأُصول والمتابعات وأبطل شواهدها:

١- من حديث أبي هريرة؛ وهو من الأحاديث المتّفق عليها عند البخاري ومسلم؛ ومسلم أخرجه من خمس طرق في صدر الباب الذي خرّج مسلمٌ فيه حديثي ابن عمر وابن عبّاس.

وهذا هدمٌ خبيثٌ لبابٍ بكامله، وهو يشتمل على عشر طرق، بناءً على منهجه الباطل الهدّام.

٢- ومن شواهده: حديث جابر.

٣- ومن شواهده: حديث عبد الله بن الزُّبير.

٤- ومن شواهده: حديث جُبير بن مطعم.

فهدمها كلّها تَبَعًا لأُصولها؛ مع أنّه قد اجتمع على تصحيحها عددٌ كبيرٌ من علماء الحديث، يبلُغ عددهم اثنين وعشرين عالِمًا.

ضرب بِهذه الأحاديث وبمن صحّحها من علماء الحديث عرض الحائط،

---

(١) (ص٧) من كتابه الأول.

وهذا مدحٌ ماكرٌ ينطوي على التّمار، وكأنّ كتب العلل ما وضعت إلّا شروحًا لصحيح مسلم، أو كتابه المعلّل الذي بيّن فيه العلل بالترتيب.

وضرب بتلقّي الأمة لهذا الكتاب بالقَبول عرض الحائط.

ثُمَّ قال في نهاية بحثه:

«ثُمَّ فضيلة الشيخ ذكر شواهد للحديث لا يحتاج إليها، مع أنّ كلها منتقَدَة، وقد بيّنتُها في تعليق الحديث السّابق».

ثُمَّ لَمّا أُلجئ إلى أضيق من عنق الزجاجة -كما يُقال-، قال معلّقًا على هذا الهدْم الذي لا تطيقُه الأمة كلها بقلمه:

«قد أخطأتُ خطأً فاحشًا في قولي: مع أنّ الشّواهد كلها منتقَدة؛ لأنّ حديث أبي هريرة صحيح متّفقٌ عليه، وحديث جُبير بن مطعم حسَنٌ لغيره، أما حديث جابر وابن الزُّبير فهما منتقَدان -كما في التعليق السّابق-»[1].

وأنا لَم أصدِّقه في هذا التراجُع الذي لَم يتراجع فيه عن حديثي ابن عمر وابن عبّاس في «صحيح مسلم» من أقوى الطرق وأصّحها، ولا عن حديث جابر وابن الزُّبير.

فبأيِّ حُجّة دمَّر بابًا كاملًا في «صحيح مسلم» يشتمل هذا الباب على عشر طرق، ولها شواهد كثيرة خارج «الصحيحين».

ولماذا لَم يرجع عن هذا المنهج الذي قاده إلى هذا التدمير، بل هو يطوِّره ويفتعل له كلّ أساليب التمويه والسفسطة.

وأضيف له الآن من الشواهد:

١- حديث سعد بن أبي وقّاص [2].

٢- وحديث عائشة [3].

ثانيًا: يكفي حديث أبي الزّبير أن مسلمًا رواه، ولكنه ليس بمشهور لا على العُرف الذي اخترعتَه ولا على عُرف المحدِّثين.

---

(١) (ص١٠٠) من ردّه الأول.

(٢) أخرجه أبو يعلى، حديث: (٧٧٤)، والبزار كما في «كشف الأستار»، برقم (٤٢٦).

(٣) أخرجه أبو يعلى، حديث: (٤٦٩١).

بل هو حديث عزيز على عُرف المحدِّثين لأنّه روي من طريق صحابيين اثنين: جابر وأبي هريرة ﷺ.

أما على اصطلاحك: فحديث أبي هريرة أشهر بكثير وكثير: إذْ حديث جابر لَم يروه عنه إلاّ أبو الزّبير، ولَم يروه عنه إلاّ اللّيث.

أما حديث أبي هريرة فقد رواه عنه ثمانية من التّابعين، وهم:

١- الإمام محمد بن سيرين [١].

٢- والإمام همّام بن منبّه [٢]. وروايتهما في «صحيح مسلم».

٣- ومن طريق الثّقة الفقيه الإمام عبد الرحمن بن هُرمز الأعرج[٣].

٤- ومن طريق حميد بن عبد الرحمن الحِميري [٤].

٥- وعن خِلاّس [٥].

٦- وعن عطاء بن ميناء [٦].

٧- ومن طريق عجلان -والد محمد-[٧].

٨- ومن طريق أبي مريم [٨].

كلهم عن أبي هريرة مرفوعًا.

أ- فرواه عن ابن سيرين: أيّوب السّختياني، ويحيى بن عتيق.

ب- وعن الأعرج: أبو الزّناد، وعنه شعيب وسفيان، ومحمد بن عجلان

ج- وعن همّام: معمَر بن راشد، وعنه: عبد الرزّاق، وعبد اللّه بن المبارَك.

---

(١) مسند الحميدي، رقم: (٩٧٠)، ومسند أحمد. (٢/ ٢٦٥، ٣٦٢)، والنسائي: (١/ ٤٩) وأبو داود، رقم: (٦٩).

(٢) مسند أحمد: (٢/ ٣١٦)، والترمذي، رقم: (٦٨).

(٣) البخاري، حديث: (٢٣٩)، والنسائي: (١/ ١٩٧)، وابن خزيمة، حديث: (٦٦).

(٤) مسند أحمد: (٢/ ٣٤٦).

(٥) مسند أحمد: (٢/ ٤٩٢، ٥٢٩)، والنسائي: (١/ ٤٩)

(٦) ابن خزيمة، حديث: (٩٤).

(٧) مسند أحمد: (٢/ ٤٣٣)، وأبو داود، حديث: (٧٠)، وابن ماجه، حديث: (٣٤٤).

(٨) مسند أحمد: (٢/ ٢٨٨، ٥٣٢).

د- وعن حميد بن عبد الرّحمن الحميري: أبو عَوانة وداود الأَوْدي.

هـ- وعن خلاس: عوف، وعنه عبد الواحد، وعيسى بن يونس.

ز- وعن عطاء بن ميناء: الحارث بن أبي ذباب.

ح- وعن عجلان: ابنه محمد، وعنه: يحيى القطّان، وأبو خالد الأحمر.

ط- وعن أبي مريم: معاوية بن صالح، وعنه: حمّاد بن خالد، وزيد بن الحُباب[1].

فعلى منهج المليباري، هذا تواتر عن أبي هريرة، لا شُهرة فحسب.

وهل اطّلع المليباري المحقّق المدقّق العميق البعيد عن السطحية على كلّ طرق هذا الحديث عن أبي هريرة ثُمّ أخفاها؟، أو أنه كان سطحيًا في بحثه فلم يطّلع عليها.

فلا يستبعد عن الإمام مسلم وقوفه على هذه الطرق، لأنّه اختار أحاديث صحيحه من ثلثمائة ألف حديث.

وعلى هذا: فلماذا أخّر حديث أبي هريرة وهذا حالُه؟.

أمّا على ما نعرفه من منهج مسلم: فالسّبب في ذلك أنّه لَم يلتزم الترتيب ولَم يبن كتابه على مراعاة الخصائص الإسناديّة الّتي افتعلها المليباري، ثُمّ يسيء في استخدامها إلى مسلم وإلى كتابه، ويسيء إلى السنّة وعلومها، ومنها: العلوّ، والشّهرة؛ لأنه يتلاعَب بِهَا لنُصرة وساوسه وتمويهاته.

وإذن فحديث أبي هريرة أصحُّ طرقًا وأكثرها وأشهرها، وبعض طرقه متفقٌ عليه.

وهذه الأمور لها اعتبار لدى أهل العلم بالحديث، فلماذا يهدِرُها المليباري؟.

أهكذا يكونُ التمعُّق والتدقيق والتحرير والتحقيق؟؟!.

---

(١) انظر: «المسند الجامع»: (١٦/ ٥٠٥-٥٠٩)؛ وقد ذُكر مصادر هذه الطرق لحديث أبي هريرة.

ثالثًا: دعوى العلوّ لحديث أبي الزُّبير عن جابر موجودة، ولكن جدواها ضئيلة، فحتى لو كان مسلمٌ يراعي العلوّ في التّرتيب -كما يدّعي المليباري- لَمَا اعتبر هذا العلوّ هنا، لأنّه يقابل أبا الزّبير في هذا الباب إمامان حافظان متقنان، والحفظ والإتقان مع العدالة هما مناط الصحّة عند أهل الحديث؛ فلو قابله واحد منهما لقدّمه مسلم على أبي الزُّبير -أعني: التقديم في الإجلال والتعويل على العدالة والحفظ والإتقان-.

رابعًا: وقلت:

«٤- كتاب الطّهارة، ١٧- باب الاستطابة، حديث (٢٦٢)، (١/ ٢٢٣).

١، ٢- صدّر مسلمٌ هذا البابَ بحديث سلْمان: «لقد نَهانا رسولُ اللّه ﷺ أن نستقبل القبلة بغائط أو بول». أخرجه من طريقين من الدرجة الأولى، مدارهما على الأعمش ومنصور.

٣- ثُمّ عقّبه بحديث جابر (رقم٢٦٣) من طريق فيها أبو الزُّبير من الدرجة الثانية.

٤، ٥- أخرجه من حديث أبي أيّوب رقم (٢٦٤) من طريقين من الدرجة الأولى مدارُهما على سفيان عن الزُّهري عن عطاء بن يزيد اللّيثي عن أبي أيّوب الأنصاري ﷺ؛ وهو حديثٌ متّفقٌ عليه: أخرجه البخاري في (٨- كتاب الصلاة، رقم: ٣٩٤)، قال: «حدّثنا عليّ بن عبد اللّه، حدّثنا سفيان» به.

وأخرجه في (٤- الوُضوء، حديث: ١٤٤)، قال: «حدّثنا آدم، حدّثنا ابن أبي ذئب عن الزُّهري» به.

٦- ثُمّ أخرجه مسلم (رقم: ٢٦٥) من حديث أبي هريرة من طريق سهيل بن أبي صالح.

٧، ٨- ثُمّ ختم مسلمٌ البابَ بحديث ابن عمر من طريقين من الطّبقة الأولى؛ وهو من الأحاديث المتّفق عليها؛ ولفظُه: ارتقَيْتُ على بيت حفصة فرأيتُ رسول اللّه ﷺ يقضي حاجته... الحديث أخرجه البخاري: (٤- الوُضوء، حديث: ١٤٥).

ويلتقي مسلم والبخاري فيه في يحيى بن سعيد عن محمد بن حبّان عن واسع بن حبان عن عبد الله بن عمر؛ وحديث (١٤٨)، ويلتقي مسلمٌ والبخاري في عُبيد الله بن عمر عن محمد بن يحيى بن حبّان عن واسع بن حبّان عن عبد الله بن عمر.

ثُمَّ أخرجه البخاري (رقم: ١٤٩) قال: «حدّثنا يعقوب بن إبراهيم، حدّثنا يزيد بن هارون قال: أخبرنا يحيى عن محمد بن حبّان» به.

فهل نقول: ما أخّره مسلم وهو مستحقٌّ أن يقدَّم إلاّ لأنه أدرك فيه علّة؟، أو نُطوِّح بِهذا القول الفارغ وراء الدّنيا.

ومن المناسَبات: أنّ هذا الأخير المتّفق عليه من حديث عُبيد الله.

والحمد لله الذي يدافِع عن دينه وعن سنّة نبيِّه الصادق الأمين بفضح مثل هذه التُّرّهات»[1].

قال المليباري -بعد أنْ ساق هذه الأحاديث-:

«أقول: إنّ الأستاذ جعل هذه الأحاديث تحتَ بابٍ عامّ؛ لأنّه لَم يكن ذا بصيرة بفقه الحديث واستنباطات الفقهاء المحدِّثين من الحديث، أو ربّما لتقليده الخطأ الذي وقع في «شرح النّووي» بطبعته الجديدة تقليدًا أعمى كأنّه من عند الإمام مسلم، أدّى به إلى ما وقع فيه من الوهم، إلاّ أنّ من ينظر إلى الأحاديث بإمعان يتبيّن له أنّها مفرّقة بحسب الموضوعات الّتي اشتملت عليها بما سنوضّحه.

وعجبًا! كيف لَم يُدرك الأستاذ ذلك؟؛ فتراه يتساءل بكل جُرأة[2] واغترار قائلًا: «فهل نقول. ما أخَّرَه مسلم وهو مستحقّ أن يقدَّم إلاّ لأنه أدركَ فيه عِلَّة؟، أو نطوِّحُ بِهذا القول الفارغ من وراء الدنيا؛ ومن المناسبات: أنّ هذا الأخير المتّفق عليه من حديث عُبيد الله، والحمد لله الذي يدافِعُ عن دينِه وعن سنّة نبيِّه الصادق الأمين بفضح مثل هذه الترهات.

---

(١) «منهج الإمام مسلم»: (ص٥٦-٥٧)

(٢) أي: على الإمام الجهبذ المليباري؟!؟.

وللإجابة عن هذا أقول:

ولله الفضل كلُّه[١]، لا أستحسن أن تُجعل هذه الأحاديث كلّها تحت عنوان الاستطابة، ذلك لأنّ الأحاديث من رقم (٤) إلى رقم (٧) لا تحتوي على ما يتعلّق بالاستطابة والاستنجاء، وإنَّما يحتوي على آداب قضاء الحاجة، والنهي عن استقبال القبلة واستدبارِها وقت قضاء الحاجة، والرُّخصة فيها.

والذي يناسِب هنا أن يُبوَّبَ لهذه الأحاديث تبويبًا مناسِبًا لكلٍّ منها؛ فالحديث الأول والثاني يناسب أن يبوّب لهما: «باب النهي عن الاكتفاء في الاستطابة بأقلّ من ثلاثة أحجار»[٢] -كما بوّب له الإمام النسائي-، أو بعنوان آخر يناسِب محتواه.

وحديث جابر يناسِب أن يبوّب له: «باب ما ينهى أن يُستنجى به»[٣]، كما بوّب له الإمام أبو داود وكذا الإمام الترمذي؛ لأنّه أشار إلى هذا الحديث بقوله: «وفي الباب» تحت عنوان: «باب كراهة ما يستنجى به».

وأما الحديثان الرابع والخامس فيبوّب لهما: «باب النهي عن استقبال القبلة بغائط أو بول»[٤] -كما بوّب به الإمام البخاري والترمذي والنسائي وابن ماجه.

والحديث السادس والسّابع يعنون لهما بعنوان: «الرخصة في الاستقبال»[٥]، كما عنون به الإمام الترمذي، والنسائي، وأبو داود، وابن ماجه»[٦].

أقول:

أولًا: لَمّا عجز منهج المليباري أن يسعفه بشيء ممّا يلهج به لجأ إلى هذه الحيل الباطلة ليصرف القارئ عن إدراك فشله الذّريع.

---

(١) إنّ الله قد خذلك لسوء قصدك، فيجب أن تتوب إلى الله، ولا تظنّ أن الذي أنت فيه من فضل الله عليك، بل هو من إهانته لك؛ فهل هذا التلاعُب والتمويهات من فضل الله عليك؟؟!

(٢) أليس هذا من آداب الاستطابة؟؟.

(٣) وأيضًا هذه من آداب الاستطابة.

(٤) وأيضًا هذه من آداب الاستطابة.

(٥) وأيضًا هذه من آداب الاستطابة.

(٦) «الترضيح»: (ص٩٢).

فنقول له : أين منهجُك وترتيبه الدّقيق الذي لا بُدّ لنا بسببه أن نرجع إلى كتب العلل لنعرف دقّة مسلم في ترتيبه الذي يدسّ فيه العلل؟ .

وأين التقديم والتأخير الذي لا يؤخّر مسلمٌ إسنادًا كان يقدّمه إلاّ لأنّه أدرك فيه شيئًا؟ . إلى آخر تلك التّرّهات والتمويهات .

لقد تخرّت أمام عرض منهج مسلم عرضًا صحيحًا .

فها أنت تسلّم في كلّ باب بصحّة ما فيه من أحاديث .

وموضع النّزاع هو المعلّل في الأحاديث الّتي يؤخّرها مسلم .

ثانيًا : لعلّ عملك هذا يتضمّن دعوة إلى تخريب كتب السنّة والتلاعُب بِها ؛ فنأتي إلى «صحيح مسلم» ونعترض على تبويبه -وإن كان واضع العناوين هو النّووي- بتبويب النسائي والبخاري وأبي داود .

ونأتي إلى سنن النسائي ونعترض عليها بتبويب أبي داود والبخاري والترمذي .

وهكذا نفتح الباب على مصراعيْه إلى التّلاعُب بالكتب وعناوينها ، لأنّها لا توافق أمثال المليباري .

ثالثًا : تختلف طريق مسلم عن طريق البخاري والنسائي ؛ مثلًا : فالبخاري رَحِمَهُ اللهُ كما قال الحافظ ابن حجر : «استنبط فقه كتابه من أحاديثه ، فاحتاج أن يقطّع المتن الواحد إذا اشتمل على عدّة أحكام ليورِد كل قطعة منه في الباب الذي يستدلّ به على ذلك الحكم الذي استنبطه منه ؛ لأنّه لو ساقه في المواضع كلها برُمّته لطال الكتاب .

ومسلمٌ لَم يعتمد ذلك ، بل يسوق أحاديث الباب كلّها سردًا ، عاطفًا بعضها على بعض في موضع واحد ؛ ولو كان المتن مشتملًا على عدّة أحكام فإنّه يذكُره في أمسّ المواضع وأكثرها دخلًا فيه ، ويسوق المتون تامّة محرّرة ؛ فلهذا ترى كثيرًا ممّن صنّف في الأحكام بحذف الأسانيد من المغاربة إنّما يعتمدون على كتاب مسلم في نقل المُتون»[1] .

---

(١) «النكت» لابن حجر : (١/ ٢٨٢).

أما النسائي فإنّه يكرّر الأحاديث فيذكُر الحديث ويكرّره في عدّة أبواب لِمَا اشتمل عليه من الأحكام المتعدّدة

ومسلم قد شرط على نفسه عدم التّكرار؛ فظهر الفرقُ بين الإمام مسلم وبينهما في مقاصد الأبواب وفي اشتراطه عدم التكرار.

أمّا الترمذي: فمعروف أنّه يورِد حديثًا في الباب يطابِق الترجمة، ثُمّ يقول: «وفي الباب عن فلان وفلان وفلان من الصحابة»؛ وقد يكون المحال عليه لا يطابق الحديث إلاّ أنّه مما يصلُح ذكره في الباب.

قال العلاّمة المباركَفُوري رَحِمَهُ اللَّهُ:

«قد جَرَتْ عادة الترمذي في هذا الجامع أنّه يقول بعد ذكر أحاديث الأبواب: «وفي الباب عن فلان وفلان» فإنّه لا يُرِيد ذلك الحديث بعيْنِه، بل يُرِيد أحاديث أُخَر يصحّ أن تُكتَب في الباب.

قال الحافظ العراقي: وهو عمل صحيح؛ إلاّ أنّ كثيرًا من الناس يفهمون من ذلك أنّ مَن سمّى من الصحابة يروون ذلك الحديث بعيْنِه؛ وليس كذلك، بل قد يكون كذلك، وقد يكون حديثًا آخر يصحُّ إيرادُه في ذلك الباب»[1].

وإذن لا يصحّ ما ذهب إليه المليباري إذا كان هذا هو واقع الأئمة في تبويبهم، لاسيّما ومسلم يسلُك مسلكًا حديثيًّا بَحْتًا كما فهمه الحافظ وجرى عليه النّووي.

رابعًا: مع تلاعُبك ودعوتك إلى هذا التلاعُب لَم تخرُج بالأحاديث عن باب الاستطابة؛ فسقط اعتراضُك الداعي إلى التلاعُب بالكتب.

خامسًا: كأنّك لَم تسمع بطبعة محمد فؤاد عبد الباقي الممتازة الّتي امتازتْ بجودة الطباعة وترقيم كتب «صحيح مسلم» وأبوابه وأحاديثه الّتي اعتمدتُها في بحثي وأُشير إلى ترقيم الكتب والأبواب والأحاديث.

قال محمد فؤاد عبد الباقي: «وقد اعتمدتُّ في تحقيق النّص على هذا الشرح المطبوع بالطبعة الكستلية المذكورة، وعليه المطبوع بهامش شرح القسطلاني على

---

(١) «تحفة الأحوذي» (١/ ٢٥)

البخاري، طبعة بولاق عام (١٣٠٤هـ).

وعلى النسخة المصحَّحة أتمّ وأدقّ تصحيح، والمقيَّدة بالشكل الكامل، المطبوعة بدار الطباعة العامرة بالإستانة عام (١٣٢٩هـ).

وهذه النسخة لم يَألُ القائمون على طبعها جهدًا في تصحيحها ومراجعة النسخ المخطوطة الَّتي كانت تحت أيديهم، وذكر أسماء القائمين على طبعها وتصحيحها».

وقال قبل ذلك: «فهذا هو الكتاب الثالث من أصول السنّة الثمانية الَّتي خار الله لنا أن نخرِجها، معدودة الكتب والأبواب والأحاديث بالأرقام المطابِقة الَّتي وضعها مؤلِّف أصل كتاب «مفتاح كنوز السنّة»، وواضعوا «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي» بالنسخ الأصلية الَّتي اعتمدوها في عملهم. . . ؛ وقد اتّخذ واضعوا الكتابين أساسًا لعملهما نسخة «صحيح مسلم» الَّتي عليها شرح الإمام النّووي المطبوعة عام (١٢٨٣هـ) بالمطبعة الكستلية، وقد نشرها العلاّمة الشيخ حسن العدوي، ووقف على تصحيحها كلٌّ من الشيخ محمد السملوطي، والشيخ أبو الوفاء الهوريني، والشيخ زين الدين المرصفي، والشيخ محمود العالِم».

فأنا اعتمدتُ طبعة محمد فؤاد الَّتي هذا واقعُها.

ثُمَّ هي مطابقة لِمَا ذكر، ولكلّ طبعات «صحيح مسلم» المفردة والمقرونة بشرح النووي، وشرح الأبّي، وشرح السنوسيّ.

أيَحترم المؤلَّفات ويحافِظ على نصوصها وأبوابِها المسلمون وغيرهم، ويأتي هذا الجاهل بأقدار الرجال والكتب وقدر السنّة فيدعونا إلى التلاعُب والتغيير لِمَا لَم يوافق هواه ومنهجه الفاسد.

كفى بك وبمنهجك شرًّا أن يصل بك وتصل به إلى هذه الهاوية المردية.

وأسأل المليباري عن كتاب عظيم لقي هذه العناية بما في ذلك فهرسة الكتب والأبواب، إذا استجاب أحدٌ لرأيك فوضع مثل هذه العناوين الَّتي اقترحتها؛ أيلزمه تخريب هذه الجُهود العظيمة الَّتي بُذلت لخدمة «صحيح مسلم» وغيره، خاصّة ما يتعلّق بـ«صحيح مسلم»، أم يتركها فتتصادم مع عمله، فيرجع الناس إلى

حوالاته فلا يجدون الأبواب الَّتي اخترعها ولا أرقامها ولا أرقام الأحاديث، أم يلزم إبقاؤُها احترامًا لهذه الجُهود ولُزومًا للأمانة.

أيَا مليباري، إنّ أعمالك ودعواتك فوضوية، وتدعو الناس إلى الفوضى وإلى التلاعُب بالمناهج والكتب والتُّراث الإسلامي؛ تفعل كلّ هذا مع ضعف عقلك، وبلادة طبعك.

فلستَ في الذكاء مثل طه حسين، وأحمد أمين، وأبي ريَّة وأمثالهم، ومع ذلك فقد فشِلوا وسقطوا ﴿فَمَآ أَغۡنَىٰ عَنۡهُمۡ سَمۡعُهُمۡ وَلَآ أَبۡصَٰرُهُمۡ وَلَآ أَفۡـِٔدَتُهُم مِّن شَيۡءٍ﴾ [الأحقاف:٢٦]. فكيف بك وحالُك ما وصفتُ.

فخيرٌ لك أن تكُفَّ فتنتك، وأن تتوب إلى الله، وتسير في هذه الحياة على قدر حالك وحجمك؛ ولا تكن كالهِرّ يحكي انتفاخًا صولة الأسد -على أنّ الهِرّ فيه شيءٌ من الأسدية-؟؟!.

أما منهجك فقد مات شرّ ميتة، فلا أحسن الله عزائك فيه.

ثُمَّ بعد ما سبق من كلام المليباري شرع يرتِّب الأحاديث ترتيبًا علميًّا على حسب الشُّهرة الَّتي يفتعُلها، وقد عرفتَ أنه قد راغ عن موضع النّزاع، وعرفتَ مصير دعاواه في الشُّهرة فإنَّها تئول إلى الادّعات الكاذبة؛ على أنّها لا تُفيده، بل هي عليه، فإننا لا نكافحه إلا لإثبات صحة أحاديث مسلم، فإذا أُجبر على الاعتراف بِهَا تبخّرت دعاواه الباطلة في التعليل بالترتيب والتقديم والتأخير؛ فحصل مقصودنا لا مقصوده على أنّا لن نفلته فيما سيأتي لنُشرّدَ بذلك مَنْ خَلْفَه.

خامسًا: وقلت: أورد مسلمٌ حديث رسول الله ﷺ: «إنَّما الماء من الماء» وما في معناه، الذي أخرجه مسلم عن أبي سعيد من طرق أوّلها طريق شَريك بن أبي نمر -وهو متكلَّمٌ فيه-، عن عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبيه عن النَّبي ﷺ. ثُمَّ عقّبه بطرق من الدرجة الأولى.

ثُمَّ أورده مسلمٌ من حديث أُبيّ بن كعب من طريقين من الدرجة الأولى غير عبد الصّمد بن عبد الوارث قال الذهبي فيه: «حُجّة»، وقال الحافظ: «صدوق ثبت في شُعبة». وهو من الأحاديث المتّفق عليها.

وحديث أُبيّ من الأحاديث المتّفق عليها أيضًا: أخرجه البخاري في الوضوء (حديث: ١٧٩)، وفي الغُسل (حديث: ٢٩٢)، أخرجاه من طرق مدارُها على يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عطاء بن يسار عن زيد بن خالد الجهني عن عثمان».

ثُمّ قلت: «فأين الترتيب والدقائق العلميّة؛ أي: الأدواء القتّالة الّتي أودعها مسلمٌ في كتابه «الصحيح»؟، أي: كتاب العلل على منهج المليباري»[1].

قال المليباري -بعد كلام بذيء-:

«إنّ الإمام مسلمًا رتّب هذه المجموعة من الأحاديث الّتي تتّفق في المعنى الفقهي وهو عدم وُجوب الغُسل بالجماع على من لَم يُنْزِل».

فذكر حديث أبي سعيد أوّلًا، ثُمّ حديث أُبيّ بن كعب، وأورد بعدهما الأحاديث الباقية لبيان الخلاف على أبي سلمة. فإنّ حديث أبي سعيد أصحّ وأسلم من حديث أُبي بن كعب، ذلك أنّه معروف من طريقين: طريق ابنه عبد الرحمن، وطريق ذكوان. أما حديث أُبي بن كعب فلم يُعرف إلاّ عن طريق هشام بن عروة.

فالحديث الذي روي من طريقين في أوّل الإسناد وعُرف بِهما ثُمّ اشتهر في آخِره أولى من الحديث الذي له طريق واحد ثُمّ اشتَهر في آخره.

من هنا كان تقديم مسلم لحديث أبي سعيد وتأخيره لحديث أُبيّ بن كعب.

ثُمّ رتّب بين رواية عبد الرحمن بن أبي سعيد ورواية ذكوان اعتبارًا منه لمرجّحات التقديم وهي كثيرة.

منها: أنّ رواية عبد الرحمن بن أبي سعيد عالية والأُخرى نازلة؛ لأنّ الرواة في الأولى خمسة، وفي الثانية ستّة.

ومنها: أنّ الأولى رواتُها مدنيّون إلى شيوخ مسلم دون الثانية، فإنّ الذي سمعه من ذكوان أبي صالح المدني هو الحكَم بن عتيبة الكوفي، ثُمّ تسلسل بالكوفيّين.

ومنها: أن رواية عبد الرحمن بن أبي سعيد الأولى اشتهرت في بلاد مختلفة

---

(١) «منهج الإمام مسلم»: (ص٥٧-٥٨).

فقد سمعها مسلم في بلده وخارجه، ورواها عن يحيى بن يحيى النيسابوري وقُتيبة ابن سعيد البغدادي[1]، وعليّ بن حجر البصري؛ فما سمعه عاليًا من عدّة شيوخ مسلسلًا بالمدنيين أحقّ بالتقديم.

وهذه هي الدقائق العلمية الّتي أودعها الإمام مسلمٌ في ترتيب الأحاديث في «صحيحه» -ولله الحمد والفضل-.

أمّا الأحاديث الثلاثة في آخر الباب فأراد بذِكْرِها بيان الخِلاف على أبي سلمة: إذْ قال الزُّهري عنه: «عن أبي سعيد»، وقال يحيى بن أبي كثير عنه: «عن عطاء بن يسار عن زيد بن خالد عن عثمان»، وفي رواية أخرى عنه عن عروة عن أبي أيّوب؛ والواقع: أن مسلمًا لَم يعتمد على هاته الروايات، فرأيناه يؤخّر رواية أبي سلمة عن أبي سعيد، ويفصل بين الروايات عن أبي سعيد على خلاف عادته إذْ كان يجمع الطّرق؛ وهذا يدلّ على أنّه إنما فعل ذلك لينبّه إلى الخلاف في رواية أبي سلمة.

فبيّن أن الرواة مختلفون على أبي سلمة؛ أرَوَى الحديث عن أبي سعيد مباشَرة، أم عن أبي أيّوب بواسطة، أم عن عثمان بينهما راويان؟. فبيّن خلاف الرواة عن أبي سلمة بعد ذكره الأحاديث الصحيحة بأسانيد نظيفة، يعني: أنّ الإمام الزُّهري خالَفه فيه يحيى بن أبي كثير، وهما إمامان، ويدور عليهما أحاديث أهل الحجاز.

وكشف لنا بصنيعه أنّ في الحديث علّة كما ذهب إليه غيرُ واحدٍ من أهل الحديث: هذا الإمام أحمد يقول: «حديث عثمان معلول»، وقال عليّ بن المديني: «شاذ»، وقال الدارقطني: «وهم؛ لأنّ عثمان وغيره قد ثبت عنهم الفتوى بإيجاب الغسل إذا لَم يُنْزِل عند الجماع»، وقال الدارقطني في حديث أبي أيّوب الأخير: إنّه وهم أيضًا، وإنّما سمعه أبو أيّوب من أُبيّ بن كعب.

وأما قولُ الأستاذ: «شريك بن عبد الله بن أبي نمر قال فيه الحافظ: صدوق يخطئ» فيُريد به: أنّ الرجل في الدرجة الثانية، إلاّ أنّ صنيع الإمام مسلم والبخاري في «صحيحهما» يدلّ على أنّه في طبقة الاحتجاج ومن شروطهما في الأُصول، لأنّهما احتجّا به واعتمدا عليه.

---

(١) كلا! وإنّما هو البَغْلاني؛ وقد وصفه فيما سبق بالبصري؟!!.

قال الحافظُ في «الهدي»: «وثّقه ابن سعد، وأبو داود، وكذا ابن معين، وقال النسائي: لا بأس به، ومرّة قال- ليس بالقويّ، وكذا قال ابن الجارود، وكان يحيى بن سعيد القطّان لا يحدِّثُ عنه، وقال السّاجي: كان يُرمى بالقدر، وقال ابن عدي: إذا روى عنه ثقة فلا بأس بروايته احتجّ به الجماعة، إلاّ أن في روايته عن أنس لحديث الإسراء مواضع شاذّة». اهـ.

وقال ابن عدي: «وشريكٌ: رجلٌ مشهور من أهل المدينة، حدّث عنه مالك وغير مالك من الثّقات، وحديثُه إذا روى عنه ثقة فإنّه لا بأس بروايته، إلاّ أن يروي عنه ضعيف».

يتضّح من هذا أن الرجل ثقة؛ وأما ما أُخذ عليه فبعض أخطاء في روايته عن أنس، والقول بالقدر؛ وليس في حديث الباب عنه شيء من ذلك. وأمّا تركُ يحيى بن سعيد القطّان له فلأنّه كان معروفًا بالتشدُّد، يترُك الرجل لخطأ يسير.

وأيًا ما كان فلا يمكننا أن نحكم على مسلم بحكم أصدره الحافظ في «التقريب» وخالفه في «الهدي» مقرِّرًا أنه من رجال الشيخين صالحٌ للاحتجاج به عندهما؛ وكما لا يمكننا أن نترُك ما يدلّ عليه صنيعُه في «صحيحه» إذْ أنه كان يقدِّم حديثَه ويصدِّر به الباب.

وبهذا تبطُل الدعوى وتثبُت الحُجّة»[1].

أقول:

١- إنّ قولَه: «إنّ الإمام مسلمًا رتّب هذه المجموعة من الأحاديث الّتي تتّفق في المعنى الفقهي».

فذكر حديث أبي سعيد أوّلًا، ثُمّ حديث أُبيّ بن كعب، ثُمّ أورد بعدهما الأحاديث الباقية لبيان الخلاف مغالَطةٌ ليتوصّل إلى تعليل طرق من الدرجة الأولى ومتّفق عليها، ثُمّ للتهرّب عن تصدير مسلم للباب بحديث شريك بن أبي نمر الذي تكلّم فيه عددٌ من الأئمّة ممّا يخرجه عن رجال الطبقة الأولى.

---

(١) «التوضيح»: (ص٩٨-١٠١).

ولو كان مسلمٌ يتحرّى بيان العلل وبيان وُجوه الاختلاف لذكر في حديث أبي سعيد هذا وُجوه الاختلاف الّتي ذكرها الدارقطني في كتابه «العلل»[١] حيث سُئل عن حديث عُروة بن عياض عن أبي سعيد عن النّبي ﷺ قال: «**إذا أعجل أو قحط فلا غُسل عليه**»، فقال: يرويه عمرو ابن دينار؛ واختُلف عنه:

فرواه: ابن عُيينة عن عمرو بن دينار عن عروة بن عياض عن أبي سعيد، وخالفه زكريّا بن إسحاق فرواه عن عمرو بن دينار عن عُبيد الله ابن عياض.

وقال ابن جُريج: عن عمرو بن دينار عن عُبيد الله بن أبي عياض[٢]، وقال شُعبة: عن عمرو عن عُبيد الله بن الخيار.

والصحيح: قولُ ابن عيينة: عن عمرو عن عروة بن عياض، وهو: ابن عديّ بن الخيار، ابن أخي عُبيد الله بن عديّ بن الخيار».

فهذا على منهجك أولى بالذّكر.

ثُمّ لماذا نسيتَ ما تعلّقتَ به سَلَفًا من شرح مسلم للعلل بأقواله؛ فإنّنا لَم نَرَ له هنا قولًا في بيان العلل.

٢- ثُمّ قال: «فإنّ حديث أبي سعيد أصحّ وأسلم من حديث أبي ابن كعب، ذلك أنه معروف من طريقين: طريق ابنه عبد الرحمن وطريق ذكوان.

أما حديث أُبي بن كعب فلم يُعرف إلاّ من طريق هشام بن عُروة، فالحديث الذي روي من طريقين في أوّل الإسناد وعُرف بهما ثُمّ اشتهر في آخره أولى من الحديث الذي له طريق واحد ثُمّ اشتهر في آخره؛ من هنا كان تقديم مسلم لحديث أبي سعيد وتأخيره لحديث أبي بن كعب».

أقول:

هذا تقوُّلٌ على مسلم؛ فليس حديث أبي سعيد بأصحّ من حديث أُبَيّ بن كعب ولا أشهر، وليس مدارُه على عروة فحسب -كما تدّعي-.

---

(١) (١١/ ٢٩٠)

(٢) «مصنف عبد الرزاق»: (١/ ٢٥٢-٢٥٣) بهذا الإسناد.

فقد رواه أحمد من طرق عن الزّهري عن سهل بن سعد عن أبي بن كعب أن الفتيا . . . الحديث.

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ: ثنا عثمان بن عمر[1]، أنا يونس، عن الزّهري قال سهل الأنصاري -وكان قد أدرك النّبي ﷺ وهو ابن خمس عشرة سنة في زمانه-: حدّثني أبي بن كعب أن الفُتيا الّتي كانوا يقولون الماء من الماء رخصة كان رسول اللّه ﷺ رخّص بِهَا في أوّل الإسلام ثُمّ أمرنا بالاغتسال بعدها.

حدّثنا عليّ بن إسحاق[2]، أنا عبد اللّه -يعني: ابن المبارك-، أخبرني يونس، عن الزُّهري، عن سهل بن سعد الأنصاري حدّثني أبيّ بن كعب.

ثنا خلف بن الوليد[3]، ثنا ابن المبارك، عن يونس، عن الزّهري، عن سهل، عن أبيّ؛ نحوه.

قال ابن المبارك: فأخبرني معمَر بِهذا الإسناد نحوه.

ثنا محمد بن بكر[4] أنا ابن جُريج قال: قال ابن شهاب: قال سهل ابن سعد: أخبرني أبيّ بن كعب؛ وذكر نحوه.

ثنا أبو اليمان أنا شعيب عن الزُّهري قال سهل بن سعد الأنصاري: حدّثني أبي ابن كعب»[5].

فهذه شُهرة على اصطلاح المليباري.

والزّهري أجلّ من عبد الرحمن بن أبي سعيد ومن ذكوان أبي صالح.

وأخرجه أبو داود[6]، قال رَحِمَهُ اللهُ:

---

(١) هو العبدي البصريّ؛ أصله من بخارى ثقة؛ وقيل: كان يحيى بن سعيد لا يرضاه؛ من التّاسعة / ع، مات سنة: (٢٠٩) «تقريب»

(٢) السُّلمي، المروزي، أصله من ترمذ: ثقة / ت من العاشرة، مات سنة: (٢١٣). «تقريب».

(٣) أبو الوليد العَتكيّ، الجوهري، البغدادي، نزيل مكّة: وثّقه ابن معين وأبو زُرعة وأبو حاتم، وذكره ابن حبّان في «الثقات». «تعجيل المنفعة» (١/ ٥٠١)

(٤) هو البُرساني، أبو عثمان البصري: صدوق قد يخطئ، من التاسعة/ ع/ مات سنة: (٢٠٤) «تقريب».

(٥) المسند (٥/ ١١٥-١١٦).

(٦) الطهارة: (١/ ١٤٦-١٤٧).

«حدّثنا أحمد بن صالح، حدّثنا ابن وهب، أخبرني عمرو -يعني: ابن الحارث- عن ابن شهاب، حدّثني بعضُ مَن أرضى: أنّ سهل بن سعد أخبره أنّ أُبيّ ابن كعب».

وقال الترمذي[1]: حدّثنا أحمد بن منيع، حدّثنا عبد اللّه بن المبارك، أخبرنا يونس بن يزيد، عن الزُّهري، عن سهل بن سعد، عن أُبي بن كعب قال: «**إنّما كان الماء من الماء رخصة في أوّل الإسلام، ثُمّ نُهي عنها**».

حدّثنا أحمد بن منيع، حدّثنا عبد اللّه بن المبارك، أخبرنا معمَر عن الزُّهري بهذا الإسناد مثله.

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح.

وقال أبو داود[2]: «حدّثنا محمد بن مهران البزّاز الرازي[3]، حدّثنا مبشّر الحلبيّ[4]، عن محمد أبي غسّان[5]، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد: حدّثني أُبي ابن كعب: أن الفتيا الّتي كانوا يفتون أنّ الماء من الماء كانت رخصة رخّصها رسول اللّه ﷺ في بدء الإسلام، ثُمّ أمر بالاغتسال بعد».

وأخرجه ابن خُزيمة[6] من عدّة طرق عن الزُّهري، وفي إحدى طرقه عن معمَر عن الزُّهري قال: أخبرني سهل.

قال ابن حبّان بعد أن رواه من طريق يونس عن الزّهري عن سهل ابن سعد عن أُبي بن كعب:

«قال أبو حاتم ﷺ: روى هذا الخبر معمَر عن الزُّهري من حديث غُنْدُر فقال:

---

(١) «الجامع»: (١/ ١٨٣-١٨٤).

(٢) الطهارة. (١/ ١٤٦-١٤٧).

(٣) ثقة حافظ، من العاشرة/ خ، م، د، مات سنة (٢٣٩) «التقريب».

(٤) هو ابن إسماعيل، أبو إسماعيل الكلبي -مولاهم-: صدوق، من التاسعة/ ع، مات سنة (٢٠٠) «التقريب».

(٥) هو: ابن مطرف بن داود اللّيثي المدني، نزيل عسقلان ثقة، من السّابعة/ ع، مات بعد ستّين ومائة «التقريب».

(٦) (١/ ١١٢-١١٣)

أخبرني سهل بن سعد.

ورواه عمرو بن الحارث عن الزُّهري قال: حدّثني مَن أرضى عن سهل بن سعد.

ويُشبه أن يكون الزّهري سمع الخبر من سهل بن سعد كما قاله غُنْدَر، وسمعه عن بعض مَن يرضاه عنه؛ فرواه مرّة عن سهل بن سعد، وأخرى عن الذي رضيه عنه.

وقد تتبّعتُ طرق هذا الخبر على أنْ أجِد أحدًا رواه عن سهل بن سعد فلم أجد في الدنيا أحدًا إلاّ أبا حازم، ويشبه أن يكون الرجل الذي قال الزّهري: حدّثني مَن أرضى عن سهل بن سعد هو أبو حازم، رواه عنه»[١].

وعلى كلٍّ فحديث أُبيّ بن كعب قد اشتهر عنه على منهج المليباري، ولا سيّما من طريق الزُّهري فقد رواه عنه جماعة من الأئمّة، وليس كما يزعُم المليباري أنّ حديث أُبيّ بن كعب لَم يُعرف إلاّ من طريق هشام بن عروة... إلخ؛ فإنّ هذا القول من المجازَفات الباطلة.

وقول المليباري:

«ثُمّ رتّب بين رواية عبد الرحمن بن أبي سعيد ورواية ذكْوان اعتبارًا منه لمرجِّحات التقديم وهي كثيرة؛ منها: أنّ رواية عبد الرحمن بن أبي سعيد عالية والأخرى نازلة، لأنّ الرواة في الأولى خمسة وفي الثانية ستّة.

ومنها: أنّ الأولى رُواتُها مدنيّون إلى شيوخ مسلم دون الثّانية؛ فإنّ الذي سمعه من ذكْوان أبي صالح المدني هو الحَكَم بن عتيبة الكوفي، ثُمّ تسلسل بالكوفيّين.

ومنها: أنّ رواية عبد الرحمن بن أبي سعيد الأولى اشتهرتْ في بلاد مختلفة: فقد سمعها مسلمٌ في بلده وخارجه، ورواه يحيى بن يحيى النيسابوري وقُتيبة بن سعيد البغدادي وعلي بن حجر البصري»[٢].

---

(١) «الإحسان»: (٣/٤٤٩).

(٢) انظر إلى تناقُضات وتلاعُب هذا الرجل؛ فهذه الأمور يرفع بها إذا وافقت هواه، ويخفض بها إذا خالفت هواه.

والجواب:

أولًا: أنّ هذه تهاويل لَم تخطُر ببال مسلم؛ لأنّه ألّف كتابه جوابًا لمن سأله من طُلاب العلم، وألّفه -كما ذكر- ليستفيد منه عوامّ المسلمين، ولَم يؤلّفه للفلاسفة.

وثانيًا: أنّ أهم المميّزات إنّما هي الإتقان والحفظ والعدالة، وعليها مدارُ الصحّة، ومنها ما اتّفق عليه الشيخان؛ وقد أهدرهما المليباري ففي الإسناد الذي صدّر به مسلمٌ هذا الباب شَريك بن أبي نمر تكلّم فيه عددٌ من الأئمّة النُّقّاد ووثّقه آخَرون؛ وفرقٌ بين من تُكلِّم فيه ومن لَم يُتَكَلَّمْ فيه من الثّقات الحُفّاظ [1].

فلو أراد مسلم الالتزام بالتّرتيب لَمَا قدّم على الحفظ والإتقان شيئًا؛ فإنّ الشُّهرة والعلوّ لا يلزم منهما الصحّة، فقد يكونُ الحديث مشهورًا وهو ضعيف أو موضوع، وقد يكون عاليًا وهو كذلك؛ فإذا كانت الشُّهرة والعلوّ في إسناد يوجد فيه من تكلّم في رجاله فلا يرجّح بِهما عالِم على إسناد توفّرتْ فيه شروط الصحّة مثل محمد بن شهاب الزُّهري جبل العلم وإمامُ الدنيا.

ثُمّ مَن سبقك إلى القول بأن قتيبة بغدادي؟.

وقوله: «فما سمعه مسلمٌ متسلسلًا بالمدنيّين أحقّ بالتقديم، وهذه الدقائق العلميّة الّتي أودعها مسلم في ترتيب أحاديثه في «صحيحه»، ولله الحمد والفضل».

أقول: سبحان اللَّه! مَن مِن أئمة الإسلام قدّم إسنادًا فيه شريك بن أبي نمر على إسناد فيه قمّة الصحّة فيه محمد بن شهاب الزُّهري؟.

إنّ في هذا لإهدارًا لأُمور تدور عليها الصحّة، وركضًا وراء التهاويل.

فالعلوّ والشُّهرة إذا خلتا من الصحّة فلا قيمة لهما عند علماء الحديث وعند مَن يعقل ما يقول، وإن سمّاها المثرثرون دقائق علميّة؛ فلا يقدّمها على الصّحة إلا الثرثارون الذين لا يقيمون للصحّة وما اتّفق عليه الشيخان وزنًا.

وقوله: «أما الأحاديث الثلاثة في آخر الباب فأراد بذكرها بيان الاختلاف

---

(١) انظر: «الموقظة»: (ص٨١)، و«النُّكت» لابن حجر: (١/ ٢٨٧).

على أبي سلمة؛ إذْ قال الزُّهري عنه عن أبي سعيد، وقال يحيى ابن أبي كثير عنه عن عطاء بن يسار عن زيد بن خالد عن عثمان، وفي رواية أُخرى عنه عن عروة عن أبي أيّوب؛ والواقعُ: أنّ مسلمًا لَم يعتمد على هاته الروايات.

فرأيناه يؤخِّر رواية أبي سلمة عن أبي سعيد، ويفْصِل بين الروايات عن أبي سعيد على خلاف عادته، إذْ كان يجمع الطّرق.

وهذا يدلّ على أنّه إنما فعل ذلك ليُنبِّه على الخلاف في رواية أبي سلمة.

فبيّن أنّ الرواة مختلفون على أبي سلمة أرَوَى عن أبي سعيد مباشَرة أم عن أبي أيّوب بواسطة عثمان أم عن عثمان بينهما راويان؟؛ فبيّن خلاف الرواة عن أبي سلمة بعد أن ذكر الأحاديث الصحيحة بأسانيد نظيفة؛ يعني: أن الإمام الزُّهري خالفه فيه يحيى بن أبي كثير وهما إمامان وعليهما يدور أحاديث أهل الحجاز

وكشف لنا بصنيعه أنّ في الحديث علّة كما ذهب إليه غيرُ واحدٍ من أهل الحديث: هذا الإمام أحمد يقول: «حديث عثمان معلول»، وقال عليّ بن المديني: «شاذ»، وقال الدراقطني: «وهم؛ لأنّ عثمان وغيره قد ثبت عنهم الفتوى بإيجاب الغسل إذا لَم يُنْزل عند الجماع»، وقال الدارقطني في حديث أبي أيّوب الأخير: «إنه وهم أيضًا، وإنّما سمعه أبو أيّوب من أُبيّ بن كعب»»[1].

أقول: إنّ الدراقطني لَم يتعرّض لرواية الزّهري بحال من الأحوال، ولكن المليباري يريد أن يضرب الروايات الصحيحة بعضها ببعض لشرٍّ في نفسه، ثُمّ يخرج في النهاية بتعليل الكلّ وتضعيفها.

أما الدارقطني فقد سُئل عن حديث زيد بن خالد عن عثمان فقط؛ ففي كتاب «العلل» للدارقطني:

وسُئل عن حديث زيد بن خالد الجهني عن عثمان عن النّبي ﷺ: «الماء من الماء» فقال: هو حديث يرويه يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عطاء بن يسار عن زيد بن خالد، وأسنده عن عثمان وطلحة والزُّبير وأُبي ابن كعب عن النّبي ﷺ حدّث

---

(١) «التوضيح». (ص١٠٠).

به عن يحيى حسين المعلم وشيبان؛ وهو صحيح عنهما

وفي حديث شيبان: أن زيدًا سأل عليًا وطلحة والزُّبير وأُبيًّا فأمروه بذلك، ولَم يذكر فيه النَّبي ﷺ.

ورواه زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن زيد بن خالد أنّه سأل خمسة أو أربعة من أصحاب النَّبي ﷺ فأمروه بذلك؛ ولَم يرفعه.

وفي حديث حسين المعلم عن يحيى قال أبو سلمة: وأخبرني عروة أنّ أبا أيّوب أخبره أنّه سمع ذلك من رسول اللَّه ﷺ؛ وفي هذا الموضع وهم، لأنّ أبا أيّوب لَم يسمع هذا من رسول اللَّه ﷺ، وإنّما سمعه من أبي ابن كعب عن النَّبي ﷺ.

قال ذلك هشام بن عروة: عن أبيه، عن أبي أيّوب، عن أبي بن كعب[1].

قال الحافظ ابن حجر. «قال الدارقطني: هو وهم؛ لأنّ أبا أيّوب إنّما سمعه من أُبيّ بن كعب كما قال هشام بن عروة عن أبيه.

قلتُ: الظّاهر: أن أبا أيّوب سمعه منهما لاختلاف السّياق، لأنّ في روايته عن أُبيّ بن كعب قصّة ليست في روايته عن النَّبي ﷺ، مع أنّ أبا سلمة -وهو ابن عبد الرحمن بن عوف- أكبرُ قدرًا وسِنًّا وعلمًا من هشام بن عروة؛ وروايته عن عروة هي من باب رواية الأقران، لأنّهما تابعيّان فقيهان من طبقة واحدة.

وكذلك رواية أبي أيّوب عن أُبيّ بن كعب لأنّهما فقيهان صحابيّان كبيران.

وقد جاء هذا الحديث من وجهٍ آخر عن أبي أيّوب عن النَّبي ﷺ أخرجه الدّارميّ[2] وابن ماجه[3].

وقد حكى الأثرم عن أحمد أنّ حديث زيد بن خالد المذكور في هذا الباب معلول؛ لأنّه ثبت عن هؤلاء الخمسة الفتوى بخلاف ما في هذا الحديث.

---

(١) «العلل» (٣/ ٣١-٣٣)

(٢)، (٣) كلاهما من طريق عمرو بن دينار عن عبد الرحمن بن السّائب عن عبد الرحمن بن سعاد -وكان مرضيًا من أهل المدينة- عن أبي أيّوب؛ وهو صالح للاعتبار.

انظر. جه: (٦٠٧)، ومي: (٧٦٤).

وقد حكى يعقوب بن شيبة عن عليّ بن المديني أنّه شاذ.

والجواب عن ذلك: أنّ الحديث ثابتٌ من جهة اتّصال إسناده وحفظ رُواته؛ وقد روى ابن عُيينة -أيضًا- عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار نحو رواية أبي سلمة عن عطاء. أخرجه ابن أبي شيبة[1] وغيره؛ فليس هو فردًا.

وأمّا كونهم أفتوا بخلافه فلا يقدح ذلك في صحّته لاحتمال أنّه ثبت عندهم ناسخه فذهبوا إليه؛ وكم من حديث منسوخ وهو صحيح من حيث الصناعة الحديثية»[2].

فقد ارتكب المليباري أشياء منكرة:

أوّلها: ضربُه لحديث الزُّهري بحديث يحيى بن أبي كثير، والعكس بتعليل أحدهما بالآخر، ثُمّ بإسناد ذلك إلى عمل مسلم.

وثانيًا: أنه لَم يذكر جواب الحافظ ابن حجر وردّه على الإمام أحمد الذي نقله محقّق «العلل» عن الحافظ.

وثالثًا: لَم يبيِّن مصدره لما نقله عن الإمام أحمد وابن المديني والدارقطني؛ لأنّه لو ذكر مصدره لانكشف زيفُ كلامه؛ وهذه خيانة لا تصدُر من مسلم مخلصٍ لله في عمله، وإنّما تصدُر عن أهل الباطل والأهواء.

وأخيرًا: فإنّ ما يقولُه عن ترتيب مسلم لهذه الأحاديث وغيرها على الوجه الذي يصوِّره هو ويتصوّره؛ باطل دافعُه الهوى وقصد الشّغب والفتن، ولو كان قصدُه وجه الله، ولو كان يحترم كتاب مسلم وأحاديثه بل والبخاري؛ لَمَا قصد إلى أحاديث صحيحة متّفق عليها فيعلّلها بوساوسه وتُرّهاته الباطلة.

ثُمّ يدّعي بعد كل هذا أنّه ينصُر السنّة ويردّ على المستشرقين، وهو يفتح للمستشرقين والمستغربين الباب على مصراعيه للطعن في كتب السنّة وأحاديثها، وعلى رأس ذلك: «الصحيحان» وأحاديثهما؛ فيا لها من سفسطة وشنشنة نعرفها

---

(١) (١/ ١١٢).

(٢) «فتح الباري»: (١/ ٣٩٧).

من أخْزَم.

رابعًا: ما فائدة قوله عن الزُّهري وابن أبي كثير أنهما يدور عليهما أحاديث أهلِ الحجاز وهو يعامِل أحاديثهما هذه المعامَلة؟، ويقدِّم على حديثهما حديث من تُكُلِّم فيه، ويصف أسانيدها بعدم النّظافة.

خامسًا: يرى القارئ أن تعليل المليباري هنا لحديث الزُّهري ويحيى ابن أبي كثير مبنيٌّ على منهجه الباطل في التّرتيب والتعليل به وبالتقديم والتأخير.

وهذا هو مَكْمَنُ الخطورة الّتي نحاربُها ونحارب من يأخذ منها مِعْوَلًا لهدم أركان «صحيح مسلم».

وليتفطّن القارئ اليقظ إلى تناقُض هذا الرجل واضطراب فكره: فتراه حينًا يزعُم أن مسلمًا يشرح العلل بالكلام، ثُمَّ يغلبه طبعُه فيعود إلى خُرافة التعليل بالترتيب والتقديم والتأخير، ثُمَّ يهرَعُ أحيانًا إلى ما يزعُمه من الخصائص الإسناديّة، ويؤكّد ذلك بالتهاويل.

وتزداد الدهشة من إقدام هذا الرجل وتوثُّبه على أحاديث في «الصحيحين» من أرقى الطرق وأصحّها فيحط من مكانتها بوساوسه ومغالطاته لا بالحُجج والبراهين الّتي يعرفها ويعترف بِهَا أهل العلم.

أما قولُ الدارقطني رَحِمَهُ اللَّهُ:

«لأنّ أبا أيّوب لَم يسمع هذا من رسول اللَّه ﷺ، وإنّما سمعه من أُبيّ بن كعب عن النّبي ﷺ».

ففيه نظر؛ وقد أشار الحافظ إلى ما يضعف قولَ الدارقطني؛ وذلك أنّ الإمام أحمد والدّارمي قد رويا متابعة لرواية أبي سلمة:

قال الإمام أحمد[1]: «ثنا عبد الرزّاق، أنا ابن جُريج، أخبرني عمرو ابن دينار عن عبد الرحمن بن السائبة، عن عبد الرحمن بن سعاد -وكان مرضيًا من أهل المدينة- عن أبي أيّوب أنّ النّبي ﷺ قال: «الماء من الماء».

---

(١) «المسند»: (٥/ ٤٢١ و ٤١٦).

وأخرجه الدارمي[1] قال: «أخبرنا يحيى بن موسى، ثنا عبد الرزّاق» به.

فالصواب إذن: قولُ الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- في أنّ أبا أيّوب سمع الحديث من رسول الله ﷺ.

وقوله: «وأما قولُ الأستاذ: «شريكُ بن عبد الله بن أبي نمر قال فيه الحافظ: صدوق يخطئ» فيُريد به: أن الرجل من الدرجة الثانية، إلاّ أنّ صنيع الإمام مسلم والبخاري في «صحيحهما» يدلّ على أنّه من طبقة الاحتجاج ومن شرطهما في الأصول، لأنّهما احتجّا به واعتمدا عليه.

قال الحافظ في «الهدي»: «وثّقه ابن سعد وأبو داود، وكذا ابن معين، وقال النسائي: لا بأس به، ومرّة قال: ليس بالقوي، وكذا قال ابن الجارود، وكان يحيى بن سعيد القطّان لا يحدِّث عنه، وقال الساجي: كان يُرمى بالقدر، وقال ابن عديّ: إذا روى عنه ثقة فلا بأس بروايته احتجّ به الجماعة، إلاّ أن في روايته عن أنس لحديث الإسراء مواضع شاذّة، وقال ابن عديّ: وشريك: رجل مشهور من أهل المدينة حدّث عنه مالك وغير مالك من الثّقات، وحديثُه إذا روى عنه ثقة فإنّه لا بأس بروايته إلا أن يروي عنه ضعيف.

يتّضح من هذا: أن الرجل ثقة.

وأما ما أُخِذَ عليه فبعض أخطاء في روايته عن أنس، والقول بالقدر، وليس في حديث الباب عنه شيء من ذلك.

وأما تركُ يحيى القطّان له فلأنّه كان معروفًا بالتشدُّد، يترُك الرجل لخطأ يسير.

وأيًّا ما كان، فلا يمكننا أن نحكم على مسلم بقولٍ أصدره الحافظ في «التقريب» وخالفه في «الهدي»؛ مقرِّرًا أنّه من رجال الشيخين صالحٌ للاحتجاج به عندهما».

أقول: إنّ حكم الحافظ في «التقريب» هو خُلاصة أقوال العلماء الّتي اختلفت

---

[1] السنن: (١/ ١٥٩)، وبن ماجه: (١/ ١٩٩)، والنسائي: (١/ ١٢٤) طبعة دار المعرفة، والطحاوي: (١/ ٥٤)، وفيها جميعًا غير المسند عبد الرحمن بن سعاد.

في شَريك، فلم يهدر كلام الموثّقين ولا كلام المُجرِّحين.

ويؤيّده قولُ الذهبي في «المغني»: «تابعي صدوق».

قال ابن معين والنسائي: «ليس بالقوي»، وقال ابن معين في موضع آخر: «لا بأس به».

فالذّهبي يقول: صدوق، مثل قول الحافظ، ويؤكّد حكمه بقول ابن معين والنسائي فيه.

وتصميم المليباري على إهدار قول المجرِّحين لا يصدُر إلاَّ من أمثاله؛ فلأجل هواه يريد أن يقدِّم إسنادًا فيه شَريك على إسناد فيه الإمام الزُّهري، وعلى أسانيد من أعلى الطّبقات واتّفق على إخراجِها الشيخان في هذا الباب لهذا الحديث.

وعلى كلّ حال: فهُناك فرقٌ بين رجل تُكُلِّم فيه وآخر ثقة، أو إمام لَم يُتكَلَّمْ فيه

قال الذهبي: «فكلّ من خُرِّج له في «الصحيحين» فقد قفز القَنْطَرة، فلا معدل عنه إلا ببُرهان بيِّن.

نعم، الصحيح مراتب، والثّقات طبقات؛ فليس من وُثِّق مطلقًا كمن تُكُلِّم فيه، وليس مَن تُكُلِّم في سوء حفظه واجتهاده في الطّلب كمن ضعّفوه، ولا مَن ضعّفوه ورووا له كمن تركوه، ولا مَن تركوه كمن اتّهموه وكذّبوه»[1].

وقال الحافظ ابن حجر خلال ترجيحه «صحيح البخاري» على «صحيح مسلم».

«ولا شكّ أن التخريج عن من لَم يُتَكَلَّم فيه أصلًا أولى من التخريج عن من تُكُلِّم فيه ولو كان ذلك غير سديد»[2].

وشَريك قد تكلّم فيه عددٌ من الأئمّة فلا يمكن مسلمًا أن يهدر كلامهم فيجعله في طبقة الحُفّاظ المتقنين وهو يعلم كلام العلماء فيه.

وقد ذكر: «أنا مأمورون بإنزال الناس منازلهم»، وجعل للطبقة الأولى

(١) «الموقظة» (ص٨١).

(٢) «النكت» (١/ ٢٨٧).

الحُفّاظ المتقنين اعتبارًا لا يلحقهم فيه أمثال شريك.

والسِّرُّ في تقديم شريك وأمثاله في صدور الأبواب: أنّه لَم يلتزم التّرتيب مائة في المائة لأنّ في ذلك مشقّة وعَنَت، والله قد علّم نبيّه أن يقول: ﴿وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُتَكَلِّفِينَ﴾ [ص:٨٦]. وقال الإمام البُخاري: حدّثنا سُليمان بن حرْب، حدّثنا حمّاد بن زيد، عن ثابت، عن أنس قال: كنا عند عمر فقال: «نُهينا عن التكلُّف»[1].

وقد تقوّل هذا المليباري على الإمام مسلم بما لَم يخطُر على باله ولا على بال جميع أهل الحديث، وصوّره في صورة الفلاسفة المتنطّعين.

فأين علماء الحديث من أوّلهم إلى آخرهم عن العناية بترصيف الأحاديث في مؤلّفاتهم بناءً على الدّقائق العلميّة من الشُّهرة والعُلوّ وسائر المرجِّحات الّتي ولع بهَا هذا الرجل.

سادسًا: قلتُ في كتاب «منهج الإمام مسلم»[2]:

«٤- كتاب الطهارة، ٩- باب وُجوب غسل الرجلين بكمالهما، حديث: (٢٤٠) صدّر مسلمٌ هذا الباب بحديث عائشة ﵂ من طريق مخرمة بن بُكير عن أبيه عن سالِم -مولى شدّاد- قال: دخلتُ على عائشة...؛ وفيه: فقالت عائشة ﵂: فإنّي سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «ويلٌ للأعقاب من النّار».

١- ومخرمة من رجال الدرجة الثانية، قال الحافظ فيه: «صدوق»، روايته عن أبيه وِجَادة من كتابه، قاله أحمد وابن معين وغيرهما، وقال ابن المديني: «سمع من أبيه قليلًا».

وفيه: سالِم -مولى شدّاد-: «صدوق»، كما قال الحافظ؛ فهو من الثّانية.

٢- ثُمّ أورده من طريق أخرى فيها سالِم -مولى شدّاد-، وفيه حرملة بن يحيى.

٣- ثُمّ أورده من طريق ثالث فيها عكرمة بن عمّار عن يحيى بن أبي كثير.

---

(١) في «الصحيح»: (٢/ ٣٦٢)، حديث: (٧٢٩٣).

(٢) (ص٥٨-٦٠)

وعكرمة بن عمّار «صدوق يغلط»، وفي روايته عن يحيى بن أبي كثير اضطراب؛ وفيها: سالِم -مولى المهريّين- وهو الأول مولى شدّاد.

٤- ثُمَّ أورده من طريق رابع فيه الحسن بن محمد بن أعين: «صدوق»، وفيه: فليح بن سليمان الخزاعي: «صدوق، كثير الخطأ» عن سالِم -مولى شدّاد-.

٥، ٦، ٧- ثُمَّ أورده مسلمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ من ثلاث طُرق مدارُها على مصدع الأعرج؛ قال فيه الحافظ: «مقبول»، وقال الذهبي في «الكاشف»: صدوق.

٨- ثُمَّ أورده من طريق رجالُها من الدرجة الأولى وهم: شيبان بن فرّوخ، وأبو كامل الجَحْدَري، عن أبي عَوانة، عن أبي بِشر جعفر بن إياس «ثقة»، عن يوسف بن ماهك، عن عبد الله بن عمرو بن العاص بلفظ: «**ويل للأعقاب من النار**».

وهو حديثٌ متّفقٌ عليه أخرجه البخاري في: ٤- الوُضوء، حديث (١٦٣)، وقال: حدّثنا موسى، عن أبي عَوانة، عن أبي بِشر، به.

٩، ١٠- ثُمَّ أورده من طريقين في أوّلهما عبد الرّحمن بن سلاّم الجُمحي: قال فيه الحافظ: «صدوق»، وسكت عنه الذّهبي.

وثانيهما رجالها من الطّبقة الأولى: قُتيبة، وأبو بكر بن أبي شيبة، وأبو كُريب قالوا: حدّثنا وكيع، عن شُعبة، عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة بلفظ: «**ويلٌ للأعقاب من النّار**».

وهو من الأحاديث المتّفق عليها: أخرجه البخاري: حديث (١٦٥) عن آدم ابن أبي إياس، عن شُعبة؛ به.

وبِهذه السّياقة لهذا الحديث وأمثاله تبخّرت أُسطورة التّرتيب والأرقام، وتبدّدت الخُرافات والأوهام.

ثُمَّ ختم البابَ بحديث أبي هريرة هذا من طريق سُهيل عن أبيه عن أبي هريرة.

وهل ضرّ ذلك مسلمًا أو أخلّ بشرطه؟؟، كلاّ؛ إنّ أصل أحاديث الباب حديثا عبد الله بن عمرو وأبي هريرة اللّذين رويا برجال من الطّبقة الأولى، وما عداهما من الأحاديث الّتي رُويت من طرق رجالها من الطّبقة الثّانية إلاّ ليزداد الحديث قوّة؛ خصوصًا وهو من المتّفق عليه، فيصل بِهذه الطرق إلى الشُّهرة القريبة من التّواتُر؛

هكذا يجب أن نفهم.

ولا يجوز أن نقول: قدّم الأوّل لأنه أصحّ الطرق وأسلمها، وما أخّر البقيّة إلاّ لأنه أدرك فيها شيئًا أو علّة أو لسبب آخر».

ساق المليباري هذه الأحاديث بطرقها من «صحيح مسلم» للتطويل ثُمَّ قال: «هذه مجموعة من الأحاديث تتفق في الموضوع، تدور على ثلاثة روايات: رواية عائشة، ورواية عبد اللَّه بن عمرو، ورواية أبي هريرة؛ مرتبًا بينها على ما قرّره مسلمٌ فيما سبق إذْ قدّم حديثَ عائشة وصدّر به الباب، ثُمَّ أتبعه بحديث عبد اللَّه بن عمرو، ثُمَّ بحديث أبي هريرة.

وعليه: فحديث عائشة أصحّ وأسلم، ويليه حديث عبد اللَّه بن عمرو فحديث أبي هريرة»[1].

أقول:

قولُه: «وعليه» إنْ كان على قول مسلم وترتيبه فكذبٌ عليه، وإنْ كان على قول المليباري فأشد وأوغل في الكذب.

وإني أقول: إنّ حديث. «ويلٌ للأعقاب من النّار» لحديثٌ في غاية الصحّة، أورده السيوطي في الأحاديث المتواترة.

ومسلم يعلم هذا -فيما أعتقد-، ومع ذلك يعلم أن طريقي أبي هريرة وعبد اللَّه ابن عمرو أصحّ، ولكن لعدم التزامه بالتّرتيب على الوجه الذي يدّعيه المليباري قدّم حديث عائشة؛ لأنّ الترتيب وعدمه لا أثر لهما في الصحّة وعدمها؛ وما يتكلّفه المليباري بِهرّج وزيْف.

ثُمَّ قال: «لكن من اكتفى بـ«تقريب التهذيب» ومثله ولَم ينظُر في الأحاديث نظرة نقديّة متبحرّة فلا يجوزُ له أن يصدر الأحكام بشكل قطعي بل الأجدر به أن يقول: لَم أقف على سرّ تقديم حديث وتأخير غيره، وإلاّ جاءت أحكامُه موافقة لهواه وبعيدة عن الصّواب»[2].

---

(١) «التوضيح» (ص١٠٣).

(٢) «التوضيح» (ص١٠٣).

انظر إليه يقول: «صدّر مسلمٌ هذا الباب بحديث عائشة...».

ثُمَّ ساق المليباري الأحاديث مرّة ثانية كما سُقْتُها أنا.

أقول: انظر إليه يزهو ويتعالى فيقول: «ولَم ينظُر في الأحاديث نظرة نقدية متبحّرة فلا يجوز له».

وانظر إليه يقول مزهوًّا: «لَم أقف على سرّ تقديم حديث وتأخيره» يريد أن يشعر القُرّاء بأنّه متبحّر وصاحب نظرات متبحّرة ومن علماء الأسرار.

وأنّ غيرَه سطحيّون بعيدون عن معرفة الأسرار وبعيدون عن التبحُّر في العُلوم الّتي يُجيدُها كَهَنَةُ الصوفية.

ونحن يسرُّنا أن نكون على طريقة علماء الظّاهر من المحدِّثين والمفسّرين وفقهائهم.

ونعوذ بالله أن نكون على طريقة الباطنيّة المدّعين لمعرفة الأسرار واكتناه الغُيُوب، وهم لا يَعْدُون المشعوذين في الأكاذيب والترّهات والأساطير.

وبعد أن ساق الأحاديث كما سقتها قال:

«أقول: وإنْ تعجب فعجبٌ قوله هذا، وأعجَبُ منه أنّه لَم يأت بدليل مُلْزِم، وذلك إنْ دلّ على شيء فإنّما يدلّ على مدى اعتزازه بنفسه»[1].

أقول:

لَم آت بدليل ملزم ـ أي: على طريقة الصوفية والكذّابين والخُرافيّين ـ أما الأدلّة على طريقة أهل العلم وأئمّة الحديث فقد استوفيتُها: فبيّنْتُ أن طرق حديث عائشة الّتي صدّر مسلمٌ بها الباب رجالُها من الدرجة الثّانية بكلام الإمام أحمد وابن معين وعليّ بن المديني وابن حجر.

وبيّنْتُ أن بعضَ طرق حديث عبد الله بن عمرو وأبي هريرة من الدرجة الأولى، ومن الأحاديث المتّفق عليها.

وهذا البيان شافٍ كافٍ عند مَن يحترم هؤلاء العلماء وأقوالهم ومناهجهم

---

(1) «التوضيح»: (ص١٠٥).

وأما مثل المليباري فهذا لا يكفيه ولا يُلزمه.

ثُمَّ قال:

«إلا أنَّه ينبغي علينا أن نكشف الخصائص الإسنادية الَّتي راعاها مسلمٌ في ترتيب الأحاديث، وإنَّه جديرٌ بالكشف، حقيقٌ بالبيان؛ لِيَعِيَهُ أصحاب العُقول السليم[1]، ويعتبر به المشتغلون في علم الرجال»[2].

أقول:

متى قال مسلمٌ أنَّه يراعي هذه الخصائص في ترتيب «صحيحه»؟.

ومتى قال إنَّه إذا وُجدت هذه الخصائص فإنَّه يقدِّم بِهَا رجال الطبقة الثانية المتكلَّم فيهم على رجال الطبقة الأولى؟.

الأجل ما ارتَكَبْتَهُ من الأكاذيب والأساطير حول منهج مسلم في التَّرتيب تريد أن تخرِّب علوم الحديث الَّتي دان بِهَا أهلُ الحديث وساروا ويسيرون عليها؟؟!.

ثُمَّ قال:

«حديث عائشة الذي قدَّمه مسلم وصدَّر به الباب كان أشهر الأحاديث الَّتي أوردها في هذا الباب.

قد اشتهر عن سالم -مولى شدَّاد- المدني؛ إذ رواه عنه جماعةٌ من المدنيِّين مثل بُكير بن الأشجّ، وحميد بن عبد الرحمن، وأبو سلمة بن عبد الرحمن ونعيم بن عبد الله؛ ثُمَّ اشتهر عنهم برواية المصريِّين وغيرهم.

وقد أورد الإمام مسلمٌ هذه الروايات كلَّها حسب التَّرتيب العلمي -كما سنبيِّنه فيما بعد إنْ شاء الله تعالى-.

ولَم نجد في هذا الباب حديثًا اشتهر برواية المدنيِّين له عن المدنيِّين بعد الصحابي إلا حديث عائشة الذي صدَّر به مسلمٌ هذا الباب، على أنَّ الرُّواة عن

---

(١) كذا!.

(٢) «التوضيح»: (ص١٠٥)

سالِم -مولى شدّاد- لَم يقع بينهم اختلافٌ في السّياق، كما وجدنا في رواية عبد اللّٰه بن عمرو من ذكر كلمة: «وأسبغوا الوُضوء» من قول النّبي ﷺ تارةً وبدونها تارة أخرى.

أما حديث عبد اللّٰه بن عمرو: فقد أخذه عنه أبو يحيى الأعرج ويوسف بن ماهك، وهما حجازيان، لكنّ الحديث لَم يشتهر عنهما شُهرة حديث عائشة: إذ روى عن أبي يحيى الأعرج المدني هلال بن يَسَاف الكوفي؛ وكذا حديث يوسف بن ماهِك الذي شاركه أبو يحيى الأعرج فقد سمعه منه أبو بشر البصري، بَيْد أن حديث عبد اللّٰه بن عمرو اشتهر في الطّبقات المتأخّرة.

وجمع الإمام مسلم بين رواية جرير وشُعبة من حديث عبد اللّٰه بن عمرو مراعيًا فيها التّرتيب العلمي»[1].

أقول:

أولًا: إنّ ما ذكرتُه في كتابي «المنهج» في حديث عائشة رضي الله عنها أن مدارَه في كل إسناد على رجال من الطّبقة الثّانية وعلى شرط مسلم في المتابَعات.

ثُمّ إنّ طرقه كلها مدارها على سالِم بن عبد اللّٰه النصري -مولى شدّاد-، وهو من الطّبقة الثّانية.

وأزيد الآن الأمر بيانًا بأقوال العلماء في سالِم -مولى شدّاد-:

١- إنّ أبا حاتم قال فيه: شيخ.

٢- إنّ الإمام مسلم رحمه الله لَم يعرفه معرفة جيّدة: قال الحاكم أبو أحمد رحمه الله: «إنّ مسلمًا والحسين القبّاني وهما حيث أخرجا سالِم سَبَلان وسالِم -مولى شدّاد- كلّ واحد في ترجمة على الانفراد»[2].

(١) «التوضيح»: (ص١٠٥).

(٢) انظر: «الكنى» للإمام مسلم: (١/ ٤٧٣)، الترجمة: (١٨١١)؛ حيث قال: «أبو عبد اللّٰه سالم، مولى شدّاد». و(١٨١٣). وقال في الترجمة الأولى. «سمع أبا سعيد وأبا هريرة، وروى عنه: أبو الأسود وبكير ابن الأشج»، وقال في الثانية: «سمع عائشة، روى عنه عبد الملك بن مروان والحارث بن أبي ذُباب».

٣- والعجلي لَم يعرفه حقّ المعرفة فقال: «سالِمٌ مولى المهري: تابعي ثقة؛ وسالِم مولى النصريين: تابعي ثقة؛ وسالِم سبلان: تابعي ثقة»[1]. هكذا جعله ثلاثة وهو واحد.

٤- وابن حبّان لَم يعرفه حقّ المعرفة، وقد ذكره في كتابه «الثقات» في موضعين فقال:

«سالِم بن عبد الله مولى دوس».

ثُمَّ قال: «سالِم بن عبد الله سبلان مولى مالك بن أوس»[2].

٥- وأنّ أبا سلمة بن عبد الرحمن لَم يعرفه حقّ المعرفة وهو يساكِنُه في المدينة: قال عبد الغنيّ بن سعيد في «إيضاح الإشكال» وهو الذي روى عنه أبو سلمة فقال: «ثنا أبو سالِم -أو سالِم- مولى المهري»؛ قال عبد الغني: «وهو الذي روى عنه بُكير بن الأشج، وذكر أنّه كان شيخًا كبيرًا»[3].

فأنت ترى أنّه لَم يوثّقه إلاّ العجلي وابن حبّان مع عدم وُضوحه لهما ومع تساهُلهما.

وبِهذا يُعلم أنّ ابن حجر لَم يهضمه في قوله عنه. صدوق.

وأمّا الذهبي فقد سكت عنه في «الكاشف».

وقال الخزرجي في «الخُلاصة»: قال أبو حاتم: شيخ. وسكت على ذلك.

ثُمّ بِهذا يتضّح تَهوُّر المليباري، وأنه يرفع الناس من أجل هواه ويضعهم من أجل هواه، وأنّه يصول ويجول في غير ميدانه.

ويأبى الله والمؤمنون أن يكون من أهل الحديث وأن يتكلّم عن الحديث وعُلومه.

وأمّا مخرمة في الإسناد الأوّل: فقد بيّنتُ في كتابي «منهج مسلم» في ضوء

---

(١) «معرفة الثقات»: (١/ ٣٨٢-٣٨٤).

(٢) «الثقات»: (٤/ ٣٠٧-٣٠٨).

(٣) راجع هذه الأقوال كلها في «تهذيب الكمال»: (١٠/ ١٥٥)، و«تهذيب التهذيب»: (٣/ ٤٣٩).

كلام أئمة الجرح والتعديل -ومنهم: الحافظ ابن حجر- أنّه من المرتبة الثانية.

وأضيف الآن: أنّ ابن القطان الفاسي قال في كتابه: «بيان الوهم والإيهام»[1]: «إنّ مخرمة لَم يسمع من أبيه»، ونقل عن موسى بن سلمة أنّه أتى مخرمة فسأله هل سمع من أبيه؟ فقال: «لَم أدرك أبي، ولكن هذه كتبه».

قال: «وحكى البخاري عن حمّاد بن خالد الخيّاط قال: أخرج مخرمة كتابًا فقال: هذه كتب أبي لَم أسمع منها شيئًا».

وقال النووي[2]: «وقد قال النسائي أيضًا في «سننه»: مخرمة لَم يسمع من أبيه شيئًا».

وذكر عن مالك ومَعْن بن عيسى أنّ مخرمة سمع من أبيه، وحلف لمالك على ذلك؛ ولكنّ الإسناد إلى مالك ضعيف.

وذكر عن ابن معين وابن أبي خيثمة والإمام أحمد وموسى بن سلمة: أن مخرمة لَم يسمع من أبيه.

وقد نقل ابن أبي حاتم بإسناد صحيح إلى مخرمة أنّه لَم يسمع من أبيه. انظر: «المراسيل» (ص١٣٣).

فالراجحُ من الأقوال: أنّ مخرمة لَم يسمع من أبيه، وأنّ مخرمة من رجال الطبقة الثانية.

قال فيه الذهبي في «الكاشف»: ضعّفه ابن معين.

وقال الحاكم في «المدخل إلى الصحيح»: (ل ٦١): روى له مسلم في الشّواهد.

فهذان أمران في الإسناد الأوّل من حديث عائشة ﵂ الذي صدّر به مسلم البابَ المشار إليه يظهر منهما للمنصف أنّ واحدًا منهما يكفي لجعل أيّ حديث

(١) (١/ ٨٨-٨٩) من المخطوط. ومن المطبوع: (٢/ ٣٧٢-٣٧٥)، ونقل الفسي أن عبد الحق ذكر في غير موضع من كتابه. أن مخرمة لَم يسمع من أبيه.

(٢) في «شرحه على مسلم»: (٣/ ٢١٤).

يروى به من أحاديث المرتبة الثانية، فكيف وقد اجتمع فيه الأمران.

وأما الطريق الثالث لحديث عائشة رضي الله عنها وهي طريق أبي سلمة عن سالِم عن عائشة: فقد أعلّه أبو زُرعة كما في «العلل»[1] لابن أبي حاتم: «قيل لأبي زُرعة: فإنّ عمر بن يونس اليمامي روى عن عكرمة بن عمّار، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن قال: حدّثني أبو سالِم -مولى المهريِّين-، عن عائشة، عن النَّبي ﷺ؛ فقال أبو زُرعة: هكذا روى عمر بن يونس، والصحيح: كما رواه الأوزاعي وحسين المعلم».

وقد سبق له كلامٌ يرجِّح فيه رواية الأوزاعي وحسين المعلم عن يحيى بن أبي كثير على رواية شيبان عن يحيى.

وأعلّه الحافظ أبو الفضل بن عمّار حيث قال:

«ووجدتُ فيه من حديث عكرمة بن عمّار عن يحيى بن أبي كثير: حدثني أبو سلمة قال: حدّثني سالِم -مولى المهري- عن عائشة عن النَّبي ﷺ: «ويل للأعقاب من النار». قال أبو الفضل: «وهذا حديثٌ قد خالف أصحاب يحيى بن أبي كثير عكرمة بن عمّار؛ رواه عليّ بن المبارك، وحرب بن شدّاد، والأوزاعي عن يحيى ابن أبي كثير قال: حدّثني سالِم، وقد قيل: عن عكرمة في هذا الحديث: «حدّثني أبو سالِم» وليس هو بمحفوظ.

وذكر أبي سلمة عندنا في حديث يحيى بن أبي كثير غير محفوظ»[2].

وقال الحافظ ابن حجر في «النكت الظِّراف»[3]:

«قلتُ: رواه الأوزاعي وحرب بن شدّاد وحسين المعلّم ثلاثتهم عن يحيى بن أبي كثير عن سالِم، ليس فيه أبو سلمة؛ ورجّحه أبو زُرعة».

ويؤيِّد ما ذكره هؤلاء العلماء ما عُرف لدى المحدِّثين أنّ عكرمة بن عمّار مضطّرب في حديثه عن يحيى بن أبي كثير.

---

(١) (١/ ٦٧-٦٨).

(٢) «العلل» لابن عمّار: (ص٤٩-٥٣)

(٣) (١١/ ٤٠١) حاشية «تحفة الأشراف».

وبهذا يظهر تقوُّل المليباري على مسلم:

١- بأنّه قدّم حديث عائشة لأنّه أصحّ وأسلم.

٢- وزعمه أنّ مسلمًا قدّمه لشهرته.

فالحديث عن عائشة على اصطلاح المليباري غريبٌ تفرّد به سالمٌ مولى شدّاد، ومع تفرُّده به فقد عرفتَ حالَه.

٣- ويطل قولُه: «وإن تعجب فعجب...» إلخ.

٤- وأنّ ما ادّعاه من الخصائص المكتَشَفة إرجاف بالباطل.

٥- وأنّه لا عقل له فكيف يعلّم ويوعّي أصحابَ العقول السليمة؟.

٦- وأنّ ما يطرحُه للمشتغلين بعلم الرجال جهل وكذب، فيجب عليهم رفضه.

٧- وأنّ الرجل لجهله يضرب بما قرّره علماء الحديث عرض الحائط إذا خالف هواه:

فمسلم قرّر أنه يُنَزل الناس منازلهم؛ وهذا يرفُض ما قرّره مسلم فيرفع من شاء بهواه ولنُصرة باطله في الترتيب المدّعى، ويخفض من رفعه الله وعرف له ذلك العلماء.

فالرجال الذين اتّفق الإمامان البخاري ومسلم على الاحتجاج بهم وخرّجا لهم هذا الحديث وغيره، وهم عند مسلم من الطّبقة الأولى يجعلُهم دون منْزلتهم، فلا يجعل اعتبارًا لكونهما احتجّا بهم ولا لكونهما اتّفقا على تخريج حديث ابن عمرو وأبي هريرة، فلا يلوي على اعتبار مسلم إياهم من رجال الطّبقة الأولى ومثل سالم من رجال الطّبقة الثانية.

ويعبَثُ بالمقرّرات والمسلَّمَات عند أئمّة الحديث عبث الصبيان والمعتوهين.

فأيُّ جناية على «صحيح مسلم» وعلى سنّة رسول الله ﷺ وعلى أُصول علوم الحديث أشدّ من هذا العبث والتلاعُب.

والجديرُ بالذكر: أن لحديث يوسف بن ماهك مزايا -على مذهبه- كتمها

المليباري انتصارًا لباطله، منها:

١- العلوّ: إذ يصل مسلم إلى عبد الله بن عمرو بأربعة من الرواة، بينما هو لا يصل إلى عائشة إلا بخمسة أو ستة من الرُّواة.

٢- ومنها: أنّه مخرّجٌ في «الصحيحين».

٣- ومنها: أنّ رجاله كلّهم من الطّبقة الأولى عند مسلم.

٤- ومنها: تسلسُله بالعراقيّين.

فأين الإنصاف والأمانة أيها المتبحِّر؟، «إنك لا تَجْني من الشّوك العنب»، ولا تجد عند أهل الأهواء الجامحة إلاّ الكذب والخيانة والتلبيس

ثانيًا: أنّ حديث عبد الله بن عمرو على اصطلاح المليباري أشهر؛ لأنّه قد رواه عنه اثنان هما: يوسف بن ماهك المكّي من رجال الطبقة الأولى، ومصدع أبو يحيى الأعرج المكي -أيضًا-، قال فيه الذهبي في «الكاشف»: صدوق، وقال الحافظ: مقبول؛ فهو من رجال الطبقة الثانية، لكنه أشهر وأعرف من سالِم مولى شدّاد.

رواه عن أبي يحيى الأعرج المكّي هلال بن يساف من رجال الطّبقة الأولى فطار به -على مذهب المليباري- من مكّة إلى الكوفة فأشاعه ونشره هناك؛ ومِمّن رواه عنه من الكوفيّين: الإمام الثبت الثّقة منصور بن المعتَمِر، ثُمّ زاده نشرًا وإشاعة الإمام منصور.

وكان مِمّن رواه عنه من الكوفيّين: الإمام الجبل الكبير: سفيان بن سعيد الثوري[1]، والإمام جرير بن عبد الحميد الضّبّي الكوفي[2].

ورواه عنه من أهل واسط، ثُمّ من أهل البصرة الإمام الكبير شُعبة[3]، ومن أهل

---

(١) مسند أحمد: (٢/ ١٦٤)، وأبو داود، حديث: (٩٧)، وابن ماجه، حديث (٤٥٠)، والنسائي. (١/ ٧٧).

(٢) النسائي: (١/ ٨٩)، وفي الكبرى: (١/ ٨٩)، وابن خزيمة، حديث: (١٦١)

(٣) مسند أحمد: (٢/ ٢٠١)

واسط جعفر بن الحارث الواسطي[1].

ورواه الأئمة في دواوينهم كالإمام أحمد في «مسنده» في عددٍ من المواضع.

ورواه الإمام مسلم -كما رأيت-.

وأبو داود، والنسائي في «الكبرى»، وابن ماجه، وابن خُزيْمة من طرق إلى هؤلاء الأئمة[2]، وأخرجه -أيضًا- الطحاوي (١/ ٣٨) عن زائدة عن منصور، وعن شُعبة عن منصور؛ به بعد أنْ شاع في العراق وخراسان وغيرهما من البُلدان.

وأما حديث يوسف بن ماهِك الثِّقة المعدود من رجال الطَّبقة الأولى: فقد روى هذا الحديثَ عنه: أبو بِشْر جعفر بن إياس الواسطي البصري الأصل -وهو من رجال الطبقة الأولى-، فانتشر هذا الحديث عن طريقه في واسط والبصرة وغيرهما.

ومِمَّن رواه عنه من الأئمة بواسط: الإمام أبو عَوانة الوضّاح بن عبد الله اليَشْكُري الواسطي الثقة الثَّبْت.

ثُمَّ رواه عنه الأئمة: منهم الإمام الثِّقة الثبْت: عفّان بن مسلم البصري[3]، والإمام الثقة الثَّبت أبو النعمان محمد بن الفضل السدوسي البصري الملقَّب بـ«عَارِم»[4]، والإمام الثقة الحافظ المسدَّد مُسَدَّد بن مُسَرْهَد البصري[5]، والإمام الثقة الثبْت موسى بن إسماعيل المنقري التَّبوذَكي البصري[6]، والإمام الثقة المصنِّف سعيد بن منصور الخُراساني ثُمَّ المكّي[7]، والإمام هشام بن عبد الملك أبو الوليد الطَّيَالِسي البصري الثقة الثَّبت[8]، والإمام الثَّبت أبو كامل الجَحْدَري

---

(١) الدارمي، حديث. (٧١٢)

(٢) «المسند الجامع»: (١١/ ٢١) حيث ذكر طرق هذا الحديث ومصادرها.

(٣) أحمد: (٢/ ٢٢١، ٢٢٦)، وابن خزيمة، حديث: (١٦٦).

(٤) البخاري، حديث: (٦٠).

(٥) البخاري، حديث: (٩٦).

(٦) البخاري، حديث: (١٦٣).

(٧) ابن خزيمة، حديث: (١٦٦).

(٨) النسائي في الكبرى، حديث (٥٨٨٥).

البصري[1]، وعبد الرحمن ابن المبارك العيشي البصري الثّقة[2].

رواه عن هؤلاء أئمة الإسلام في دواوينهم كالبخاري، ومسلم، والإمام أحمد، والنسائي في «الكبرى»، وابن خُزيمة في «صحيحه»[3].

وأخرجه أحمد[4] من طريق غُنْدُر عن شُعبة عن أبي بِشر عن رجل من أهل مكّة.

وإذن: فحديث عبد الله بن عمرو يمتاز على حديث عائشة بالصحّة ثُمّ الشُّهرة ثُمّ العلو.

ولو كان الإمام مسلم يلتزم بالتّرتيب على حسب مزايا الطّبقتين اللّتين شرط الإخراج عنهما لقدّم حديثَ عبد الله بن عمرو على حديث عائشة.

ولو كان يراعي الخصائص الإسناديّة من الشُّهرة والعُلو والتسلسُل لقدّم حديث عبد الله بن عمرو على حديث عائشة.

وحيث لَم يفعل هذا لا بناء على هذا ولا بناء على ذلك لا في هذا الموضع ولا في غيره فإنّنا نجزم ببُطلان دعاوى المليباري كلّها في التّرتيب على الوُجوه الّتي يردّدها ويدّعيها.

وأما حديث أبي هريرة فهو أشهر وأذكر وأصحّ من حديث عائشة ﵂: فقد رواه عنه: الثّقة الثّبْت محمد بن زياد الجُمَحِي -مولاهم- المدني ثُمّ البصري.

والإمام الثقة الفقيه: عطاء بن أبي رباح المكّي، رواه عنه موقوفًا[5].

والثّقة الثّبْت ذكْوان بن صالح السمّان.

ولقد اشتهر هذا الحديث وذاع على أيدي هؤلاء الأئمة في المدينة ومكّة وخارجهما أكثر بكثير من شُهرة حديث عائشة.

ثُمّ بعد أنِ اشتهر في المدينة ومكّة طار به محمد بن زياد إلى البصرة فاشتهر

---

(١) مسلم (١/ ٢١٤).

(٢) النسائي في الكبرى، حديث. (٥٨٨٦).

(٣) انظر: «المسند الجامع»: (١١/ ٢٢) حيث ذكر طُرُق هذا الحديث ومصادرها.

(٤) (٢/ ٢٠٥).

(٥) مصنف عبد الرزاق: (١/ ٢٠).

وذاع بها.

وممّن رواه عن محمد بن زياد من أئمة البصرة: الإمام شُعبة بن الحجّاج الواسطي ثُمّ البصري[1]، والإمام حمّاد بن سلمة[2]، والثّقة الربيع ابن مسلم البصري[3]، والإمام معمَر بن راشد البصري[4].

ثُمّ طار به إلى اليمن فحدّث به عبد الرزّاق وغيره.

ثُمّ شاع هذا الحديث واشتهر في البُلدان.

وأما حديث عطاء بن أبي رباح فقد أشاعه عطاء في مكّة، ولا يبعد أن يكون قد اشتهر عن طريقه في بُلدان العالم الإسلامي؛ لأنّ مكة مهوَى قلوب الناس، وهو إمامٌ شهير ومُفْتٍ كبير يرتاده الناس لمكانته وفضله؛ فلا يبعد أن يكون أشاعه فيهم وشهره بينهم.

وأما حديث أبي صالح: فقد أخذه عنه ابنه سهيل المدني، وأخذ عنه الأئمة الأعلام، منهم: الإمام معمَر بن راشد البصري[5]، والإمام وُهيب ابن خالد البصري[6]، والإمام جرير بن عبد الحميد الضبّي الكوفي[7]، والثّقة عبد العزيز بن المختار البصري[8]، والصدوق عبد العزيز بن محمد الدراوَرْدي المدني[9].

فأشاعه هؤلاء المذكورون في البُلدان في المدينة والبصرة والكوفة.

وتناقله الأئمة المؤلّفون في دواوينهم العظيمة عن رجال من المشرق مثل قتيبة ابن سعيد البَغْلاني وزُهير بن حرب النسائي وأحمد بن حنبل البغدادي، ومحمد بن

---

(١) أحمد: (٢/ ٤٠٩، ٤٣٠)، البخاري، حديث. (١٦٥)، والنسائي (١/ ٧٧)، حديث (١١٠)

(٢) أحمد. (٢/ ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٦٧، ٤٨٢).

(٣) مسلم، حديث. (٢٤٢)

(٤) أحمد: (٢/ ٢٨٤)

(٥) أحمد: (٢/ ٢٨٢).

(٦) أحمد: (٢/ ٣٨٩).

(٧) ابن خزيمة، حديث: (١٦٢)

(٨) ابن ماجه، حديث: (٤٥٣)

(٩) الترمذي، حديث: (٤١).

إسحاق بن خزيْمة إمام الأئمة النيسابوري، وأبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني، والإمام محمد بن عيسى بن سورة التّرمذي[1].

وهذا الحديث على مذهب المليباري يتمتّع بكثير من الخصائص الإسنادية: فطريق محمد بن سلاّم الجُمَحي فيه خصيصة العلوّ؛ إذْ يصل مسلم إلى أبي هريرة بثلاثة فقط، وهم: عبد الرحمن بن سلام عن الرّبيع ابن مسلم عن محمد بن زياد عن أبي هريرة، وهو مسلسل بالبصريين، إذْ هؤلاء كلهم بصريّون ومحمد بن زياد مدني بصري.

والطريق الثاني لحديث أبي هريرة يمتاز بمزايا كبيرة منها:

١- العلو: فإنّ الإمام مسلمًا يصل إلى أبي هريرة بأربعة فقط شيوخ مسلم، ثُمّ وكيع، ثُمّ شُعبة، ثُمّ محمد بن زياد عن أبي هريرة.

أما حديث عائشة فلا يصل إليها إلا بخمسة في بعض الطّرق وفي بعضها لا يصل إلا بستّة.

٢- ومنها: أنّ رجال هذين الطريقين من الطّبقة الأولى عند مسلم.

٣- ومنها: أنّ طريق شُعبة عن محمد بن زياد متّفقٌ عليه.

فلماذا أخفى المليباري كلّ هذه المزايا لحديث أبي هريرة ولحديث عبد الله بن عمرو، وذهب ينتحل مزايا لحديث عائشة لا لأجل أنه حديث عائشة ولا لتفوّقه فعلًا على حديث ابن عمرو وأبي هريرة وإنّما لنُصرة هواه.

وعلى كلٍّ فنعود إلى القول: «وبهذه السياقة لهذا الحديث وأمثاله تبخّرت أسطورة التّرتيب والأرقام، وتبدّدت الخُرافات والأوهام الّتي انتحلها المليباري، إضافة إلى مراعاة الخصائص الإسنادية والحديثية في ترتيب «صحيح مسلم» الّتي انتحلها أخيرًا هذا المرجِف المليباري، فتهاوت أسطورته الجديدة

---

(١) راجع «المسند الجامع»: (١٦/ ٥٤٧-٥٤٨) حيث ذكر طرق هذين الحديثين ومصادرها

ثُمَّ نسأل المليباري فنقول:

إنّك لَم تنتحل الترتيب الدّقيق والتقديم والتأخير إلاّ لتُثبِتَ أن مسلمًا إنّما يفعل ذلك لبيان العلل فيما يؤخّره وهو مستحقّ للتقديم وقد طبقته فعلًا على هذا الأساس الباطل.

فأين هي العلل في حديث عبد الله بن عمرو وأبي هريرة على مذهبك الذي هو أساس النّزاع.

ألاَ ترى الآن أنّه -بحمد الله- قد تبخّر هو وما انتحلته جديدًا من الخصائص.

ألا ترعوي وتكفُّ شرّك وأساطيرك عن سنّة رسول الله ﷺ وتبحث عن مجال آخر تروّج فيه أساطيرك ووساوسك وإن كانتْ هي شرًا أينما كانت.

وأعود فأقول:

إنّ حديث: «ويل للأعقاب من النار» حديث متواتِرٌ، وما أورده مسلمٌ في «صحيحه» من طريق عائشة وعبد الله بن عمرو وأبي هريرة؛ هو ماشٍ فيه على شرطه في الصحّة، يؤيّد بعضها بعضًا ويقوّي بعضها بعضًا، ولا مؤاخذة عليه إذا قدّم ما هو في الدرجة الثانية على ما هو في الدرجة الأولى، إذْ هو لَم يلتزم حتميّة الترتيب، وإنّما التزم الصحّة، فهي حاصلة لأحاديث صحيحه، بقطع النّظر عن الترتيب والتقديم والتأخير الذي اخترعه المليباري فعلًا للتعليل المدمِّر، لا لتقديم الأصح فالأصح، كما يموّه في هذا الطّور الأخير.

سابعًا: قلت «٢- كتاب الطهارة، ٢- باب وُجوب الطهارة، حديث: (٢٢٤)، (١/ ٢٠٤):

١- في صدر الباب قال الإمام مسلمٌ رحمه الله: «حدّثنا سعيد ابن منصور وقُتيبة بن سعيد وأبو كامل الجحدري -واللّفظ لسعيد- قالوا: حدّثنا أبو عوانة، عن سِمَاك بن حرب، عن مصعب بن سعد قال: دخل عبد الله بن عمر على ابن عامر يعودُه وهو مريض، فقال: ألا تدعو الله لي يا ابن عمر؟، قال: إني سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «لا يقبَلُ الله صلاةً بغير طهور، ولا صدقة من غلول»، وكنتَ على البصرة.

٢، ٣- ثُمَّ ساقه من طريقين مدارهما على سِماك.

٤- ثُمَّ أخرجه من حديث أبي هريرة من طريق محمد بن رافع: حدّثنا عبد الرزّاق حدّثنا معمَر، عن همّام بن منبّه -أخي وهب-، عن أبي هريرة مرفوعًا.

وهذا إسناد من الدرجة الأولى، وأخرجه البخاري في (٤- الوُضوء، باب (٢)، حديث (١٣٥) قال: حدّثنا إسحاق قال: أخبرنا عبد الرزّاق، بنحوه[١].

قال المليباري -معلقًا على ما سبق-:

«أقول: إنّ الإمام الترمذي يقول في «سننه»: حديث ابن عمر أصح[٢] في الباب وأحسن، وحديث أبي هريرة حسن صحيح غريب.

وهذا هو الفرق الواضح بين الدراسة العلميّة النّزيهة وبين الدراسة السطحيّة.

وفي قول الترمذي إشارة علميّة دقيقة إلى الميزة العلميّة الإسناديّة الّتي جعلت حديث ابن عمر أصحّ في الباب وأحسن، ألا وهي الشُّهرة في حديث ابن عمر والغَرابة في حديث أبي هريرة وتلك الّتي تتبلور عند الموازنة بينهما.

إذ أنّ ما رواه ابن عمر اشتهر من طريق سِمَاك بن حرب؛ فقد رواه عن سِمَاك أبو عوانة وشُعبة وزائدة وإسرائيل وغيرهم من الكوفيّين والأجانب.

أما حديث أبي هريرة فهو صحيفة معروفة تفرّد بِهَا عن أبي هريرة همّام بن منبّه، وتفرّد بروايتها عنه معمَر، وتفرّد عنه عبد الرزّاق، ثُمَّ اشتهر عنه الحديث.

وهذا ما قاله الترمذي: حديث أبي هريرة حسن صحيح غريب.

ولا يختلف اثنان أنّ الحديث الذي اشتهر برواية الأئمّة المعروفين أولى من غيره.

اتّفاق الشيخين على رواية الحديث الغريب لا يُخرجه من غرابته، ومن هنا قالوا: إنّ الحديث الذي انفرد به أحدُ الشيخين ربّما يكون أصحّ وأحسن من المتفق عليه لأمور علميّة، منها: التواتُر والشُّهرة -كما سبق-»[٣].

---

(١) «منهج الإمام مسلم» (ص٦٣).

(٢) كذا !، وفي الترمذي: «أصحّ شيء في الباب وأحسن»

(٣) «التوضيح»: (ص١٢٥).

أقول:

على المليباري في هذا الكلام مؤاخذات:

أولًا: أنّ تعلُّقه بكلام الإمام الترمذي مشوبٌ بهوى وغرض باطل.

ثانيًا: قوله: «هذا هو الفرْق الواضح بين الدراسة العلمية النَّزيهة وبين الدارسة السطحيّة» كلامٌ باطل؛ وفيه إعجابٌ وتطاوُلٌ من رجل خالٍ من مسبّبات هذا الإعجاب والتطاوُل.

فدراسة المليباري ليست بعلميّة ولا نزيهة، بل هي دارسة قامتْ على الجهل والخيانة بعيدة كل البُعْد عن النَّزاهة والدراسة القائمة على العلم.

ثالثًا: قوله: «وفي قول التّرمذي إشارةٌ علميّة دقيقة إلى الميزة العلمية الإسنادية الَّتي جعلت حديث ابن عمر أصحّ شيء في الباب وأحسن ألا وهي الشُّهرة في حديث ابن عمر والغرابة في حديث أبي هريرة».

فيه نظر بالنسبة لكلام الإمام التّرمذي رحمه الله، فهو معذور مأجورٌ فيما قال، وليس كذلك المليباري صاحب الهوى والبغي والتطاوُل بالباطل:

فحديث أبي هريرة رضي الله عنه أصحّ وأشهر من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، ودعك تهاويل هذا الذي يردّد بغباء ألفاظ: «الدقيقة»، و«الدقة»، و«العلميّة»، و«الدراسة النَّزيهة» -جَعْجَعَةٌ من غير طحن-.

وذلك:

١- لأنّ حديث أبي هريرة متّفقٌ عليه، ورجالُه من الطبقة الأولى.

وهاتان ميزتان عظيمتان لا توجدان في حديث سِماك.

وقد تعقَّب كلٌّ من العالِمين الجليلين والمحدِّثين الكبيرين العلاّمة المباركفوري والعلاّمة أحمد محمد شاكر كلامَ الترمذي هذا؛ وقالا: إنّ حديث أبي هريرة أصحّ من حديث ابن عمر؛ لأنّ حديث أبي هريرة متّفقٌ عليه؛ ووافقهم الشيخ الألباني.

وهذا الذي قالوه لا ينازع فيه إلاّ أهلُ الأهواء من أمثال الكوثري الذين

لا يرون للصحيحين ميزةً على غيرهما؛ ولا يبعُد أن يكون المليباري من هذا الصِّنف، وقد نازع أحمد محمد شاكر والمباركفوري؛ ولو عرف قدْر نفسه لَمَا اعترض عليهما، لا سيّما وهو مُبْطِل.

٢- أن رجال حديث أبي هريرة من الدرجة الأولى -أهل الحفظ والضّبط والإتقان-، وسِماك بن حرب ليس كذلك فهو من الدرجة الثانية.

فكيف مع كلّ هذه المزايا يُقدَّم سِماكٌ عليهم، ويُقال إنّ حديثه أصحّ لأنّه أشهر؛ والواقع بخلاف ذلك؟؟!.

رابعًا: على قوله: «وتلك الَّتي تتبلور عند الموازنة بينهما إذْ أنّ ما رواه ابن عمر اشتهر من طريق سماك بن حرب فقد رواه عن سماك أبو عَوانة وشُعبة وزائدة وإسرائيل وغيرهم من الكوفيّين والأجانب.

أما حديث أبي هريرة فهو صحيفة معروفة تفرّد بِهَا عن أبي هريرة همّام بن منبّه، وتفرّد بروايتها عنه معمر، وتفرّد عنه عبد الرزّاق، ثُمّ اشتهر عنه الحديث».

وعلى هذا الكلام مؤاخذات:

١- أين هي الموازنة المزعومة؟، الجواب: لا شيء وإنْ كان فهو الباطل.

٢- قوله بعد أن ذكر أبي عوانة ومن بعده: «وغيرهم من الكوفيّين» مَن هم هذا الغير من الكوفيّين ومَن هم الأجانب؟.

٣- قوله: «أما حديث أبي هريرة فهو صحيفة معروفة تفرّد بِهَا همّام» كيف تقول «معروفة» ثُمّ تقول: «تفرّد بِهَا همّام»؟.

٤- أنّ الحديث ليس هو الصحيفة؛ وهذا الحديث لَم يتفرّد به همّام عن أبي هريرة، فقد رواه عن أبي هريرة:

أ- محمد بن سيرين[1].

ب- وأبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف[2].

---

(١) أبو عوانة: (١/ ٢٣٦).

(٢) أبو عوانة (١/ ٢٣٦)، وابن خزيمة: (١/ ٨).

ج- ويحيى بن عُبيد الله عن أبيه[1].

د- والوليد بن رَباح[2].

فهؤلاء مع همّام بن منبّه خمسة رووا هذا الحديث عن أبي هريرة؛ وعليه: فإنّ الحديث اشتهر عن أبي هريرة، وليس بغريب أصلًا.

أما حديث ابن عمر فإنّه طرأت عليه الشُّهرة من بعد سِماك بن حرْب فهو في الأصل غريب ثُمّ طرأت عليه الشُّهرة.

فماذا يقول الآن صاحب الدراسة العلمية العميقة الدقيقة؟، ألَم ينقلب عليه الأمر رأسًا على عقِب.

خامسًا: قولُه: «ولا يختلف اثنان أنّ الحديث الذي اشتهر برواية الأئمة المعروفين أولى من غيره».

أقول: هذا يصدُق على حديث أبي هريرة مع اتّفاق الشيخين على تخريجه، لو كان مسلمٌ يلتزم ما قلتَه.

سادسًا: قوله: «اتّفاقُ الشيخين على رواية الحديث لا يُخرجه من غَرابته».

أقول: أتُهْدِرُ ميزة الاتفاق عليه المعتَبَرة عند أئمة الحديث وتُهدر ميزته العظيمة ألا وهي تلقِّي الأمة له بالقَبول؟.

وهذا التلقِّي وحده أقوى من مجرّد كثرة الطرق كما قال الحافظ ابن حجر، والذي يوافقه عليه كلّ عاقل منصِف من أهل الحديث وغيرهم.

سابعًا: قوله: «والذي ينظُر إلى ظاهر الإسناد يتصوّر حديث أبي هريرة المتفق عليه هو الأصح، ولهذا اعترض على الإمام الترمذي المباركفوري والشيخ أحمد شاكر».

أي: فهما ومَن يقول بقولهما -بميزة ما اتّفق عليه الشيخان وترجيحه على غيره- سطحيون.

---

(١) أبو عوانة: (١/ ٢٣٦).

(٢) أبو عوانة: (١/ ٢٣٦)، وابن خزيمة: (١/ ٨).

أما الإمام المليباري صاحب الدراسة العميقة الدقيقة القائمة على الأسرار والمزايا فبريءٌ من هذه السطحيّة الّتي تنظر إلى ظاهر الإسناد، أو تحترم مزايا الأحاديث الّتي اتّفق عليها الشيخان.

قال المليباري:

«فقدّم الإمام مسلم حديثَ ابن عمر وصدّر به الباب لأنّه مشهور، وأخّر حديث أبي هريرة لكونه غريبًا، وهو الترتيب العلمي الذي ميز «صحيح مسلم» على «صحيح البخاري»».

أقول:

انظر كيف يتعلّق بالشُّهرة ولو كانت مفتعلَة، ويقدِّمها على الصفات المعتَبَرة عند أهل الحديث من كون الحديث جاء من أصحّ الطرق حفظًا وإتقانًا وضبطًا.

ولو كان في الطّريق الّتي يدّعي لها الشهرة من هو متكلَّمٌ فيه، ومن الدرجة الثانية، وإنْ كان قد خاب أمله وتحطّم باطلُه من دعواه أنّه لا يؤخّر مسلم إلاّ ما فيه علّة.

ثُمّ قد عرفتَ أن الشهرة الحقيقيّة من أوّل الإسناد إنّما هي لحديث أبي هريرة.

قال المليباري:

«وسماك بن حرب الذي دار عليه حديث ابن عمر ثقة من رجال الطبقة الأولى ولَم يضرّه اختلاطه؛ لأنّ روايته قبل الاختلاط معروفة فقد سمع منه قبل الاختلاط شُعبة وسُفيان وأمثالهما، وقد تكلّم فيه بعضُ الأئمّة نظرًا لِمَا رواه بعد الاختلاط. راجع ترجمته في كتب التراجُم»[1].

أقول:

إنّ سماك بن حرب من أفاضل أهل العلم، ولَم أذكُر درجته في البحث في هذا الحديث في كتابي «منهج الإمام مسلم في ترتيب صحيحه» وحيث ألجأني المليباري إلى ترجمته فسأنقُل كلامَ الأئمّة فيه:

---

(١) «التوضيح»: (ص١٢٦).

قال الذهبي في «المغني»: «سماك بن حرب: صدوق جليل، كان شُعبة يضعِّفه، وقال ابن المبارك: ضعيف الحديث، وقال ابن خراش: في حديثه لين، وقال أحمد: مضطرب الحديث». هذا كلّ ما قاله الذهبي في «المغني».

وقال الحافظ: «صدوق، وروايته عن عكرمة خاصّة مضطّربة». وهذا كلامٌ حقٌّ؛ فسماك في ضوئه من الدرجة الثانية.

فعلى منطق المليباري: هذه دراسة سطحيّة وغير متبحّرة، لكن ما يقوله هو ويقرّره -ولو لَم يعتمد فيه كلام العلماء، ولو فر منه وغالط-، فإنّه دراسة علميّة دقيقة ومنصِفة ومتبحّرة، وعَنْزٌ ولو طَارَت.

بيان بعض من تلاعب المليباري

ثامنًا: قلت تحت عنوان: «أمثلة لأبواب متّفق عليها -أي: بين البخاري ومسلم-»:

«ثالثًا: ٣٧- كتاب اللباس، ٨- باب كراهية مازاد عن الحاجة من فراش أو لباس، حديث: (٢٠٨٥)، (٣/ ١٦٥١-١٦٥٣)، أخرج مسلم حديث ابن عمر ﷺ: «لا ينظُر اللَّه إلى مَن جَرَّ ثوبه خُيَلاَء» من طرق كثيرة؛ وهو من الأحاديث المتّفق عليها.

ثُمَّ أخرجه في آخِر الباب من طريق شُعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة ﷺ.

وهو حديثٌ متّفقٌ عليه: أخرجه البخاري في: (٧٧- كتاب اللّباس ٥- باب مَن جَرَّ ثوبه خُيلاء، حديث: (٥٧٨٨) من طريق مالك عن أبي الزّناد عن الأعرج عن أبي هريرة ﷺ.

وكم من حديث أخّره مسلم وهو من رجال الدرجة الأولى، وكم من حديث قدّمه وإسنادُه من رجال الثانية؛ مِمَّا يدلّ أنه لا يبني شيئًا على التقديم والتأخير»[1].

---

(١) «منهج الإمام مسلم في ترتيب صحيحه»: (ص٦٥).

كان هذا المثال وأمثاله وهي كثيرة كافية لإسكات المليباري الذي ادّعى أنّ مسلمًا إذا أخّر ما هو مستحقّ للتقديم فإنّه أدرك فيه شيئًا، يريد: أنّه أدرك فيه علّة، وقد صرّح بذلك. ويدّعي أنّه ما يؤخّره إلاّ لبيان وُجوه الاختلاف، ويريد المليباري أنّ تحت هذه الوُجوه عللًا واضطرابًا يُدركها الحُفّاظ -أي: مِن أمثاله-، ولا يُدركها أمثالُنا -أي: ربيع وأمثالُه-.

لقد هَدَمَت الأمثلة الّتي ضربتها في كتابي كلّ دعاواه وسفسطاته؛ ولو كان عنده شيءٌ من الأدب والتواضُع واحترام الحق لَمَا حرّك بعدها ساكنًا، ولاعترف بالحق، ورجع عن دعاواه الباطلة.

ولكن -مع الأسف- تَمادى في عنادِه وسفسطاته، فأضاف إلى دعاواه دعاوى جديدة، مع اضطّرابٍ شديد وتعسُّف وتفلسُف بأشياء لَم تَدُر على بال مسلم، ولا استخدمها كلّ أهل الحديث في مصنفاتِهم على اختلاف أنواعها.

ومَن عنده عقلٌ يُدرك ما عليه هذا الرجل من الهوى وحُبّ الباطل، وارتكاب الأباطيل والصّعاب لنُصرة باطله.

لقد أتى إلى هذا الباب فقال: «قلت: أورد مسلم هنا اثني عشر حديثًا[1]، معظمه -يعني: معظمها- عن ابن عمر، والباقي عن أبي هريرة، وكلّه مرتّب -يعني: كلها- بحسب القوّة والسّلامة.

فذكر حديث ابن عمر أوّلًا، وثنّى بحديث أبي هريرة، لأنّ حديث ابن عمر أشهر من حديث أبي هريرة كما يبدو ذلك جليًا من التخريج مع كونه عاليًا، إذ أنّ الرُّواة في حديث ابن عمر أربعة.

وذكر مسلم حديث ابن عمر من عدّة طُرق، وهي كلّها مرتّبة: فقد قدّم طريق مالك عن نافع وعبد الله بن دينار وزيد بن أسلم جميعهم عن ابن عمر على غيره لعلوّه وشهرة رواية نافع وجلالة مالك، ثُمّ أتبعها برواية عبد الله بن نُمير وأبي أسامة وأيّوب واللّيث؛ لأنّ هؤلاء كلهم دون مالك؛ ومن هنا تعرف شُهرة حديث نافع

(١) يعني: طريقًا.

على غيره، حتى على حديث سالِم»[١].

هذا كلام باطل، وسيتضح لك بطلانه بِما يأتي:

قال الإمام مسلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «حدّثنا يحيى بن يحيى قال: قرأتُ على مالك، عن نافع وعبد اللّه بن دينار وزيد بن أسلم كلّهم يُخبر عن ابن عمر أنّ رسولَ اللّه ﷺ قال: «لا ينظُر اللّه إلى مَن جَرَّ ثوبَه خُيَلاء».

حدّثنا أبو بكر بن أبي شيْبة، حدّثنا عبد اللّه بن نُمير وأبو أُسامة؛ ح.

وحدّثنا ابن نُمير، حدّثنا أبي؛ ح.

وحدّثنا محمد بن المثنّى وعُبيد اللّه بن سعيد قالا: حدّثنا يحيى وهو القطّان كلّهم عن عُبيد الله؛ ح.

وحدّثنا أبو الرّبيع وأبو كامل قالا: حدّثنا حمّاد؛ ح.

وحدّثني زُهير بن حرب، حدّثنا إسماعيل كلاهما عن أيّوب؛ ح.

وحدّثنا قتيبة وابن رُمح عن اللّيث بن سعد؛ ح.

وحدّثنا هارون الأيلي، حدّثنا ابن وهب، حدّثني أُسامة.

كلُّ هؤلاء عن نافع عن ابن عمر عن النّبي ﷺ بمثل حديث مالك، وزادوا فيه: «يوم القيامة».

أقول: أين العلل أيها المعانِد؟، وأين بيان وُجوه الاختلاف الّتي تنطوي على العلل؟، والتأخير من أجل العلل؟، وأين الترتيب من أجل العلل؟.

فهذه هي مواطن الخلاف والنّزاع بيني وبينك فلماذا تلجأ إلى التهريج بعيدًا كلّ البُعد عن مواضع النّزاع بيننا؟، ولماذا التلبيس؟، أيفعل مثل هذا مَن يحترم نفسَه ويحترم عُقول الناس؟؟!.

إنّ هذه الأحاديث كلها صحيحة من الدرجة الأولى، ولَم يقدِّم مسلمٌ طريقًا منها على طريق لأجل ما ذكره المليباري.

---

(١) «التوضيح» (ص١٢٩-١٣٠).

ثُمَّ لنأت إلى ما يدّعيه لتفنّده على منهجه الأخير الذي لجأ إليه لَمّا كشف زيف منهجه.

فنقول:

أولًا: إن طريق عُبيد الله بن عمر أصحّ من طريق مالك على منهج المليباري، لأنّ عُبيد الله أجلّ من مالك، وأحفظ وأتقن لحديث نافع من مالك عند الإمام أحمد، وأحمد بن صالح، وأبي حاتم. قال أبو حاتم: سألتُ أحمد بن حنبل عن مالك وعُبيد الله بن عمر وأيّوب، أيّهم أثبت في نافع؟ فقال: عُبيد الله أثبتهم، وأحفظهم، وأكثرهم رواية»[1].

وقال عليّ بن الحسن الهسنجاني: سمعتُ أحمد بن صالح يقول: عُبيد الله بن عمر أحبّ إليّ من مالك في حديث نافع[2].

وقال أبو بكر بن منجويه: كان من سادات أهل المدينة، وأشراف قريش فضلًا، وعلمًا، وعبادةً، وشرفًا، وحفظًا، وإتقانًا[3].

وإني لأعرف جلالة الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ، ولكنّ هذا الأهوج وضع عُبيد الله بن عمر دون منزلته بكثير انتصارًا لهوسه.

ثانيًا: إن قوله: «فقدّم طريقَ مالك عن نافع، وعبد الله بن دينار وزيد بن أسلم على غيره؛ لعلوّه وشهرة رواية نافع» غير صحيح؛ فحديث عُبيد الله أعلى، إذْ هو أقدم رواية عن نافع وأكثر ملازَمة له من مالك، وهو أحفظُ وأتقن في حديث نافع. وتقدُّم راوٍ على راوٍ في شيخ معيّن من أنواع العلو.

وقوله:

«ثُمَّ أتبعها برواية عبد الله بن نُمير وأبي أُسامة وأيّوب واللّيث، لأنّ هؤلاء كلهم دون مالك».

---

(١) «الجرح والتعديل» (٥/ ٣٢٦).

(٢) «الجرح والتعديل» (٥/ ٣٢٧).

(٣) رجال «صحيح مسلم»: (٢/ ١٣).

أقول:

إن مالكًا لجليل، ومَن ذكر كلُّهم أجلاّء -ولاسيّما أيّوب-، وحديث أيّوب وحده عن نافع لا يقلّ عن حديث مالك.

ولو خالفهم مالك لقدّم حديثهم على حديثه، فلماذا هذا الهضم والظلم لمنازلهم ولحديثهم؟.

كيف يكون حديث مالك وحده عن نافع أصحّ من حديثهم مجتمعين؟، إنّ هذا لَحَرْبٌ على العقل وقواعد الْمُحدِّثين وتلاعُب بِهَا.

ثُمَّ استمرّ يهذي بمثل هذا الكلام؛ فلا نُطيل على القارئ بمناقشته؛ لأنه يمكن على منهجه تفضيل الطرق الباقية عن ابن عمر، وطريقي أبي هريرة على طريق مالك.

ولعلّ القارئ يُدرك مدى تَهوُّر هذا الرّجل وتلاعُبه وخُروجه الكثير والكثير عن محلّ النّزاع: يفضّل حديثًا على حديث وطريقًا على طرق بِما لا يعجز أضعف الناس عن إبطال هذيانه بأقوى منه حجّة وأقرب إلى العقل

نزّه اللَّه سنة رسول اللَّه ﷺ -وخاصة ما حواه «صحيح مسلم»- من هذا الهذيان والتلاعُب.

وقد تركتُ ملاحقته في كلّ أباطيله وهُرائه لأنّ بعض ما قدّمته من نماذج في نقاشه يدلّ اللّبيب على فساد منهجه الجديد؛ كما بيّنّا فساد منهجه وزيفه فيما سبق.

واللَّه أسأل أن يحمي سنّة نبيّه وقواعدها من أمثال هذا المبطِل المثرثر، إنّ ربي لسميع الدعاء.

* * *

الفصل الرابع: أمثلة جديدة تؤيد الأمثلة التي ذكرناها في «منهج مسلم»، بأن مسلمًا لم يلتزم الترتيب في «صحيحه» على الوجه الذي يدعيه المليباري

أولًا: كتاب الطلاق، حديث (١٤٨٠): قدّم الإمام مسلم حديث محمد بن عمرو بن علقمة بن وقّاص اللّيثي عن أبي سلمة عن فاطمة بنت قيس في قصّة طلاقها على الإمام محمد بن شهاب الزُّهري عن أبي سلمة به، وعلى الشعبي عن فاطمة بنت قيس.

ومحمد بن عمرو مختَلَف فيه: قال الحافظ: «صدوق، له أوهام».

وقال الذهبي فيه: «قال أبو حاتم: صالح الحديث، يُكتب حديثُه، وهو شيخ».

وقال النسائي وغيره: «ليس به بأس»، وقال في موضع آخر: ثقة.

وقال ابن معين: «ما زال الناس يتّقون حديثَه». خ، م متابَعة.

وقال الحاكم: «أخرج له مسلمٌ ثمانية أحاديث في الشّواهد».

فهو -إذن- من الطبقة الثانية.

أما ابن شهاب الزُّهري فهو من أجلّ وأعلى رجال الطبقة الأولى.

وروى مسلمٌ هذا الحديث بأسانيد كلّها من الطّبقة الأولى:

الأول: من طريق صالح بن كيْسان.

والثاني: من طريق عقيل عنه عن أبي سلمة.

والثالث: من طريق معمَر.

ثُمّ رواه عن زُهير بن حرْب: حدّثنا هُشيم، أخبرنا سيّار وحصين ومغيرة وأشعث ومُجالِد وإسماعيل بن أبي خالد وداود كلّهم عن الشعبي قال: دخلتُ على

فاطمة بنت قيس. . . . وذكر الحديث.

ثُمَّ ساقه عن الشّعبي من طرق أخرى كلها من الطبقة الأولى.

فكيف نفسّر عمل مسلم هذا؟، وأين الخصائص الإسناديّة الَّتي يُراعيها مسلم في ترتيب أحاديث «صحيحه»، وأين الترتيب الدقيق؟، وأين التقديم والتأخير؛ فإذا أخّر ما هو مستحقّ أن يقدّمه عرفنا أن مسلمًا أدرك فيه شيئًا؟؟!.

تلك التهاويل والأباطيل الَّتي اخترعها المليباري مكابَرة وعنادًا؛ ليجحَد بِهَا حقائق أجلى من الشّمس، في أنّ الإمام مسلمًا لَم يلتزم التّرتيب في كتابه، ولَم يشرح العلل من خلال هذا الترتيب.

والأمثلة كثيرة وكثيرة جدًّا في أنّ الإمام مسلمًا لا يلتزم التّرتيب؛ مما يبطل القول بأنّه قد التزمه.

فالقول بالتزام الترتيب لا يعدو أن يكون من باب الظنّ والتخمين.

غفر اللَّه لمن قاله ورحمه، فلقد فتح الباب للمتهوّكين أن يتقوّلوا ويفتروا على «صحيح الإمام مسلم» بما لَم يحصل ضدّ أيّ كتابٍ من كتب الحديث النبوي

ثانيًا: ١٥- كتاب الحج، ٨٩- باب مَن أراد أهل المدينة بسوء أذابه اللَّه، حديث: (١٣٨٦):

صدّر مسلم هذا الباب بحديث: «من أراد أهلَ المدينة بسوء أذابه اللَّه كما يذوب الملح في الماء» من طريق حجّاج بن محمد وعبد الرزّاق كلاهما عن ابن جُريج: أخبرني عبد اللَّه بن عبد الرحمن بن يُحنّس، عن أبي عبد اللَّه القراظ قال: أشهد على أبي هريرة أنّه قال: قال أبو القاسم ﷺ. . . وساق الحديث.

عبد اللَّه بن عبد الرحمن بن يحنّس في هذا الإسناد: قال فيه الحافظ ابن حجر في «التقريب»: مقبول/ م، ٤ .

وقال الذهبي في «الكاشف»: وُثّق؛ وذلك أنّه لَم يوثّقه غير ابن حبّان، ولَم يرو له مسلم إلاّ هذا الحديث.

ثُمَّ ساقَه مسلمٌ من طريق عبد الرزّاق وحجّاج بن محمد كلاهُما عن ابن جُريج

قال: أخبرني عمرو بن يحيى بن عمارة أنّه سمع القرّاظ «وكان من أصحاب أبي هريرة» أنّه سمع أبا هريرة يقول: . . . وساق الحديث.

وهذا الإسناد من الطّبقة الأولى؛ فأين أسرار التقديم والتأخير؟، وأين الخصائص الإسناديّة؟.

ثُمّ ساقه من طريق ابن أبي عمر عن سفيان عن أبي هارون موسى ابن أبي عيسى، وعن الدّرَاوَرْدي، عن محمد بن عمرو؛ جميعًا سمعا أبا عبد اللّٰه القرّاظ سمع أبا هريرة، به.

ثُمّ ساقه من طريق قُتيبة بن سعيد عن حاتم بن إسماعيل.

ثُمّ عن إسماعيل بن جعفر عن عمر بن نبيه أخبرني دينار القرّاظ سمعتُ سعد بن أبي وقّاص يقول: قال رسول اللّٰه ﷺ: **«مَن أراد أهلَ المدينة بسوء أذابَهُ اللّٰه كما يذوب الملح في الماء»**.

وفي إسناده عمر بن نبيه: قال الحافظ: لا بأس به، وقال يحيى بن سعيد: لا بأس به، وقال ابن المديني: شيخٌ ثقة[1].

فهو أشهر وأقوى من عبد اللّٰه بن عبد الرحمن بن يُحنّس.

ثُمّ ساقَه في آخِرِ الباب فقال. حدّثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدّثنا عُبيد اللّٰه بن موسى، حدّثنا أسامة بن زيد، عن أبي عبد اللّٰه القرّاظ قال: سمعتُه يقول: سمعتُ أبا هريرة وسعْدًا يقولان: قال رسول اللّٰه ﷺ: **«اللهم بارك لأهل المدينة في مُدّهم»**. وساق الحديث، وفيه: **«مَن أراد أهلَها بسوءٍ أذابَهُ اللّٰه كما يذوب الملح في الماء»**.

وفي إسناد هذا الطريق أسامة بن زيد اللّيثي: قال الحافظ: «صدوق، يَهِم»؛ وهو أقوى وأشهر من ابن يُحنّس، وحديثه أطول وأشهر.

وهذه على مذهب المليباري من الخصائص الّتي يراعيها مسلمٌ في التّرتيب، فيقدِّم بسببها الحديث الذي تتوفّر فيه هذه الخصائص.

---

(١) انظر: «تهذيب التهذيب»: (٧/ ٥٠١)

أما الشُّهرة فلأنّ حديث سعد رواه عنه أبو عبد الله القرّاظ كما هو هنا .

ورواه عنه عامر بن سعد، أخرجه مسلم في «صحيحه»: ١٥- كتاب الحج، حديث: (١٣٦٣)، وأخرجه البخاري في: كتاب فضائل المدينة، حديث: (١٨٧٧) عن الجعيد عن عائشة بنت سعد عن أبيها سعد بن أبي وقّاص ﷺ .

وأمّا الطُّول فقال مسلم: بهذا الإسناد قال رسول الله ﷺ: «اللهم بارك لأهل المدينة في مُدِّهم» وساق الحديث؛ وفيه: «من أراد أهلها بسوء أذابه الله كما يذوب الملح في الماء». هذا لفظ مسلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

فأين ما زعمه المليباري من اعتبار مسلم لهذه الخصائص في ترتيب كتابه «الصحيح»؟.

ثالثًا: ٣٥- كتاب الأضاحي، ٧- باب نَهي من دخل عليه عشر ذي الحِجّة وهو يريد التضحية أن يأخُذ من شعره وأظفاره شيئًا، صدْرُ الباب، حديث: (١٩٧٧):

قال مسلمٌ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: حدّثنا ابن أبي عُمر المكّي، حدّثنا سفيان، عن عبد الرحمن بن حميد بن عبد الرحمن بن عوف، سمع سعيد بن المسيِّب يحدِّث عن أمّ سلمة أنّ النَّبي ﷺ قال: «إذا دخلت العشر وأراد أحدكم أن يضحّي فلا يمسّ من شعره وبشره شيئًا».

وفي إسناده: ابن أبي عمر: قال الحافظ فيه: «صدوق، صنّف المسند، وكان لازَم ابن عُيينة، لكن قال أبو حاتم كانت فيه غفلة؛ من العاشرة»

وقال ابن أبي حاتم: سألتُ أبي عنه؟ قال: كان رجلًا صالحًا، وكان به غفلة، ورأيتُ عنده حديثًا موضوعًا، حدّث به عن ابن عيينة؛ وهو صدوق.

ثُمّ قال مسلمٌ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وحدّثناه إسحاق بن إبراهيم، أخبرنا سفيان، حدّثني عبد الرحمن بن حميد بن عبد الرحمن بن عوف، به؛ وليس فيه لفظ: وبشره.

وهذا الإسناد من الدرجة الأولى.

ثُمّ ساقه من طريق شُعبة عن مالك بن أنس عن عمرو بن مسلم عن ابن المسيِّب؛ به، بنحوه.

وعمرو بن مسلم قال الحافظ فيه: صدوق، وقال ابن معين: ثقة، ومرّة قال: لا بأسَ به.

ثُمَّ ساقَه من طريقين مدارُهما على محمد بن عمرو بن وقَّاص وهو صدوق له أوهام؛ وقال الذهبي: قال أبو حاتم: يُكتب حديثُه، وقال النسائي وغيره: ليس به بأس. عن عمرو بن مسلم به.

ثُمَّ ساقَه من طريق سعيد بن أبي هلال: وثَّقه ابن سعد والعِجْلي وأبو حاتم وابن خُزيمة والدّارقطني وابن حِبّان وآخرون، وشذَّ الساجيّ فذكره في الضّعفاء، ونقل عن أحمد بن حنبل أنه قال: «ما أدري أيّ شيء حديثه؟، يخلط في الأحاديث».

وتبع أبو محمد بن حزْم الساجيّ فضعّف سعيدَ بن أبي هلال مطلَقًا، ولَم يُصِبْ في ذلك، والله أعلم.

احتجّ به الجماعة[1]، وقال الذهبي في «الميزان»[2]: ثقة معروف، حديثُه في الكتب الستة.

* * *

(١) مقدمة «الفتح»: (ص٤٠٦).
(٢) (٢/ ١٦٢).

الخـاتمـة

لقد تبين للقارئ الكريم تجنّي المليباري على الكتاب العظيم -«صحيح الإمام مسلم»-، ذلك الكتاب الذي احتلّ مكانة عظيمة في قلوب المسلمين خاصتهم وعامتهم على امتداد تأريخ الإسلام، منذ أُلّف هذا الكتاب إلى يومنا هذا وإلى قيام الساعة -إن شاء الله-.

١- فلقد كان هذا المليباري الأهوج يعمل في كتاب «غاية المقصد» للهيثمي، فقفز منه قفزة هائلة على باب من أبواب «صحيح مسلم» يقوم على عشرة أسانيد، رجالها كالجبال علمًا وحفظًا وإتقانًا، فهدم منها خمس طرق، وادّعى أن مسلمًا لَم يخرجها في الأصول ولا في المتابعات.

ثُمّ أتى في هذا الهجوم على باقي أسانيد الباب وهي خمسة أسانيد من أجل الأسانيد، فادّعى أنّها لا تصلح في الشواهد.

ثُمّ امتدّ شره إلى شواهد لعدد من الصحابة فقضى عليها، وقال: إنّها لا تصلح للشواهد أيضًا.

وخالف في هذا الهجوم الخطير[1] اثنين وعشرين عالِمًا وإمامًا من أئمة الحديث، قد حكموا بصحة هذه الأحاديث، وكان خلال بحثه يمدح بعض العلماء وعددهم أربعة أو خمسة، يشيد بِهم انتصارًا لرأيه الباطل، ويسميهم بالأئمة النَّقدة تعريضًا بأولئك العلماء الذين خالفهم بأنّهم ليسوا بأئمة ولا نَقَدَة، مع أن هناك تباينًا في وجهات نظر من يتعلّق بِهم.

٢- فلما رددت عليه، وبيّنت له خطورة هذا الأسلوب وهذا المنهج الذي سلكه؛ أخذته العزّة بالإثم، شأن كل مبطل وصاحب هوى، فردّ عليّ بكتاب ملأه بالترّهات والأباطيل، والدعاوى العريضة.

---

(١) وهو الآن يزعم أنه بأعماله هذه يرد على المستشرقين!!

ثُمّ وضع منهجًا لصحيح مسلم يقتضي تدميره ونسفه، يقوم على ما يزعمه[1] من ترتيب مسلم الذي أودعه الدقائق العلمية، ويقوم على التقديم والتأخير، وشرح العلل.

وادّعى بأن مسلمًا إذا أخّر ما يستحق أن يقدّم فإنه قد أدرك فيه شيئًا جعله يتصرّف -أي: أدرك فيه عِلّة- وطبّق هذا فعلًا.

والنتيجة الحتمية لهذا القول هي تدمير «صحيح مسلم»، كما بيّنت ذلك في كتابي الذي كان ردًّا على هذه الأباطيل، ألا وهو «منهج مسلم في ترتيب صحيحه»، بيّنت ما في أقوال هذا الرجل من زيف وانتحال واختراع بيانًا شافيًا، وبيّنت منهج مسلم بأمثلة كثيرة، وبأقواله وأقوال أئمة الحديث، غير أن أهل الأهواء والباطل في كل زمان ومكان لا تقنعهم الحجج النيّرة، والبراهين الواضحة، ومنهم هذا الرجل.

٣- فلجّ في باطله، وألّف كتابًا جديدًا سمّاه «التوضيح لمنهج مسلم في الصحيح»، ادّعى فيه أنني ظلمته، واتّهمتُه في عقيدته، ولكنه لَم يبين عقيدته؛ مِمّا زادني وثوقًا بأن الرجل فاسد العقيدة.

وجاء في هذا الكتاب إضافة إلى دعاواه في الترتيب وشرح العلل بدعاوى جديدة، وهي ترتيب الكتاب بحسب السلامة والنظافة والصحة، وبحسب الخصائص الإسنادية والحديثية من العلو والتسلسل والشهرة، وفرح بهذا الاكتشاف، وأرجف به، وردّ به على الأمثلة الّتي توضح منهج مسلم، كما خيّل له هواه.

٤- فتصدّيت له في هذا الكتاب، وبينت زيف دعاواه القديمة والحديثة، وسوء استخدامه للعلو والتسلسل والشهرة؛ إذ رافق استخدامها جهل غليظ، وهوىً عريض، فبينت ذلكم الجهل والهوى بالحجج والبراهين، كما بينت شرط مسلم في الصحة من كتابه، وجلّيت ذلك تجلية تكفي وتشفي طالب الحق.

---

(١) وهو الآن يزعم أنه بأعماله هذه يرد على المستشرقين !!.

كما بينت أطرافه، وتلوّنه من بداية تَهجّمه على «صحيح مسلم» إلى نهاية ما كتب، وأضفت أمثلة جديدة من «صحيح مسلم» تؤكد -هي وما في هذا الكتاب- ما قرّرتُه في كتابي «منهج مسلم في ترتيب صحيحه».

وأسأل اللَّه أن ينفع بهذا الجهد طالبي الحق المسترشدين، ويدفع به انتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، وتحريف الغالين، إن ربي لسميع الدعاء.

* * *

بوزيد بلقاسم
بوزيد بلقاسم
بوزيد بلقاسم
بوزيد بلقاسم

دحر افتراءات أهل الزيغ والارتياب

عن دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ

«نقد لحسن المالكي»

تأليف

فضيلة الشيخ العلامة

ربيع بن هادي عمير المدخلي

رئيس قسم السنة بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية سابقًا

تقديم

فضيلة الشيخ العلامة

صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان

فضيلة الشيخ العلامة

أحمد بن يحيى النجمي

فضيلة الشيخ العلامة

زيد بن محمد بن هادي المدخلي

بوزيد بلقاسم

بوزيد بلقاسم

تقديم العلامة الشيخ
صالح بن فوزان الفوزان

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا مُحَمَّد وآله وصحبه.

وبعد: فقد اطلعت على ما كتبه فضيلة الشيخ: ربيع بن هادي المدخلي في رده على الكتاب المسمى: «مُحَمَّد بن عبد الوهاب داعية إصلاحي وليس نبيًّا» للمدعو حسن ابن فرحان المالكي، ذلكم الكتاب الذي تطاول فيه على الإمام مُحَمَّد بن عبد الوهاب زاعمًا الرد على كتابه العظيم «كشف الشبهات»؛ ولَم يكتف هذا الكاتب المفتون بِهذا العمل المخزي، بل تَمادى في غيه وضلاله، وتطاول على جبال الإسلام بإفكه وانتحاله، وحاول أن ينتقد ما كتبه أئمة الإسلام وهداة الأنام في بيان العقائد الصحيحة ودحض العقائد القبيحة، فوجدت رد الشيخ ربيع -حفظه الله- وافيًا في موضوعه، جيدًا في أسلوبه، مفحمًا للخصم -فجزاه الله خير الجزاء وأثابه على ما قام به من نصرة الحق وقمع الباطل وأهله-.

وصلى الله وسلم على نبينا مُحَمَّد وآله وصحبه.

كتبه
صالح بن فوازن بن عبد الله الفوزان
عضو هيئة كبار العلماء
في ١٤٢٣/٨/٩ هـ

تقديم العلامة الشيخ
أحمد بن يحيى النجمي

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستهديه، ونستغفره، ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن مُحَمَّدًا عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه.

وبعد: فقد قرأت كتاب «**دحر افتراءات أهل الزيغ والارتياب عن دعوة الإمام مُحَمَّد ابن عبد الوهاب** رَحِمَهُ اللَّهُ» فألفيته كتابًا عظيمًا لعظمة موضوعه، وهو الدفاع عن التوحيد، وأهل التوحيد، ودعاة التوحيد، وحماة التوحيد، والوقوف في وجوه أعداء الدين ومروجي الضلالة الحاقدين على التوحيد وأهله من صنائع الرفض والتصوف، ودعاة الزيغ والضلال الذين يريدون أن يظهروا أعظم دعاة التوحيد الذي أحيا الله به أممًا لا يحصون.

فعادت بلاد نجد إلى الدين الحق كأنها في عصر الخلفاء الراشدين، فأراد هذا الماكر الخبيث أن يلصق به النحلة الخارجية التكفيرية، الَّتي انتشرت في هذا العصر بواسطة كتب سيد قطب، واقتنع بهذه الفكرة أقوام لا يحصون من إخوانية، وسرورية، وقطبية، وجهاد وغيرهم، ثُمَّ نشروها زاعمين أنها هي الحق.

فجاء هذا المالكي ليلصقها بالشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ ظلمًا، وعدوانًا، وزورًا، وبُهتانًا، فتصدى له الشيخ ربيع بن هادي المدخلي الذي مارس هذه المعامع من زمن طويل جهادًا في سبيل الله، ودحرًا لأعداء الله، وبيانًا لمن انطوى عليه هؤلاء المبتدعة من ضلال زعموه هدًى، وغواية زعموها رشدًا، فهنيئًا

له ما قام به من جهاد لصالح الإسلام، دافع به عن السنة المطهرة، فجزاه اللَّه خيرًا وبارك فيه، وأسأل اللَّه أن يثبتنا وإياه على الحق.

فلقد بيَّن -وفقه الله- ضلالات سيد قطب، وانحرافات عبد الرحمن بن عبد الخالق، وغلو الحدادية، ووقف للخوارج الجدد أصحاب النحلة التكفيرية موقف الناقد الخبير والموجه البصير، فبيَّن ما هم عليه من غواية وضلال، ثُمَّ تصدى لأبِي الحسن المصري ثُمَّ المأربي، فبيَّن شطحاته، وتلبيساته، وأخيرًا بين تمويهات المالكي، ومكره، ودجله وخداعه الذي خدم به أهل الرفض الحاقدين، وأهل التصوف المارقين، ولقد أغرق المالكي فِي الكذب والافتراء على شيخ الإسلام مُحَمَّد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ الذي أحيا اللَّه ﷻ به وبدعوته أممًا لا يحصون، واتَّهمه بأنه تكفيري، وزعم بأن التكفيريين المعاصرين الذين أخذوا النحلة التكفيرية من كتب سيد قطب.

وإليك نموذجًا من تلك النماذج الَّتِي ذكرها فِي كتبه، تدل صراحة أن أمة مُحَمَّد ﷺ ارتدت عن الإسلام كلها، فمن ذلك ما قاله فِي مقدمة تفسير سورة الحجر فِي المجلد الرابع من الظلال (ص ٢١٢٢) قال: «إنه ليس على وجه الأرض اليوم دولة مسلمة، ولا مجتمع مسلم قاعدة التعامل فيه هي شريعة اللَّه، والفقه الإسلامي». اهـ.

ولهذا النموذج نظائر كثيرة فِي كتبه أخذ منها أصحاب المناهج المنحرفة عقيدتَهم التكفيرية، ومع ذلك يقول هذا الظالم المفتري: أن أصحاب المناهج التكفيرية فِي عصرنا الحاضر إنَّما أخذوا نحلتهم التكفيرية من الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب، يا لَها من فرية ما أعظمها!!.

ولقد تصدى له الشيخ ربيع -حفظه الله-، فبين تلبيساته الساقطة، وافتراءاته الماكرة، علمًا بأن شيخ الإسلام مُحَمَّد بن عبد الوهاب إنَّما كفر المشركين الذين بقوا على الشرك الأكبر بعد إقامة الحجة عليهم، وإن هذا الملبس يتبين أن فِي قلبه حقد على التوحيد وأهله ودعاته، لاسيما هذا الإمام العظيم الذي جاهد جهادًا مريرًا لنشر التوحيد، وألف الكتب فِي ذلك.

فجزى الله الشيخ ربيع خير الجزاء، وبارك فيه وفي دعوته وجهاده، وجعلنا وإياه من الذابين عن الشريعة الغراء، كل بقدر استطاعته وعلى حسب حاله.

وصلى الله على نبينا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه.

كتبه

أحمد بن يحيى النجمي

٤/٨/١٤٢٣هـ

تقديم العلامة الشيخ
زيد بن محمد المدخلي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي شرف أصحاب مُحَمَّد ﷺ بصحبته، والجهاد تحت ألويته، والدعوة إِلَى الله على طريقته ومنهجه، والشكر لله الذي نصر أولياءه المتقين وحزبه المفلحين، وكل من دعا إِلَى الله وعمل صالحًا وقال: إنني من المسلمين.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، الملك الحق المبين الذي اختار من عباده الأنبياء والمرسلين، ووفق لاتباعهم والأخذ بميراثهم علماء ربانيين، تفقهوا في الدين، ونصحوا لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم أجمعين.

وأشهد أن مُحَمَّدًا عبد الله ورسوله، بعثه الله بالوحي المبين؛ لينذر من كان حيًا ويحق القول على الكافرين، ومن تشبه بهم من أعداء الحق وأنصار الشياطين، ورضي الله عن الصحابة أجمعين الأولين منهم والآخرين، ورحمة الله على العلماء عمومًا وعلى المجددين لما اندرس من معالم الدين خصوصًا والله أرحم الراحمين.

ثُمّ أما بعد- فقد وصلني بحث قيم تجلت فيه نصرة الحق والمحق ودحر الباطل وأهله بعنوان: «**دحر افتراءات أهل الزيغ والارتياب عن د عوة الإمام محمد بن عبد الوهاب** رَحِمَهُ اللَّهُ» وهو نقد لحسن المالكي كتبه الشيخ العلامة/ ربيع بن هادي المدخلي -حفظه الله، وسدده ورعاه بالعفو والعافية والمعافاة التامة الدائمة في الدنيا والبرزخ والآخرة-، فقرأت موضوعات البحث كلها فأحزنني ما سطره المالكي من الانتقادات الخاطئة، والتعقبات الكاذبة لعقيدة الإمام المجدد مُحَمَّد بن عبد الوهاب ومنهج دعوته إِلَى الله ومؤلفاته ورسائله العامة والخاصة، ولقد أتى المتعقب المالكي بالعجب، أو على الأصح بموجبات الغضب؛ بسبب قلب الحقائق ظلمًا وعدوانًا على إمام أنار الله القلوب والعقول بدعوته، الَّتِي جاءت في

وقت كان الناس في كل قطر من الأقطار في أمس الحاجة إليها بشهادة الصديق الصادق والعدو المنصف، فنعم الله بها العرب والعجم في كل إقليم من أقاليمه، نعم جاء الشيخ بالدعوة النيرة ذات العقيدة السلفية الصحيحة، والمنهج النبوي الكريم الذي ليس لَهما مصدر إلا كتاب الله العظيم والسنة الغراء وإجماع من يعتد بإجماعهم من علماء المسلمين.

فتصدى المالكي المذكور لذلك النور بتلبيسات فاسدة وشبهات خطيرة؛ ليقنع بِها الناس أن الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب وإن كان من دعاة الإصلاح إلا أنه وقع في أخطاء فاحشة تتعلق بالعقيدة والمنهج، وأكثر المالكي من الافتراءات على الشيخ الإمام المجدد، ونوع المجازفات، وأبدى وأعاد من بضاعته الَّتِي نثرها، فكشف بِها عن سوء معتقده، وفساد منهجه، **فوفق الله الشيخ الفاضل والعلامة الجليل ربيع بن هادي المدخلي ففند جَميع انتقاداته الخاطئة، وجَميع شبهاته الخطيرة بالأدلة النقلية والعقلية، وذلك نصرة للحق، ونصيحة للخلق، وتحطيم للظلم، ونصر للمظلوم من المعتدي المالكي الظلوم، وعند الله تجتمع الخصوم.**

وإنني لأقول للشيخ ربيع ولغيره من أصحاب العقيدة السلفية الصحيحة والمنهج القويم. إنه لا يستغرب من اعتداء المالكي على الشيخ الجليل مُحَمَّد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ فقد نال الرجل من الصحابة الكرام، وعلى رأسهم أفضل الأمة بعد النَّبِي الكريم -عليه الصلاة والسلام- أبو بكر وغيره رضي الله عنهم بأساليب ظالِمة، كما أوضح ذلك الشيخ الجليل/ عبد المحسن بن حمد العباد البدر -حفظه الله ورعاه- في كتاب مطبوع متداول بين الناس أسماه: «**الانتصار للصحابة الأخيار**» وهو اسم طابق مسماه، فالحمد لله الذي هيأ في كل زمان ومكان من يرد على أهل الأهواء والمحدثات بالنصوص الصريحات، والبراهين الساطعات؛ إحقاقًا للحق، ونصرًا له ولأهله أحياءً وأمواتًا، وإزهاقًا للباطل وتحذيرًا من أهله

كتبه

زيد بن محمد هادي المدخلي

٩/٨/١٤٢٣هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أما بعد. فقد ألف المسمى بـ: «حسن المالكي» عددًا من المؤلفات يحارب فيها أصحاب رسول الله ﷺ الكرام، وغيرهم من أهل السنة الذين تبعوهم بإحسان، وقد زكى الله ورسوله أصحاب رسول الله، وأثنى عليهم الله في محكم كتابه الثناء العاطر، وأخبر عن صفاتهم الحميدة في التوراة والإنجيل فقال تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ﴾ [الفتح ٢٩]

قال الحافظ بن كثير في تفسيره (٤/ ٢٠٥) في تفسير سورة الفتح بعد تفسيره لقوله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ﴾ الآية، عند قوله: ﴿لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ﴾ انتزع من هذه الآية الإمام مالك -رحمة الله عليه- في رواية عنه تكفير الروافض الذين يبغضون الصحابة ﷺ، قال: لأنهم يغيظونهم، ومن غاظه الصحابة ﷺ فهو كافر لهذه الآية، ووافقه طائفة من العلماء ﷺ على ذلك.

والأحاديث في فضل الصحابة ﷺ، والنهي عن التعرض لهم بذكر مساوئهم كثيرة، ويكفيهم ثناء الله عليهم ورضاه عنهم».

وقال تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [الحديد: ١٠].

وقال تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

وقال رسول الله ﷺ: «لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده، لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهبًا ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه».

في ضوء هذه الآيات وغيرها، وفي ضوء الأحاديث الكثيرة في فضائل أصحاب رسول الله ﷺ وبيان مكانتهم عند الله، عرف خيار هذه الأمة من التابعين، ومن تبعهم بإحسان من أئمة الإسلام وأئمة التفسير والحديث والفقه، ومن سار على نَهجهم من أهل السنة والجماعة، عرفوا أقدار أصحاب رسول الله ومنازلَهم الرفيعة التي أحلهم الله إياها، كيف وهم مع كل هذا قد بذلوا أموالهم وأنفسهم في نصرة دين الله، وإعلاء كلمة الله ونشرها في الدنيا بالحجة والبرهان، والسيف والسنان، فأسعد الله بهم وبجهادهم أممًا وشعوبًا.

فلهم منا بعد الله تعالى، ثُمَّ الأنبياء العظام، والرسل الكرام كل إجلال واحترام وحب وتقدير، ولمبغضيهم وشانئيهم كل بغض وإهانة وتحقير.

فرضي الله عن أصحاب محمد وأرضاهم، وحشرنا في زمرتهم تحت لواء محمد ﷺ مع النبيين، والصديقين، والشهداء، والصالحين، وأبعد الله من انحرف عن نَهجهم، وناصبهم العداء والبغضاء، وتعس وانتكس، وإذا شيك فلا انتقش.

أقول هذا: لأن الرويبضات والغثاء أصبحوا يصولون، ويجولون، ويتطاولون على أصحاب محمد ﷺ، وعلى من تبعهم بإحسان، ومنهم أهل السنة والحديث والتوحيد، الطائفة الناجية المنصورة.

ومن أئمة الحديث والسنة والتوحيد ذلكم الإمام العَلَم المجدد رافع راية التوحيد والسنة، وقامع الضلالات المجهالات، والبدع والخرافات الرافضية والصوفية والجهمية، ذلكم العلم الذي رفع الله به منار الإسلام، وجدد به ملة مُحَمَّد عليه الصلاة والسلام- فشرق بأعماله وجهاده وتجديده كل ضال جهول، منذ رفع راية التوحيد والسنة إلَى يومنا هذا وإلَى ما يشاء الله.

ومن الذين شرقوا بهذه الدعوة العظيمة الَّتِي رفع لواءها ذلكم الإمام الكبير الشجاع، والعالم النحرير هذا الذي يسمى بحسن المالكي الذي أعمته أنوار السنة

والتوحيد، فيأبَى إلا أن يتخبط فِي ظلمات الجهل والضلال، ينهل من كل المستنقعات الموبوءة بالرفض والتصوف وأصناف الضلال، وينتصر لكل مبطل ضال، ويخاصم كل أصحاب الحق مبتدئًا بالصحابة الكرام، ومنتهيًا بأتباعهم وسالكي منهجهم على مر الدهور والأيام.

فلا يتولى الإمام مُحَمَّد بن عبد الوهاب إلا من سار على نَهج رسول اللَّه ﷺ ونَهج الخلفاء الراشدين والأئمة المهديين من الصحابة وخيار التابعين ومن سار على نَهجهم من أعلام السنة والدين.

لقد تصدى هذا الظلوم لمناصري الإمام، يكيل لَهم التهم القبيحة الَّتِي هم منها برآء من التعصب والغلو والقبائح الَّتِي ألصقها بِهم ظلمًا وزورًا، وهو وأمثاله أحق بِها، وهم أولى بِها وأهلها.

١- لقد دفعه حقده على الإمام مُحَمَّد ودعوته إلَى رميه بتكفير الأمة، وإلصاق دعاة التكفير به وبدعوته وكتبه وكتب تلاميذه وأحفاده، فقال بعد دعاوى يرفع فيها نفسه فوق منْزلته بكثير:

«ومن هذا المنطلق فإنِّي وجدت الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ على فضله، وأثره الدعوي الذي لا ينكره منصف قد وقع فِي أخطاء أصبحت سنة متبعة عند بعض طلبة العلم، الذين أصبحوا يطلقون التكفير فِي حق علماء ودول وطلاب علم بناء على ما قرره الشيخ مُحَمَّد فِي بعض كتبه ورسائله، وأصبح الواحد من هؤلاء يحتج بأن الشيخ كان يرى كفر هؤلاء العلماء، وهؤلاء الحكام، وكفر من هذه صفته...» إلخ.

٢- وقال: «فهذه الفوضى التكفيرية هي نتيجة طبيعية وحتمية من نتائج منهج الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ، الذي توسع فِي التكفير حَتَّى وجدت كل طائفة من كلامه ما يؤيد وجهة نظرها، بل حركة الحرم وأصحاب التفجير فِي العليا ما هم إلا نتيجة لمنهج الشيخ فِي التكفير» (ص ٢١).

وله تُهم أخرى من هذا النوع

٣- ويدفع تُهمة التكفير عن سيد قطب بعد إلحاحه على إلصاق فتن التكفير

السابقة والمعاصرة بالشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب ودعوته، فيقول: «والشيخ مُحَمَّد رَحِمَهُ اللَّهُ لو لَم يقاتل المسلمين، واكتفى بمراسلة العلماء يحثهم على الدعوة إِلَى اللَّه، ربَّما لو فعل هذا لتجنبنا مآسي التكفير من ذلك الزمن إِلَى عصرنا هذا الذي يعتمد فيه المكفرون على فتاوى الشيخ وعلماء الدعوة فِي تكفير المسلمين، وإن كان سيد قطب رَحِمَهُ اللَّهُ قد بالغنا فِي نقده لأنا وجدنا فِي «متشابه» كلامه ما يوحي بالتكفير، فإن الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب قد وجدنا التكفير فِي «صريح» كلامه لا متشابهه! فجعلنا سيد قطب كبش فداء؛ لأنه ليس له أنصار عندنا وللشيخ أنصار! وهذا ليس من أخلاق طالب العلم الذي يقول الحق ولو على نفسه، ولا يحمل المسئولية الأبرياء».

وفي هذا الكلام من الدعاوى الباطلة والظلم ما لا يصدر إلا عن مثل هذا الرجل، وفيه من تنزيه أهل الباطل عن باطلهم، وتحميل الأبرياء ذنوب غيرهم ما لا يقدم عليه إلا من لا يستحي ولا يخاف عقاب اللَّه لمن يتقحم مثل هذه الموبقات.

وللرجل مجازفات لا تصدر إلا ممن أكل الحقد قلبه، وسيطر الهوى على عقله ومشاعره وعواطفه.

ولا أدري ما سر نفيه التكفير عن سيد قطب، وذبه عنه، واتِّهام من ينتقده، وإلصاق التكفير بالإمام مُحَمَّد!. هل لأنه يوافقه فِي عقيدته ومنهجه ولاسيما طعنه فِي الصحابة؟! أو لأسباب أخرى منها حقده على الإمام مُحَمَّد ودعوته وأنصاره؟!.

وسوف أناقشه فِي أهم افتراءاته ومجازفاته، مبينًا واقع الإمام الحقيقي ومنهجه، وهل هو الوحيد فِي دعوته، أو هو أسد من أسد اللَّه مع أسود وأشاوس من هذه الأمة، ومبينًا فساد منهج هذا المالكي وعقله وأخلاقه، وتوليه لأهل الضلال ودفاعه عنهم بالباطل.

لمحـة عن حسن بن فرحان المالكي

هذا الرجل موتور، قتله الحقد على المنهج السلفي وأهله، ومع ذلك يلصق نفسه كذبًا وزورًا بالسلفية والحبلية، وقد تمجرت ينابيع هذا الحقد في كتابه «قراءة في كتب العقائد» من (ص٧٢-١٣٠) ملأها بالطعون الَّتِي لَم يسبق إليها، وسأسرد عناوين بعض هذه الطعون:

١- تحدث عن الجبرية فِي نصف صحيفة انظر (ص٦٠) من كتابه المذكور.

٢- وتحدث عن عقيدة الإرجاء فِي عشرة أسطر: أربعة أسطر فِي (ص٦٠)، وستة أسطر (ص٦١).

٣- وتحدث عن القدرية فِي قرابة ثلاث صحائف من (ص٦١) إِلَى جزء من (ص٦٤).

٤- وتحدث عن الجهمية من بقية (ص٦٤) إِلَى منتصف (ص٦٧).

٥- وتحدث عن المعتزلة من بقية (ص٦٧) إِلَى السطر السادس من (ص٧١).

وفِي حديثه عن هذه الفرق لا يجرد الحديث فيهم، بل فيه طعون واتِّهامات لأهل السنة والحديث، وأنَّهم يفترون الأحاديث لأجل بني أمية فِي فضل الشام؛ لأنَّها مسكن بني أمية، وفِي فضل الطائفة المنصورة.

نعود إِلَى طعنه فِي المنهج السلفي وأهله، فقد عنون لِهذه المطاعن بواحد وعشرين عنوانًا تحتها من الطعون الشنيعة الأمور الَّتِي يخجل من حشدها ألد أعداء المنهج السلفي.

كان قد سرد عددًا كثيرًا من الطعون الجريئة.

ثُمَّ قال فِي (ص ٨١):

«وسأذكر أمثلة على الأخطاء السابق ذكرها الَّتِي يمكن إجمالها فِي الأمور التالية:

١- «التكفير والتبديع في كتب الحنابلة، وما له حكم ذلك، أو توابعه من التضليل والتفسيق والشتم واللعن والبذاءة».

٢- «كثرة الأكاذيب من الأحاديث الموضوعة، والآثار الباطلة، وخاصة تلك المشتملة على التجسيم وتشبيه الله بالإنسان». (ص ٩١).

والناس يعلمون أن أهل الحديث أشد الناس محاربة للتشبيه والتجسيم، وأنَّهم هم الذين واجهوا افتراءات الكذابين والوضاعين من أصناف الفرق ولاسيما الروافض.

وميزوا صحيح الأحاديث من ضعيفها من موضوعها في دواوين: كالموضوعات، وكتب العلل، كما بينوا أحوال الرجال من جرح وتعديل، وميزوا صحاح الأحاديث في كتب الصحاح المعروفة: كالصحيحين للإمام البخاري ومسلم، وصحيحي ابن خزيمة وابن حبان، ومن حصل منه تقصير في الوفاء بشرط الصحيح ذهب أئمة الحديث من إخوانِهم لسد هذا الخلل.

وشرح ذلك يطول، وهو معروف لدى أهل العلم والإنصاف، وليس للفرق الضالة -وخاصة الروافض- أي جهد في هذا المجال، اللهم إلا من أراد أن يتشبه بِهم فإنه عالة عليهم.

٣- «تأثير العقيدة على الجرح والتعديل» (ص ٩).

وهذا من كذبه على أئمة الجرح والتعديل، فإنَّهم من أتقى الناس لله، وأشدهم مراقبة له، ومن أشدهم عدلاً وإنصافًا، وهذا منه كيد لمنهج الإسلام الأصيل، المستمد من الكتاب والسنة للحفاظ على دين الله الحق الذي وعد بحفظه.

فانظر إِلَى هذا الحاقد كيف يجعل من فضائلهم ومحاسنهم قبائح، وسبب هذا تأثره بمكايد المستشرقين ومن سار على نَهجهم من العلمانيين.

٤- «عدم فهمهم حجة الآخر» (ص ١٠١).

وهذا يدافع به عن علم الكلام الذي أجمع علماء الأمة على تحريْمه، لأنه فلسفة مناقضة للإسلام وللتسليم بالوحي المعصوم.

وقد بين فحول العلماء ما فيه من المفاسد، ويشهد لذلك فساد عقول وعقائد

من أعجبوا به، وعولوا عليه، ثُمَّ ندموا أشد الندامة أواخر حياتِهم، وهذا أمر معروف يجهله هذا المسكين.

٥- «ومنها: العنف والافتراء على الخصوم» (ص١٠٧-١٠٨).

فهو يسلم بكل ما يقوله أعداء أهل السنة، ويدافع عن مثل جهم ابن صفوان، وبشر المريسي وأمثالهما، وهذا دليل على خبث معتقده ومنهجه.

ثُمَّ يقال: لماذا لَم تذكر عنف الجهمية والمعتزلة؟! وما فعلوا بأهل السنة فِي أيام المأمون والمعتصم والواثق.

ولماذا لَم تذكر عنف الروافض والباطنية فِي المشرق والمغرب؟!

ولماذا لَم تذكر أكاذيبهم وظلمهم إِلَى آخر مخازيهم؟!

ولماذا لَم تذكر كذب الصوفية، وافتراءاتِهم على الله، وعلى الإسلام، وعلى أئمة الإسلام.

٦- «سكوتُهم عن الإنكار على بعضهم، وانشغالهم بذم الآخرين».

ويريد بذلك العلماء المعاصرين، وهذا من الكذب المكشوف، فقد تكلم العلماء على التكفيريين، وعلى السحرة والمشعوذين، وعلى الروافض والصوفية الغالين.

٧- «الغلو فِي شيوخهم وأئمتهم» (ص١١٠-١١٢).

وهذا من البهت، فكلمة شيخ الإسلام الَّتِي تطلق على ابن تيمية هي عنده غلو كغلو الروافض فِي أئمتهم الذين يعتقدون فيهم أنَّهم يعلمون الغيب، ويتصرفون فِي الكون، بل هم أفضل من الأنبياء والملائكة، بل لَهم سلطة تكوينية على كل ذرة من ذرات الكون إِلَى جانب عبادتِهم لَهم، واستغاثتهم بِهم، والذبح لَهم... إلخ، كما قال الخميني فِي كتابه «الحكومة الإسلامية» (ص ٥٢).

وكلمة شيخ الإسلام عنده غلو كغلو الصوفية الذين يشابِهون الروافض والباطنية فِي كثير من غلوهم فِي الأولياء وتقديْم القرابين لَهم.

ومن أجل رسالة من رجل كان أصله صوفي، لكنه استفاد من ابن تيمية فمدحه

في رسالة وجهها إِلَى بعض تلاميذ ابن تيمية، فأصبح بسبب ذلك أهل السنة من عهد الإمام أحمد إِلَى يومنا هذا من الغلاة فِي شيوخهم وأئمتهم، وهكذا يكون الإنصاف عند هذا الرجل الذي يبالغ فِي دعاوى الإنصاف.

٨- «ردود الأفعال».

قال بعد هذا: لَمَّا قام تيار جهم بن صفوان بنفي الصفات، قام الحنابلة والسلفية فجسموا، كما رأيتم فِي الفقرة (١).

ولما مدح المعتزلة العقل، قام الحنابلة وذموا العقل.

ولما توسع الأحناف فِي الرأي والقياس، جاء الحنابلة بأحاديث وآثار فِي ذم الرأي والقياس.

وهكذا يفتري هذا الرجل الفوضوي الفكر، فلا هو سلفي، ولا جهمي، ولا معتزلي، أما الرفض فمؤكد.

أليس فِي القرآن الذي فيه بيان كل شيء ما يبطل كل ضلالة جهمية، أو اعتزالية، أو قدرية؟!.

أليس فِي السنة الَّتِي هي بيان لما أجمل من القرآن، وتخصيص ما فيه من عمومات، وتقييد ما فيه من إطلاقات، بيان للآراء المخالفة لهذه السنة؟!

أليس أهل الحديث الحنابلة هم الذين يذبون الكذب عن رسول الله وعن دينه؟!.

أتجعل الكذابين هم الصادقين، والصادقين الذابين عن الدين هم الكذابين؟!.

أي تشويه للإسلام وأهله يفوق هذا التشويه.

هذا هو الامتداد للرفض والاستشراق، فهنيئًا لك أيها الأسطورة.

هذا نزر يسير من ترهاته وافتراءاته فِي هذا الكتاب على أهل السنة، تكفي اللبيب بمعرفة عقل هذا الرجل ودينه وخلقه، لاسيما وقد رد عليه بعض أهل العلم كثيرًا من هذه الأباطيل.

وأسوق الآن ما وقفت عليه من مآخذ من كتابه الذي سَماه: «مُحَمَّد بن عبد الوهاب داعية إصلاحي وليس نبيًّا»، إنه ليحتشد فيه عدد من الصفات المهلكة منها:

١- الجهل المطبق بحقيقة التوحيد وحقيقة الشرك.

٢- الضلال الجامع بين الخرافات والرفض والصياع.

٣- الكذب والافتراء على الإمام مُحَمَّد وأتباعه، ومن افتراءاته عليهم أنه وصفهم بست وخمسين صفة من صفات الجاهلية، بعضها يقتضي تكفيرهم. انظر (ص ١٧٤-١٧٥ من هذا الكتاب).

٤- الحقد الأسود على الصحابة، وعلى السلف الصالح ومن سار على نَهجهم من أهل السنة والحديث، وعلى الإمام مُحَمَّد وأتباعه ودعوته والبغض الشديد لَهم.

٥- الولاء لأهل الباطل والذب عنهم.

٦- التعالم، وهو الجهول.

٧- التظاهر بالإنصاف، وهو الظلوم.

٨- التظاهر بِمحاربة التقليد وهو المقلد الأعمى للخرافيين والروافض، حيث يحارب الإمام مُحَمَّد بن عبد الوهاب بشبهاتِهم وخرافاتِهم.

٩- يرفض احتجاج الإمام مُحَمَّد بالآيات القرآنية.

١٠- هو يقذف الإمام مُحَمَّد بن عبد الوهاب بِما لا يقبله عقل ولا خلق، حيث يفتعل عليه من احتجاجه بالآيات الواردة في الكفار بأنه يمدح الكفار، ويفضلهم على المسلمين المصلين المتعبدين، وهذا هو الإفك المبين.

١١- تراه يحارب الغلو، وهو الغالي المحترق.

١٢- يدعي الاعتدال والتوسط، وهو من أبعد الناس عنهما، بل هو لا يعرفهما.

١٣- يدعي التمسك بالأدلة، وهو من أشد الناس رفضًا لَها.

١٤- يفتري على أهل التوحيد بأنَّهم غلو في الإمام مُحَمَّد، وينزلونه منْزلة الأنبياء، وهم البرآء وهو الغالي فِي بعض أهل البيت، والمفرِّط فِي حق الصحابة وعلماء الإسلام.

١٥- يقول: لا تتدخل فِي النيات. يقول هذا ليفرض على الناس حسن الظن، والتسليم بأباطيله وأكاذيبه وترهاته، وهو من أسوأ الناس ظنًّا وظلمًا للأبرياء.

١٦- عنده جرأة على الخيانة والبتر، فتراه يبتر كلام الإمام مُحَمَّد رَحِمَهُ اللَّهُ، ويفصل بين القضايا الَّتِي يناقشها الإمام مُحَمَّد، وبين أدلتها الَّتِي يستدل بِها على هذه القضايا.

١٧- يسلك مسالك الملبسين فِي عرضه للقضايا ومناقشتها.

١٨ ومن أعجب ما يكون فيه -بالإضافة إِلَى هذه الصفات-: أنه يدعي السلفية، ويلصق نفسه بالسلفيين.

ويشاركه اليوم فِي كثير من هذه الصفات بعض أهل الفتن الشاغبين على المنهج السلفي، ومنها ادعاء السلفية والتدثر لمخادعة البسطاء والسيطرة على عقولِهم، وإفساد عقيدتِهم ومنهجهم.

فعلى أهل السنة والتوحيد: أن يوحدوا صفوفهم، ويَجمعوا كلمتهم، وأن يواجهوا هذه الأصناف الغريبة بِما يستحقون، ذبًّا عن عقيدتِهم ومنهجهم، فإنَّهم ساعون بشتَّى الأساليب ومختلف الطرق لإسقاط المنهج السلفي وعلمائه، سعيًا حثيثًا منذ زمن، يتدرجون فِي تحقيق هذه الغاية حَتَّى انتهى بِهم الأمر إِلَى توجيه الضربات لإمام السلفيين المعاصرين الإمام مُحَمَّد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ، وكافأهم الله بِما يستحقون، وخيب آمالهم ومكايدهم، ورد كيدهم فِي نحورهم.

* * *

ترجمة الإمام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ

هو الإمام مُحَمَّد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي ينتهي نسبه إِلَى مضر ابن نزار بن معد بن عدنان.

العالم النحرير، والمجدد الكبير، صاحب الهمة القعساء والعزيمة والمضاء، الصادق المخلص فِي دينه، والناصح لله ولكتابه ولرسوله وللإسلام والمسلمين وللصديق والعدو.

دفعه هذا النصح لدراسة أحوال بلده والعالم الإسلامي، فوجد أمراضًا تفتك بعقائد الإسلام وشرائعه وسياسته وأخلاقه.

وجد أمة قد غرق معظمها فِي البدع والضلالات، ومزقتها الأهواء، فصارت أشلاءً عقائديًا وسياسيًا واجتماعيًا، يصدق على واقعها وأحوالها قول النَّبِي ﷺ: «لتتبعن سنن من كان قبلكم، شبرًا بشبر، وذراعًا بذراع، حَتَّى لو دخلوا جحر ضب لاتبعتموه».

وقوله: «اللَّه أكبر، إِنَّها السنن، لتتبعن سنن من كان قبلكم...».

وقوله: «افترقت اليهود إِلَى إحدى وسبعين فرقة، وافترقت النصارى إِلَى اثنين وسبعين فرقة، وستفترق أمتي إِلَى ثلاث وسبعين فرقة، كلها في النار إلا واحدة. قالوا: من هي يا رسول الله؟ قال: الجماعة».

وفي رواية: «من كان على ما أنا عليه وأصحابي».

لقد تحقق فعلاً ما أخبر به الصادق المصدوق ﷺ، فما تركت الأمة شيئًا كان عليه من قبلهم من اليهود والنصارى وفارس والروم في العقائد، والأعمال، والتقاليد، والعادات.

تعطيل لصفات اللَّه يتمثل في مدارس هنا وهناك، وشرك في العبادة تمثله آلاف من القبور الرافضية والصوفية، وغلو شنيع مُخزٍ في الأولياء يلجأ فئام من الناس إليهم في الشدائد، يستغيثون بِهم ويستنجدون، بل يعتقدون فيهم أَنَّهم يعلمون

الغيب، ويتصرفون في الكون؛ لأنَّهم أقطاب وأغواث، حركات الكون رهن إشارتِهم، والناس بِما فيهم الملوك يعيشون تحت رحمتهم ونقمتهم.

والفساد السياسي قد استحكم، والفوضى في الجزيرة العربية ضاربة أطنابها، الدماء تسفك، والأموال تنهب، والأعراض تنتهك، والخوف المرعب، والجوع، والجهل المطبق، فحدث عنها ولا حرج.

أدرك هذا الإمام كل هذه الأمراض المردية، فشمر عن ساعد الجد تشمير الطبيب النطاسي لعلاج من أنْهكتهم هذه الأمراض الفتاكة؛ لتستعيد هذه المجتمعات صحتها، وقوتَها، ومكانتها من السيادة والعزة والكرامة.

فأدرك -وهو الخبير بالأمراض والدواء-: أنه لا علاج لِهذه المجتمعات إلا ما جاء به مُحَمَّد ﷺ، وهو الكتاب الهادي والسنة النبوية المضيئة، ذلكم الدواء الذي أنقذ اللَّه به الناس من الهلاك الماحق في الدنيا والآخرة: ﴿وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [آل عمران ١٠٣]. ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ۙ وَلَا يَزِيدُ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا خَسَارًا﴾ [الإسراء: ٨٢].

تقدم بِهذا العلاج الناجع، فتقبله بشغف من أراد اللَّه به خيرًا، ورفضه من قتله الهوى والجهل والضلال، ولَم يكتف بِهذا الرفض، بل سل سيف اللسان، والسنان، والقلم، والبيان.

فصبر هذا الإمام الطبيب، الصادق المخلص صبر الكرام، الحريص على نفع الناس وشفائهم من أمراضهم، يبلغ حجج اللَّه وبيناته في دروسه ومواعظه ومؤلفاته ومراسلاته، وبعث دعاته هنا وهناك، فينفع اللَّه بِهذا الجهاد والصبر من يريد اللَّه به خيرًا. «من يرد اللَّه به خيرًا يفقهه في الدين». ويأبَى الظالمون المستكبرون إلا رفضًا وعداءً ونفورًا.

انبرى هؤلاء الظالمون من سياسيين جاهلين مستبدين، وخرافيين، ومن جهلاء متعالمين، أو أغبياء مقلدين متعصبين لعقائد ضالة وخرافات سخيفة يسخر منها العقلاء من المسلمين وأهل النحل الأخرى من الضالين.

★ شيوخ الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله:

تلقى العلم على عدد كبير من جلة العلماء الأعلام منهم

١- أبوه الشيخ/ عبد الوهاب بن سليمان.

٢- الشيخ/ شهاب الدين الموصلي قاضي البصرة.

٣- الشيخ/ حسن الإسلامبولي من علماء البصرة.

٤- الشيخ/ عبد الله بن مُحَمَّد بن عبد اللطيف الشافعي الأحسائي.

٥- الشيخ/ زين الدين المغربي.

٦- الشيخ/ حسن التميمي.

٧- الشيخ/ مُحَمَّد حياة السندي، وقد توفي عام (١١٦٥هـ). وقد قال للشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب حينما رأى الناس يتمسحون ويستغيثون عند قبور آل بيت الرسول ﷺ ويطوفون «ماذا تقول في هؤلاء؟ قال: هؤلاء متبَّر ما هم فيه، وباطل ما كانوا يعملون».

٨- الشيخ/ مُحَمَّد المجموعي، نسبة إِلَى قرية من قرى البصرة اسمها المجموعة.

٩- الشيخ/ يوسف آل سيف.

١٠- الشيخ/ عبد الله بن إبراهيم بن سيف آل سيف من أهل المجمعة بنجد، واستفاد الشيخ من مصاحبته فوائد عظيمة.

وأجازه الشيخ عبد الله بالحديث المشهور المسلسل بالأولية: «الراحمون يرحمهم الرحمن». من طريقين:

أحدهما: من طريق ابن مفلح عن شيخ الإسلام أحمد بن تيمية وينتهي إِلَى الإمام أحمد.

والثاني: من طريق عبد الرحمن بن رجب، عن العلامة ابن القيم، عن شيخه شيخ الإسلام، وينتهي أيضًا إِلَى الإمام أحمد.

كما أجازه الشيخ بكل ما رواه الشيخ عبد الباقي الحنبلي شيخ علماء عصره قراءة وعلمًا وتعليمًا، من صحيح البخاري بسنده إلى مؤلفه، وصحيح مسلم، وشروح الصحيحين، وسنن الترمذي والنسائي وأبي داود وابن ماجه، ومؤلفات الدارمي، كل بسنده المتصل إلى المؤلف، ومسند الإمام الشافعي، وموطأ الإمام مالك، ومسند الإمام أحمد إلى غير ذلك مما رواه الشيخ عبد الباقي[1].

*** تلاميذ الإمام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ:**

وقد نَهل العلم على يدي الشيخ، وتَخرج به عدد كبير من العلماء الأجلاء منهم:

١- الشيخ/ أحمد بن راشد العريني قاضي سدير.

٢- الشيخ/ حمد بن حسين، والشيخ/ عبد العزيز بن حسين.

٣- الشيخ/ حمد بن إبراهيم قاضي مرات، وصهره.

٤- الشيخ/ علي ابن الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب.

٥- الشيخ/ حسين ابن الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب.

٦- الشيخ/ إبراهيم ابن الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب.

٧- الشيخ/ عبد الله ابن الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب.

٨- الشيخ/ أحمد بن ناصر بن عثمان بن معمر.

٩- الشيخ/ أحمد بن سويلم.

١٠- الشيخ/ حسين بن عبد الله قاضي حريملاء.

١١- الأمير/ سعود ابن الإمام عبد العزيز.

١٢- الشيخ/ سعيد بن حجي قاضي حوطة بني تميم.

١٣- الشيخ/ عبد الرحمن بن خميس إمام الدرعية.

١٤- الشيخ/ عبد العزيز بن سويلم قاضي القصيم.

---

(١) علماء نجد خلال ثمانية قرون للبسام (١/ ١٦١-١٦٢).

١٥- الأمير/ عبد العزيز بن مُحَمَّد بن سعود.

١٦- الشيخ/ حسن بن عبدان قاضي حريملاء.

١٧- الشيخ/ عبد العزيز بن عبد اللَّه الحصين قاضي الوشم.

١٨- الشيخ/ عبد الرحمن بن نامي قاضي العيينة ثُمَّ الأحساء[1].

★ جهاده في ميدان العلم:

من المستحسن أن أترك الحديث هنا لغيري، ألا وهو العلامة الشيخ عبد القادر ابن بدران علامة الشام، قال رَحِمَهُ اللَّهُ في ترجمة الإمام مُحَمَّد بن عبد الوهاب: «العالم الأثري، والإمام الكبير مُحَمَّد بن عبد الوهاب رحل إِلَى البصرة والحجاز لطلب العلم، فأخذ عن الشيخ علي أفندي الداغستاني، وعن الشيخ المحدث إسماعيل العجلوني وغيرهما من العلماء، وأجازه محدثو العصر بكتب الحديث وغيرها على اصطلاح أهل الحديث من المتأخرين.

ولَمَّا امتلأ وطَابُه من الآثار وعلم السنة، وبرع في مذهب أحمد، أخذ ينصر الحق، ويحارب البدع، ويقاوم ما أدخله الجاهلون في هذا الدين الحنيف والشريعة السمحاء، وأعانه قوم[2] أخلصوا العبادة لله وحده على طريقته الَّتِي هي إقامة التوحيد الخالص والدعوة إليه وإخلاص الوحدانية والعبادة كلها بسائر أنواعها لخالق الخلق وحده، فهب إِلَى معارضته قوم ألفوا الجمود على ما كان عليه الآباء، وتذرعوا بالكسل عن طلب الحق، وهم لا يزالون إِلَى اليوم يضربون على ذلك الوتر، وجنود الحق تكافحهم لتردهم إِلَى صوابهم، وما أحقهم بقول القائل:

كناطح صخرة يومًا ليوهنها ... فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل

ولَم يزل مثابرًا على الدعوة إِلَى دين اللَّه تعالى حتَّى توفاه اللَّه تعالى»[3].

---

(١) علماء نجد خلال ثمانية قرون للبسام (١/ ١٦٧-١٦٨).

(٢) وعلى رأسهم الإمام مُحَمَّد بن سعود رَحِمَهُ اللَّهُ وأسرته.

(٣) انظر كتاب «علماء نجد خلال ثمانية قرون» للشيخ عبد اللَّه بن عبد الرحمن بن صالح آل بسام (١/ ١٤٢)

★ عقيدة الإمام محمد ومنهجه:

هو على عقيدة السلف الصالح من الصحابة والتابعين لَهم بإحسان، وعقيدة أئمة السنة والهدى، لَم يخالفهم فِي شيء لا فِي باب أسماء اللَّه وصفاته، ولا فِي الإيْمان والكفر، ولا فِي الوعد والوعيد والشفاعة، ولا فِي أمر من الأمور الغيبية ولا فِي غيرها، ولا يكفر إلا من كفره اللَّه ورسوله، وكفره السلف الصالح، واقتضى ذلك أصول أهل السنة ومنهجهم.

وهذا شيء معروف عنه وواضح وضوح الشمس -ولله الحمد- لا ينكره إلا أعمى البصيرة، وقد بين ذلك عدد من العلماء فِي مؤلفاتِهم الخاصة بالذب عن الإمام مُحَمَّد وفي ثنايا مؤلفات أتباعه وأنصاره.

من أجل كل ذلك سوف أقتصر على مقتطفات من كلام العلامة: عبد اللطيف ابن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ أكبر علماء عصره، فلنعط القوس باريها.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: قد عرف واشتهر واستفاض من تقارير الشيخ ومراسلاته ومصنفاته المسموعة والمقروءة عليه، وما ثبت بخطه، وعرف واشتهر من أمره ودعوته، وما عليه الفضلاء النبلاء من أصحابه وتلامذته، أنه على ما كان عليه السلف الصالح وأئمة الدين أهل الفقه والفتوى فِي باب معرفة اللَّه وإثبات صفات كماله، ونعوت جلاله، الَّتِي نطق بِها الكتاب العزيز، وصحت بِها الأخبار النبوية، وتلقاها أصحاب رسول اللَّه ﷺ بالقبول والتسليم، يثبتونَها ويؤمنون بِها، ويمرونَها كما جاءت من غير تحريف، ولا تعطيل، ومن غير تكييف، ولا تمثيل، وقد درج على هذا من بعدهم من التابعين وتابعيهم من أهل العلم والإيْمان وسلف الأمة وأئمتها كسعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير، والقاسم بن مُحَمَّد، وسالم بن عبد اللَّه، وطلحة بن عبد اللَّه، وسليمان بن يسار.

وأمثالهم من الطبقة الأولَى كمجاهد بن جبر، وعطاء بن أبِي رباح، والحسن البصري، وابن سيرين، وعامر الشعبِي، وجنادة بن أبِي أمية، وحسان بن عطية وأمثالِهم.

ومن الطبقة الثانية: علي بن الحسين، وعمر بن عبد العزيز، ومُحَمَّد ابن مسلم الزهري، ومالك بن أنس، وابن أبي ذئب، وابن الماجشون، وكحماد بن سلمة، وحماد بن زيد، والفضيل بن عياض، وعبد اللَّه بن المبارك، وأبي حنيفة النعمان بن ثابت، ومُحَمَّد بن إدريس، وإسحاق بن إبراهيم، وأحمد بن حنبل، ومحمد بن إسماعيل البخاري، ومسلم بن الحجاج القشيري وإخوانهم وأمثالهم ونظرائهم من أهل الفقه والأثر في كل مصر وعصر.

وأما توحيد العبادة والألوهية فلا خلاف بين أهل الإسلام فيما قاله الشيخ، وثبت عنه من المعتقد الذي دعا إليه، يوضح ذلك أن أصل الإسلام وقاعدته شهادة أن لا إله إلا اللَّه، وهي أصل الإيمان باللَّه وحده، وهي أفضل شُعب الإيمان، وهذا الأصل لابد فيه من العلم والعمل والإقرار بإجماع المسلمين، ومدلوله وجوب عبادة اللَّه وحده لا شريك له، والبراءة من عبادة ما سواه كائنًا من كان، وهذه هو الحكمة الَّتِي خُلقت لَها الإنس والجن، وأرسلت لَها الرسل، وأنزلت بِها الكتب، وهي تتضمن كمال الذل، وتتضمن كمال الطاعة والتعظيم، وهذا هو دين الإسلام، وهو يتضمن الاستسلام لله وحده، فمن استسلم له ولغيره كان مشركًا، ومن لَم يستسلم كان مستكبرًا عن عبادته[1].

«وأما مسائل القدر والجبر والإمامة والتشيع ونحو ذلك من المقالات والنحل فهو أيضًا فيها على ما كان عليه السلف الصالح وأئمة الهدى والدين، يبرأ مِمَّا قالته النفاة القدرية المجبرة[2]، وما قالته المرجئة والرافضة، وما عليه غلاة الشيعة والناصبة، يوالي جَميع أصحاب رسول اللَّه ﷺ، ويكف عما شجر بينهم.

ويرى أنَّهم أحق الناس بالعفو عما يصدر عنهم، وأقرب الخلق إلَى مغفرة اللَّه وإحسانه؛ لفضائلهم وسوابقهم وجهادهم، وما جرى على أيديهم من فتح القلوب بالعلم النافع والعمل الصالح، وفتح البلاد ومَحو آثار الشرك وعبادة الأوثان والنيران والأصنام والكواكب ونحو ذلك مِمَّا عبده جهال الأمام، ويرى البراءة مِمَّا

---

(١) الهدية السنية (ص ١٢٠-١٢١).

(٢) كذا ولعله «والمجبرة».

عليه الرافضة وأنّهم سفهاء لئام.

ويرى أن أفضل الأئمة بعد نبيها أبو بكر، فعمر، فعثمان، فعلى -رضي الله عنهم أجمعين-.

ويعتقد أن القرآن الذي نزل به الروح الأمين على قلب سيد المرسلين وخاتم النبيين كلام الله غير مخلوق، منه بدا وإليه يعود، ويبرأ من رأي الجهمية القائلين بخلق القرآن، ويحكي تكفيرهم عن جمهور السلف أهل العلم والإيمان.

ويبرأ من رأي الكلابية أتباع عبد الله بن سعيد بن كلاب القائلين بأن كلام الله هو المعنى القائم بنفس الباري، وإنَّما نزل به جبريل حكاية وعبارة عن المعنى النفسي، ويقول هذا من قول الجهمية، وأول من قسم هذا التقسيم هو ابن كلاب، وأخذ عنه الأشعري وغيره كالقلانسي.

ويخالف الجهمية في كل مِمَّا قالوا وابتدعوا في دين الله.

ولا يري ما ابتدعه الصوفية من البدع والطرائق المختلفة المخالفة لَهدي رسول الله ﷺ وسنته في العبادات والخلوات والأذكار المخالفة للمشروع.

ولا يرى ترك السنن والأخبار النبوية لرأي فقيه ومذهب عالم خالف ذلك باجتهاده، بل السنة أجَلّ في صدره، وأعظم عنده من أن تترك لقول أحد كائنًا من كان.

قال عمر بن عبد العزيز: «لا رأي لأحد مع سنة سنها رسول الله ﷺ».

نعم، عند الضرورة وعدم الأهلية والمعرفة بالسنن والأخبار وقواعد الاستنباط والاستظهار يصار إلَى التقليد لا مطلقًا، بل فيما يتعسر ويخفى.

ولا يرى إيْجاب ما قاله المجتهد إلا بدليل تقوم به الحجة من الكتاب والسنة خلافًا لغلاة المقلدين.

ويوالي الأئمة الأربعة، ويرى فضلهم وأمانتهم، وأنَّهم من الفضل والفضائل في غاية ورتبة يقصر عنها المتطاول.

ويوالي كافة أهل الإسلام وعلمائه من أهل الحديث والفقه والتفسير وأهل

الزهد والعبادة.

ويرى المتع عن الانفراد عن أئمة الدين من السلف الماضين برأي مبتدع، وقول مخترع، فلا يُحدث في الدين ما ليس له أصل يتبع، وما ليس من أقوال أهل العلم والأثر.

ويؤمن بما نطق به الكتاب، وصحت به الأخبار، وجاء الوعيد عليه من تحريم دماء المسلمين وأموالهم وأعراضهم، ولا يبيح من ذلك إلا ما أباحه الشرع وأهدره الرسول، ومن نسب إليه خلاف هذا فقد كذب وافترى، وقال: ما ليس له به علم، وسيجزيه الله ما وعد به أمثاله من المفترين[1].

وأبدى رَحِمَهُ اللَّهُ من التقارير المفيدة، والأبحاث الفريدة على كلمة الإخلاص والتوحيد -شهادة أن لا إله إلا الله- ما دل عليه الكتاب المصدق، والإجماع المستبين المحقق، من نفي استحقاق العبادة والإلهية عما سوى الله، وإثبات ذلك لله سبحانه على وجه الكمال المنافي لكليات الشرك وجزئياته، وأن هذا هو معناها وضعًا ومطابقة، خلافًا لمن زعم غير ذلك من المتكلمين، كمن يفسر ذلك بالقدرة على الاختراع، أو بأنه تعالى غنيٌّ عما سواه، مفتقر إليه ما عداه، فإن هذا لازم المعنى؛ إذ الإله الحق لا يكون إلا قادرًا غنيًّا عما سواه، وأما كون هذا هو المعنى المقصود بالوضع فليس كذلك، والمتكلمون خفي عليهم هذا، وظنوا أن تحقيق توحيد الربوبية والقدرة هو الغاية المقصودة، والفناء فيه هو تحقيق التوحيد، وليس الأمر كذلك، بل هذا لا يكفي في الإيمان وأصل الإسلام إلا إذا أضيف إليه واقترن به توحيد الألوهية، وإفراد الله بالعبادة، والحب، والخضوع، والتعظيم، والإنابة، والتوكل، والخوف، والرجاء، وطاعة الله، وطاعة رسوله.

هذا أصل الإسلام وقاعدته، والتوحيد الأول: توحيد الربوبية والقدرة والخلق والإيجاد هو الذي بُني عليه توحيد العمل والإرادة، وهو دليله الأكبر، وأصله الأعظم، كما قال تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٣]. إلى آخر الآيات»[2].

---

(١) ومنهم المالكي وأمثاله.

(٢) الهدية السنية ص (١٢٧-١٣٠).

وقال: «وقد قرر رَحِمَهُ اللَّهُ على شهادة أن مُحَمَّدًا رسول الله من بيان ما تستلزمه هذه الشهادة وتستدعيه وتقتضيه من تجريد المتابعة والقيام بالحقوق النبوية من الحب والتوقير والنصرة والمتابعة والطاعة وتقديم سنته ﷺ على كل سنة وقول، والوقوف معها حيث ما وقفت، والانتهاء حيث انتهت في أصول الدين وفروعه، باطنه وظاهره، وخفيه وجليه، كليه وجزئيه، ما ظهر به فضله وتأكد علمه ونبله، وأنه سباق غايات وصاحب آيات، لا يشق غباره، ولا تدرك في البحث والإفادة آثاره، وأن أعداءه ومنازعيه وخصومه في الفضل وشانئيه يصدق عليهم المثل السائر، بين أهل الدفاتر والمحابر:

حسدوا الفتى إذ لم ينالوا سعيه ... فالقوم أعداء له وخصوم

كضرائر الحسناء قلن لوجهها ... حسدًا وبغيًا إنه لدميم

وله رَحِمَهُ اللَّهُ من المناقب والمآثر ما لا يخفى على أهل الفضائل والبصائر، ومِمَّا اختصه الله به من الكرامة تسلط أعداء الدين وخصوم عباد الله المؤمنين على مسبته، والتعرض لبهته وعيبه. «الهدية السنية» (ص١٣١)»[1].

*** ثناء العلماء على الإمام محمد وتأييدهم له بالحجة والبرهان،**

فمن هؤلاء العلماء:

١- الشيخ/ عبد الله ابن الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب.

٢- الشيخ/ حسين ابن الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب.

٣- الشيخ/ حسين غنام صاحب كتاب «روضة الأفكار والأفهام».

٤- الشيخ/ حمد بن ناصر بن معمر فإنه حين طلب الشريف غالب من الإمام عبد العزيز بن مُحَمَّد بن سعود أن يبعث إليه عالمًا لمناظرة علماء مكة، فبعثه الإمام عبد العزيز والإمام مُحَمَّد، فذهب إليهم، وناظرهم، وظهر عليهم، وكتب رسائل في الذود عن الدعوة السلفية.

---

(١) على حد قول الشاعر:

وإذا أتتك مذمتي من ناقص ... فهي الشهادة لي بأني كامل

٥- سليمان بن عبد اللَّه ابن الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب.

٦- الشيخ/ عبد العزيز الحصين الناصري قاضي بلدان الوشم، فإنه حين أعاد الشريف غالب الطلب لِمَجيء عالِم من نجد لمناظرة علماء الحرم الشريف، فبعثه الإمام عبد العزيز بن مُحَمَّد إليهم، وزوده الإمام مُحَمَّد بن عبد الوهاب برسالة إِلَى علماء مكة يوضح لَهم فيها طريق دعوته، ونفى عنها الأكاذيب والأراجيف.

٧- الشيخ/ مُحَمَّد بن علي بن غريب كان هو الذي يتولى الرد والإجابة على شبهات علماء الأمصار الَّتِي توجه ضد الدعوة.

٨- الشيخ/ عثمان بن عبد اللَّه بن بشر صاحب كتاب «عنوان المجد فِي تاريخ نجد».

٩- العلامة/ مُحَمَّد بن إسماعيل الأمير الصنعاني صاحب كتاب «سبل السلام» وغيره، وله قصيدة مشهورة فِي تأييد الشيخ.

١٠- الشيخ/ أحمد بن دعيج بن علي الكثيري -نسبًا- من أهل مرات، له قصائد وبعض الردود على مخالفِي الدعوة.

١١- العلامة/ مُحَمَّد بن علي الشوكاني، وله ثناء على دعوته، وله أبيات رائعة فِي رثائه.

١٢- الشيخ/ عبد اللَّه بن عبد الرحمن أبا بطين.

١٣- ومن المتأخرين الشيخ/ عبد الرحمن بن حسن.

١٤- الشيخ/ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن.

١٥- الشيخ/ سليمان بن سحمان.

١٦- الشيخ/ حمد بن عتيق.

١٧- الشيخ/ سعد بن حمد بن عتيق.

١٨- الشيخ العلامة/ عبد العزيز بن باز.

١٩- الشيخ/ مُحَمَّد خليل هراس له رد على مقال الدكتور مُحَمَّد البهي فِي نقد الوهابية.

فلهؤلاء ردود مفحمة وأجوبة مسكتة -رحمهم الله تعالى-.

***وهناك مؤلفات كتبت في الثناء على الإمام محمد ودعوته والذب عنه، منها:**

١- كتاب «صيانة الإنسان عن وسوسة دحلان» تأليف العلامة الشيخ/ مُحَمَّد ابن بشير السهسواني الهندي.

٢- كتاب «مُحَمَّد بن عبد الوهاب مصلح مظلوم مفترى عليه» للشيخ/ مسعود الندوي.

٣- «الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر المفترى عليه ودحض تلك المفتريات» تأليف العلامة/ أحمد بن حجر بوطامي البنعلي.

٤- «من مشاهير المجددين في الإسلام شيخ الإسلام بن تيمية وشيخ الإسلام مُحَمَّد بن عبد الوهاب -رحمهما الله تعالى- نبذة عن حياتهما، وجهادهما، وثمرات دعوتهما» تأليف العلامة/ صالح بن فوزان الفوزان.

٥- «حياة الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب» تليف حسين خلف خزعل.

٦- «عقيدة الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب السلفية وأثرها في العالم الإسلامي» للشيخ/ صالح بن عبد الله العبود.

٧- كتاب «دعاوى المناوئين لدعوة الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب عرض ونقد» إعداد/ عبد العزيز بن مُحَمَّد بن علي العبد اللطيف.

٨- «السلفية ودعوة الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب» للدكتور/ علي عبد الحليم محمود.

٩- «الإمام مُحَمَّد بن عبد الوهاب أو انتصار المنهج السلفي» لعبد الحليم الجندي.

١٠- «انتشار دعوة الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب خارج الجزيرة العربية» تأليف/ مُحَمَّد كمال جمعة.

١١- «تصحيح خطأ تاريخي حول الوهابية» للدكتور/ مُحَمَّد بن سعد الشويعر.

وهناك مجموعة من البحوث باسم «بحوث أسبوع الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب» من ضمنها:

١- «كلمة فِي إبراز دعوة الإمام مُحَمَّد ومزاياها الإصلاحية وآثارها الطيبة فِي حياة المسلمين» للشيخ العلامة/ عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ اللَّهُ

٢- بحث قيم للشيخ إسماعيل بن مُحَمَّد الأنصاري باسم «حياة الشيخ مُحَمَّد ابن عبد الوهاب وآثاره العلمية».

٣- «حياة الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب وآثاره العلمية» للشيخ/ مُحَمَّد بن أحمد العقيلي.

٤- «أعتماد دعوة الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب على الكتاب والسنة» لمعالي الشيخ/ عبد العزيز بن مُحَمَّد بن إبراهيم آل الشيخ.

٥- «اعتماد فقه الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب على الكتاب والسنة» للشيخ/ صالح بن عبد الرحمن الأطرم.

وهناك كتابات أخرى لمسلمين وغيرهم فِي الإمام مُحَمَّد بن عبد الوهاب ودعوته رَحِمَهُ اللَّهُ.

★آثار دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ:

من آثار دعوة الإمام مُحَمَّد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ وأنصاره من آل سعود -رحم اللَّه من مضى ووفق اللَّه من بقي-.

١- أعاد اللَّه بدعوته وجهاده وصبره ومناصرة أنصاره دعوة الإسلام إِلَى ما كانت عليه فِي عهد السلف الصالح من صفاء العقيدة، ونضارة التوحيد، والاحتكام إِلَى الكتاب والسنة فِي سائر أمور الدين والدنيا فِي دولة قامت على كتاب اللَّه وسنة رسول اللَّه ﷺ ومنهج السلف الصالح.

٢- اجتثاث أصول الشرك والبدع والخرافات والشعوذة، وسد الذرائع إِلَى ذلك.

٣- انتشار العلم، والقضاء على الجهل والتعصبات المذهبية.

٤- جمع كلمة أهل الجزيرة ولَمّ شملهم، والقضاء على الأحقاد وأسباب الفتن والفوضى والسلف والنهب والتقاليد والعادات القبلية المخالفة للشريعة الإسلامية، الأمور الَّتِي عاشتها الجزيرة قرونًا، وانتشر من الأمن والأمان وسادت روح الأخوة على أساس التوحيد والإيمان، إِلَى غير ذلك من الآثار المباركة الَّتِي عرفها الخاص والعام.

* آثاره العلمية:

للشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب مجموعة من الكتب النافعة والمباحث المفيدة منها:

١- «كتاب التوحيد» وهذا الكتاب من أنفس الكتب لَم يصنف على منواله.

٢- «مختصر السيرة النبوية».

٣- «مختصر زاد المعاد».

٤- «مختصر الإنصاف والشرح الكبير».

٥- «أصول الإيمان وفضائل الإسلام».

٦- «أحاديث الفتن».

٧- «مسائل الجاهلية».

٨- «الكبائر».

٩- «أصول الإيمان».

١٠- «آداب المشي إِلَى الصلاة».

١١- «كشف الشبهات».

وله غيرها من الكتب النافعة[١].

---

(١) «علماء نجد...» لشيخ عبد الله بن عبد الرحمن آل بسام (ص١٤٩-١٥٠)

★ وفاته رَحِمَهُ اللَّهُ:

توفي هذا العَلم عن عمر يناهز اثنتين وتسعين سنة عام (١٢٠٦هـ) بعد جهاد طويل وعظيم في ميدان العلم والتعليم والدعوة إِلَى الله -تغمده اللَّه بواسع رحمته-، وأثابه على ما قدم للإسلام والأمة من خير أحسن الثواب، وأسكنه فسيح جناته، إن ربنا لسميع الدعاء.

منهج الإمام محمد في قضايا الإيمان والتكفير
واشتراطه هو وأنصاره قيام الحجة على من وقع في مكفر قبل تكفيره

افترى أهل الضلال من خصوم الإمام مُحَمَّد، وخصوم الدعوة السلفية افتراءات كثيرة منها: أنه رَحِمَهُ اللَّهُ يكفر المسلمين، ويستحل قتالهم، وأنه يبغض الأولياء والصالحين، وأسرفوا في الافتراءات والأكاذيب عليه، وعلى أتباعه، والدعوة السلفية دعوة التوحيد والاتباع الصادق.

يفعلون هذه الأفاعيل: ليصدوا الناس عن دين اللَّه الحق الذي أرسل اللَّه به رسله، وأنزل به كتبه، ولاسيما رسالة خاتم النبيين والمرسلين -عليه الصلاة والسلام-.

فقام رَحِمَهُ اللَّهُ هو وأبناؤه وعلماء الدعوة بتكذيب هذه الافتراءات بالبيانات الشافية، بأنهم لا يكفرون من وقع في الشرك أو الكفر إلا بعد أن يقيموا عليه الحجة، ويوضحوا له المَحجة -رحمهم الله-.

إن منهج الإمام مُحَمَّد رَحِمَهُ اللَّهُ هو عين منهج أهل السنة والجماعة في هذه القضايا، لا يخالفهم في شيء -والحمد لله-، يخالف في ذلك الخوارج والمعتزلة والمرجئة.

فالإيمان عنده: قول وعمل: قول القلب واللسان، وعمل القلب والجوارح واللسان، يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية، خلافًا للخوارج والمعتزلة والمرجئة الذين لا يزيد الإيمان عندهم ولا ينقص؛ لأن رأي الخوارج أنه إذا ذهب بعض الإيمان ذهب كله، ومن هنا يكفرون بالكبائر، ويحكمون على من مات على كبيرة

بالخلود في النار، والمعتزلة يخالفون الخوارج في التكفير، ويقولون إن صاحب الكبيرة في منزلة بين المنزلتين، ويوافقونهم في الحكم بالخلود في النار.

ولقد بالغ رَحِمَهُ اللَّهُ في النصح والبيان في مؤلفات كثيرة، ورسائل إلى القاصي والداني ولاسيما أهل نجد والحجاز، وقد وقفت على ست وعشرين رسالة يبين فيها دعوته بالحجج والبراهين، ويدحض الشبهات والأباطيل، ومن هذه الرسائل رسالة وجهها إلى من تصل إليه من المسلمين آخذ منها هنا ما يحصل به المقصود.

قال الإمام مُحَمَّد رَحِمَهُ اللَّهُ كما في الدرر السنية (١/ ٦٤):

بسم الله الرحمن الرحيم

١- من مُحَمَّد بن عبد الوهاب إلى من يصل إليه من المسلمين[1]:

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته....

وبعد: أخبركم أني -ولله الحمد- عقيدتي وديني الذي أدين الله به مذهب أهل السنة والجماعة، الذي عليه أئمة المسلمين، مثل الأئمة الأربعة وأتباعهم إلى يوم القيامة، لكني بينت للناس: إخلاص الدين لله، ونهيتهم عن دعوة الأنبياء والأموات من الصالحين وغيرهم، وعن إشراكهم فيما يعبد الله به، من الذبح والنذر، والتوكل، والسجود، وغير ذلك مِمَّا هو حق الله، الذي لا يشركه فيه ملك مقرب، ولا نبي مرسل، وهو الذي دعت إليه الرسل، من أولهم إلى آخرهم، وهو الذي عليه أهل السنة والجماعة.

إلى أن قال في (ص ٧٢): والحاصل: أن كل ما ذكر عنا من الأشياء غير دعوة الناس إلى التوحيد، والنهي عن الشرك، فكله من البهتان[2].

ومن أعجب ما جرى من الرؤساء المخالفين: أني لَمَّا بينت لَهم كلام الله،

---

(١) رحم الله الإمام مُحَمَّدًا لقد صدق فيما قاله في هذا الموضع وغيره، من أنه على عقيدة أهل السنة والجماعة بما فيها قضايا التوحيد والشرك، وقضايا الإيمان والكفر، ولا أظلم مِمَّن يشبه منهجه بمنهج الخوارج، ولا أجهل مِمَّن يقرن منهجه بمنهج سيد قطب، وشتان شتان بين المنهجين، وبينهما بعد المشرقين.

(٢) صدق والله.

وما ذكر أهل التفسير في قوله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ﴾ [الإسراء: ٥٧]. وقوله: ﴿وَيَقُولُونَ هَٰؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِندَ اللَّهِ﴾ [يونس ١٨]. وقوله: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ﴾ [الزمر: ٣]. وما ذكر الله من إقرار الكفار في قوله: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ﴾ [يونس: ٣١]. وغير ذلك.

قالوا: القرآن لا يجوز العمل به لنا ولأمثالنا، ولا بكلام الرسول، ولا بكلام المتقدمين، ولا نطيع إلا ما ذكره المتأخرون[1].

قلت لهم: أنا أخاصم الحنفي بكلام المتأخرين من الحنفية، والمالكي، والشافعي، والحنبلي، كلاً أخاصمه بكتب المتأخرين من علمائهم، الذين يعتمدون عليهم، فلما أبوا ذلك، نقلت كلام العلماء من كل مذهب لأهله، وذكرت كل ما قالوا، بعدما صرحت الدعوة عند القبور، والنذر لها، فعرفوا ذلك، وتحققوه، فلم يزدهم إلا نفورًا[2].

وأما التكفير: فأنا أكفر من عرف دين الرسول، ثُمَّ بعد ما عرفه سبه، ونهى الناس عنه، وعادى من فعله، فهذا: هو الذي أكفر، وأكثر الأمة -ولله الحمد- ليسوا كذلك[3].

وأما القتال: فلم نقاتل أحدًا إِلَى اليوم، إلا دون النفس والحرمة، وهم الذين أتونا في ديارنا، ولا أبقوا ممكنًا[4]، ولكن: قد نقاتل بعضهم على سبيل المقابلة، وجزاء سيئة سيئة مثلها، وكذلك من جاهر بسب دين الرسول بعد ما عرف، فإنا نبين لكم: أن هذا هو الحق، الذي لا ريب فيه، وأن الواجب إشاعته في الناس،

---

(١) انظر إِلَى هذا التمرد والعناد على كتاب الله، وسنة رسوله، ومنهج الصحابة العظماء والسلف الكرماء

(٢) وانظر إِلَى هذا التمرد والعناد أيضًا حَتَّى على كتب المتأخرين بعد تنزل الإمام مُحَمَّد معهم إِلَى هذا المستوى، فأي مبالغة في إقناع هؤلاء المتمردين، وأي حرص على هدايتهم -أي: تنزل معهم- يفوق هذا الذي قام به الإمام مُحَمَّد بعد شيخ الإسلام بن تيمية وتلاميذه، ألا بعدًا وسحقًا للمعاندين المستكبرين

(٣) ولا أظلم مِمَّن يفتري عليه أنه يكفر على طريقة الخوارج، وأنه يكفر عموم المسلمين.

(٤) هل يلام الإمام مُحَمَّد وأنصاره بعد كل هذا في قتال هؤلاء الضالين المعتدين.

وتعليمه النساء والرجال.

فرحم اللَّه من أدى الواجب عليه، وتاب إِلَى اللَّه، وأقر على نفسه، فإن التائب من الذنب كمن لا ذنب له.

ونسأل اللَّه أن يهدينا وإياكم لما يحبه ويرضاه.

٢- وكتب إِلَى إسماعيل الجراعي كتابًا من ضمنه قوله: «فما تسأل عنه من الاستقامة على الإسلام فالفضل لله، وقال رسول اللَّه ﷺ: «بدأ الإسلام غريبًا، وسيعود غريبًا كما بدأ».

وأما القول: أنا نكفر بالعموم، فذلك من بُهتان الأعداء، الذين يصدون به عن هذا الدين، ونقول: ﴿سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٦].

وأما الصالحون: فهم على صلاحهم ﵃، ولكن نقول: ليس لَهم شيء من الدعوة، قال الله: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾.

وأما المتأخرون -رحِمهم الله-: فكتبهم عندنا، فنعمل بما وافق النص منها، وما لا يوافق النص لا نعمل به.

فاعلم -رحِمك الله-: أن الذي ندين به، وندعو الناس إليه: إفراد اللَّه بالدعوة، وهي دين الرسل، قال الله. ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ [البقرة: ٨٣].

فانظر -رحِمك الله-: ما أحدث الناس من عبادة غير اللَّه، فتجده في الكتب[١]، جعلني اللَّه وإياك مِمَّن يدعو إِلَى اللَّه على بصيرة، كما قال اللَّه لنبيه مُحَمَّد ﷺ: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [يوسف: ١٠٨].

وصلى اللَّه على مُحَمَّد، وعلى آله وصحبه وسلم.

---

(١) الظاهر أنه يعني كتبًا أرسلها إليه، ولعله يريد أيضًا كتبًا أخرى من كتب العلماء أحال إليها.

٣- وسئل الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب -رحمه الله تعالى- عما يقاتل عليه؟ وعما يكفر الرجل به؟

فأجاب: «أركان الإسلام الخمسة: أولها الشهادتان، ثُمَّ الأركان الأربعة، فالأربعة إذا أقر بها وتركها تهاونًا، فنحن وإن قاتلناه على فعلها، فلا نكفره بتركها، والعلماء: اختلفوا فِي كفر التارك لَها كسلاً من غير جحود، ولا نكفر إلا ما أجمع عليه العلماء كلهم، وهو: الشهادتان[1].

وأيضًا: نكفره بعد التعريف إذا عرف وأنكر، فنقول: أعداؤنا معنا على أنواع ثُمَّ ذهب يبين هذه الأنواع». الدرر السنية (١/ ١٠٢).

ومن ذلك (ص ١٠٤) قوله: وأما الكذب والبهتان، فمثل قولهم: إنا نكفر بالعموم، ونوجب الهجرة إلينا على من قدر على إظهار دينه، وإنا نكفر من لَم يكفر، ومن لَم يقاتل، ومثل هذا وأضعاف أضعافه، فكل هذا من الكذب والبهتان، الذي يصدون به الناس عن دين الله ورسوله، وإذا كنا لا نكفر من عبد الصنم الذي على عبد القادر، والصنم الذي على قبر أحمد البدوي وأمثالهما؛ لأجل جهلهم، وعدم من ينبههم، فكيف نكفر من لَم يشرك بالله إذا لَم يهاجر إلينا، أو لَم يكفر ويقاتل: ﴿سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ﴾ [النور ١٦][2].

٤- وكتب رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَى مُحَمَّد بن عيد كتابًا بيّن فيه دعوته رَحِمَهُ اللَّهُ من ضمن هذا الكتاب قوله: ولكن قبل الكلام اعلم أنِّي عرفت بأربع مسائل:

الأولَى: بيان التوحيد مع أنه لَم يطرق آذان أكثر الناس.

الثانية. بيان الشرك، ولو كان فِي كلام من ينتسب إِلَى العلم أو العبادة من دعوة غير الله، أو قصده بشيء من العبادة، ولو زعم أنَّهم يريدون أنَّهم شفعاء عند الله، مع أن أكثر الناس يظن أن هذا من أفضل القربات، كما ذكرتم عن العلماء أنَّهم يذكرون أنه قد وقع فِي زمانِهم.

---

(١) انظر إِلَى هذا التثبت فِي التكفير.

(٢) انظر إِلَى هذا التثبت فِي التكفير.

الثالثة: تكفير من بان له أن التوحيد هو دين اللَّه ورسوله، ثُمَّ أبغضه ونفر الناس عنه، وجاهد من صدق الرسول فيه، ومن عرف الشرك وأن رسول اللَّه ﷺ بعث بإنكاره، وأقر بذلك ليلاً ونهارًا، ثُمَّ مدحه وحسنه للناس، وزعم أن أهله لا يخطئون، لأنَّهم السواد الأعظم.

وأما ما ذكر الأعداء عنّي أنّي أكفر بالظن وبالموالاة، أو أكفر الجاهل الذي لَم تقم عليه الحجة، فهذا بُهتان عظيم، يريدون به تنفير الناس عن دين اللَّه ورسوله[1].

الرابعة: الأمر بقتال هؤلاء خاصة، حتَّى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله، فلما اشتهر عنّي هؤلاء الأربع، صدقني من يدعي أنه من العلماء في جَميع البلدان في التوحيد، وفي نفي الشرك، وردوا عليَّ التكفير والقتال». الدرر السنية. (١٠/ ١١٢)[2].

ومن ذلك أيضًا قوله (ص ١١٤): «فلما أظهرت تصديق الرسول ﷺ فيما جاء به، سبوني غاية المسبة، وزعموا أنّي أكفر أهل الإسلام، وأستحل أموالَهم، وصرحوا أنه لا يوجد في جزيرتنا رجل واحد كافر، وأن البوادي يفعلون من النواقض، مع علمهم أن دين الرسول عند الحضر[3]، وجحدوا كفرهم، وأنتم تذكرون أن من رد شيئًا مِمَّا جاء به الرسول بعد معرفته أنه كافر

فإذا كان المويس، وابن إسماعيل، والعديلي، وابن عباد وجَميع أتباعهم[4] كلهم على هذا، فقد صرحتم غاية التصريح أنَّهم كفار مرتدون، وإن ادعى مدع أنَّهم يكفرونَهم، أو ادعى أن جَميع البادية لَم يتحقق من أحد منهم من النواقض شيئًا، أو

---

(١) انظر كيف يفتري الضالون على هذا الإمام أنه يكفر بالظن، وواقعه خلاف ذلك، وأنه يكفر الجاهل الذي لَم تقم عليه الحجة، وواقعه خلاف ذلك، بل هو يبذل أقصى جهوده في التبيين والتوضيح لما يدعو إليه من التوحيد، ثُمَّ لا يكفر إلا من قامت عليه الحجة، فأي بلاء فوق هذا البلاء.

(٢) من العجائب أن يصدقه هؤلاء العلماء في جَميع البلدان في التوحيد ونفي الشرك، وأن يردوا عليه القتال بعد قيام الحجة، ثُمَّ يحاربونه، ويمدحون الشرك ويحسنونه.

(٣) يعني أن أهل البوادي يعلمون أن دين الإسلام عند أهل المدن، وهم يتعمدون مخالفته بارتكاب الشركيات وإنكار البعث إلَى نواقض كثيرة، راجع كتاب «روضة الأفكار» لابن غنام ترتيب ناصر الدين الأسد (ص٣٠٧) وغيره.

(٤) هؤلاء من خصوم الشيخ مُحَمَّد، وخصوم الدعوة.

ادعى أنَّهم لا يعرفون أن دين الرسول خلاف ما هم عليه، فهذا كمن ادعى أن ابن سليمان، وسويد، وابن دواس وأمثالَهم[1]، عباد زهاد فقراء، ما شاخوا في بلد قط، ومن ادعى هذا فأسقط الكلام معه.

ونقول ثانيًا: إذا كانوا أكثر من عشرين سنة يقرون ليلاً ونَهارًا سرًّا وجهارًا أن التوحيد الذي أظهر هذا الرجل هو دين اللَّه ورسوله، لكن الناس لا يطيعوننا، وأن الذي أنكره هو الشرك، وهو صادق في إنكاره، ولكن لو يسلم من التكفير والقتال[2] كان على الحق، هذا كلامهم على رءوس الأشهاد، ثُمَّ مع هذا يعادون التوحيد ومن مال إليه العداوة الَّتِي تعرف، ولو لَم يكفر ويقاتل، وينصرون الشرك نصر الذي تعرف، مع إقرارهم بأنه مشرك، مثل كون المويس، وخواص أصحابه ركبوا وتركوا أهليهم وأموالهم إِلَى أهل قبة الكواز، وقبة رجب سنة، يقولون: إنه قد خرج من ينكر قبيكم وما أنتم عليه، وقد أحل دماءهم وأموالهم، وكذلك ابن إسماعيل، وابن ربيعة، والمويس أيضًا بعدهم بسنة، رحلوا إِلَى أهل قبة أبِي طالب، وأغروهم بِمن صدق النَّبِي ﷺ، وأحلوا دماءنا وأموالنا، حَتَّى جرى على الناس ما تعرف، مع أن كثيرًا منهم لَم يكفر ولَم يقاتل.

وقررتم: أن من خالف الرسول ﷺ في عشر معشار هذا، ولو بكلمة، أو عقيدة قلب، أو فعل، فهو كافر[3]، فكيف بِمن جاهد بنفسه وماله وأهله، ومن أطاعه في عداوة التوحيد، وتقرير الشرك؟.

---

(١) هؤلاء من خصوم الشيخ مُحَمَّد، وخصوم الدعوة.

(٢) عجب لدين هؤلاء وعقولهم، عشرون سنة يقرون فيها ليلاً ونَهارًا أن التوحيد الذي أظهره الإمام مُحَمَّد هو دين اللَّه ورسوله، ويعترفون بأن من يدافعون عنهم والعرب في الشرك وإنكار التوحيد، وأنَّهم لا ينقادون للناصحين، ثُمَّ ينكرون عليه أن يكفرهم ويقاتلهم بعد قيام الحجة والبرهان، وظهور دين اللَّه للعيون، أين هؤلاء المعارضون من قتال من امتنع عن أداء الزكاة؟ فكيف بِمن جحد معنَى لا إله إلا اللَّه وعبد غير اللَّه، بل ولَم يصل، ولَم يزك، بل وهناك كثير منهم ينكرون البعث، أين هؤلاء مِمَّا قرره علماء الإسلام أن قومًا لو امتنعوا عن أداء شعيرة من شعائر الإسلام لوجب على المسلمين قتالهم؟!.

(٣) هذا أحد خصوم الشيخ قرر أن من خالف الرسول ﷺ في عشر معشار ما عليه أهل الضلال فهو كافر، ثُمَّ يخاصمه فيمن يخالف الرسول في الكثير الكثير، ويخاصمه فيمن يجاهد الشيخ وأنصاره بنفسه وماله، بغضًا للتوحيد، ونصرًا للشرك، فهل بعد هذا من بلاء ويحر؟! وهذه النوعيات موجودة إِلَى الآن.

٥- وقال الشيخ عبد اللَّه ابن الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب -رحِمه اللَّه تعالى- ، يحدث عن نعمة اللَّه ﷻ عليهم حين دخلوا مكة بغير قتال في أيام الإمام سعود بن عبد العزيز قال خلال حديثه : «إن أمير مكة أعد العدة لقتالهم ، غير أنَّهم لَمَّا رأوا زحف جنود الموحدين ألقى اللَّه الرعب في قلوبهم ، فتفرقوا شذر مدر . . .

ثُمَّ قال: بذل الأمير حينئذ الأمان لمن بالحرم الشريف، ودخلنا وشعارنا التلبية ، آمنين محلقين رءوسنا ومقصرين ، غير خائفين من أحد من المخلوقين ، بل من مالك يوم الدين ، ومن حين دخل الجند الحرم ، وهو على كثرتهم مضبوطون ، متأدبون ، لَم يعضدوا به شجرًا ، ولَم ينفروا صيدًا ، ولَم يريقوا دمًا إلا دم الهدي ، أو ما أحل اللَّه من بَهيمة الأنعام على الوجه المشروع»[1] . الدرر السنية (١/ ٢٢٢) .

إِلَى أن قال: فإن قال قائل -منفر عن قبول الحق والإذعان له-: «يلزم من تقريركم ، وقطعكم في أن من قال: يا رسول اللَّه أسألك الشفاعة . أنه مشرك مهدر الدم، أن يقال. بكفر غالب الأمة، ولاسيما المتأخرين؛ لتصريح علمائهم المعتبرين : أن ذلك مندوب ، وشنوا الغارة على من خالف في ذلك! .

قلت : لا يلزم؛ لأن لازم المذهب ليس بِمذهب ، كما هو مقرر ، ومثل ذلك : لا يلزم أن نكون مجسمة ، وإن قلنا بجهة العلو ، كما ورد الحديث بذلك .

ونحن نقول فيمن مات: تلك أمة قد خلت، ولا نكفر إلا من بلغته دعوتنا للحق، ووضحت له المحجة، وقامت عليه الحجة، وأصر مستكبرًا معاندًا، كغالب من نقاتلهم اليوم، يصرون على ذلك الإشراك، ويَمتنعون من فعل الواجبات، ويتظاهرون بأفعال الكبائر المحرمات، وغير الغالب[2]، إنَّما نقاتله

---

(١) أليس في هذا أكبر دليل على أن حملة هذه الدعوة من أشد الناس اتباعًا لرسول اللَّه ﷺ، وتَمسكًا بهديه وأخلاقه، وحسن معاملته، واحترام محرماته وشعائره

(٢) ما أشد فجور خصوم هذه الدعوة العظيمة، الذين يفترون على حملتها ما هم منه براء، وما هم أبعد الناس عنه من أنَّهم يكفرون المسلمين، ويستحلون دماءهم، وكثير منهم يعلم أن فقهاء الإسلام يكفرون بدون ما كفر به حملة هذه الدعوة بعد قيام الحجة

ويوجب فقهاء السلف: قتال من وقع فيما هو دون من قاتلهم الإمام مُحمَّد وأنصاره

انظر إِلَى بيان هذا الإمام وما ينطوي عليه من فقه، وحكمة، وبيان، وبُعد عما يفتريه الظالمون على هذه الدعوة وأعلامها .

لمناصرته من هذه حاله، ورضاه به، ولتكثير سواد من ذكر، والتأليب معه، فله حينئذ حكمه في قتاله، ونعتذر عمن مضى بأنَّهم مخطئون معذورون؛ لعدم عصمتهم من الخطأ، والإجماع في ذلك ممنوع قطعًا، ومن شن الغارة فقط غلط». الدرر السنية (١/ ٢٣٤).

٦- وقال الشيخ عبد الرحمن بن حسن حفيد الإمام مُحَمَّد -رحِمهم الله-: «وقال شيخنا شيخ الإسلام مُحَمَّد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ: سألني الشريف عما نقاتل عليه، وما نكفر به؟

فقال في الجواب: إنا لا نقاتل إلا على ما أجمع عليه العلماء كلهم، وهو الشهادتان بعد التعريف، إذا عرف ثُمَّ أنكر، فنقول: أعداؤنا معنا على أنواع[1] ثُمَّ ذكر هذه الأنواع». الدرر السنية (١١/ ٣١٧).

٧- وقال الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن -رحِمهم الله- مستنكرًا وموبِّخًا بعض الناس مِمَّن يتكلم في التكفير بجهل، ومنهم عبد العزيز الخطيب قال: «وأخبرتُهم ببراءة الشيخ من هذا المعتقد والمذهب، وأنه لا يكفر إلا بِما أجمع المسلمون على تكفير فاعله من الشرك الأكبر، والكفر بآيات الله ورسله، أو بشيء منها بعد قيام الحجة[2] وبلوغها المعتبر، كتكفير من عبد الصالحين، ودعاهم مع الله، وجعلهم أندادًا له فيما يستحقه على خلقه من العبادات والإلهية، وهذا مجمع عليه أهل العلم والإيمان، وكل طائفة من أهل المذاهب المقلدة، يفردون هذه المسألة بباب عظيم، يذكرون فيه حكمها، وما يوجب الردة ويقتضيها، وينصون على الشرك، وقد أفرد ابن حجر هذه المسألة بكتاب سماه: «الإعلام بقواطع الإسلام». الدرر السنية (١/ ٤٦٧).

٨- وقال الشيخ سليمان بن سحمان في كتابه «الضياء الشارق» (ص ٣٥):

---

(١) انظر ماذا يريد خصوم هذه الدعوة وأهلها، فهذا الإمام مُحَمَّد يصرح على رءوس الملأ أنه لا يقاتل إلا على ما أجمع عليه العلماء، وبعد أن يعرف الخصم الحق ثُمَّ يعاند.

(٢) وفي كلام الإمام عبد اللطيف تأكيد لكلام أبيه وجده أنَّهم لا يكفرون إلا بِما أجمع عليه المسلمون بعد قيام الحجة

«فمن أنكر التكفير جملة فهو محجوج بالكتاب والسنة، ومن فرق بين ما فرق الله ورسوله من الذنوب، ودان بحكم الكتاب والسنة وإجماع الأمة في الفرق بين الذنوب والكفر فقد أنصف ووافق أهل السنة والجماعة، ونحن لَم نكفر أحدًا بذنب دون الشرك الأكبر الذي أجمعت الأمة على كفر فاعله إذا قامت عليه الحجة، وقد حكى الإجماع على ذلك غير واحد، كما حكاه في «الإعلام» لابن حجر الشافعي».

ثُمَّ قال -رادًا لِمَا يقول الخصم-: «إن تكفير المسلم أمر غير هين، وإنه قد أجمع العلماء -منهم الشيخ ابن تيمية وابن القيم- على أن الجاهل والمخطئ من هذه الأمة ولو عمل ما يجعل صاحبه مشركًا أو كافرًا يعذر بالجهل والخطأ، حَتَّى تبين له الحجة بيانًا واضحًا لا يلتبس على مثله.

فيقال في جوابه: أما تكفير المسلم فقد قدمنا أن الوهابية لا يكفرون المسلمين، والشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ من أعظم الناس توقفًا وإحجامًا عن إطلاق الكفر، حَتَّى أنه لَم يجزم بتكفير الجاهل الذي يدعو غير الله من أهل القبور أو غيرهم إذا لَم يتيسر له من ينصحه، ويبلغه الحجة الَّتِي يكفر تاركها».

قال في بعض رسائله: «وإن كنا لا نكفر من عبد قبة الكواز لجهلهم وعدم من ينبههم[1]، فكيف من لَم يهاجر إلينا؟!».

وقال: «وقد سئل عن مثل هؤلاء الجهال فقرر أن من قامت عليه الحجة، وتأهل لمعرفتها يكفر بعبادة القبور، وأما من أخلد إِلَى الأرض واتبع هواه فلا أدري ما حاله». الضياء الشارق (ص ١٦٧).

---

(١) وهذا العلامة ابن سحمان يؤكد أن من منهج الإمام مُحَمَّد رَحِمَهُ اللهُ وأتباعه البعد والابتعاد عن التكفير، والتوقف والإحجام عنه إِلَى الدرجة الَّتِي ذكرها ابن سحمان وغيره، وإن تكذيب هؤلاء الأئمة الأعلام الصادقين الثقات لهو التكذيب بالحق الواضح

وإن من يكذب بهذا الحق والصدق لمن جنس أعداء الرسل وتكذيبهم، يصدق عليه قول الله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ وَمَا أَنْتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ وَمَا بَعْضُهُمْ بِتَابِعٍ قِبْلَةَ بَعْضٍ وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذًا لَمِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ١٤٥].

٩- وقال شيخ مشايخنا العلامة مُحَمَّد بن إبراهيم آل الشيخ رَحِمَهُ اللهُ في دفع هذه الشبه عن الإمام المجدد مُحَمَّد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ في شرحه لكتاب كشف الشبهات: «فإن الشيخ رَحِمَهُ اللهُ لَمَّا تصدى للدعوة إِلَى اللهِ، وبيّن ما عليه الكثير من الشرك الأكبر، تصدى بعض الجهال بالتشبيه على جهال مثلهم، وزعموا أن المصنف رَحِمَهُ اللهُ يكفر المسلمين وحاشاه من ذلك؛ بل لا يكفر إلا من عمل مكفرًا، وقامت عليه الحجة، فإنه يكفره، فقصد كشف تلك الشبه المشبهة على الجهال وردها وإن كانت أوهى من خيوط العنكبوت لكن تشوش عليهم»[1].

ونبه رَحِمَهُ اللهُ على اشتراط قيام الحجة في (ص٧٥) من هذا الكتاب.

* * *

---

(١) انظر «شرح كتاب كشف الشبهات» للعلامة الشيخ مُحَمَّد بن إبراهيم آل الشيخ (ص٥٠).

مغالطات المالكي
بصرف الناس عن محور الخصومة

قال المالكي في الملحوظة الثانية (ص ١٠-١١):

«وقوله أيضًا في استهلاله (ص ٥-٦): وآخر الرسل مُحَمَّد ﷺ، وهو الذي كسر صور هؤلاء الصالحين، أرسله إِلَى قوم يتعبدون، ويحجون، ويتصدقون، ويذكرون الله.

أقول: هكذا يرسم الشيخ -سامحه الله- صورة جميلة وغير صحيحة عن كفار قريش، ليبني على ذلك تكفير المسلمين.

«يتعبدون، ويحجون، ويتصدقون، ويذكرون الله !!». وهذا قياس مع الفارق الكبير كما سبق شرح ذلك وسيأتي.

ثُمَّ ذكر الصفة الَّتِي من أجلها قاتل الرسول ﷺ الكفار، وقاتل مُحَمَّد بن عبد الوهاب المسلمين.

فقال: «لكنهم -يعني: كفار قريش- يجعلون بعض المخلوقات وسائط بينهم وبين الله!» يعني: فجاز قتالهم، ويجوز لنا نحن قتالهم للسبب نفسه.

قال المالكي: «سبحان الله -كفار قريش الذين لا يقولون: «لا إله إلا الله»، ولا يؤمنون بيوم القيامة، ولا بالبعث، ولا جنة، ولا نار، ولا يؤمنون بنبي، ويعبدون الأصنام، ويقتلون، ويظلمون، ويشربون الخمور، ويزنون، ويأكلون الربا، ويرتكبون المحرمات مثلهم مثل المسلمين المصلين، الصائمين، الحاجين، المتصدقين، المجتنبين للمحرمات، والفاعلين مكارم الأخلاق...

﴿أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ ۝ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [القلم: ٣٥-٣٦]. لا، ليسوا سواء، المسلمون ليسوا كالكفار حَتَّى وإن تأول علماؤهم وجهل عوامهم، فالتأويل والجهل باب واسع، لكن لا يساوى فيه من يقوم بأركان الإسلام مع من ينكرها، ولا يتساوى من يؤمن بالنبي ﷺ نبيًا ورسولاً، ومن يكذبه، ويظنه ساحرًا

أو كاهنًا، ولا يتساوى من يتوسل بالنبي ﷺ، ويتبرك بالصالحين -وإن أخطأ- مع من يرجم النَّبي ﷺ ويقتل الصالحين.

وذهب يذكر فروقًا أخرى مثل الإيمان بالجنة والنار، ومن يقول: لا إله إلا اللَّه ومن لا يقولها، ومن يطلب الشفاعة من الصالحين ومن لا يطلبها... إلخ».

التعليق:

أولاً: إن موضوع الجدال بين الإمام مُحَمَّد وبين خصومه إنَّما هو التوحيد والشرك وهُما موضوعا كتابه: «كشف الشبهات»، فهذا هو محور الخصومة والجدال فِي هذا الكتاب.

فجاء المالكي؛ ليبعد الناس عن محور الخصومة، ويصرف أنظارهم إِلَى أمور أخرى مهمة جدًّا داخلة فِي دعوة الإمام مُحَمَّد، ودعوة كل مصلح ومجدد، ولكنها ليست هي موضوع الصراع والجدال فِي هذا الكتاب.

قال المالكي عن الكفار: «إنَّهم يعبدون الأصنام، ويقتلون، ويظلمون، ويشربون الخمور، ويزنون، ويأكلون الربا، ولا يؤمنون بجنة ولا نار» ونقول: نعم هم كذلك.

وقوله: «المصلين، الصائمين، المزكين، الحاجين.... إلخ».

وهذه مغالطة وتلبيس، ويؤكد هذه المغالطة وغيرها بالفصل بين موضوع النِّزاع الأساسي وأدلته.

ثانيًا. إن هذه الصفات الَّتِي ذكرتَها للمشركين هي موجودة فِي أهل الضلال الذين عاصروا الإمام مُحَمَّدًا من أنَّهم يقتلون، ويظلمون، ويشركون، ويقطعون الطرق، ويأكلون الربا، ويتركون الصلاة، ويَمنعون الزكاة، ويسلبون، وينهبون، بل وكثير منهم لا يؤمنون بالقرآن ولا بالبعث[1].

ولكن الذين عاصرهم الإمام مُحَمَّد وغيره من الدعاة إِلَى اللَّه، والعالمين باللَّه

---

(١) انظر «تاريخ نجد» تحرير وتحقيق الأستاذ ناصر الدين الأسد لروضة الأفهام لابن غنام (ص٣٠٧).

وحقوقه، واجهوا أقوامًا كثير منهم يعبدون القبور، ويأكلون الربا، ويقتلون، ويسلبون، وينهبون، ويرتكبون الفواحش، ولاسيما غلاة الرفض وغلاة التصوف. . . إلخ، ومع هذه المخازي هم يفعلون ما فعله المشركون الذين بعث فيهم رسول الله ﷺ من دعاء الأموات، والاستغاثة بهم في الشدائد، والذبح، والنذر لَهم، والتوكل عليهم، ورجائهم، واعتقاد النفع والضر فيهم، واعتقاد أنَّهم يعلمون الغيب، فينادونَهم من أبعاد تزيد على آلاف الأميال.

ويعتقدون فيهم ما لا يعتقده المشركون من أنَّهم يتصرفون فِي الكون ويدبرون أمره، ومنهم الغوث، ومنهم الأقطاب والأوتاد والأبدال، هذا كله يعرفه الخاص والعام، وكتب الصوفية طافحة بذلك، وانظر على سبيل المثال «الطبقات» للشعراني، و«جامع كرامات الأولياء» للنبهاني، و«طبقات الأولياء» للشرجي، وديوان عبد الرحيم البرعي، وغيرها من كتب أئمة التصوف والرفض.

واقرأ كتب أهل السنة الَّتِي تنتقد هذه الضلالات، ولا تقتصر على قراءة كتب أهل الضلال والخرافات الَّتِي سببت لك هذا الضياع، ودفعت بك إِلَى محاربة أهل الحق والتوحيد.

وعلى كل حال فجزى اللَّه خيرًا الإمام مُحَمَّدًا، فلقد دعا الناس إِلَى سبيل اللَّه بالحكمة والموعظة الحسنة، وأقام الحجة على مخالفيه بالحجج والبراهين والمراسلات والمؤلفات وبث الدعاة، فلم يستجب كثير منهم للحق وحاربوه، فجاهدهم بحق وعلم، فلو واجه الصحابة الكرام ما واجه الإمام مُحَمَّد لحاربوا أعداءه دون تردد بعد إقامة الحجة عليهم، ولَمَّا دافعوا عنهم كما دافع أئمة الضلال كالحداد، ودحلان، والنبهاني، وابن جرجيس، وابن سحيم، والقباني وأمثالهم من أئمة المالكي الضالين.

ويؤيد هذا الذي أسلفناه من واقع القوم ما ذكره الشوكاني فِي كتابه «البدر الطالع» حيث قال: «ومن دخل تحت حوزته[1] أقام الصلاة والزكاة والصيام وسائر شعائر الإسلام، ودخل فِي طاعته من عرب الشام الساكنين ما بين الحجاز وصعدة

---

(١) يعني الإمام عبد العزيز بن مُحَمَّد بن سعود رَحِمَهُ اللَّهُ.

غالبهم: إما رغبة، وإما رهبة، وصاروا مقيمين لفرائض الدين بعد أن كانوا لا يعرفون من الإسلام شيئًا[1]، ولا يقومون بشيء من الواجبات إلا مجرد التكلم بلفظ الشهادتين على ما في لفظهم من عوج.

وبالجملة: فكانوا في جاهلية جهلاء[2] كما تواترت بذلك الأخبار إلينا، ثُمَّ صاروا الآن يصلون الصلوات لأوقاتها، ويأتون بسائر الأركان الإسلامية عن أبلغ صفاتها»[3].

ويؤيده الكثير من أئمة الإسلام مِمَّن سنذكر كلامهم وموافقتهم للإمام مُحَمَّد رَحِمَهُ اللَّهُ.

* * *

---

(١) تأمل جيدًا كلام الشوكاني هذا ولاسيما قوله: «لا يعرفون من الإسلام شيئًا».

(٢) تأمل قوله: «فكانوا في جاهلية جهلاء» وكيف استدل على ذلك بالتواتر

(٣) نقلاً عن كتاب «مُحَمَّد بن عبد الوهاب مصلح مظلوم مفترى عليه» (ص١١٢) لمسعود الندوي.

طعن المالكي في كتاب التوحيد وكشف الشبهات بما يشبه المدح

قال المالكي (ص ١): «وكتاب التوحيد، أو كتاب كشف الشبهات أو غيرهما من كتب الشيخ إنَّما ألفها بشر يخطئ ويصيب، ولَم يؤلفها ملك ولا رسول، فلذلك من الطبيعي جدًّا أن يخطئ، ولا مانع شرعًا ولا عقلاً من وقوع الأخطاء من الشيخ سواء كانت كبيرة أو صغيرة، كثيرة أو قليلة، فقهية أو عقدية، إيْمانية فإذا جوزنا هذه المقدمة البسيطة سهل الحوار والنقاش.

أما إن لَم نجوز هذه المقدمة، فهذا من الغلو الذي لا يرتضيه الشيخ نفسه، ولا المخلصون من أهل العلم، بل لعل جُلَّ دعوة الشيخ ترتكز على نقض الغلو في الصالحين، وعلى هذا فعدم الإقرار بالمقدمة السابقة يعد انتكاسة سلفية خطيرة، تذهب بجهود الشيخ أدراج الرياح بين محبيه وأتباعه قبل خصومه وأعدائه».

* **التعليق:**

هذا القول معظمه حق أريد به الباطل، فالحق منه يقبل من العلماء الصادقين المنصفين، أما من الجهلة الحاقدين الذين تكذب أعمالهم وتطبيقاتُهم أقوالَهم، فلا يصدقون ولا كرامة، وأما الباطل فمردود وهذا حال كتاباتك.

ومناقشاتك الباطلة الظالِمة للإمام مُحَمَّد تشهد عليك أقوى شهادة أنك بِهذه المقدمات والدعاوى ما تريد بِها إلا الظلم والباطل، وهدم ما قام به هذا الإمام من الجهاد العظيم والتأليفات النافعة الموضحة لدين الله ﷻ عقيدة وأحكامًا، فلو كان عندك شيء من النصح فاتَّجه به إلَى نقض كتب التشيع والرفض الَّتِي امتلأت بالكفر والكذب على الله ورسوله، وعلى أصحاب رسوله، وعلى علماء الإسلام، وامتلأت بالغلو الذي لا يوجد عند اليهود والنصارى، هذا هو العمل الصحيح المطلوب لا أن تذهب إلَى مصابيح مقتبسة من كتاب الله وسنة رسوله تصحح للناس عقائدهم الَّتِي أفسدها دعاة الرفض والتصوف تذهب إلَى هذه المصابيح لتطفئها ليعود الناس إلَى الظلمات والجهل، فهذا من أشد وأقبح أنواع الإفساد في

الأرض، قال تعالى: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾ [الأعراف:٥٦]. فأنت بأعمالك هذه ساع في الإفساد في الأرض بعد إصلاحها، فمن يصدقك في هذه الدعاوى العريضة؟.

وهل رفض السلفيين لظلمك وأباطيلك، وأباطيل أسلافك وافتراءاتكم على الإمام مُحَمَّد وكتبه وأتباعه يعتبر انتكاسة سلفية.

إن الانتكاسة كل الانتكاسة أن يقبلوا منكم هذا الظلم، وهذه الافتراءات، نسأل الله أن يحفظهم، وأن يثبتهم على الحق، فإنهم رغم أنوف الحاقدين أهل الحق والفرقة الناجية والطائفة المنصورة الَّتِي لا يضرها من خذلها، ولا من خالفها من أمثال المالكي وأشياعه، لا يضرهم ذلك إِلَى يوم القيامة.

والله نسأل أن يرد كيد أعدائهم في نحورهم، ويعيدهم إِلَى جحورهم.

ادعى المالكي أنه درس خمس مجلدات من الدرر السنية، وقدم ملحوظات على كشف الشبهات، وادعى أن نسخته السابقة عبارة عن مسودة لا تعبر عن وجهة نظره، وهذا تهرب منه من عمله.

تحدث عن عمله الجديد ثُمَّ قال (ص٢): «وعلى هذا سيتضمن الكتاب عملين رئيسيين:

الأول: قراءة كشف الشبهات.

الثاني: الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب في كتبه ورسائله الأخرى، وهي عبارة عن نماذج من أقواله وآرائه في التكفير، تستدعي المراجعة من طلبة العلم، ولا يضير الشيخ إن أخطأ فكل بني آدم خطاء».

أقول: إن هذا مشروع كبير، دوافعه معروفة، ويحتاج هذا المشروع إِلَى أن تُمد له يد العون من خصوم الدعوة السلفية، ولن يعدم الأعوان من كل الاتجاهات.

وسيقف أنصار الحق لهذا الرجل وأعوانه وكل من وراءه، ووراء غيره من أعداء الحق، سيقفون لَهم بالمرصاد، وسيحبط الله مكايدهم وخططهم، ويهدم صروحهم بمعاول الحق: ﴿وَلَيَنصُرَنَّ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحج:٤٠].

طعون المالكي في الإمام محمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ

عنون المالكي كتابه بقوله: «مُحَمَّد بن عبد الوهاب داعية إصلاحي وليس نبيًّا» وهذا فيه طعن شديد في شخصه، وفي من يسير على نَهجه في العقيدة والمنهج.

قال: «مُحَمَّد بن عبد الوهاب داعية إصلاحي لا خلاف في هذا بين المنصفين من أهل العلم، وإنَّما الخلاف مع فئتين من الناس مع من يكفره، أو يفسقه، أو يشكك في أهدافه، ومع من ينَزله منْزلة الأنبياء المعصومين.

فقولنا: داعية. رد على من يكفره أو يفسقه، وقولنا: ليس نبيًّا. رد على من يغلو فيه».

*** التعليق:**

إن الرجل لمن ألد خصوم الشيخ الإمام مُحَمَّد بن عبد الوهاب، ومن ألد خصوم أنصاره، وهذا واضح جلي من كتابه هذا وغيره

ومن عداوته الواضحة أنه لَم يتوجه بردوده إلَى خصوم الشيخ وخصوم دعوته، بل هو وارث شبهاتِهم وافتراءاتِهم على الشيخ، ويحارب دعوته بِهذه الشبهات والافتراءات الأثيمة، ومن عداوته للشيخ ودعوته أن يرمي أنصار الإمام مُحَمَّد بالغلو فيه، وأن يرميهم بأنَّهم نزلوه منْزلة الأنبياء، وقد كرر هذه الافتراءات في كتابه مِمَّا يدل على حقده على هذا الإمام ودعوته، وعلى من سار على نَهجه.

إن الشيخ وأتباعه لمن أشد الناس مُحاربة للغلو، سواء كان هذا الغلو في الأشخاص -ولو كانوا أنبياء-، فضلاً عن علماء وصلحاء، فضلاً عن ضلاَّل الأغبياء، ولا يوجد فيهم غلو في الشيخ مُحَمَّد ولا غيره -ولله الحمد-.

والمنصفون من العلماء لا يجدون هذا الغلو، ولا يدعونه في أتباع الإمام مُحَمَّد، ولكن المالكي لَمَّا رأى أن أنصار الإمام مُحَمَّد يحترمونه لأجل ما قدمه من بيان وتوضيح لدعوة الرسل ودعوة خاتم النبيين ﷺ، ولأجل ما قدمه من تَجديد شامل لِهذا الدين، لا في جانب من الجوانب فحسب، ومن أجل محاربته للشرك

والخرافات والضلالات، فأعاد بهذا الجهاد للإسلام جدته في ميدان العقيدة، والعبادة، والسياسة، وسائر الميادين.

ولَمَّا كان أنصار الإمام مُحَمَّد يحبونه الحب الشرعي، ويقدرونه التقدير الشرعي؛ لأجل هذه الأعمال الجليلة والجهاد العظيم، ثُمَّ استفادوا من مؤلفاته العظيمة وجهاده كل ذلك غاظ أهل الضلال والبدع، ولاسيما هذا المالكي الشيعي، بل الرافضي المخلط، فدفعه ذلك إِلَى محاربة الإمام مُحَمَّد وكتبه بالكذب والاتِّهامات الباطلة، ودفعه إِلَى محاربة أتباعه، وقذفهم ظلمًا بالغلو؛ لأنهم لا يقبلون افتراءات وأكاذيب خصوم الإمام مُحَمَّد ودعوته، ولَم يقبلوا افتراءات المالكي، فذهب يقذفهم بالغلو، ويكيل لَهم التهم، ويلصق بِهم وبدعوتِهم من التكفير الخارجي الرافضي ما هم منه براء براءة الذئب من دم يوسف ﷺ.

افتراء المالكي على الإمام محمد بانه يرسم صورة زاهية لكفار قريش ويذم الركع السجود من المسلمين

قال المالكي (ص ١٢): «الملحوظ الثالثة:

يقول الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب (ص٧): «وإلا فهؤلاء المشركون -يعني: كفار قريش- يشهدون أن الله هو الخالق وحده، لا شريك له، وأنه لا يرزق إلا هو، ولا يحيي إلا هو، ولا يميت إلا هو، ولا يدبر الأمر إلا هو، وأن جَميع السموات ومن فيهن، والأرضين السبع ومن فيها، كلهم عبيده وتحت تصرفه وقهره...». ثُمَّ سرد الآيات في ذلك.

ثُمَّ قال: «أقول: هنا أيضًا رسم صورة زاهية للمشركين، ولَم يذكر تكذيبهم بالبعث، ولا اعتقادهم أن الذي يهلكهم هو الدهر، ولا اعتقادهم أنَّهم يمطرون بنوء كذا وكذا، ولا أكلهم الربا، وقتلهم النفس، ودفنهم البنات، ولا غير ذلك من المظالم والجرائم، ولا وصفهم للنَّبِي ﷺ بأقبح الأوصاف، وتكذيبهم له، وتعذيبهم المسلمين، وقتلهم المستضعفين[1].

---

(١) هذه الأمور ليست موضع نزاع بين الإمام وخصومه، ولا هي موضع كتابه هذا «كشف الشبهات» فدع عنك التلبيسات

فالشيخ مُحَمَّد أخذ الآيات الَّتِي تدل على إيمانهم على وجه الجملة بأن اللَّه هو الخالق الرازق. . .

مع أن هذه الاعترافات الَّتِي اعترف بِها المشركون قد أجاب عنها بعض العلماء، وذكروا أن المشركين إنَّما اعترفوا بِها من باب «الإفحام والانقطاع»، وليس من باب الاقتناع، ولو كانوا صادقين فِي اعترافهم، لأتوا بلوازم هذا الاعتراف[1].

فلذلك يأمر اللَّه نبيه ﷺ أن يذكِّرهم بلوازم هذا الاعتراف كما فِي قوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾. ﴿قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾؟!. . . . إلخ.

فكأن اللَّه ﷻ يوبخهم بأنَّهم كاذبون، وأنَّهم لا يؤمنون باللَّه ﷻ خالقًا ورازقًا، كما لا يستطيعون فِي الوقت نفسه أن يقولوا: إن الأصنام هي الَّتِي خلقت السموات والأرض!! فبقوا بين الاعتراف بالقول: «انقطاعًا» وممارسة ما يخالفه واقعًا.

والحاصل: أنه لا يجوز للشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ، ولا لغيره أن يذكر فضائل الكفار، ويهمل أخطاءهم، بينما يختار أخطاء المسلمين وينسى فضائلهم!.

ولا يجوز أن نختار الآيات الَّتِي قد نوهم بِها العوام -دون قصد- بأن فيه ثناء على الكفار، ونترك الآيات الَّتِي تذمهم، وتبين كفرهم وظلمهم وتكذيبهم بالبعث. . . إلخ.

لا يجوز أن نقوم بكل هذا حَتَّى نسوغ به قتالنا للمسلمين الركع السجود، بزعمنا أنَّهم مثل الكفار تَمامًا الذين «يصلون، ويحجون، ويتصدقون، ويذكرون اللَّه. . .»! وأننا نقوم بعمل النَّبِي ﷺ نفسه! فهذا غير صحيح، والاعتراف بالخطأ خير من التمادي فِي الباطل، والتائب من الذنب كمن لا ذنب له، ومن رضي

---

(١) كلامك هذا غير صحيح، ولو كان صحيحًا لَمَا حاربت الصحابة والمنهج السلفي وأهله مع ادعاءاتك المتكررة أنك سلفي، ثُمَّ لَم تأت بلوازم هذا الاعتراف من نصرة هذا المنهج والولاء له ولأهله، ودحض أباطيل خصومه من الروافض والصوفية وسائر أهل البدع، تقول هذا على منطقك، وإلا فالشيطان معترف باللَّه وعزته وجلاله وقدرته على البعث، ومع ذلك فهو أكفر الكافرين، واليهود يعلمون أن مُحَمَّدًا رسول اللَّه، يعرفونه كما يعرفون أبناءهم، ومع ذلك هم من أشد الكافرين به وبِما جاء به.

المعصية كان كمن شهدها وشارك فيها أو قريب من ذلك، فلنتق اللَّه، ولا تخدعنا القوة والكثرة عن ديننا، ولا نغتر بكثرة المناصرين في الباطل، فإن هؤلاء لا يَملكون جنة ولا نارًا، ولعل الشيخ الآن أحوج إلى استغفارنا من حاجته إلى نصرة الأخطاء الَّتي وقع فيها، لكننا نغتر بالكثرة والغوغاء».

أقول: لقد ذهب المالكي يرجف على كلام هذا الإمام، ويرد عليه بضلالات الروافض وغلاة الصوفية الجهلة، ومغالطاتهم في تفسير آيات اللَّه الواضحة في أن المشركين في عهد الرسول ﷺ -بل وقبله- يؤمنون بتوحيد الربوبية، ويشركون باللَّه في توحيد الألوهية، كما قال تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦]. وكما قال تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ [العنكبوت: ٦١]. ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّن نَّزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ مِن بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٣].

ويخالف المفسرين سلفهم وخلفهم، حيث يقررون أن هذه الآيات إنَّما تدل على توحيد الربوبية، وأن اللَّه -تبارك وتعالى- ما يريد بِها إلا إلزام المشركين بشيء يعترفون به، ولا يجحدونه، ولا يكابرون فيه، ويريد اللَّه بذلك إقامة الحجة عليهم، وحملهم على التسليم بتوحيد الألوهية ما داموا يعتقدون أن اللَّه هو الخالق لِهذا الكون ومدبره.

١- قال الإمام ابن جرير رحمه الله المتوفى سنة (٣١٠هـ) في تفسير قول اللَّه تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ (٢١/ ١١-١٢) يقول -تعالى ذكره-: «ولئن سألت يا مُحَمَّد هؤلاء المشركين باللَّه من خلق السموات والأرض، فسواهن، وسخر الشمس والقمر لعباده يجريان دائبين لمصالح خلق اللَّه؟ ليقولن: خلق ذلك وفعله اللَّه، فأنَّى يؤفكون، يقول -جل ثناؤه-: فأنَّى يصرفون عمن صنع ذلك، فيعدلون عن إخلاص العبادة له».

٢- وقال أبو مُحَمَّد البغوي المتوفى سنة (٥١٦ هـ) في تفسيره (٣/ ٤٧٤):

«قوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم﴾ -يعني: كفار مكة- ﴿مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ۝ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَهُ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾.

﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّن نَّزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ مِن بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾. على أن الفاعل لهذه الأشياء هو الله، ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٣]. وقيل: قل: الحمد لله على إقرارهم لزوم الحجة عليهم، ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ ينكرون التوحيد مع إقرارهم أنه الخالق لهذه الأشياء».

٣- وقال ابن كثير المتوفى سنة (٧٧٤هـ) في تفسير القرآن العظيم (٦/ ٣٠١):

«﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ۝ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَهُ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ۝ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّن نَّزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ مِن بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [العنكبوت: ٦١-٦٣].

يقول تعالى مقررًا أنه لا إله إلا هو: لأن المشركين -الذين يعبدون معه غيره- معترفون أنه المستقل بخلق السموات والأرض والشمس والقمر، وتسخير الليل والنهار، وأنه الخالق الرازق لعباده ومقدر آجالهم، واختلافها واختلاف أرزاقهم ففاوت بينهم، فمنهم الغني والفقير، وهو العليم بما يصلح كلاً منهم، ومن يستحق الغنى ممَّن يستحق الفقر، فذكر أنه المستبد بخلق الأشياء المتفرد بتدبيرها، فإذا كان الأمر كذلك فلم يعبد غيره؟ ولَم يتوكل على غيره؟ فكما أنه الواحد في ملكه فليكن الواحد في عبادته، وكثيرًا ما يقرر تعالى مقام الإلهية بالاعتراف بتوحيد الربوبية، وقد كان المشركون يعترفون بذلك، كما كانوا يقولون في تلبيتهم: «لبيك لا شريك لك، إلا شريكًا هو لك، تملكه وما ملك».

٤- وقال أبو الحسن الواحدي في تفسير الوسيط (٣/ ٤٢٥) في تفسير هذه الآية: «﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم﴾ -يعني: كفار مكة- ﴿مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾. أي: الله خلقها، يقرون بأنه خالق السموات والأرض.

﴿قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ أي: احمد الله على إقرارهم؛ لأن ذلك يلزمهم الحجة،

ويوجب عليهم التوحيد، ثُمَّ قال: ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾. توحيد ربهم مع إقرارهم بأنه خلق الأشياء، وأنزل المطر، والمراد بالأكثر الجميع».

٥- وقال البيضاوي في تفسير هذه الآية من تفسيره (٣/ ٤٢): ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ﴾. المسئول عنهم: أهل مكة، ﴿لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾. لما تقرر في العقول من وجوب انتهاء الممكنات إلى واحد واجب الوجود، ﴿فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾. يصرفون عن توحيده بعد إقرارهم بذلك».

٦- وقال جلال الدين المحلي في تفسير الجلالين (ص ٥٢٩): «﴿وَلَئِن﴾. لام القسم ﴿سَأَلْتَهُم﴾. أي: الكفار ﴿مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾. يصرفون عن توحيده بعد إقرارهم بذلك». وأقره صاحب الفتوحات الإلهية الشهير بالجمل انظر (٣/ ٣٨٢).

٧- وقال أبو السعود في تفسيره (٤/ ٣٤٥): «﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم﴾. أي: أهل مكة ﴿مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾. إذ لا سبيل لهم إلى إنكاره، ولا إلى التردد فيه: ﴿فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾. إنكار واستبعاد من جهته تعالى؛ لتركهم العمل بموجبه، أي: فكيف يصرفون عن الإقرار بتفرده تعالى في الإلهية مع إقرارهم بتفرده تعالى فيما ذكر من الخلق والتسخير».

وانظر أقوال المفسرين الآتية أسماؤهم وأسماء تفاسيرهم، فإنَّهم كلهم قد اتفقوا في تفسير هذه الآيات الَّتي توضح أن الكفار كانوا معترفين بتوحيد الربوبية، وأن الله يحملهم على الإقرار بتوحيد الألوهية بناء على إيمانهم بتوحيد الربوبية.

٨- تفسير ابن عطية الأندلسي (١١/ ٤١٥).

٩- تفسير أبي حيان الأندلسي البحر المحيط (٧/ ١٥٧).

١٠- تفسير القرطبي (١٣/ ٣٦١).

١١- تفسير الرازي (٢٥/ ٩٠-٩١).

١٢- تفسير القاسمي (١٣/ ٤٧٦١-٤٧٦٢).

١٣- تجريد البيان لعبد الله بن إبراهيم الأنصاري (٢/ ١٩١).

فهؤلاء المفسرون من سلفيين وغيرهم قد اتفقوا على تفسير الآيات في هذه القضية العظيمة، ولا يخالفهم إلا أعداء التوحيد من خصوم الإمام مُحَمَّد من غلاة الروافض وغلاة الصوفية، ولا يخاصم أهل التوحيد من هؤلاء الغلاة إلا مثل هذا التائه المالكي.

فماذا تقول في هؤلاء المفسرين على اختلاف مذاهبهم؟! هل تقول: إنَّهم مقلدون لابن عبد الوهاب، غالون فيه متمادون في الباطل؟! هل ستقول فيهم: إنَّهم وهابية، كما قال أسلافك البلهاء: إن ابن تيمية وهابي، وقد سبق ابن عبد الوهاب بقرون؟!.

* * *

طعون المالكي الشنيعة في دعوة الشيخ محمد وعد ذلك من حيوية دعوته وقوتها

قال المالكي فِي (ص٧) بعد اتِّهامات جريئة بالتكفير، وإلصاق التكفيريين ظلمًا بالإمام مُحَمَّد ودعوته: «وردي ليس على هذا التيار فقط، وإنَّما يستهدف الرد -بالدرجة الأولَى- أولئك الذين يحاولون أن يركبوا الجملين جميعًا! فيردون على أهل التكفير، ويغلون فِي الدفاع عن أخطاء أئمة الدعوة!.

أو بلغة أخرى تقول: يردون على هؤلاء الشباب الذين كفروا العلماء والحكام بأدلة العلماء الذين كانوا يردون على الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب! ، فكأنَّهم يردون على الشيخ مُحَمَّد بِهذه الطريقة الَّتِي تجمع بين الذكاء والغباء».

ونحن نقول لَهم: إن اللَّه حرم التلون، وهو الظهور بوجهين، وذم النَّبِي ﷺ ذا الوجهين، فإن كنتم رادين على هؤلاء الشباب، فعليكم أن تردوا على بعض الأخطاء فِي التكفير الَّتِي وقع فيها الشيخ مُحَمَّد وبعض علماء الدعوة، وإن كنتم تدافعون عن الشيخ مُحَمَّد وعلماء الدعوة، فيجب أن تدافعوا عن هؤلاء؛ لأنَّهم مقلدون له، ولبعض علماء الدعوة، وستأتِي النماذج.

وأنا -بحمد اللَّه، وإن أساء بِي البعض الظنون- لكن لي وجهًا واحدًا، وأرد على شبهات التكفير سواء قالها خصم أو صديق، طالب علم أو عالم أو عامي.

وردي على هذه الشبهات أراه واجبًا دينيًا مع الاحتفاظ بحق الإسلام للجميع، وحق خاص للشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب باعتباره كان سببًا فِي إيْجاد هذا الكيان الكبير، الذي التقى فيه أبناء هذا الوطن من أقصى الشمال لأقصى الجنوب، ومن أقصى الشرق لأقصى الغرب، فكان الشيخ سببًا -بعد توفيق الله- فِي القضاء على التشرذم والتنازع، مع بث العلم والدعوة للإسلام الخالص النقي من البدع والخرافات، كل هذا شيء نعترف به، ونقدره، ونحب الشيخ لأجله فِي اللَّه، وندعو له، لكن أن تكون هذه المحاسن مانعة من الملحوظات العلمية عليه فلا.

لسبب بسيط وهو أنه بشر يخطئ ويصيب، وعندما يقوم بعض الباحثين بتعقب الشيخ في مسائل أخطأ فيها ليس نهاية الإسلام، ولا يعني القضاء على منجزاتنا العلمية والدعوية بالفشل، وإنَّما من حيوية دعوة الشيخ وقوتها أنَّها تنتج من أبنائها من يتعقب بعض أقواله الَّتي اجتهد فيها فأخطأ، وهذه ميزة العلماء الربانيين أنَّهم يعطون منهجًا، ولا يلزمون أتباعهم باجتهاداتهم، وهذه الدراسة لو يسمح لَها بالنشر لكانت من أكبر الأدلة في الرد على مزاعم الكثير من المسلمين في العالم الذين يتهموننا بالتعصب للشيخ لا للكتاب والسنة».

★ **التعليق:**

أسلوب عجيب يجمع بين الطعن الشنيع لعلماء هذه الدعوة، والاتِّهام الفظيع، ثُمَّ مدح نفسه، ومدح الإمام مُحَمَّد، والإصرار على حربه، والافتراء عليه مع ادعاء محبته، ويرى أن نقده الظالِم دليل على حيوية هذه الدعوة، فما هي هذه الحيوية إذا كان أهلها كلهم خونة ومنافقين، ذوي وجهين، ويركبون الجملين، ولا ينتقدون الأخطاء الفظيعة الَّتي دمرت الأمة؟! أي حيوية هذه الَّتي هذا حالها وحال أهلها؟!

أبا مالكي يقال لك: «رمتني بدائها وانسلت». فلا تفتر على دعوة هذا الإمام الَّتي هي التوحيد الخالص والدين النقي، ولا تلصق بِها مذهب الخوارج الذي يحاربه هذا الإمام وأسلافه وأنصاره بحق وعلم، لا تخلط بين منهجين متضادين كتضاد الظلمات والنور، والظل والحرور، ولا تدع أنك من أبناء هذه الدعوة، وأنت من ألد أعدائها.

يقول المالكي «إن الله حرم التلون، وهو الظهور بوجهين .. إلخ» (ص٨).

أقول: لا ترم غيرك بدائك، فأنت ذو الألوان والوجوه.

فأنت تارة مع الروافض في الطعن في أصحاب مُحَمَّد وأهل السنة، وتارة مع الخرافيين والمرجئة والغلاة، تدافع عن خرافاتِهم وبدعهم الشركية، ومع ذلك تظهر للسلفيين أنك منهم، وتطعن في الإمام مُحَمَّد أشد الطعون الَّتي لا تصدر من أشد الأعداء حقدًا وبغضًا.

وتدعي أنك تحبه وتحترمه، وتدعي أنك ستحتفظ بحق الإسلام العام للجميع، وبحق خاص للشيخ مُحَمَّد، وما عرفت حق الإسلام لأنصاره ومن على منهجه، وأهدرت حق الإمام مُحَمَّد أيَّما إهدار، وتجنيت عليه بأشد أساليب الأعداء، فإذا لَم تكن هذه الأفاعيل الشنيعة تلونًا فليس في الدنيا تلون.

وبعد هذه الأفاعيل الشنيعة يقول: «وأقول -أيضًا-: هذه والله نصيحة محب للشيخ، مقدر لجهوده وعلمه، ولا يجوز أن تسمعوا لمن يشكك في النيات، ويفسر نقدي هذا تفسيرًا خلاف ما دونته هنا، ومن كان عنده شك أنني أكتب لغير مصلحة الإسلام والعلم، ولأهداف غير مشروعة ونحو هذا، فأنا مستعد لمباهلته؛ لنجعل لعنة الله على الكاذبين».

أقول: إنني أقطع بأنك على باطل، وأنك من أهل الأهواء، وأقطع بأنك ظلمت الإمام مُحَمَّدًا، وهوشت عليه بالباطل، وأكاد أجزم بخبث طويتك، وفساد معتقدك، ومستعد لمباهلتك، فنجعل لعنة الله على الكاذبين الذين يؤذون أصحاب مُحَمَّد ﷺ، ويؤذون خيار المسلمين والعلماء الصادقين المخلصين، ويسعون في الأرض فسادًا بعد إصلاحها، والله لا يحب المفسدين.

وجئني بأمثالك لتكون المباهلة شاملة حتَّى يريح الله المسلمين من شر المفسدين.

* * *

سفاهة المالكي على الإمام محمد ومخالفته للمفسرين سلفًا وخلفًا

قال المالكي (ص ١٣): «الملحوظة الخامسة:

قوله (ص٩) في وصف محاسن كفار قريش وغيرهم: «كانوا يدعون اللَّه سبحانه ليلاً ونَهارًا! ثُمَّ منهم من يدعو الملائكة لأجل صلاحهم وقربهم إلَى الله؛ ليستغفروا له، أو يدعو رجلاً صالِحًا مثل: اللات، أو نبيًا مثل: عيسى، وعرفت أن رسول اللَّه ﷺ قاتلهم على هذا الشرك، ودعاهم إلَى إخلاص العبادة. . .

فقاتلهم رسول الله؛ ليكون الدعاء كله لله، والنذر كله لله، والذبح كله لله، والاستغاثة كلها باللَّه، وجَميع العبادات لله. . . . إلخ» اهـ

قال المالكي: «أقول: الكفار لَم يكونوا يدعون اللَّه ليلاً ونَهارًا، وإنَّما يذكرون هبل واللات ومناة، ولو كان يدعون اللَّه ليلاً ونَهارًا لَمَا نَهى نبيه عن عبادة الذين يدعون، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي نُهِيتُ أَنْ أَعْبُدَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ﴾ [الأنعام:٥٦] وقال تعالى -واصفًا حال الكفار ساعة الموت-: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا يَتَوَفَّوْنَهُمْ قَالُوا أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ﴾ [الأعراف:٣٧]. وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ﴾ [الأعراف:١٩٤]. وقال عن الكفار: ﴿قَالُوا رَبَّنَا هَٰؤُلَاءِ شُرَكَاؤُنَا الَّذِينَ كُنَّا نَدْعُو مِن دُونِكَ﴾ [النحل:٨٦].

وغير ذلك كثير من الآيات الَّتِي لَم أشأ تتبعها وهي تخبر عنهم، بخلاف ما أخبر الشيخ، ولَم يكونوا يدعون اللَّه بإخلاص إلا في حال الشدائد، ولو كانوا يدعون اللَّه ليلاً ونَهارًا كما وصفهم الشيخ؛ لغبطهم عليه زهاد الصحابة، فهذه الصورة من الصور الكثيرة الجميلة الَّتِي يَمدح فيها الشيخ كفار قريش، ليس حقًا»[1]

---

(١) ما هذا الأسلوب، تطعن الطعون القاتلة، ثم تروغ وتعث على هذه الطعون، ثم تعود لتعميق هذه الطعون.

فيهم، ولكن ليقارن بينهم وبين مسلمي عصره، ثُمَّ يبني على ذلك تفضيلهم على المسلمين.

ثُمَّ البناء على هذا كله تكفير المسلمين وقتالهم، والذي يجب أن يصحح هنا أن النَّبِي ﷺ قاتل الكفار لأمور كثيرة أهمها الشرك الأكبر بالله، وإخراج المسلمين من ديارهم، وإنكار النبوة، وارتكابُهم المظالِم.... إلخ». اهـ.

★ **التعليق:**

١- أولاً: إن الشيخ يقصد أن مجموع الكفار يذكرون الله ليلاً ونَهارًا، فإذا نظرت إِلَى مَجموع الكفار فِي الجزيرة العربية وخارجها، فلا تَمر لحظة إلا وفيها من يذكر الله فما يَمر لحظة أو يوم إلا ومنهم ذاكرون، ولا يقصد الشيخ أنَّهم ليس لَهم كلهم -أفرادًا وجَماعات- إلا ذكر الله كما يفهم من تَهويل المالكي واستغلاله لِهذه العبارة؛ ليشنع بِها على هذا الإمام، فلو قلنا إنَّهم لا يذكرون الله إلا فِي حال الشدة فقط. لاحتاج هذا الادعاء إِلَى دليل، ولا دليل على ذلك.

وثانيًا: هم فِي مَجموعهم وعلى كثرتِهم لا يخلو وقت من الأوقات من حاجة أو شدة تَمر بكثير منهم تدفعه هذه الحاجة أو الشدة إِلَى ذكر الله ودعائه، فهذا فِي البحر قد يواجه الأخطار، وهذا فِي البر ينهكه العطش، وذاك فِي الجبل يرهقه الصعود والهبوط، وهذا يشتد به الجوع، وهذا يشتد به المرض، وهناك نساء يواجهن مشاكل الحمل والولادة ومرض أطفالِهن، إِلَى أحوال كثيرة تطرأ على مَجموع هؤلاء الكفار، فيتجهون إِلَى الله الذي يعتقدون فِي قرارة أنفسهم أنه لا يكشف الضر سواه.

هذا إن جارينا المالكي على أنَّهم لا يدعون الله إلا فِي حال الشدة، ولا دليل له على هذه الدعوى، فهناك من يَحج، وهناك من يطوف بالبيت، ويذهب فِي أيام الحج إِلَى منًى وعرفات والمزدلفة، وهناك معتمرون منهم من آفاق الجزيرة على امتداد العام.

٢- وهم يؤمنون بأن الله الخالق الرازق، يَملك السمع والأبصار، وينْزل الأمطار، ويحيي الأرض بعد موتِها، ويدبر أمر الكون: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ

ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥]. ﴿أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾ [يونس: ٣١].

هذا ما أخبرنا اللَّه به، فهل يكون اللَّه قد أثنى عليهم؟ أو أن اللَّه يذكر حالَهم هذا ليلزمهم بتوحيد الألوهية، وإفراده بالعبادة، وإخلاص الدين له وحده.

فإن قلت: إن هذا ثناء.

قلنا: الإمام مُحَمَّد اتبع كلام اللَّه.

وإن قلت: يذكر هذا لبيان حالهم، وأن هذا التوحيد لَم يدخلهم في الإسلام، ولَم يحقن دماءهم، وهذا هو الواقع.

قلنا: فأي لوم على الإمام مُحَمَّد أن يأخذ من حالهم ما يحتج به على من حالهم كحال المشركين من دعاء غير اللَّه، والذبح لغير اللَّه، والنذر لَهم، واللجوء إليهم في الشدائد، ويتجهون إلَى اللَّه كما تواترت الأخبار عن القبوريين في الحالة الَّتِي ينسى المشركون فيها آلهتهم، قال تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ ٱلسَّاعَةُ أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ۝ بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِن شَآءَ وَتَنسَوْنَ مَا تُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ٤٠-٤١].

٣- إن لفظ الشرك يدل على أن عبادتَهم منقسمة بين اللَّه وبين معبوداتِهم، كما قال اللَّه تعالى مُخبرًا عن المشركين: ﴿أَجَعَلَ ٱلْءَالِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص: ٥]. وهذا دليل على اعترافهم بألوهية اللَّه، لكنهم يرفضون تخصيصه بالعبادة، ويصرون على اتِّخاذ شركاء له.

٤- قال تعالى ذاكرًا حالهم: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]. فهم يجعلون من عباداتِهم لآلهتهم وسيلة تقربُهم إلَى اللَّه زلفى، فلابد أن يكونوا إذا تقربوا إليهم بعبادة أن يكون اللَّه حاضرًا في أذهانِهم، معتقدين أن ما يطلبونه بيده هو، وإنَّما يتخذون معبوداتِهم وعباداتِهم وسائل، فهم ذاكرون اللَّه كلما توسلوا بآلهتهم، فيصح ما قاله الإمام مُحَمَّد رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

والإمام مُجتهد ناصح، يريد لِهؤلاء الخير، ويريد تخليصهم من حبائل الشرك، وخصومه من دعاة الضلال يريدون لَهم الشر والبوار؛ لأجل مصالحهم،

وحماية مناصبهم، فإن استجابتهم لدعوة الله الحق تسقط منازلهم إذا فهم هذا كله.

فقول المالكي: «الملحوظة الخامسة:

قوله (ص ٩) في وصف محاسن كفار قريش وغيرهم... إلخ، وتهويله على الإمام مُحَمَّد في قوله: يدعون الله ليلاً ونهارًا. وقوله: «الكفار لَم يكونوا يدعون الله ليلاً ونهارًا! وإنَّما كانوا يذكرون هبل واللات ومناة».

كل هذا من الظلم والإفك والمكابرة.

الشيخ يقول هذا لا لغرض دنيوي، وإنَّما لبيان حال المشركين، لا لمدحهم ولكي ينبه حواس ومشاعر وعقول من يخاطبهم إلَى الخطر العظيم الذي وقعوا فيه، وليدركوا أن تعلقهم بتوحيد الربوبية مع ضلالهم في توحيد الألوهية لا يغني عنهم شيئًا، كما لَم يغن شيئًا عن من خاصم الرسول ﷺ في توحيد الألوهية.

رحم الله هذا الإمام المخلص الناصح الذي ما ترك حجة تنبه وتوقظ هؤلاء المنحرفين، ولا وسيلة يستطيعها إلا قدمها لَهم.

والله أسأل أن ينتقم من أعداء التوحيد، وأعداء هذا الإمام المخلص الذين كالوا له التهم، أولئك الضالون الحاقدون، وتابعهم وقلدهم هذا المالكي الظلوم.

* * *

الإمام محمد يلزم خصومه على الطريقة الشرعية والعقلية والمالكي يرفض هذه الإلزامات ويهول عليه بالترهات

قال المالكي: (الملحوظة الرابعة والعشرون:

قوله (ص٤) وكرر نحو هذا (ص٥٧): «هؤلاء أصحاب رسول الله ﷺ قاتلوا بني حنيفة، وقد أسلموا مع النَّبِي ﷺ، وهم يشهدون أن لا إله إلا الله، وأن مُحَمَّدًا رسول الله ﷺ، ويصلون، ويؤذنون.

فإن قالوا: إنَّهم يقولون: إن مسيلمة نبي.

قلنا: هذا هو المطلوب إذا كان من رفع رجلاً إِلَى رتبة النَّبِي ﷺ كفر، وحل ماله ودمه، ولَم تنفعه الشهادتان، ولا الصلاة، فكيف بِمن رفع شَمسان أو يوسف أو صحابيًا أو نبيًا في مرتبة جبار السموات والأرض. . ؟!» اهـ.

ثُمَّ قال: «أقول: هذا الكلام فيه عدة أوهام عجيبة:

الأول: بنو حنيفة ارتدوا مطلقًا، وآمنوا برجل زعموا أنه نبي، وتركوا أوامر النَّبِي ﷺ لأوامره عامدين، وهؤلاء يختلفون عن أناس لا يحبون الصالحين إلا لمحبة هؤلاء الصالحين للنَّبِي ﷺ أو هكذا يظنون، ولا يرفعون أحدًا من الصالحين فوق رتبة النَّبِي ﷺ، ولا يوصلونه لِهذا فضلاً عن جعل أحد الصالحين في رتبة الله ﷻ، فهذا لَم يقل به هؤلاء الناس مطلقًا[1]، ولَم يقل به مسلم عاقل [٢٣] على مر التاريخ، والشيخ يلزم بأشياء لا تلزم، وعلى منهجه يُمكن تكفير من

(١) لَم يقولوه بأفواههم، ولكن باعتقاداتِهم وأعمالِهم الشركية، بغلوهم في الأولياء، واعتقاداتِهم أنَّهم يعلمون الغيب، ويتصرفون في الكون، وباللجوء إليهم في الشدائد، يستغيثون بِهم، ويقدمون لَهم القرابين، كما قال الخميني في كتابه. «الحكومة الإسلامية» (ص٥٢): «وإن للإمام مقامًا محمودًا، ودرجة سامية، وخلافة تكوينية، تخضع لولايتها وسيطرتِها جَميع ذرات هذا الكون، وإن من ضروريات مذهبنا أن لأئمتنا مقامًا لا يبلغه ملك مقرب، ولا نبي مرسل».

بحث عن رزقه عند فلان[1]، أو حلف بالنبي ﷺ، أو حلف بالكعبة، أو غلا في أحد من الصالحين أو غيرهم وهذا خطأ بلا شك.

بل يُمكن على هذا المنهج أن نكفر المغالين في الشيخ الذين لا يخطئونه، ولا يقبلون نقده، الذين يحتجون بأنه أعلم بالشرع، وقد يردون حديثًا صحيحًا أو آية كريمة. .

وعلى هذا نأتي ونقول: هؤلاء رفعوا مقام الشيخ مُحَمَّد إِلَى مقام النبوة أو الربوبية، وعلى هذا فهم كفار مشركون. . . إلخ.

فهذا منهج خاطئ، والمسائل العلمية لا تؤخذ بهذا التخاصم، بل لَهَا طرق معروفة عند المنصفين من عقلاء المسلمين والكفار»[2].

* **التعليق:**

١- أقول: إن قصد الشيخ رفعهم شمسان أو يوسف أو أحد الصحابة أو أحد الأنبياء إِلَى مرتبة جبار السموات والأرض ما يرتكبونه من الشرك في عبادة الله كالمحبة، والخوف، والاستغاثة، والاستعانة ونحوها، فمن فعل هذه الأشياء بالصالحين، أو الأنبياء، فقد ساواهم برب العالمين، ورفعهم إِلَى رتبته تعالى، وتنزه بنص القرآن، قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ ۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾ [البقرة:١٦٥] فلما أحب المشركون اللات والعزى والملائكة كحب الله، وأحب النصارى عيسى كحب الله، كفرهم الله، واعتبر محبتهم هذه عين المساواة بالله، ورفع هؤلاء المحبوبين إِلَى مرتبة جبار السموات والأرض.

فكيف بِمن أضاف إِلَى هذه المحبة الشركية أصنافًا من الشرك أشد منها، كالدعاء، والاستغاثة، والخوف، والرغبة، والرهبة، وزاد أشد منها، وهو اعتقاد

---

(١) إذا بحث عن رزقه عند الأموات، والأحجار، والأشجار فما حكم هذا البحث عندك؟!.

(٢) إن منهجك لمعرق في الباطل، وأنت من أشد أهل الباطل مخاصمة للحق وأهله، وليس منهجك وخصومتك من العلم في شيء.

أن الأولياء يعلمون الغيب، ويتصرفون في الكون، وقال تعالى عن الكفار وهم يختصمون في الجحيم: ﴿قَالُوا وَهُمْ فِيهَا يَخْتَصِمُونَ ﴿٩٦﴾ تَاللَّهِ إِن كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴿٩٧﴾ إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٩٨﴾ وَمَا أَضَلَّنَا إِلَّا الْمُجْرِمُونَ ﴿٩٩﴾ فَمَا لَنَا مِن شَافِعِينَ ﴿١٠٠﴾ وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ ﴿١٠١﴾ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ٩٦-١٠٢].

قال ابن جرير رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسيره (١٩/ ٨٨): «وقوله: ﴿إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾. يقول الغاوون للذين يعبدونهم من دون الله: تالله إن كنا لفي ذهاب عن الحق حين نعدلكم برب العالمين، فنعبدكم من دونه، وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل». وساق إسناده إلى ابن زيد.

وقال ابن عطية في تفسيره (١١/ ١٢٨) في تفسير هذه الآيات: «ثُمَّ وصف تعالى أن أهل النار يختصمون فيها، ويتلاومون، ويأخذون في شأنهم بجدال، ومن جهلهم قولهم لأصنامهم على وجهة الإقرار، وقول الحق. قسمًا بالله إن كنا لفي ضلال مبين في أن نعبدكم وتجعلكم سواء مع الله تعالى الذي هو رب العالمين، وخالقهم، ومالكهم، ثُمَّ عطفوا يردون الملامة على غيرهم، أي: ما أضلنا إلا كبراؤنا، وأهل الحزم، والجرأة، والمكانة .. إلخ».

فهذه التسوية إنَّما هي في اتِّخاذهم أندادًا مع الله في العبادة، وليست اعتقاد أنَّهم يخلقون، ويرزقون، ويدبرون أمر الكون كما يعتقده الخرافيون، فمن فَعَل فعل هؤلاء في صرف الدعاء، والاستغاثة، والمحبة، والخوف، والرجاء وغيرها من أنواع العبادة أو بعضها، فقد اتَّخذ مع الله أندادًا، وسوى هؤلاء الأنداد برب العالمين، وناقض شهادة أن لا إله إلا الله، وهذا أمر معروف من حال القبوريين وكتب أهل الضلال من أئمتهم مشحونة بذلك شاهدة عليهم به، ومع كل هذا الضلال لا يكفر الإمام مُحَمَّد هذه الأصناف إلا بعد إقامة الحجة، وكذلك أنصاره كما بينا ذلك سابقًا مرات وكرات.

٢- قوله: «أقول هذا الكلام فيه عدة أوهام عجيبة.

الأول: بنو حنيفة ارتدوا مطلقًا، وآمنوا برجل زعموا أنه نبي، وتركوا أوامر النَّبي ﷺ لأوامره، وهؤلاء يختلفون عن أناس لا يحبون الصالحين إلا لمحبة

هؤلاء الصالحين للنبي ﷺ، أو هكذا يظنون، ولا يرفعون أحدًا من الصالحين فوق رتبة النَّبِي ﷺ، ولا يوصلونه لِهذا فضلاً عن جعل أحد الصالحين فِي رتبة اللَّه ﷻ، فهذا لَم يقل به هؤلاء الناس مطلقًا، ولَم يقل به مسلم عاقل على مر التأريخ».

★ أقول:

(١) يفهم من كلام المالكي أنه لا يكون الإنسان مرتدًا إلا إذا كان على غرار قوم مسيلمة، يؤمنون بنبوة إنسان، ويخالفون أوامر النبي من أجله، وهذا جهل مطبق بأنواع الردة وأسبابها، فلو أن رجلاً ادعى فِي إنسان أنه يعلم الغيب، ويتصرف فِي الكون؛ لوقع فِي الكفر الأكبر، وإذا أقيمت عليه الحجة فأبَى أن يرجع عن قوله فهو مرتد، ولو سب اللَّه أو رسوله مع إيْمانه باللَّه ورسوله لكفر وخرج عن دائرة الإسلام، ولو استهزأ باللَّه، أو برسوله، أو أحد الأنبياء، أو بالقرآن، أو آية منه لكفر باللَّه تعالى، ولو دعا غير اللَّه، أو استغاث به، أو ذبح له، أو نذر له لكان مرتكبًا كفرًا وشركًا باللَّه ﷻ.

وينبغي للجاهل أن يقرأ أبواب الردة فِي كتب الفقه الإسلامي قبل أن يخوض فِي هذا الميدان ضد فحول أهل العلم ومنهم الإمام مُحَمَّد رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٢) وقوله: «وهؤلاء يختلفون عن أناس لا يحبون الصالحين إلا لمحبة هؤلاء للنبي ﷺ أو هكذا يظنون».

يدل على جهل مفرط فِي البدهيات الإسلامية، فلو قال النصارى: لماذا تكفروننا، معشر المسلمين ونحن ما عبدنا عيسى إلا لأنه يحب الله؟ ولو قال المشركون: لماذا تكفروننا ونحن نعبد الملائكة لأنهم يحبون الله؟ ثُمَّ ماذا يقول المالكي فِي الروافض الذين قالوا - إن من ضروريات مذهبنا أن الأئمة بلغوا منْزلة عند اللَّه لا يبلغها ملك مقرب، ولا نبي مرسل. ثُمَّ يدعونَهم، ويستغيثون بِهم فِي الشدائد، ويعتقدون فيهم أنَّهم يعلمون الغيوب كلها ماضيها وحاضرها ومستقبلها، بل تجاوزوا بِهم هذه المرتبة إلَى مرتبة الربوبية، فقالوا: «إن للإمام سلطة تكوينية على كل ذرة من ذرات الكون». فماذا أبقوا لله رب العالمين؟! وما هو موقفك منهم؟ إنه التأويل الذي لا يخطر ببالهم.

أما الإمام مُحَمَّد فليس له من المالكي ولا لأتباعه إلا الحرب والطعون الظالمة والتهاويل، ثُمَّ هل هؤلاء الذين تدافع عنهم بعد وقوعهم في هذه الفواقر مسلمون عقلاء؟ أو هم ضلال لا يعقلون وأغبياء؟.

٣- ما قاله الإمام حق من أن قوم مسيلمة أسلموا، وكانوا يشهدون أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، ويصلون، ويؤذنون، ثُمَّ آمنوا بما ادعاه مسيلمة من النبوة، وأن النَّبِي أشركه فيها، فصاروا من شر أهل الردة، ثُمَّ بعد هذا بقوا يصلون، ويؤذنون بناء على إيمانهم بمحمد رسول الله، ومع ذلك فقد اعتبرهم الصحابة والمسلمون كفارًا مرتدين، والشيخ يرد على قوم معاندين مكابرين يقولون: من قال: لا إله إلا الله لا يكفر، ولا يقاتل، ولو اعتقد في الأولياء أنَّهم يعلمون الغيب، ويتصرفون في الكون، ولو نسوا الله عند الشدائد والكروب، ولجئوا إِلَى الأولياء يستغيثون بهم، ويتضرعون إليهم، ويتذللون لَهم؛ لينقذوهم من هذه الشدائد والكروب.

فهؤلاء الذين يفعلون هذه الأفاعيل وغيرها من الشركيات والضلالات لا يجوز في نظر هؤلاء المعاندين أن يطلق عليهم لفظ الشرك، ولو أقيمت عليهم الحجج والبراهين بأن ما هم عليه شرك في الألوهية، وشرك في الربوبية، وعندهم لا يجوز قتالهم مهما بالغ الإمام مُحَمَّد وأهل الحق والتوحيد في بيان ضلالهم وإقامة الحجج والبراهين عليهم.

نعم، ذكرت كتب التاريخ أخبار المرتدين ومنهم مسيلمة، وذكروا من أخباره أنه كان له من يؤذن للصلاة وهو عبد الله بن النواحة، وآخر يقيم الصلاة وهو حجير ابن عمير، وذكر صاحب الفتوح أن اسم مؤذنه حجير[1]، فإما أن تقبل ما قالوه في ردته، وما جرى فيها من قتال وغيره بما فيها الأذان والصلاة، وإما أن ترد الجميع، أما أن تأخذ ما تشاء لتهول به على الإمام مُحَمَّد، وترد ما تشاء للعرض نفسه، فهذا يدل على أنك قد بلغت غاية لا تلحق فيها من اللدد والفجور في الخصومة.

---

(١) تاريخ الطبري (٣/ ٢٨٣)، وفتوح البلدان (ص١٠٠)، والكامل لابن الأثير (٢/ ٣٦١)

٤- قال: «والشيخ يلزم بأشياء لا تلزم، وعلى منهجه يمكن تكفير من بحث عن رزقه عند فلان، أو حلف بالنبي ﷺ، أو حلف بالكعبة، أو غلا في أحد الصالحين أو غيرهم، وهذا خطأ بلا شك، بل يُمكن على هذا المنهج أن نكفر المغالين في الشيخ الذين لا يخطئونه، ولا يقبلون نقده الذين يحتجون بأنه أعلم بالشرع، وقد يردون حديثًا صحيحًا أو آية كريمة....

وعلى هذا نأتي ونقول لهؤلاء: رفعوا مقام الشيخ مُحَمَّد إِلَى مقام النبوة أو الربوبية، وعلى هذا فهم كفار مشركون... إلخ.

فهذا منهج خاطئ، والمسائل العلمية لا تؤخذ بهذا التخاصم، بل لها طرق معروفة عند المصنفين من عقلاء المسلمين والكفار».

أ- أقول: إن الشيخ لا يلزم خصومه إلا على طريقة القرآن الكريم وعلماء المسلمين، وإلزاماته قوية جدًّا وفي موقعها، وقد سلك القرآن هذا المسلك.

ب- الحلف بغير اللَّه كفر أصغر عند العلماء في ضوء القواعد الشرعية، لكن إذا غلا الحالف في المحلوف به، وعظمه كتعظيم الله؛ فإنه حينئذ يقع في الكفر الأكبر.

ج- والغلو في أحد الصالحين إذا كان على نحو ما يعرف عند الروافض والقبوريين من اعتقاد أنَّهم يعلمون الغيب، ويتصرفون في الكون، أو اتجهوا إليهم بشيء من العبادات الَّتي اختص اللَّه بِها كالدعاء، والاستغاثة، والذبح، والنذر، والخوف، والرجاء، والمحبة، والأمور الَّتي لا تنبغي إلا لله، فلا شك أن هذه الأعمال من الكفر الأكبر إن تاب مرتكبها بعد إقامة الحجة عليه، وإلا فهو كافر عدو لله ولرسوله وللمؤمنين وقد تكرر تقرير هذا.

د- أين هم هؤلاء المغالون في الشيخ الذين رفعوه إِلَى مرتبة النَّبِي، أو رفعوه إِلَى مرتبة الربوبية؟ أين يوجد هذا الغلو؟ هل يوجد في كتبهم أو أشرطتهم أو في صحفهم ومَجلاتِهم أين هذا؟ ومتى؟ وأين ردوا حديثًا صحيحًا، أو آية كريْمة تعصبًا وغلوًّا في الشيخ أو في غيره؟!.

لَم تضرب لنا مثالاً واحدًا لِهذا الغلو الشديد الذي ترمي به أتباع الشيخ من أول

كتابك هذا إلَى آخره، وهذا من أكبر الأدلة على أنك كاذب مفتر من أشد الناس جرأة على بُهت الأبرياء.

وهذا وغيره من أقوى الأدلة والبراهين على بعد هؤلاء وبراءتهم، وأن بُهتك هذا من جنس بُهت اليهود لعيسى -عليه الصلاة والسلام- وأمه الصديقة.

فهنيئًا لك أيها المسكين، ولقد كتب فيك أناس، وبينوا جهالاتك وضلالاتك، فأبيت أن تكف عن هذه الجهالات والضلالات.

لقد أسمعت لو ناديت حيًّا ... ولكن لا حياة لمن تنادي

* * *

ومن البلية عذل من لا يرعوي ... عن جهله وخطاب من لا يفهم

* * *

زعم المالكي أن الشيخ محمدًا ارتكب قاصمة في حق خصومه لأنه قال عنهم: «إنهم لا يعلمون معنى لا إله إلا الله» ودحض ذلك

قال المالكي (ص١٥): «الملحوظة العاشرة:

ثُمَّ يقول (ص١٣): «والحاذق منهم -يعني: مِمَّن يدعي الإسلام من علماء المسلمين!- يظن أن معناها لا يخلق، ولا يرزق إلا الله!. ثُمَّ يتبع هذا بقاصمة وهي: فلا خير في رجل جهال الكفار[1] أعلم منه بمعنى لا إله إلا الله؟!».

أقول: سبق الجواب بأن علماء المسلمين في زمانه لا يفسرون الشهادتين كما ذكر هنا -فيما أعلم-، نعم لَهم تأويل بأن التبرك والتوسل لا يناقضها، وهذا شيء آخر، لكن أن يأتي عالم ويزعم أن: «لا إله إلا الله» ليس معناها إلا «لا خالق إلا الله، ولا رازق إلا الله» مع جواز صرف العبادة لغيره، فلا أظن عالِمًا عاقلاً يقول هذا، ومن زعم هذا فعليه الدليل والبرهان.

الملحوظة الحادية عشرة:

ذكر (ص ١٥، ١٦): أن أعداء التوحيد قد يكون عندهم علم[2]، وحجج، وفصاحة... وهذا إقرار منه بأنه يتحدث عن معارضيه من علماء عصره في نجد والحجاز والشام [٢٣]... معهم علم وفصاحة، وقبل هذا ينفي أنَّهم لا يعرفون معنًى لا إله إلا الله[3]!!

★ التعليق:

أولاً: إن كلام الإمام حق، فهم أجهل الناس بِمعنًى: «لا إله إلا الله».؛ ولذا

---

(١) نعم جهال الكفار يعرفون معناها، ولا يلتزمون به، وهؤلاء يجهلون معناها، ويحاربون من يدعوهم إلَى الالتزام به.

(٢) يريد علمهم الفاسد، وعلمهم بغير التوحيد.

(٣) يريد أن يلزم الشيخ بالتناقض، وهيهات، فسترى صدق ما يقول الإمام من جهلهم بِمعنًى: لا إله إلا اللَّه.

فسروها بغير معناها، فقالوا: معناها أنه الخالق الرازق، والقادر على الاختراع أو غير ذلك من التفسيرات البعيدة عن معنى لا إله إلا اللَّه، فضلوا بهذا التفسير، وأضلوا عوام المسلمين، وأوقعوهم في أعمال شركية خطيرة تنافي معنى لا إله إلا اللَّه من الدعاء، والاستغاثة بغير اللَّه، والذبح لغير اللَّه، والطواف، والتعظيم، والذل، والخضوع لغير اللَّه، بل جرهم هذا الضلال إلى الوقوع في الشرك في الربوبية، فقالوا عن بعض الأولياء: إنهم أقطاب يعلمون الغيب، ويتصرفون في الكون، وفوقهم الغوث، وهو أعظم منهم علمًا وتصرفًا... إلخ.

ثانيًا: ولعل من أسباب هذا الانحراف زلة بعض العلماء القدامى من الأشاعرة.

١- قال الأستاذ أبو منصور البغدادي في كتابه أصول الدين (ص١٢٣): «واختلف أصحابنا في معنى الإله، فمنهم من قال: إنه مشتق من الإلهية، وهي قدرته على اختراع الأعيان، وهو اختيار أبي الحسن الأشعري، وعلى هذا يكون الإله مشتقًا من صفة».

فكان هذا التفسير من هؤلاء مصدرًا لبلاء عظيم، وانحراف خطير هو ما واجهه أئمة الإسلام، ومنهم الإمام مُحَمَّد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ.

٢- قال أبو القاسم القشيري في «شرح أسماء اللَّه الحسنى»: باب في معنى «لا إله إلا الله» فلم يفسرها التفسير الصحيح الذي دل عليه القرآن، واللغة، وكلام العلماء ثُمَّ قال: «وأما أقاويل المشايخ في هذه الكلمة، فقد قال بعضهم: إنه نفي ما يستحيل كونه، وإثبات ما يستحيل فقده، ومعنى هذا أن يكون الشريك له سبحانه محالاً، وتقدير العدم لوجوده مستحيلاً».

وقال بعض المشايخ مجيبًا لمن قال له: لِمَ تقول: اللَّه اللَّه. ولا تقول: لا إله إلا الله؟ فقال: «نفي العيب حيث يستحيل العيب عيب»[1].

وكان الدقاق -رحمه اللَّه تعالى- يقول: «إنَّما قول: لا إله إلا اللَّه

---

(١) وهذا إلحاد؛ لأنه لا يريد أن يقول: لا إله إلا اللَّه. ويرى أن ذلك عيب، فنفي الألوهية عن غير اللَّه عنده عيب.

لاستصفاء الأسرار عن الكدورات؛ لأنه إذا قال العبد: لا إله إلا اللَّه. صفا قلبه، وحضر سره؛ ليكون ورود قوله «اللَّه» على قلب منقى، وسر مصفى»[١].

وقال رجل للشبلي: «يا أبا بكر، لَم تقول: اللَّه اللَّه. ولا تقول: لا إله إلا الله؟ فقال: لا أنفي له ضدًا، فصاح وقال: أريد أعلى من ذلك. فقال: أخشى أن أوخذ في وحشة الجحد[٢]. فقال الرجل: أريد أعلى من ذلك. فقال: قال اللَّه تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِى خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأنعام ٩١]. فزعق الرجل وخرجت روحه، فتعلق أولياء الرجل بالشبلي، وادعوا عليه دمه، وحملوه إلَى الخليفة، فخرجت الرسالة إلَى الشبلي من عند الخليفة، فسألوه عن دعواهم فقال الشبلي: «روح صمت، فرنت، فدعيت، فأجابت فما ذنبي». فصاح الخليفة من وراء الحجاب خلوه فلا ذنب له.

وقيل: فمعنى قوله: «لا إله إلا الله» مفتاح الجنة أن العبد إذا كان مطيعًا كان داره في الجنة أشد عمارة، وأكثر زينة، وإذا عصى كان لا يعمر داره، ولا يزول ملكه، ولا يسلب مفتاح الدار مِمَّن لا يعمرها، فكذلك ما دام العبد مخلصًا في قول: لا إله إلا اللَّه كان من أهل الجنة»[٣].

أقول: فهذا هو معنَى «لا إله إلا الله» عند مشايخ القشيري الصوفي الأشعري وعلمائه، وهل هذا هو المعنى الذي بعث اللَّه به جَميع الأنبياء، وجاهدوا الأمم لتحقيقه؟ وجاهد رسول اللَّه ﷺ من أجله، وربَّى عليه أصحابه، وكيف يعرف الناس من هذه التفسيرات العبادة بتفاصيلها الَّتِي تضمنتها هذه الكلمة وتستلزمها؛ لينهضوا بِها، ومعاني الشرك الَّتِي نفتها هذه الكلمة العظيمة؛ ليحذروا الوقوع فيها أو في شيء منها.

وبسبب التفسيرات البعيدة عن معنَى «لا إله إلا الله» جُهل المعنَى الحقيقي لـ:

---

(١) وهذا تضييع لِمعنَى «لا إله إلا الله»، وابتعاد بِها عن مقصودها الأساسي من إثبات الإلهية له وحده، ونفيها عمن سواه.

(٢) هذا إن صح عن الشبلي فإنه من أضل الناس، ومن الصادين عن توحيد اللَّه بِهذا التعليل الفاسد، وما أشبه هذه الأقوال بقول المشركين: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوٓا۟ إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الصافات: ٣٥].

(٣) شرح أسْماء اللَّه الحسنى للقشيري (ص٧٠).

«لا إله إلا الله» عند من يتبع هذه المدارس الفلسفية الكلامية الصوفية، ووقع كثير من أتباعها فِي الشرك والضلال، وسلم اللَّه من سلم مِمَّن سلك نَهج السلف الصالح فِي معرفة المعنى الصحيح لهذه الكلمة والعمل بِمضامينها وحقوقها ومستلزماتِها، وأخذ الحذر مِمَّا يناقضها والابتعاد عنه، ودعوة من لا يفهم معنَى هذه الكلمة إلَى فهمه، والقيام به ليسعد فِي الدنيا والآخرة، ويجابِههم أمثال المالكي فِي كل زمان ومكان، واللَّه يحكم بين عباده فيما كانوا فيه يختصمون.

٣- وذكر الرازي هذا التفسير، أي: «تفسير الأشعري» ضمن عدد من الأقوال فِي أصل اشتقاق كلمة «الإله»، حيث قال فِي شرح أسْماء اللَّه الحسنى (ص١٢٤): «القول السابع: الإله من له الإلهية، وهي القدرة على الاختراع، والدليل عليه أن فرعون لَمَّا قال: ﴿وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: ٢٣]. قال موسى فِي الجواب: ﴿رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الشعراء: ٢٤] فذكر فِي الجواب عن السؤال الطالب لِماهية الإله: القدرة على الاختراع، ولولا أن حقيقة الإلهية هي القدرة على الاختراع لَم يكن هذا الجواب مطابقًا لذلك السؤال» «منهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة» (١/ ١٥٤).

٤- وقال أبو الجناب نجم الدين البكري بعد أن ذكر عددًا من أصوله، وهي التوبة، والزهد، والتوكل، والقناعة، والعزلة ثُمَّ فسرها تفسيرًا غريبًا.

ثُمَّ قال: «الأصل السادس: ملازمة الذكر، وهو الخروج عن ذكر ما سوى اللَّه بالنسيان، قال تعالى: ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ إِذَا نَسِيتَ﴾ [الكهف: ٢٤]. أي: غير اللَّه كما هو بالموت، فأما نسبة مسهلية الذكر وهو كلمة: «لا إله إلا الله» فإنه معجون مركب من النفي والإثبات، فالنفي يزيل المواد الَّتِي يتولد منها مرض القلب، وقيد الروح، وتقوية النفس، وتربية صفاتِها، وهي الأخلاق الذميمة النفسانية، والأوصاف الشهوانية الحيوانية، وبإثبات «إلا الله» تحصل صحة القلب، وسلامته عن الرذائل من الأخلاق، وانحراف مزاجه الأصلي، واستواء مزاجه وحياته بنور اللَّه تعالى، فتتحلى الروح بشواهد الحق، وتتجلى ذاته وصفاته، ﴿وَأَشْرَقَتِ ٱلْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا﴾ [الزمر: ٦٩]. وزالت عنها ظلمات صفاتِها، تَجلى: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ ٱلْأَرْضُ غَيْرَ ٱلْأَرْضِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ وَبَرَزُوا۟ لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ﴾ [إبراهيم: ٤٨] الذي

أهلك بتجلي جلاله كل الموجودات، وبرزوا لله الواحد القهار، فقد نبهتك على أمر عظيم إن كنت من أهل القلب السليم الفهيم فعلى قضية: ﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ﴾ [البقرة: ١٥٢]. الذاكرية بالمذكورية، والمذكورية بالذاكرية، فيفنى الذاكر في الذكر، ويبقى المذكور خليفة للذاكر، فإذا طلبت الذاكر وجدت المذكور، وإذا طلبت المذكور وجدت الذاكر.

فإذا أبصرتني أبصرته وإذا أبصرته أبصرتني

ولا تكن مِمَّن قيد الحق بالخلق فإنه إلحاد، وهذا منِّي لك إرشاد». الرسائل الميرغنية في آداب الطريقة الختمية (ص١٢٣-١٢٤).

انظر لهذا التفسير البعيد كل البعد عن معنَى «لا إله إلا الله»، بل هو تفسير أهل وحدة الوجود.

٥- قال الرباطابي التيجاني في شرح معنَى «لا إله إلا الله»: «﴿الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [طه: ٩٨]. الذي نعت ثاني لله تعالى، والجملة بعده صلته، وإعراب هذه الكلمة «لا إله إلا هو»: لا نافية للجنس، تعمل عمل إن تنصب الاسم وترفع الخبر، و«إله» اسمها، والخبر محذوف تقديره موجود و«إلا» أداة استثناء، و«هو» بدل من الضمير المستتر في الخبر المقدر، وهذا هو المشهور الجاري على ألسنة المعربين، وقد عقد الشيخ السنوسي ﷺ في شرحه على عقيدته أم البراهين فصلاً ذكر فيه ما قيل من وجوه إعراب «لا إله إلا الله» الخلاصة الوافية الظريفة في شرح الأوراد اللازمة والوظيفة للطريقة التيجانية الشريفة (ص٨٠-٨١).

أقول: هذا التفسير مع أنه لَم يعرج على معنَى «لا إله إلا الله» فإن تقريره لخبر «لا» المحذوف بأنه موجود باطل، فإن البشر قد اتخذوا مع اللَّه آلهة وأندادًا يعبدونَهم من دون اللَّه، فتقدير موجود تقدير باطل، وإنَّما المقدر «حق أو بحق» إلا اللَّه، فأصل الكلام لا معبود بحق أو حق إلا اللَّه، وهذا التقدير هو الصحيح المتعين.

انظر لهذا التفسير البعيد كل البعد عن معنَى «لا إله إلا الله»، بل هو تفسير أهل وحدة الوجود.

معنى الإله في لغة العرب

قال أبو منصور الأزهري في تهذيب اللغة (٦/ ٤٢١-٤٢٤): «قال الليث: بلغنا أن اسم الله الأكبر هو الله لا إله إلا هو وحده... والتأله: التعبد.

وقال أبو الهيثم: «فالله أصله إله قال الله ﷻ: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ﴾ [المؤمنون: ٩١]. قال: ولا يكون إلهًا حتَّى يكون معبودًا، وحتَّى يكون لعابده خالقًا ورازقًا ومدبرًا وعليه مقتدرًا، فمن لَم يكن كذلك فليس بإله وإن عبد ظلمًا، بل هو مخلوق ومتعبد...، وكانت العرب في جاهليتها يدعون معبوداتهم من الأصنام والأوثان آلهة، قال الله ﷻ: ﴿وَيَذَرَكَ وَآلِهَتَكَ﴾ [الأعراف: ١٢٧]. وهي أصنام عبدها قوم فرعون معه».

فالإله عند العرب: هو المعبود، فإن كان معبودًا بحق فهو الله، ولا تصح العبادة إلا لله وحده؛ لأنه لا يستحق العبادة إلا هو؛ لأنه الخالق، الرازق، المدبر، المقتدر كما قال أبو الهيثم.

والتأله: التعبد كما قال الليث، وليس اعتقاد أنه الخالق الرازق، وإن كانت الخالقية والرازقية من صفاته، لكن تفسير «الإله»: بالخالق، الرازق، المدبر، باطل يوقع في الضلال، وينسي الناس المعنى الحقيقي لكلمة التوحيد «لا إله إلا الله»

وقال الزنجاني في تهذيب الصحاح (٣/ ٨٩٧) في مادة أله: «أله: بالفتح إلهة، أي: عبد عبادة، وقولنا: الله. أصل هذا الاسم «إله» على فعال بِمعنَى مفعول؛ لأنه مألوه، أي: معبود، فلما أدخل عليه الألف واللام حذفت الهمزة تخفيفًا لكثرته في الكلام، والتأله: التعبد».

وإذن فالله مألوه بِمعنًى معبود، يتجه إليه المخلوق بالعبادة، فالعبادة من فعل المخلوق، يعبد بِها خالقه، من خضوع، وخشوع، وتذلل، وصلاة، وصيام، ودعاء، وإخلاص، ورجاء، وحب، وخوف، وتوكل، وذبح، ونذر ونحو ذلك

مِمَّا يعبد به الإنسان إلهه على الوجه الذي شرعه اللَّه، فهذه العبادات كلها من أفعال المخلوقين يتقربون بِها إِلَى معبودهم الحق وهو اللَّه، وليست أفعال اللَّه، تعالى وتقدس وتنَزه.

فتفسير الإله بأنه الخالق، الرازق، المدبر تفسير باطل صادر عن جهل بالعبادة، والمعبود المألوه، ومن هنا جاء البلاء والوقوع فِي الشرك فِي العبادة من دعاء، وذبح، ونذر، وخوف، ورجاء، وخضوع.

وقال أبو الحسين بن فارس فِي معجم مقاييس اللغة (١/ ١٢٧). «أله: الهمزة واللام والهاء أصل واحد وهو التعبد، فالإله «الله» تعالى، وسمي بذلك، لأنه معبود، ويقال: تأله الرجل: إذا تعبد.

قال رؤبة:

لله در الغانيات المدَّه سبحن واسترجعن من تألهي»

فقد ظهر لك جليًّا معنَى الإله، وأنه المعبود المتقرب إليه بالعبادة الَّتِي أسلفنا أنواعًا منها الَّتِي يقوم بِها عابدوه، وليس معنَى «الإله»: الخالق، الرازق، المدبر، المحيي، المميت، فهذه تدل على أفعاله هو سبحانه اللائقة بجلاله وكماله وربوبيته لِهذا الكون.

وظهر لك جليًّا بطلان تفسير «لا إله إلا الله» بأنه لا حكم، ولا سيطرة، ولا هيمنة إلا لله، فإن هذه من صفات الخالق لا من صفات المخلوقين، وأفعالهم الَّتِي يتقربون بِها إِلَى معبودهم بحق وهو اللَّه الموصوف بصفات الكمال، ومنها استحقاقه للعبادة وحده.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ. «التوحيد الذي جاءت به الرسل إِنَّما يتضمن إثبات الإلهية لله وحده، بأن يشهد أن لا إله إلا اللَّه، لا يعبد إلا إياه، ولا يتوكل إلا عليه، ولا يوالي إلا له، ولا يعادي إلا فيه، ولا يعمل إلا لأجله، وذلك يتضمن إثبات ما أثبته لنفسه من الأسماء والصفات، قال تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٣]. وقال تعالى: ﴿وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ فَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾ [النحل: ٥١]. ثُمَّ ساق آيات فِي هذا الصدد ثُمَّ

قال: «وليس المراد بالتوحيد: مجرد توحيد الربوبية، وهو اعتقاد أن اللَّه وحده خلق العالَم، كما يظن ذلك من يظنه من أهل الكلام والتصوف.

ويظن هؤلاء أنهم إذا أثبتوا ذلك بالدليل فقد أثبتوا غاية التوحيد، وأنه إذا شهدوا هذا وفنوا فيه فقد فنوا في غاية التوحيد، فإن الرجل لو أقر بما يستحقه الرب تعالى من الصفات، ونزهه عن كل ما ينَزَّه عنه، وأقر بأنه وحده خالق كل شيء لَم يكن موحدًا حَتَّى يشهد أن لا إله إلا اللَّه وحده، فيقر بأن اللَّه وحده هو الإله المستحق للعبادة، ويلتزم بعبادة اللَّه وحده لا شريك له، و«الإله»: هو المألوه المعبود الذي يستحق العبادة، وليس هو «الإله» بِمعنَى القادر على الاختراع، فإذا فسَّر المفسر «الإله» بِمعنَى القادر على الاختراع، واعتقد أن هذا المعنى هو أخص وصف الإله[1]، وجعل إثبات هذا هو الغاية في التوحيد، كما يفعل ذلك من يفعله من متكلمة الصفاتية، وهو الذي يقولونه عن أبِي الحسن وأتباعه لَم يعرفوا حقيقة التوحيد الذي بعث اللَّه به رسوله ﷺ، فإن مشركي العرب كانوا مقرِّين بأن اللَّه وحده خالق كل شيء، وكانوا مع هذا مشركين، قال تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ [يوسف:١٠٦].

قالت طائفة من السلف: «تسألهم: من خلق السموات والأرض؟ فيقولون: اللَّه، وهم مع هذا يعبدون غيره، قال تعالى: ﴿قُل لِّمَنِ الْأَرْضُ وَمَن فِيهَا إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٨٥﴾ قُلْ مَن رَّبُّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ﴿٨٦﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٨٧﴾ قُلْ مَن بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٨﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ﴾ [المؤمنون: ٨٤-٨٩].

فليس كل من أقر بأن اللَّه تعالى رب كل شيء وخالقه يكون عابدًا له دون ما سواه، داعيًا له دون ما سواه، راجيًا له خائفًا منه دون ما سواه، يوالي فيه، ويعادي فيه، ويطيع رسله، ويأمر بِما أمر به، وينهى عما نَهى عنه، وعامَّة المشركين أقروا

---

(١) من هذا الباب قول من يقول اليوم: إن الحاكمية أخص خصائص الألوهية، ويعني بالحاكمية المعنَى السياسي الضيق، وهذا أخطر من تفسير المتكلمين والصوفية، وأكثر تضييقًا لمعنَى «لا إله إلا اللَّه».

بأن اللَّه خالق كل شيء، وأثبتوا الشفعاء الذين يشركونَهم به، وجعلوا له أندادًا، قال تعالى: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُفَعَآءَ ۚ قُلْ أَوَلَوْ كَانُوا۟ لَا يَمْلِكُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَعْقِلُونَ ﴿٤٣﴾ قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًا ۖ لَّهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الزمر ٤٣-٤٤].

ثُمَّ ساق آيات في هذا الصدد ثُمَّ قال: ولهذا كان من أتباع هؤلاء من يسجد للشمس، والقمر، والكواكب ويدعوها، ويصوم، وينسك لَها، ويتقرب إليها...

ثُمَّ يقول: إن هذا ليس بشرك، إنَّما الشرك إذا اعتقدت أنَّها المدبرة لي، فإذا جعلتها سببًا وواسطة لَم أكن مشركًا، ومن المعلوم بالاضطرار من دين الإسلام أن هذا شرك»[1].

ومن هذا العرض يتجلى لك المعنَى لكلمة «لا إله إلا الله»، ويتجلى لك جهل المتكلمين والخرافيين بِمعنَى هذه الكلمة العظيمة الَّتِي بعث بِها جَميع الرسل، وأنزل من أجلها الكتب، وشرع من أجلها الجهاد، وخلق من أجلها الجَنة والنار.

* * *

(١) فتح المجيد (١/ ٦٥-١٧)، وأصله في درء التعارض (١/ ٢٢٤-٢٢٨).

نفي فتنة التكفير القائمة في هذا العصر عن منبعها وإلصاقها بالإمام محمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ

ولا أدري ما سر نفي المالكي التكفير عن سيد قطب، وذبه عنه، واتهام من ينتقده، وإلصاق التكفير بالإمام مُحَمَّد؛ هل لأنه يوافقه فِي عقيدته ومنهجه، ولاسيما طعنه فِي الصحابة، أو لأسباب أخرى منها حقده على الإمام مُحَمَّد ودعوته وأنصاره؟! إنَّ كل منصف يعلم تمام العلم أن فتنة التكفير والتفجير والدمار إنَّما هي نتيجة لمهج وفكر سيد قطب ومدرسته وكتبه، وكتب من سار على نَهجه، وعلى رأس هذه الكتب كتاب «فِي ظلال القرآن»، وكتاب «معالم فِي الطريق». وكتابات مُحَمَّد قطب، وأبِي بصير، وأبِي قتادة، وأمثالهم الذين ألهبوا عواطف الشباب فِي العالم، وزجوا بِهم فِي هوة التكفير والتفجير، وقد يتمسح بعضهم بالقرآن والسنة وكتب أئمة الدعوة؛ لترويج منهجهم الأصيل الذي تربوا عليه من كتاب «الظلال» و«المعالم» وما يتبعهما، يعرف هذا كل منصف.

وحَتَّى كُتَّاب الإخوان المسلمين يردون هذه الفتنة إلَى كتب سيد قطب، ومحمد قطب، وإلَى كتابات المودودي، ومن هؤلاء القرضاوي، وأبو الحسن الندوي، فضلاً عن غيرهم من علماء الأمة المنصفين الذين يعلمون علم اليقين منشأ التكفير الخارجي السياسي، والتفجير والتدمير الهمجي، ويعلمون براءة دعوة الإمام مُحَمَّد رَحِمَهُ ٱللَّهُ من هذه الضلالات؛ لأن دعوته قامت على العلم المستمد من الكتاب والسنة، وقامت على هدي السلف الصالح من الصحابة الكرام والأئمة العظام، أعلام الهدى، ومصابيح الدجى.

وكتب الإمام مُحَمَّد وكتب تلاميذه وأحفاده ناطقة بذلك، زاخرة بالعقائد الصحيحة، والمناهج السديدة، والأصول المحكمة.

وقائمة فِي توضيح قضايا التوحيد والشرك، والإيمان والكفر، والتكفير بتفاصيلها على الكتاب والسنة ونَهج السلف الصالح.

بخلاف ما عليه التكفيريون الجاهلون، الذين يلصقهم هذا الظالِم -المالكي- بدعوة الإمام مُحَمَّد، فما أبعدهم عن دعوة الإمام مُحَمَّد وأسلافه، بل هم حرب عليها وعلى أهلها، وأشد خصومهم هم أتباع هذا الإمام ومنهجه الإسلامي الحق، لأنّهم ترسموا خطا سيد قطب، ومنهجه الضال، ومنه التكفير والتفجير والتدمير، الأمور الَّتِي زلزلت المسلمين فِي مشارق الأرض ومغاربها.

وهذا الظلوم يحاول جاهدًا أن يبرئ ساحة سيد قطب من هذه الدواهي لأمر ما، ويحاول جاهدًا أن يلصقها بالإمام مُحَمَّد ودعوته، وهيهات هيهات، ودون ذلك خرط القتاد؛ لما بين الدعوتين من ترامي الأبعاد

هذا الرجل تدور حربه أو معظمها على الإمام مُحَمَّد ودعوته حول محورين:

الأول: أنه يكفر المسلمين.

والثاني: أنه يستجيز قتالهم.

ويوهم الناس أن الإمام مُحَمَّدًا انفرد بِهذين الأمرين، ويوهم الناس خلال هذه الدعاوى أن واقع الناس بخلاف ما يقول الإمام مُحَمَّد، فالشرك نادر، وإنَّما هي البدع من جنس التبرك وتقبيل اليد، ويوهم أن دعوة هذا الإمام شاذة، وليست على منهج الأنبياء.

وسوف يرى القارئ بطلان هذه المجازفات الَّتِي اقتحمها هذا الظالم الجهول، وسيرى أن الإمام مُحَمَّدًا وأتباعه سائرون فِي ركب الأنبياء، وركب أعلام الهدى ومصابيح الدجى من أئمة الإسلام، الذين أدركوا بِما عندهم من علم واع بِمنهج الأنبياء من دعوة الأمم إِلَى التوحيد، ومُحاربة الشرك ومظاهره ووسائله، سواء منهم من عاصره أو سبقه أو تلاه.

وسوف أناقشه فِي أهم افتراءاته مبينًا واقع الإمام الحقيقي ومنهجه، وهل هو الوحيد فِي دعوته، أو هو أسد من أُسْد اللَّه مع أسود وأشاوس من هذه الأمة، ومبينًا فساد منهج هذا المالكي، وعقله، وأخلاقه، وتوليه لأهل الضلال، ودفاعه عنهم بالباطل.

* * *

دحض نسبة المالكي التكفير إلى الإمام محمد وكتبه وبيان من هم أهل التكفير الذين يخفي تكفيرهم

ادعى المالكي أن الإمام مُحَمَّد بن عبد الوهاب يكفر المسلمين، وقد شحن كتابه بهذه الدعاوى، ويوهم الناس أن الإمام مُحَمَّد بن عبد الوهاب هو الوحيد الذي يدعي بأن الشرك قد انتشر في المجتمعات الإسلامية، ويدعي هذا المالكي بأن ذلك نادر في هذه المجتمعات.

وهذا بُهت شديد، فالإمام مُحَمَّد يحب المسلمين، ويذود عن حياضهم، ويحارب من يكفرهم، ويوالي ويعادي من أجلهم، ولا يكفر إلا من قامت عليه الحجة، وكتبه تشهد بذلك.

أما تكفير المسلمين -بل سادة المسلمين- وهم أصحاب مُحَمَّد ﷺ ومن تبعهم بإحسان، وبغضهم ومعاداتهم، وتكفيرهم ظلمًا وبغيًا؛ فإنَّما هو وصف الروافض الذين يتولاهم المالكي، ويهون من شأن خبثهم وضلالهم.

وإنَّما هو وصف الخوارج الذين يصانعهم، ويغض الطرف عن ضلالهم، فهم يكفرون أصحاب مُحَمَّد إلا القليل، ويكفرون بالكبائر، فلا يسلم أحد من تكفيرهم.

وإنَّما يكفر المسلمين المعتزلة والزيدية، الذين سلكوا مسلكهم، والذين ينتمي إليهم المالكي على أحسن أحواله.

فهم يخرجون المؤمنين من الإيمان إذا وقعوا في الكبائر، ويحكمون عليهم بالخلود في النار، وينكرون شفاعة الشافعين فيهم.

هؤلاء هم المكفرون الحقيقيون المذمومون عند الله، وعند الإمام مُحَمَّد وأتباعه، وعند أهل السنة والجماعة من فجر تاريخهم إلى اليوم.

وأما أنه انفرد بمحاربة الشرك، وأن الشرك لم يقع إلا على ندرة في

المجتمعات الإسلامية، ولا يدعي فشوه إلا الشيخ مُحَمَّد رَحِمَهُ اللَّهُ؛ فهذا مكابرة من هذا الرجل، فهناك أئمة من قرون سبقوا الإمام مُحَمَّدًا إِلَى إدراك فشو هذا الداء وانتشاره فِي بلدان المسلمين، وأئمة عاصروه، وأدركوا هذا الاتساع والانتشار، وجهروا بذلك، وأئمة لحقوا وأدركوا هذا التفشي والاتساع وحاربوه.

١-منهم: العلامة أبو بكر مُحَمَّد بن الوليد الطرطوشي المالكي المتوفى سنة (٥٢٠هـ) صاحب كتاب «الحوادث والبدع».

حارب فِي كتابه المذكور البدع والضلالات، ومن ضمنها البدع الشركية، حيث قال معلقًا على حديث أبِي واقد الليثي رضي الله عنه الذي فيه قول بعض حديثي العهد بالكفر: «**اجعل لنا ذات أنواط**». فأنكر عليهم النَّبِي ﷺ قولهم هذا، وقال: «**اللَّه أكبر، إنَّها السنن، قلتم والذي نفسي بيده كما قالت بنو إسرائيل: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ ۚ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٨]. لتركبن سنن من كان قبلكم**».

قال الطرطوشي عقبه: «فانظروا -رحِمكم الله- أينما وجدتم سدرة أو شجرة يقصدها الناس، ويعظمون من شأنِها، ويرجون البرء والشفاء من قبلها، وينوطون بِها المسامير والخرق؛ فهي ذات أنواط فاقطعوها». كتاب «الحوادث والبدع» (ص١٠٤-١٠٥).

٢- ومنهم: العلامة شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبِي شامة الشافعي المتوفى سنة (٦٦٥هـ) صاحب كتاب «الباعث على إنكار البدع والحوادث» وسيأتِي كلامه.

٣- ومنهم: شيخ الإسلام بن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ المتوفى سنة (٧٢٨هـ).

وكتبه مليئة ببيان التوحيد بأنواعه، وبيان الشرك وأنواعه، ومن مؤلفاته «**الجواب الباهر**»، و«**التوسل والوسيلة**»، و«**الواسطة بين الحق والخلق**»، و«**الاستغاثة فِي الرد على البكري**»، و«**اقتضاء الصراط المستقيم**».

٤- ومنهم: الإمام ابن القيم المتوفى سنة (٧٥١هـ).

وكتبه مشحونة ببيان التوحيد بأنواعه، والشرك بأنواعه، ومنها «**إغاثة اللهفان**».

٥- ومنهم: الإمام مُحَمَّد بن عبد الهادي المقدسي المتوفى سنة (٧٤٤هـ).
وله كتاب «الصارم المنكي في الرد على السبكي».

٦- ومنهم: الإمام مُحَمَّد بن إسماعيل الصنعاني المتوفى سنة (١١٨٢هـ).
في كتابه الشهير المسمى «بتطهير الاعتقاد».

٧- ومنهم: العلامة الشيخ حسين بن مهدي النعمي المتوفى سنة (١١٧٨هـ).
صاحب كتاب «معارج الألباب في مناهج الحق والصواب».

٨- ومنهم: الإمام مُحَمَّد بن علي الشوكاني المتوفى سنة (١٢٥٠هـ).
في كتابه «الدر النضيد» وغيره.

٩- ومنهم: المجاهد الكبير مُحَمَّد إسماعيل الدهلوي المتوفى سنة (١٢٤٦هـ).

صاحب كتاب «تقوية الإيمان» الذي ألفه لبيان التوحيد الخالص والشرك المهلك، وسيأتي كلامه في موضعه.

١٠- ومنهم: علامة العراق نعمان بن محمود الألوسي المتوفى سنة (١٣١٧هـ)

صاحب «جلاء العينين في محاكمة الأحمدين».

وغير هؤلاء سيأتي ذكر أقوالهم ومواقفهم.

* * *

حجة خصوم الشيخ الإمام محمد رَحِمَهُ اللَّهُ ودحضها

قال المالكي (ص٩-١٠): «لكن لأن الشيخ مُحَمَّد كان خصومه يردون عليه: بأن هؤلاء الذين تقاتلهم وتكفرهم أناس مسلمون، وقد يوجد عند عوامهم أو علمائهم غلو في الصالحين، لكن هذا لا يبرر لك تكفيرهم ولا قتالهم، لما كانت هذه حجة خصومه استحضر هذا المعنى وكرره كثيرًا في كتبه.

يجب أن يعرف القارئ الكريم أنني مع الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ في إنكار البدع والخرافات، والأخطاء، والممارسات الَّتي يفعلها البعض كالغلو في الصالحين، وتعظيم القبور، والتمسح بها، وما يصاحب ذلك من دعاء، أو ذبح، أو استشفاع، أو توسل، ولكن إنكاري لهذه البدع والخرافات -وربَّما الشركيات في بعضها- لا يجعلني أحكم على مرتكبها بالشرك، والخروج من ملة الإسلام، سواء كان جاهلاً أو عالِمًا؛ لأن الجاهل يمنعا جهله من تكفيره، والعالم يمنعا تأويله من تكفيره أيضًا، نعم قد يقال: فلان ضال، فلان مبتدع، فلان منحرف. . . .

فهذه التهمة خطرها يسير، إنَّما أن نقول: فلان كافر كفرًا أكبر خارج عن ملة الإسلام! فهذه عظيمة من العظائم، يترتب عليها أحكام ومظالم؛ فلا يجوز أن نتهم أحدًا بالكفر إلا بدليل ظاهر لنا فيه من اللَّه برهان، خاصة وأن الشيخ يريد بإطلاق الكفر: الكفر الأكبر المخرج من الملة كما سيأتي، فهذه نقطة من نقاط الافتراق الكبرى، وهي نقطة عظيمة بلا شك، لكن لا يجوز لأحد أن يرتب على نقدي للتكفير تسويغًا لهؤلاء؛ الذين يعتقدون تلك الاعتقادات؛ أو يمارسون تلك الشناعات عند قبور الأنبياء والصالحين والصحابة وغيرهم».

ثُمَّ كرر في هذه الملحوظة شبهة القوم يصلون، ويصومون، ويحجون. . . إلخ.

★ التعليق:

١- من المعلوم أن الإمام مُحَمَّدًا رَحِمَهُ اللَّهُ لم يقاتل حتى بدءوه بالقتال، دفاعًا

عن النفس والدين كدفع الصائل، وأحيانًا يقاتل من تبين له شركه، وقامت عليه الحجة، فلا لوم على هذا الإمام المصلح وأنصاره، الذين طهروا الجزيرة من الشرك الذي أعاده إليها الروافض وضلال الصوفية.

٢- قوله: «كان خصومه يردون عليه: بأن هؤلاء الذين تقاتلهم وتكفرهم أناس مسلمون، وقد يوجد عند عوامهم أو علمائهم غلو في الصالحين».

أقول: هذه حجة خصومه، وهي داحضة؛ لأن فيها مغالطة ومكابرة، وذلك أن معظمهم لا يعتبرون دعاء غير اللَّه، والاستغاثة بغير اللَّه من الشرك، بل يجيزون ذلك، وكذلك لا يعتبرون الذبح لغير اللَّه، والنذر لغير اللَّه من الشرك، ويحاربون من ينكر هذا الشرك، فمن ظلم المالكي أنه لا يدين هؤلاء المغالطين المكابرين المعاندين، ويمرر مغالطتهم هذه بأسلوب ماكر؛ ليهول ويضخم الدعاوى ضد الإمام مُحَمَّد؛ وليهون من ضلال خصومه.

٣- قوله: «ولكن ذلك لا يبرر لك تكفيرهم، ولا قتالهم».

اعتراض جاهل بشريعة الإسلام وتطبيق أهلها، بل ذهب في اعتراضه إِلَى ما هو أبعد من هذا؛ إِلَى تكذيب هذا الإمام الحجة.

قال خلال بعض مغالطاته (ص٢١): «ثُمَّ في كلام الشيخ تعميم عجيب عندما قال في (ص٣٧): الشرك هو فعلكم عند الأحجار والبنايات الَّتِي على القبور وغيرها.. وذكر أنَّهم: يدعون ذلك، ويذبحون له، ويقولون: إنه يقربنا إِلَى اللَّه زلفى! ويدفع عنَّا ببركته...!، وأنا أشك في وجود مثل هذه الصورة الَّتِي نقلها الشيخ، فهذا إن وجد نادر».

فانظر إِلَى هذا التكذيب والمكابرة في أمر معروف للخاص والعام، وقائم إِلَى الآن في مختلف البلدان.

ثُمَّ إن قول: هؤلاء الضالين. إنَّما هو مبني على مغالطاتهم القائمة على تجويز الشرك المذكور آنفًا، ولكن المالكي يمرر ذلك، ويقف إِلَى جانبهم منتصرًا لَهم بالباطل على هذا الإمام، ومع هذا الغرض المقيت منه يبدو أنه لا يجوز قتال من ارتكب الشرك أو الكفر إطلاقًا، ما دام يحمل اسم الإسلام، ولو قامت عليه الحجة.

وهذا هو الجهل والضلال الذي يرفضه الإسلام، ويأباه المؤمنون الموحدون والعلماء الصادقون من هذه الأمة، ومنهم الإمام مُحَمَّد وأنصاره -رحمهم الله-، وجزاهم الله عن الإسلام والمسلمين خيرًا، فقد نشروا التوحيد بأنواعه، وبينوا للناس الشرك بأنواعه، وأعادوا للإسلام جدته ونضارته رغم أنوف القبوريين والروافض وأعوانهم.

وقولك: «لما كانت هذه حجة خصومه؛ استحضر هذا المعنى كثيرًا في كتبه».

أقول: لقد أنطق الله المالكي أن يدلي بهذه الشهادة على خصوم الإمام مُحَمَّد بأن هذه هي حجتهم على الشيخ في خصوماتهم له، وعداوتهم له، ولدعوة الله ﷻ، ودعوة أنبيائه، وهي حجة داحضة قائمة على المغالطة والمكابرة في أمر واقع لَم يواجهه الإمام مُحَمَّد وحده، بل واجهه أعلام عصره، وشهدوا به على أهل الضلال ودعاة الضلال.

فهذا الإمام مُحَمَّد بن إسماعيل الصنعاني المجتهد الشهير المولود عام (١٠٩٩هـ) والمتوفى (١١٨٢هـ) قد أنكر الشرك الموجود في عهده في الأقطار الإسلامية، وألف كتابًا في إنكار هذا الشرك سَماه: «تطهير الاعتقاد عن أدران الشرك والإلحاد»، يقرر فيه ما قرره الإمام مُحَمَّد في كتبه من إنكار الشرك المنتشر في بلاد الإسلام، ويقرر التوحيد الذي دعا إليه الأنبياء، ودعا إليه الإمام مُحَمَّد بن عبد الوهاب، بل سبقهما أئمة فحول من أعلام الأمة الإسلامية كابن تيمية، وابن القيم، ومن سبق ذكرهم.

يقول الإمام الصنعاني رَحِمَهُ اللَّهُ في خطبة كتابه هذا:

«وبعد: فهذا تطهير الاعتقاد عن أدران الإلحاد، وجب عليَّ تأليفه، وتعين عليَّ ترصيفه؛ لما رأيته وعلمته من اتِّخاذ العباد الأنداد في الأمصار والقرى، وجَميع البلاد من اليمن، والشام، ومصر، ونَجد، وتهامة، وجَميع ديار الإسلام، وهو الاعتقاد في القبور، وفي الأحياء ممن يدعي العلم بالمغيبات والمكاشفات، وهو من أهل الفجور، لا يحضر للمسلمين مسجدًا، ولا يرى لله راكعًا ولا ساجدًا، ولا يعرف السنة ولا الكتاب، ولا يهاب البعث ولا الحساب،

فوجب عليَّ أن أنكر ما أوجب اللَّه إنكاره، ولا أكون من الذين يكتمون ما أوجب اللَّه إظهاره، فاعلم أن هاهنا أصولاً هي قواعد الدين، ومن أهم ما تجب معرفته على الموحدين[1].

ثُمَّ قال في الصفحة (٢٣-٢٥) من نفس الكتاب:

«قد عرفت من هذا كله: أن من اعتقد في شجر، أو حجر، أو قبر، أو ملك، أو جنّي، أو حي، أو ميت: أنه ينفع أو يضر، أو أنه يقرب إِلَى اللَّه، أو يشفع عنده في حاجة من حوائج الدنيا بمجرد التشفع به والتوسل إِلَى الرب تعالى، إلا ما ورد في حديث فيه مقال في حق نبينا مُحَمَّد ﷺ أو نحو ذلك، فإنه قد أشرك مع اللَّه غيره، واعتقد ما لا يحل اعتقاده، كما اعتقد المشركون في الأوثان فضلاً عمن ينذر بماله وولده لميت أو حي، أو يطلب من ذلك الميت ما لا يطلب إلا من اللَّه تعالى من الحاجات: من عافية مريضه، أو قدوم غائبه، أو نيله لأي مطلب من المطالب، فإن هذا هو الشرك بعينه، الذي كان ويكون عليه عباد الأصنام.

والنذر بالمال على الميت ونحوه، والنحر على القبر، والتوسل به، وطلب الحاجات منه هو بعينه الذي كانت تفعله الجاهلية، وإنَّما كانوا يفعلونه لما يسمونه وثنًا وصنمًا، وفعله القبوريون لما يسمونه وليًا وقبرًا ومشهدًا.

والأسماء لا أثر لَها، ولا تغير المعاني ضرورة لغوية وعقلية وشرعية، فإن من شرب الخمر وسَماها ماء؛ ما شرب إلا خمرًا، وعقابه عقاب شارب الخمر، ولعله يزيد عقابه للتدليس، وللكذب في التسمية.

ثُمَّ ذكر الصنعاني رَحِمَهُ اللَّهُ (ص٢٥): **أمثلة لتسمية الأمور بغير أسمائها**، ومنها الحشيشة، يسميها الفجار: بلقمة الراحة. وتسمية الأموال الَّتِي تؤخذ ظلمًا وعدوانًا: أدبًا. فيقول الظالمون: أدب القتل، وأدب السرقة، وأدب التهمة. بتحريف اسم الظلم إِلَى اسم الأدب..

إِلَى أن قال (ص٢٦-٣٠): وكل ذلك اسمه عند اللَّه ظلم وعدوان، كما يعرفه

---

(١) تطهير الاعتقاد (ص ٤) تحقيق الشيخ إسماعيل الأنصاري.

من شم رائحة الكتاب والسنة، وكل ذلك مأخوذ من إبليس حيث سمى الشجرة المنهي عنها شجرة الخلد، وكذلك تسمية القبر مشهدًا، ومن يعتقدون فيه وليًا لا تخرجه عن اسم الصنم والوثن؛ إذ هم معاملون لَها معاملة المشركين للأصنام، ويطوفون بِهم طواف الحجاج ببيت الله الحرام، ويستلمونَهم استلامهم لأركان البيت، ويخاطبون الميت بالكلمات الكفرية من قولهم: على الله وعليك. ويهتفون بأسمائهم عند الشدائد ونحوها، وكل قوم لَهم رجل ينادونه، فأهل العراق والهند يدعون عبد القادر الجيلاني. وأهل التهائم لَهم فِي كل بلد ميت يهتفون باسمه يقولون: يا زيلعي يابن العجيل. وأهل مكة وأهل الطائف: يابن العباس. وأهل مصر: يا رفاعي، يا بدوي والسادة البكرية. وأهل الجبال: يا أبا طير. وأهل اليمن: يابن علوان.

وفِي كل قرية أموات يهتفون بِهم، وينادونَهم، ويرجونَهم لجلب الخير، ودفع الضر، وهذا هو بعينه فعل المشركين فِي الأصنام كما قلنا فِي الأبيات النجدية:

أعادوا بِها معنًى سواع ومثله ... يغوث وود بئس ذلك من ود

وقد هتفوا عند الشدائد باسمها ... كما يهتف المضطر بالصمد الفرد

وكم نحروا فِي سوحها من نحيرة ... أهلت لغير الله جهرًا على عمد

وكم طائف حول القبور مقبلًا ... ويستلم الأركان منهن باليد [١]

فإن قال: إنَّما نحرت لله، وذكرت اسم الله عليه.

فقل: إن كان النحر لله، فلأي شيء قربت ما تنحره من باب مشهد من تفضله وتعتقد فيه؟! هل أردت بذلك تعظيمه؟.

إن قال: نعم.

فقل له: هذا النحر لغير الله، بل أشركت مع الله تعالى غيره، وإن لَم ترد

(١) ملحوظة هامة: وهي أن فِي استشهاده بأبياته هذه دليلاً واضحًا على أنه ألف تطهير الاعتقاد بعد مدحه للإمام مُحَمَّد بن عبد الوهاب فِي قصيدته المشهورة الَّتِي من ضمنها هذه الأبيات، وتدل أن ما يدعي عليه أنه رجع عن هذه القصيدة من الأكاذيب عليه.

تعظيمه، فهل أردت توسيخ باب المشهد، وتنجيس الداخلين إليه؟ أنت تعلم يقينًا أنك ما أردت ذلك أصلاً، ولا أردت إلا الأول، ولا خرجت من بيتك إلا قصدًا له، ثُمَّ كذلك دعاؤك لَهم؛ فهذا الذي عليه هؤلاء شرك بلا ريب.

وقد يعتقدون في بعض فسقة الأحياء، وينادونه في الشدة والرخاء، وهو عاكف على القبائح والفضائح، لا يحضر حيث أمر الله عباده المؤمنين بالحضور هناك، ولا يحضر جمعة ولا جماعة... إلخ».

ثُمَّ قال: «فيا للعقول أين ذهبت؟ ويا للشرائع كيف جهلت: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمۡثَالُكُمۡ﴾ [الأعراف: ١٩٤].

فإن قلت: أفيصير هؤلاء الذين يعتقدون في القبور والأولياء والفسقة والخلعاء مشركين، كالذين يعتقدون في الأصنام؟!.

قلت: نعم، قد حصل منهم ما حصل من أولئك، وساووهم في ذلك، بل زادوا في الاعتقاد والانقياد والاستعباد، فلا فرق بينهم.

فإن قلت: هؤلاء القبوريون يقولون: نحن لا نشرك بالله تعالى، ولا نجعل له ندًّا، والالتجاء إلَى الأولياء والاعتقاد فيهم ليس شركًا.

قلت: نعم: ﴿يَقُولُونَ بِأَلۡسِنَتِهِم مَّا لَيۡسَ فِي قُلُوبِهِمۡ﴾ [آل عمران: ١٦٧]. لكن هذا جهل منهم بِمعنَى الشرك، فإن تعظيمهم الأولياء، ونحرهم النحائر لَهم شرك، والله تعالى يقول: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنۡحَرۡ﴾ [الكوثر: ٢]. أي: لا لغيره، كما يفيده تقديم الظرف، ويقول تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱلۡمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدۡعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨].

فقد عرفت بِما قدمناه قريبًا أنه ﷺ قد سمى الرياء شركًا، فكيف بِما ذكرناه؟

فهذا الذي يفعلونه لأوليائهم هو عين ما فعله المشركون، وصاروا به مشركين[1]، ولا ينفعهم قولهم: نحن لا نشرك بالله شيئًا. لأن فعلهم أكذب قولهم».

* * *

(١) ذكر فيما بعد: أنه يجب أولاً دعاؤهم إلَى التوحيد، وبيان ذلك لَهم، انظر (ص٣٢) من تطهير الاعتقاد.

إلصاق المالكي التكفيريين القطبيين بالإمام محمد وأتباعه

قال المالكي (ص٢١): «فهذه الفوضى التكفيرية هي نتيجة طبيعية وحتمية من نتائج منهج الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ الذي توسع فِي التكفير؛ حَتَّى وجدت كل طائفة فِي كلامه ما يؤيد وجهة نظرها، بل حركة الحرم وأصحاب التفجير فِي العليا ما هم إلا نتيجة لمنهج الشيخ فِي التكفير، صحيح أن الشيخ له فضله واجتهاده وعذره وحسناته على هذا الوطن، وهذا من أرجى ما ترجو له، لكن الحقيقة أن تكفير المسلمين واضح فِي كتبه رَحِمَهُ اللَّهُ فلو رددنا هذا الخطأ، واعترفنا به، ما الذي يضيرنا؟! رجل من العلماء اجتهد فأخطأ، فلماذا كل المحاربة لمن رد خطأ عالم من العلماء؟!».

وهذا ظلم شديد للإمام مُحَمَّد وأتباعه، فإلصاق التكفيريين القطبيين الخوارج بِهم ويكتبهم يعدُّ تأليبًا ظالِمًا على علماء السنة، وما يدري -ولعله يدري- الفرق الكبير بين الدعوة السلفية دعوة الإمام مُحَمَّد وأتباعه فِي أبواب التكفير.

فالإمام مُحَمَّد ومن سار على نَهجه كلهم متمسكون بالكتاب والسنة عقيدة ومنهجًا: منهجًا فِي العقيدة، ومنهجًا فِي العبادة، ومنهجًا فِي السياسة وفِي الاقتصاد والاجتماع، ومنهجًا حقًّا عدلاً وسطًا معتدلاً فِي كل الأمور، على طريقة السلف الصالح فِي كل هذه الأمور.

وسيد قطب والمودودي ومحمد قطب ومن سار على نَهجهم من الإخوان المسلمين ليسوا من أهل العلم، وعقائدهم فاسدة مستمدة من الجهمية والروافض، ولا يسيرون فِي فقههم على طريق السلف الصالح، ولا على طريقة المذاهب الإسلامية، بل يأخذون من كل ما هب ودب، ولهذا ميعوا الفقه الإسلامي، وتشددوا بحسب أهوائهم، وتبعًا لهذه الفوضوية الفكرية والمنهجية الَّتِي سلكوها، فتراهم لبلائهم تبنوا الاشتراكية، وفِي سياستهم تبنوا

الديموقراطية، وفي عقائدهم الخرافات والبدع، بالإضافة إلى تجهمهم، وتمشعرهم في أبواب العقائد، بل وأخذهم بعقائد المعتزلة، وفي أبواب الإيمان والتكفير ساروا على مذاهب الخوارج، ولاسيما في ما يتعلق بالحكام، وفي مواجهة العلماء ساروا على طريقة أهل البدع من الخوارج والروافض والمعتزلة، وقد سار على نهجهم في هذه الفوضى العقائدية والمنهجية والفكرية هذا التافه حسن المالكي، بل لعله تجاوزهم بجرأته ووقاحته الَّتِي يسميها شجاعة، فإلصاق أتباع سيد قطب ومدرسته بالإمام مُحَمَّد ودعوته ظلم متعمد مع هذه الفوارق الهائلة، ومنها منطلقات التكفير.

فالإمام مُحَمَّد وأنصاره همهم الأول إصلاح عقائد المجتمعات الإسلامية، وربطهم بكتاب اللَّه وسنة رسول اللَّه فِي كل شأن، ولا يكفرون إلا من كفره اللَّه ورسوله وسلف الأمة وفقهاء الإسلام، لا يخرجون عن هذا المنهج الإسلامي الصحيح.

وسيد قطب والمودودي ومن نحا نحوهم سائرون على طرق أهل الباطل، وطرق أعداء الصحابة والسلف من الخوارج والروافض من التكفير بالجهل والهوى.

ثُمَّ من مكايد أتباع هذه المدرسة الضالة أنَّهم يتمسحون بالقرآن والسنة على طريقة أسلافهم من الخوارج والمبتدعة، ثُمَّ يتعلقون بالعلماء ومذاهبهم، فهذا يتعلق بالشافعي، وهذا يتعلق بمالك، وهذا يتعلق بأحمد، وهذا بأبي حنيفة، لأن بدعهم لا تَمشي إلا بِهذا الالتصاق والتمسح.

وهكذا فعل أتباع سيد قطب ومدرسته يلجئون إلَى التمسح بالكتاب والسنة وبدعوة الإمام مُحَمَّد؛ لأن دعوتَهم لا يمكن أن تنطلي على الناس، ولاسيما في بلاد التوحيد إلا بالتمسح بالإمام مُحَمَّد وعلماء هذه الدعوة.

فيأتي هذا الظالم، ويلصق مذهب الخوارج بِهذا الإمام ودعوته وبأتباعه، ولعله يعلم هذه الفوارق الهائلة، ولكن الظالمين هكذا يفعلون.

* * *

تكذيبه للشيخ ومكابرته في واقع كالشمس في وضوحه

قوله في (ص١٣): «الملحوظة الرابعة:

ويقول الشيخ (ص٩): «فإذا تحققت أنَّهم مقرون بهذا -يقصد بأن الله هو الخالق الرازق-، ولَم يدخلهم في التوحيد الذي دعاهم إليه رسول الله ﷺ؛ عرفت أن التوحيد الذي جحدوه هو «توحيد العبادة»، الذي يسميه المشركون! في زماننا: الاعتقاد!! اهـ.

ثُمَّ قال: أقول. سامح الله الشيخ مُحَمَّد (كذا) ففي هذا النص تكفير صريح لعلماء المسلمين في زمانه!.

ثُمَّ إن المسلمين لا يعبدون إلا الله؛ بخلاف هؤلاء المشركين الذين يسجدون للأصنام؛ وإذا لَم يكن هذا واضحًا؛ فلن نستطيع التفريق بين أمور أخرى أشد التباسًا، ومن تلك الأمور الملتبسة اتِّهام بعض العلماء للشيخ مُحَمَّد وأصحابه بأنَّهم خوارج؛ لأنَّهم عندهم ممن يكفرون المسلمين، ويستبيحون دماءهم، وأنَّهم يخرجون من قبل المشرق، وأن سيماهم التحليق و... إلخ».

⭑التعليق:

١- هذا النص يتبين منه جهل وظلم هذا الرجل، وأنه حاقد على هذه الدعوة وأهلها.

كلام هذا الإمام حق، فالمشركون كانوا يقرون بأن الله هو الخالق الرازق، وقول الشيخ هو الحق: إن هذا التوحيد الذي يقرون به لَم يدخلهم في الإسلام، وصدق في قوله: «عرفت أن التوحيد الذي جحدوه هو توحيد العبادة».

كما قال تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوٓا۟ إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الصافات: ٣٥].

فهذا جحد لتوحيد الألوهية واضح.

وصادق في أن عباد القبور يدعون غير اللَّه، ويذبحون لَهم، ويستغيثون بِهم في الشدائد، ولا يرون هذا منافيًا لـ: «لا إله إلا الله»، ولا يسمون من يعبدونَهم بالآلهة، وإنَّما يقولون: هؤلاء أولياء، وهؤلاء سادة، ويتقربون إليهم بعبادات مثل ما يتقرب عباد الأوثان لأوثانِهم، هذا أمر لا يكابر فيه إلا مكابر معاند

وقولك: «إن المسلمين الملتزمين بالتوحيد لا يعبدون إلا الله».

صحيح أن المسلمين حقًّا لا يعبدون إلا اللَّه.

وأما الخرافيون الذين يدعون غير اللَّه، ويستغيثون بِهم في الشدائد، ويقدمون لَهم الذبائح والنذور، فهؤلاء يكذب من يقول: إنَّهم لا يعبدون إلا اللَّه. كيف يكونون كما قلت، وقد شهد علماء الإسلام والتوحيد والسنة على هذه النوعيات أنَّهم قد وقعوا في الشركيات الغليظة مثل ما ذكرنا، فقولك تكذيب للشيخ: إنَّهم لا يعبدون إلا اللَّه بخلاف المشركين الذين يسجدون للأصنام... إلخ.

جهل فاضح يدل على أنك لا تفرق بين التوحيد والشرك، ومكابرة سوفسطائية يكذبُها التاريخ والواقع.

وأما قولك: «هذا تكفير صريح لعلماء المسلمين».

فقول باطل، فالشيخ لَم يكفر علماء المسلمين، وإنَّما كفر من يعبد غير اللَّه، ثُمَّ هو لَم يكفر إلا من قامت عليه الحجة، واستبانت له المحجة، ثُمَّ أبَى واستكبر وعاند، وهذا أمر متواتر عنه وعن أتباعه من علماء هذه الدعوة، وهم من أشد الناس محاربة للتكفير بالباطل والجهل.

وأما اتِّهام القبوريين للشيخ مُحَمَّد وأتباعه بأنَّهم خوارج... إلخ، فهذا من بُهتهم وإفكهم، ولا يفرح بِهذا الظلم والإفك إلا الضالون الجهلاء، فالشيخ مُحَمَّد وأتباعه سالكون منهج الصحابة وعلماء الإسلام في المنحرفين عن دين اللَّه كالخوارج والمرتدين، والواقعين في الشرك الأكبر المنافي لكلمة التوحيد الَّتِي جاء بِها الأنبياء -عليهم الصلاة والسلام-، فهذه الأصناف بعد إقامة الحجج يقاتلون، ويحكم على كل صنف بحكم اللَّه بحسب ضلاله وانحرافه.

* * *

شبه خصوم الإمام محمد حول شرعية قتاله لأهل الضلال مع بيان القتال المشروع والقتال الممنوع

يدعي المالكي أن الإمام مُحَمَّدًا بن عبد الوهاب قاتل مسلمين موحدين أبرياء، وأن قتاله يشبه قتال الخوارج في قتلهم لأهل الإسلام، وتركهم لأهل الأوثان، وأنه الوحيد في هذا القتل والقتال منهجًا وعملاً.

لقد علم القارئ الفطن منهج الإمام مُحَمَّد الإسلامي الصحيح في التكفير، وأنه لَم يخرج عن المنهج الإسلامي الحق منهج أهل السنة والجماعة

وأن أعلام الأمة الإسلامية يشاركونه في هذا المنهج، سواء من سبقه في الأعصر السابقة قبله، أو عاصره، أو جاء بعده.

وعرف سقوط دعاوى المالكي وتلبيساته، وإيهامه البسطاء أن الإمام مُحَمَّدًا قد شذَّ عن علماء هذه الأمة في منهجه ودعوته.

والآن نريد أن نبين من سبق الإمام مُحَمَّدًا بقتال من يستحق القتال من المسلمين، بل ومن قاتل المسلمين بغير حق لأغراض سياسية وغير سياسية ممن أسدل المالكي الستار على قتالهم، سواء المحقين منهم أو المبطلين.

وسأذكر الأمور المشهورة دون تكلف في سرد الأحداث وملابساتها؛ لأن شهرتَها تغني عن تكلف ذلك:

أولُهَا: قتال الصحابة الكرام لأهل الردة ومن بينهم بعض المسلمين الذين كانوا يصلون ويصومون ويزكون، ولكنهم امتنعوا عن أداء الزكاة لخليفة رسول الله ﷺ الصديق ﷺ، فقال: «والله لو منعوني عقالاً أو عناقًا كانوا يؤدونَها إِلَى رسول الله لقاتلتهم عليها، والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة».

وقد قرر علماء الإسلام أن أي قوم امتنعوا عن القيام بأي شعيرة من شعائر الإسلام؛ فإنه يجب على المسلمين قتالهم حتى يقوموا بأداء هذه الشعيرة.

وثانيها: قتال الخليفة الراشد علي ﷺ أهل الجمل وأهل صفين، وهم مسلمون، وفيهم من أصحاب رسول الله ﷺ، ومنهم من هو معدود من العشرة المبشرين بالجنة مثل طلحة والزبير ﷺ، وهذا قتال فتنة بين أصحاب مُحَمَّد ﷺ، وكلهم مجتهدون، المصيب منهم والمخطئ، وكلهم مأجورون ومن أهل الجنة – رضي الله عنهم أجمعين– ويجب على المسلمين احترامهم، والسكوت عما جرى بينهم.

وثالثهًا: قتال علي والصحابة معه للخوارج، وبأمر رسول الله ﷺ، وتحريضه على قتلهم، ووصفهم بأنَّهم شر الخلق، وبأن لمن قتلهم أجرًا عند الله.

رابعهًا: قتال العباسيين للأمويين، وهو قتال للمسلمين، وكم ذهب فيها من الألوف المؤلفة على يد أبِي مسلم الرافضي الباطني.

خامسهًا: تفرق المسلمين إلَى دويلات يقاتل بعضهم بعضًا فِي مشارق الأرض الإسلامية ومغاربها، وكم ذهب فِي هذا القتال من ألوف مؤلفة.

سادسهًا: خروج القرامطة، وهم نوع من علاة الروافض وزنادقتهم على المسلمين، فكم لَهم من المذابح فِي المسلمين بما فِي ذلك حجاج بين الله الحرام، واقتلاع الحجر الأسود، فلم يعيدوه إلا بعد سنين.

سابعهًا: قتال الزنادقة من الروافض للمسلمين، وقتلهم الذريع فِي بلاد المغرب ومصر والشام.

ثامنهًا: قتال البويهيين، وقتلهم للمسلمين، وتسلطهم على خلفاء المسلمين، ونشرهم للشرك والبدع الرافضية فِي بلاد الإسلام، وتشييد القبور، والغلو فِي أهل البيت إلَى درجة التأليه.

تاسعهًا: قتال الصفويين الروافض للمسلمين، وإجبارهم على اعتناق الرفض.

عاشرها: قتال أئمة الزيدية فِي اليمن الذي استمر قرونًا من حدود سنة ثمانين ومائتين إلَى آخر إمام منهم فِي حدود سنة (١٣٤٠هـ)، وكان قتالهم كله فِي هذه القرون إنَّما هو على الملك، وقد يكون لنشر البدع والضلال.

الحادي عشر: قتال الروافض -وعلى رأسهم الخميني- للشعب العراقي الذي امتد سنوات ذهب ضحيته ألوف أو ملايين، لا من أجل الإسلام، بل من أجل أهداف رافضية، وطموحات ظالمة لا علاقة لَها بالإسلام.

وقد عايشها المالكي الذي لعله ممن يؤيد هذه الحرب ولا ينكرها.

كل هذه الفتن العريضة ما عدا قتال الصحابة يسدل عليها الستار هذا المالكي الحاقد، ويصور الإمام محمدًا كأنه هو الوحيد الذي قاتل المسلمين.

والحق أن الإمام مُحَمَّدًا ما قاتل إلا من يستحق القتال من عباد القبور وأعداء التوحيد، ممن ضرب الشرك فيهم أطنابه، فدعاهم الإمام مُحَمَّد إِلَى إخلاص الدين لله، ونبذ هذا الشرك، وأقام عليهم الحجج والبراهين بدعوته الواضحة ومؤلفاته العظيمة النافعة الَّتِي وضحت قضايا التوحيد والشرك بطريقة جلية، يعرفها العالم والمتعلم والجاهل.

ولكن هؤلاء القبوريين عاندوا، وكابروا، وشمروا عن ساعد الجد لقتال أئمة التوحيد ودعاته، وعلى رأسهم الإمام مُحَمَّد رَحِمَهُ اللَّهُ والإمام مُحَمَّد بن سعود وأنصاره، فما وسع هذا الإمام وأنصاره إلا أن يقاتل هذه الأصناف المستكبرة المعاندة والمصممين على عبادة القبور والأشجار والأحجار وعلى سائر الشركيات والضلالات.

فلسان حال الشيخ مُحَمَّد ومن معه:

إذا لَم تكن إلا الأسنة مركب ... فما حيلة المضطر إلا ركوبُها

فلم يسع أهل الضلال والبدع الشركية إلا محاربة هذا الإمام ودعوته بالأكاذيب والافتراءات الشنيعة، بمثل قولهم: الوهابية يبغضون النَّبِي، ويبغضون الأولياء، وينكرون كراماتهم، ويقاتلون المسلمين... إِلَى آخر الدعاوى الأثيمة الَّتِي أشاعها أهل الضلال فِي العالم من مثل ابن سحيم، والقباني، والحداد، ودحلان، والنبهاني، وأسلافهم وأتباعهم.

وقد تصدى أعلام التوحيد والسنة لنقد هذه الافتراءات، فبينوا أكاذيب هؤلاء الأفاكين المحاربين لتوحيد المرسلين ورسالات النبيين.

ومن تلك الردود ردود أعلام التوحيد من أبناء وأحفاد الإمام مُحَمَّد وتلاميذه في عدد من الكتب والرسائل، ومنها ما دون في الكتاب الجامع «الدرر السنية» وهو متوفر، فمن شاء فليرجع إليه ليعرف حقيقة دعوة الإمام مُحَمَّد، وأنَّها قائمة على كتاب اللَّه وسنة رسوله ومنهج السلف الصالح، وهذه الأمور هي منطلقات هؤلاء الأئمة في بيان أحقية هذه الدعوة، وبيان ضلال وأباطيل خصومها[1].

ومن أعجب العجب أن المالكي يعرف كذب هؤلاء على الإمام مُحَمَّد وأنصاره، ثُمَّ يدافع عنهم بأكاذيبهم، ويحارب الإمام مُحَمَّد بن عبد الوهاب وأنصاره بهذه الأكاذيب، ويزيد عليها من خيالاته الفاسدة ووساوسه الكاسدة، ومن يهن اللَّه فما له من مكرم.

هذا وقد بين علماء الإسلام القتال المشروع من الممنوع في الإسلام:

ومن هؤلاء العلماء شيخ الإسلام ابن تيمية حيث سئل عن قتال التتار الذين يدعون التمسك بالشهادتين، وقد فعلوا الأفاعيل بالمسلمين من قتل ونَهب للأموال، ويدعي مع ذلك بعض الناس تحريم قتالهم؟.

فأجاب بقوله: «الحمد لله، كل طائفة ممتنعة عن التزام شريعة من شرائع الإسلام الظاهرة المتواترة من هؤلاء القوم وغيرهم، فإنه يجب قتالهم حَتَّى يلتزموا شرائعه، وإن كانوا مع ذلك ناطقين بالشهادتين، وملتزمين بعض شرائعه، كما قاتل أبو بكر الصديق والصحابة ﷺ مانعي الزكاة، وعلى ذلك اتفق الفقهاء بعدهم بعد سابقة مناظرة عمر لأبي بكر ﷺ، فاتفق الصحابة ﷺ على القتال على حقوق الإسلام عملاً بالكتاب والسنة، وكذلك ثبت عن النَّبِي من عشرة أوجه الحديث عن

---

(١) وبعد كل هذا يأتي حسن المالكي الذي نشأ في قلب بلاد التوحيد، ودرس مناهج الدعوة السلفية يأتي ليرفع راية أعداء دعوة التوحيد والسنة، ويرفع راية النبهاني ودحلان وابن جرجيس وأمثالهم من عتاة الضلال وخصوم التوحيد

ثُمَّ لا يخجل من الدعاوى الكاذبة من أنه سلفي، وأنه يريد الحق، ويريد الدفع عن هذه الدعوة، ويمجد نفسه، ويظن المسكين أنه من فرسان النقد والتصحيح والتوجيه، فلم يعرف قدر نفسه، ولا مقدار ضلاله وجهله.

ومن هنا يرفع نفسه إِلَى مقام المصلحين، ويرى نفسه من أنداد الإمام مُحَمَّد وأمثاله

الخوارج، وأخبر أنَّهم شر الخلق والخليقة مع قوله: **«تحقرون صلاتكم مع صلاتهم، وصيامكم مع صيامهم»**.

فعلم أن مجرد الاعتصام بالإسلام مع عدم التزام شرائعه ليس بمسقط للقتال، فالقتال واجب حتى يكون الدين كله لله، وحتى لا تكون فتنة، فمتى كان الدين لغير اللَّه فالقتال واجب، فأيُّما طائفة امتنعت من بعض الصلوات المفروضات أو الصيام أو الحج أو عن التزام تحريم الدماء والأموال والخمر والزنا والميسر، أو عن نكاح ذوات المحارم، أو عن التزام جهاد الكفار، أو ضرب الجزية على أهل الكتاب وغير ذلك من واجبات الدين ومحرماته الَّتِي لا عذر لأحد فِي جحودها وتركها، الَّتِي يكفر الجاحد لوجوبها؛ فإن الطائفة الممتنعة تقاتل عليها وإن كانت مقرة بها، وهذا مِمَّا لا أعلم فيه خلافًا بين العلماء[1].

وإنَّما اختلف الفقهاء فِي الطائفة الممتنعة إذا أصرت على ترك بعض السنن كركعتَي الفجر، والأذان والإقامة عند من لا يقول بوجوبها، ونحو ذلك من الشعائر، هل تقاتل الطائفة الممتنعة على تركها أم لا؟

١- فأما الواجبات والمحرمات المذكورة ونحوها فلا خلاف فِي القتال عليها»[2].

٢- قال الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كتاب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم: باب قتل من أبَى قبول الفرائض وما نسبوا إلَى الردة: (٦٩٢٤) حدثنا يحيى بن بكير: حدثنا الليث: عن عقيل، عن ابن شهاب، أخبرنِي عبيد اللَّه بن عبد اللَّه بن عتبة: أن أبا هريرة قال: **«لما توفي النَّبِي ﷺ**، واستخلف أبو بكر، وكفر من كفر من العرب قال عمر: يا أبا بكر، كيف تقاتل الناس، وقد قال رسول اللَّه ﷺ.

---

(١) هذا هو فقه علماء الأمة، وهذه هي أحكامهم، وهذا هو إجماعهم على قتال من يمتنع من الناس عن أداء شعيرة من شعائر الإسلام، أو يرتكب مُحرمًا معلومًا من الدين بالضرورة مستحلاً له كشرب الخمر أو الزنا والميسر، فكيف بمن يرتكب نواقض «لا إله إلا الله» من الشركيات، ويحارب من نَهى عنها، ويدعو إلَى إخلاص العبادة لله رب العالمين.

(٢) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٥٠٢) لشيخ الإسلام بن تيمية.

أمرت أن أقاتل الناس حَتَّى يقولوا: لا إله إلا اللَّه. فمن قال: لا إله إلا اللَّه. عصم منِّي ماله ونفسه إلا بحقه، وحسابه على اللَّه. قال أبو بكر: واللَّه لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة، فإن الزكاة حق المال، واللَّه لو منعوني عناقًا كان يؤدونَها إِلَى رسول اللَّه ﷺ لقاتلتهم على منعها. قال عمر: فواللَّه ما هو إلا أن رأيت أن قد شرح اللَّه صدر أبي بكر للقتال؛ فعرفت أنه الحق».

قال الحافظ: قوله: «باب قتل من أبَى قبول الفرائض» أي: جواز قتل من امتنع من التزام الأحكام الواجبة والعمل بِها.

قال المهلب: «من امتنع من قبول الفرائض نظر، فإن أقر بوجوب الزكاة مثلاً أخذت منه قهرًا ولا يقتل، فإن أضاف إِلَى امتناعه نصب القتال؛ قوتل إِلَى أن يرجع».

قال مالك في الموطأ: «الأمر عندنا فيمن منع فريضة من فرائض اللَّه تعالى، فلم يستطع المسلمون أخذها منه؛ كان حقًّا عليهم جهاده».

قال ابن بطال: «مراده إذا أقر بوجوبِها لا خلاف في ذلك».

قوله: «وما نسبوا إِلَى الردة». أي: أطلق عليهم اسم المرتدين، قال الكرماني: «ما» في قوله: «وما نسبوا». نافية كذا قال، والذي يظهر لي أنَّها مصدرية، أي: ونسبتهم إِلَى الردة، وأشار بذلك إِلَى ما ورد في بعض طرق الحديث الذي أورده كما سأبينه.

قال القاضي عياض وغيره: «كان أهل الردة ثلاثة أصناف: صنف عادوا إِلَى عبادة الأوثان.

وصنف تبعوا مسيلمة والأسود العنسي، وكان كل منهما ادعى النبوة قبل موت النَّبِي ﷺ، فصدق مسيلمة أهل اليمامة وجماعة غيرهم، وصدق الأسود أهل صنعاء وجماعة غيرهم.

فقتل الأسود قبل موت النَّبِي ﷺ بقليل، وبقي بعض من آمن به، فقاتلهم عمال النَّبِي ﷺ في خلافة أبي بكر.

وأما مسيلمة فجهز إليه أبو بكر الجيش وعليهم خالد بن الوليد فقتلوه.

وصنف ثالث استمروا على الإسلام، لكنهم جحدوا الزكاة، وتأولوا بأنَّها خاصة بزمن النَّبِي ﷺ، وهم الذين ناظر عمر أبا بكر في قتالهم، كما وقع في حديث الباب».

وقال البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ. «باب لا يعذب بعذاب الله». ثُمَّ روى بإسناده إِلَى أَبِي هريرة أنه قال: «بعثنا رسول اللَّه ﷺ فِي بعث، فقال: إن وجدتم فلانًا وفلانًا فأحرقوهما بالنار. ثُمَّ قال رسول اللَّه ﷺ -حين أردنا الخروج-: إنِّي أمرتكم أن تحرقوا فلانًا وفلانًا، وإن النار لا يعذب بِها إلا اللَّه، فإن وجدتموهما فاقتلوهما».

ثُمَّ روى بإسناده عن أيوب عن عكرمة: «أن عليًا رضي الله عنه حرق قومًا، فبلغ ابن عباس فقال: لو كنت أنا لَم أحرقهم؛ لأن النَّبِي ﷺ قال: لا تعذبوا بعذاب اللَّه. ولقتلتهم كما قال النَّبِي ﷺ: من بدل دينه فاقتلوه»

قال الحافظ بن حجر فِي شرح هذين الحديثين: قوله: عن أيوب. صرح الحميدي عن سفيان بتحديث أيوب له به، قوله: «إن عليًا حرق قومًا». فِي رواية الحميدي المذكورة: «أن عليًا أحرق المرتدين». يعني: الزنادقة.

وفِي رواية ابن أَبِي عمر ومُحَمَّد بن عباد عند الإسْماعيلي جَميعًا عن سفيان قال: رأيت عمرو بن دينار وأيوب وعمار الدهني اجتمعوا فتذاكروا الذين حرقهم علي فقال أيوب... فذكر الحديث، فقال عمار لَم يحرقهم، ولكن حفر لَهم حفائر، وخرق بعضها إِلَى بعض، ثُمَّ دخن عليهم.

فقال عمرو بن دينار: قال الشاعر:

لترم بِي المنايا حيث شاءت إذا لَم ترم بِي فِي الحفرتين
إذا ما أججوا حطبًا ونارًا هناك الموت نقدًا غير دين. اهـ

وكأن عمرو بن دينار أراد بذلك الرد على عمار الدهني فِي إنكاره أصل التحريق، ثُمَّ وجدت فِي الجزء الثالث من حديث أَبِي طاهر المخلص حدثنا لوين حدثنا سفيان بن عيينة، فذكره عن أيوب وحده، ثُمَّ أورده عن عمار وحده قال ابن عيينة: فذكرته لعمرو بن دينار، فأنكره وقال فأين قوله:

.... أوقدت ناري ودعوت قنبرا»

فظهر بِهذا صحة ما كنت ظننته، وسيأتي للمصنف فِي استتابة المرتدين فِي آخر الحدود من طريق حماد بن زيد عن أيوب عن عكرمة قال: «أتي علي بزنادقة فأحرقهم». ولأحمد من هذا الوجه: «أن عليًا أتي بقوم من هؤلاء الزنادقة، ومعهم كتب، فأمر بنار فأججت، ثُمَّ أحرقهم وكتبهم».

وروى ابن أبِي شيبة من طريق عبد الرحمن بن عبيد، عن أبيه قال: «كان ناس يعبدون الأصنام فِي السر، ويأخذون العطاء، فأتى بِهم علي فوضعهم فِي السجن، واستشار الناس، فقالوا: اقتلهم. فقال: لا، بل أصنع بِهم كما صنع بأبينا إبراهيم، فحرقهم بالنار».

قوله: «لأن النَّبِي ﷺ قال: لا تعذبوا بعذاب الله». هذا أصرح فِي النهي من الذي قبله، وزاد أحمد وأبو داود والنسائي من وجه آخر عن أيوب فِي آخره: «فبلغ ذلك عليًا، فقال: ويح ابن عباس». وسيأتي الكلام على قوله: «من بدل دينه فاقتلوه». فِي استتابة المرتدين -إن شاء الله تعالى-[1].

وقال الحافظ أيضًا فِي كتاب «استتابة المرتدين والمعاندين وقتلهم»: «قوله: «أتي علي». هو ابن أبِي طالب، تقدم فِي باب «لا يعذب بعذاب الله» من كتاب الجهاد من طريق سفيان بن عيينة، عن أيوب بِهذا السند: «أن عليًا حرق قومًا». وذكر هناك أن الحميدي رواه عن سفيان بلفظ: «حرق المرتدين». ومن وجه آخر عند ابن أبِي شيبة: «كان أناس يعبدون الأصنام فِي السر». وعند الطبراني فِي الأوسط من طريق سويد بن غفلة: «أن عليًا بلغه أن قومًا ارتدوا عن الإسلام، فبعث إليهم فأطعمهم، ثُمَّ دعاهم إلَى الإسلام، فأبوا، فحفر حفيرة، ثُمَّ أتي بِهم فضرب أعناقهم، ورماهم فيها، ثُمَّ ألقى عليهم الحطب فأحرقهم، ثُمَّ قال: صدق الله ورسوله».

وزعم أبو المظفر الإسفرييني فِي «الملل والنحل» أن الذين أحرقهم علي طائفة من الروافض، ادعوا فيه الإلهية وهم السبائية، وكان كبيرهم عبد الله بن سبأ يهوديًا، ثُمَّ أظهر الإسلام وابتدع هذه المقالة، وهذا يمكن أن يكون أصله ما رويناه

---

(١) الفتح (٦/ ١٥١) كتاب الجهاد حديث رقم (٣٠١٧).

فِي الجزء الثالث من حديث أبِي طاهر المخلص من طريق عبد اللَّه بن شريك العامري عن أبيه قال: «قيل لعلي: إن هنا قومًا على باب المسجد يدَّعون أنك ربُّهم. فدعاهم فقال لَهم: ويلكم ما تقولون؟ قالوا: أنت ربنا وخالقنا ورازقنا. فقال: ويلكم، إنَّما أنا عبد مثلكم، آكل الطعام كما تأكلون، وأشرب كما تشربون، إن أطعت اللَّه أثابنِي إن شاء، وإن عصيته خشيت أن يعذبنِي، فاتقوا اللَّه وارجعوا، فأبوا. فلما كان الغد غدوا عليه فجاء قنبر، فقال: قد واللَّه رجعوا يقولون ذلك الكلام. فقال: أدخلهم. فقالوا كذلك، فلما كان الثالث قال: لئن قلتم ذلك لأقتلنكم بأخبث قتلة. فأبوا إلا ذلك، فقال: يا قنبر، ائتنِي بفعلة معهم مرورهم، فخد لَهم أخدودًا بين باب المسجد والقصر، وقال: احفروا فأبعدوا فِي الأرض. وجاء بالحطب فطرحه بالنار فِي الأخدود، وقال: إنِّي طارحكم فيها أو ترجعوا، فأبوا أن يرجعوا فقذف بِهم فيها، حَتَّى إذا احترقوا قال:

إنِّــي إذا رأيــت أمــرًا مــنــكــرا أوقــدت نــاري ودعــوت قــنــبــرا».

وهذا سند حسن.

وأما ما أخرجه ابن أبِي شيبة من طريق قتادة: «أن عليًّا أتي بناس من الزط يعبدون وثنًا فأحرقهم». فسنده منقطع، فإن ثبت حمل على قصة أخرى»[1].

وقال أيضًا فِي نفس الكتاب: -باب قتل من أبَى قبول الفرائض وما نسبوا إلَى الردة:

قوله: «وكفر من كفر من العرب». فِي حديث أنس عند ابن خزيْمة لما توفي رسول اللَّه ﷺ ارتد عامة العرب.

قوله: «يا أبا بكر، كيف تقاتل الناس؟». فِي حديث أنس: «أتريد أن تقاتل العرب».

قوله: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله». كذا ساقه الأكثر. وفي رواية طارق عند مسلم: «من وحد اللَّه، وكفر بِما يعبد من دونه حرم دمه

(١) الفتح (١٢/ ٢٧٠) حديث رقم (٦٩٢٣).

وماله». وأخرجه الطبراني من حديثه كرواية الجمهور.

وفي حديث ابن عمر: «حتَّى يشهدوا أن لا إله إلا اللَّه، وأن مُحَمَّدًا رسول اللَّه، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة». ونحوه في حديث أبي العنبس.

وفي حديث أنس عند أبي داود: «حتَّى يشهدوا أن لا إله إلا اللَّه، وأن مُحَمَّدًا عبده ورسوله، وأن يستقبلوا قبلتنا، ويأكلوا ذبيحتنا، ويصلوا صلاتنا»

وفي رواية العلاء بن عبد الرحمن: «حَتَّى يشهدوا أن لا إله إلا اللَّه، وأن مُحَمَّدًا عبده ورسوله، ويؤمنوا بِي وبِما جئت به».

قال الخطابي زعم الروافض أن حديث الباب متناقض؛ لأن في أوله أنَّهم كفروا، وفي آخره أنَّهم ثبتوا على الإسلام، إلا أنَّهم منعوا الزكاة، فإن كانوا مسلمين؛ فكيف استحل قتالهم وسبي ذراريهم، وإن كانوا كفارًا؛ فكيف احتج على عمر بالتفرقة بين الصلاة والزكاة، فإن في جوابه إشارة إلَى أنَّهم كانوا مقرين بالصلاة..

قال: والجواب عن ذلك أن الذين نسبوا إلَى الردة كانوا صنفين:

(صنف رجعوا إلَى عبادة الأوثان.

(وصنف منعوا الزكاة، وتأولوا قوله تعالى ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ﴾ [التوبة ١٠٣] فزعموا أن دفع الزكاة خاص به ﷺ؛ لأن غيره لا يطهرهم، ولا يصلي عليهم، فكيف تكون صلاته سكنًا لَهم، وإنَّما أراد عمر بقوله: «تقاتل الناس». الصنف الثاني؛ لأنه لا يتردد في جواز قتل الصنف الأول، كما أنه لا يتردد في قتال غيرهم من عباد الأوثان والنيران واليهود والنصارى...

قال: وكأنه لَم يستحضر من الحديث إلا القدر الذي ذكره، وقد حفظ غيره في الصلاة والزكاة معًا، وقد رواه عبد الرحمن بن يعقوب بلفظ يعم جَميع الشريعة حيث قال فيها: «ويؤمنوا بِي، وبِما جئت به». فإن مقتضى ذلك أن من جحد شيئًا مِمَّا جاء به ﷺ، ودعي إليه فامتنع، ونصب القتال؛ أنه يجب قتاله، وقتله إذا أصر...

قال: وإنَّما عرضت الشبهة لما دخله من الاختصار، وكأن راويه لَم يقصد سياق الحديث على وجهه، وإنَّما أراد سياق مناظرة أبِي بكر وعمر، واعتمد على معرفة السامعين بأصل الحديث». انتهى ملخصًا.

قلت: وفِي هذا الجواب نظر؛ لأنه لو كان عند عمر فِي الحديث «**حَتَّى يقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة**». ما استشكل قتالهم للتسوية فِي كون غاية القتال ترك كل من التلفظ بالشهادتين، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة.

قال عياض: حديث ابن عمر نص فِي قتال من لَم يُصَلِّ ولَم يُزَكِّ، كمن لَم يقر بالشهادتين، واحتجاج عمر على أبِي بكر وجواب أبِي بكر دل على أنَّهما لَم يسمعا فِي الحديث الصلاة والزكاة؛ إذ لو سمعه عمر لَم يحتج على أبِي بكر، ولو سمعه أبو بكر لرد به على عمر، ولَم يحتج إلَى الاحتجاج بعموم قوله: «**إلا بحقه**»

قلت: إن كان الضمير فِي قوله: «**بحقه**» للإسلام، فمهما ثبت أنه من حق الإسلام تناوله؛ ولذلك اتفق الصحابة على قتال من جحد الزكاة.

قوله: «**لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة**» يجوز «تشديد» فرق وتخفيفه، والمراد بالفرق من أقر بالصلاة، وأنكر الزكاة جاحدًا، أو مانعًا مع الاعتراف، وإنَّما أطلق فِي أول القصة الكفر ليشمل الصنفين، فهو فِي حق من جحد حقيقة، وفِي حق الآخرين مجاز تغليبًا، وإنَّما قاتلهم الصديق، ولَم يعذرهم بالجهل؛ لأنَّهم نصبوا القتال، فجهز إليهم من دعاهم إلَى الرجوع، فلما أصروا قاتلهم.

قال المازري: ظاهر السياق أن عمر كان موافقًا على قتال من جحد الصلاة، فألزمه الصديق بمثله فِي الزكاة لورودهما فِي الكتاب والسنة موردًا واحدًا.

قوله: «**فإن الزكاة حق المال**». يشير إلَى دليل منع التفرقة الَّتِي ذكرها أن حق النفس الصلاة، وحق المال الزكاة، فمن صلى عصم نفسه، ومن زكى عصم ماله، فإن لَم يصل قوتل على ترك الصلاة، ومن لَم يزك أخذت الزكاة من ماله قهرًا، وإن نصب الحرب لذلك قوتل، وهذا يوضح أنه لو كان سمع فِي الحديث: «**ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة**» لما احتاج إلَى هذا الاستنباط، لكنه يحتمل أن يكون

سمعه، واستظهر بهذا الدليل النظري»[1].

٣- قال العلامة الصنعاني:

«فإن قلت: فإن كانوا مشركين، وجب جهادهم، والسلوك فيهم مسلك رسول الله ﷺ في المشركين.

قلت: إلى هذا ذهب طائفة من أئمة العلم، فقالوا: يجب أولاً دعاؤهم إلى التوحيد، وإبانة أن ما يعتقدونه لا ينفع، ولا يضر، ولا يغني عنهم من الله شيئًا... وأن هذا الاعتقاد منهم فيهم شرك، لا يتم الإيمان بِمَا جاءت به الرسل إلا بتركه والتوبة منه، وإفراد التوحيد اعتقادًا وعملاً لله وحده، وهذا واجب على العلماء، أي: بيان ذلك الاعتقاد الذي تفرعت منه النذور والنحائر والطواف بالقبور شرك محرم، وأنه عين ما كان يفعله المشركون لأصنامهم، فإذا أبان العلماء ذلك للأئمة والملوك؛ وجب على الأئمة والملوك بعث الدعاة إلى الناس يدعونهم إلى إخلاص التوحيد لله، فمن رجع وأقر حقن عليه دمه وماله وذراريه، ومن أصر فقد أباح الله منه ما أباح لرسوله ﷺ من المشركين». تطهير الاعتقاد (ص٣١-٣٢).

٤- وقال العلامة صديق حسن في كتابه «قطف الثمر» (ص١٠٦).

«وأما إثبات التصرف في العالم للأولياء، وسقوط التكليف عنهم، وإثبات ما يختص بالله، فإسقاط لِحَق الربوبية والألوهية، ودعوى مجردة عن الدليل، بل من العقائد الفاسدة الصعيفة، والأباطيل الشركية السخيفة[2]، والاستدلال بأمثال قوله تعالى ﴿لَهُم مَّا يَشَآءُونَ﴾ [الزمر:٣٤]. حجة فاسدة؛ فإن ذلك وعد لَهم، والله

---

(١) فتح لباري (١٢/ ٢٧٥-٢٧٨)، وانظر في المصادر التالية في إثبات تحريق علي ﷺ للخوارج «التنبيه والرد على أهل البدع والأهواء» للإمام أبي الحسين مُحَمَّد بن أحمد الملطي (ص١٨)، «الفرق بين الفرق» لعبد القاهر البغدادي (ص٢٣٢)، «التبصر في الدين» للإسفراييني (ص١٠٨)، «واعتقادات فرق المسلمين والمشركين» للرازي (ص٥٧) بواسطة كتاب «عبد الله بن سبأ وأثره في إحداث الفتنة في صدر الإسلام» لسليمان بن حمد العودة (ص٢١٧)

(٢) هذا كلام حق موافق لما دل عليه القرآن والسنة وما عليه علماء الأمة.

لا يخلف الميعاد، وهذا لَهم فِي الآخرة، كما صرحت به الآيات والأحاديث، ودعوى العموم بعيدة محالة، ما شاء اللَّه كان، وما لَم يشأ لَم يكن، واللَّه المستعان، وكفى باللَّه شهيدًا على الضمائر، وحكمًا بين العادل والجائر، وغرهم فِي دينهم ما كانوا يفترون، ما أكثر هذا اليوم فِي الأحزاب المتحزبة، والجموع المجتمعة من فرق الشيعة، والمتصوفة، وطوائف المبتدعة، يسيرون قواعد لَم تتأسس على علم، ولا هدى، ولا كتاب منير، ثُمَّ يبنون عليها قناطير علمهم، وما لَم يشهد له دليل من الافتراء، والشبهة الَّتِي نشأت عن الهوى والإلف والتقليد، ساقطة فِي البين، فتبقى الدعوى مجردة، وحجج اللَّه سبحانه أكبر وأكثر.

وفِي قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾. أوضح دليل على المدعي؛ لأن الخير مقصور على اتباعه، فيا حسرة الجهلة البطلة الزاعمين بأن اتباعهم لمن قلدوه ينجيهم مِن دون اقتصاص، واقتصار على الآثار النبوية: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥].

والإسلام ما جاء به خاتم النبيين وسيد المرسلين ﷺ: ﴿وَمَن يَعْتَصِم بِاللَّهِ فَقَدْ هُدِيَ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [آل عمران: ١٠١]. فمن لَم يخص اللَّه بالاعتصام، وهو أغنى الشركاء عن الشرك؛ لَم يعتصم عن الضلالة، ومن أخلص لله سلم من الضلالة، ومثله قوله تعالى: ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ ۗ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٣].

ولقد أربَى ضلال المتصوفة، واتبعهم الرعاع والجهلة، واستحوذ عليهم الشيطان، فأنساهم ذكر اللَّه، فلا تسمع إلا: يا سيدي أحمد البدوي، ويا سيدي الزيلعي، ويا عيدروس، ويا جيلاني، ولا تسمع من يذكر اللَّه، ويلجأ إليه فِي البحر والبر إلا قليلاً، ولفقوا كذبات لا أصل لَها، فقد عمت جهالاتُهم اليوم عامة أهل وقتنا وخاصتهم[1]، إلا ما شاء اللَّه، فيضيفون إليهم من القدرة والعلم بالمغيبات، والتصرف فِي الكائنات ما يختص باللَّه سبحانه، حتَّى قالوا: فلان

---

(١) فِي موقف هذا الإمام ما يؤيد موقف الإمام مُحمَّد من هذه الشركيات، وتأكيد منه أن هذا البلاء الماحق منتشر فِي بلاد الإسلام، وشمل الخاص والعام إلا من سلم اللَّه.

يتصرف في العالم. وكل عبارة أخبث من أختها.

اللهم إنا نبرأ إليك من صنيع هؤلاء، ونسألك أن تكتبنا من الناهين لضلالاتهم، والمنادين لهم، ونستغفرك في التقصير، وقد علمت عجزنا عن السيف والقنا[1]، أن نفضي به إليهم، وعن اللسان أن ننصحهم، أو ننادي به عليهم، إلا في الصحف والكتابة، والحمد لله على كل حال». انتهى.

* * *

(١) فيه أنه يرى قتال هؤلاء الذين بدلوا دين الله، واستعاضوا من توحيد الله بهذا الشرك والإلحاد، ولا أدري هل يشترط قيام الحجة أو لا؟! وأما أئمة الدعوة فقد علمت أنهم يشترطون قيام الحجة.

تهويله على الإمام محمد بالمغالطات وتقويله ما لم يقل

قال حسن المالكي بعد دعاوى عظيمة واتّهامات ظالِمة للشيخ وأنصاره (ص٩): «الملحوظة الأولى:

يقول فِي الاستهلال (ص٥): «اعلم -رحمك الله- أن التوحيد هو إفراد اللَّه بالعبادة، وهو دين الرسل الذين أرسلهم اللَّه إلَى عباده، فأولهم نوح ﷺ أرسله اللَّه إلَى قوم لما غلوا فِي الصالحين ودًّا وسواعًا ويغوث ويعوق ونسرًا.

ثُمَّ قال: أقول: هذا الكلام أوله صحيح، لكن آخره فيه نظر؛ فإن اللَّه أرسل نوحًا إلَى قومه ليدعوهم إلَى عبادة اللَّه وترك الشرك، فقد كانوا يعبدون الأصنام، وليس عملهم مجرد «غلو فِي الصالحين»، فهذه اللفظة واسعة، وتحتمل غالبًا الخطأ والبدعة عند إطلاقها، وقد يصل الغلو إلَى الكفر وهو النادر، فتقبيل اليد قد يعتبر من الغلو، والتبرك بالصالحين قد يعتبر من الغلو... لكن هذا ونحوه يعد من الأخطاء أو البدع، وليست شركًا، وإن تجوزنا فِي إطلاق الشرك على هذه الأفعال فهو شرك أصغر، وليس من الشرك الأكبر المخرج من الملة».

* **التعليق:**

١- اقتطع المالكي هذه الفقرة، ثُمَّ قام يُهول عليها بالباطل والمغالطات، والكتاب[1] ألفه هذا الإمام لدحض شبهات ينسجها أهل الضلال حول التوحيد والشرك الأكبر، لا ليدفع شبهات تقبيل اليد ومجرد التبرك بالصالحين الذي يخلو من الشرك.

٢- لو لَم يقل الشيخ إلا هذا المقطع فقط لما جاز لعاقل أن يعترض على كلامه، فقوله: «اعلم -رحِمك الله- أن التوحيد هو إفراد اللَّه بالعبادة، وهو دين

(١) أي كشف الشبهات.

الرسل الذين أرسلهم الله إلَى عباده». فالعاقل الموحد لا يفهم من هذا الكلام إلا أن الرسل -عليهم الصلاة والسلام- بعثهم الله بالتوحيد، وإخلاص العبادة لله، وذلك يقتضي هدم الشرك الأكبر المضاد للتوحيد في الدرجة الأولَى، وكلام الشيخ يقتضي هذا عند من له أدنَى مسكة من عقل ودين وإنصاف.

٣- فما هو الجديد في قولك: «فإن الله أرسل نوحًا إلَى قومه ليدعوهم لعبادة الله وترك الشرك». وقد أفاده كلام الإمام في هذا المقطع وحده بغض النظر عن السياق والسباق واللحاق، وبقطع النظر عن الكتاب من أوله إلَى آخره وما تضمنه من أدلة وبراهين.

٤- قولك عن قوم نوح: «وليس فعلهم مجرد غلو في الصالحين، فهذه اللفظة واسعة وتحتمل -غالبًا- الخطأ والبدعة عند إطلاقها، وقد يصل الغلو الكفر وهو النادر».

هذا قول باطل من وجوه:

١- إن موضوع الكتاب وأدلته تضيّق هذه السعة المدعاة.

٢- إن الكتاب والسنة يدلان على خلاف دعواك.

قال تعالى: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّۚ﴾ [النساء: ١٧١]

وقال تعالى: ﴿قُلۡ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ غَيۡرَ ٱلۡحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوٓاْ أَهۡوَآءَ قَوۡمٖ قَدۡ ضَلُّواْ مِن قَبۡلُ وَأَضَلُّواْ كَثِيرٗا﴾ [المائدة: ٧٧].

وقد بين الله تعالى المراد بالغلو الذي نَهى عنه فقال: ﴿إِنَّمَا ٱلۡمَسِيحُ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلۡقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرۡيَمَ وَرُوحٞ مِّنۡهُۖ فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦۖ وَلَا تَقُولُواْ ثَلَٰثَةٌۚ ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ سُبۡحَٰنَهُۥٓ أَن يَكُونَ لَهُۥ وَلَدٞۘ﴾ [النساء: ١٧١]

فقد وضح الله هنا المراد بالغلو، وأنه غلو الكفر والشرك، لا التبرك، ولا تقبيل اليدين.

قال ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسير هذه الآية: «ينهى تعالى أهل الكتاب عن الغلو والإطراء، وهذا كثير في النصارى، فإنَّهم تجاوزوا الحد في عيسى حَتَّى رفعوه فوق

منزلته الَّتي أعطاه اللَّه إياها، فنقلوه من حيز النبوة إلَى أن اتَّخذوه إلهًا من دون اللَّه، يعبدونه كما يعبدونه، بل قد غلو في أتباعه وأشياعه ممن زعموا أنَّهم على دينه، فادَّعوا فيهم العصمة، واتبعوهم في كل ما قالوه، سواء كان حقًّا أو باطلاً؛ ولِهذا قال تعالى: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١] الآية.

ثُمَّ من يفهم من الموحدين العقلاء والفقهاء أن المراد بالغلو في هذين النصين من كلام اللَّه تعالى إنَّما هو تقبيل اليد والتبرك بالصالحين ونحوه.

ومَنْ قال من العلماء: إن الغلو يحتمل -غالبًا- الخطأ والبدعة؟! وقال رسول اللَّه ﷺ: «إياكم والغلو، فإنَّما أهلك من كان قبلكم الغلو».

فمن فسر هذا الحديث بأن المراد به النهي عن تقبيل اليد والتبرك بالصالحين على النحو الذي يريده المالكي؟!.

فما أرجف به المالكي على الإمام مُحَمَّد رَحِمَهُ اللَّهُ فهو من الأباطيل، وتفسير الغلو على الوجه الذي ذكره تفسير باطل.

وقال المالكي (ص٩): «والشيخ مُحَمَّد رَحِمَهُ اللَّهُ قال الكلام السابق، ليدلل أن دعوته هي امتداد لدعوة الرسل الذين بعثوا، أو كأنَّهم لَم يبعثوا إلا إلَى قوم يغلون في الصالحين فقط! أو أكبر أخطائهم الغلو في الصالحين! وهذا غير صحيح، فقد كانوا يشركون باللَّه، ويعبدون الأصنام وفي هذا كفاية».

أقول: نعم قال الإمام مُحَمَّد هذا الكلام، ليدلل أن دعوته هي دعوة الرسل، وهي الدعوة إلَى التوحيد ومحاربة الشرك، وما تضمنه كتابه من أوله إلَى آخره يؤكد هذا القول والاعتقاد.

واعتراضك عليه باطل، وخيالات فاسدة تدل أنك من أبعد الناس عن العلم والفهم والعدل، وإلا لما اعترضت على هذا الإمام العالم الذي صدع بالحق، وانطلق من منهج الأنبياء في الدعوة إلَى التوحيد ومحاربة الشرك والضلال.

ولِهذا قال رَحِمَهُ اللَّهُ عقب المقطع الذي اختطفته ولا حجة لك فيه: «وآخر الرسل مُحَمَّد ﷺ، وهو الذي كسر صور هؤلاء الصالحين، أرسله اللَّه إلَى قوم يتعبدون، ويحجون، ويتصدقون، ويذكرون اللَّه كثيرًا، ولكنهم يجعلون بعض المخلوقات

وسائط بينهم وبين الله، ويقولون: نريد منهم التقرب إِلَى الله، ونريد شفاعتهم عنده مثل الملائكة، وعيسى، ومريم، وأناس غيرهم من الصالحين، فبعث الله مُحَمَّدًا ﷺ يجدد لَهم دين إبراهيم ﷺ، ويخبرهم أن هذا التقرب والاعتقاد محض حق الله، لا يصلح منه شيء لا لملك مقرب، ولا لنبي مرسل».

ثُمَّ ساق الإمام مُحَمَّد الأدلة على أن المشركين فِي عهد رسول الله كانوا يؤمنون بتوحيد الربوبية.

ثُمَّ قال: «فإذا تحققت أنَّهم مقرون بِهذا، وأنه لَم يدخلهم فِي التوحيد الذي دعاهم إليه رسول الله ﷺ، وعرفت أن التوحيد الذي جحدوه هو توحيد العبادة، الذي يسميه المشركون فِي زماننا: الاعتقاد، كما كانوا يدعون الله سبحانه ليلاً ونَهارًا، ثُمَّ منهم من يدعو الملائكة؛ لأجل صلاحهم وقربِهم من الله؛ ليشفعوا لَهم، أو يدعو رجلاً صالِحًا مثل اللات، أو نبيًّا مثل عيسى، وعرفت أن رسول الله قاتلهم على هذا الشرك، ودعاهم لإخلاص العبادة لله وحده، كما قال تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَـٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا۟ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن:١٨]. وكما قال تعالى: ﴿لَهُۥ دَعْوَةُ ٱلْحَقِّ وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُم بِشَىْءٍ﴾ [الرعد ١٤]. وتحققت أن الرسول ﷺ قاتلهم؛ ليكون الدعاء كله لله، والنذر كله لله، والذبح كله لله، والاستغاثة كلها لله، وجَميع العبادات كلها لله».

هذا الكلام فيه بيان شاف للغلو الذي هو الشرك الأكبر، الذي بعث الله جَميع الأنبياء لتطهير الأرض من رجسه، وليس هو الغلو الذي ادعاه المالكي من مثل تقبيل اليد والتبرك بالصالحين على الوجه البدعي أو الخطأ.

١- فانظر إِلَى قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فبعث الله مُحَمَّدًا ﷺ ليجدد لَهم دين إبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ.... إلخ».

ودين إبراهيم الذي دعا إليه، وناظر فيه الكافرين، فغلبهم بالحجة والبرهان هو التوحيد، وضده الشرك الأكبر الذي كان عليه قومه عباد الكواكب والشمس والقمر، والأصنام الَّتِي اضطر إِلَى تحطيمها -عليه الصلاة والسلام-.

٢- وانظر إِلَى قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وعرفت أن التوحيد الذي جحدوه هو توحيد

العبادة الذي يسميه المشركون في زماننا: الاعتقاد، كما كانوا يدعون الله سبحانه ليلاً ونهارًا، ثُمّ منهم من يدعو الملائكة . . . . ومنهم من يدعو رجلاً صالِحًا مثل اللات، أو نبيًّا مثل عيسى».

٣- وانظر إِلَى قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وعرفت أن رسول الله ﷺ قاتلهم على هذا الشرك، ودعاهم إِلَى إخلاص العبادة لله وحده. . . . إلخ».

٤- وانظر إِلَى قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وتحققت أن رسول الله ﷺ قاتلهم، ليكون الدعاء كله لله، والنذر كله لله، والذبح كله لله، والاستغاثة كلها لله، وجَميع العبادات كلها لله. . . . إلخ».

وهذا كله يوضح لك أن للمالكي قصدًا سيئًا فِي حذفه لِهذه السياقات والبيانات الَّتِي تدل أن الإمام مُحَمَّدًا رَحِمَهُ اللَّهُ كان يدعو إِلَى دعوة الأنبياء -عليهم الصلاة والسلام- الَّتِي قال الله عنها: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦].

وهي معنى «لا إله إلا الله» الَّتِي تبطل الشرك بكل ألوانه وصوره، وتثبت أن العبادات كلها حق لله وحده لا شريك له، ومنها ما ذكره الإمام فِي هذه السياقات من الدعاء، والذبح، والنذر، والاستغاثة، وسائر العبادات القلبية، وعبادات الجوارح واللسان.

ويوضح لك مقصوده بالغلو الذي ذكره، ووضح معناه بالأدلة والبراهين الَّتِي ساقها والأمثلة الَّتِي ضربَها.

ويبين مكر هذا المالكي فِي حذفه هذه البيانات الموضحة لمعنَى الغلو الذي فسره المالكي بتفسيره الفاسد الظالم؛ ليوهم الناس أن الشيخ مُحَمَّدًا بعيد عن دعوة الأنبياء، وأن المالكي هو الداعي إِلَى دعوة الأنبياء.

انظر إِلَى قول هذا الظالم بعد تفسيره للغلو: «وهذا غير صحيح فقد كانوا يشركون بالله، ويعبدون الأصنام».

وأسأله: هل الشيخ مُحَمَّد رَحِمَهُ اللَّهُ أنكر أنَّهم كانوا يشركون بالله، ويعبدون الأصنام؟ وهل سياق كلامه يدل على ما فسرت به الغلو، أو أنك نسجته من

خيالك، وارتكبت الخيانة لذلك؟!.

أهذا من الإنصاف الذي تدعيه، أو هو من الجور الذي ارتطمت فيه في أول خطواتك، وسقطت في مهاويه؟!.

إن هذا العمل الشنيع لبرهان واضح على أن حاديك هو الأغراض والهوى، وعلى بعدك السحيق عن الإنصاف والعدل والقول الفصل.

* * *

المالكي يغالط ويشكك في صدق الإمام محمد في أمر يعرفه الخاص والعام

قال في (ص٢١) من كتابه هذا: «الملحوظة العشرون:

قوله (ص٣٦): «فإن قال: الشرك عبادة الأصنام، ونحن لا نعبد الأصنام، فقل: وما معنى عبادة الأصنام؟ أتظن أنَّهم يعتقدون أن تلك الأخشاب والأحجار تخلق، وترزق، وتدبر أمر من دعاها، فهذا يكذبه القرآن». اهـ.

قال المالكي معلقًا على هذا الكلام:

«أقول: عبادة الأصنام هي السجود لَها، والصلاة لَها، وطلب الحوائج منها مع الكفر بالنبوات... وأما المسلم فلا يصلي لولي ولا نبي، ويقر بأركان الإسلام وأركان الإيمان، ويؤمن بالبعث والحساب والجنة والنار... إلخ.

ثُمَّ في كلام الشيخ تعميم عجيب عندما قال (ص ٣٧):

«الشرك هو فعلكم عند الأحجار والبنايات الَّتِي على القبور وغيرها... وذكر أنَّهم يدعون ذلك، ويذبحون له، ويقولون: إنه يقربنا إِلَى اللَّه زلفى، ويدفع عنَّا ببركته». اهـ.

ثُمَّ قال المالكي: «وأنا أشك في وجود مثل هذه الصور الَّتِي نقلها الشيخ، فهذا إن وجد نادر، أما طلب البركة من تربة قبور الصالحين ونحوها؛ فهو إِلَى اليوم، وهو بدعة، وليس كفرًا، فضلاً عن الشرك الأكبر المخرج من الملة لكل أهل تلك الجهة، بل كان الذهبي[1] وبعض العلماء يجوزه، فهل هم كفار؟! ولا زال بعض العوام يفعلون هذا في مناطق مختلفة، ولكن هذا لا يعني كفر الناس في تلك الجهات على أقل تقدير، بل لا تخلو منطقة من وجود أفراد يعتقدون في السحرة

(١) هذا افتراء على الذهبي، فإنه يحارب الشرك ولا يجيزه، وهات برهانك أنه يجيز دعاء غير اللَّه والذبح، والنذر لغير اللَّه، والتوكل والرجاء في غير اللَّه، أتحشر الذهبي في أمثال دحلان والحداد وابن عمالق والنبهاني وأمثالهم من دعاة الشرك والضلال؟!

والكهان اعتقادات باطلة أو كفرية، لكن هذا لا يعني تكفير الناس الذين لا يفعلون هذا، وهم الكثرة مع أن الشيخ مُحَمَّد رَحِمَهُ اللَّهُ كان يكفر كل أهل المنطقة الَّتِي يوجد بها مثل هذه الممارسات، بحجة أن من لَم ينكر فهو كالفاعل.

ويظهر من كلام الشيخ مُحَمَّد أنه إن علم بحادثة في الحجاز أو عسير أو سدير عممها على أهل تلك الجهة كلها، فيكفرهم ويقاتلهم.

وهذه حجة من يرى أن الحركة سياسية بالدرجة الأولى؛ لأنه لا يعقل عند هؤلاء أن يظن الشيخ أن يكون أهل الحجاز على إجازة الذبح عند القبور والاستشفاع بأصحابها.. فهذا لن يكون إلا في أفراد، أما التبرك بالصالحين أو تربة قبورهم فهذه قد تكون عند بعض العلماء المتأولين.

فلو كان الذهبي معاصرًا للشيخ، هل نرى وجوب قتله وتكفيره، خاصة وأنه كان يرى التبرك بالصالحين وتربة قبورهم؟! إذا قلتم: نعم. اطردتم، وأصبحت خصومتكم مع غيرنا، وإن قلتم: لا. وافقتمونا بأن هذا الأمر لا يجوز فيه التكفير ولا القتال، نعم يمكن التخطئة، والإنكار بلا تكفير ولا سيف».

* **التعليق:**

أقول: إن المالكي قد اعتمد طريقة البتر في كتابه هذا ظانًّا أن هذه الطريقة ستنجح في تَحقيق أهدافه في تشويه صورة الإمام مُحَمَّد، وتشويه دعوته، وظانًّا أنه سينجح في أخذ الثأر لأوليائه من الروافض والقبوريين، ودعاة الضلال الذين حاربوا هذا الإمام ودعوته إلَى اللَّه بالأكاذيب والافتراءات.

إن العاقل المنصف الموحد يدرك مدى قوة الحجج الَّتِي أوردها الشيخ على الخصم المجادل، الَّتِي تقوده -إن كان منصفًا- إلَى الإذعان والتسليم، حيث قال رَحِمَهُ اللَّهُ في (ص٢٩-٣٥): «فإن قال: أنا لا أشرك باللَّه شيئًا حاشا وكلاَّ، ولكن الالتجاء إلَى الصالحين ليس بشرك.

فقل له: إذا كنت تقر أن اللَّه حرم الشرك أعظم من الزنا، وتقر أن اللَّه لا يغفره، فما هذا الأمر الذي عظمه اللَّه، وذكر أنه لا يغفره، فإنه لا يدري.

فقل له: كيف تبرئ نفسك من الشرك وأنت لا تعرفه؟!.

أم كيف يحرم اللَّه عليك هذا، ويذكر أنه لا يغفره، ولا تسأل عنه، ولا تعرفه؟! أتظن أن اللَّه يحرمه، ولا يبينه لنا؟!.

فإن قال: الشرك عبادة الأصنام، ونحن لا نعبد الأصنام.

فقل: وما معنَى عبادة الأصنام؟ أتظن أنَّهم يعتقدون أن تلك الأخشاب والأحجار تَخلق، وترزق، وتدبر أمر من دعاها؟! فهذا يكذبه القرآن، كما فِي قوله تعالى: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾.

وإن قال: هو من قصد خشبة، أو حجرًا، أو بنية على قبر، أو غيره، يدعون ذلك، ويذبحون له، ويقولون: إنه يقربنا إلَى اللَّه زلفى، ويدفع عنا ببركته، ويعطينا ببركته.

فقل: صدقت، وهذا هو فعلكم عند الأحجار والبنايات الَّتِي على القبور وغيرها، فهذا أقر أن فعلهم هذا هو عبادة الأصنام وهو المطلوب.

ويقال له أيضًا: قولك: «الشرك عبادة الأصنام». هل مرادك أن الشرك مخصوص بهذا، وأن الاعتماد على الصالحين ودعاءهم لا يدخل فِي ذلك؟ فهذا يرده ما ذكر اللَّه فِي كتابه من كفر من تعلق على الملائكة أو عيسى أو الصالحين، فلابد أن يقر لك أن من أشرك فِي عبادة اللَّه أحدًا من الصالحين فهو الشرك المذكور فِي القرآن، وهذا هو المطلوب.

وسر المسألة: أنه إذا قال: أنا لا أشرك باللَّه.

فقل له: وما الشرك باللَّه، فسره لي؟.

فإن قال: هو عبادة الأصنام.

فقل: وما معنى عبادة الأصنام، فسرها لي؟.

فإن قال: أنا لا أعبد إلا اللَّه وحده.

فقل: ما معنَى عبادة اللَّه وحده، فسرها لي؟.

فإن فسرها بما بينه القرآن فهو المطلوب، وإن لَم يعرفه فكيف يدعي شيئًا وهو لا يعرفه؟!.

وإن فسر ذلك بغير معناه؛ بينت له الآيات الواضحات في معنى الشرك بالله وعبادة الأوثان، وأنه الذي يفعلونه في هذا الزمان بعينه، وأن عبادة الله وحده لا شريك له هي الَّتِي ينكرونَها علينا، ويصيحون فيه[1] كما صاح إخوانُهم حيث قالوا: ﴿أَجَعَلَ ٱلْـَٔالِهَةَ إِلَـٰهًا وَٰحِدًا ۖ إِنَّ هَـٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص: ٥].

فإن قال: إنَّهم لا يكفرون بدعاء الملائكة والأنبياء، وإنَّما يكفرون لما قالوا: الملائكة بنات الله. فإنَّا لَم نقل: عبد القادر ابن الله ولا غيره.

فالجواب: إن نسبة الولد إلَى الله كفر مستقل، قال الله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ [الإخلاص: ١-٢]. والأحد الذي لا نظير له، والصمد المقصود في الحوائج، فمن جحد هذا فقد كفر، ولو لَم يجحد السورة.

وقال تعالى: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَـٰهٍ﴾ [المؤمنون: ٩١]. ففرق بين النوعين، وجعل كلاً منهما كفرًا مستقلاً.

وقال تعالى: ﴿وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ ۖ وَخَرَقُوا۟ لَهُۥ بَنِينَ وَبَنَـٰتٍۭ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١٠٠]. ففرق بين كفرين.

والدليل على هذا أيضًا أن الذين كفروا بدعاء اللات مع كونه رجلاً صالِحًا لَم يجعلوه ابن الله، والذين كفروا بعبادة الجن لَم يجعلوهم كذلك، وكذلك أيضًا العلماء في جَميع المذاهب الأربعة يذكرون في باب حكم المرتد: أن المسلم إذا زعم أن لله ولدًا فهو مرتد، ويفرقون بين النوعين، وهذا في غاية الوضوح، وإن قال: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [يونس: ٦٢].

فقل: هذا هو الحق، ولكن لا يعبدون، ونحن لَم نذكر إلا عبادتَهم مع الله وشركهم معه، وإلا فالواجب عليك حبهم، واتباعهم، والإقرار بكرامتهم، ولا يجحد كرامات الأولياء إلا أهل البدع والضلال... إلخ.

ودين الله وسط بين طرفين، وهدى بين ضلالتين، وحق بين باطلين».

أقول: إن هذا الفصل يحمل في ثناياه حججًا دامغة لأهل الضلال، ومنهم هذا

---

(١) ولعله: فيها أو بها

المالكي الذي يسف في جداله الباطل، ويسلك في مسالك عتاة أهل الضلال، انظر أيها القارئ إِلَى تقرير هذا الإمام بإمعان وبصيرة، كيف يتنقل بالخصم من حجة إِلَى حجة، وإِلَى دحض شبهة بعد شبهة، بحيث لا يسع الخرافي الذي بقيت له مسكة من عقل وإدراك وحب للحق إلا التسليم والاستسلام لهذه الحجج الدامغة.

أما المعاند من أمثال المالكي، ممن له نصيب من قول الله: ﴿وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَّا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ وَمَا أَنتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ﴾ الآية. فهذه الأصناف لا تغني عنهم الآيات والنذر، ولا الحجج والبراهين.

وأقول للقارئ المنصف: لقد ظهر لك جهل وعناد هذا المالكي وأمثاله، لكنِّي أعتقد أن في هذه الأصناف من يخجل من تصرفات المالكي، وخياناته الَّتِي يرتكبها فِي تطوله على الحق، وخصومته لهذا الإمام ولعقيدة التوحيد وأهلها، فيسوق على الأقل ما عند خصمه من الحجج، ألا ترى أمانة أبِي سفيان وهو في أيام شركه وجهله، كيف عرض دعوة الرسول ﷺ أمام هرقل بصدق وأمانة، لا دافع له إِلَى ذلك إلا الرجولة والأمانة، والأنفة من أن يؤثر عنه الكذب، ثُمَّ هدى الله هذا الرجل إِلَى الإسلام، ولعل من أسباب هدايته هذه الأخلاق، وهذا الموقف المنصف الأمين، فصار هذا الرجل من خيار المسلمين وسادتهم رغم أنوف الروافض، ورغم أنف هذا المالكي الحرافي، الذي ينطوي على حقد الروافض وبغيهم، وكيدهم للتوحيد وأهله.

لقد بلغ الجهل والعناد بهذا المالكي إِلَى أن تجاوز المسلمات عند عتاة الرفض والتصوف والخرافات، بل المسلمات عند اليهود والنصارى.

من تلكم المسلمات حَتَّى عند اليهود والنصارى: أن السجود للأصنام والصلاة لَها كفر غليظ كاف لإدانة فاعله بالكفر والشرك والضلال.

وليس الأمر كذلك عند هذا المالكي صاحب الألوان المتعددة والادعاءات الكاذبة.

ألا ترى: أنه لا يرى أنَّ السجود للأصنام والصلاة لَها وطلب الحوائج منها كافٍ لتكفير هؤلاء المشركين، حَتَّى ينضم إليها الكفر بالنبوات.

فمن سبق هذا الرجل إِلَى مثل هذا القول والاعتقاد الفاسد.

ثُمَّ ذهب يلبس ويتهرب من الواقع الذي يعيشه القبوريون من دعاء غير اللَّه، والاستغاثة بهم، واللجوء في الشدائد والكروب إليهم، والذبح والنذر لغير اللَّه، بل والطواف والسجود لغير اللَّه، لاسيما عند الروافض، يتهرب من هذا الواقع[1] الذي يشهد به العلماء العدول من شتَّى أقطار العالم الإسلامي، ولَم ينفرد هذا الإمام وأنصاره بهذه الشهادة، فهناك علماء كبار سبقوا الإمام، وأئمة عاصروه، وأئمة جاءوا بعده يشاركونه في هذه الشهادة.

إن المالكي ليهرب من هذا الواقع الواضح المرير فيقول: «وأما المسلم فلا يصلي لولي ولا نبي، ويقر بأركان الإسلام وأركان الإيمان، ويؤمن بالبعث والحساب والجنة والنار»[2].

وهذه شبهة الخرافيين، المعاندين، المغالطين، المحاربين للتوحيد وأهله.

فنقول: إذا كان المسلم هذا كما وصفت، ثُمَّ سب اللَّه، أو سب الرسول أو القرآن، أو استهزأ باللَّه أو رسوله أو كتابه، أيبقى عندك على الإسلام؟![3].

---

(١) كثيرًا ما يذكر الإمام مُحَمَّد رَحِمَهُ اللَّهُ في رسائله أن بعض خصومه المناوئين له يعترفون بأن دعوة الإمام مُحَمَّد إِلَى التوحيد وإِلَى خلع الشرك حق، وأن كثيرًا من الناس واقعون في الشرك، ومع ذلك يحاربونه، ويفترون عليه كثيرًا من الافتراءات الَّتِي هو براء منها.

(٢) يذكر الشيخ أن في قبائل نجد والحجاز من ينكر البعث، يذكر هذا في رسائله إِلَى خصومه المناوئين له، وما عارضه أحد منهم حسب علمي، وهو واللَّه الإمام العدل الثقة، انظر على سبيل المثال تاريخ نجد، ترتيب روضة الأفكار (ص٣٠٧)

(٣) قال الشيخ عبد اللَّه بن مُحَمَّد بن سليمان داماد الحنفي رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «مجمع الأنهر» (ص٦٩٠-٦٩٢): «كافر جاء إِلَى رجل وقال: اعرض علي الإسلام. فقال: اذهب إِلَى فلان يكفر، وقيل: لا يكفر...

ثُمَّ قال: إن ألفاظ الكفر أنواع:

الأول: فيما يتعلق باللَّه تعالى: إذا وصف اللَّه تعالى بما لا يليق به، أو سخر باسم من أسمائه، أو بأمر من أوامره، أو أنكر صفة من صفات اللَّه تعالى، أو أنكر وعده أو وعيده، أو جعل له شريكًا، أو ولدًا، أو زوجة، أو نسبه إِلَى الجهل أو العجز أو النقص، أو أطلق على المخلوق من الأسماء المختصة بالخالق نحو: القدوس، والقيوم، والرحمن، وغيرها، ويكفر بقوله: لو أمرني اللَّه تعالى بكذا لَم أفعل وقوله حين الغضب: لا أخشى اللَّه إذا قيل له: ألا تخشى اللَّه تعالى. كفر إذا نفى الخوف، وإن أراد شيئًا آخر لا يكفر.

=

وهل هذه الأمور تعتبر من المعلومات من الدين بالضرورة، والوقوع في شيء منها كفر ذاتي ينافي التوحيد والإيمان من أساسهما أو لا؟!.

وهل دعاء غير اللَّه، والاستغاثة بغيره في الشدائد، والرغبة إِلَى غير اللَّه، والخوف من غير اللَّه، ورجاء غير اللَّه، والتوكل على غير اللَّه، هل هذه الأمور الشركية تعتبر عندك من الشرك باللَّه أو من التوحيد؟!.

وهل الواقع فيها أو في بعضها يبقى عندك مسلمًا موحدًا بعد إقامة الحجة عليه، وهل من عاش مثلك في بلاد التوحيد، ودرس مناهج ومقررات التوحيد، ومارس شيئًا من تلك الشركيات، أو أنكر أنَّها من الشرك يبقى مسلمًا موحدًا بل حنبليًا سلفيًا.

= ولو قال لمن لا يعرض: هذا مني لله. أو قال: هذا من سبه اللَّه تعالى. فهذا كفر عند بعضهم، وهو الصحيح، وبقوله: المعدوم ليس بمعلوم لله تعالى. وبقول الظالم: أنا أفعل بغير تقدير اللَّه تعالى. إِلَى أن قال: ومن ادعى الغيب لنفسه يكفر حَتَّى يؤمر بتجديد النكاح. ويكفر بقوله: أرواح المشايخ حاضرة تعلم. وبإتيان الكاهن وتصديقه، وبقوله: أنا أعلم المسروقات. أو قال: أنا أخبر عن أخبار الجن إياي، فإن قال هذا؛ فهو ساحر كاهن، ومن صدقه فقد كفر، وباعتقاده أن الملك يعلم الغيب.

قال: وفي فصول العمادي من لَم يقر ببعض الأنبياء بشيء، أو لَم يرض بسنة من سنن المرسلين -عليهم السلام- فقد كفر، ويكفر بتعييبه ملكًا من الملائكة، أو بالاستخفاف به، وبقوله: إن عزرائيل -عليه الصلاة والسلام- غلط في قبض روح فلان.

رجل قال لآخر: احلق رأسك، وقلم أظفارك، فإن هذه سنة. فقال: لا أفعل، وإن كان سنة؛ فهذا كفر؛ لأنه قال على سبيل الإنكار والرد، وكذا في سائر السنن، خصوصًا في سنة هي معروفة وثبوتُها بالتواتر كالسواك ونحوه .. وبقذفه عائشة -رضي اللَّه تعالى عنها-.

وذكر أشياء كثيرة من المكفرات. وبعض هذه الأمور الَّتِي ذكرها تحتاج إِلَى نظر.

والشاهد: أن فقهاء المذاهب يذكرون أمورًا كثيرة يكفرون بها من يرتكبها، وهي دون ما كفر به الإمام مُحَمَّد، وقاتل عليه بعد قيام الحجة، ولكن أهل الضلال والفتن والخرافات يشغبون على الإمام مُحَمَّد وأنصاره بقضية التكفير، ولو حكموا اللَّه ورسوله، وأخلوا بأقوال مذاهبهم لما حصل منهم إلا تأييده وشكره على ما قام به من إعلاء راية التوحيد والسنة، والقضاء على الشركيات والبدع والضلالات الَّتِي طمست معالم الإسلام، وأوصلت كثيرًا وكثيرًا من المسلمين إِلَى انحطاط رهيب لَم يحتمله حَتَّى بعض أعداء الإسلام فضلاً عن علماء الإسلام.

ولا يزال هؤلاء الضالون -ومنهم المالكي- يعلنون الحرب على التوحيد وأهله، ويتباكون على رءوس الرفض القبوريين، ورءوس غلاة الصوفية من عباد القبور، ودعاة الشرك والضلال، كما سيأتي.

هذا الرجل غارق في الضلال وفي بغض التوحيد وأهله، وحامل لواء الدفاع عن كل أصناف أهل الضلال بما فيهم غلاة الصوفية والروافض، الذين يجعلون مع الله شركاء في توحيد الربوبية وفي توحيد الألوهية، ويعطلون صفات الله الذاتية والفعلية.

* * *

تُهم عظيمة تقشعر منها الجلود يوجهها المالكي إلى الإمام محمد

ومن ظلمه إلصاق تُهم عظيمة من التكفير تقشعر منها الجلود، ولا تصدر إلا من عدو لدود.

قال بعد حديث عن التكفير -أيضًا- وما أكثر حديثه عنه: «فهذه الفوضى التكفيرية هي نتيجة طبيعية وحتمية من نتائج منهج الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ الذي توسع فِي التكفير، حَتَّى وجدت كل طائفة فِي كلامه ما يؤيد وجهة نظرها، بل حركة الحرم وأصحاب التفجير فِي العليا ما هم إلا نتيجة لمنهج الشيخ فِي التكفير».

*أقول:

١- إن هذه الفوضى التكفيرية المنتشرة فِي الطوائف إنَّما هي قائمة على أسس ومناهج خارجية وسياسة مباينة ومخالفة لمنهج السلف، الذي سار عليه الإمام مُحَمَّد وأتباعه.

فدعوة الإمام مُحَمَّد تسير وفق منهج الرسل -عليهم الصلاة والسلام- وهديهم فِي الدعوة إِلَى التوحيد ومحاربة الشرك.

والتكفير الفوضوي الجديد إنَّما هو قائم على مناهج سياسية انحدرت عن مذاهب الخوارج والروافض مع الخلط بسياسات وأفكار غربية ثورية لبست لباس الإسلام همها الصراع على الكراسي، فمن هنا يحاربون الحكام، ويكفرونَهم دون تمييز ودون شروط يشترطها الإسلام وعلماؤه، ويحاربون العلماء الذين يقاومون هذه الاتجاهات الغربية على الإسلام، ومواقف هذه الاتجاهات من العلماء مواقف العداء، ويوجهون لَهم التهم السياسية الَّتِي ما كان يعرفها من قبلهم من الخوارج والروافض بل لا يعرفها إلا الشيوعيون والعلمانيون.

هذه التهم السياسية مثل: العملاء، والجواسيس، والمخابرات... إلخ،

ويعطون رتبًا عسكرية لعلماء السنة لا أستحضرها؛ لأنِّي واللَّه لا أعرفها، وتغيب عن ذاكرتي، ولكنها تصور العلماء في أقبح الصور.

هذه الأساليب تدل العاقل المنصف على البعد السحيق لِهذه الحركات الثورية ومناهجها وأساليبها عن دعوة هذا الإمام المجدد العظيم؛ الذي كان لدعوته الصحيحة أعظم الآثار فِي حياة المسلمين من العدل، والإنصاف، والرحْمة، والنَّزاهة، والعقائد النظيفة، والمناهج الصحيحة.

بخلاف هذه المناهج المناهضة لِهذه الدعوة، وحملتها من القسوة والعنف والعقائد الفاسدة والمناهج الضالة الَّتِي شوهت الإسلام، وأشقت المسلمين مع إفسادها لعقائد الناس، وصدهم عن منهج اللَّه الحق، وموالاة أهل البدع الكبرى، والمحاماة عنهم وعن بدعهم.

هؤلاء إنَّما يدعون إلَى الحاكمية الَّتِي دعا إليها الخوارج، ويحاربون الشرك السياسي الذي يخالف الحاكمية فقط، وذلك هو توحيدهم، وذلك هو الشرك الذي يحاربونه.

ومن هنا لا نرى صراعهم إلا مع الحكام على الكراسي، ولا نرى إلا حربَهم للعلماء.

وتراهم يقدمون أصحاب العقائد الضالة من شركية وإلحادية، ويجعلون من أهلها أئمة هدى ومجددين، ولو دعو إلَى وحدة الوجود، وإلَى وحدة الأديان، ولو أيدوا الشرك، وآخوا الروافض والنصارى، وتحالفوا مع اليهود والشيوعيين والعلمانيين، وتراهم يعادون علماء التوحيد والسنة السائرين على منهج الأنبياء، وعلى منهج السلف الصالح من الصحابة وسادة العلماء، مع مخالفتهم لحاكمية اللَّه فِي أهم أصول الإسلام، فلا يحكمون اللَّه فِي قضايا التوحيد والشرك، ولا يطالبون أهل البدع الكبرى من التجهم والخروج والاعتزال والتصوف الشركي والفلسفي بالإقلاع عن أباطيلهم، والخروج من دوامة الضلال.

ومع هذا التباين الشديد بين الدعوة السلفية الَّتِي رفع رايتها الإمام مُحَمَّد وأنصاره وبين هذه الحركات التائهة، نرى المالكي يحرص بشدة على إلصاقها

بالإمام مُحَمَّد، كما يلصق نفسه بِها وهو من ألد أعدائها، وتراه يصف قادة هذه الحركات بالتجديد، فهو المسكين يعيش فوضى فكرية ومنهجية لا نظير لَها، ولا موازين لَها إلا الفوضى والظلم والبغي، والتطاول على الدعوة السلفية وحملتها، وعلى رأسهم الصحابة وأهل الحديث وأئمة التوحيد.

فمن ظلمه الصارخ تأليبه السفهاء والكفار من الأعداء على الإمام مُحَمَّد ودعوته وأتباعه بإلصاق تكفير الحركات السياسية بِهذا الإمام وكتبه ودعوته وأتباعه.

* * *

تظاهره الكاذب بأنه من أهل الدعوة السلفية وأنه غيور عليها يرد عنها كيد الأعداء

فمن ذلك قوله (ص٤): «وقد تشوهت صورتنا -نحن طلبة العلم فِي المملكة- بأننا لا نعترف بأخطاء الشيخ، وأننا نعده معصومًا، ولا نقبل النقاش فِي تخطئته، والرد على ما أخطأ فيه، وأنه أصبح عندنا كأحد الأنبياء، وغير ذلك من الاتِّهامات الَّتِي -للأسف- يساعد على انتشارها بعض الغلو الموجود عندنا فِي الشيخ، فمن هنا جاءت هذه المراجعة لكتاب مشهور من كتب الشيخ مُحَمَّد، واسمه: «كشف الشبهات» انطلاقًا من عدة أمور:

الأمر الأول: أن أي منجز بشري يحتاج من وقت لآخر للمراجعة والنقد، ولا عيب فِي هذا لا شرعًا ولا عقلاً».

وساق أمورًا أخرى إِلَى أن قال فِي (ص٥): «.. من حق كل طالب علم فِي المملكة أن يذب تُهمة الغلو عن نفسه وعن أبناء بلده، فكثير من الناس يعرضون عن الإخوة الدعاة القادمين من المملكة بحجة أنَّهم يكفرون المسلمين، وأنَّهم يتمحورون حول الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب، لا حول النَّبِي ﷺ، هذا معنَى ما قرأته فِي بعض الكتب الَّتِي تنتقد غلونا فِي الشيخ، وهذا أيضًا معنَى ما سمعته من بعض الإخوة الذين خرجوا للدعوة خارج المملكة نقلاً عن تصورات بعض المسلمين....

إِلَى أن قال: «كل يؤخذ من قوله ويرد، وكل يستدل لقوله لا بقوله، وكل لَم ينْزل من السماء، وكل مأمور بالرجوع إِلَى الأدلة الشرعية، لا إِلَى أقوال الرجال.. هذه هي السلفية الحقيقية».

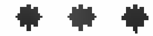
★ التعليق:

١- فانظر إِلَى هذه الدعاوى الَّتِي يلبس فيها نفسه لباس السلفية، وله دعاوى

من هذا النمط المفضوح .

انظر إِلَى قوله : «قد تشوهت صورتنا -نحن طلبة العلم- بأننا لا نعترف بالأخطاء» ، وهو أشد المشوهين والمشاغبين ، فهو المشوه والمشاغب الأول فِي هذه الأيام بعد أن كادت أن تذهب أدراج الرياح تشويهات خصوم الشيخ له ولدعوته ، وبعد أن أصبحت صورة الإمام مُحَمَّد وصورة دعوته جميلة رائعة مقبولة لدى الناس فِي العالم بسبب انفتاح البلاد السعودية للناس

وبعد أن توفرت وسائل الاتصال والنقل ، وكثرت المطابع الَّتِي تطبع كتب الدعوة ، وبعد أن افتتحت جامعات المملكة الَّتِي تستقبل طلاب العلم من مشارق الأرض ومغاربِها ، وبعد أن كثر انتشار الدعاة فِي كل القارات ، وبعد أن فتحت المعاهد والمدارس السلفية فِي شتى البلدان ، تغيرت نظرة الناس إِلَى هذه الدعوة المباركة تغيرًا جذريًا ، ولولا عقبات الحزبيات الَّتِي تقف أمام هذه الدعوة لأصبح -فيما نحسب- معظم العالم الإسلامي على منهج هذا الإمام ، بل الأحزاب على علاتِها تحترم هذا الإمام ، رغم إساءتِها إِلَى نفسها وإِلَى الإسلام بسبب تعلقها ببعض الأفكار السياسية الخارجية ، والخرافات الصوفية الَّتِي كادت تتلاشى أمام هذه الدعوة العظيمة .



إلزامات باطلة

قال المالكي في (ص١١) بعد تهاويل على الإمام مُحَمَّد رَحِمَهُ اللهُ بفروق بين الكفار في عهد الرسول وبين القبوريين من أنَّهم يقولون: لا إله إلا الله، ويؤمنون بالبعث، وأن الكفار كذبوا الرسول، ولَم يذكر الأمور المشتركة بين القبوريين وبين أولئك المشركين؛ لأنه لا يرى ذلك من الشرك المبين.

قال: «وأقول للإخوة المختلفين معي في هذه المسألة: معظم علماء المسلمين في عهد الشيخ مُحَمَّد وفي أيامنا هذه يقولون بجواز التبرك بالصالحين والتوسل بِهم، فهل نحن اليوم نكفر جَميع هؤلاء؟! أم نخطؤهم فقط؟! بل ليت التخطئة بدليل وبرهان تسلم لنا.

إن قلتم: نحن نكفرهم. رد عليكم العلماء المعاصرون داخل المملكة وخارجها، واتَّهموكم بالغلو في الدين وتكفير المسلمين!.

وإن قلتم: لا، نحن لا نكفرهم. رددتم على الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب تكفيره لَهم؛ لأنه كان يكفر علماء وعوام مثل علماء زماننا وعوامهم تَمامًا، ولن يخرج مقلدو الشيخ من هذه الإلزامات، وإن تكلفوا التفريق بين المسلمين -من العلماء والعوام- الذين كانوا في عهد الشيخ مُحَمَّد، وبين المسلمين -من العلماء والعوام- اليوم؛ كان التفريق بين كفار قريش وبين هؤلاء العلماء والعوام أكثر وضوحًا وظهورًا!.

نعم؛ لأن كل ما أنكره الشيخ مُحَمَّد رَحِمَهُ اللهُ على علماء عصره من التوسل بالصالحين، أو التبرك بِهم، أو الاستشفاع بالنَّبِي ﷺ، أو زيارة القبور، أو ترك الإنكار العلني على العوام والحكام... إلخ. لا زال إلَى اليوم في علماء مصر والشام والحجاز واليمن والعراق والمغرب .. إلخ. فضلاً عن عوامهم.

فأنتم إذا كفرتم هؤلاء؛ لزمكم الرد على علمائنا الذين لا يكفرونَهم، فإذا بلغ علماءنا ردكم ولَم يكفروهم؛ لزمكم تكفير علمائنا؛ لأن من قواعد الدعوة السلفية

في كتابات كثير من علماء الدعوة: «أن من شك في كفر الكافر؛ فهو كافر».

*التعليق:

١- انظر إلى قوله «معظم علماء المسلمين في عهد الشيخ مُحَمَّد وفي أيامنا هذه يقولون بجواز التبرك بالصالحين والتوسل بهم».

فيأتي بكلمة التبرك مجملة شأن أهل البدع.

فما مرادك بالتبرك؟.

إن أراد به الاستغاثة بغير اللَّه، والذبح والنذر لغير الله؛ فهذا شرك باللَّه أكبر، فإن كان هؤلاء يجيزون هذا التبرك، فمن قامت عليه الحجة، وعاند، وكابر، وأيد هذا الشرك الأكبر؛ فهو مشرك.

وإن كان جاهلاً عُلِّم، ولا يكفر حتى تقام عليه الحجة.

وأما التوسل مثل. «اللهم إنِّي أسألك بحق فلان، أو بجاه فلان». وما شاكل ذلك، فهذا مع أنه من البدع فلم يكفر به أحد من علماء الدعوة لا الإمام مُحَمَّد ولا غيره.

ولجوؤك إلَى هذا الأسلوب الماكر الذي يوهم الناس أن الشيخ مُحَمَّدًا يكفر علماء المسلمين بالتبرك والتوسل؛ إنَّما هو من أساليب الفجور القائمة على الحقد وقصد التشويه.

٢- إن هذه الإلزامات القائمة على التمويه الَّتي توهم فيها أن السلفيين قسمان:

(قسم يكفِّر بالتبرك مثل تقبيل اليد، والتبرك بفضل طعام وشراب من يعتقد فضله، ويكفِّر بالتوسل مثل ما شرحناه.

(وقسم لا يكفِّر بذلك.

نقول: ليس الأمر كما تلبس، فهم -والحمد لله- على منهج واحد، لا يكفرون بمثل هذه الأمور، وإنَّما يعتبرونَها من البدع.

ولا يكفرون من وقع في الكفر والشرك إلا بعد قيام الحجة، كما هو معروف

عن علماء هذه الدعوة المباركة الماضين منهم والمعاصرين .

أما من يسير على مذاهب الخوارج في تكفير العلماء وتكفير الحكام؛ فهؤلاء ليسوا من أهل هذه الدعوة، بل هم قوم آخرون سائرون على مناهج تعادي منهج الإمام مُحَمَّد والمنهج السلفي، وتعادي أهله .

ومن هذا المنطلق العدواني هم يكفرون علماء هذه البلاد وحكامها، ويوالون خصوم الدعوة من الروافض وغلاة الصوفية القبورية، ويحامون عنهم، فلا تخلط، ولا تجمع بين المتضادات ولا تُخلِّط .

فظهر من هذا براءة الإمام مُحَمَّد وأنصاره من التكفير بالتبرك والتوسل اللذين افتراهما المالكي وشرحناهما، وظهرت براءتُهم من التناقض الذي يريد هذا المالكي أن يوهم أنه قد أدخلهم في المضايق، والواقع أنه أعجز الناس عن ذلك .

كناطح صخرة يومًا ليوهنها ... فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل

٣- إذا كان ما أنكر الإمام مُحَمَّد من الاستغاثة والاستعانة والذبح والنذر باقية إلَى اليوم؛ فقد حكم بأن هذا من الشرك أعلام الأمة قبل الإمام وبعده مع اشتراطهم قيام الحجة قبل التكفير، فمن قامت عليه الحجة، وعاند، وتمادى في الشرك أو تأييده؛ فهو كافر .

* * *

تكذيب آخر ومغالطة

قال المالكي (ص٢١): «الملحوظة العشرون:

قوله في (ص٣٦): «فإن قال: الشرك عبادة الأصنام، ونحن لا نعبد الأصنام، فقل: وما معنَى عبادة الأصنام؟.

أتظن أنَّهم يعتقدون أن تلك الأخشاب والأحجار تَخلق، وترزق، وتدبر أمر من دعاها، فهذا يكذبه القرآن». اهـ.

قال المالكي معلقًا على هذا الكلام: «أقول: عبادة الأصنام هي السجود لَها، والصلاة لَها، وطلب الحوائج منها مع الكفر بالنبوات، وأما المسلم فلا يصلي لولي ولا نبي، ويقر بأركان الإسلام وأركان الإيْمان، ويؤمن بالبعث والحساب والجنة والنار... إلخ».

ثُمَّ في كلام الشيخ تعميم عجيب عندما قال (ص٣٧): «الشرك هو فعلكم عند الأحجار والبنايات الَّتِي عند القبور وغيرها...».

وذكر أنَّهم يدعون ذلك، ويذبحون له، ويقولون: إنه يقربنا إلَى اللَّه زلفى، ويدفع عنَّا ببركته». اهـ.

ثُمَّ قال المالكي: «وأنا أشك في وجود مثل هذه الصورة الَّتِي نقلها الشيخ، فهذا إن وجد نادر.

أما طلب البركة من تربة قبور الصالحين ونحوها فهو إلَى اليوم وهو بدعة، وليس كفرًا، فضلاً عن الشرك الأكبر المخرج من الملة لكل أهل تلك الجهة، بل كان الذهبِي وبعض العلماء يجوزه، فهل هم كفار؟!

ولا زال بعض العوام يفعلون هذا في مناطق مختلفة، ولكن هذا لا يعني كفر الناس في تلك الجهات على أقل تقدير.

بل لا تخلو منطقة من وجود أفراد يعتقدون في السحرة والكهان اعتقادات باطلة كفرية، لكن هذا لا يعني تكفير الناس الذين لا يفعلون هذا وهم الكثرة، مع

أن الشيخ مُحَمَّد رَحِمَهُ اللَّهُ كان يكفر كل أهل المنطقة الَّتِي يوجد بِهَا مثل هذه الممارسات بحجة: أن من لَم يكفر فهو كالفاعل، ويظهر من كلام الشيخ مُحَمَّد أنه علم بحادثة فِي الحجاز أو عسير أو سدير وعممها على أهل تلك الجهات كلها، فيكفرهم ويقاتلهم».

* التعليق:

١- فِي هذا المقطع تكذيب لِهذا الإمام من جهة، وبُهت له بما هو بريء وبعيد منه من جهة أخرى.

٢- فِي هذا المقطع ما يدل على جهل هذا الرجل ومجازفاته.

فهو يحصر عبادة الأصنام فِي السجود لَها، وطلب الحوائج منها، والظاهر أنه ينكر أن يكون دعاؤها، والاستعانة بِها، والخوف منها، والرجاء فيها، والطواف بِها، والذبح والنذر لَها... إلخ من العبادات الشركية الكبرى، وانظر كيف يجعل الكفر بالنبوات من عبادة الأصنام.

٣- انظر إلَى قوله: «أما المسلم فلا يصلي لولي ولا نبي، ويقر بأركان الإسلام وأركان الإيمان، ويؤمن بالبعث والحساب والجنة والنار»

وهو لا يريد بِهذا المسلم الموحد المحارب للشرك، وإِنَّما يريد عباد القبور من الروافض، وغلاة الصوفية، وأتباعهم الذين بين حالهم الإمام مُحَمَّد وأئمة الإسلام والتوحيد قبله وبعده.

فالرجل لإفراطه فِي الضلال، وإغراقه فِي الخرافات؛ يحامي عن هذه النوعيات الَّتِي انتشرت، وشاعت أفعالها، واشتهرت فِي كل البلدان من قديم الزمان وإلَى الآن، فاذهب إلَى بلدان الروافض واقرأ عقائدهم، واذهب إلَى كل بلدان المسلمين فِي الشرق والغرب لترى من المشاهد والقباب ما يندى له الجبين، حتى إنه ليوجد مشاهد للحيوانات، وترى التعلق بالأشجار، وترى الموالد لأمثال البدوي وغيره، حيث يجتمع الملايين فِي كل عام أكثر ممن يجتمع فِي عرفات.

واقرأ كتب الصوفية من مختلف طوائفها: تيجانية، ومرغنية، وبرهانية، وأحمدية، وشاذلية، ورفاعية، ونقشبندية، وسهروردية إلَى آخر ما كتبوه فِي

العقائد الخرافية والشركية والإلحادية، ومع هذا الضلال العريض لا يكفر السلفيون إلا من قامت عليه الحجة، مع اعتقادنا أن كثيرًا من هذه الأصناف -ولاسيما علمائها وأذكيائها- قد بلغتهم الدعوة السلفية الصحيحة بحججها وبراهينها، ومع ذلك ظلوا سادرين في ضلالهم وشركياتهم، ولكن السلفيين لا يكفرون بالعين إلا من تأكدوا أنه قد قامت عليه الحجة، وعلى رأسهم الإمام مُحَمَّد وتلاميذه.

* * *

تقويل المالكي الإمام محمد بن عبد الوهاب ما لم يقله في أمر الشفاعة

قال المالكي في (ص١٩) «الملحوظة الثامنة عشر:

كذا قوله في (ص٣٣): «ولا يشفع النبي ﷺ في أحد إلا من بعد أن يأذن الله فيه، كما قال ﷻ: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء:٢٨] وهو لا يرضى إلا التوحيد، كما قال تعالى. ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥]!... ولا يأذن الله إلا لأهل التوحيد». !!اهـ.

قال المالكي معلقًا: «على هذا يمكن أن يقال ما قاله بعض المتحاورين مع الشيخ من أنه بنَى على هذا الكلام؛ فلن يدخل الجنة في زمن الشيخ إلا أهل العيينة وأهل الدرعية[١]!، ففي كلام الشيخ السابق تكفير ضمني لكل من يرى التوسل بالصالحين، أو طلب الشفاعة منهم، وهم جمهور من علماء المسلمين وعامتهم في ذلك الوقت وفي زماننا أيضًا.

وهنا أتذكر صدق كلمة قالها أحد معارضي الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب -رحمهما الله- عندما قال ما معناه: النَّبِي ﷺ أخبر أنه سيأتي مفاخرًا بقومه يوم القيامة، وعلى كلام هذا -يقصد الشيخ مُحَمَّد- سيأتي نبينا ﷺ وليس معه إلا نفر من أهل العيينة[٢]!! اهـ.

ونحن رددنا على هذه الكلمة يومها ونحن نضحك، لَم ننتبه للوازم كلام الشيخ هنا عندما حرم الشفاعة على غير أتباعه الذين سماهم «الموحدين» بحجة أن غير هؤلاء ليسوا مسلمين: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾. فالمسلمون في العالم الإسلامي -سوى أتباع الشيخ بنجد وملحقاتها- يكونون عند الشيخ قد ابتغوا غير دين الإسلام!.

---

(١) أخذ المالكي هذا الكلام من القباني العدو اللدود لدعوة التوحيد.

(٢) أخذ المالكي هذا الكلام من القباني العدو اللدود لدعوة التوحيد

وهذا أمر في غاية التكفير والخطورة؛ لأن العالم الإسلامي فيه هذه البدع والخرافات من زمن طويل، وفيه العلماء المتأولون والعوام الجهلة، ولكن لا يجوز لنا أن نقول بكفرهم، فالذين أدركهم الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ هم المسلمون أنفسهم الذين تباكينا عليهم من هجمات الصليبيين في الشام وغزو المغول في المشرق، واضطهاد الفرنجة في الأندلس.

أما على كلام الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ فلا داعي للبكاء؛ لأن هؤلاء مشركون متبعون غير دين الإسلام، فلماذا البكاء؟!».

★التعليق:

إن الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا الكتاب «كشف الشبهات» يقرر التوحيد بالحجج والبراهين، ويدفع شبهات المبطلين المنافحين عن الشرك والضلال بالباطل والهوى من أول الكتاب إلى هذا الموضع يريد الخير للمسلمين الذين وقعوا في هذا الضلال تأسيًا بالأنبياء والمصلحين.

فقال خلال دحضه لشبهات أهل الباطل:

«فإن قال: أتنكر شفاعة رسول الله ﷺ وتبرأ منها؟!.

فقل: لا أنكرها، ولا أتبرأ منها، بل هو الشافع المشفع، وأرجو شفاعته، لكن الشفاعة كلها لله كما قال تعالى: ﴿قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًا﴾ ولا تكون الشفاعة إلا من بعد إذن الله، كما قال ﷻ. ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة ٢٥٥]. ولا يشفع في أحد إلا من بعد أن يأذن الله فيه، كما قال ﷻ: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء:٢٨]. وهو لا يرضى إلا التوحيد، كما قال تعالى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾[آل عمران: ٨٥]. فإذا كانت الشفاعة كلها لله، ولا تكون إلا بعد إذنه، ولا يشفع النبي ولا غيره في أحد حتى يأذن الله فيه، ولا يأذن إلا لأهل التوحيد؛ تبين لك أن الشفاعة كلها لله، وأطلبها منه، وقل: اللهم لا تحرمني شفاعته، اللهم شفعه فيّ. . . . وأمثال هذا»[1].

(١) انظر كشف الشبهات (ص٢٦-٢٨) للإمام مُحَمَّد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ.

إن هذا الإمام رَحِمَهُ اللَّهُ قد قرر موضوع الشفاعة تقريرًا علميًا في ضوء كتاب الله وحججه وفي ضوء السنة النبوية، وعلى طريقة أهل السنة والجماعة، وعلى خلاف مذهب الخوارج والمعتزلة الذين ينكرون شفاعة النَّبِي ﷺ وغيره في المذنبين من أهل التوحيد، فجاء المالكي الجريء يفتري على الشيخ أنه يكفر المسلمين، ويورد عليه إلزامات فجار القبوريين الخرافيين بأنه يكفِّر علماء العالم الإسلامي وعوامه، وأنه لا يدخل الجنة إلا أهل العيينة والدرعية.

ثُمَّ يقول مرة أخرى: «فالمسلمون في العالم الإسلامي -سوى أتباع الشيخ مُحَمَّد بنجد وملحقاتها- يكونون عند الشيخ قد ابتغوا غير دين الإسلام».

كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذبًا، فليس في كلام الشيخ ما يدل على هذا لا صراحةً ولا تضمنًا.

وعلى كل حال فالرجل حاقد، وجريء على الافتراء على هذا الإمام، يحمل كلامه ما لا يحتمل، ويبتر كلام الشيخ كما فعل هنا؛ لأنه لَم يعجبه تقرير الشيخ على هذا الوجه الصحيح، ولَم يعجبه أن تكون الشفاعة كلها لله، ولَم يعجبه أن تكون الشفاعة لأهل التوحيد؛ لأنه يزعم -كما يزعم سادته الخرافيون- أن الشيخ يَحصر الموحدين في أهل العيينة والدرعية؛ ولأنه يريد أن يدخل أهل الضلال من الروافض والصوفية.

وهذا الافتراء المتوارث عند الخرافيين الأفاكين يرده تصريح هذا الإمام بِما يدمغهم، ويفضح افتراءهم.

ويدعي المالكي فجورًا وزورًا أن الإمام مُحَمَّدًا يثني على الكفار والمرتدين والمنافقين.

ومِمَّا قاله في (ص٣٣): «كما مدح الشيخ -سامَحه الله- المرتدين كمسيلمة وأصحابه للغرض نفسه، فقال في الدرر السنية (٢/ ٤٤): مسيلمة يشهد أن لا إله إلا الله، وأن مُحَمَّدًا رسول الله، ويصلي ويصوم!. فلو شهد أن مُحَمَّدًا رسول الله لما ادعى النبوة».

* **التعليق:**

١- أقول: إن هذا المالكي أجهل الناس حَتَّى بالبدهيات، فجهال المسلمين يعرفون أن المنافقين يشهدون أن لا إله إلا اللَّه، ويصلون، ويحملون ظاهرًا بالإسلام، وهم من أشد الناس كفرًا عند اللَّه وعند رسوله والمؤمنين، وهم في الدرك الأسفل من النار، وقال اللَّه فيهم: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُوا۟ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١] فهؤلاء يشهدون أن مُحَمَّدًا رسول اللَّه، وهم كاذبون في هذه الشهادة؛ لشهادة اللَّه عليهم، وكم أنزل من الآيات في بيان كفرهم وكذبهم، فانظر إِلَى عقلية هذا الرجل كيف يكابر في البدهيات، ويتهم الشيخ بأسوأ من تُهم أهل الخرافات

٢- الرجل لا يَخجل من الخيانات والبتر، فالإمام مُحَمَّد يرد هنا على رجل يجادله من أهل الضلال، ويلزمه بإلزامات مثل إلزامات المالكي، حيث ذكر أنه قال كلمتين ذكر الإمام أولاهما.

ثُمَّ قال: «والكلمة الثانية قوله: إن المشرك لا يقول: لا إله إلا اللَّه. فيا عجبًا من رجل يدعي العلم، وجاء من الشام يحمل كتبًا، فلما تكلم إذ إنه لا يعرف الإسلام من الكفر، ولا يعرف الفرق بين أبي بكر الصديق ﷺ وبين مسيلمة الكذاب.

أما علم أن مسيلمة يشهد أن لا إله إلا اللَّه، وأن مُحَمَّدًا رسول اللَّه، ويصلي ويصوم!!.

أما علم أن غلاة الرافضة الذين حرقهم علي ﷺ يقولونَها؟!

وكذلك الذين يقذفون عائشة، ويكذبون القرآن.

وكذلك الذين يزعمون أن جبرائيل غلط، وغير هؤلاء ممن أجمع أهل العلم على كفرهم، منهم من ينتسب إِلَى الإسلام، ومنهم من لا ينتسب إليه كاليهود، وكلهم يقولون: لا إله إلا اللَّه.

وهذا بَيِّن عند من له أقل معرفة بالإسلام من أن يحتاج إِلَى بيان، وإذا كان

المشركون لا يقولونَها، فما معنى باب حكم المرتد؟! الذي ذكره الفقهاء من كل مذهب.

هل الذين ذكرهم الفقهاء وجعلوهم مرتدين لا يقولونَها؟!.

هل الذي ذكر أهل العلم أنه أكفر من اليهود والنصارى؟

وقال بعضهم: من شك في كفر أتباعه فهو كافر.

وذكرهم في الإقناع في باب حكم المرتدين وإمامهم ابن عربي، أيظنهم لا يقولون: لا إله إلا الله. لكن هو أتى من الشام وهم يعبدون ابن عربي جاعلين على قبره صنمًا يعبدونه.

ولست أعني أهل الشام كلهم -حاشا وكلا- بل لا تزال طائفة على الحق، وإن قلت واغتربت»[1].

انظر إلَى هذه الأمثلة الّتِي ضربَها هذا الإمام؛ ليبين لِهذا الجاهل المدى الذي بلغه من الجهل والبلادة، بحيث لا يدرك أوضح البدهيات لدى طلاب العلم من القرآن والتاريخ وأحكام الفقهاء في باب الردة على أناس بالردة -وهي أقبح أنواع الكفر- على أناس يقولون: لا إله إلا الله. ولكنهم أتوا بِما يناقضها.

أرأيت أيها القارئ كيف بتر المالكي هذا الكلام، وفيه أشنع الذم لمسيلمة، فيجعل هذا الرجل الذم مدحًا.

أرأيت هذه الأمثلة الّتِي هي حجج دامغة للمالكي وأسلافه.

أرأيت المالكي الذي درس في مدارس التوحيد يخرج على الناس بِهذه العقلية الخرافية السخيفة، فيقول عن مسيلمة: فلو شهد أن مُحَمَّدًا رسول الله لما ادعى النبوة.

وكتب التاريخ تذكر أن مسيلمة وأصحابه كانوا يدعون الإسلام، ويشهدون أن لا إله إلا الله، ويؤذنون، ويصلون، ولكنهم ارتدوا كما ارتد غيرهم، وسموا بالمرتدين، فلماذا سماهم الصحابة والمسلمين: بالمرتدين إذا كانوا لَم يقولوا:

---

(١) الدرر السنية (٢/ ٤٤-٤٥).

لا إله إلا الله . ولَم يدخلوا في الإسلام .

لئن كان هذا الرجل الذي رد عليه الشيخ غبيًّا ؛ فالمالكي أشد غباء منه إن أحسنّا به الظن ، وإلا فالرجل قد بلغ الغاية في الشر والكيد لهذه الدعوة العظيمة ، وبلغ الغاية في المناوأة لَها ولأهلها بِمختلف الأساليب ، ومنها الكذب والخيانة والبتر .

* * *

المالكي لا يحسن فهم البدهيات من كلام الشيخ محمد حيث جعل ذمه الشديد لمسيلمة وقومه مدحًا وثناءً

قال المالكي (ص٣٣): «وقال عن بني حنيفة أصحاب مسيلمة الكذاب في الدرر السنية (٩/ ٣٨٧): هم عند الناس من أقبح أهل الردة وأعظمهم كفرًا، وهم مع هذا يشهدون أن لا إله إلا الله، وأن مُحَمَّدًا رسول الله، ويؤذنون، ويصلون، وأكثرهم يظنون أن النَّبِي ﷺ أمرهم بذلك! اهـ.

وقال عن أصحاب مسيلمة أيضًا في الدرر السنية (٩/ ٣٨٣): شهدوا أن لا إله إلا الله، وأن مُحَمَّدًا رسول الله، لكن صدقوا لمسيلمة أن النَّبِي أشركه في النبوة، وذلك أنه أقام شهودًا معه بذلك، وفيهم رجل من الصحابة معروف بالعلم والعبادة يقال له: الرجَّال فصدقوه لما عرفوا فيه من العلم والعبادة!».اهـ.

أقول: «إذن بنو حنيفة ضحية نظرية عدالة الصحابة! الَّتِي نكاد نكفر من لَم يؤمن بتحققها في كل فرد منهم، وهذه دعوة للإيمان بالأمور المتناقضة، فمن اتبع مسيلمة كفر، ومن رد شهادة الصحابي كفر! وكذب بالآيات في تعديلهم في زعم الغلاة! فماذا تريدون من أصحاب مسيلمة أن يفعلوا؟! هم من غلاة السلفية في قضية عدالة الصحابة! فهل تريدون منهم أن يكفروا بنظرية عدالة الصحابة، أم يؤمنوا بنبوة مسيلمة . . . ؟!!».

* التعليق:

الرجل يعتبر هذا الكلام مدحًا لمسيلمة وقومه، ففي أي عقل ومنطق يعد هذا الكلام مدحًا، وفيه وصفهم بأقبح الصفات، وهي قول الإمام فيهم. «هم عند الناس من أقبح أهل الردة وأعظمهم كفرًا».

أترضى لنفسك بمثل هذا المدح أيها الخرافي؟!.

وهل قول الرسول ﷺ في الخوارج: «تَحقرون صلاتكم مع صلاتِهم،

وقراءتكم مع قراءتهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية». يعتبر مدحًا؟!.

إذن فاحمل على رسول الله ﷺ، وعلى أصحابه الذين نقلوا عنه هذا الكلام، وشن عليهم الغارة؛ لأنهم في نظرك وعقليتك قد مدحوا الخوارج كلاب النار المارقين بهذا الكلام.

* * *

من ضروب التلبيس التي يسلكها المالكي في الباطل دعوته إلى الإنصاف وطلب الحق

ذكر تنبيهين (ص٢) حول شبهاته السابقة وحول كلمة «وهابية» لا قيمة لهما.

ثُمَّ قال: «آمل من الأخوة المهتمين بهذه القضايا أن يقرءوا هذا العمل بإنصاف وطلبًا للحق: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة ٨]. فالحق أحق أن يتبع، وكل يؤخذ من قوله ويرد، كما آمل أن ما نشر في بعض وسائل الإعلام عن «المسودة» يكون مشجعًا لقراءة «المبيضة»، ولا أمانع من إبداء الملحوظات، بل إنني أطلبها من أهلها، وأشكر من أسدى إليَّ ملحوظة، لكنني أشترط في قبولها أن تكون صحيحة، أما ما يفعله البعض من محاولة المغالطة والتهويل وبتر النصوص ونحوه، فهذا الأسلوب أظن أنه أصبح مَمقوتًا مهجورًا عند المنصفين من طلبة العلم، فلذلك لن أشغل نفسي بتتبع هذا الصنف من الناس، فلو فعلنا ذلك لما عملنا شيئًا، ورحم الله المتنبِّي.

أسأل الله ﷻ أن يرينا الحق حقًّا، ويرزقنا الاعتراف به ثُمَّ اتباعه، ويرينا الباطل باطلاً، ويرزقنا الاعتراف به ثُمَّ اجتنابه، والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على مُحَمَّد وآله».

* **التعليق:**

أقول: نعم، قرأنا هذا العمل بإنصاف وطلب للحق، فلم نَجد عندك إلا الإجحاف والبتر، وطلب الباطل، واتباع الهوى.

وجدناك قد حملك الشنآن على ألا تعدل، وبعيدًا جدًّا عن مقتضيات التقوى، وهذا ضرب من ضروب التلبيس الذي يسلكه كل مبطل.

فهذا إبليس ما قال لآدم وحواء: إنِّي ظالم فاجر. بل: ﴿وَقَاسَمَهُمَآ إِنِّى لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ﴾ [الأعراف: ٢١].

وهذا فرعون ما قال لقومه: إنِّي كافر ظالِم جبار. بل يقول لَهم في حق نبي الله

موسى: ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يُبَدِّلَ دِينَكُمْ أَوْ أَن يُظْهِرَ فِي ٱلْأَرْضِ ٱلْفَسَادَ﴾ [غافر: ٢٦]. وقال لقومه: ﴿مَآ أُرِيكُمْ إِلَّا مَآ أَرَىٰ وَمَآ أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ﴾ [غافر ٢٩].

وهكذا جل دعاة الضلال والباطل وأعداء الحق، لا يقول أحد منهم: إنِّي فاجر، وأريد أن أضلكم. بل يتعلق بالكتاب والسنة، ويدعي حب الرسول والإسلام، ويدعي الإخلاص والصدق والنصح، وفي هذه الأجواء ينشر باطله وضلاله وسمومه.

وهذا المالكي نموذج غريب في الدعاوى العريضة، كما في هذا الكلام وغيره، بل يدعي أنه سلفي حنبلي.

ثُمَّ إنه تشهد عليه أعماله بأنه عدو لدود للسلفية والحنبلية، بل للصحابة الكرام وأهل الحديث.

وقوله: «لكنني أشترط في قبولها أن تكون صحيحة، أما ما يفعله البعض من محاولة المغالطة والتهويل وبتر النصوص ونحوه، فهذا أسلوب أظن أنه أصبح ممقوتًا مهجورًا عند المنصفين من طلبة العلم».

نقول: نعم، إن النقد سيكون مستوفيًا لهذه الشروط، ولكن أظنك سوف لا تقبل هذا النقد المستوفي للشروط، بل أخشى أنك قد أردت بهذا الكلام إصدار الحكم على كل من ينتقدك بحق مستوفيًا لشروط النقد العلمي، بعيدًا عن التهويل والمغالطة والبتر، لأن هذه وغيرها من صفات نقدك لهذا الإمام وكتابه، فهي قائمة على الظلم والبتر والتهويل والمغالطات، ولا شك أن العقلاء مقتوا هذه الأعمال الَّتي ارتكبتها وازدروها، ولولا خشية أن يخدع بها الرعاع، ويتعلق بها الروافض والخرافيون، ثُمَّ يقولون: شهد شاهد من أهلها، ولست -والله- من أهلها، لولا ذلك لما ناقشك أحد؛ لأنَّها أكاذيب مفضوحة، وأساليب ممقوتة درج عليها أعداء التوحيد، والمحامون عن الشرك والضلال.

قال المالكي بعد أن حمد الله وذكر الشهادتين (ص٣-٤):

«**أما بعد:** فإن الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ كان له دور إصلاحي ودعوي؛ امتد أثره إِلَى كثير من المسلمين في العالم؛ فضلاً عن المسلمين داخل

الجزيرة العربية، ولا ريب أن المسلم ليفرح عندما يهيئ الله مصلحين مُجددين . . . ».

إِلَى أن قال: «ولا أستبعد أن يكون الشيخ واحدًا من هؤلاء، ولو فِي جانب من الجوانب».

أي أنه لا يجزم بذلك، والظاهر أنه لَم يفرح بتجديد هذا الإمام.

ثُمَّ ذكر مُحَمَّد بن إسماعيل الأمير الصنعانِي من المجددين وقال: «إنه أعلم من الشيخ وأحسن أثرًا».

ومع حبنا واحترامنا للأمير الصنعانِي، ونعتبره أخًا ونصيرًا للإمام مُحَمَّد رَحِمَهُ اللَّهُ وما أظن المالكي راضيًا بتجديده، ولاسيما فِي ميدان التوحيد ومحاربة الشرك، لكن شتان بين الأثرين، فآثار الشيخ مُحَمَّد امتدت فِي الأقطار شرقًا وغربًا وشمالاً وجنوبًا، وامتداداته قوية فِي الزمان والمكان، وشواهد الوجود والأحوال من أقوى الأدلة على ذلك.

وأما كونه أعلم من الشيخ مُحَمَّد أو دونه، فهذا مرجعه فحول العلماء لا الجهال من أمثال هذا المسكين.

ثُمَّ ذكر الشوكاني فِي المجددين وهو كذلك، وما أظنه يرضى بتجديده، لاسيما فِي ميدان التوحيد ومحاربة الشرك.

* * *

المالكي لا يفرق بين مجددي السنة والحق وبين مجددي الباطل والضلال

قال في (ص٣): «ثُمَّ في مصر الشيخ حسن البنا، والعلامة المودودي في باكستان، وشبه القارة الهندية، والشيخ جمال الدين القاسمي في الشام، والمهدي السوداني في السودان، وغيرهم كثير».

* **التعليق:**

الذي يظهر أنه يعني الخميني وأمثاله، ونسي الإمامين مُحَمَّد بن إبراهيم، وعبد العزيز بن عبد الله بن باز، ونسي صديق حسن خان، والشيخ نذير حسين، والعظيم آبادي، والشيخ ثناء الله الأمرستري، وأسرة الدهلوي، وغيرهم من كبار علماء الحديث والتوحيد في شبه القارة الهندية، ونسي الشيخ مُحَمَّد حامد الفقي، وأحمد مُحَمَّد شاكر وإخوانهما في مصر، ونسي الشيخ الألباني في الشام.

لأن هؤلاء أهل توحيد وسنة، ويحاربون الشرك والبدع.

أما البنا والمودودي فإنهما أقرب إليه منهجًا ومشربًا، فدعوتُهم تتسع للروافض وغلاة الصوفية وسائر المبتدعة المخرفين.

كيف يكون هذان من المجددين، وهما من دعاة الباطل، وخصوم لأهل السنة والتوحيد، وأولياء لأهل البدع والرفض -أعني: البنا والمودودي- والشاهد أن الرجل مُخلِّط لا يفرق بين مجددي السنة والحق، وبين مجددي البدع والضلال، بل كأنه يفصل هذا الصنف، بل يحارب تجديد الإمام مُحَمَّد، ويصف أتباع هؤلاء بالغلو والهدف الأساسي، إنَّما هم أتباع الإمام مُحَمَّد، ولهذا تناسى الغلاة فعلاً من أتباع المهدي والمودودي والبنا، واستمر يركز على أهل التوحيد والسنة.

فيقول في (ص٤): «ثُمَّ غلا هؤلاء حتى تركوا جزءًا كبيرًا من دعوة الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب، الَّتي كانت في ذم «الغلو في الصالحين»، فالغلو في الصالحين من المحاور الرئيسية الَّتي كان الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ ينقدها، فأصبحت هذه

المسألة المحورية من أساسيات العقيدة عند الغلاة من أتباع الشيخ مُحَمَّد رَحِمَهُ اللَّهُ.

أقول: ومعنى هذا أصبح لا فرق بين أتباع الإمام مُحَمَّد، وبين الغلاة في البدوي، والرفاعي، والدسوقي، وعبد القادر، والعيدروس، وابن علوان، فيذبحون له، وينذرون، وبقبره يطوفون، وفي الشدائد والأهوال به يستنجدون، فهذا الغلو الذي حاربه الشيخ مُحَمَّد وأتباعه.

وهذا من أسمج الكذب، ومن أشد أنواع الظلم والتهويل.

* * *

طعن المالكي في عدالة الصحابة

قال في (ص٣٤): «وقال عن أصحاب مسيلمة أيضًا في الدرر السنية (٩/ ٣٨٣): شهدوا أن لا إله إلا الله، وأن مُحَمَّدًا رسول الله، لكن صدقوا لمسيلمة أن النَّبِي أشركه في النبوة، وذلك أنه أقام شهودًا شهدوا معه بذلك، **وفيهم رجل من الصحابة معروف بالعلم والعبادة، يقال له ـ الرَّجال ـ فصدقوه لما عرفوا فيه من العلم والعبادة**»[1] ـ اهـ.

ثُمَّ قال: «أقول: إذن فبنو حنيفة ضحية نظرية عدالة الصحابة! الَّتِي تكاد تكفر من لَم يؤمن بتحققها في كل فرد منهم، وهذه دعوة للإيمان بالأمور المتناقضة، فمن اتبع مسيلمة كفر، ومن رد شهادة الصحابي كفر! وكذب بالآيات في تعديلهم في زعم الغلاة! فماذا تريدون من أصحاب مسيلمة أن يفعلوا ؟ هم من غلاة السلفية في قضية عدالة الصحابة! فهل تريدون منهم أن يكفروا بنظرية عدالة الصحابة، أم يؤمنوا بنبوة مسيلمة؟!».

*** التعليق:**

هكذا ينتهز هذا الرافضي الفرصة للطعن في عدالة الصحابة الذين زكاهم الله في مُحكم كتابه، وزكاهم رسوله في سنته المطهرة، وزكاهم المؤمنون إلا غلاة الروافض، فإنَّهم يبغضون أصحاب مُحَمَّد، ويسقطون عدالتهم، ويكفرونَهم إلا قليلاً منهم، فمن هم أسوتك أيها الرافضي في الطعن في عدالة الصحابة غير غلاة الروافض.

---

(١) كان الإمام مُحَمَّد يناقش علماء سوء يرون إسلام قوم يكذبون بالبعث، وينكرون الإسلام، وهؤلاء العلماء يعترفون بهذا كله، ويقولون ـ ما فيهم شعرة من الإسلام ـ لكن من قال: لا إله إلا الله. فهو المسلم، حرام المال والدم؛ ـ انظر الدرر السنية (٩/ ٣٨٥-٣٨٦).
ويتجاهل المالكي كل هذا، ويرى أنَّهم مسلمون، يصلون، ويصومون، ويحجون، ويحرمون المحرمات.

الرَّجال مرتد من أخبث رءوس أهل الردة، وشهادته الفاجرة على رسول اللَّه بأنه أشرك مسيلمة فِي نبوته من أخبث أنواع الكفر والردة، فكيف تتذرع به إِلَى إسقاط عدالة الصحابة.

ثُمَّ تجعل من يؤمن بالقرآن والسنة فِي تزكيتهم وتعديلهم متناقضين، وتتهكم بِهِم هذا التهكم، وتسخر منهم هذه السخرية، وتجعل أصحاب مسيلمة المرتدين من غلاة السلفية بعد رميك للسلفيين بالتناقض، وتلزمهم هذه الإلزامات السخيفة.

هل السلفيون من عهد الصحابة الذين قضوا على الردة، وقتلوا المرتدين، ومنهم الرَّجال هذا الأفاك، هل هم يعتقدون أن الرَّجال من الصحابة الذين عدلهم اللَّه ورسوله، أو هم يعتبرونه من أخبث وأكفر أهل الردة؟!.

وهل تعتقد فِي الإمام مُحَمَّد وهو يذكر الرَّجال فِي طليعة أهل الردة ومن كبار الدعاة إِلَى الردة أنه يعتبر الرَّجال من الصحابة.

لقد ساق الإمام مُحَمَّد بعد الكلام السابق ما يأتي:

«وفيه يقول بعضهم -أي: فِي الرَّجال- أي بعض من ثبت منهم على دينه وهو ابن عمرو اليشكري كلامًا منه:

يا سعاد الفؤاد بنت أثال	طال ليلي بفتنة الرجال
إِنَّها يا سعاد من أحدث الدهر	عليكم كفتنة الدجال
فتن القوم بالشهادة والله	عزيز ذو قوة ومُحال[1]

فهل الإمام ساق هذه الأبيات المليئة بالذم، ومنها:

١- أنه يحمله مسئولية فتنة الردة.

٢- ومنها تشبيهه فتنته بفتنة الدجال.

٣- ومنها بيان أن الرَّجال هو الذي فتن القوم -أي: بني حنيفة المرتدين- مثل الشيطان.

---

(١) الدرر السنية (٩/ ٣٨٤).

٤- ومنها توعده ببطش الله به، وانتقامه منه؛ لأنه ذو القوة شديد المحال.

ثُمَّ هل ساق الإمام هذه الأبيات لإثبات صحة الرجال المرتد، وإثبات عدالته، أو ساقه لبيان كفره وجريمته وفتنته العظيمة؟!.

إن الإمام ذكر ما كان عليه قبل الردة، ثُمَّ ذكر أنه رأس فتنة الردة والمرتدين.

فماذا يريد بعد كل هذا؟ لقد رأى كل هذا، ثُمَّ لسوء قصده ذهب يشوش ويهول على الإمام مُحَمَّد رَحِمَهُ اللَّهُ كافأ الله هذا المالكي بما يستحق.

* * *

ما قاله المؤرخون في الرجال

قال ابن الأثير في الكامل (٢/ ٣٦١): «وكان مع مسيلمة نَهار الرَّحال بن عنفوة، وكان قد هاجر إلَى النَّبِي ﷺ، وقرأ القرآن، وفقه فِي الدين، وبعثه معلمًا لأهل اليمامة، وليشغب على مسيلمة، فكان أعظم فتنة على بني حنيفة من مسيلمة، شهد أن مُحَمَّدًا ﷺ يقول: إن مسيلمة قد أشرك معه. فصدقوه، واستجابوا له، وكان مسيلمة ينتهي إلَى أمره، وكان يؤذن له عبد اللَّه بن النواحة، والذي يقيم له حجير بن عمير، وكان حجير يقول: أشهد أن مسيلمة يزعم أنه رسول اللَّه فقال له مسيلمة: أفصح حجير، فليس في الجمجمة خير».

وذكر عنه وعن مسيلمة أخبارًا سيئة، وانظر البداية والنهاية (٥/ ٤٧).

فالإمام مُحَمَّد ذكر فِي الرَّجال ما نقله علماء التاريخ فيه من أنه أسلم، ثُمَّ ارتد، ونقل فيه من الشعر فِي هجائه ما رأيت، فيأتِي هذا الإنسان الغريب، فيقذف الإمام بأنه يمدحه، ويمدح بني حنيفة، ويبني على هذا الإفك ما رأيت من التذرع إلَى الطعن فِي عدالة الصحابة ومن يقول بعدالتهم.

* * *

موقف المالكي من روايات تحريق علي للزنادقة وموقفه من روايات غيره

قال المالكي في (ص٣٥): «قصة تحريقهم أحياء انفرد بها عكرمة مولى ابن عباس، ولَم يشهد القصة، وإنَّما ذكر أن الخبر بلغ سيده ابن عباس بلاغًا، فقال: «لو كنت أنا لقتلتهم؛ لأن النَّبِي ﷺ يقول: من بدل دينه فاقتلوه». والحديث في البخاري من طريقين عن عكرمة، ولَم يخرجه مسلم.

وقد رواه عكرمة بلاغًا، ولَم يكن بالكوفة، وإنَّما كان بالبصرة مع مولاه ابن عباس، ولعل الخبر وصلهم مشوهًا.

أما روايات شهود العيان، فذكرت أن القوم مرتدون، وأن عليًا قتلهم ولَم يحرقهم، ثُمَّ بعد قتلهم خدَّد لَهم أخاديد، وألقاهم فيها، ودخن عليهم زيادة في التنكيل والترهيب من عملهم؛ لأنَّهم لبثوا يأخذون عطاء المسلمين وهم مرتدون فترة من الزمن، ولعل هذا التدخين عليهم هو الذي أوهم بعض المشاهدين أنه أحرقهم، وإلا فالإمام علي نفسه من أحرص الناس ألا يعذب بالنار، خاصة وأنه من رواة حديث: «لا يعذب بالنار إلا رب النار».

ولَم يصح أن صحابيًّا حرق أحياء، إلا ما كان من أبي بكر الصديق ﷺ من تحريقه المرتد الفجاءة السلمي -علمًا بأن الشيخ مُحَمَّدًا يزعم أن الفجاءة هذا كان قائمًا بأركان الإسلام!!- وكان الفجاءة قد قام بأعمال قبيحة في الردة.

وحرق خالد بن الوليد في الردة، لكن خالدًا ﷺ ليس من أصحاب الصحبة الشرعية، وهو صاحب مجازفات تبرأ من بعضها الرسول ﷺ في حياته كما في قصة بني خذيمة، ولا يعد خالد من المجتهدين، إنَّما هو صاحب سيف وترس، وليس صاحب علم وفقه ﷺ وسامحه.

وقد توسعت في ذكر طرق أحاديث وروايات التحريق في الجزء الأول من الرد على ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ».

★ **التعليق:**

١- نحن -ولله الحمد- نحب الصحابة جميعًا، ونجلهم، ونذب عن أعراضهم، وعلى رأسهم الخلفاء الراشدون ومنهم علي ﵁، ونحارب الغلو في المخلوقين سواء الأنبياء أو الصحابة أو غيرهم، ونحارب الرفض والتشيع الغالي، ومنه ما ارتكبه هذا المالكي هنا.

فتراه يسلم بقصة إحراق أبي بكر ﵁ للمرتد فجاءة وهي غير صحيحة[1]، ويسلم بتحريق خالد، وينتهز الفرصة للطعن فيه، وينفي عنه الصحبة، ويصفه بالمجازفات، ويصفه بالجهل، وينفي عنه العلم والفقه، ثُمَّ يغالط فيقول: رضي الله عنه وسامحه.

يثبت قصة تحريق أبي بكر لأنه ينطلق من منطلق الروافض، فيأخذ ما يوافق هواه ولو كان باطلاً، ويرد ما يخالف هواه ولو كان صحيحًا، وينفي قصة التحريق عن علي ولو رواها الإمام البخاري، ويطعن في هذه الرواية ولو سلم بصحتها أئمة الحديث، وتلقوها بالقبول، ولو ساندتْها روايات أخرى[2].

وينفي الفقه عن خالد، ولعله يلمح بجهل أبي بكر؛ لأنه لو كان فقيهًا لما أحرق الفجاءة، وينزه عليًّا ﵁ عن التحريق تعريضًا بأبي بكر ﵁ بأنه لا يتورع عن فعل ذلك.

يسلك هذه الطرق الماكرة انطلاقًا من حقده على أصحاب رسول الله ﷺ الذي ورثه عن الروافض.

ويدعي أنه توسع في ذكر طرق أحاديث وروايات التحريق في الجزء الأول من الرد على ابن تيمية.

فهنيئًا للروافض بهذا الإمام المحدث الكبير الواسع الاطلاع، والمتوسع في

---

(١) لأنَّها رويت من طريق سيف بن عمر التميمي وهو ضعيف، ومتهم بالكذب عند بعض الأئمة، ومن طريق مُحَمَّد بن حميد الرازي وهو أيضًا ضعيف، ومتهم عند بعض الأئمة بالكذب.

(٢) تقدم الكلام عن قصة تحريق علي للزنادقة بشيء من التوسع

خدمة المنهج الرافضي، وفي محاربة الصحابة وأئمة الإسلام ومنهجهم.

وأخيرًا: انظر إِلَى مكره حيث يصف عليًا بالإمامة، ولا يصف بِها أبا بكر فعلام يدل هذا؟!.

وانظر إِلَى قوله - «كانوا مرتدين». وافهم ماذا يريد.

إنه يريد أن يدفع عن الروافض ما يقوله بعض أهل السنة: إن عليًا ﷺ أحرق طائفة من الروافض ادعوا فيه الإلهية وهم السبائية، والروايات الَّتِي اعتمدوا عليها يؤيد بعضها بعضًا وستأتي.

إن هذه وصمة عار على الروافض يريد أن يدفعها عنهم.

فكم لِهذا المحدث الكبير من الأيادي على الروافض، فليعلقوا عليه الآمال، وليرشحوه لأعلى منصب ليكون آية من آياتِهم، وبطلاً من أبطالهم، يتحدى أهل السنة فِي عقر دارهم.

* * *

طعون المالكي في أتباع الإمام محمد ورميه لهم بالخيانة والجبن والمجاملة والتلون والبعد عن المنزلة التي وصل إليها هو وإلصاق التكفير بالإمام محمد

قوله في (ص٦): «رابعًا: المؤتمنون ما زالوا ساكتين! وإِلَى الآن لَم يبينوا الأخطاء الَّتِي وقع فيها بعض علماء الدعوة؛ حَتَّى اغتر بتلك الأخطاء بعض الشباب.

والحركات الَّتِي تتسرع فِي التكفير، وترمي به الأبرياء، ولا أريد ضرب الأمثلة، فهي واضحة للجميع، ولا أظن «المؤتمنين» سيتركوننا لبيان الحق، فضلاً عن المشاركة فِي ذلك، لأن مصلحتهم -لا مصلحة الإسلام- تقتضي المعارضة لكل ناصح، والتشكيك فِي نيته ومنهجه، وما زالوا بحاجة لجهاد نفس ووقت أطول حَتَّى يصلوا هذه المرحلة الَّتِي نراها ضرورية فِي هذا الزمن أكثر من أي وقت مضى.

على أية حال- لابد أن يكون عندنا الشجاعة للمبادأة بنقد أخطائنا، وتصحيح بيتنا الداخلي، وعدم الخجل من ذلك؛ لأن الأمر دين، وليس مناورة سياسية.

والخلاصة أقول: كل العلماء عبر العصور يجب علينا محبتهم وتقديرهم ومعرفة فضلهم؛ لكن دون تقديس، ولا مجاملة لَهم على حساب الحق، فالحق يجب أن نعمل على إظهاره، وتبرئة الكتاب والسنة من أخطاء البشر.

ومن هذا المنطلق فإنني وجدت الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب -رحمه الله على فضله وأثره الدعوي الذي لا ينكره منصف- قد وقع فِي أخطاء أصبحت سنة متبعة عند بعض طلبة العلم؛ الذين أصبحوا يطلقون التكفير فِي حق علماء ودول وطلاب علم بناء على ما قرر الشيخ مُحَمَّد بعض فِي كتبه ورسائله، وأصبح الواحد من هؤلاء يحتج بأن الشيخ كان يرى كفر هؤلاء العلماء، وكفر هؤلاء الحكام، وكفر

من هذه صفته . . . إلخ .

والتمسك بكلام الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ في هذه الأمور تَمسك بالخطأ والخطأ لا يجوز التقليد فيه .

لكن بعض طلبة العلم لَم يتنبه على مواضع هذا الخطأ، ويتهم العلماء الموجودين الآن بمجاملة غيرهم من العلماء والحكام في العالم الإسلامي؛ لأنَّهم لا يكفرونَهم! بل وصل ببعضهم إِلَى تكفير العلماء والحكام في هذه البلاد، فضلاً عن غيرهم من علماء وحكام المسلمين بناءً على ما كتبه الشيخ مُحَمَّد، وهؤلاء المكفرون قد رددت عليهم في مقالات هادئة نشرت في بعض الصحف المحلية، وكان لي كتاب -لَم يسمح له بالنشر- في الرد على هذا التيار بأسلوب هادئ وبراهين، أزعم أنَّها كانت مقنعة ونابعة من النصوص الشرعية .

وردي هذا ليس على ذلك التيار فقط، وإنَّما يستهدف الرد -بالدرجة الأولَى- أولئك الذين يحاولون أن يركبوا الجملين جميعًا! فيردون على أهل التكفير، ويغلون في الدفاع عن أخطاء أئمة الدعوة! .

أو بلغة أخرى نقول: يردون على هؤلاء الشباب الذين كفروا العلماء والحكام بأدلة العلماء الذين كانوا يردون على الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب! فكأنَّهم يردون على الشيخ مُحَمَّد بهذه الطريقة الَّتِي تجمع بين الذكاء والغباء .

ونَحن نقول لَهم: إن اللَّه حرم التلون، وهو الظهور بوجهين، وذم النَّبِي ﷺ ذا الوجهين، فإن كنتم رادين على هؤلاء الشباب؛ فعليكم أن تردوا على بعض الأخطاء في التكفير الَّتِي وقع فيها الشيخ مُحَمَّد وبعض علماء الدعوة .

وإن كنتم تدافعون عن الشيخ مُحَمَّد وعلماء الدعوة، فيجب أن تدافعوا عن هؤلاء؛ لأنَّهم مقلدون له ولبعض علماء الدعوة، وستأتِي النماذج» .

★ **التعليق:**

أقول: هذا المقطع مليء بالظلم والادعاءات العريضة .

١- فقوله: «أظن المؤتمنين ما زالوا ساكتين إِلَى الآن» .

فيه طعن شديد لعلماء السنة وطلابها، واتّهام لَهم بالخيانة، وهذا الاتّهام يتناول كل من أيد دعوة الإمام مُحَمَّد من عصره إلَى يومنا هذا من علماء نَجد والحجاز واليمن والشام والهند وباكستان وأفغانستان وهم بالآلاف إن لَم نقل بالملايين

فهؤلاء على منطقه خونة، وكاتمون للحق، ولا يسمحون لمثل هذا الرجل الصادق الأمين أن يصدع بالحق.

والحق أن هذا الرجل هو البارع فِي الكذب، والفجور، وقول الزور على دين الله الحق، وعلى التوحيد، وإخلاص الدين لله، ومُحاربة الشرك بأشكاله وأصنافه، ومُحاربة أسبابه ووسائله.

هذا الدين الحق الذي نَهض العلماء المصلحون الناصحون بأعبائه فِي مختلف العصور، والذي نَهض به الإمام مُحَمَّد ومؤيدوه من عهده إلَى يومنا هذا فِي مشارق الأرض ومغاربِها.

٢- اتّهم علماء التوحيد والسنة بأنّهم يقدمون مصلحة أنفسهم على مصلحة الإسلام، وأن مصلحتهم تقتضي معارضتهم لكل ناصح، والتشكيك فِي نيته ومنهجه.

وهذا أسلوب إرهابِي، وسلاح فتاك يشهره فِي وجوه من يريد أن ينتقده، وقد استخدمه أعداء أهل السنة قبله، فيقولون في من يبين ضلالهم: إنه يتدخل فِي النوايا والضمائر.

٣- ويلبس لباس أهل السنة -وهو العدو اللدود-.

فيقول: «على أي حال لابد أن يكون عندنا الشجاعة للمبادأة بنقد أخطائنا، وتصحيح بيتنا الداخلي، وعدم الخجل من ذلك؛ لأن الأمر دين، وليس مناورة سياسية»، وهذا أسلوب المنافقين الذين يتسترون بالإسلام: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ۝ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ١١-١٢].

ما هي هذه الشجاعة! إنَّها المبادأة بالظلم والباطل، ويدعي لَها هذا الرجل

الغريب المنهج والأساليب أنَّها شجاعة فِي الحق، وهي شجاعة على أقبح صور الباطل والظلم، ويدعي التصحيح للبيت الداخلي، وهو يخربه ويدمره، ويدعي عدم الخجل، وهو كذلك لا يخجل من الجهر بالباطل، ويدعي أن الأمر دين لا مناورة سياسية، وأعماله أشد خبثًا وقبحًا من المناورات السياسية؛ لأن مناوراته مناورات ضد دين اللَّه الحق، وضد التوحيد، وضد حملة هذا الدين.

٤- ويدعي محبة العلماء وتقديرهم ومعرفة فضلهم، ولعله يقصد بِهؤلاء العلماء علماء الروافض وعلماء الخرافات والبدع، فقد قام بالدفاع عنهم، واعتمد خرافاتِهم وأكاذيبهم فِي مواجهة دعوة التوحيد وأهلها، واتَّجه بالحرب لأهل السنة بدءًا بالصحابة الكرام، ومرورًا على علماء الحنابلة والحديث، ثُمَّ هذه المواجهة العنيفة للإمام مُحَمَّد وأنصاره على الحق، ومن ذلك هذه الاتِّهامات والإهانات.

* * *

رمي المالكي -أسير التقليد- أنصار الشيخ محمد بالتقليد

قال المالكي (ص ١): «مُحَمَّد بن عبد الوهاب له فضل علينا جميعًا، بل على كثير من المسلمين في العالم، لكن لا يجوز أبدًا أن نقلده في ما أخطأ فيه، شأنه شأن غيره من البشر من علماء ودعاة، فإذا كنا نقبل تَخطئة أبي حنيفة والشافعي وأمثالهم؛ فكيف لا نقبل تَخطئة الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب مع أنه أقل من هؤلاء علمًا بإجماع المنصفين من أهل العلم».

***التعليق:**

هذا كلام حق يراد به الباطل، وأتباع الإمام مُحَمَّد لا يقلدونه ولا غيره في الأخطاء، ولكنك وأسلافك تجعلون حقه باطلاً، وصوابه خطأ، ثُمَّ تأتي أنت فتدعي على أتباعه التقليد في الخطأ والباطل، ثُمَّ تتظاهر وأنت المقلد الأعمى في الباطل والضلال والخرافات تتظاهر بمحاربة التقليد، فتسمي اتباع الحق والاعتزاز به تقليدًا وغلوًّا.

قال المالكي (ص ١): «مُحَمَّد بن عبد الوهاب كسائر العظماء، الناس فيه بين قالٍ وغالٍ، ونحن نحاول أن نعرف ما له من حق وأثر، فنعترف به، ونرجو له عليه الأجر العظيم، ونعرف ما له من أخطاء، فنستغفر له مع بيان هذه الأخطاء للناس، حَتَّى لا يتأثروا بِها، سواء كانت في الإيمانيات -العقائد- أو الأحكام».

***التعليق:**

أما الجفاة ضد الإمام: فأنت من أشدهم جفاء لِهذا الإمام ودعوته.

وأما الغلاة: فلا يوجد غلو في الشيخ، بل أتباعه هم أشد الناس مُحاربة للغلو.

وأما أنك تبين الخطأ من الصواب، فلست أنت ولا النبهاني ولا دحلان

ولا جميع خصوم الشيخ الظالمين، لستم جَميعًا من أهل هذا الميدان في قبيل ولا دبير، وفاقد الشيء لا يعطيه، ولقد ارتقيت مرتقى كما يقال، وتصديت لأمور لو صحت دعواك فيها فلست من أهلها، فأرح نفسك، وليس هذا عشك فادرج.

قال (ص ١): «وقديمًا قيل: زلة العالِم زلة العالَم. فلهذا يجب على أهل العلم أن يبينوا أخطاء العظماء، مع الاعتراف بفضلهم، فيدفعون الناس للتوسط في هذه الأمور بلا إفراط ولا تفريط».

★التعليق:

هذا كلام حق أريد به الباطل، ودع العمل في هذا الميدان لغيرك ممن عرف بالعلم والصدق والأمانة والنصح، فقد عرفناك خال الوفاض من هذه الصفات، وهل مثلك يميز بين الحق والباطل، والخطأ والصواب؟ وهل أمثالك يعرفون التوسط والاعتدال؟ وهم لا يعرفون إلا الميل عن الحق، وعن التوسط إلى الإفراط والتفريط.

* * *

رميه لأنصار الشيخ محمد بالغلو

وقوله (ص٤): «وساعد في غلوهم غلو الطرف الآخر من الصوفية والشيعة والمقلدة من أصحاب المذاهب الأربعة، الذين كذبوا على الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب، وزعموا أنه جاء بدين جديد، وأنه ادعى النبوة، وأنه يبغض النَّبِي ﷺ، ويستهين به، وغير ذلك من الأكاذيب أو الإلزامات الباطلة».

أقول: لا غلو -والحمد لله- في أتباع الإمام مُحَمَّد، وأما ما ذكرته عن خصومه من الغلو والأكاذيب فحق، ولكنك تابعتهم في عداوتهم للإمام مُحَمَّد ودعوته، وتابعتهم في الأكاذيب والإلزامات الباطلة.

وقريب منهم في اتِّهامهم للإمام في ادعاء النبوة؛ لأنك تقول: إن أتباعه أنزلوه منْزلة النبوة. ومن عجائبه أنه يعلم أن أعداء الشيخ مُحَمَّد كذابون، وأن إلزاماتهم باطلة، ثُمَّ ينصرهم، ويُحارب الإمام مُحَمَّدًا بأكاذيبهم وإلزاماتهم الباطلة

وقوله: «فأدى هذا الغلو من الخصوم لغلو مضاد[1] من بعض أتباع الشيخ، الذين اعتبروا كل من خطأ الشيخ خصمًا للدعوة الإصلاحية، ومن خصوم الدعوة السلفية، وقد يبالغ بعضهم ويجعل هذا من خصوم الإسلام».

أقول: الرجل يتلمس ما يراه مسوغًا لقبول اتِّهامه أتباع الشيخ بالغلو، فيذكر غلو الظالمين في مُحاربة الشيخ؛ ليجعل منهم سببًا لنشوء الغلو عند مُحبِّي الشيخ.

وهذا مرفوض من واقع تلاميذ الشيخ وأتباعه، فهم -ولله الحمد- من أبعد الناس عن الغلو، وأشد الناس محاربة له، وكونُهم يرفضون نقد الكذابين والظالمين فهذا مِمَّا يرفع من شأنِهم، ويدل على ثباتِهم، وتمسكهم بالحق، أما نقد بعض الأخطاء الاجتهادية، فلقد رأينا من أحفاده وتلاميذه من ينتقده، ولا يغضب

---

(١) يوجد في الساحة اليوم مثل هذه التلاعب، فهناك من يأتي إلى طرفين مُختصمين أحدهما على الحق، والآخر مبطل، فيضلل الجميع، ولا يرجح جانب الحق، ويظهر بِمذهب جديد يرى أنه هو الوسط، وهو الباطل بعينه، والسفسطة بعينها، وهذا الصنف تيار خطير عماده الكذب والتلبيس، وقد يكون لأهله علاقة بِهذا المالكي.

منهم أحد، ولا يعتبر ذلك خصومة للإسلام، ولا للدعوة السلفية، ولا يعتبر ذلك خصومة للشيخ، ولا لأتباعه.

قوله: «وهذا ليس غريبًا، فكل زعيم ديني يظهر في أتباعه غلاة، يعتبرون الرد عليه ردًّا على الإسلام نفسه، وهذا لب الغلو الذي نذر نفسه في ذمه، والتحذير منه، ومُحاربة أهله باللسان والسيف».

أقول: هذه الكلية غير صحيحة، وقد تكون في أتباع أئمة أهل البدع والضلال؛ لأن تربيتهم وأصولَهم الفاسدة تغرس هذا الداء في أتباعهم.

أما الإمام مُحَمَّد رَحِمَهُ ٱللَّهُ فأصوله صحيحة تحارب الغلو، كما حارب ذلك بالفعل، فكان لذلك أثره في أتباعه، فهم يحاربون الغلو في الأنبياء والصحابة وعلماء السلف، والعلماء بعدهم مثل ابن تيمية وتلاميذه والإمام مُحَمَّد، فلا يستجيزون الغلو في أحد أبدًا، وعلى ذلك يربون -ولله الحمد-، والنقد للخطأ موجود لأي كان الإمام مُحَمَّد أو غيره، لأنَّهم ورثوا الصدع بالحق من أسلافهم من الصحابة والتابعين وأئمة الهدى بعدهم كالإمام الشافعي، والإمام أحمد، والإمام مالك، والسفيانين، ومن بعدهم البخاري، ومسلم، وأبي حاتم، وأبي زرعة وغير هؤلاء من الأئمة أولي النهى والأبصار، الذين يربون على التمسك بالكتاب والسنة، ونصرة الحق، ورد الباطل والخطأ.

فلهذا انتقد الشافعي شيخه مالكًا، وانتقد الإمام أحمد شيوخه ومنهم الشافعي.

ومن ذلك قول الإمام الشافعي: «أجْمعت الأمة على أنه من استبانت له سنة رسول اللَّه ﷺ لَم يكن له أن يدعها لقول أحد».

وقول الإمام مالك: «كل يؤخذ من قوله ويرد إلا رسول اللَّه ﷺ».

وقول الإمام أحمد قريب من ذلك: «لا تقلدني، ولا تقلد مالكًا، ولا الأوزاعي، وخذ من حيث أخذوا».

وعقد الإمام مُحَمَّد بابًا في «كتاب التوحيد» (باب: من أطاع العلماء والأمراء

فقد اتخذهم أربابًا من دون الله)[1].

وأورد فيه قول الإمام أحمد: «عجبت لقوم عرفوا الإسناد وصحته يذهبون إلى رأي سفيان، ثُمَّ قرأ قول الله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور:٦٣]. أتدري ما الفتنة؟ الفتنة الشرك، لعله إذا ترك أمره أن يصيبه شيء من الزيغ فيهلك».

ثُمَّ شرح تلاميذ الإمام مُحَمَّد هذا الباب بِما لا يدع للتقليد -فضلاً عن الغلو- مَجالاً.

هذا المنهج والأسلوب القوي الذي لا تجده فِي هذه العصور إلا عند أتباع الإمام مُحَمَّد وأنصاره؛ لأن هذا المنهج يشكل حاجزًا قويًا وسدًا منيعًا فِي وجه الغلو، والتعصب الأعمى، والتقليد الأهوج.

فكيف تسوي بين أتباع هذا الإمام وهم فِي الحقيقة أتباع رسول الله ﷺ وأتباع السلف الصالح من الصحابة والتابعين لَهم بإحسان، كيف تسوي بينهم وبين أتباع أهل البدع والضلال؟! إنَّ هذا لمن أفسد الأقيسة الفاسدة، ومن أشد أنواع الظلم والجور فِي الأحكام.

قوله: «ثُمَّ هناك أمر آخر ينبغي التنبه له لأهميته وهو: أن خصوم الشيخ وغلوهم فِي تكفيره وتبديعه ساعد التيار المغالي فِي أتباع الشيخ وتلاميذه بالظهور والنطق باسم الدعوة، واحتكار الدفاع عن العقيدة السلفية، والغلو فِي ذم المخالفين، مع الغلو فِي الدفاع عن أخطاء الشيخ، فأصبح ما دعا إليه الشيخ مهجورًا من الخصوم والأتباع على حد سواء، إلا من رحم ربك.

وهذا ظاهر فِي زمننا هذا، فليس هناك إلا غلو فِي الشيخ، أو غلو ضده، وليس عند المغالين من الطرفين استعداد للحوار الهادئ البعيد عن التعصب، وعلامة المغالي ضد الشيخ: أنه لا يقبل إلا وصفه بكل سوء، كما أنه من علامة الغالي فيه -وهو ما يهمنا فِي هذه الرسالة-. أنه لا يقبل نقد الشيخ، ويستعظم تخطئته، وكأن

---

(١) وعقد فِي كتاب أيضًا (باب: في تحريم الغلو والإطراء). بل يشهد له المالكي بأنه ركز على الغلو كثيرًا، والمنصفون يعلمون براءة أتباعه من الغلو ومُحاربتهم له، وتَحذير الناس منه.

تخطئته من علامات الردة عن الإسلام، فمن وجدتموه يعترف بأن الشيخ قد أخطأ، أو عنده استعداد لقبول هذا؛ فهو معتدل، ومن رفض الحديث في الموضوع؛ فهو من الغلاة، وهذا يطّردُ في جميع أصناف الغلاة، سواء الغلاة في أحد الصحابة أو العلماء أو الأئمة الأربعة».

*** التعليق:**

قد تقدم رد مثل هذا الهراء المفتعل في أتباع الإمام، والمساواة بين أهل الضلال وعباد القبور والروافض وبين أهل التوحيد والسنة من أخبث أنواع المساواة، وأخبث من المساواة بين البيع والربا، والهدى والضلال، والكفر والإيمان.

الرجل يهدف إلى أمرين:

الأول: أن يفهم الناس -أنه على ضلاله، وحقده على التوحيد وأهله- أنه رجل معتدل.

والأمر الثاني: أنه يطئ أتباع الحق -أتباع الشيخ مُحَمَّد- رءوسهم أمامه، وأمام أعداء الدعوة السلفية، فيستسلمون له ولنقده الباطل الأثيم للشيخ مُحَمَّد، فلا يرفعون أمامه رأسًا، ولا يقولون: هذا ظلم، وهذا إفك، وهذا باطل، وهذا عدل وإن كان ظلمًا، وهذا صدق وإن كان كذبًا. فمن كان هذا حاله كان هذا معتدلاً عنده، ومن رفض هذه الأباطيل فهذا غال متعصب متطرف، قد يكون في ميزان المالكي شرًّا من الروافض وغلاة القبورية، بل لا يكون إلا كذلك في حكمه الغاشم.

قال المالكي في (ص٥) بعد رميه أتباع الإمام مُحَمَّد بالغلو، وتظاهره بمحاربة الغلو: «فمن حقنا أن نرفع من سُمعة ديننا وأنفسنا ووطننا -وطن الحرمين الشريفين- بأننا لا نتبع إلا مُحَمَّد (كذا) ﷺ.

١- وأننا لا نتمحور إلا حول قال الله وقال رسوله، وأننا -وإن كنا ثمرة جهود الشيخ رَحِمَهُ اللهُ- إلا أننا لا نجعله نبيًّا معصومًا، بل نخضع أقواله لأحكام الشريعة، ولا نجعله فوق الشرع، بل هو وكل العلماء -بل وكل الصحابة- محكومون بالشرع.

٢- «كل يؤخذ من قوله ويرد».

٣- «وكل يستدل لقوله لا بقوله».

٤- وكل لَم ينْزل من السماء.

٥- وكل مأمور بالرجوع إلَى الأدلة الشرعية، لا إلَى أقوال الرجال.. هذه هي السلفية الحقيقية.

فهذه القواعد العظيمة تطبق على الجميع، ويجب أن يحترمها ويلتزمها الجميع، ويجب أن يعرف العالم أن هذه هي عقيدتنا، وهذا هو مذهبنا لا مذهب لنا غيره، وأننا مستعدون لنقد علمائنا مع الاحتفاظ لَهم بِمحبتهم، والدعاء لَهم، وتقدير جهودهم، فلا تناقض بين الأمرين إلا على المغالي بين الطرفين... إلخ».

★ التعليق:

١- إن الرجل يرى أن هده البلاد تعيش بعقيدتِها ومنهجها فِي واقع مظلم مُخجل، ويجب الخروج من هذا الواقع.

وإن هذا الرجل الهمام والحر المقدام هو الوحيد الذي يسعى لإخراج هذه البلاد -بلاد الحرمين الشريفين- من هذا العار والواقع المخجل.

٢- إن الرجل محارب عنيف للإمام مُحَمَّد ودعوته وأتباعه، ومن الصعوبة الشديدة أن يوجه لهما الطعون والتشويهات والضربات العدوانية، فوجد أنه لا مناص له فِي حربه هذه من اللجوء إلَى القاعدة الخبيثة: «اضرب الإسلام بسيف الإسلام». فأورد هذه الأصول مع التظاهر بِمحاربة الغلو والتقليد؛ ليتمكن من توجيه الضربات الظالِمة من وراء هذا الستار: الأصول الَّتِي تظاهر بالتزامها، والتمسك بِها، والانطلاق منها.

وهو من أشد الناس مُخالفة ومحاربة لِهذه الأصول نفسها، ومن أشد الناس بعدًا عنها، وهذا الأسلوب الماكر يتبعه اليوم فئة ماكرة تُحارب السلفية وأهلها من وراء هذه الأصول نفسها، فالمشرب والمنبع واحد، والغاية واحدة، لقد رمى هذا الرجل الإمام مُحَمَّدًا بالأكاذيب والجنايات والتلبيسات، وبأخبث الأساليب، ظانًّا أن هذه

الأصول ستحميه، وتجعله فِي مأمن من اكتشاف ألاعيبه وأساليبه الماكرة

وبعد أن وجه الطعون الآثمة الظالمة لأتباع الدعوة السلفية -أتباع الإمام مُحَمَّد بل أتباع رسول اللَّه ﷺ وأتباع السلف الصالح- وبعد اتِّهام نياته؛ أكد الأصول السابقة الَّتِي ساقها للاحتماء بِها بأصل ماكر يحارب به أتباع الحق

ألا وهو قوله (ص٦): «النيات علمها بيد اللَّه ﷻ، وكم من شخص يؤتمن فيخون، وكم من آخر يظن به الظنون وهو خير للإسلام من ألف من أمثال الرجل المؤتمن، وعلى هذا فلنترك البحث فِي النيات لله، وننظر فِي الأدلة، وأيها أقرب لكتاب اللَّه وسنة رسول اللَّه ﷺ.

رابعًا: المؤتمنون ما زالوا ساكتين! وإلَى الآن لَم يبينوا الأخطاء الَّتِي وقع فيها بعض علماء الدعوة؛ حَتَّى اغتر بتلك الأخطاء بعض الشباب والحركات الَّتِي تتسرع فِي التكفير».

* **التعليق:**

إن الرجل ناصح أمين، وليس فِي علماء المنهج السلفي من عهد الإمام مُحَمَّد أمين ناصح يكشف عوار دعوة مُحَمَّد بن عبد الوهاب إلا هذا العبقري الفذ الناصح الأمين، فأنتم كلكم خونة؛ بدليل أنكم على مر هذه الدهور وأنتم تبلغون الملايين فِي مُختلف البلدان فِي البلاد العربية كلها شامها، ويَمنها، ونجدها، وحجازها، ومصر، والسودان، وبلدان المغرب، وفِي الهند، وباكستان، وأفغانستان، وغيرها من البلدان كلكم خونة، متواطئون على السكوت عن هذا الباطل العظيم والخطر الكبير، إلا «حسن المالكي العبقري الشجاع والناصح الأمين.

وإياكم ثُمَّ إياكم أن تتدخلوا فِي نيته، وتطعنوا فِي قصده، وإن أهانكم، وافترى على الإمام مُحَمَّد أشد أنواع الافتراء، وسلك الطرق الملتوية فِي التلبيسات والمراوغات، فاجعلوا من أنفسكم بلداء أغبياء، ودسوا أنوفكم فِي التراب، وأغمضوا أعينكم ولو ظهرت أباطيله وترهاته ظهور الشمس.

أما سمعت قول اللَّه فِي أناس يعملون مثل أعمالك: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَن لَّن يُخْرِجَ اللَّهُ أَضْغَانَهُمْ ﴿٢٩﴾ وَلَوْ نَشَاءُ لَأَرَيْنَاكَهُمْ فَلَعَرَفْتَهُم بِسِيمَاهُمْ

وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَعْمَالَكُمْ﴾ [محمد:٢٩-٣٠].

قال أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه: «ما أسر أحد سريرة إلا أبداها الله على صفحات وجهه، وفلتات لسانه».

لقد نَهض المالكي بحربه وافتراءاته وظلمه على إمام مُجاهد من أئمة التوحيد والسنة، بل هو إمام أهل التوحيد والسنة منذ نَهض بدعوة الأنبياء، وناضل، وجاهد لنشرها، فعمت دعوته القاصي والداني، وأعاد بجهاده وعلمه ودعوته نضارة الإسلام وجدته ومكانته وهيبته.

ونَهض المالكي بحرب المتمسكين بِهذه الدعوة العظيمة بما قرأت وسَمعت، ونَهض بالدفاع عن أهل الضلال على مختلف مشاربِهم، وهذا من خذلان الله له ومقته إياه، فنعوذ بالله من غضبه ومقته.

* * *

رميه للسلفيين بخصال الجاهلية ووصفهم بالغلو

لقد رمى السلفيين الصادقين المتمسكين بكتاب ربِّهم وسنة نبيهم باثنتين وخمسين خصلة من خصال الجاهلية.

قال في طليعتها (ص٢٩-٣١) من كتابه:

«بل معظم «المسائل الجاهلية» الَّتي كتب فيها الشيخ كتابًا يجب أن يراجع الغلاة من أتباعه أنفسهم فيها، ومن أبرزها على سبيل الاختصار..» ثُمَّ ساقها.

* ومنها: أن دينهم مبني على أصول أعظمها التقليد!! فهذه القاعدة الكبرى لجميع الكفار أولهم وآخرهم.

* ومنها: أنَّهم لا يعقلون من الحق إلا الذي مع طائفتهم.

* ومنها: كفرهم بالحق إذا كان مع من لا يهوونه.

* ومنها: إنكارهم ما أقروا أنه من دينهم.

* ومنها: التعبد بتحريم الحلال.

* ومنها: التقيد باتِّخاذ الأحبار والرهبان أربابًا من دون اللَّه.

* ومنها: معارضة شرع اللَّه بقدره.

* ومنها: تلقيبِ المخالفين بألقاب باطلة.

ثُمَّ قال المالكي: «قلت: كوصفهم من أجلَّ عليًّا بالتشيع، ومن نفى التجسيم بالجهمية، ومن رد أخطاء بعض العلماء بالطعن في العلماء».

أقول: أهل السنة يحبون عليًّا، ويُجلونه على الوجه الشرعي، ويعتبرونه من الخلفاء الراشدين، ويحبون أهل بيته على الوجه الشرعي، وأعداء علي هم الغلاة فيه، وقد قتل الغلاة فيه رضي الله عنه

ويكاد المجرم أن يقول: خذوني. فالرجل كما يبدو من موقفه هذا وغيره أنه

شيعي غال جهمي معطل، ينفي كسلفه الذين ينفون صفات الله، ويصفون من يثبتها على الوجه اللائق بالله بأنَّهم مُجسمة، ويسمي إثباتها تَجسيمًا.

قال:

* ومنها: التكذيب بالحق.
* ومنها: افتراء الكذب على الله.
* ومنها: تركهم الواجب ورعًا.
* ومنها: تعبدهم بترك الطيبات من الرزق.
* ومنها: دعاؤهم الناس إِلَى الضلال بغير علم.
* ومنها: دعواهم مَحبة الله مع تركهم شرعه.
* ومنها: المكر الكبار.
* ومنها: أن أئمتهم إما عالم فاجر، أو عابد جاهل.
* ومنها: تَمنيهم الأماني الكاذبة.
* ومنها: رميهم أتباع الرسل بعدم الإخلاص وطلب الدنيا.
* ومنها: لبس الحق بالباطل.
* ومنها: كتمان الحق مع العلم به.
* ومنها: القول على الله بلا علم.
* ومنها: التناقض الواضح.
* ومنها: الإِيْمان ببعض المنَزل دون بعض.
* ومنها: مُخالفتهم فيما ليس لَهم به علم.
* ومنها: دعواهم اتباع السلف مع التصريح بِمخالفتهم.

أقول: وهذه مبالغة في البهت والعداوة والتكفير من هذا الجهول الظلوم.

* * *

دفاعه عن أهل الضلال من الروافض والغلاة من الصوفية

قال المالكي في (ص٣٤): «حَتَّى غلاة الصوفية الذين يجوزون أن الولي يحيي الموتى -مع بطلان هذا القول-[١]، لا يقولون بأن الولي يفعل هذا استقلالاً عن اللَّه، وكذا غلاة الشيعة الذين يقولون بالولاية التكوينية للأئمة، وأن ذرات الكون تخضع لَهم، لا يقولون بأن هذا يحدث استقلالاً عن إرادة اللَّه.

وإنَّما يزعم الغلاة من الصوفية والشيعة بأن اللَّه منح الأولياء والأئمة القدرة على هذا بإذن اللَّه، مثل ما منح بعض الأنبياء كعيسى عليه السلام القدرة على الخلق من الطين كهيئة الطير، وإحياء الموتى، وإبراء الأكمه والأبرص، لكن بإذن اللَّه، مثلما منح بعض الأولياء -كصاحب سليمان- القدرة أن يأتي بعرش بلقيس في لحظة، كل هذا بإذن اللَّه.

فهذه الأقوال مع بطلانِها لا يعيدونَها إلا لقدرة اللَّه وإذنه وتقديره، ومنحه بعض الخصائص لعباده من أنبياء وأولياء، ولَهم في ذلك أقوال ومؤلفات واستدلالات عجيبة، تركوا فيها قطعي الأدلة لمظنونها مع تعسف في الاستدلال مثل عملنا في التكفير مع فارق في نسبة الخطأ»[٢].

★ **التعليق:**

انظر إلَى هذا التمرير لِهذه الضلالات والكفريات، وانظر إلَى هذا الأسلوب المميع الماكر، وانظر إلَى هذا الأسلوب المتهافت المتناقض.

فأولاً: غلاة الصوفية لَهم عظائم غير ما ذكرت، فهم يقولون: بالحلول، ووحدة الوجود، وأن الأولياء يعلمون الغيب، ويتصرفون في الكون، ويدبرون أمره.

---

(١) يقول هذا تلبيسًا وتَمويهًا ليبرر تأويله الباطل.

(٢) إن عملك لِهذا التأويل لَهم يجعلك من أنصارهم وأوليائهم.

فإذا قالوا بالحلول ووحدة الوجود، وقالوا: هذا إنَّما هو بإذن اللَّه. وإذا قالوا: إن الأولياء يعلمون الغيب، ويتصرفون فِي الكون بإذن اللَّه. وإذا سجدوا للأولياء أو الأنبياء أو الأصنام، قالوا: إنَّما هذا بمشيئة اللَّه. وإذا اعتقدوا أن فلانًا يحيي ويميت، ثُمَّ قالوا: هذا إنَّما يحصل بإذن اللَّه.

أليس هذه عقائد كفرية، وأعمال كفرية لا تقبل التأويل؛ لأنَّها تكذيب للقطعيات من القرآن الكريم ومن دين الإسلام.

وإذا قال الرافضي: إن للإمام من أهل البيت سلطة تكوينية على كل ذرة من ذرات الكون.

أليس هذا كفرًا لَم يخطر ببال اليهود والنصارى، ولا ببال عتاة عباد الأصنام، ماذا يبقى لله إذا كان للإمام من أهل البيت تسلط على كل ذرة من ذرات الكون، أليس هذه الفرية مضادة لقول اللَّه تعالى ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَمَن يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَن يُدَبِّرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٣١﴾ فَذَٰلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمُ الْحَقُّ فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ فَأَنَّىٰ تُصْرَفُونَ﴾ [يونس: ٣١-٣٢].

أليس هؤلاء المخاطبون من المشركين الواضحين أقوى إيمانًا بربوبية اللَّه للكون وبانفراده بالتدبير من هؤلاء الذين بلغ بِهم الضلال إلَى مثل هذه الأقوال.

إن من أسباب تعلق الروافض والصوفية بالأموات أنَّهم يعتقدون فيهم أنَّهم يستجيبون الدعوات، ويكشفون عنهم الكربات، وهذا أمر لا يجحده إلا أهل الكذب والمغالطات والمكابرات، وقد أدانَهم بذلك علماء الإسلام الكبار الثقات.

وانظر إلَى هذا الرجل الذي عاش ودرس فِي بلاد التوحيد كيف أوصله هواه إلَى هذه الدركات، فيقول مدافعًا عن غلاة الرافضة-: بأن اللَّه منح الأولياء والأئمة القدرة على هذا، أي: على التسلط على كل ذرة من ذرات الكون.

فعلى قوله هذا يكون قد منحهم ربوبيته، وتنازل لَهم عن ملكه وتدبيره، وأعطاهم القدرة على إحياء الأموات.

هذا أيها الخرافِي من خصائص الربوبية، لا يعطيها اللَّه العلي الكبير لأحد، لا لملك مقرب، ولا لنبي مرسل.

قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ ۝ إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ [فاطر: ١٣-١٤].

وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَاسْتَمِعُوا لَهُ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوِ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِن يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَّا يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُ ضَعُفَ الطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ ۝ مَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحج: ٧٣-٧٤].

هؤلاء ما قالوا في معبوداتهم: إنَّها تفعل شيئًا من هذا أو ذاك، ولا تملك هذا أو ذاك. ولا قالوا: إنَّها تخلق بإذن الله. ولا قالوا: لَها سلطة تكوينية على كل ذرة من ذرات الكون.

ومع هذا يقول الله لَهم. ﴿مَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾.

إن الله يا هذا لَم يعط عيسى ولا غيره القدرة على الخلق، فالله هو الخالق وحده، فعيسى يصور من الطين كهيئة الطير، وينفخ فيها، والله بقدرته هو الذي يخلق هذا الطير، إنَّما عيسى متسبب بدعائه لله، والله يخلق الروح والحياة في هذه الصورة من الطين، فعيسى ليس بخالق، وهو مخلوق لا يملك لنفسه نفعًا، ولا ضرًّا، ولا موتًا، ولا حياةً، ولا نشورًا.

وكذلك كل الأنبياء والرسل فضلاً عن غيرهم، قال الله لأفضل رسله: ﴿قُل لَّا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٨].

فيعلِّم الله نبيه والأمة بِهذا ليرسخ عقيدة التوحيد في نفوسهم، فكان الأمر كذلك حتَّى جاء أهل الضلال بِهذه الترهات المضادة لعقيدة التوحيد.

إن قدرة الله وعلمه وحكمته هي الَّتي يحصل بِها إبراء الأكمه والأبرص، فعل الله ذلك بقدرته وعلمه؛ إكرامًا لعيسى، كما يكرم غيره من الأنبياء بإبراز هذه الآيات على أيديهم؛ لتكون أدلة على صدق رسالاتِهم، ومن ذلك جعل عصا موسى ثعبانًا مبينًا، وخلق ناقة صالح من الصخرة، كل ذلك بعلمه وتقديره ومشيئته وقدرته، لا بقدرة أحد من عباده وخلقه.

دفاعه عن رءوس الضلال وطعنه في السلفيين

قال المالكي في (ص١٦): «الملحوظة الخامسة عشرة:

ويقول (ص٢٣): «فإن أعداء الله (هكذا!) لَهم اعترافات كثيرة يصدون بِها الناس منها:

قولهم: نحن لا نشرك بالله، بل نشهد أنه لا يخلق، ولا يرزق، ولا ينفع، ولا يضر إلا الله وحده لا شريك له، وأن مُحَمَّدًا ﷺ لا يملك لنفسه نفعًا ولا ضرًّا، فضلاً عن عبد القادر أو غيره، ولكن أنا مذنب، والصالحون لَهم جاه عند الله، وأطلب من الله بِهم.

فجاوبه بِما تقدم: وهو أن الذين قاتلهم رسول الله ﷺ مقرون بِما ذكرت، ومقرون أن أوثانَهم لا تدبر شيئًا، وإنَّما أرادوا الجاه والشفاعة».

ثُمَّ قال: «أقول: هذا يدل على أن الشيخ يرى تكفير هؤلاء الذين يقولون القول السابق، وأنه يعتبرهم مشركين شركًا أكبر، كشرك كفار قريش، وهذا عين التكفير، وأكبر أحوالهم أن يكونوا مبتدعين فقط، والمبتدع لا يجوز تكفيره فضلاً عن قتله، وكل المبتدعين المقتولين عبر التاريخ إنَّما كانوا مقتولين لظروف سياسية بَحته؛ يدركها من درس التأريخ (٢٤)».

★ التعليق:

١- إن الشيخ لا يكفر من وقع في الشرك الأكبر إلا بعد البيان وإقامة الحجة، كما وضحنا ذلك عنه وعن أتباعه.

٢- إن الإمام مُحَمَّدًا رحمه الله كان قد أجاب على شبه أهل الضلال بجواب مجمل.

ثُمَّ قال هنا (ص١٩-٢٤): «وأما الجواب المفصل: فإن أعداء الله لَهم اعتراضات كثيرة على دين الرسل يصدون بِها الناس عنه:

منها قولهم: نحن لا نشرك بالله، بل نشهد أنه لا يخلق، ولا يرزق، ولا ينفع، ولا يضر إلا الله وحده لا شريك له، وأن مُحَمَّدًا ﷺ لا يملك لنفسه نفعًا ولا ضرًا، فضلاً عن عبد القادر وغيره، ولكن أنا مذنب، والصالحون لَهم جاه عند الله، وأطلب من الله بِهم.

فجاوبه بِما تقدم: وهو أن الذين قاتلهم رسول الله ﷺ مقرون بما ذكرت، ومقرون بأن أوثانَهم لا تدبر شيئًا، وإنَّما أرادوا الجاه والشفاعة، واقرأ عليه ما ذكر الله في كتابه ووضحه.

فإن قال: هؤلاء الآيات نزلت في من يعبد الأصنام، كيف تجعلون الصالحين مثل الأصنام، أم كيف تجعلون الأنبياء أصنامًا؟!

فجاوبه بِما تقدم. فإنه إذا أقر أن الكفار يشهدون بالربوبية كلها لله، وأنَّهم ما أرادوا ممن قصدوا إلا الشفاعة.

ولكن إذا أراد أن يفرق بين فعلهم وفعله بما ذكره، فاذكر له أن الكفار منهم من يدعو الصالحين والأصنام، ومنهم من يدعو الأولياء الذين قال الله فيهم: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ﴾ [الإسراء: ٥٧].

ويدعون عيسى بن مريم وأمه، وقد قال الله تعالى: ﴿مَّا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ ۖ كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ ۗ انظُرْ كَيْفَ نُبَيِّنُ لَهُمُ الْآيَاتِ ثُمَّ انظُرْ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴿٧٥﴾ قُلْ أَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ۚ وَاللَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [المائدة: ٧٥-٧٦].

واذكر له قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَائِكَةِ أَهَٰؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ ﴿٤٠﴾ قَالُوا سُبْحَانَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِم ۖ بَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْجِنَّ ۖ أَكْثَرُهُم بِهِم مُّؤْمِنُونَ﴾ [سبأ: ٤٠-٤١].

وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ اللَّهِ ۖ قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ ۚ إِن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ ۚ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ ۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾ [المائدة: ١١٦].

فقل له: أعرفت أن الله كفر من قصد الأصنام، وكفر أيضًا من قصد

الصالحين، وقاتلهم رسول الله ﷺ؟!!.

فإن قال: الكفار يريدون منهم، وأنا أشهد أن الله هو النافع الضار المدبر، لا أريد إلا منه، والصالحون ليس لهم من الأمر شيء، ولكن أقصدهم أرجو من الله شفاعتهم.

فالجواب: إن هذا قول الكفار سواء بسواء، فاقرأ عليه قول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣].

وقوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ هَٰؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِندَ اللَّهِ﴾ [يونس: ١٨].

واعلم أن هذه الشبه الثلاث هي أكبر ما عندهم، فإذا عرفت أن الله وضحها في كتابه، وفهمتها فهمًا جيدًا، فما بعدها أيسر منها».

فماذا صنع هذا المالكي؟.

لقد بتر كلام الإمام مُحَمَّد رَحِمَهُ اللَّهُ المشتمل على الحجج القاطعة من كتاب الله، التي بين الله في كتابه كفر من يتعلقون بالأنبياء أو الملائكة؛ ليبين أن الله قد حكم على من يدعو الأنبياء أو الملائكة أو الأوثان أو الأولياء بالكفر والضلال، فمن فَعَلَ فِعْلَ هؤلاء الكفار من نصارى ووثنيين ومن عرب وغيرهم، ففعله كفر وشرك أكبر، ومع هذا فقد بين الإمام مُحَمَّد رَحِمَهُ اللَّهُ أنه لا يكفر من فعل هذا الشرك حتى يبين له البيان الشافي، ويقيم عليه الحجة.

والإمام منذ بدأ بالدعوة إلى الله وإلى إخلاص الدين لله قد بين لأهل نجد أولاً ولغيرهم ثانيًا غاية البيان في مؤلفاته ومراسلاته ودروسه، فاستجاب من استجاب، وعاند من عاند، وحارب وألب على الشيخ، ومن هنا يسمى هذا الصنف: بأعداء الله. لأن هؤلاء الضالين لا يرون أن القرآن ينطبق عليهم، كما يرى ذلك هذا المالكي، وهذا ضلال عريض يرفضه الشرع والعقل.

على أن الإمام مُحَمَّدًا تنزل مع هؤلاء كالمسلِّم لقولهم: نحن لا نشرك، بل نشهد أنه لا يضر ولا ينفع إلا الله وحده لا شريك له، وأن مُحَمَّدًا لا يملك لنفسه نفعًا ولا ضرًا... إلخ.

تنزل معهم في هذه الدعوى الكاذبة، أما غيره كالشوكاني والصنعاني وآل الألوسي، فلا يسلمون لهم هذه الدعوى؛ إذ واقعهم يكذبهم، ويسوقون الأدلة على كذبهم من واقعهم وأحوالهم.

٣- يظهر من قول المالكي: «.... وأكبر أحوال هؤلاء أن يكونوا مبتدعين فقط». أنه لا يكفر من وقع في الكفر والشرك حتَّى بعد قيام الحجة.

وأقول: هذا كلام يدل على هوى وعناد وجهل ع بص، لا يدري المسكين أنه بهذا الهراء قد خالف الكتاب والسنة وأئمة الإسلام وفقهاء المذاهب الإسلامية.

ومعنَى دعواه هذه: أن نلغي أحكام الردة من كتب العقائد والفقه، ونحكم على الصحابة والتابعين وعلماء الإسلام بالظلم متابعة للخرافيين والروافض من أمثال هذا المالكي.

٤- انظر إلَى محاماته عمن قتلهم حكام المسلمين، بل قتلهم علي بن أبي طالب وأحرقهم من الزنادقة، بل قتل الصحابة وعلى رأسهم الخلفاء الراشدون أهل الردة.

فهو يتهم العلماء وحكام المسلمين الذين كانوا يقتلون الزنادقة كالراوندية والخرمية والباطنيين، ويُحامي عن الحلاج وأمثاله من الزنادقة.

يتهم المسلمين بأنَّهم لا يغارون على الإسلام، ولا يعملون بأحكامه، وإنَّما ينطلقون في قتل المسلمين -عند المالكي- من منطلقات سياسية، وهذا أسلوب الروافض والعلمانيين في الطعن في العلماء، وفي حكام بني أمية، وبني العباس حقدًا على الإسلام وتشويهًا لأهله: ﴿قَـٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ [المنافقون: ٤].

* * *

دفاعه المغلف عن الباطنية العبيديين

قال المالكي: «الملحوظة السادسة والعشرون:

أيضًا قوله (ص٥٠): «عن الفاطميين بنو عبيد القداح، الذين ملكوا المغرب ومصر في زمان بني العباس، فلما أظهروا مخالفة الشريعة في أشياء دون ما نحن فيه أجمع العلماء على كفرهم وقتالهم، وأن بلادهم بلاد حرب، وغزاهم المسلمون حَتَّى استنقذوا ما بأيديهم من بلدان المسلمين». اهـ.

ثُمَّ قال معلقًا: «أقول: وهذا أيضًا غير صحيح، فالحرب بين الأيوبيين والفاطميين حرب سياسية بَحتة، لا دخل للدين بها.

وكان البدع يومها في كل مكان في دولة بني العباس، في العراق، وتحت حكم صلاح الدين في مصر والشام، وعند الفاطميين في مصر... إلخ كان الوضع في العالم الإسلامي يومها كالوضع في عهد الشيخ مُحَمَّد تَمَامًا!.

وجاء صلاح الدين مددًا للفاطميين من آل زنكي، ثُمَّ استولى، ولابد أن يستخدم الفاطميون والأيوبيون الدين سلاحًا في المعركة، كما يفعل حكام العرب اليوم، فالأمر ليس فيه غرابة، لابد أن تظهر كل دولة أن حربها للآخرين دينية، وليست سياسية، حَتَّى تستجيش معها الغوغاء، وقد بدأ استخدام الدين لخدمة السياسة من أيام الدولة الأموية، من عهد معاوية تَحديدًا[1].

أما الفاطميون أو العبيديون -لا تَهمني التسمية- فلن يعدموا مدافعين عنهم، وناشرين لفضائلهم، بل أسوأ الفاطميين وهو الحاكم بأمر اللَّه الذي اتُّهم بالزندقة والكفر، ومع ذلك فقد دافع عنه بعض العلماء والمؤرخين»

(١) معاوية صحابي جليل، وإمام عادل، فكيف تفتري عليه هذه الفرية الَّتِي لا يتفوه بها إلا الزنادقة والروافض الحاقدون على أصحاب رسول اللَّه، كيف تسوي بينه في الأهداف وبين الباطنيين العبيديين، وكيف تسوي بني أمية الذين أعز اللَّه بهم الإسلام والعباسيين -وإن كانت عندهم أخطاء- بالباطنيين الذين تدافع عنهم بأسلوب ماكر.

ما يؤخذ عليهم في هذا الكلام:

ستظهر المآخذ عليه بعد نقل كلام الإمام مُحَمَّد رَحِمَهُ اللَّهُ:

قال الإمام مُحَمَّد في كشف الشبهات (ص٤٠):

«**ويقال أيضًا:** بنو عبيد القداح الذين ملكوا المغرب ومصر في زمان بني العباس، كلهم يشهدون أن لا إله إلا اللَّه، وأن مُحَمَّدًا رسول اللَّه، ويدَّعون الإسلام، ويصلون الجمعة والجماعة، فلما أظهروا مخالفة الشريعة في أشياء دون ما نحن فيه؛ أجْمع العلماء على كفرهم وقتالهم، وأن بلادهم بلاد حرب، وغزاهم المسلمون حَتَّى استنقذوا ما بأيديهم من بلدان المسلمين».

* **التعليق:**

١- لَم يسلم المالكي بما ذكره الشيخ فقال «وهذا لَم يصح». ولَم يعبأ بما حكاه الإمام من إجْماع العلماء على كفر العبيديين وقتالهم.

٢- أن الإمام مُحَمَّدًا رَحِمَهُ اللَّهُ قد نسبهم إلَى جدهم عبيد القداح اليهودي، فلم يعجب المالكي هذا، فوصفهم بالفاطميين رمزًا منه إلَى إيْمانه بصحة نسبهم إلَى فاطمة، فهم عنده هاشميون من ذرية سيد المرسلين ﷺ مراغمة للإمام مُحَمَّد وأهل السنة، ويرمز إلَى أنَّهم أحق بالخلافة من غيرهم، كما هو معتقد غلاة الشيعة، وكما هي مسالكهم في دس عقائدهم.

٣- حذف من كلام الإمام مُحَمَّد قوله: «كلهم يشهدون أن لا إله إلا اللَّه، وأن مُحَمَّدًا رسول اللَّه، ويدعون الإسلام، ويصلون الجمعة والجمعات!».

فلماذا حذف هذا الكلام؟!!.

لأن الإمام مُحَمَّدًا وصفهم بِما وصف به المرتدين والمنافقين من إعلان الشهادتين والصلاة وغيرها من شعائر الإسلام، ثُمَّ هم مع ذلك مرتدون ومنافقون، فشغب عليه بأنه يمدح المنافقين والمرتدين بل وكفار قريش، ويفضلهم على المسلمين، فلماذا حذف هذا الكلام وهو على منهجه مدح للكفار والمرتدين والمنافقين؟!

الظاهر أنه يخالف إجماع المسلمين على كفرهم، وأنه يراهم من آهل البيت، وأحق بالخلافة، وأن وصفهم بأنَّهم يشهدون أن لا إله إلا اللَّه، وأن مُحَمَّدًا رسول اللَّه، وأنَّهم يصلون الجمعة والجماعة قليل فِي حقهم، وأن العلماء -ومنهم الإمام مُحَمَّد- قد ظلموهم فِي تكفيرهم، ونسبتهم إياهم إلَى عبيد القداح اليهودي

لقد عجز عن الدفاع عنهم وعن التصريح بِما يعتقده فيهم؛ لأنه خشي أن ذكر هذا الكلام فِي وصفهم، ولَم يشغب على الإمام كما شغب عليه فِي الكفار والمنافقين والمرتدين؛ أن ينتبه الناس لعدم شغبه، فحذف هذا الكلام لتنصرف الأنظار عن سوء الظن به وبمعتقده فِي بني عبيد القداح اليهودي.

٤- انظر كيف سوى بين الأيوبيين وعلى رأسهم صلاح الدين الأيوبِي البطل المجاهد، الذي شهد له التاريخ والمسلمون بأنه مسلم صادق مجاهد، وبين من شهد عليهم المسلمون والتاريخ بالكفر والزندقة، والحقد على الإسلام والمسلمين، والمجازر الرهيبة الَّتِي ارتكبوها فِي حق المسلمين.

لقد شهد المسلمون والتاريخ لصلاح الدين بأنه مخلص وقائد إسلامي فذ، وقف نفسه على الجهاد فِي سبيل اللَّه، فواجه الصليبيين فِي القدس والشام، فهزمهم وطهر أرض الإسلام من أرجاسهم، كما واجه العبيديين الباطنيين، فطهر مصر من أرجاسهم وظلمهم وعسفهم وتألههم، ورفع راية السنة، وأظهر شعائر الإسلام، وقضى على مظاهر الإلحاد والزندقة.

انظر كيف أخفى كل هذا وسواه بالباطنيين فِي الغاية، وأنَّها سياسة بحتة، وإنَّما صلاح الدين شأنه شأن الحكام العرب المعاصرين الذين يتظاهرون بأن حربَهم دينية، وهم بعيدون عن ذلك، ولَم يذكر حكام العجم كالخميني مثلاً ومصطفى أتاتورك وأمثالهما لأغراض لا يصعب إدراكها، وعلى كل حال فهو يدافع عن العبيديين بطريقة ماكرة، ثُمَّ قد لا يعجزه وجود من يدافع عن العبيديين من الزنادقة والروافض ومن ينخدع بِهم من ضعفاء المؤرخين، الذين قد يأخذ بأقوالهم؛ ويترك فِي الوقت نفسه إجْماع علماء المسلمين المعتبرين الذين عاصروهم، وعرفوا كفرهم، وزندقتهم، والمبطل لا يعوزه أن يجد مثل خيوط

العنكبوت من الأباطيل فيتعلق بِها .

٥- قوله : «بل أسوأ الفاطميين وهو الحاكم بأمر الله الذي اتُّهم بالزندقة والكفر ، ومع ذلك فقد دافع عنه بعض العلماء والمؤرخين» .

أقول : هذا الكلام فيه تلبيس وإيهام أن الحاكم وحده من بين العبيديين رمي بالزندقة ، والأمر بخلاف ذلك ، فإن الحكام العبيديين كلهم من أولهم إلَى آخرهم يجزم العلماء بفساد مذهبهم وزندقتهم ، بدءًا بأصلهم «عبيد الله» الذي تسمى زورًا بالمهدي .

(١) قال الذهبي فِي سير أعلام النبلاء (١٥/ ١٤١) : «المهدي وذريته : هو عبيد اللَّه أبو مُحَمَّد أول من قام من الخلفاء الخوارج العبيدية الباطنية ، الذين قلبوا الإسلام ، وأعلنوا بالرفض ، وأبطنوا مذهب الإسماعيلية ، وبثوا الدعاة يستغوون الجبلية والجهلة ، وادعى هذا المدبر أنه فاطمي من ذرية جعفر الصادق فقال : أنا عبيد اللَّه بن مُحَمَّد ابن عبد اللَّه بن ميمون بن مُحَمَّد بن إسماعيل بن جعفر بن مُحَمَّد .

وقيل : بل قال : أنا عبيد اللَّه بن أحمد بن إسماعيل بن مُحَمَّد بن إسماعيل بن جعفر الصادق .

وقيل : لَم يكن اسمه عبيد اللَّه ، بل إنَّما هو : سعيد بن أحمد . وقيل : سعيد بن الحسين . وقيل : كان أبوه يهوديًا . وقيل : من أولاد ديصان الذي ألف فِي الزندقة» .

(٢) وقال الذهبي فِي سير أعلام النبلاء (١٥/ ١٥٢) : «ذكر القاضي عبد الجبار المتكلم أن القائم أظهر سب الأنبياء ، وكان مناديه يصيح : العنوا الغار وما حوى . وأباد عدة من العلماء ، وكان يراسل قرامطة البحرين ، ويأمرهم بإحراق المساجد والمصاحف» .

انظر بلاغاتِهم السبعة فِي السير (١٥/ ١٤١ ، ١٤٤) ، واقرأ لَمْحة عن معتقدهم وأصولهم فِي سير أعلام النبلاء (١٥/ ١٧٨) .

(٣) وقال الذهبي فِي السير (١٥/ ١٥٤) : «وقد أجمع علماء المغرب على

محاربة آل عبيد؛ لما شهروه من الكفر الصراح الذي لا حيلة فيه، وقد رأيت في ذلك تواريخ عدة يصدق بعضها بعضًا».

واقرأ ما بعد هذه الصفحة في بيان كفر العبيديين، وانظر تاريخ ابن خلدون (٤/ ٣٠٦١) وفيه ذكر وفاة الحاكم، وقد دافع خطأ عن نسبهم بناء على رأيه، لا على الأدلة والبراهين، ومع ذلك لم يدافع عن عقيدتهم.

واقرأ أخبارهم في المصادر التالية: «تثبيت دلائل النبوة» للقاضي عبد الجبار الهمذاني (ص٦٠١)، «وأخبار القرامطة» للدكتور سهيل زكار (ص١٨٢)، «والإسماعيلية تاريخ وعقائد» للشيخ إحسان إلهي ظهير (ص١٢٢)، و«البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب» (ص١٥٨-١٦١).



دفاعه عن أهل البدع والأهواء
مع طعنه الشديد في الإمام محمد
وفي أهل السنة والتوحيد

قال المالكي (ص١٦): «الملحوظة الثالثة عشرة:

ويقول (ص١٩): «وأنا أذكر لك أشياء مِمَّا ذكر اللّٰه في كتابه جوابًا لكلام احتج به المشركون في زماننا علينا. . . !!». اهـ.

ثُمَّ قال: «أقول: يا ترى من هم هؤلاء المشركون الذين يعوصون في أدلة الكتاب والسنة مع فصاحة وعلم وحجج . ؟! أليسوا علماء مختلفين معه في دعوى كفر مخالفيه من علماء وعوام؟! لا ريب أن هذا فيه تكفير صريح للمخالفين له ممن سميهم: خصوم الدعوة، أو أعداء التوحيد، أو أعداء الإسلام!! وهذا ظلم؛ لأن الشيخ كان يرد على مسلمين، ولَم يكن يرد على كفار ولا مشركين، وهذه رسائله وكتبه ليس فيها تسمية لمشرك ولا كافر، وإنَّما فيها تسمية لعلماء المسلمين في عصره كابن فيروز، ومربد التميمي، وابنَي سحيم سليمان، وعبد اللّٰه بن عبد اللطيف، ومحمد بن سليمان المدني، وعبد اللّٰه بن داود الزبيري، والحداد الحضرمي، وسليمان ابن عبد الوهاب، وابن عفالق، والقاضي طالب الحميضي، وأحمد بن يحيى، وصالح ابن عبد اللّٰه، وابن مطلق، وغيرهم من العلماء الذين يطلق عليهم: المشركون في زماننا!!».

★التعليق:

١- إن هؤلاء المذكورين لو حصل من الشيخ تكفير أحد منهم؛ فلن يكون ذلك منه -إن شاء الله- إلا بعد التأكد من قيام الحجة عليه، كما أسلفنا أنه لا يستحل التكفير إلا بعد قيام الحجة على خصومه وبعد عنادهم.

٢- نقول للمالكي: سمِّ لنا الآن من يصف هؤلاء بأنَّهم مشركون بعد أن عفت آثارهم، وأخمد اللّٰه ذكرهم في هذه الدنيا، فلا يعرفهم -أو بعضهم-

إلا المتخصصون المنقبون.

٣- هل تكفير الإمام مُحَمَّد وأتباعه على أساس الجهل والهوى وعلى أسس الخوارج، أو على العلم والبصيرة، وفي ضوء الكتاب والسنة، وعلى أسس أهل السنة والجماعة.

٤- هل مثل هؤلاء الذين سميتهم يصح شرعًا أن يوصفوا بأنَّهم علماء؟! وهل هم ممن قال الله فيهم: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾ [فاطر ٢٨]؟! وهل هم من علماء التوحيد الذي جاء به الرسل، ونزلت به الكتب، وشرع من أجله الجهاد؟ أو هم علماء سوء، وأهل أهواء وفجور في خصومتهم، يدافعون في هذه الخصومة عن الشرك والضلال والبدع؟!.

٥- إن الإمام مُحَمَّدًا لَم يسم من ذكرت في هذا الكتاب الذي اخترته للهجوم عليه، فلماذا تثير هذه الأسماء، وقد اندثر ذكرهم، وعفا عليهم وعلى أسمائهم الزمن.

٦- هل الإمام مُحَمَّد كفَّر هؤلاء جميعًا، وأين كفرهم؟!

٧- نحن واثقون أنه لو كفر أحدًا منهم؛ فلا يكفر إلا بحجة، ومن خاصمه في حياته؛ فقد أقام عليه الحجة.

٨- هؤلاء الذين سميتهم -كما قلنا- لا يعرفهم إلا النادر من المتخصصين، الذين يعلمون ما عندهم من العداوة والحرب على التوحيد وأهله، والصد عن سبيل الله ودينه، العمل الذي يشبه أعمال اليهود، الذين يعرفون الحق، ثُمَّ يعادون أهله، ويحاربونه وأهله بكل وسيلة خبيثة تمكنهم

٩- أضرب بعض الأمثلة لبيان نوعيات هؤلاء وأمثالهم الَّتِي ينافحون عنها، ويدعون إليها، ويحاربون الإمام مُحَمَّدًا من أجلها.

قال الحداد: «وينبغي اليوم في هذا الوقت من الحوادث الَّتِي حدثت في الثلم في الدين باعتقاد العامة قول البدعي: إن الاستغاثة شرك، فالعالم والمقتدى به ينبغي له أن يظهر الاستغاثة ليقتدى به». مصباح الأنام (ص٦٠) نقلاً عن دعاوى المناوئين (ص١٦٥) إعداد عبد العزيز بن مُحَمَّد بن عبد اللطيف.

ويقول عبد الرحيم البرعي في مدح البجلي والحكمي:

لكما يحمل عرش ربك همة	ويد من الأيدي الَّتِي بنت السما
ويحيط سركما الوجود	فليس شيء يخفى عنكما

وديوان البرعي مقدس عند كثير من أهل اليمن، وهو مليء بالشرك والضلال.

ويقول المرغني:

وكنت حين وجود القدس في أزل	يسبح الكون تسبيحًا لإجلالي
فالعرش والفرش والأكوان أجمعها	الكل فِي سعتِي مستهلك بالي
وكل فضل سَما لكون مرتفعًا	فإنما هو من مَنِّي وأفضالِي

فانظر كيف يدعي أنه هو اللَّه، وأن الكون يسبح لإجلاله وتعظيمه، وأن كل النعم فِي هذا الكون إنَّما هي من منّه وأفضاله، وكم له من الأتباع يؤمنون بهذا الإلحاد إلَى يومنا هذا فِي السودان.

وهذا أحد رءوس الضلال والشرك، وهو الشيخ أحمد المخامي ينعق بأبيات شركية مغرقة فِي الضلال فِي مدح نفيسة بنت الحسن المدفونة فِي مصر.

فيقول -فض اللَّه فاه-:

يا صاح إن رمت الحياة الفاخرة	فاقصد حمى بنت الكرام الطاهرة
ذات الكرامات المعظمة الَّتِي	أسرارها بين الخلائق ظاهرة
وبِها توصل واحتم بجوارها	اذكر مصابك تلقها لك ناصرة
فهي المنجية الشباب من العذاب	مغيثة الملهوف شمس الدائرة
كم جاءها ذو فاقة يرجو الغنَى	جبرت بتيسير المعايش خاطرة
فاغنم وسل بِمقامها تعط المنى	فعلى الدوام لزائريها حاضرة
وادخل وطف واسع وسل	بتأدب ما تشتهيه ونادها يا طاهرة
أنّي قصدتك مستغيثًا لائذًا	مستعطفًا أهل القلوب العامرة
حاشا وكلا أن يضام نزيلكم	أو أن يعود بصفقة هي خاسرة

يا كعبة الأسرار جئتك لائذًا	أبغي الندى من وكف كف عاطرة
يا أم قاسم الغياث فإنني	عبد ضعيف الحال بذي قاصرة
دنف ومسكين مهين عابر	ما لي معين قط عيني ساهرة
يا بنت طه أنقذي من لَم يجد	جاهًا سوى ذي المعجزات الظاهرة
المصطفى الهادي البشير مُحَمَّد	من يرتجي كل الأنام مآثرة
صلى عليه اللَّه ما بدر زها	والآل والصحب النجوم الزاهرة
أو ما استغاث الخامي أحمد قائلاً	يا صاح إن رمت الحياة الفاخرة

«نور الأبصار في مناقب آل بيت النَّبِي المختار ﷺ» للشيخ مؤمن ابن حسن الشبلنجي (ص٢١٣).

انظر إِلَى هذا الشرك العظيم:

١- الذي يقصد الحياة الفاخرة؛ فليقصد حمى نفيسة الَّتِي لا تملك لنفسها نفعًا ولا ضرًّا، فهذا رسول اللَّه يقول له ربه: ﴿قُل لَّآ أَمۡلِكُ لِنَفۡسِي نَفۡعٗا وَلَا ضَرًّا﴾.

٢- يؤكد الاحتماء بجوارها، ويعتقد أنَّها تملك النصر لمن يحتمي بجوارها.

٣- وهي تملك صفة الإنقاذ والنجاة للشباب من العذاب. ولعله يقصد أنَّها تملك ذلك فِي الدنيا والآخرة وهذه من صفات اللَّه وخصائصه.

٤- وهي مغيثة الملهوف. وهذه من صفات اللَّه وخصائصه.

٥- وهي شمس الدائرة. ولا يبعد أن الرجل من مقدسي الشمس والكواكب.

٦- ويدعي أنه قد جاءها الكثير من أهل الفاقة، فجبرت خواطرهم بتيسير العيش لَهم. وهذه من صفات اللَّه وخصائصه.

٧- ويحث أهل الضلال أمثاله على الاغتنام والسؤال بمقامها. يريد أنَّها تحقق لَهم مطالبهم مهما كانت.

٨- ويعد الخرافيين من أمثال من يدافع عنهم المالكي بنيل ما يتمونه؛ لأنَّها على الدوام حاضرة مثل رب العالمين.

٩- ويدعو إِلَى عبادتِها، والطواف والسعي حول قبرها، وسؤالها كل ما

يشتهيه السائلون من أمور الدنيا والدين .

١٠- ويأمر بندائها ، والتذلل أمامها كما يتذلل ويخضع لرب العالمين ، فيقول في ندائه : إنّي قصدتك مستغيثًا لائذًا مستعطفًا . فهي الملاذ المستغاث به دون رب العالمين .

١١- وينَزهها أن يضام نزيلها ، أو يعود بصفقة خاسرة ؛ لأنَّها تملك الخزائن ، وتعطي من تشاء .

١٢- ويتذلل لَها فيقول: بأنني عبد ضعيف الحال، يدي قاصرة، ودنف، ومسكين، ومهين، وعابر، ما له معين قط . حَتَّى رب العالمين فقد نسيه، وأنزل ذله ومسكنته ودنفه وعونه بنفيسة المسكينة، الَّتِي لا تملك لنفسها مثقال ذرة فِي السموات ولا فِي الأرض، ونسي رب العالمين ، فهل وصل الكفار فِي الشدائد إلَى مثل هذه الحال .

هذه النوعيات هي الَّتِي حاربت ابن تيمية وابن القيم وابن عبد الوهاب وهي الَّتِي دافع عنها خصوم هؤلاء الأئمة ، ولاسيما الإمام مُحَمَّد رَحِمَهُ ٱللَّهُ ، ويدافع عنهم المالكي ، وهذه النوعيات موجودة فِي العالم الإسلامي ومنهم «البريلوية» فِي الهند وباكستان وبنجلادش يمثلون أكثرية المسلمين فيها ، وموجودة فِي البلاد العربية فِي مصر والسودان، ودول أفريقيا تيجانية، ومرغنية، وبرهانية، وقادرية، وشاذلية، ويحتاجون إلَى من يدعوهم إلَى دين اللَّه الحق، ويرشدهم إلَى صراطه المستقيم، ويبذل الجهود لإخراجهم من ظلمات الضلال إلَى نور التوحيد، لا إلَى من يدافع عنهم، ويتباكى لَهم .

ونحن رغم هذا لا نكفرهم ، ونشترط قيام الحجة عليهم ؛ لأنَّهم لا يجدون من ينبههم، بل لا يجدون فِي الغالب إلا من يصدهم عن سبيل اللَّه، ويدافع عن ضلالهم من أمثال المالكي، وكم لهؤلاء المضللين من الكتب الَّتِي تحمل هذا الضلال الذي عرضنا منه قطرة من بحر .

ويقول الديبعي فِي مولده الذي يمدح رسول اللَّه ﷺ :

مـــن رأى وجـــهـــك يـــســـعـــد يـــا كـــريـــم الـــوالـــديـــن

حوضك الصافي المبرد ... وردنا يوم النشور
أنت غفار الخطايا ... والذنوب الموبقات
أنت ستار المساوي ... ومقيل العثرات
يا ولي الحسنات ... يا رفيع الدرجات
كفر عني الذنوب ... واغفر عني السيئات
عالم السر وأخفى ... مستجيب الدعوات

كتاب «الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر» (ص١٨٢-١٨٣) انظر إِلَى هذا الكفر لقد أعطى النَّبِي ﷺ سبعًا من خصائص اللَّه فِي ربوبيته وعظمته وجلاله.

فهل الديعي يجهل هذا، أو هو يريد أن ينشر الإلحاد فِي المسلمين تحت ستار حب الرسول ﷺ.

أرأيت لو سمع رسول اللَّه وأصحابه مثل هذا الإطراء العديم النظير، فماذا سيقولون لمثل هذا الضال الغالي، إنه سيستتاب، فإن تاب وإلا قُتِل قَتْل المرتدين.

ثُمَّ قال المالكي: «وقد استمر علماء الدعوة بعده فِي تكفير أو تبديع يصل للتكفير لعدد آخر من علماء المسلمين -أخطئوا ولَم يكفروا- فِي عهد الدولة السعودية الثانية، كابن سلوم، وعثمان بن سند، وابن منصور، وابن حميد، وأحمد بن دحلان المكي، وداود بن جرجيس. . . . وغيرهم.

وفي القرن الرابع عشر الهجري استمر تكفيرنا وتبديعنا لعلماء معاصرين -أخطئوا ولَم يكفروا- كالكوثري، والدجوي، وشلتوت، وأبي زهرة، والغزالي، والقرضاوي، والطنطاوي، والبوطي، والغماري، والكبيسي، وغيرهم، ولو نستطيع لقلنا عنهم: المشركون فِي زماننا وقد قيل!!

ومن المؤسف أنه لا يوقف تكفيرنا وتبديعنا للآخرين إلا السلطة أو العجز[1]،

---

(١) هذا كلام باطل، هات تكفير هؤلاء ومن كفرهم، فالعلماء فِي هذه البلاد مكرمون محترمون، وليس هناك أي حجر عليهم حسي أو معنوي، وفتاواهم تصدر بمقتضى الشريعة الإسلامية، ومنها التبديع والتكفير =

ولولاهما لما أبقينا أحدًا إلا وصمناه بكفر، أو بدعة مكفرة! مع أن الواجب أن يكون هذا التورع عن التكفير والتبديع من العلماء لا من الحكام، ولا وقت العجز، لأن العلماء يعرفون عظمة حق المسلم، وتحريم دمه وماله وعرضه، فهي آخر ما أوصى به النبي ﷺ في حجة الوداع، فهذه الخطبة الّتي بثها النّبي ﷺ في مائة ألف من المسلمين يحفظها بألفاظها العلماء لا الحكام، فكان الأولى والأجدر بهم حفظ ورعاية هذه الوصية النبوية الكبرى».

* * *

= والتكفير والتبديع وارد في الكتاب والسنة ومنهج السلف الصالح بشروطهما، فمن ألغاها أو أراد إلغاءها فهو مناهض لتشريع الله ﷻ، وكفاه ذلك ضلالاً وخزيًا، فإذا رأيت العلماء لا يكفرون فلانًا وفلانًا؛ فبسبب ذلك التثبت والتورع عن التكفير لعدم توفر الشروط، ولوجود الموانع، لا خوفًا، ولا عجزًا

حكمه على الإمام محمد وعلى أهل السنة بأنهم أشد من الخوارج تكفيرًا ومدحه الماكر لثورة الخميني ودفاعه الماكر عن سيد قطب وصرف قضية التكفير عنه

قال في (ص١٩-٢٠): «بل إن بقايا الخوارج أنفسهم في الأزمنة المتأخرة لا أظن أنهم كفروا العوام، أو استحلوا دماءهم، كما فعل الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ وأتباعه بفتاوى منه في العلماء والعوام، فسامحه الله، وغفر له. فقد زرع خيرًا كثيرًا، لكن شابه شيء من الشر بدافع الحماس، فأما الخير فقضاؤه على كثير من البدع والخرافات، لكنه بالغ حَتَّى وصل للغلو المذموم.

وبعض الإخوة يقول: كيف ننقد منهج الشيخ وبفضله -بعد فضل الله- كان هذا الوطن الإسلامي الكبير؟!

نقول: هذا لا شك من المحاسن الكبرى للشيخ، وقد ذكرناها في المقدمة، ولن ينساها له المخلصون من الناس، فربما لولا دعوته وقتاله لسكان الجزيرة [٢٧] لما توحدوا من الخليج إِلَى البحر الأحمر، ومن جنوب الشام إِلَى اليمن، لكن جمال النتيجة لا يعني صحة المقدمات، فالنتائج قد تكون جميلة مع بنائها على مقدمات ناقصة، وهذا يعرفه أهل المنطق وغيرهم.

فثورة الخميني مثلاً كانت نتيجتها جميلة من إزالة العلمانية التعريبية من دولة إيران، لكن هذه النتيجة لا يعني عدم نقد الخميني ومغالاته، وكذلك لو قام أحد الخوارج وكوّن دولة، فإنَّ حسن النتيجة لا يعني صحة المنطلقات.

وهذا أيضًا مثلما لو قام أحد الحكام بقتل السارق بدلاً من قطع يده، فلابد أن تقل السرقة، وعندئذ يأتي المثني على هذا الحاكم ليصف النتيجة الجميلة من قلة السرقة أو انعدامها... !! ولكن فعل الحاكم هنا كان خلاف النصوص الشرعية، ولابد يومًا ما أن يكون لفعله هذا آثار سلبية، لأن شريعة الله كاملة، وليس فيها

حكم شرعي إلا وهو وسط بين طرفين.

وكذلك لو قام أحد الحكام بقطع يد كل من قطع إشارة المرور، أو تجاوز السرعة القانونية!! فلابد أن ينضبط المرور، وتنعدم الوفيات! في درجة تعجب منها الدول المتحضرة! ويأتي من يثني على نتائج هذا القرار!! وأنه كان قرارًا حكيمًا، وأن الوفيات انخفضت من ستة آلاف في السنة إلى (١٥) وفاة فقط!! وقل عدد الجرحى والمعاقين من مائة ألف في السنة إلى (٨٦) حالة فقط!!

لكن ما رأيكم في شرعية هذا القرار شرعًا وقانونًا؟! وماذا سيسببه على المدى الطويل؟! الإجابة معروفة للعقلاء من علماء الشرعية وعلماء التاريخ والقانونيين.

وكذلك قتال المسلمين لا يجوز لمجرد وجود بدع وخرافات؛ لأن القتال لا يجوز إلا بنص شرعي، أما بلا نص فارتكابه أسوأ من تلك البدع والخرافات.

والشيخ مُحَمَّد رَحِمَهُ اللَّهُ ربَّما لو لَم يقاتل المسلمين، واكتفى بمراسلة العلماء يحثهم على الدعوة إِلَى اللَّه، ربما لو فعل هذا لتجنبنا مآسي التكفير من ذلك الزمن إِلَى عصرنا هذا، الذي يعتمد فيه المكفرون على فتاوى الشيخ وعلماء الدعوة فِي تكفير المسلمين.

وإن كان سيد قطب رَحِمَهُ اللَّهُ قد بالغنا فِي نقده؛ لأننا وجدنا فِي (متشابه) كلامه ما يوحي بالتكفير، فإن الشيخ مُحَمَّد (كذا) قد وجدنا التكفير فِي (صريح) كلامه لا متشابهه! فجعلنا سيد قطب كبش فداء؛ لأنه ليس له أنصار عندنا، وللشيخ أنصار! وهذا ليس من أخلاق طالب العلم، الذي يقول الحق ولو على نفسه، ولا يحمل المسئولية الأبرياء.

وهذا يدعونا لنقد عبارات الشيخ مع الاعتراف بفضله علينا، لكن الضرر فِي كتبه وإن رآه البعض يسيرًا فإنه فِي الوقت نفسه خطير، والمشكلة الكبرى عندنا أن فتاوانا اليوم فِي التكفير تخالف الشيخ تمامًا، لكننا نجبر الناس على الإيمان بفتاوى الشيخ الَّتِي تحمل توسعًا فِي التكفير، والإيمان بفتاوانا الَّتِي كان يراها الشيخ (إرجائية)، والَّتِي تتفق مع فتاوى خصوم الشيخ فِي الرد على التكفير! وهذا جمع بين المتناقضات [٢٨] ولو أننا قلنا: إن الشيخ اجتهد فِي التكفير فأخطأ. لزال

كل هذا التناقض، ولَم ينقص دين ولا دنيا ولا مكانة، فالدين لا يهتز لتخطئة أمثال عمر وعلي ﷺ، فكيف يهتز لتخطئة ابن تيمية، أو ابن القيم، أو الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب؟!.

وبيان أخطاء الشيخ مُحَمَّد في هذا الجانب -جانب التكفير- مفيد وضروري؛ لأن المجتمع السعودي -علماؤه وطلاب العلم فيه- تربوا على فتاوى الشيخ وعلماء الدعوة الذين كانوا يميلون لتكفير المسلمين، ولابد أن يتأثر بعضهم بهذا الجانب».

★ التعليق:

١- إن الإمام لا يكفر إلا من قامت عليه الحجة، ولقد جد وبالغ فِي إقامة الحجة بمؤلفاته ورسائله، ويدعم هذه الدعوة بالحجج والبراهين، كما هو معلوم وشائع ومتواتر.

٢- تكفير من قامت عليه الحجة، وقتاله بعد إقامة الحجة وعناده، ومحاربة من دعا إلَى تحكيم اللَّه ورسوله؛ أمر جاء به الشرع؛ فالذي ينكر القيام بأحكام اللَّه على الوجه الذي شرعه اللَّه عدو لله ولرسوله وللإسلام والمسلمين، معارض لشريعة اللَّه، معارض لأحكامه الَّتِي لا يقوم الإسلام إلا بِها.

٣- كان فيمن كفرهم وقاتلهم الإمام مُحَمَّد بشر كثير ممن ينكر البعث، وكان خصومه الألداء يعرفون هذا، ولا يكابرون فيه، وكان فيهم من عنده أكثر من مائة ناقض من نواقض الإسلام، ومع هذا لَم يقاتلهم إلا بعد إقامة الحجة ووضوح المحجة، ولو واجه النَّبِي ﷺ هذا الواقع لما تردد فِي قتال أهله.

٤- قولك بحسن النتائج وفساد المقدمات باطل شديد البطلان فِي الحكم على فساد المقدمات، فالمقدمات صحيحة فِي غاية الصحة، قائمة على كتاب اللَّه، وسنة رسوله، وعلى سيرة الصحابة الكرام، وعلى رأسهم الخلفاء الراشدون، وأما حسن النتائج الذي تعترف به فما نشأ إلا عن حسن المقدمات وجمالها وصحتها.

٥- ثورة الخميني ليست حسنة، لا فِي مقدماتِها، ولا فِي نتائجها، فقد كان شاه إيران كبح جماح الرفض الغالي الذي هو شر من العلمانية، فمنع سب أصحاب

مُحَمَّد ﷺ، وتكفيرهم على المنابر، وفي سائر وسائل الإعلام، ومن نتائج ثورة الخميني إعلان هذا السب على المنابر وغيرها من ميادين الشيطان، ولَم يقص على العلمانية كما تدعي.

٦- من نتائج ثورة الخميني انتشار الرفض في العالم الإسلامي بسبب النشاط الرافضي المتدفق، الذي سنه الخميني وشجعه سياسيًا واقتصاديًا، وبكل ما أوتي هو وأعوانه من قوة.

٧- الحرب المدمرة الَّتِي شنها إشباعًا لطموحاته الرافضية في الاستيلاء على دول الخليج والحرمين، وربَّما سائر بلدان العالم الإسلامي، فلقد تضاءلت العلمانية أمام نتائج هذه الثورة الرافضية؛ لأن مقدماتِها فاسدة، ولا ينشأ عن الفساد إلا الفساد، فاعترافك بحسن نتائج هذه الثورة إنَّما هو اعتراف بالرفض، وتزيين له.

٨- الأمثلة الَّتِي ضربتها بعيدة كل البعد عن مقدمات ونتائج دعوة اللَّه الَّتِي نَهض بِها الإمام مُحَمَّد وأنصاره من آل سعود وغيرهم، فجزاهم اللَّه خير الجزاء على ما بذلوا من نصرة الإسلام، وتجديده عقيدةً ومنهجًا وتطبيقًا.

٩- دعواك أن كلام سيد قطب في التكفير متشابه من المكابرة والسفسطة، فتكفيره للمجتمعات الإسلامية قائم على الهوى، وعلى منهج غلاة الخوارج، واضح وضوح الشمس، وكتابه «الظلال» مليء بِهذا التكفير الواضح، حَتَّى إنه ليكفر بصغير الجزئيات، وتكفيره في العالم واضح، لا على طريقة الكتاب والسنة وطريقة السلف الصالح، وإنَّما على طريقة غلاة الخوارج وأسوأ، فهو لا يرى العقائد الشركية والإلحادية منافية لـ: «لا إله إلا الله». ولا يفكر في إنكار هذه العقائد من قريب ولا بعيد.

أما تكفير الإمام مُحَمَّد فقائم على الكتاب والسنة، وعلى منهج السلف الصالح، وقائم على التزام الشروط الَّتِي اشترطها علماء الإسلام، واستمدوها من كتاب اللَّه وسنة رسوله، ولا علاقة له بالتكفير المنتشر في الساحة، فإنَّما هو منطلق من كتابات سيد قطب، وكتابات المودودي ومدرستهما، فافهم ولا تغالط.

١٠- قولك «لكن هذه النتائج لا يعني عدم نقد الخميني». لست بصادق في تحسين النتيجة، ولا في تظاهرك بجواز نقده، فإن كنت صادقًا؛ فوجه نشاطك لنقده ونقد عقائد الرفض، بدل أن تحارب الإمام مُحَمَّدًا ودعوته وأنصاره.

١١- قولك «ما رأيكم في شرعية هذا القرار شرعًا وقانونًا». قول باطل وسخيف، ودليل على الفوضى الفكرية الَّتي تعيشها، كيف تسوي بين القوانين الجاهلية وبين شريعة الإسلام، والقانونيون إذا استنكروا هذا القرار، فإنَّما ينطلقون من جهل لمواجهته جهل عندهم أضعافه، فلماذا تقرنُهم بعلماء شريعة الإسلام؟!.

١٢- قولك «وفتاوانا اليوم في التكفير تخالف الشيخ تَمامًا»... إلخ. قائم على الجهل بمنهج السلف الذي قامت عليه دعوة الشيخ وأحكامه، وقامت عليه فتاوى أتباعه وأحكامهم، وقائم على المغالطة، وعلى عدم إدراك المنهج القطبي الذي تخالفه إن كنت منصفًا، وستدرك جهلك وظلمك في دعوى التناقض والمخالفة للشيخ ومنهجه وأحكامه.

١٣- وقولك «لكننا نجبر الناس على الإيمان بفتاوى الشيخ الَّتي تحمل توسعًا في التكفير، والإيمان بفتاوانا الَّتي كان يراها الشيخ (إرجائية)». قول باطل، فعلماء الدعوة يعلمون الناس العقائد الصحيحة، والأحكام الشرعية الربانية، ويحذرونَهم من التكفير بالجهل والهوى الذي قام عليه منهج سيد قطب وأتباعه، ووصف هذا المنهج العلمي القائم على الكتاب والسنة بالإرجاء، إنَّما نشأ عن الإيمان بمنهج سيد قطب الخارجي، لا عن منهج الإمام مُحَمَّد رَحِمَهُ اللهُ، فلا تناقض إلا في أدمغة أهل الباطل والضلال.

١٤- إذا عرف الناس أن الشيخ لا يكفر أحدًا إلا بعد قيام الحجة، وعرف المخلصون دينه وورعه وتثبته في الحكم على الناس؛ أدركوا -والحمد لله- أن الشيخ كان مصيبًا في أحكامه؛ فلا يضره أن يحاربه الروافض والخرافيون، وأن يصفوه بالتكفير، فالميزان الصحيح كتاب الله وسنة رسوله وسيرة أصحابه وتطبيقهم، لا ميزان شياطين الإنس والجن.

١٥- السلفيون -والحمد لله- لا يرون أن الدين يهتز لتخطئة أحد، ولكنهم يرفضون إلصاق التهم الفاجرة سواء ضد الصحابة، أو ضد علماء الإسلام كائنين من كانوا، بل يحاربون الظلم ولو كان لكافر، ومن هنا يدافعون عن أئمة الإسلام، ومنهم ابن تيمية، وابن القيم، وابن عبد الوهاب، فافهم واعقل ذلك.

* * *

موافقات أئمة الإسلام السابقين واللاحقين من مختلف البلدان والمذاهب للإمام محمد في مواجهة الشرك والخرافات وموافقة غيرهم له في هذه المواجهات

أولاً: قال أبو بكر مُحَمَّد بن وليد الطرطوشي المتوفى سنة (٥٢٠هـ) في كتابه القيم: «الحوادث والبدع» الَّتِي من ضمنها البدع الشركية (ص١٠٤-١٠٥) معلقًا على حديث أَبِي واقد الليثي الذي قال فيه: «خرجنا مع النَّبِي ﷺ قبل حنين، ونحن حديثو عهد بكفر، وللمشركين سدرة يعكفون حولها، وينوطون بِها أسلحتهم، يقال لَها: ذات أنواط. فمررنا بالسدرة؛ فقلنا: يا رسول اللَّه، اجعل لنا ذات أنواط كما لَهم ذات أنواط. فقال النَّبِي ﷺ: اللَّه أكبر! هذا كما قالت بنو إسرائيل: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٨]. لتركبن سنن من قبلكم».

فانظروا -رحِمكم الله- أينما وجدتم سدرة أو شجرة يقصدها الناس، ويعظمون من شأنِها، ويرجون البرء والشفاء من قبلها[1]، وينوطون بِها المسامير والخرق؛ فهي ذات أنواط فاقطعوها!».

ثانيًا: العلامة شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة الشافعي المتوفى سنة (٦٦٥هـ) صاحب كتاب «الباعث على إنكار البدع والحوادث» الَّتِي من ضمنها البدع الشركية قال في الكتاب المذكور (ص١٠٠-١٠١):

فصل: البدع المستقبحة:

ثُمَّ هذه البدع والْمُحدثات المستقبحة تنقسم إِلَى قسمين:

(قسم تعرفه العامة والخاصة أنه بدعة: إما محرمة، وإما مكروهة.

---

(١) تأمل قوله: «يرجون البرء والشفاء من قبلها... إلخ». فهذه عقيدة القبوريين من وقت هذا الإمام، فكيف حالهم بعده؟!

(وقسم يظنه معظمهم -إلا من عصم- عبادات، وقربًا، وطاعات، وسننًا.

فأما القسم الأول فلا نطول بذكره؛ إذ كفينا مؤنة الكلام فيه؛ لاعتراف فاعله أنه ليس من الدين، لكن نبين من هذا القسم ما قد وقع فيه جماعة من جهال العوام، النابذين لشريعة الإسلام، التاركين للاقتداء بأئمة الدين من الفقهاء، وهو ما يفعله طوائف من المتمين إِلَى الفقر الذي حقيقته الافتقار من الإيمان، من مؤاخاة النساء الأجانب، والخلوة بهن، واعتقادهم فِي مشايخ لَهم صالّين مضلّين، يأكلون فِي نَهار رمضان من غير عذر، ويتركون الصلاة، ويخامرون النجاسات، غير مكترثين لذلك، فهم داخلون تحت قوله تعالى ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاؤُا شَرَعُوا لَهُم مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١].

وبهذه الطرق وأمثالها، كان مبادئ ظهور الكفر من عبادة الأصنام وغيرها

ومن هذا القسم أيضًا ما قد عم الابتلاء به من تزيين الشيطان للعامة تخليق الحيطان والعمد، وسرج مواضع مخصوصة فِي كل بلد، يحكي لَهم حاك أنه رأى فِي منامه بها أحدًا ممن شهر بالصلاح والولاية، فيفعلون ذلك، ويحافظون عليه، مع تضييعهم فرائض اللَّه تعالى وسننه، ويظنون أنّهم متقربون بذلك، ثُمَّ يتجاوزون هذا إِلَى أن يعظم وقع تلك الأماكن فِي قلوبهم، فيعظمونَها، ويرجون الشفاء لمرضاهم، وقضاء حوائجهم بالنذر لَها، وهي من بين عيون وشجر وحائط وحجر[1].

وفِي مدينة دمشق -صانَها اللَّه تعالى من ذلك- مواضع متعددة: كعوينة الحمى خارج باب توما، والعمود المخلق داخل باب الصغير، والشجرة الملعونة اليابسة خارج باب النصر فِي نفس قارعة الطريق -سهَّل اللَّه قطعها، واجتثها من أصلها- فما أشبهها بذات أنواط الواردة فِي الحديث الذي رواه مُحَمَّد بن إسحاق وسفيان ابن عيينة عن الزهري عن سنان بن أبي سنان عن أبي واقد الليثي ﷺ قال: «خرجنا

---

(١) انظر إِلَى عموم هذه الفتنة فِي زمنه لكل بلد، واصغ لشهادته أنّهم يعظمون القبور والأشجار والأحجار والحيطان، ويرجون منها الشفاء، ويتقربون لَهم بالنذور، أليست هذه أعمال شركية، لا فرق بينها وبين أعمال المشركين الأولين الَّتِي ينكرها حتَّى اليهود والنصارى

مع رسول الله ﷺ إلى حنين . ». وذكر بقية الحديث.

ثالثًا: شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ المتوفى سنة (٧٢٨هـ) وكتبه مليئة ببيان التوحيد وأنواعه، وبيان الشرك وأنواعه، ومن مؤلفاته «الجواب الباهر»، «والتوسل والوسيلة»، «والاستغاثة في الرد على البكري»، «والواسطة بين الحق والخلق»، «واقتضاء الصراط المستقيم».

قال رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «**لا واسطة بين الله وبين عباده في جلب المنافع ودفع المضار**» (ص١٣٠-١٣٣) من مجموعة التوحيد: «وإن أراد بالواسطة أنه لابد من واسطة في جلب المنافع ودفع المضار، مثل أن يكون واسطة في رزق العباد، ونصرهم، وهداهم، يسألونه ذلك، ويرجون إليه فيه[1]، فهذا من أعظم الشرك الذي كفَّر الله به المشركين، حيث اتَّخذوا من دون الله أولياء وشفعاء، يجتلبون بهم المنافع، ويدفعون بهم المضار، لكن الشفاعة لمن يأذن الله له فيها حق.

قال الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مَا مِن شَفِيعٍ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ إِذْنِهِۦ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [السجدة: ٤].

وقال تعالى: ﴿وَأَنذِرْ بِهِ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُوٓا۟ إِلَىٰ رَبِّهِمْ لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِۦ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ٥١].

وقال تعالى: ﴿وَذَكِّرْ بِهِۦٓ أَن تُبْسَلَ نَفْسٌۢ بِمَا كَسَبَتْ لَيْسَ لَهَا مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ﴾ [الأنعام: ٧٠].

وقال سبحانه: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِۦ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا ۝٥٦ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾ [الإسراء: ٥٦-٥٧].

وقال: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ۝٢٢ وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا

---

(١) كذا في الأصل.

﴿لِمَنْ أَذِنَ لَهُ﴾ [سبأ: ٢٢-٢٣].

وقالت طائفة من السلف: كان أقوام يدعون المسيح والعزير والملائكة فبين الله لَهم أن الملائكة والأنبياء لا يملكون كشف الضر عنهم ولا تحويلاً، وأنَّهم يتقربون إِلَى الله، ويرجون رحْمته، ويخافون عذابه.

وقال تعالى: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا۟ عِبَادًا لِّى مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن كُونُوا۟ رَبَّٰنِيِّۦنَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ (٧٩) وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّۦنَ أَرْبَابًا ۗ أَيَأْمُرُكُم بِٱلْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٧٩-٨٠].

فبين سبحانه أن اتِّخاذ الملائكة والنبيين أربابًا كفر، فمن جعل الملائكة والأنبياء وسائط يدعوهم، ويتوكل عليهم، ويسألهم جلب المنافع ودفع المضار، مثل أن يسألهم غفران الذنب، وهداية القلوب، وتفريج الكروب، وسد الفاقات، فهو كافر بإجماع المسلمين.

وقد قال تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ۗ سُبْحَٰنَهُۥ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ (٢٦) لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ (٢٧) يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِۦ مُشْفِقُونَ (٢٨) ۞ وَمَن يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّىٓ إِلَٰهٌ مِّن دُونِهِۦ فَذَٰلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ ۚ كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٢٦-٢٩].

وقال تعالى: ﴿لَّن يَسْتَنكِفَ ٱلْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَ ۚ وَمَن يَسْتَنكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا﴾ [النساء: ١٧٢].

وقال تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا (٨٨) لَّقَدْ جِئْتُمْ شَيْـًٔا إِدًّا (٨٩) تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ ٱلْأَرْضُ وَتَخِرُّ ٱلْجِبَالُ هَدًّا (٩٠) أَن دَعَوْا۟ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدًا (٩١) وَمَا يَنۢبَغِى لِلرَّحْمَٰنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا (٩٢) إِن كُلُّ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِى ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا (٩٣) لَّقَدْ أَحْصَىٰهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا (٩٤) وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَرْدًا﴾ [مريم: ٨٨-٩٥].

وقال تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ ۚ قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [يونس: ١٨].

وقال تعالى ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغۡنِي شَفَٰعَتُهُمۡ شَيۡـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ أَن يَأۡذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرۡضَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٦].

وقال تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِي يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

وقال تعالى: ﴿وَإِن يَمۡسَسۡكَ ٱللَّهُ بِضُرّٖ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَۖ وَإِن يُرِدۡكَ بِخَيۡرٖ فَلَا رَآدَّ لِفَضۡلِهِۦ﴾ [يونس: ١٠٧].

وقال تعالى: ﴿مَّا يَفۡتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحۡمَةٖ فَلَا مُمۡسِكَ لَهَاۖ وَمَا يُمۡسِكۡ فَلَا مُرۡسِلَ لَهُۥ مِنۢ بَعۡدِهِۦ﴾ [فاطر: ٢].

وقال تعالى: ﴿قُلۡ أَفَرَءَيۡتُم مَّا تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنۡ أَرَادَنِيَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلۡ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوۡ أَرَادَنِي بِرَحۡمَةٍ هَلۡ هُنَّ مُمۡسِكَٰتُ رَحۡمَتِهِۦۚ قُلۡ حَسۡبِيَ ٱللَّهُۖ عَلَيۡهِ يَتَوَكَّلُ ٱلۡمُتَوَكِّلُونَ﴾ [الزمر: ٣٨].

ومثل هذا كثير في القرآن....

ومن أثبتهم وسائط بين الله وبين خلقه، كالحجاب الذين بين الملك ورعيته، بحيث يكونون هم يرفعون إلى الله حوائج خلقه، فالله إنَّما يهدي عباده ويرزقهم بتوسطهم، فالخلق يسألونَهم، وهم يسألون الله، كما أن الوسائط عند الملوك يسألون الملوك الحوائج للناس لقربهم منهم، والناس يسألونَهم أدبًا منهم أن يباشروا سؤال الملك؛ أو لأن طلبهم من الوسائط أنفع لَهم من طلبهم من الملك؛ لكونِهم أقرب إلى الملك من الطالب للحوائج، فمن أثبتهم وسائط على هذا الوجه؛ فهو كافر مشرك[1] يجب أن يستتاب، فإن تاب وإلا قتل، وهؤلاء يشبهون الله، شبهوا المخلوق بالخالق، وجعلوا لله أندادًا، وفي القرآن من الرد على هؤلاء ما لا تتسع له هذه الفتوى».

وقال شيخ الإسلام أيضًا رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الرسالة السنية: «فإذا كان على عهد النَّبي ﷺ مِمَّن انتسب إلَى الإسلام من مرق منه مع عبادته العظيمة، فليعلم أن المنتسب

(١) وهذا أمر حاصل من المتعلقين بالأولياء من صوفية وروافض في كثير من البلدان، ويدافع عن هذا الشرك المالكي وأمثاله، ويعتبرونه من الأخطاء، ويعتبره المالكي من البدع، وبعض أئمة المالكي يراه حقًّا لا يجوز إنكاره.

إلى الإسلام والسنة في هذه الأزمان قد يمرق أيضًا من الإسلام لأسباب منها الغلو في بعض المشايخ، بل الغلو في علي بن أبي طالب، بل الغلو في المسيح، فكل من غلا في نبي أو رجل صالح، وجعل فيه نوعًا من الإلهية مثل أن يقول: يا سيدي فلان انصرني، أو أغثني، أو ارزقني أو أنا في حسبك، ونحو هذه الأقوال. فكل هذا شرك وضلال يستتاب صاحبه، فإن تاب وإلا قتل.

فإن الله ﷻ إنَّما أرسل الرسل، وأنزل الكتب؛ ليعبد وحده لا شريك له، ولا يدعى معه إله آخر، والذين يدعون مع الله آلهة أخرى، مثل المسيح والملائكة والأصنام، لم يكونوا يعتقدون أنَّها تخلق الخلائق، أو تنزل المطر، أو تنبت النبات، وإنَّما كانوا يعبدونَهم، أو يعبدون قبورهم، أو يعبدون صورهم، يقولون: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ﴾ [الزمر: ٣]. ﴿وَيَقُولُونَ هَٰؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِندَ اللَّهِ﴾ [يونس: ١٨]. فبعث الله سبحانه رسله تنهى عن أن يدعى أحد من دونه، لا دعاء عبادة ولا دعاء استغاثة».

وقال أيضًا: «من جعل بينه وبين الله وسائط يتوكل عليهم، ويدعوهم، ويسألهم؛ كفر إجماعًا».

نقله عنه صاحب الفروع وصاحب الإنصاف وصاحب الإقناع وغيرهم[1].

رابعًا: قال الإمام ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان» (ص٢١٢-٢١٣):

«ثُمَّ إن في اتِّخاذ القبور أعيادًا من المفاسد العظيمة الَّتي لا يعلمها إلا الله تعالى ما يغضب لأجله كل من في قلبه وقار لله تعالى، وغيرة على التوحيد، وتهجين وتقبيح للشرك.

... . ولكن ما لجرح بميت إيلام

فمن مفاسد اتِّخاذها أعيادًا: الصلاة إليها، والطواف بِها، وتقبيلها، واستلامها، وتعفير الخدود على ترابِها، وعبادة أصحابِها، والاستغاثة بِهم،

---

(١) مجموعة التوحيد (ص١٣٠-١٣٣)، وأصله في كتاب الواسطة بين الحق والخلق (ص١٤-١٨)

وسؤالهم النصر والرزق والعافية وقضاء الديون، وتفريج الكربات، وإغاثة اللهفات، وغير ذلك من أنواع الطلبات، الَّتِي كان عباد الأوثان يسألونَها أوثانَهم.

فلو رأيت غلاة المتخذين لَها عيدًا، وقد نزلوا عن الأكوار والدواب، إذا رأوها من مكان بعيد، فوضعوا لَها الجباه، وقبلوا الأرض وكشفوا الرءوس، وارتفعت أصواتُهم بالضجيج، وتباكوا حَتَّى تسمع لَهم النشيج، ورأوا أنَّهم قد أربوا فِي الربح على الحجيج، فاستغاثوا بِمن لا يبدي ولا يعيد، ونادوا ولكن من مكان بعيد، حَتَّى إذا دنو منها صلوا عند القبر ركعتين، ورأوا أنَّهم قد أحرزوا من الأجر ولا أجر من صلى إِلَى القبلتين، فتراهم حول القبر ركعًا سجدًا يبتغون فضلاً من الميت ورضوانًا، وقد ملئوا أكفهم خيبة وخسرانًا، فلغير اللَّه، بل للشيطان ما يراق هناك من العبرات، ويرتفع من الأصوات، ويطلب من الميت من الحاجات، ويسأل من تفريج الكربات، وإغناء ذوي الفاقات، ومعافاة أولِي العاهات والبليات، ثُمَّ انثنوا بعد ذلك حول القبر طائفين، تشبيهًا له بالبيت الحرام، الذي جعله اللَّه مباركًا وهدى للعالمين، ثُمَّ أخذوا فِي التقبيل والاستلام، أرأيت الحجر الأسود وما يفعل به وفد البيت الحرام؟ ثُمَّ عفروا لديه تلك الجباه والخدود، الَّتِي يعلم اللَّه أنَّها لَم تعفر كذلك بين يديه فِي السجود، ثُمَّ كملوا مناسك حج القبر بالتقصير هناك والحلاق، واستمتعوا بِخلاقهم من ذلك الوثن؛ إذ لَم يكن لَهم عند اللَّه من خلاق، وقربوا لذلك الوثن القرابين، وكانت صلاتُهم ونسكهم وقربانُهم لغير اللَّه رب العالمين، فلو رأيتهم يهنئ بعضهم بعضًا ويقول: أجزل اللَّه لنا ولكم أجرًا وافرًا وحظًّا. فإذا رجعوا سألهم غلاة المتخلفين أن يبيع أحدهم ثواب حجة القبر بحج المتخلف إِلَى البيت الحرام، فيقول: لا، ولو بحجك كل عام.

هذا، ولَم نتجاوز فيما حكيناه عنهم، ولا استقصينا جَميع بدعهم وضلالهم، إذ هي فوق ما يخطر بالبال، أو يدور فِي الخيال[1].

---

(١) أقول. إذا كان هذا الضلال والشرك بِهذه الكثافة والفظاعة فِي عهد ابن القيم فِي القرن الثامن، فماذا فِي عهد الإمام مُحَمَّد فِي القرن الثاني عشر وبداية الثالث عشر؟! فتبًا وسحقًا لمن ينكر هذا الواقع، ويدافع عنه، ويحارب دعاة التوحيد

هذا وكان مبدأ عبادة الأصنام فِي قوم نوح كما تقدم، وكل من شم أدنَى رائحة من العلم والفقه يعلم أن من أهم الأمور سد الذريعة إلَى هذا المحذور، وأن صاحب الشرع أعلم بعاقبة ما نَهى عنه لما يئول إليه، وأحكم فِي نَهيه عنه، وتوعده عليه، وأن الخير والهدى فِي اتباعه وطاعته، والشر والضلال فِي معصيته ومخالفته».

قال: «ورأيت لأبِي الوفاء بن عقيل فِي ذلك فصلاً حسنًا، فذكرته بلفظه.

قال: لما صعبت التكاليف على الجهال والطغام؛ عدلوا عن أوضاع الشرع إلَى تعظيم أوضاع وضعوها لأنفسهم، فسهلت عليهم؛ إذ لَم يدخلوا بِها تحت أمر غيرهم.

قال: وهم عندي كفار بِهذه الأوضاع، مثل تعظيم القبور وإكرامها، بِما نَهى عنه الشرع: من إيقاد النيران وتقبيلها وتخليقها، وخطاب الموتى بالحوائج، وكتب الرقاع فيها يا مولاي افعل بي كذا وكذا. وأخذ تربتها تبركًا، وإفاضة الطيب على القبور، وشد الرحال إليها، وإلقاء الخرق على الشجر، اقتداء بمن عبد اللات والعزى، والويل عندهم لمن لَم يقبل مشهد الكف، ولَم يتمسح بآجرة مسجد الملموسة يوم الأربعاء، ولَم يقل الحمالون على جنازته: الصديق أبو بكر، أو مُحَمَّد وعلي، أو لَم يعقد على قبر أبيه أزجًا بالجص والآجر، ولَم يخرق ثيابه إلَى الذيل، ولَم يرق ماء الورد على القبر». انتهى.

خامسًا: الإمام مُحَمَّد بن عبد الهادي المتوفى سنة (٧٤٤ هـ) قال فِي كتابه «الصارم المنكي فِي الرد على السبكي» فِي قوله: «إن المبالغة فِي تعظيمه -أي: الرسول ﷺ- واجبة».

«إن أريد به المبالغة بحسب ما يراه كل أحد تعظيمًا، حَتَّى الحج إلَى قبره، والسجود له، والطواف به، واعتقاد أنه يعلم الغيب، وأنه يعطي ويمنع، ويملك لمن استغاث به من دون الله الضر والنفع، وأنه يقضي حوائج السائلين، ويفرج كربات المكروبين، وأنه يشفع فيمن يشاء، ويدخل الجنة من يشاء، فدعوى المبالغة فِي هذا التعظيم مبالغة فِي الشرك، وانسلاخ من جملة الدين».

سادسًا: وقال العلامة تقي الدين أحمد بن علي المقريزي الْمُتَوفَّى سنة (٨٤٥هـ) في كتابه تجريد التوحيد المفيد (ص١١-١٢):

«وشرك الأمم نوعان:

النوع الأول: شرك في الإلهية، وشرك في الربوبية.

فالشرك في الإلهية والعبادة هو الغالب على أهل الإشراك، وهو شرك عباد الأصنام، وعباد الملائكة، وعباد الجن، وعباد المشايخ، وعباد الصالحين الأحياء منهم والأموات[1]، الذين قالوا: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]. ويشفعوا لنا عنده، وينالنا بسبب قربهم من اللَّه وكرامته لَهم قرب وكرامة، كما هو المعهود في الدنيا من حصول الكرامة والزلفى لمن يخدم أعوان الملك وأقاربه وخاصته، والكتب الإلهية كلها من أولها إِلَى آخرها تبطل هذا المذهب، وترده، وتقبح أهله، وتنص على أَنَّهم أعداء اللَّه، وجَميع الرسل -صلوات اللَّه وسلامه عليهم- متفقون على ذلك، من أولِهم إِلَى آخرهم، وما أهلك اللَّه تعالى أمة من الأمم إلا بسبب هذا الشرك ومن أجله، وأصله الشرك في محبة اللَّه تعالى، قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]. فأخبر سبحانه أن من أحب مع اللَّه شيئًا غيره كما يحبه؛ فقد اتَّخذه ندًّا من دونه[2].

وهذا على أصح القولين في الآية أَنَّهم يحبونَهم كما يحبون اللَّه، وهذا هو العدل المذكور في قوله: ﴿ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١].

والمعنى على أصح القولين: أَنَّهم يعدلون به غيره في العبادة، فيسوون بينه وبين غيره في الحب والعبادة.

وكذلك قول المشركين في النار لأصنامهم: ﴿تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٩٧﴾ إِذْ

---

(١) انظر كيف قرن المتعلقين بالمشايخ والصالحين بعباد الأصنام والملائكة، واعتبرهم عبادًا للمشايخ والصالحين، وهو سابق للإمام مُحمَّد بقرون، ولَم يوضح لنا اشتراط قيام الحجة، والظن به أنه يشترطها، ويحتاج الأمر إِلَى دراسة، ولعله يرى أن الحجة قد قامت عليهم بجهاد وبيان ابن تيمية وتلاميذه

(٢) هذا بحث جيد وعميق في بيان معاني التوحيد والشرك.

نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء ٩٧-٩٨]. ومعلوم قطعًا أن هذه التسوية لَم تكن بينهم وبين اللَّه فِي كونه ربّهم وخالقهم، فإنَّهم كانوا كما أخبر اللَّه عنهم مقرين بأن اللَّه تعالى وحده هو ربُّهم وخالقهم، وأن الأرض ومن فيها لله وحده، وأنه رب السموات السبع ورب العرش العظيم، وأنه سبحانه هو الذي بيده ملكوت كل شيء، وهو يجير ولا يجار عليه، وإنَّما كانت هذه التسوية بينه وبين اللَّه تعالى فِي المحبة والعبادة، فمن أحب غير اللَّه، وخافه، ورجاه، وذل له، كما يحب اللَّه تعالى، ويخافه، ويرجوه؛ فهذا هو الشرك الذي لا يغفره اللَّه، فكيف بمن كان غير اللَّه تعالى آثر عنده، وأحب إليه، وأخوف عنده، وهو فِي مرضاته أشد سعيًا منه فِي مرضاة اللَّه.

فإذا كان المسوي بين اللَّه وبين غيره فِي ذلك مشركًا، فما الظن بِهذا؟ فعياذًا باللَّه من أن ينسلخ القلب من التوحيد والإسلام كانسلاخ الحية من قشرها.

وهو يظن أنه مسلم موحد، فهذا أحد أنواع الشرك، والأدلة الدالة على أنه تعالى يجب أن يكون وحده هو المألوه يبطل هذا الشرك، ويدحض حجج أهله، وهي أكثر من أن يحيط بِها إلا اللَّه، بل كل ما خلقه اللَّه تعالى فهو آية شاهدة بتوحيده، وكذلك كل ما أمر به فخلقه وأمره، وما فطر عليه عباده، وركبه فيهم من القوة؛ شاهد بأنه اللَّه الذي لا إله إلا هو، وأنَّ كل معبود سواه باطل، وأنه هو الحق المبين -تعالى وتقدس-».

وذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ النوع الثاني وهو الشرك فِي الربوبية، مثل شرك المجوس وغيرهم الذين يقولون بأن للعالم خالقين: أحدهما يخلق الخير، والآخر يخلق الشر

ثُمَّ قال: «وكثيرًا ما يجتمع الشركان فِي العبد، وينفرد أحدهما عن الآخر، والقرآن الكريم -بل الكتب المنزلة من عند اللَّه تعالى- كلها مصرحة بالرد على أهل هذا الإشراك كقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة ٥] فإنه ينفي شرك المحبة والإلهية، وقوله: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة ٥]. فإنه ينفي شرك الخلق والربوبية، فتضمنت هذه الآية تجريد التوحيد لرب العالمين فِي العبادة، وأنه لا يجوز إشراك غيره معه، لا فِي الأفعال، ولا فِي الألفاظ، ولا فِي الإرادات،

فالشرك به في الأفعال كالسجود لغيره سبحانه، والطواف بغير بيته المحرم، وحلق الرأس عبودية وخضوعًا لغيره، وتقبيل الأحجار غير الحجر الأسود الذي هو يمينه تعالى في الأرض[1]، أو تقبيل القبور واستلامها والسجود لها[2]، وقد لعن النَّبي ﷺ من اتخذ قبور الأنبياء والصالحين مساجد يصلى فيها، فكيف من اتخذ القبور أوثانًا تعبد من دون الله، فهذا لم يعلم معنى قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾.

وفي الصحيح عنه ﷺ أنه قال: «لعن الله اليهود والنصارى اتَّخذوا قبور أنبيائهم مساجد».

وفيه عنه أيضًا: «إن من شرار الناس من تدركهم الساعة وهم أحياء، والذين يتخذون القبور مساجد».

وفيه أيضًا عنه ﷺ: «إن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد، فإني أنهاكم عن ذلك».

وفي مسند الإمام أحمد، وصحيح ابن حبان عنه ﷺ: «لعن الله زوارات القبور، والمتخذين عليها المساجد والسرج».

وقال: «اشتد غضب الله على قوم اتَّخذوا قبور أنبيائهم مساجد».

وقال: «إن من كان قبلكم كانوا إذا مات فيهم الرجل الصالح بنوا على قبره مسجدًا، وصوروا فيه تلك الصور، أولئك شرار الخلق عند الله تعالى».

والناس في هذا الباب -أعني: زيارة القبور- ثلاثة أقسام:

* قوم يزورون الموتى فيدعون لهم: وهذه هي الزيارة الشرعية.
* وقوم يزورونهم يدعون بهم: فهؤلاء هم المشركون في الإلهية والمحبة.
* وقوم يزورونهم، فيدعونهم أنفسهم: وهؤلاء هم المشركون في الربوبية

وقد حمى النَّبي ﷺ جانب التوحيد أعظم حماية؛ تحقيقًا لقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾. حتَّى نهى عن الصلاة في هذين الوقتين ذريعة إلَى التشبه بعبَّاد الشمس،

---

(١) هو حديث ضعيف، وبعضهم حكم عليه بأنه باطل.

(٢) هذه مواجهة لأمور واقعة في عهده من الروافض والقبوريين من الصوفية وأتباعهم الجهلة.

الذين يسجدون لَها في هاتين الحالتين، وسد الذريعة بأن منع من الصلاة بعد العصر والصبح، لاتصال هذين الوقتين اللذين يسجد المشركون فيهما للشمس.

وأما السجود لغير الله فقد قال النَّبِي ﷺ: **«لا ينبغي لأحد أن يسجد لأحد إلا لله»**.

ولا ينبغي في كلام الله ورسوله، إنَّما يستعمل للذي هو في غاية الامتناع، كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَٰنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾ [مريم: ٩٢].

وقوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنبَغِي لَهُ﴾ [يس: ٦٩].

وقوله تعالى: ﴿وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ ﴿٢١٠﴾ وَمَا يَنبَغِي لَهُمْ﴾ [الشعراء: ٢١٠-٢١١].

وقوله: ﴿مَا كَانَ يَنبَغِي لَنَا أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ﴾ [الفرقان: ١٨][1].

ومن الشرك بالله تعالى المباين لقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾. الشرك به في اللفظ، كالحلف بغيره، كما رواه الإمام أحمد وأبو داود عنه ﷺ أنه قال: **«من حلف بغير الله فقد أشرك»**. صححه الحاكم وابن حبان.

قال ابن حبان: أخبرنا الحسن بن سفيان: حدثنا عبد الله بن عمر الجعفي: حدثنا عبد الرحمن بن سليمان: عن الحسن بن عبد الله النخعي، عن سعد بن عبيدة قال: **«كنت عند ابن عمر، فحلف رجل بالكعبة، فقال ابن عمر: وَيْحك لا تفعل، فإنِّي سمعت رسول الله ﷺ يقول: من حلف بغير الله فقد أشرك»**.

ومن الإشراك قول القائل لأحد من الناس: ما شاء الله وشئت. كما ثبت عن النَّبِي ﷺ أنه قال له رجل: **«ما شاء الله وشئت. فقال: أجعلتني لله ندًّا، قل ما شاء الله وحده»**.

هذا مع أن الله تعالى قد أثبت للعبد مشيئة، كقوله تعالى ﴿لِمَن شَاءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ﴾ [التكوير: ٢٨]. فكيف بمن يقول: أنا متوكل على الله وعليك، وأنا في حسب الله وحسبك، وما لِي إلا الله وأنت، وهذا من الله ومنك، وهذا من بركات

---

(١) هذا بحث عميق في حماية جناب التوحيد، وتوضيح قيم لِمعنَى هذه الكلمة الَّتِي يجهل معناها كثير من الناس، ويستعملونَها فيما هو بعيد عن معناها في لغة الكتاب والسنة.

الله وبركاتك، والله لي في السماء، وأنت لي في الأرض، وازن بين هذه الألفاظ الصادرة من غالب الناس اليوم، وبين ما نَهى عنه من «ما شاء الله وشئت». ثُمَّ انظر أيها أفحش، يتبين لك أن قائلها أولى بالبعد من ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾.

وبالجواب من النَّبِي ﷺ لقائل تلك الكلمة، وأنه إذا كان قد جعل رسول الله ﷺ ندًا، فهذا قد جعل من لا يدانيه لله ندًا.

وبالجملة: فالعبادة المذكورة في قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ هي السجود، والتوكل، والإنابة، والتقوى، والخشية، والتوبة، والنذر، والحلف، والتسبيح، والتكبير، والتهليل، والتحميد، والاستغفار، وحلق الرأس خضوعًا وتعبدًا، والدعاء، كل ذلك حق لله تعالى.

وفي مسند الإمام أحمد: «أن رجلاً أُتي به النَّبِي ﷺ قد أذنب ذنبًا، فلما وقف بين يديه قال: اللهم إنِّي أتوب إليك، ولا أتوب إلَى مُحَمَّد. فقال ﷺ: عرف الحق لأهله». أخرجه الحاكم من حديث الحسن عن الأسود بن سريع، وقال: حديث صحيح». تجريد التوحيد المفيد (ص١٣-١٥).

وقال أيضًا: «فإن قيل: المشرك إنَّما قصد تعظيم جناب الله تعالى، وأنه لعظمته لا ينبغي الدخول عليه إلا بالوسائط والشفعاء كحال الملوك، فالمشرك لَم يقصد الاستهانة بجانب الربوبية، وإنَّما قصد تعظيمه، وقال: إنَّما أعبد هذه الوسائط؛ لتقربني إليه، وتدخل بي عليه، فهو الغاية، وهذه وسائل، فلم كان هذا القدر موجبًا لسخط الله وغضبه، ومخلدًا في النار، وموجبًا لسفك دماء أصحابه، واستباحة حريمهم وأموالهم؟! وهل يجوز في العقل أن يشرع الله تعالى لعباده التقرب إليه بالشفعاء والوسائط، فيكون تحريْم هذا إنَّما استفيد بالشرع فقط؟! أم ذلك قبيح في الشرع، والعقل يمتنع أن تأتي به شريعة من الشرائع؟! وما السر في كونه لا يغفر من بين سائر الذنوب؟! كما قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ﴾ [النساء: ٤٨][1].

---

(١) في هذا البحث قضاء على هذه الشبهة الَّتِي ضل بِها الوثنيون، ومن سلك مسلكهم من القبوريين والروافض الذين خالفوا الشرع والعقل.

قلنا: الشرك شركان:

الأول: شرك يتعلق بذات المعبود وأسمائه وصفاته وأفعاله.

الثاني: شرك في عبادته ومعاملته، وإن كان صاحبه يعتقد أنه سبحانه لا شريك له في ذاته، ولا في أسمائه وصفاته وأفعاله.

أما الشرك الثاني فهو الذي فرغنا من الكلام فيه، وأشرنا إليه الآن، ونشبع الكلام فيه -إن شاء الله تعالى- (ص١٥-١٦).

وقال أيضًا: «فنقول: اعلم أن حقيقة الشرك تشبيه الخالق بالمخلوق، وتشبيه المخلوق بالخالق، أما الخالق فإن المشرك شبَّه المخلوق بالخالق في خصائص الإلهية، وهي التفرد بملك الضر والنفع والعطاء والمنع، فمن علق ذلك بمخلوق فقد شبهه بالخالق تعالى، وسوى بين التراب ورب الأرباب، فأي فجور وذنب أعظم من هذا؟!.

واعلم أن من خصائص الإلهية: الكمال المطلق من جميع الوجوه، الذي لا نقص عليه بوجه من الوجوه، وذلك يوجب أن تكون العبادة له وحده عقلاً وشرعًا وفطرة، فمن جعل ذلك لغيره فقد شبَّه الغير بمن لا شبيه له، ولشدة قبحه وتضمنه غاية الظلم، أخبر من كتب على نفسه الرحمة أنه لا يغفره أبدًا.

فمن خصائص الإلهية: العبودية، الَّتي لا تقوم إلا على ساق الحب والذل، فمن أعطاهما لغيره فقد شبهه بالله تعالى في خالص حقه، وقبح هذا مستقر في العقول والفطر، لكن لما غيرت الشياطين فطر أكثر الخلق، واجتالتهم عن دينهم، وأمرتهم أن يشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانًا[1]، كما روى ذلك عن الله أعلم الخلق به وبخلقه؛ عموا عن قبح الشرك، حَتَّى ظنوه حسنًا.

ومن خصائص الإلهية: السجود، فمن سجد لغيره فقد شبهه به.

ومنها: التوكل، فمن توكل على غيره فقد شبهه به.

---

(١) لقد تلاعب الشيطان بكثير من الناس فأبعدهم عن مقتضى الشرع والعقل والفطرة، وإلى الله مرجعهم جميعًا.

ومنها: الحلف باسمه، فمن حلف بغيره فقد شبهه به.

ومنها: حلق الرأس... إلى غير ذلك» (ص١٨).

سابعًا: صنع الله بن صنع الله الحلبي المكي الحنفي المتوفى سنة (١١٢٠هـ) قال في كتابه المسمى «سيف الله على من كذب على أولياء الله» (ص١٥-١٦):

«هذا وإنه قد ظهر الآن فيما بين المسلمين جماعات يدعون أن للأولياء تصرفات في حياتهم وبعد الممات، ويستغاث بهم في الشدائد والبليات، وبهممهم تنكشف المهمات، فيأتون قبورهم، وينادونهم في قضاء الحاجات، مستدلين على أن ذلك منهم كرامات!

وقرَّرهم على ذلك من ادعى العلم بمسائل، وأمدهم بفتاوى ورسائل، وأثبتوا للأولياء -بزعمهم- الإخبار عن الغيب بطريق الكشف لهم بلا ريب، أو بطريق الإلهام أو منام!

وقالوا: منهم أبدال ونقباء، وأوتاد نجباء، وسبعين وسبعة، وأربعين[1] وأربعة، والقطب هو الغوث للناس، وعليه المدار بلا التباس، وجوزوا لهم الذبائح والنذور، وأثبتوا لهم فيهما الأجور[2].

وهذا كما ترى كلام فيه تفريط وإفراط، وغلو في الدين بترك الاحتياط، بل فيه الهلاك الأبدي، والعذاب السرمدي، لما فيه من روائح الشرك المحقق، ومصادرة الكتاب العزيز المصدق، ومخالفة لعقائد الأئمة، وما اجتمعت عليه هذه الأمة.

فكل بناء على غير أصولهم تلبيس، وفي غير منهاجهم مخايل إبليس.

وفي التنزيل. ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥]. فإن كان مثل هذا الوعيد للحذر عن الميل عن الطريق السديد، فلا جرم أن الحق فيما لهم من

---

(١) كذا ولعله من تصحيف الناسخ، والصواب: سبعون وأربعون.

(٢) ماذا يقول المالكي وأمثاله في هذه الضلالات، فهل ما عند من يدافع عنهم إلا الشرك الذي يسميه الغلو، ويرجف به على الإمام محمد؟!.

الأحكام، وهي طريقهم الاعتصام، بل وبه يتميز أهل الإسلام من أهل الانتقام».

ثُمَّ قال في (ص٢٨-٣٠): «الفصل الأول: في الرد على ما انتحلوه من الإفك الوخيم، والشرك العظيم[1].

قال -جل ذكره-: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]. والإفك الكذب.

كما قال -جل ذكره-: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ﴾ [النور: ١١]. في قصة الصديقة رضي الله عنها.

وفي الآية: ﴿لِكُلِّ ٱمْرِيٍٕ مِّنْهُم مَّا ٱكْتَسَبَ مِنَ ٱلْإِثْمِ وَٱلَّذِى تَوَلَّىٰ كِبْرَهُۥ مِنْهُمْ لَهُۥ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١١].

﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِٱلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُۥ﴾ [العنكبوت: ٦٨].

﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ۚ أَلَيْسَ فِى جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [الزمر: ٦٠].

إلَى غير ذلك من الآيات.

فمن كذب على أولياء الله، فقد كذب على الله، واتَّخذ إلهه هواه: ﴿وَأُو۟لَٰٓئِكَ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَاقِهِمْ﴾ [الرعد: ٥].

﴿أُو۟لَٰٓئِكَ كَٱلْأَنْعَٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ﴾ [الأعراف: ١٧٩].

أما قولهم: إن للأولياء تصرفات في حياتِهم وبعد الممات يرده قوله -جلَّ ذكره- ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ [النمل: ٦٠].

﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤].

﴿لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [يونس: ٥٥].

﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الفرقان: ٢].

---

(١) هل ترى يا مالكي الإمام مُحَمَّد بن عبد الوهاب قد شذ عن علماء الأمة بمحاربة هذا الشرك والإلحاد، أو أن أمناء الأمة وأفذاذها قد سبقوه إلَى محاربته والتنديد بأهله.

وما هو نحوه من الآيات الدالة على أنه المنفرد بالخلق والتصرف والتقدير، ولا شركة لغيره في شيء ما بوجه من الوجوه، فالكل تحت ملكه وقهره تصرفًا وملكًا، وإحياء وإماتة وخلقًا، وعلى هذا اندرج[1] الأولون ومن بعدهم، وأجمع عليه المسلمون ومن تبعهم، وفاهوا به كما فاهوا بقولهم: لا إله إلا اللَّه.

وتمدح الرب تعالى بانفراده في ملكه بآيات من كتابه العزيز، كقوله -جلَّ ذكره-: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٣].

﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٠١].

﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩].

﴿ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [غافر: ٦٢].

﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ﴾ [النحل: ١٧].

﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَاوَاتِ﴾ [فاطر: ٤٠].

﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ﴾ [فاطر: ١٣]

﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شِرْكٍ﴾ [سبأ: ٢٢]

﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ﴾ [الأعراف: ١٩٤]

﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ﴾ [الحج: ٦٢].

﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُمْ بِشَيْءٍ إِلَّا كَبَاسِطِ كَفَّيْهِ إِلَى الْمَاءِ لِيَبْلُغَ فَاهُ وَمَا هُوَ بِبَالِغِهِ﴾ [الرعد: ١٤].

إلَى غير ذلك من الآيات الَّتِي لا تستقصى.

فقوله: ﴿مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾. فِي الآيات كلها: أي من غيره تعالى، فإنه عام يدخل فيه من اعتقدته من شيطان وولي تستمده، فإن من لَم يقدر على نصر نفسه، كيف يمد غيره؟. ثُمَّ واصل كلامه بهذا الصدد. . .

---

(١) كذا.

إلى أن قال في (ص٣٢): «وأما القول بالتصرف بعد الممات فهو أشنع وأبدع من القول بالتصرف في الحياة». ثُمَّ ساق الآيات لرد هذه الافتراءات.

ثامنًا: الإمام مُحَمَّد بن إسماعيل الصنعاني المتوفى سنة (١١٨٢هـ) في كتابه الشهير المسمى «بتطهير الاعتقاد عن أدران الإلحاد»، قرر في هذا الكتاب ما قرره الإمام مُحَمَّد في كتبه من إنكار الشرك في البلاد الإسلامية، وقرر التوحيد الذي دعا إليه الأنبياء، ودعا إليه الإمام مُحَمَّد ومن سبقه من الأئمة المصلحين الآنف ذكرهم.

قال في خطبة كتابه تطهير الاعتقاد (ص٤): «وبعد: فهذا تطهير الاعتقاد عن أدران الإلحاد، وجب عليَّ تأليفه، وتعيَّن عليَّ ترصيفه؛ لما رأيته وعلمته من اتِّخاذ العباد الأنداد في الأمصار، والقرى، وجميع البلاد من اليمن، والشام، ومصر، ونجد، وتهامة[1]، وهو الاعتقاد في القبور، وفي الأحياء مِمن يدعي العلم بالمغيبات والمكاشفات، وهو من أهل الفجور، لا يحضر للمسلمين مسجدًا، ولا يُرى لله راكعًا ولا ساجدًا، ولا يعرف السنة ولا الكتاب، ولا يهاب البعث ولا الحساب، فوجب عليَّ أن أنكر ما أوجب اللَّه إنكاره، ولا أكون من الذين يكتمون ما أوجب اللَّه إظهاره.

فاعلم أن هاهنا أصولاً هي من قواعد الدين، ومن أهم ما تجب معرفته على الموحدين».

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «فإن قلت: هم جاهلون أنَّهم مشركون بما يفعلونه.

قلت: قد صرح الفقهاء في كتب الفقه في باب الردة: أن من تكلم بكلمة الكفر يكفر، وإن لَم يقصد معناها. وهذا دال على أنَّهم لا يعرفون حقيقة الإسلام، ولا ماهية التوحيد، فصاروا حينئذ كفارًا كفرًا أصليًّا، فاللَّه تعالى فرض على عباده إفراده بالعبادة: ﴿أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [هود: ٢٦]. وإخلاصها له: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓا۟ إِلَّا لِيَعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [البينة: ٥] الآية.

---

(١) هذا الكلام من هذا الإمام يدحض ما يشكك به المالكي في كلام الإمام مُحَمَّد من البلاء الذي عَمَّ بلاد المسلمين، وادَّعى المالكي أنه نادر.

ومن نادى الله ليلاً ونهارًا، وسرًّا وجهارًا، وطمعًا، ثُمَّ نادى معه غيره، فقد أشرك في العبادة، فإن الدعاء من العبادة، وقد سماه الله تعالى عبادة في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر:٦٠]. بعد قوله: ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر:٦٠].

فإن قلت: فإذا كانوا مشركين؛ وجب جهادهم، والسلوك فيهم مسلك رسول الله ﷺ في المشركين.

قلت: ذهب إلى هذا طائفة من أئمة العلم، فقالوا: يجب أولاً دعاؤهم إلى التوحيد، وإبانة أن ما يعتقدونه لا ينفع، ولا يضر، ولا يغني عنهم من الله شيئًا... وأن هذا الاعتقاد منهم فيهم شرك، لا يتم الإيمان بما جاءت به الرسل إلا بتركه والتوبة منه، وإفراد التوحيد اعتقادًا وعملاً لله وحده، وهذا واجب على العلماء، أي: بيان أن ذلك الاعتقاد الذي فرعت منه النذور والنحائر والطوائف بالقبور شرك محرم، وأنه عين ما كان يفعله المشركون لأصنامهم، فإذا أبان العلماء ذلك للأئمة والملوك؛ وجب على الأئمة والملوك بعث الدعاة إلى الناس يدعونهم إلى إخلاص التوحيد لله، فمن رجع وأقر حقن عليه دمه وماله وذراريه، ومن أصر فقد أباح الله منه ما أباح لرسوله ﷺ من المشركين». تطهير الاعتقاد (ص: ٣٠-٣٢).

تاسعًا: الإمام حسين بن مهدي صاحب كتاب «معارج الألباب في مناهج الحق والصواب» المتوفى سنة (١١٧٨هـ).

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ص٢٠١-٢٠٣): «ولما كان الثاني نتيجة الأول[1]، ومرمى غرض إبليس من الدلالة عليه نقل من خفي عليه الأمر من الرضا بالأول إلى الرضا بالثاني، ومن يتكلم بمثل هذا إلا من لا يدري ما فشا في العامة، ومن امتاز عنهم بالاسم فقط، وما صار هجيراهم عند الأموات ومصارع الرفات من دعائهم، والاستغاثة بهم، والعكوف حول أجداثهم، ورفع الأصوات بالخوار، وإظهار

(١) قصده بالأول: بناء القباب والمشاهد على القبور.

الفاقة والاضطرار، واللجأ في ظلمات البحر، والتطام أمواجه الكبار، والسفر نحوها بالأزواج والأطفال.

والله قد علم ما في طي ذلك كله من قبيح الخلائق والأفعال، وارتكاب ما نهى الله عنه، وإضاعة حقوق ذي العزة والجلال، والالتجاء المحقق إلى سكان المقابر في فتح أرحام المقام، وتزويج الأرامل والأيامى من الأنام، واستنزال السحائب والأمطار، واستماحة المآرب والأوطار، ودفع المحاذير من المكاره والشدائد، والإناخة بأبوابها لنيل ما يرام من الحوائج والمقاصد.

وبالجملة: فأي مطلب أو مهرب ترى هنالك ربع المشهد مأهولاً، وقد قطعت إليه المهامة وعورًا وسهولاً، والنداء لساكنه أن يمنح أو يريح، والتأدب والخضوع والتوقير والرغبة، ومشاعر الرهبة.

وينضاف إلى ذلك -خصوصًا في الزيارات في الأعياد والموالد- نحر الأنعام، وترك الصلاة، وصنوف الملاهي، وأنواع المعاصي للمليك العلام، وكثيرون لا طمع في حصرهم، ولعلهم العموم[1]، إلا من شاء الله، إن لم تلد زوجة أحدهم، أو طال مرض مريض منهم، أو أصاب امرأة التوق إلى النكاح، أو قحطت الأرض، أو دهمهم نازل من عدو، أو جراد أو غيرهما، أو راموا أمرًا عناهم تحصيله؛ فالولي في كل ذلك نصب العين، وإذا جرى المقدور بنفع أو دفع ضر، أو حصول مكروه كان المركوز في عقيدتهم التي لا يتحولون عنها: أن ذلك ثمرة الاستغاثة به، والإنابة إليه في الأولين، ودليل ضعف الاعتقاد، أو اختلال شرط من المنيب أو نحوهما في الثالث، فصار مدار التصرف والحصول له خاصة، أو مع الله في شيء دون شيء.

وحاصل معتقدهم: أن للولي اليد الطولى في الملك والملكوت، كما سيأتي في تحقيق هذا وشرح وقوعه في أفعال من على هذه العقيدة، وذكر ألفاظهم مبينة مفسرة، مصرحة بما حكيناه عنهم، وأنهم قد ذهبوا هذا المذهب المشروح آنفًا في

---

(١) هل يرى المصنف عموم هذا الشرك والضلال كما شهد بذلك أئمة الإسلام، أو الأمر نادر، وما هناك إلا التبرك، كما يقول المحارب المكابر المالكي وأسلافه المخالطون.

سكان التراب، وأنزلوهم هذه المنزلة المحكية من مساواة رب الأرباب؛ وقد سردنا بعضها للبيان؛ ولئلا يتمكن الخصم من جحود، أو يقدر على مدافعة، وليعرف كل سامع لما نمليه أن القائل «بأن العوام قد يقع منهم عبارات موهمة، وقصارى أمرهم: التوسل». إما غالط، أو خالط، أو جاهل للدين، وإلا فما بعد هذا؟!.

فإن العامة في كثير من حالاتهم وتقلبهم قد أبدلوا معالم الشرع بسواها في هذه الجهة، فجعلوا الذهاب إِلَى قبة الشيخ، والتضرع له، والإلحاح عليه؛ عوضًا عن الخروج إِلَى ظاهر البلد للاستسقاء، والإنابة إِلَى اللَّه في كشف تلك النازلة أو سبيلاً إِلَى كشفها، مثل الخروج للتضرع إِلَى اللَّه، ولكن عند بعضهم، وأما جُمهورهم فلا يعرف لهذا المقام وظيفة سوى عتبات المشايخ.

هذا مثال: ولقد سلكوا هذا المسلك في مريض أعيى داؤه، وذليل قهره أعداؤه، وذي سفينة عصفت عليها الرياح، وتجارة امتدت آمال قاصدها إِلَى نيل الأرباح».

عاشرًا:) الإمام مُحَمَّد إسماعيل الهندي الدهلوي المتوفى سنة (١٢٤٦هـ) قال في كتابه القيم «تقوية الإيمان» (ص١-٤) (الباب الأول في بيان الشرك والتوحيد):

«اعلم أن الشرك قد انتشر في الناس، وقل فيهم التوحيد الخالص وندر، فأكثر الناس لا يعرفون معنى الشرك والتوحيد، بل جهلوه، ومع ذلك يدعون الإيمان، وهم مبتلون بالشرك، فعلينا أولاً أن نعرف معنى الشرك والتوحيد على ضوء القرآن الكريم.

ومن المعلوم أن أكثر الناس يدعون الأولياء، والرسل، والأئمة، والشهداء، والملائكة، والأعوال، والعفاريت عند الشدائد والمصائب، ويستمدون بهم في البلايا، ويقدمون النذور إليهم لقضاء حوائجهم، ويعبدون لَهم أولادهم لرفع المصيبة عنهم، فيسمى أحد ابنه بـ«عبد النَّبِي»، و«بعلي بخش» أي: هبة علي، «وبحسين بخش» أي: هبة حسين، «وبير بخش» أي: هبة المرشد.

وبعضهم يسمي ولده «بمدار بخش» أي هبة مدار، «وبسالار بخش» أي: هبة سالار.

ويسمي البعض بغلام محي الدين» أي عبد محي الدين، «وغلام معين الدين» أي عبد معين الدين.

وبعضهم يرسل ضفائر أولاده، لا يحلقها، ولا يقصرها على اسم بعض الأولياء؛ لكيلا يموت ولده، وبعضهم يلبس ولده الخيوط في عنقه على اسم بعض الأقطاب، وبعضهم يلبسه الثياب، وبعضهم يجعل في رجله حلقة الحديد، وبعضهم يذبح لغير الله.

وبعضهم يستغيث بغيره في الكربات، مثلاً يقول: يا عبد القادر.

وبعضهم إذا حلف فيحلف بغير الله، مثل ما يفعله عباد الأصنام مع أصنامهم، ومع ذلك يدعون أنهم مسلمون!! سبحان الله هذا من العجب العجاب.

وقد قال الله تعالى فيهم في سورة يوسف: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ [يوسف ١٠٦]. فإذا قيل لهم: لماذا تأتون بأعمال شركية مع ادعائكم الإيمان؟.

فيجيبون: بأننا لا نشرك بالله، بل نظهر عقيدتنا في جناب الأنبياء والأولياء، وهذا ليس بشرك؛ لأننا لا نبلغهم إلى رتبة الألوهية والعبودية، بل نعتقد أنهم عباد الله وخلقه، وقد أعطاهم الله قدرة التصرف في الكون، ويتصرفون فيه بمشيئته، فدعاؤهم هو دعاء الله، والاستغاثة بهم هو الاستغاثة به، والاستعانة بهم هو الاستعانة به، وهم أحباء الله يفعلون ما يشاءون، وهم شفعاؤنا عند الله، فنحن نتقرب منهم[1] إلى الله -تبارك وتعالى-.

وسببه الوحيد أنهم تركوا كتاب الله وسنة رسوله، فاتبعوا الشهوات والهوى، ومالوا إلى الأساطير الكاذبة، وعملوا بالعادات والتقاليد السيئة، فلو تأملوا الكتاب والسنة لعرفوا أن الكفار كانوا يشبهونهم في عقائدهم الفاسدة.

---

(١) منهم، ولعله «بهم»

وقال الله تعالى رادًا عليهم في سورة يونس: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِۚ قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [يونس: ١٨]. أي: الذين يدعون من دون الله لا يستطيعون أن ينفعوا، أو يضروا، وكذلك لا يقدر أحد لا في السماء ولا في الأرض أن يشفع لأحد إلا بإذن الله، فالأولياء والأنبياء لا يستطيعون أن يشفعوا لأحد إلا بإذن الله، فمن يعبد وليًا أو نبيًا وهو يعتقد أنه شفيعه عند الله فهو شرك.

وقد قال الله تعالى في سورة الزمر: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِى مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَنْ هُوَ كَٰذِبٌ كَفَّارٌ﴾ [الزمر: ٣]. فالآية تدل على أن من يتخذ أحدًا وليه، ثُمَّ يعبده ظنًا منه أنه يقربه من الله، فهو شرك جلي.

كما قال الله تعالى في سورة المؤمنين: ﴿قُلْ مَنۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ۝٨٨ سَيَقُولُونَ لِلَّهِۚ قُلْ فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ﴾ [المؤمنون ٨٨-٨٩]. هذه الآية الكريمة تبين أن الله -تبارك وتعالى- لم يمكن أحدًا أن يتصرف في العالم، وليس له قدرة أن يشفع لأحد عنده، ومن المعلوم أن كفار مكة ما كانوا يتخذون أصنامهم إلهًا[1]، بل كانوا يعلمون أنهم عباد الله، ومن خلقه، لكنهم كانوا يدعون الأصنام، ويقدمون لهم النذور، ويجعلونهم شفعاء في البلاء، فهذا هو الشرك، فمن يعتقد مثل هذه الاعتقادات في غير الله بأنه يرفع البلاء، ويكشف الضر، ويقضي حوائج الإنسان، ويعطي الأولاد؛ فهو وأبو جهل كلاهما متساويان في الشرك.

وثبت أن الشرك لا يتوقف على أن يساوي أحدًا بالله من المخلوقين.

بل معنى الشرك: أن ما خصه الله لنفسه من الصفات والنعوت والحقوق لا يشرك بها أحد غيره معه، نحو السجدة إلى القبور، والذبح لغير الله، ودعاء غيره

---

(١) كذا ولعله: «آلهة».

في البلاء، واعتقاد التصرف في الكون، أو في شيء من ملكه بغير مشيئته، فيثبت من هذه الأمور الشنيعة الشرك، فمن يخص هذه الحقوق المختصة بالله غيره من الأنبياء والأولياء وأهل القبور فقد أشرك».

الحادي عشر: العلامة مُحَمَّد بن علي الشوكاني المتوفى سنة (١٢٥٠هـ) بعد إيراده الأدلة على تحريم الشرك كبيره وصغيره وذكر ما يفعله المتعلقون بالأولياء من الدعاء لَهم وغيره.

قال في كتابه الدر النضيد (ص١٩): «وأما اعتقادهم أنَّها تضر وتنفع، فلولا اشتمال ضمائرهم على هذا الاعتقاد؛ لَم يدع أحدٌ منهم ميتًا أو حيًّا عند استجلابه لنفع أو استدفاعه لضر قائلاً: يا فلان، افعل لي كذا وكذا، وعلى الله وعليك، وأنا بالله وبك.

وأما التقرب للأموات، فانظر ماذا يجعلونه من النذور لَهم وعلى قبورهم في كثير من المحلات، ولو طلب الواحد منهم أن يسمح بجزء من ذلك لله تعالى لَم يفعل، وهذا معلوم يعرفه من عرف أحوال هؤلاء.

فإن قلت: إن هؤلاء القبوريين يعتقدون أن الله تعالى هو الضار النافع، والخير والشر بيده، وإن استغاثوا بالأموات قصدوا إنجاز ما يطلبونه من الله سبحانه.

قلت: وهكذا كانت الجاهلية، فإنَّهم كانوا يعلمون أن الله هو الضار النافع، وأن الخير والشر بيده، وإنَّما عبدوا أصنامهم لتقربَهم إلَى الله زلفى، كما حكاه الله عنهم في كتابه العزيز.

نعم إذا لَم يحصل من المسلم إلا مجرد التوسل الذي قدمنا تحقيقه فهو كما ذكرناه سابقًا، ولكن من زعم أنه لَم يقع منه إلا مجرد التوسل، وهو يعتقد من تعظيم ذلك الميت ما لا يجوز اعتقاده في أحد من المخلوقين، وزاد على مجرد الاعتقاد فتقرب إلَى الأموات بالذبائح والنذور، وناداهم مستغيثًا بِهم عند الحاجة؛ فهذا كاذب في دعواه أنه متوسل فقط.

فلو كان الأمر كما زعمه لَم يقع منه شيءٌ من ذلك، والمتوسل به لا يحتاج إلَى رشوة بنذر، أو ذبح، ولا تعظيم، ولا اعتقاد؛ لأن المدعو هو الله سبحانه، وهو

أيضًا المجيب، ولا تأثير لمن وقع به التوسل قط، بل هو بِمنْزلة التوسل والعمل الصالح، فأي جدوى في رشوة من قد صار تحت أطباق الثرى بشيء من ذلك؟! وهل هذا إلا من فعل من يعتقد التأثير اشتراكًا أو استقلالاً؟!

ولا أعدل من شهادة أفعال جوارح الإنسان على بطلان ما ينطق به لسانه من الدعاوى الباطلة العاطلة، بل من زعم أنه لَم يحصل منه إلا مجرد التوسل، وهو يقول بلسانه: يا فلان. مناديًا لمن يعتقده من الأموات؛ فهو كاذب على نفسه، ومن أنكر حصول النداء للأموات والاستغاثة بِهم استقلالاً، فليخبرنا ما معنَى ما نسمعه في الأقطار اليمية من قولهم: يابن العجيل، يا زيلعي، يابن علوان، يا فلان، يا فلان[1] وهل ينكر هذا منكر أو يشك فيه شاك؟! وما عدا ديار اليمن فالأمر فيها أطم وأعم[2]، ففي كل قرية ميت يعتقده أهله وينادونه، وفي كل مدينة جماعة منهم حتَّى أنهم في حرم الله ينادون يابن عباس! يا محجوب! فما ظنك بغير ذلك، فلقد تلطف إبليس وجنوده -أخزاهم الله تعالى- لغالب أهل الملة الإسلامية بلطفة[3] تزلزل الأقدام عن الإسلام، فإنا لله وإنا إليه راجعون.

أين من يعقل معنَى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمۡثَالُكُمۡۖ﴾ [الأعراف: ١٩٤].

﴿فَلَا تَدۡعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدٗا﴾ [الجن: ١٨].

﴿لَهُۥ دَعۡوَةُ ٱلۡحَقِّۖ وَٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَسۡتَجِيبُونَ لَهُم بِشَيۡءٍ﴾ [الرعد: ١٤].

وقد أخبرنا الله سبحانه أن الدعاء عبادة في محكم كتابه بقوله تعالى: ﴿ٱدۡعُونِيٓ أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسۡتَكۡبِرُونَ عَنۡ عِبَادَتِي سَيَدۡخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠].

وأخرج أبو داود والترمذي وقال: حسن صحيح. من حديث النعمان بن بشير قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن الدعاء هو العبادة**». وفي رواية: «**مخ العبادة**». ثُمَّ

---

(١) علق هنا الجماعة الذين طبعوا وصححوا الكتاب بقولهم: «ومثل هذا ما يصنعه كل أحد عند الأولياء المشيدة قبورهم في الديار المصرية».

فافهم هذا وذاك، وكل ما سيأتي أيها المالكي، وليفهم أمثالك لعلهم يعقلون، ويتركون المكابرات.

(٢) افهم هذا من هذا الإمام الذي تعترف بعلمه وتجديده إن كنت عاقلاً صادقًا.

(٣) كذا في الأصل ولعلها: بلطيفة

قرأ رسول الله ﷺ الآية المذكورة، وأخرج أيضًا النسائي وابن ماجه والحاكم وأحمد وابن أبي شيبة باللفظ المذكور.

وكذلك النحر للأموات عبادة لَهم، والنذر لَهم بجزء من المال عبادة لَهم، والتعظيم عبادة لَهم، كما أن النحر للنسك، وإخراج صدقة المال، والخضوع، والاستكانة عبادة لله ﷻ بلا خلاف، ومن زعم أن ثَمَّ فرقًا بين الأمر فليهده إلينا.

ومن قال: إنه لَم يقصد بدعاء الأموات والنحر لَهم والنذر عليهم عبادتَهم.

فقل له: فلأي مقتضى صنعت هذا الصنع؟! فإن دعاءك الميت عند نزول أمر بك لا يكون إلا لشيء فِي قلبك عبر عنه لسانك، فإن كنت تَهذي بذكر الأموات عند عروض الحاجات من دون اعتقاد منك لَهم؛ فأنت مصاب بعقلك، وهكذا إن كنت تنحر لله، وتنذر لله، فلأي معنًى جعلت ذلك للميت وحملته إلَى قبره، فإن الفقراء على ظهر البسيطة فِي كل بقعة من بقاع الأرض، وفعلك وأنت عاقل لا يكون إلا لمقصد قد قصدته أو أمر قد أردته، وإلا فأنت مجنون قد رفع عنك القلم، ولا نوافقك على دعوى الجنون إلا بعد صدور أفعالك وأقوالك فِي غير هذا على نَمط أفعال المجانين.

فإن كنت تصدرها مصدر أفعال العقلاء فأنت تكذب على نفسك فِي دعواك الجنون فِي هذا الفعل بخصوصه؛ فرارًا عن أن يلزمك ما لزم عباد الأوثان الذين حكى الله عنهم فِي كتابه العزيز ما حكاه بقوله: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا فَقَالُوا هَٰذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ وَهَٰذَا لِشُرَكَائِنَا﴾ [الأنعام: ١٣٦].

وبقوله: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِمَا لَا يَعْلَمُونَ نَصِيبًا مِّمَّا رَزَقْنَاهُمْ ۗ تَاللَّهِ لَتُسْأَلُنَّ عَمَّا كُنتُمْ تَفْتَرُونَ﴾ [النحل: ٥٦].

فإن قلت: إن المشركين كانوا لا يقرون بكلمة التوحيد، وهؤلاء المعتقدون فِي الأموات يقرون بِها.

قلت: هؤلاء إنَّما قالوها بألسنتهم، وخالفوها بأفعالهم، فإن من استغاث بالأموات، أو طلب منهم ما لا يقدر عليه إلا الله سبحانه، أو عظمهم، أو نذر عليهم بجزء من ماله، أو نحر لَهم؛ فقد نزلهم منْزلة الآلهة الَّتِي كان المشركون

يعملون لَها هذه الأفعال، فهو لَم يعتقد معنى لا إله إلا اللَّه، ولا عمل بِها، بل خالفها اعتقادًا وعملاً، فهو فِي قوله: لا إله إلا اللَّه. كاذب على نفسه، فإنه قد جعل إلَهًا غير اللَّه يعتقد أنه يضر وينفع، وعبده بدعائه عند الشدائد، والاستغاثة به عند الحاجة، وبخضوعه له، وتعظيمه إياه، ونحر له النحائر، وقرب إليه نفائس الأموال، وليس مجرد قول: لا إله إلا اللَّه. من دون عمل بمعناها مثبتًا للإسلام، فإنه لو قالها أحد من أهل الجاهلية، وعكف على صنمه يعبده؛ لَم يكن ذلك إسلامًا»[1]. الرسائل السلفية (ص٢١-٢٢).

وقال الشوكاني أيضًا فِي «نيل الأوطار» (٤/ ٩٠) فِي شرح حديث أبِي الهياج الأسدي عن علي ﷺ: «ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول اللَّه ﷺ؟ لا تدع قبرًا مشرفًا إلا سويته....». الحديث:

«ومن رَفْع القبور الداخل تحت الحديث دخولاً أوليًّا القبب والمشاهد المعمورة على القبور، وأيضًا هو من اتِّخاذ القبور مساجد، وقد لعن النَّبِي ﷺ فاعل ذلك كما سيأتي، وكم قد سرى عن تشييد أبنية القبور وتحسينها من مفاسد يبكي لَها الإسلام، منها اعتقاد الجهلة لَها كاعتقاد الكفار للأصنام، وعَظُم ذلك فظنوا أنَّها قادرة على جلب النفع ودفع الضرر، فجعلوها مقصدًا لطلب قضاء الحوائج، وملجأ لنجاح المطالب، وسألوا منها ما يسأله العباد من ربِّهم، وشدوا إليها الرحال، وتَمسحوا بِها واستغاثوا.

وبالجملة: إنَّهم لَم يَدَعو شيئًا مِمَّا كانت الجاهلية تفعله بالأصنام إلا فعلوه، فإنا لله وإنا إليه راجعون، ومع هذا المنكر الشنيع والكفر الفظيع لا نجد من يغضب لله، ويغار حمية للدين الحنيف، لا عالِمًا، ولا متعلمًا، ولا أميرًا، ولا وزيرًا، ولا ملكًا، وقد توارد إلينا من الأخبار ما لا يشك معه أن كثيرًا من هؤلاء القبوريين أو أكثرهم إذا توجهت عليه يمين من جهة خصمه حلف باللَّه فاجرًا، فإذا قيل له بعد ذلك: احلف بشيخك ومعتقدك الولي الفلاني. تلعثم، وتلكأ، وأبى، واعترف

---

(١) فِي هذا التقرير المفحم ما يقطع دابر ما يشغب به المالكي وأسلافه على الإمام مُحَمَّد من أنه يخاصم قومًا يقولون: لا إله إلا اللَّه، ولا يعبدون الأولياء.

بالحق، وهذا من أبين الأدلة الدالة على أن شركهم قد بلغ فوق شرك من قال: إنه تعالى ثاني اثنين، أو ثالث ثلاثة[1].

فيا علماء الدين، ويا ملوك المسلمين، أيُّ رزء للإسلام أشدُّ من الكفر، أي بلاء لِهذا الدين أضرُّ عليه من عبادة غير اللَّه، وأي مصيبة يصاب بِها المسلمون تعدل هذه المصيبة، وأي منكر يجب إنكاره إن لَم يكن إنكار هذا الشرك البين واجبًا؟!

لقد أسمعت لو ناديت حيًّا	ولكن لا حياة لمن تنادي
ولو نارًا نفخت بِها أضاءت	ولكن أنت تنفخ فِي رماد

الثاني عشر: العلامة الشريف الحسن بن خالد الحازمي المتوفى سنة (١٢٣٤هـ) قال فِي كتابه قوت القلوب في توحيد علام الغيوب (ص٦٩-٧١).

«فصل: لقد عمت البلوى بِهذا، فترى المتبوع يصرح لأتباعه بتفريج الكربات منه، ويدعوى اختصاص بعض صفات الرب كعلم الغيب، وربَّما توعد من يراه مقصرًا فيما يعتاده منه بإنزال الضر الكونِي القدري، وترى التابع يعظم متبوعه بِما لَم يأذن اللَّه به، ويضيف إليه من العلم بالمغيبات والقدرة على ما يختص بالرب، حَتَّى يقال: فلان متصرف فِي العالَم. ويسمع له بغاية الخضوع الَّتِي هي حقيقة العبادة، ويسأله الرزق، والنصر، وتفريج الكربات، وإجابة المضطر، وكشف السوء، ويتخذه ندًّا يُحبونَهم كحب اللَّه أو أشد، ويعبدون من دون اللَّه ما لا يملك لَهم رزقًا من السموات والأرض شيئًا، ولا يستطيعون مِمَّا كان أهل الأوثان والأصنام يسألونه من أوثانِهم وأصنامهم حَتَّى أربوا فِي هذا الزمان على عبادة الأصنام فِي زمان رسول اللَّه ﷺ، فإن أهل الجاهلية يخلصون الدعوة لله إذا عصفت بِهم الريح فِي البحر، كما قال اللَّه تعالى: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلْكِ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٥].

---

(١) هل ترى أيها القارئ أن الإمام مُحَمَّدًا هو الوحيد الذي واجه الشرك والضلال، ألا ترى عبارات كثير من العلماء أشد من عبارات الإمام مُحَمَّد رَحِمَهُ اللَّهُ.

وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّا إِيَّاهُ فَلَمَّا نَجَّاكُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ وَكَانَ الْإِنسَانُ كَفُورًا﴾ [الإسراء: ٦٧].

وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلْكِ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٥].

فأخبر أنَّهم عند الاضطرار يدعونه لا شريك له، وأنه يذهب عنهم كل ما يعبد من دون اللَّه... وهؤلاء الضلال في هذا الزمان إذا عصفت بهم الريح تنادوا: ليدع كل منكم شيخه، ولا تسمع إلا يا زيلعي، يا حضرمي، يا بدوي، يا عبد القادر، يا شاذلي، يا صندل، يا أبا فراج فرجها، يا فلان، يا فلان لا تسمع منهم من يقول: يا اللَّه. فيرتج المركب بالأصوات بذكر الشيوخ، وهذا هو الشرك الأكبر الذي لا يغفره اللَّه، وأباح دم صاحبه وماله وذريته لأهل الإسلام؛ لأنه سأل غير اللَّه ما لا يقدر عليه إلا اللَّه، فقد عبده مع اللَّه، واتَّخذه إلهًا وربًّا، وإن سَماه شيخًا وسيدًا، أو لمناقضته كلمة التوحيد بالكفر والشرك هو لحقيقته ومعناه؛ لأنه أعطاه غاية خضوعه وذله وفقره ومسكنته من الدعاء والسجود والتقرب بالذبح ونحوها لغير اللَّه، وهو معنَى العبادة الَّتي هي معنَى الألوهية، وجعل العاجز الفقير بالذات الذي لا يملك مثقال ذرة في السموات ولا في الأرض شبيهًا بالقادر الغني مالك السموات والأرض، كما قال تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ﴾ [سبأ: ٢٢].

الثالث عشر: العلامة السيد صديق حسن خان القنوجي الهندي المتوفى سنة (١٣٠٧هـ) بعد كلامه عن توحيد الربوبية وإيمان الناس به، في كتابه «الدين الخالص» (١/ ١٨٥-١٨٧).

ثُمَّ قال: «وهم -مع ذلك- في توحيد العبودية قاصرون، وعن صراط الهدى ناكبون، فتبين لك بهذا أن التوحيد لا يتم إلا بإخلاص الربوبية والعبودية، وهي[1] في هذا الزمان الأخير -بل من زمن كثير- غريب جدًّا في أكثر الخلق وغالب الناس.

---

(١) كذا في الأصل ولعل العبارة: «وهذا».

وهذا معنَى قوله ﷺ: «بدأ الإسلام غريبًا، وسيعود كما بدأ.. ثُمَّ قال: فطوبَى للغرباء».

وهذا يرشدك إلَى قلة أهل التوحيد الذين خلقت لَهم الجنة.

وفيه أيضًا بشارة للموحدين على قلة جمعهم، وكسر حالهم، وذلتهم فِي الناس.

فاللَّه اللَّه يا أيها الناس، تمسكوا بأصل دينكم الذي ارتضاه اللَّه تعالى لكم، ودعا إليه نبيكم، وقاتل المشركين عليه، وندبنا إليه، وجاهد فيه لله حق جهاده.

وأساس هذا الدين ورأسه ونبراسه، وشهادة أن لا إله -أي: لا معبود-[1] إلا اللَّه، واعرفوا معناها، واستقيموا عليها، وادع الناس -تبعًا لرسول اللَّه ﷺ- إليها، واجعلوها كلمة باقية فِي أبناء زمانكم، إتمامًا للحجة، وإيضاحًا للمحجة، وكونوا من أهلها، وأحبوا أهلها، واجعلوهم إخوانكم في الدين، ولو كانوا بعيدين، واكفروا بالطواغيت، وعادوهم، وأبغضوهم، وأبغضوا من أحبهم، أو جادل عنهم.

ومن لَم يكفرهم، أو قال: ما عليَّ منهم. أو قال: ما كلفك اللَّه بِهم. فقد كذب هذا على اللَّه وافترى، فقد كلفه اللَّه بِهم، وفرض عليه الكفر بِهم، والبراءة منهم، ولو كانوا إخوانَهم وأولادهم[2].

فاللَّه اللَّه، تمسكوا بذلك، لعلكم تلقون ربكم وأنتم لا تشركون به شيئًا.

الشرك الذي تسرب إلَى المسلمين فِي العصور الأخيرة أغلظ من شرك الجاهلية[3].

وإذا أحطت بِما ذكرنا علمًا؛ أدركت أن كفر المشركين من المؤمنين[4] من أمة

---

(١) كذا وهذا تفسير باطل، ولعله وقع سقط من الناسخ أو الطابع، والصواب أن يقال: لا معبود بحق إلا اللَّه. وكلامه فيما بعد هذا يدل على صحة فهم هذه الكلمة.

(٢) هذا إشارة إلَى أصل الولاء والبراء، ذلكم الأصل العظيم الذي حث عليه القرآن العظيم والسنة النبوية، وسار عليه السلف الصالح.

(٣) هذه شهادة من عالم عرف ما عليه الناس فِي زمانه.

(٤) لعله يقصد بـ: «من المؤمنين»: الذين يدَّعون الإيمان.

رسولنا ﷺ في العرب والعجم أعظم من كفر الذين قاتلهم النَّبِي ﷺ.

وقد سمعت أن اللَّه تعالى ذكر عن الكفار أنَّهم إذا مسهم الضر تركوا غير اللَّه من السادة والقادة والطواغيت، فلم يدعو أحدًا منهم، ولَم يستغيثوا بِهم، بل أخلصوا لله وحده لا شريك له.

وأنت ترى المشركين المدعين للإيمان من المسلمين، وفيهم من يدعي أنه من أهل العلم والفضل، وفيه الصلاح والزهد والاجتهاد فِي العبادة، إذا مسه الضرر وأهمه أمر من أمور الدنيا، قام يستغيث بغير اللَّه من الأولياء كـ«معروف الكرخي»، و«الشيخ عبد القادر الجيلانِي»، و«سالا رومدار» ونحوهم.

وأجل من هؤلاء مثل الخلفاء الراشدين والصحابة المكرمين أجمعين.

وأجل منهم رسول اللَّه ﷺ.

وأشنع وأفظع وأقبح وأعظم جرمًا وأطم ضلالة أنَّهم يستغيثون بالطواغيت، والأجداث، وأهل القبور، والمردة من الجن والشياطين، ويذبحون لَهم، وينذرون لَهم، ويسافرون إلَى أنصابِهم، ويفزعون إلَى أحبارهم ورهبانِهم؛ تقليدًا فِي الفروع والأصول المبنية على شفا جرف هار، فإنا لله وإنا إليه راجعون.

اللهم توفنا مسلمين، وألحقنا بالصالحين، ولا تشركنا يوم الدين مع المشركين، رحم اللَّه من نصح نفسه، وعرف أن وراءه جنة ونارًا، وأن اللَّه تعالى جعل لكل منهما أهلاً وأعمالاً».

الرابع عشر: العلامة السيد نعمان خير الدين الشهير بابن الألوسي المتوفى سنة (١٣١٤هـ) فِي كتابه «جلاء العينين» (ص٤٤٨) خلال حديثه عن الاستغاثة الشركية.

قال: «قال الشيخ مُحَمَّد الأمين السويدي الشافعي: ولا يُجوِّز ذلك إلا من جهل آثار الرسالة، ولِهذا عمت الاستغاثة بالأموات[1] عند نزول الكربات،

---

(١) هل ترى المالكي يؤمن بِما قاله الإمام مُحَمَّد، أو سيكذب علماء المسلمين السابقين واللاحقين، ويرى أن المسلمين لا ذنب لَهم إلا التبرك الذي أقصاه البدعة والخطأ.

يسألونهم، ويتضرعون إليهم، فكان ما يفعلونه معهم أعظم من عبادتهم واعتقادهم في رب السموات». انتهى.

ثمَّ قال الشيخ نعمان: «قال المانعون: وهل سمعتم أن أحدًا في زمانه -صلى الله تعالى عليه وسلم-، أو ممن بعده في القرون الثلاثة المشهود لأهلها بالنجاة والصدق، وهم أعلم منا بهذه المطالب، وأحرص على نيل مثل تيك الرغائب؛ استغاث بمن يزيل كربته الَّتي لا يقدر على إزالتها إلا الله سبحانه، أم كانوا يقصرون الاستغاثة على مالك الأمور، ولَم يعبدوا إلا إياه.

ولقد جرت عليهم أمور مهمة وشدائد مدلهمة في حياته -صلى الله تعالى عليه وسلم- وبعد وفاته، فهل سمعت عن أحد منهم أنه استغاث بسيد المرسلين -صلى الله تعالى عليه وسلم-؟! أو قالوا: إنا مستغيثون بك يا رسول الله؟! أم بلغك أنَّهم لاذوا بقبره الشريف -وهو سيد القبور- حين ضاقت منهم الصدور! كلا! لا يمكن لَهم ذلك، وإن الذي كان بعكس ما هنالك، فلقد أثنى الله تعالى عليهم، ورضي عنهم، وقال -عز من قائل-: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَٱسْتَجَابَ لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٩]. مبينًا لنا سبحانه أن هذه الاستغاثة هي أخص الدعاء، وأجلى أحوال الالتجاء، ففي استغاثة المضطر بغيره تعالى عند كربته: تعطيل لتوحيد معاملته الخاصة به».

الخامس عشر: العلامة أبو المعالي محمود شكري الألوسي المتوفى سنة (١٣٤٢هـ) في كتابه «غاية الأماني في الرد على النبهاني» (١/ ٣٧) قال:

«الأمر الرابع من الأمور الَّتي يجب التنبيه عليها: أن من مكايد الغلاة الَّتي كادوا بها العوام أنَّهم يقولون: إن الاستغاثة بالأموات، ونداءهم في المهمات، وشد الرحال لزيارة قبورهم، وتقديم قرابينهم إليها ونذورهم؛ هو من علامات محبتهم، والتقرب بقربتهم، ومن أنكر ذلك وأبَى ما هنالك، ونَهى عن زخرفتها، وإيقاد السرج عليها، وبناء المساجد عليها، وقصد أهلها في طلب الحاجات، والالتجاء إليها في المهمات؛ فهو من المبغضين للصالحين، والمنكرين لكرامات الأولياء والصديقين، إلَى غير ذلك من أقوالهم المناسبة لضلالهم، كبرت كلمة تخرج من أفواههم.

فإن من أنكر مثل تلك البدع والضلالات هم المحبون لَهم، والمحافظون على هديهم وطريقتهم، وأما هؤلاء الغلاة وأعداء الهداة فقد أفسدوا الدين، وسدوا طريق الموحدين، يعرف ذلك من وقف على أحوالهم، وما قالوه في الإسلام، وما بدلوه من الدين، وما عليه أهل البوادي اليوم والأعراب من الكفر بآيات اللَّه ورد أحكام القرآن، والاستهزاء بذلك[١]، والرجوع إلَى سوالف البادية وما كانت عليه من العادات والأحكام الجاهلية، وأمثلهم حالاً من عرف أن كتاب اللَّه وأحاديث رسوله عند أهل البلاد، فلم يرفع بذلك رأسًا، ولَم يبال بشيء مِمَّا هنالك، أو هو جاهل بِما جاءت به الرسل، ونزلت به الكتب، لا شعور له بشيء من ذلك، ولا يدري ما الناس من أمر دينهم[٢].

وغالب أهل المدن منهمكون في اللذائذ والشهوات، قد أعرضوا عن الشريعة وما ورد فيها من الأوامر والنواهي، ولَم يلتفتوا إلَى ما في كتب الفقه من الأحكام، وظنوا أن سيئاتِهم تغفر بنذورهم إلَى القبور، ونداء أهلها، والاستغاثة بِهم، وأن من منعهم من دعاء الأنبياء والصالحين، والاستعانة بِهم، والاستغاثة بِهم في الشدائد والمهمات، وأنَّهم لا يدعون مع اللَّه في الحاجات والملمات، ولا يذبح لَهم تقربًا، ولا يطاف بقبورهم، ولا يتوكل عليهم -فقد استخف بِهم، وتنقصهم، وهضمهم حقهم.

وأصل هذا أنَّهم لا يفرقون بين حق اللَّه وحق العباد، ولا تمييز عندهم في ذلك، بل يرون استحقاقهم كثيرًا من العبادات المختصة باللَّه، وهذا يشبه غلو النصارى في المسيح وغيره، وقد قالوا لمن أنكر عليهم عبادة المسيح . قد تنقصت المسيح، وقلت فيه قولاً عظيمًا».

السادس عشر: العلامة شهاب الدين السيد محمود الألوسي المتوفى سنة (١٢٧٠هـ).

---

(١) هذا يؤكد ما ذكره علماء الدعوة وغيرهم عن حال هؤلاء الأعراب، ويبين لك ظلم المالكي وأسلافه للإمام مُحَمَّد وأتباعه.

(٢) كذا، ولعله سقط من الكلام مثل قوله: «ما عليه».

قال: «وقال الوالد -عليه الرحمة- أيضًا في باب الإشارة من تفسيره ما نصه: قال تعالى. ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ تَعْرِفُ فِى وُجُوهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْمُنكَرَ﴾ [الحج: ٧٢] الآية.

فيه إشارة إلى ذم المتصوفة الذين إذا سمعوا الآيات الرادة عليهم ظهر عليهم التجهم والبسور، وهم في زماننا كثيرون، فإنا لله وإنا إليه راجعون.

وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا﴾ [الحج ٧٣]. الآية، إشارة إلى ذم الغالين في أولياء الله تعالى حيث يستغيثون بهم في الشدة، غافلين عن الله تعالى، وينذرون لهم النذور، والعقلاء منهم يقولون: إنهم وسائلنا إلى الله تعالى، وإنما ننذر لله تعالى ﷻ؛ ونجعل ثوابه للولي، ولا يخفى أنهم في دعواهم الأولى أشبه الناس بعبدة الأصنام القائلين: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣].

ودعواهم الثانية لا بأس بها لو لم يطلبوا منهم بذلك شفاء مريضهم، أو رد غائبهم، أو نحو ذلك، والظاهر من حالهم الطلب، ويرشدك إلى ذلك أنه لو قيل: انذروا لله تعالى، واجعلوا ثوابه لوالديكم، فإنهم أحوج من أولئك الأولياء. لم يفعلوا».

وقال أيضًا عند تفسير قوله تعالى: ﴿دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [العنكبوت: ٦٥]. الآية ما نصه: «فالآية دالة على أن المشركين لا يدعون غيره تعالى في تلك، وأنت خبير بأن الناس اليوم إذا اعتراهم أمر خطير وخطب جسيم في بر أو بحر، دعو من لا يضر، ولا ينفع، ولا يرى، ولا يسمع، فمنهم من يدعو الخضر وإلياس، ومنهم من ينادي أبا الخميس والعباس، ومنهم من يستغيث بأحد الأئمة، ومنهم من يضرع إلى شيخ من مشايخ الأمة، ولا ترى فيهم أحدًا يخص مولاه بتضرعه ودعاه[1]، ولا يكاد يمر له ببال أنه لو دعا الله تعالى وحده ينجو من هاتيك الأهوال.

فبالله تعالى عليك، قل لي: أي الفريقين -من هذه الحيثية- أهدى سبيلاً،

(١) قد تواترت هذه الأفاعيل الشنيعة التي تصدر عن القبوريين في حال الشدة على عكس ما يفعله المشركون في الجاهلية.

وأي الداعيين أقوم قيلاً؟! وإِلَى الله سبحانه المشتكى من زمان عصفت فيه ريح الجهالة، وتلاطمت أمواج الضلالة، وغرقت سفينة الشريعة، واتُّخذت الاستغاثة بغير الله تعالى للنجاة ذريعة، وتعذر على العارفين الأمر بالمعروف، وحال دون النهي عن المنكر صنوف الحتوف». اهـ[1].

السابع عشر: العلامة مُحَمَّد بشير السهسواني المتوفى سنة (١٣٢٦هـ) فِي كتابه «صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان» (ص٤٣١).

«... **السادس**: أنك قد عرفت -فيما تقدم- أن الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب لَم يكفر السواد الأعظم من المسلمين، ومن كفره فلم يكفره بارتكاب ذنب من الكبائر كما هو مذهب الخوارج، إنَّما كفره بدعوة غير الله، بحيث يطلب فيها منه ما لا يقدر عليه إلا الله، وهذا لا يستريب أحد من أهل العلم والديانة أنه عبادة لغير الله، وعبادة غير الله لا شك فِي كونها كفرًا، مع أنه لَم يكفره أيضًا حَتَّى عرفه الصواب ونبهه.

وأيضًا: قد عرفت -فيما مر- أن الشيخ ليس بمنفرد فِي هذا التكفير، بل جَميع أهل العلم من أهل السنة والجماعة يشاركونه فيه، لا أعلم أحدًا مخالفًا له، منهم تقي الدين بن تيمية، وابن قيم الجوزية، وابن عقيل، وصاحب الفتاوى البزازية، وصنع الله الحلبي، والمقريزي الشافعي، ومحمد بن حسين النعمي الزبيدي، ومحمد بن إسماعيل الصنعاني، ومحمد بن علي الشوكاني، وصاحب الإقناع، وابن حجر المكي، وصاحب النهر الفائق، والإمام البكري الشافعي، والحافظ عماد الدين بن كثير، وصاحب الصارم المنكي، والشيخ حمد بن ناصر، والعلامة الإمام الحسن بن خالد، والشيخ العلامة مُحَمَّد بن أحمد الحفظي وغيرهم!!.

وقال فِي النهر الفائق: اعلم أن الشيخ قاسمًا -وهو من أكابر العلماء الحنفية رحمهم الله تعالى- قال فِي شرح درر البحار: إن النذر الذي يقع من أكثر العوام، بأن يأتي إِلَى قبر بعض الصلحاء قائلاً: يا سيدي فلان، إن رد غائبي، أو عوفي

---

(١) صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان (ص١٩٨) نقلاً عن صاحب جلاء العينين

مريضي؛ فلك كذا. باطل إجماعًا لوجوه ... إلخ.

إِلَى أن قال: ومنها الظن أن الميت يتصرف فِي الأمور، واعتقاد هذا كفر، والمسلم لا يطلب حاجته من غير اللَّه، فإن من طلب حاجته من ميت أو غائب فقد فارق الإسلام».

وممن صرح بِهذه المسألة من علمائنا الحنفية صاحب الفتاوى البزازية، والعلامة صنع اللَّه الحلبي المكي، وصاحب البحر الرائق، وصاحب الدر المختار، والعلامة قاسم ابن قطلوبغا، والعلامة بير علي البركوي صاحب الطريقة المحمدية، وأبو سعيد الخادمي، ومولى عبد الحي اللكهنوي، وغيرهم -رحمهم اللَّه أجمعين-. اهـ[1].

من كتاب الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر (ص١٥٤-١٥٥) للشيخ أحمد بن حجر آل بوطامي.

الثامن عشر: الكاتب الشهير مصطفى لطفي المنفلوطي فِي كتابه «النظرات» (٢/ ٤٥-٤٩) قال:

«كتب إِلَيَّ أحد علماء الهند كتابًا يقول فيه. إنه اطلع على مؤلف ظهر حديثًا بلغة «التاميل» وهي لغة الهنود الساكنين «بناقور» وملحقاتِها بجنوب «مدراس»، موضوعه: تاريخ حياة السيد عبد القادر الجيلانِي وذكر مناقبه وكراماته، فرأى فيه من بين الصفات والألقاب الَّتِي وصف بِها الكاتب السيد عبد القادر ولقبه بِها صفات وألقابًا بِمقام الألوهية أليق منها بِمقام النبوة، فضلاً عن مقام الولاية، كقوله «سيد السموات والأرض»، و«النفاع الضرار»، و«المتصرف فِي الأكوان»، و«المطلع على أسرار الخليقة»، و«مُحيي الموتى»، و«مبرئ الأعمى والأبرص والأكمه»، و«أمره من أمر الله»، و«ماحي الذنوب»، و«دافع البلاء»، و«الرافع الواضع»، و«صاحب الشريعة»، و«صاحب الوجود التام»، إِلَى كثير من أمثال هذه النعوت والألقاب.

---

(١) من «حكم اللَّه الواحد الأحد» للمعصومي.

ويقول الكاتب: إنه رأى في ذلك الكتاب فصلاً يشرح فيه المؤلف الكيفية الَّتِي يجب أن يتكيف بِها الزائر لقبر السيد عبد القادر الجيلاني يقول فيه: أول ما يجب على الزائر: أن يتوضأ وضوءًا سابغًا، ثُمَّ يصلي ركعتين بخشوع واستحضار، ثُمَّ يتوجه إِلَى تلك الكعبة المشرفة! وبعد السلام على صاحب الضريح المعظم يقول: يا صاحب الثقلين أغثني، وأمدني بقضاء حاجتي، وتفريج كربتي!، أغثني يا محيي الدين عبد القادر أغثني يا ولي عبد القادر، أغثني يا سلطان عبد القادر، يا باد شاه عبد القادر أغثني يا خوجة عبد القادر! يا حضرة الغوث الصمداني، يا سيدي عبد القادر الجيلاني، عبدك ومريدك مظلوم عاجز محتاج إليك في جَميع الأمور في الدين والدنيا والآخرة[1].

---

(١) لما كنت في الهند أقوم بالتدريس في الجامعة السلفية ببنارس في حدود (١٣٩٠هـ) زارني أحد طلاب العلم من الحرامين، فقدم لي مجلدًا ضخمًا فيه مناقب عبد القادر الجيلاني، فرأيت فيه من العجائب الكفرية ما لا يخطر بالبال، ومن ضمن هذه العجائب قصة مضمونُها: أن الله -تبارك وتعالى- كان يمشي مع عبد القادر على شاطئ نَهر، فانزلقت به رجله، فانتشله عبد القادر من هذه السقطة -تعالى الله عما يقول الملحدون علوًا كبيرًا- فنصحته، وبينت له أن هذا الكلام لا يقوله إلا الزنادقة الذين يكيدون للإسلام والمسلمين بمثل هذه الزندقة والإلحاد، وأعطيته فكرة عن توحيد الله وما جاء به الرسل جميعًا، فوالله ما انصرف من عندي إلا بعد أن مزق الكتاب بيده، كأنِّي أراه الآن وهو يمزقه.

ولقد رأيت بعيني ما يفعله القبوريون عند قبور الصالحين أو غيرهم ما يندى له الجبين.

وزرت الهند أنا والشيخ عبد الرزاق العباد وعبد الرب نواب أحد المدرسين بالجامعة الإسلامية في حدود (١٤١٠هـ) فذهب بنا بعض طلاب العلم السلفيين إِلَى مسجد نظام الدين بدهلي، فرأينا فيه خمس قباب أكبرها قبة نظام الدين، ورأينا من الزائرين من الغلو والخشوع والتذلل ما لا تراه عند بيت الله العتيق، وجاء رجل لابسًا إزارًا ورداءً مصبوغين بالأحمر أو الأصفر، مكشوف الرأس، في هيئة المحرم، وخر ساجدًا أمام قبة نظام الدين، ثُمَّ قام يمشي القهقري، ثُمَّ سجد سجدة أخرى عند عتبة القبة، ونحن واقفون مشدوهون من هذه الأعمال الشركية الفظيعة، ولا نستطيع الكلام، فجاءنا رجل يهدر بالكلام كالجمل الهائج، لا ندري ما يقول، فسألت أنا والشيخ عبد الرزاق زميلنا عبد الرب عما يقول؟ فقال: يقول: إن الناس في عبادة وأنتم تتفرجون؟ يعني في عبادة أصحاب هذه القباب، وهذا المسجد قريب من المسجد المركزي لجماعة التبليغ، وهم يعظمون نظام الدين هذا، ولا ينكرون هذه الشركيات الفظيعة؛ لأنَّهم مشغولون بالدعوة إِلَى خرافاتهم وأساطيرهم الماحقة للتوحيد وأهله، بل في مسجدهم قبور مقدسة، ولله في خلقه شئون.

ويقول الكاتب أيضًا: «إن في بلدة ناقور في الهند قبر يسمى «شاه الحميد» وهو أحد أولاد السيد عبد القادر -كما يزعمون-، وأن الهنود يسجدون[1] بين يدي ذلك القبر سجودهم بين يدي الله! وأن في كل بلدة من بلاد الهند وقراها مزارًا يمثل مزار السيد عبد القادر، فيكون القبلة الَّتي يتوجه إليها المسلمون في تلك البلاد! والملجأ الذي يلجئون في حاجاتهم وشدائدهم إليه، وينفقون من الأموال على خدمته وسدنته وفي موالده وحضراته ما لو أنفق على فقراء الأرض جَميعًا لصاروا أغنياء!!.

هذا ما كتبه إليَّ ذلك الكاتب، ويعلم اللَّه أنِّي ما أتممت قراءة رسالته حَتَّى دارت بي الأرض الفضاء، وأظلمت الدنيا فِي عيني، فما أبصر مِمَّا حولي شيئًا، حزنًا وأسفًا على ما آلت إليه حالة الإسلام بين أقوام أنكروه بعدما عرفوه، ووضعوه بعدما رفعوه، وذهبوا به مذاهب لا يعرفها، ولا شأن له بِها.

أي عين يجمل بِها أن تستبقي فِي محاجرها قطرة واحدة من الدمع فلا ترقيها أمام هذا المنظر المؤلم المحزن، منظر أولئك المسلمين وهم ركع سجد على أعتاب قبر ربَّما كان بينهم من هو خير من ساكنه فِي حياته، فأحرى أن يكون كذلك بعد مَماته!.

أي قلب لا يستطيع أن يستقر بين جنبي صاحبه ساعة واحدة، فلا يطير جزعًا حينما يرى المسلمين أصحاب دين التوحيد أكثر من المشركين إشراكًا باللَّه، وأوسعهم دائرة فِي تعدد الآلهة وكثرة المعبودات!

لِمَ ينقم المسلمون التثليث من المشركين؟!

لِمَ يحملون لَهم فِي صدورهم تلك الموجدة وذلك الضغن، وعلام يحاربونَهم، وفيم يقاتلونَهم وهم لَم يبلغوا من الشرك باللَّه مبلغهم، ولَم يغرقوا فيه إغراقهم؟!

---

(١) إن أسلاف المالكي ليباركون هذه الأعمال، ويدافعون عنها وعن أهلها، فكم هو البون شاسع بين هذا الرجل وأمثاله وبين أولئك المروجين لهذه الأعمال المعيبة الَّتي يندى لَها الجبين، وتذرف منها العبرات، وتقشعر منها جلود المؤمنين.

يدين المشركون بآلهة ثلاثة، ولكنهم يشعرون بغرابة هذا التعدد وبعده عن العقل، فيتأولون فيه، ويقولون: إن الثلاثة في حكم الواحد. أما المسلمون فيدينون بآلاف من الآلهة أكثرها جذوع أشجار، وجثث أموات، وقطع أحجار، من حيث لا يشعرون!

كثيرًا ما يضمر الإنسان في نفسه أمرًا وهو لا يشعر به، وكثيرًا ما تشتمل نفسه على عقيدة خفية لا يحس باشتمال نفسه عليها، ولا أرى مثلاً لذلك أقرب من المسلمين الذين يلتجئون في حاجاتهم ومطالبهم إلى سكان القبور، ويتضرعون إليهم تضرعهم للإله المعبود، فإذا عتب عليهم في ذلك عاتب، قالوا: إنا لا نعبدهم، وإنما نتوسل بهم إلى الله. كأنهم لا يشعرون أن العبادة ما هم فيه، وأن أكبر مظهر لألوهية الإله المعبود أن يقف عباده بين يديه ضارعين خاشعين يلتمسون إمداده ومعونته، فهم في الحقيقة عابدون لأولئك الأموات من حيث لا يشعرون[1]!!

جاء الإسلام بعقيدة التوحيد ليرفع نفوس المسلمين، ويغرس في قلوبهم الشرف والعزة والأنفة والحمية، وليعتق رقابهم من رق العبودية، فلا يذل صغيرهم لكبيرهم، ولا يهاب ضعيفهم قويهم، ولا يكون لذي سلطان بينهم سلطان إلا بالحق والعدل، وقد ترك الإسلام بفضل عقيدة التوحيد ذلك الأثر الصالح في نفوس المسلمين في العصور الأولى، فكانوا ذوي أنفة وعزة وإباء وغيرة، يضربون على يد الظالم إذا ظلم، ويقولون للسلطان إذا جاوز حده في سلطانه: قف مكانك، ولا تغل في تقدير مقدار نفسك، فإنما أنت عبد مخلوق، لا رب معبود، واعلم أن لا إله إلا الله!.

هذه صورة من صور نفوس المسلمين في عصر التوحيد، أما اليوم وقد داخل عقيدتهم ما داخلها من الشرك الباطن تارة والظاهر أخرى، فقد ذلت رقابهم، وخفت رءوسهم، وضرعت نفوسهم، وفترت حميتهم، فرضوا بخطة الخسف، واستناموا إلى المنزلة الدنيا، فوجد أعداؤهم السبيل إليهم، فغلبوهم على أمرهم،

---

(١) انظر ما سبق.

وملكوا عليهم نفوسهم وأموالهم ومواطنهم وديارهم، فأصبحوا من الخاسرين.

والله لن يسترجع المسلمون سالف مجدهم، ولن يبلغوا ما يريدون لأنفسهم من سعادة الحياة وهنائها، إلا إذا استرجعوا قبل ذلك ما أضاعوه من عقيدة التوحيد، وإن طلوع الشمس من مغربها، وانصباب ماء النهر من منبعه أقرب من رجوع الإسلام إلى سالف مجده ما دام المسلمون يقفون بين يدي الجيلاني كما يقفون بين يدي الله، ويقولون للأول كما يقولون للثاني: «أنت المتصرف في الكائنات، وأنت سيد الأرضين والسموات»!!

إن الله أغير على نفسه من أن يسعد قومًا يزدرونه، ويحتقرونه، ويتخذونه وراءهم ظهريًا!!

فإذا نزلت بهم جائحة، أو ألمت بهم ملمة، ذكروا الحجر قبل أن يذكروه، ونادوا الجذع قبل أن ينادوه.

بمن أستغيث؟ وبمن أستنجد؟ ومن الذي أدعوه لهذه الملمة الفادحة؟ أأدعو علماء مصر وهم الذين يتهافتون على «يوم الكنيسة» تهافت الذباب على الشراب، أما علماء الأستانة وهم الذين قتلوا جمال الدين الأفغاني[1] ليحيوا أبا الهدى الصيادي شيخ طريقة الرفاعية؟! أم علماء العجم وهم الذين يحجون إلى قبر الإمام كما يحجون إلى البيت الحرام؟! أم علماء الهند وبينهم أمثال مؤلف هذا الكتاب؟!

يا قادة الأمة ورؤساءها عذرنا العامة في إشراكها وفساد عقائدها، وقلنا: إن العامي أقصر نظرًا، وأضعف بصيرة من أن يتصور الألوهية، إلا إذا رآها ماثلة في النصب والتماثيل والأضرحة والقبور[2] فما عذركم أنتم وأنتم تتلون كتاب الله، وتقرءون صفاته ونعوته، وتفهمون معنى قوله تعالى: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥].

وقوله مخاطبًا نبيه: ﴿قُل لَّا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا﴾ [الأعراف: ١٨٨].

---

(١) لعل المنفلوطي كان مخدوعًا بجمال الدين الأفغاني؛ لأنه لم يعرف خطورته وضلاله.

(٢) هذا فيه نوع من التنزل؛ لأن ذنب علماء السوء أعظم من ذنب العوام حيث لم ينكروا هذه الشركيات، وشر من ذلك إقرارهم لها، ودفاعهم عن أهلها.

وقوله: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال: ١٧].

إنكم تقولون في صباحكم ومسائكم وغدوكم ورواحكم:

كل خير في اتباع من سلف   وكل شر في ابتداع من خلف

فهل تعلمون أن السلف الصالح كانوا يجصصون قبرًا، أو يتوسلون بضريح؟! وهل تعلمون أن واحدًا منهم وقف عند قبر النَّبي ﷺ، أو قبر أحد من أصحابه وآل بيته يسأله قضاء حاجة أو تفريج هم؟! وهل تعلمون أن الرفاعي والدسوقي والجيلاني والبدوي أكرم عند اللَّه وأعظم وسيلة إليه من الأنبياء والمرسلين والصحابة والتابعين؟! وهل تعلمون أن النَّبي ﷺ حينما نَهى عن إقامة الصور والتماثيل نَهى عنها عبثًا ولعبًا؟! أم مخافة أن تعيد للمسلمين جاهليتهم الأولى؟! وأي فرق بين الصور والتماثيل وبين الأضرحة والقبور، ما دام كل منها يجر إلَى الشرك، ويفسد عقيدة التوحيد؟!!

واللَّه ما جهلتم شيئًا من هذا، ولكنكم آثرتم الحياة الدنيا على الآخرة، فعاقبكم اللَّه على ذلك بسلب نعمتكم، وانتقاص أمركم، وسلط عليكم أعداءكم يسلبون أوطانكم، ويستعبدون رقابكم، ويخربون دياركم، واللَّه شديد العقاب»[(١)]!.

«تقاليد يجب أن تزول» (ص٦٤-٦٧):

التاسع عشر: العلامة الألباني حيث قال في مقدمة تحقيقه لكتاب الآيات البينات:

واعلم أن هذه الرسالة وإن كان موضوعها في بيان حكم فقهي كما سترى، فذلك لا يعني في اعتقادي أنه لا علاقة لَها بِما هو أسمى من ذلك وأعلى، ألا وهو التوحيد، وإخلاص العبادة للَّه وحده، ودعاؤه تعالى دون سواه، ومن المعلوم أن

(١) رحم اللَّه المنفلوطي الغيور على التوحيد، وليستفد المالكي من كلام هذا الكاتب الذي لَم يدرس التوحيد مثل المالكي، ولكنه بصفاء فطرته، ونظافة قلبه، ودراسته الشخصية؛ عرف ما لَم يعرفه المالكي وأمثاله، وصدع بِما يحاربونه: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الأنعام: ١٢٥].

الاعتقاد بأن الموتى يسمعون هو السبب الأقوى لوقوع كثير من المسلمين اليوم فِي الشرك الأكبر، ألا وهو دعاء الأولياء والصالحين وعبادتُهم من دون الله ﷻ جهلاً أو عنادًا، ولا ينحصر ذلك فِي الجهال منهم، بل يشاركهم فِي ذلك كثير ممن ينتمي إِلَى العلم، بل وقد يظن الجماهير أنه من كبار العلماء، فإِنَّهم يبررون لَهم ذلك خطابة وكتابة بمختلف التبريرات الَّتِي ما أنزل اللَّه بِها من سلطان.

والأحزاب[1] الإسلامية كلها -مع الأسف- لا تعير لذلك اهتمامًا يذكر؛ لأنه يؤدي -بزعم بعضهم- إِلَى الاختلاف والتفرقة، مع أَنَّهم يعلمون أن الأنبياء إِنَّما كان أول دعوتِهم ﴿أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]. وخيرهم من يسكت عن قيام غيره بِهذا الواجب.

ومن الظاهر أن ذلك الشيخ الذي ألف العلامة الألوسي هذه الرسالة فِي الرد عليه كان منهم، ولذلك ثارت ثائرته حينما صرح المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ فِي درسه بأن الموتى لا يسمعون؛ لأنه يعلم أن ذلك ينافي ما عليه أولئك الجهال من المناداة للأولياء والصالحين ودعائهم من دون اللَّه ﷻ.

وفِي ظنِّي أن المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ ما ألف هذه الرسالة إلا تمهيدًا للقضاء على هذه الضلالة الكبرى، ألا وهي الاستغاثة بغير اللَّه تعالى، على اعتبار أن السبب الأقوى الموجب لَها عند من ضل من المسلمين إِنَّما هو الاعتقاد بأن الموتى يسمعون، فإذا تبين أن الصواب أن الموتى لا يسمعون؛ لَم يبق حينئذ معنًى لدعاء الموتى من دون اللَّه تعالى.

فإِنِّي لا أكاد أتصور -ولا غيري يتصور- مسلمًا يعتقد أن الميت لا يسمع دعاء داعيه، ثُمَّ هو مع ذلك يدعوه، ومن دون اللَّه يناديه؛ إلا أن يكون قد تمكنت منه عقيدة باطلة أخرى هي أضل من هذه وأخزى، كاعتقاد بعضهم فِي الأولياء أَنَّهم قبل موتِهم كانوا عاجزين، وبالأسباب الكونية مقيدين، فإذا ماتوا انطلقوا وتفلتوا من تلك الأسباب، وصاروا قادرين على كل شيء كَرَبِّ الأرباب، ولا يستغربن أحد هذا ممن عافاهم اللَّه تعالى من الشرك على اختلاف أنواعه، فإن فِي المسلمين

---

(١) وعلى رأسهم الإخوان المسلمون الذين يتعللون بِما ذكره العلامة الألباني.

اليوم من يصرح بأن فِي الكون متصرفين من الأولياء دون اللَّه تعالى ممن يسمونَهم هنا فِي الشام بـ«المدَرْكين»، وبـ«الأقطاب» وغيرهم، وفيهم من يقول: «نظرة من الشيخ تقلب الشقي سعيدًا»! ونحوه من الشركيات.

قال العلامة السيد رشيد رضا فِي «تفسيره» (١١/ ٣٩١) تحت قوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِى ضَرًّا وَلَا نَفْعًا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [يونس:٤٩]: «أي لكن ما شاء اللَّه من ذلك متى شاء لا شأن لي فيه؛ لأنه خاص بالربوبية دون الرسالة الَّتِي وظيفتها التبليغ لا التكوين...

وقد بلغ من جهل الخرافيين من المسلمين بتوحيد اللَّه أن مثل هذه النصوص من آيات التوحيد لَم تصد الجاهلين به منهم عن دعوى قدرة الأنبياء والصالحين حَتَّى الميتين منهم على كل شيء، من التصرف فِي نفعهم وضرهم مِمَّا جعله اللَّه تعالى من الكسب المقدور لَهم بمقتضى سننه فِي الأسباب، بل يعتقدون أن منهم من يتصرفون فِي الكون كله، كالذين يسمونَهم بالأقطاب الأربعة، وإن كان بعض علماء الأزهر فِي هذا العصر يكتب هذا حَتَّى فِي مجلة الأزهر الرسمية «نور الإسلام»! فيفتي بجواز دعاء غير اللَّه من الموتى، والاستغاثة بِهم فِي كل ما يعجزون عنه، من جلب نفع، أو دفع ضر، وألف بعضهم كتابًا فِي إثبات ذلك، وكون الميتين من الصالحين ينفعون ويضرون بأنفسهم، ويخرجون من قبورهم، فيقضون حوائج من يدعونَهم، ويستغيثون بِهم!

قال فِي «فتح البيان» بعد نقله القول الأول فِي الاستثناء عن أئمة التفسير وترجيحه ما نصه: «وفِي هذا أعظم وازع، وأبلغ زاجر، لمن صار ديدنه وهِجِّيراه المناداة لرسول اللَّه ﷺ، أو الاستغاثة به عند نزول النوازل الَّتِي لا يقدر على دفعها إلا اللَّه سبحانه، وكذلك من صار يطلب من الرسول ما لا يقدر على تحصيله إلا اللَّه سبحانه، فإن هذا مقام رب العالمين، الذي خلق الأنبياء والصالحين وجَميع المخلوقين، ورزقهم وأحياهم ويميتهم، فكيف يطلب من نبي من الأنبياء، أو ملك من الملائكة، أو صالح من الصالحين ما هو عاجز عنه غير قادر عليه؟ ويترك الطلب لرب الأرباب، القادر على كل شيء الخالق الرزاق، المعطي المانع؟! وحسبك بِما فِي هذه الآية من موعظة؛ فإن سيد ولد آدم وخاتم الرسل

يأمره الله بأن يقول لعباده: ﴿لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [يونس: ٤٩].
فكيف يملكه لغيره؟! وكيف يملكه غيره -ممن رتبته دون رتبته، ومنزلته لا تبلغ إِلَى منزلته- لنفسه فضلاً عن أن يملكه لغيره؟!

فيا عجبًا لقوم يعكفون على قبور الأموات الذين صاروا تحت أطباق الثرى، ويطلبون منهم من الحوائج ما لا يقدر عليه إلا الله ﷻ! كيف لا يتيقظون لما وقعوا فيه من الشرك، ولا يتنبهون لما حل بِهم من المخالفة لمعنى: «لا إله إلا الله»، ومدلول ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]؟! وأعجب من هذا اطلاع أهل العلم على ما يقع من هؤلاء ولا ينكرون عليهم، ولا يحولون بينهم وبين الرجوع إِلَى الجاهلية الأولى، بل إِلَى ما هو أشد منها، فإن أولئك يعترفون بأن الله سبحانه هو الخالق الرزاق، المحيي المميت، الضار النافع، وإنَّما يجعلون أصنامهم شفعاء لَهم عند الله، ومقربين لَهم إليه، وهؤلاء يجعلون لَهم قدرة على الضر والنفع، وينادونَهم تارة على الاستقلال، وتارة مع ذي الجلال، وكفاك من شر سماعه، والله ناصر دينه مطهر شريعته من أوضار الشرك وأدناس الكفر، ولقد توسل الشيطان -أخزاه الله- بِهذه الذريعة إِلَى ما تقر به عينه، ويتثلج به صدره من كفر كثير من هذه الأمة المباركة: ﴿وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ [الكهف: ١٠٤]. إنا لله وإنا إليه راجعون».

وقال السيد رشيد أيضًا تحت قوله تعالى: ﴿دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ لَئِنْ أَنجَيْتَنَا مِنْ هَٰذِهِۦ لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾ [يونس: ٢٢] (١١/ ٣٣٨-٣٣٩).

«وفي هذه الآية وأمثالها بيان صريح لكون المشركين كانوا لا يدعون في أوقات الشدائد وتقطع الأسباب بِهم إلا الله ربّهم، ولكن من لا يحصى عددهم من مسلمي هذا الزمان -بزعمهم- لا يدعون عند أشد الضيق إلا معبوديهم من الميتين كالبدوي، والرفاعي، والدسوقي، والجيلاني، والمتبولي، وأبي سريع، وغيرهم ممن لا يحصى عددهم، وتجد من حملة العمائم الأزهريين وغيرهم -ولاسيما سدنة المشاهد المعبودة الذين يتمتعون بأوقافها ونذورها- من يغريهم بشركهم، ويتأوله بتسميته بغير اسمه في اللغة العربية كالتوسل وغيره.

وقد سمعت من كثيرين من الناس في مصر وسورية حكاية يتناقلونها، ربَّما تكررت في القطرين لتشابه أهلها، وأكثر مسلمي هذا العصر في خرافاتهم، وملخصها: أن جماعة ركبوا البحر، فهاج بِهم حَتَّى أشرفوا على الغرق، فصاروا يستغيثون معتقديهم، فبعضهم يقول: يا سيد يا بدوي! وبعضهم يصيح: يا رفاعي! وآخر يهتف: يا عبد القادر يا جيلاني! .. إلخ، وكان فيهم رجل موحد ضاق بِهم ذرعًا، فقال: يا رب أغرق وأغرق، ما بقي أحد يعرفك!».

العشرون: أبو الأعلى المودودي تحدث عن دخول الهنود في دين اللَّه أفواجًا على أيدي بعض الأفراد من العلماء والتجار وبعض أهل الورع، ولكن هؤلاء الأفراد كانوا عاجزين عن تعليم الداخلين في الإسلام حقيقة الإسلام وأصوله وتربيتهم على ذلك، وذكر إهمال الحكام وتقصيرهم في العناية بِهؤلاء، وتربيتهم على الدين الحق، ثُمَّ قال في (ص١٣٠):

«فكان من جراء هذه الغفلة أن ظل عامتنا سادرين في الجهل والجاهلية منذ أول أمرهم، أما المعاهد التعليمية فما استفاد منها في معظم الأحوال إلا الطبقات العليا أو الوسطى، وما زال الدهماء في جهل تام بتعاليم الإسلام محرومين من آثاره الإصلاحية إلَى حد عظيم، وقد سبب كل ذلك أن كان الناس من غير المسلمين يدخلون في دين اللَّه شعوبًا وقبائل، إلا أن كثيرًا من الرسوم الباطلة والعادات الجاهلية مِمَّا كانوا عليه قبل إسلامهم، لا تزال متفشية بِهم إلَى يومنا هذا، بل لَم تتغير أفكارهم ومعتقداتُهم تغيرًا تامًّا، ولا يزال يوجد فيهم إلَى الآن كثير من عقائد المشركين وأوهامهم الَّتِي ورثوها عن أديان آبائهم الكافرين.

وأقصى ما حدث فيهم من الفرق بعد إسلامهم أن أخرجوا من تاريخ الإسلام آلهة لَهم جديدة مكان الآلهة الَّتِي كانوا يعبدونَها من قبل، واختاروا لأعمالهم الوثنية القديْمة أسْماء جديدة من المصطلحات الإسلامية، وكان العمل على ما كان عليه من قبل، وإنَّما تغير قشره ولونه الظاهري.

فإن أردتم الشاهد على ما أقول؛ فسرحوا النظر فيما عليه حالة الناس الدينية في أي بقعة من بقاع بلادكم، ثُمَّ ارجعوا إلَى التاريخ، وابحثوا عن الدين الذي كان

الناس يدينونه فِي هذه البقعة قبل أن يأتيهم الإسلام، فستعلمون أنه توجد هناك كثير من العقائد والأعمال الَّتِي تشبه عقائد الدين المنقرض وأعماله، إلا أنَّها فِي شكل آخر ولون غير لونه، فالبقاع الَّتِي كانت فيها الديانة البوذية قبل الإسلام مثلاً كان الناس يعبدون فيها آثار بوذا، فهنا سن من أسنانه، وهناك عظم من أعظمه، وثمة شيء آخر من أشيائه يعبده الناس، ويتبركون به، وإنكم لتجدون اليوم عارضة أن الناس فِي هذه البقاع يعاملون مثل هذه المعاملة شعرًا من أشعار النَّبِي ﷺ، أو أثرًا من آثار قدمه، أو يتبركون بآثار بعض صالحي المسلمين وعابديهم.

وكذلك إذا استعرضتم كثيرًا من الرسوم والعادات المتفشية اليوم ببعض القبائل المتوغلة فِي إسلامها، ثُمَّ نظرتم فِي ما يروج فِي البطون غير المسلمة لهذه القبائل نفسها من الرسوم والتقاليد فقليلاً ما تجدون فارقًا بين هذه وتلك، أفليس ذلك مِمَّا يشهد شهادة ناطقة بأن الذين كان بيدهم زمام أمر المسلمين وشئونَهم الاجتماعية فِي القرون السالفة قصروا فِي أداء واجبهم أيَّما تقصير، إذ لَم يمدوا يد التعاون والمساعدة إِلَى الذين بذلوا جهودهم فِي نشر الإسلام بجهودهم الفردية، فقد انجذب مئات الملايين من الناس إِلَى حظيرة الإسلام متأثرين بدعوته، ولكن الذين كانوا سدنة لبيت الإسلام متولين أموره لَم يعنوا فِي قليل ولا كثير بتعليمهم، وتربيتهم، وتزكية حياتِهم، وإصلاح فكرهم، فلم يكتب لَهم أن يتمتعوا ببركات الإسلام ونعم التوحيد حق التمتع، وبقوا أنفسهم المضار الَّتِي هي نتيجة لازمة للشرك والجاهلية»[1].

ثُمَّ ذكر سوء حال معظم العلماء وانشغالهم بأمور ألهتهم عن الجد فِي أمر الدين الحقيقي من التحزب والتفرق والمجادلات والمخاصمات، وعنايتهم بالعلوم اليونانية، وانصرافهم عن الكتاب والسنة، وما ترتب على ذلك من آثار سيئة فِي حياة المسلمين.

ثُمَّ قال فِي (ص١٣٣): «وإن تعجب فعجب من حال الصوفية، فإنكم إذا سرحتم النظر فيهم لا تجدون من بينهم من عملوا بالتصوف الإسلامي الحقيقي، وعلموه

---

(١) انظر «واقع المسلمين وسبيل النهوض بِهم» أبو الأعلى المودودي (ص١٣٣-١٣٤).

الناس إلا عددًا يسيرًا، أما معظمهم فكانوا يدعون الناس، ويرشدونَهم إِلَى تصوف كان مراجًا من الفلسفات الإشراقية والويدانتية والمانوية والزرادشتية، وكانت طرق الرهبان والأحبار والإشراقيين والرواقيين اختلطت به اختلاطًا حَتَّى لَم تبق له علاقة بعقائد الإسلام وأعماله الخالصة إلا قليلاً، ولقد كان عباد اللَّه يرجعون إليهم مستهدين إِلَى اللَّه، وهم يهدونَهم إِلَى طرق معوجة وسبل زائفة، ثُمَّ لما خلف من بعدهم خلف ورثوا فيما ورثوا عن أسلافهم مريديهم وأتباعهم، ولَم يبقوا مِمَّا كان بينهم من العلائق إلا على علاقة النذور والهدايا دون الإرشاد والوعظ والتربية، وأكثر ما سعت له هذه الدوائر ولا تزال تسعى له هو أن لا يتسرب قبس من العلم الصحيح بالدين إِلَى حيث لمشيختهم النفوذ والتأثير، فإنَّهم يعرفون كل المعرفة أنه لن يدوم لسحرهم ودجلهم تأثير فِي الناس إلا ما داموا جاهلين بدينهم»[1].

ثُمَّ تحدث عن أحوال المسلمين الأخلاقية، فذكر أنَّها بلغت الحضيض، ومنها بيع دينهم، وكيف سخرهم أعداء الإسلام لإهلاك بعضهم بعضًا.

ثُمَّ يؤسفنا ما آل إليه حال المودودي -بعد إدراكه الواعي لحال هؤلاء التائهين- حيث تشاغل بالسياسة ومستلزماتِها عن إصلاح هؤلاء بالجد فِي دعوتِهم إِلَى حقيقة الدين الذي أنقذ اللَّه به العالمين، وحقيقة أصوله وأسسه ألا وهي أصول التوحيد والإخلاص واتباع الكتاب والسنة فِي كل شأن من شئون الدنيا والآخرة، وفتح أبواب حزبه على مصراعيه للروافض والخرافيين، ولَم يفسح المجال حَتَّى لإصلاح هؤلاء على طريقة الإخوان المسلمين فزاد الطين بلة، ولله فِي خلقه شئون، ولا يزال العالم الإسلامي بأمس الحاجة إِلَى أمثال الإمام مُحَمَّد بن عبد الوهاب يدعون الناس إِلَى دين الحق ولاسيما التوحيد.

الحادي والعشرون: نصارى يعرفون حقيقة الإسلام أكثر من الخرافيين الذين حاربوا الإمام مُحَمَّدًا ودعوته وأكثر من هذا المالكي.

قال الكاتب الأمريكي ستودارد (IoThrop Stoddard) متحدثًا عن واقع المسلمين:

---

(١) انظر «واقع المسلمين وسبيل النهوض بهم» أبو الأعلى المودودي (ص١٣٠-١٣٢)

«أما الدين فقد غشيته غاشية سوداء، فألبست الوحدانية الَّتِي علمها صاحب الرسالة سجفًا من الخرافات وقشورًا من الصوفية، وخلت المساجد من أرباب الصلوات، وكثر عدد الأدعياء الجهلاء، وطوائف الفقراء والمساكين يخرجون من مكان إِلَى مكان يحملون فِي أعناقهم التمائم والتعاويذ والسبحات، ويوهمون الناس بالباطل والشبهات، ويرغبونَهم فِي الحج إِلَى قبور الأولياء، ويزينون للناس التماس الشفاعة من دفناء القبور، وغابت عن الناس فضائل القرآن، فصار يشرب الخمر والأفيون فِي كل مكان، وانتشرت الرذائل، وهتكت ستر الحرمات على غير خشية ولا استحياء، ونال مكة المكرمة والمدينة المنورة ما نال غيرهما من سائر مدن الإسلام، فصار الحج المقدس الذي فرضه النَّبِي على من استطاعه ضربًا من المستهزئات.

وعلى الجملة فقد بدل المسلمون غير المسلمين، وهبطوا مهبطًا بعيد القرار، فلو عاد صاحب الرسالة إِلَى الأرض فِي ذلك العصر، ورأى ما كان يدهي الإسلام؛ لغضب وأطلق اللعنة على من استحقها من المسلمين، كما يلعن المرتدون وعبدة الأوثان».

هذه صور صورها معلق كافر، لكن الخطوط والآثار الَّتِي تظهر فِي هذه الصورة للمسلمين أليست صحيحة اليوم إِلَى حد كبير؟! وكما يرى الأمير شكيب أرسلان لو أن فيلسوفًا نفريسيًا من فلاسفة الإسلام، أو مؤرخًا عبقريًا بصيرًا بجميع أمراضه» الاجتماعية أراد تشحيص حالته فِي هذه القرون الأخيرة ما أمكنه أن يصيب المحز، وأن يطبق المفصل تطبيق هذا الكاتب الأمريكي ستودارد»[1].

وجاء فِي دائرة المعارف البريطانية وهي تتكلم عن الوهابية ما يلي:

«الوهابية: اسم لحركة التطهير فِي الإسلام، والوهابيون يتبعون تعاليم الرسول وحده، ويهملون كل ما سواها، وأعداء الوهابية هم أعداء الإسلام الصحيح»[2].

---

(١) عن كتاب مُحَمَّد بن عبد الوهاب مصلح مظلوم ومفترى عليه للشيخ مسعود الندوي (ص١٥٩) نقلاً عن حاضر العالم الإسلامي (ص٣٤).

(٢) كتاب الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر (ص٢٣٢).

أفلا يستحي خصوم دعوة التوحيد وخصوم الإمام مُحَمَّد ومنهم المالكي من الدرك الذي انحدروا إليه في الجهل بحقيقة الإسلام وحقيقة التوحيد الَّتِي جاء بِها المرسلون، ودعا إليها الصالحون المصلحون من هذه الأمة، وفهم حقيقته حَتَّى الضالون من النصارى الذين تخلصوا من التقليد الأعمى للكنائس وترهاتها وكهانها وشركياتها.

اللهم إنا نبرأ إليك من ضلالات الضالين من اليهود والنصارى والروافض والقبوريين والخرافيين ومن جَميع عقائدهم وأقوالهم وأعمالهم، ونسألك أن تثبتنا على دينك حَتَّى نلقاك راضيًا عنا، إنك سميع قريب مجيب الدعاء، وصل اللهم على رسولك مُحَمَّد سيد الموحدين، وإخوانه وآبائه من النبيين والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين، وارض اللهم عن علماء هذه الأمة المجاهدين المناضلين عن دينك الحق المبين، وأدخلنا وإياهم في واسع رحمتك يا أرحم الراحمين.

كتبه راجي عفو ربه ومغفرته ربيع بن هادي عمير المدخلي، وكان الفراغ منه في يوم الثلاثاء الموافق للخامس والعشرين من شهر جمادى الآخرة من عام ثلاثة وعشرين وأربعمائة بعد الألف من تاريخ الهجرة النبوية.

* * *

بوزيد بلقاسم

فهرس الموضوعات

بوزيد بلقاسم
بوزيد بلقاسم
بوزيد بلقاسم
بوزيد بلقاسم

فهرس منهج الإمام مسلم في ترتيب كتابه الصحيح ودحض شبهات حوله

* * *

فهرس «الرد المفحم على من اعتدى على صحيح مسلم»

* * *

فهرس «التنكيل بما في توضيح المليباري من الأباطيل»

* * *

فهرس «دحر افتراءات أهل الزيغ والارتياب عن دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ»

* * *